

جامعة دمشق

كلية الشريعة - الدراسات العليا

قسم الفقه الإسلامي وأصوله

أحكام التدخل في التكوين العضوي للإنسان

(دراسة مقارنة)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اختصاص الفقه الإسلامي وأصوله

إعداد الطالب:

شهر الدين قالة

إشراف الدكتور:

أحمد حسن

تمت المناقشة بتاريخ ١١/١١/٢٠١٠م ونالت علامة وقدرها ٨٤% وتقدير

جيد جداً، وكان أعضاء اللجنة المناقشة:

- أ.د. وهبة الزحيلي / عضواً/.

- أ.د. أسامة الحموي / عضواً/.

- د. أحمد حسن / مشرفاً/.

- د. محمد حسان عوض / عضواً/.

- د. محمود بركات / عضواً/.

العام الدراسي:

٢٠١٠م - ٢٠١١م

سيرة محمد
صلى الله عليه وسلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

أهمية البحث وطرح المشكلة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم، وسواه وعدله، وأرشدته إلى خير النجدين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن فكرة هذا البحث ولدت أيام كنت أنجز موضوع رسالتي في الماجستير الموسومة بـ: "أثر الاضطرابات النفسية في تغيير الأحكام الشرعية"، وكان ذلك عند دراسة أسباب الاضطرابات النفسية في شقها الوراثي، وبالتحديد عندما حاولت الإجابة عن السؤال التالي:

ما حكم التدخل في معطيات الوراثة؟ أهو توجه سليم يمكن اعتباره ارتقاء بالإنسان حين يعطى له توازنه، وتضمن له وقايته؟

أم هو مسلك توسوس به الشياطين آمرة بتغيير خلق الله سبحانه؟ فبدا لي أن التدخل في التكوين العضوي للإنسان - الذي يعتبر التدخل في معطيات الوراثة جزءاً منه - مفهوم يحتاج إلى بيان وتوضيح تحدّد حقيقته وتبين ضوابطه، ويميّز ما هو تغيير للخلقة الإنسانية فيه، عما هو تدخل مشروع يحقق مصلحة، أو يدرء مفسدة؛ كعلاج ونحوه...

فاستعنت بالله في بحثي هذا، راجياً أن أوفق في الإجابة عن مشكلته، والوصول إلى نتائج فيه.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث -إذن- واضحة من خلال محاولة بيان الحد الجائز للتدخل في التكوين العضوي للإنسان، وما لا يجوز التدخل فيه منه؛ إذ يلاحظ أن محل التّراع في

المقدمة

كثير من المسائل الفقهية المعاصرة التي لها علاقة بالتدخل في التكوين العضوي للإنسان؛ كعمليات التجميل، وبعض أنواع زراعة الأعضاء، والاستنساخ، والعلاج الجيني، هو كونها من تغيير الخلق المنهي عنه، فتكون محرمة، أم أنها ليست من تغيير الخلق في شيء فلا يحكم لها بعدم المشروعية.

فالتدخل في التكوين العضوي للإنسان يحتاج فعلاً إلى تحديد دقيق لمفهومه، وبيان لمعالمه، وتحديد لعلاقته بتغيير الخلق.

ولا يتأتى ذلك -أيضاً- إلا ببيان معنى تغيير الخلق الذي ورد النهي عنه في نصوص الوحي، إذ سيق في القرآن الكريم في معرض الدم، واعتبر عبادة للشيطان، وطاعة لأوامره، واستجابة لندائه؛ فقال الله تعالى: (قَالَ بَلْ يَنْذِرُكُم بِآيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) [النساء: ١١٧-١١٩].

فما المراد بتغيير الخلق الذي ورد ذمه في هذه الآيات، هل هو كل تدخل يغير أصل الحلقة التي خلق عليها الإنسان؟ مهما كان سببه، ومهما كانت نتائجه؟ أم هو التغيير الذي يراد به التحدي والإفساد؟ ثم ما المراد بتغيير الخلق في حديث النبي ﷺ الذي ورد فيه النهي عن الوشم، والوصل، والتفليج^(١) هل هو فهمي عن مجرد التدخل في التكوين العضوي للإنسان، وتعديل الفطرة التي خلق عليها، أم هو فهمي سببه عدم الرضا عن عطاء الله وقدره في هيئة الخلق؟

١ - حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحَسَنِ الْمَغِيرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَالَ: مَا لِي لَا أَلْعَنُ مِنْ لَعْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: (وما آتاكم الرسول فخذوه)، رقم: ٤٨٨٦، ومسلم كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم: ٢١٢٥.

المقدمة

أم هو فهي سببه ما ينتج عن هذا التدخل من تلبس على الغير وغش له؟ أم هو ما يصحب ذلك التغيير من أضرار ومفاسد ترجع على الذي حصل التدخل في تكوينه العضوي، وعلى المجتمع كله؟

هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن إصابة الحق في الحكم على بعض التصرفات مرهون بالوقوف على أسبابها، ونتائجها، أو آثارها، وذلك باعتبار الباعث، والمآل في بناء الأحكام.

لأجل ذلك رأيت أن أدرس أسباب التدخل في التكوين العضوي للإنسان، وتمييز ما هو مشروع منها مما ليس كذلك، ثم بحث آثار ذلك التدخل على ذات المتدخل في تكوينه العضوي وعلى غيره أيضاً، فبدا أن تلك الآثار تنقسم إلى:

(١) مصالح يعتبرها الشارع الحكيم، وأخرى مهددة ليست إلا ما يزينه الشيطان، وهواه الأنفس السقيمة، وترجوه الأهواء العلية.

(٢) ومفاسد تحدث الضرر بمن وقع التدخل في تكوينه العضوي، أو بغيره ممن يكون هو السبب في إلحاق الضرر بهم.

وحين تجتمع المصالح والمفاسد في نوع من أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان يحكم له، أو عليه بناء على الترجيح بينهما، وفق قواعد الشريعة الغراء.

فتحديد مفهوم التدخل في التكوين العضوي للإنسان من خلال تعريفه، والبحث في أسبابه، وآثاره، وبيان علاقته بتغيير الخلق في بحث متكامل ومنسجم يمكن أن يتوصل من خلاله إلى إصابة الحق في الحكم على كثير من المسائل الشرعية المتعلقة بالموضوع؛ كجراحة التجميل، وتغيير الجنس، وزراعة الأعضاء، والتدخل في الهندسة الوراثية...

أو يمكن -على الأقل- أن يقلص محل النزاع فيها؛ إذ إن سبب الاختلاف بين المحيزين والممانعين لها هو كون تلك الممارسات تغييراً للخلق أم لا، والكل متفق على تحريم تغيير الخلق.

سبب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختياري للموضوع ما يأتي:

١. قلة البحوث المقدمة فيه؛ إذ إن ما كتب في موضوع التدخل في التكوين العضوي للإنسان يعتبر دراسات لمسائل جزئية يراد منها إعطاء الحكم الشرعي في كل مسألة منها، ويلحظ أن تلك الدراسات تعتمد تغيير الخلق واحدا من الأدلة المساقة لحظر أو إباحة بعض تلك المسائل دون البحث في تحقيق مفهوم تغيير الخلق، ومحاولة ضبط معناه في الغالب.

أما دراسة أحكام التدخل في التكوين العضوي للإنسان، بتحديد مفهوم هذا التكوين العضوي، وبيان خصائصه، وبحث الأسباب الدافعة إلى التدخل فيه، وكذا آثار ذلك التدخل ومراعاة ذلك كله في الحكم على كل مسألة جزئية تطبيقية باعتبار مراعاة الدافع والمآل، فلم أقف على دراسة جمعت ذلك كله.

٢. كون الموضوع ذا صلة وثيقة بواقع الناس، فهو بحث لموضوع مسائله التطبيقية مواضيع يكثر التساؤل عنها، ويعظم الجدل حولها، ويحصل الخلاف فيها، وهي مواضيع خطيرة لعل الوصول إلى بعض النتائج في هذا البحث يقرب إلى الصواب في معالجتها.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من صلته المباشرة بالإنسان؛ إذ إنه يبين مترلته بين سائر المخلوقات، ويعرض لخصائصه التي جعلته يتبوأ تلك المكانة، ويبلغ ذلك الشأو.

كما أنه يحدد المجال الذي يشرع فيه ذلك التدخل في تكوين الإنسان العضوي، والمجال الذي لا يشرع فيه ذلك، بالرجوع إلى نصوص الشريعة، وبالنظر إلى ما يمكن أن ينتج عن ذلك التدخل من مصالح ومفاسد.

الدراسات السابقة:

سبقت هذه الدراسة العديد من الدراسات، هي أبحاث في مسائل جزئية تطبيقية لموضوع التدخل في التكوين العضوي للإنسان، إلا أنه ليس ثمة بحث جمع تلك المسائل في موضوع موحد، وبحث واحد، وفيما يلي عرض لأهم تلك الأبحاث:

أولاً: على صعيد الدراسات الجامعية:

١. الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر للدكتور: السيد محمد عبد الرحيم مهران، وهو بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه في كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر بالقاهرة، وقد عمد الباحث في دراسته إلى تحديد تقنيات التدخل في عوامل الوراثة، ثم الحكم على تلك التقنيات شرعاً وقانوناً، فكانت الدراسة عبارة عن بحث لمجموعة من مسائل الفقه الإسلامي المستجدة، والمتعلقة بالإنجاب والتكاثر؛ كالاستنساخ وفحص المحتوى الوراثي، واختيار جنس المولود، ومنع الحمل، والتلقيح الاصطناعي.

ولقد حاول الباحث أن يبيّن أحكامه على صلة التدخل في عوامل الوراثة والتكاثر بالعقيدة، وبجرمة الجسد الإنساني، إلا أنه لم يشر بدقة إلى العلاقة بين هذا التدخل في عوامل الوراثة والتكاثر وتغيير الخلق، حيث إن واحداً من أسباب الخلاف في هذه المسألة - بل أقواها - هو هل يعتبر التدخل في عوامل الوراثة تغييراً للخلق أم أنه لا يعتبر كذلك.

كما أن الباحث لم يفصل القول في مدى اعتبار تطبيق تقنيات التكاثر والإنجاب مساساً بجرمة الجسد الإنساني.

٢. أحكام الجراحة الطبية، والآثار المترتبة عليها، وهو بحث أعد لنيل شهادة الدكتوراه، إعداد الباحث محمد بن محمد المختار الشنقيطي، ونوقشت الرسالة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتاريخ ١٤١٠/٩/١هـ، وقد عمد الباحث في دراسته إلى إحصاء أنواع الجراحة الطبية، وبحث أحكامها في ضوء النصوص الشرعية، وقواعدها ومقاصدها...

المقدمة

وإذا كان مستند الباحث في تحريم أنواع من الجراحة الطبية هو اعتباره تغييراً للخلق، فإنه لم ييسط القول في ضبط مفهوم تغيير الخلق الذي يعتبر الخلاف في مفهومه سبب النزاع في كثير من المسائل المتعلقة بالتدخل في التكوين العضوي للإنسان.

٣. الجراحة التجميلية، عرض طبي ودراسة فقهية مفصلة، وهي رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ونوقشت بتاريخ ١٤٢٧/١١/٨هـ، وقد عالج الباحث في موضوعه نوعاً من أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان؛ وهو عمليات التجميل، ويتميز هذا البحث باستيعابه لأنواع التجميل، وباعتماده التصنيف الطبي للجراحة، ويتميز هذا التصنيف بكونه يشمل كافة الإجراءات المتعددة ضمن هذا المجال الجراحي، حيث إن الباحثين الذين درسوا أحكام الجراحة الطبية على أساس النظر إلى غرضها (علاجي، تزييني) أخرجوا من أبحاثهم بعض الجراحات التي تعد عند الأطباء من الجراحة التجميلية؛ كجراحة تغيير الجنس.

كما أن اعتماد تقسيم الجراحة التجميلية باعتبار غرضها غالباً ما يؤدي - حين بحث أحكام تلك الأنواع - إلى الوصول إلى أحكام إجمالية لا تراعى فيها الفوارق الدقيقة التي يتميز بها كل إجراء جراحي عن غيره.

ولئن حاول الباحث إبراز مفهوم تغيير الخلق، ووضع ضوابط لتحديده، فإن الذي يبدو هو أنه ضيق مجال ذلك التحديد، لما أغفل ذكر الخصائص الثابتة للجسد الإنساني؛ ككونه واقعاً بين حق الله وحق العبد، حيث إن المساس بخاصية من تلك الخصائص يعتبر تغييراً للخلق، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن الباحث لم يفصل القول في آثار الجراحة التجميلية، الأمر الذي يجعل الحكم عليها غير دقيق على اعتبار إغفال مآلات الأفعال حال الحكم عليها قصوراً في الحكم.

٤. حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، وهي دراسة أعدها الباحث كمال الدين جمعة بكرو لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية من كلية الإمام الأوزاعي، وتمت مناقشتها بتاريخ ٩ صفر ١٤٢١هـ، وهو بحث عُني بدراسة حكم نوع من أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان؛ وهو حكم الانتفاع

بأعضائه زراعة وغرسا، وذلك في ضوء نظرة الإسلام إلى حق الحياة وملكية الجسد الإنساني.

٥. سلطة الإنسان في التصرف بأعضائه في الفقه الإسلامي والقانون، للباحث عبد المنعم فارس سقا، وهو بحث أعد لنيل شهادة الماجستير في كلية الشريعة جامعة دمشق، ونوقش عام ٢٠٠٠م، وهو بحث في نوع من أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان، وهو التصرف بأعضائه، ويسجل للباحث اعتماده في بناء الحكم الشرعي على بيان الحقوق المتعلقة بجسم الإنسان، وكذا بيان ضابط الإيثار، كما تميز هذا البحث بالتفصيل في عرض صور التصرف بالأعضاء البشرية.

٦. الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء للباحث محمد خالد منصور، وهو بحث أعد لنيل شهادة الماجستير في الفقه وأصوله في كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، ونوقشت الرسالة عام ١٩٩٥م، وتناول الباحث بالدراسة ما يتعلق بأحكام المعالجة الطبية، والجراحة الطبية المتعلقة بالنساء، ولم يتطرق الباحث إلى تحديد مفهوم تغيير الخلق بدقة، مع أنه معتمده في تحريم بعض الإجراءات الطبية المتعلقة بالنساء.

٧. الموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ البشري من الناحية الطبية والشرعية والقانونية، دراسة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه للباحث سعيد بن منصور موفعة، وهو بحث لا يعالج - كما هو باد من عنوانه - إلا جزءا من موضوع الهندسة الوراثية التي يعتبر التدخل فيها جزءا من التدخل في التكوين العضوي للإنسان الذي هو عنوان بحثي.

وإذا سجل للباحث - في بحثه - كثرة التفريع لمسائل الاستنساخ وبحث أحكام تلك المسائل في ضوء مصالح الاستنساخ ومفاسده إلا أنه لم يضبط حدود حق الإنسان في التصرف بجسده، ببيان موقع الجسد الإنساني من حق الله **U** وحق العبد.

المقدمة

٨. الاستنساخ البشري وأقوال العلماء فيه، دراسة فقهية موضوعية، للباحثة أحلام بنت محمد عقيل، وهو بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه وأصوله من قسم الثقافة الإسلامية، شعبة الفقه وأصوله، بكلية التربية بجامعة الملك سعود، ونوقشت الرسالة في ٢١/٠٨/١٤٢٥هـ، وهي دراسة تناولت بالبحث موضوع الاستنساخ ويلحظ على الباحثة أنها لم تبرز بوضوح آليات تلك التقنية، وذلك مما يفيد في الحكم عليها، مع كون البحث قد تميز بجمع آراء الفقهاء والباحثين المعاصرين، في حكم كل نوع من أنواع الاستنساخ، مع ذكر أدلتهم، ومناقشتها، ثم الترجيح بينها.

٩. الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع، وهو بحث أعد لنيل شهادة الدكتوراه، للباحث إياد أحمد إبراهيم، ونوقش بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية عام ٢٠٠١م، وهو بحث عرّف بالهندسة الوراثية تعريفاً يلحظ عليه العموم، حيث إنه لم يتطرق إلى آلياتها بدقة، ودرس الباحث - في بحثه - حكم بعض المسائل المتعلقة بالهندسة الوراثية، في ضوء النصوص الشرعية، وقواعد الشريعة.

١٠. خريطة الجينوم البشري والإثبات الجنائي دراسة تأصيلية تطبيقية للباحث مريع بن عبد الله بن سعيد آل جار الله، وهو بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم العدالة الجنائية تخصص السياسة الجنائية بجامعة نايف للعلوم الأمنية، ونوقشت الرسالة بتاريخ ١٢/٠٣/١٤٢٨هـ الموافق لـ: ٠٩/٠٤/٢٠٠٧م.

وهو بحث عرّف بالجينوم البشري، ودرس أحكام البصمة الوراثية، فالبحث - إذن - ذو علاقة بموضوع دراسي باعتباره مسألة من مسائله.

١١. البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهية، دراسة فقهية مقارنة للباحث خليفة علي الكعبي، وهو بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، وهي دراسة عرفت بالبصمة الوراثية وتقنياتها العملية، وبحثت أحكام اعتبار البصمة الوراثية في إثبات النسب والجرائم، ونفيها، ويسجل للباحث في دراسته أنه بحث أحكام البصمة الوراثية في ضوء أثر البينة والقرائن والقيافة في الإثبات والنفي.

١٢. عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون، وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه للباحثة سميرة عابد الديات، ولم تتطرق الباحثة لأصل الحقوق، وموقع الجسد الإنساني منها، كما أن الدراسة تبحث جزئية من جزئيات الموضوع الذي تناولته دراستي بالبحث.

بعد تفحص الدراسات السابقة، تظهر الحاجة إلى البحث الذي بين أيدينا لكونه:

١ - جمع المسائل الجزئية المتعلقة بالتدخل في التكوين العضوي للإنسان ضمن بحث واحد، بجامع كونها -جميعاً- تدخلا في كيان له خصائص ثابتة، مهما تنوع ذلك التدخل وتعدد.

٢ - حاول إعطاء تصور دقيق لمفهوم تغيير الخلق - الذي يعتمد دليلاً لتحريم بعض أنواع التدخل في الجسد الإنساني - من خلال:

أ - بيان أسباب التدخل في التكوين العضوي للإنسان.

ب - بحث آثار التدخل في التكوين العضوي للإنسان.

ج - بيان خصائص التكوين العضوي للإنسان.

ثم الوصول إلى أن كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان يعتمد سبباً غير مشروع، أو يؤول إلى أثر يحدث مفسدة، أو يمس بالخصائص الثابتة لذلك التكوين، هو تغيير للخلقة المنهي عنه.

ثانياً: على صعيد الدراسات العامة الأخرى:

١. هندسة الإنجاب والوراثة في ضوء الأخلاق والشرائع: الدكتور أحمد شرف الدين، ولقد عالج المؤلف في كتابه موضوع التدخل في جانب من جوانب التكوين العضوي للإنسان، وهو جانب الإنجاب والتكاثر بتقنيات الهندسة الوراثية، ولقد حاول الباحث أن يحكم على تلك التقنيات في ضوء الأخلاق، وأحكام الشريعة وقوانين حقوق الإنسان.
٢. الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء: الدكتور محمد علي البار، ويسجل للباحث - في بحثه - الدقة في إعطاء المعلومات المتعلقة بزراعة الأعضاء، وبناء الأحكام الشرعية عليها، باعتبار كونه طبيياً، وفي الوقت ذاته يسجل عليها عدم الدقة حين عرض الأدلة الشرعية ومناقشتها.
٣. حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي: الدكتور عقيل العقيلي، وهو بحث تعرض فيه الباحث إلى حكم الانتفاع بأجزاء الآدمي وذلك بإيراد أدلة المانعين والمجيزين، ومناقشتها، ويسجل على هذه الدراسة اعتماد صاحبها على نصوص القدامى، وإسقاطها على حالات من زراعة الأعضاء لا تتفق ملابساً مع ما وردت بشأنه تلك النصوص القديمة.
٤. نقل وزراعة الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي: الدكتور عبد السلام عبد الرحيم السكري، ولقد درس المؤلف في كتابه مدى سلطة الإنسان على جسده، ويؤخذ على هذه الدراسة - كسابقتها - اعتماد صاحبها لمنع التصرف في الجسد على نصوص قديمة كان أصحابها يتصورون التصرف بالأعضاء على غير ما هو عليه في صورته الحالية.
٥. الاستنساخ بدعة العصر في ضوء الأصول والقواعد والمقاصد الشرعية: الدكتور نور الدين الخادمي، وقد بحث صاحب الكتاب موضوع الاستنساخ، في ضوء الأصول العامة للشريعة ومقاصدها، وانتهى الباحث إلى أن الاستنساخ بدعة، وكبيرة عظمى، وجناية في حق الحياة، وضرباً من ضروب الإفساد في الأرض وإهلاك الحرث والنسل، ولذلك وجب تحريره.

المقدمة

ويؤخذ على هذا البحث - مع ما فيه من دقة في الاستدلال - أنه لم يفصل القول في أنواع الاستنساخ وطرقه، ليكون الحكم عليه أكثر دقة، وأقرب إلى إصابة الحق.

٦. الاستنساخ بين تجريب العلماء وتشريع السماء: الدكتور كارم السيد غنيم، تحدث المؤلف عن مستجدات تكنولوجيا الإنجاب، وفصل القول في أنواع التكاثر، ثم ذكر أنواع الاستنساخ وأضراره.

ويؤخذ على هذه الدراسة عدم اعتمادها التحليل الفقهي الدقيق للحكم على بعض المسائل المطروحة للدراسة.

٧. الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن (رؤية شرعية مقاصدية): الدكتور نور الدين مختار الخادمي، وهو بحث يبين الأوجه التي تهدر فيها الهندسة الوراثية مقاصد الشريعة، وهي دراسة يسجل لصاحبها فيها التزعة الأصولية والمقاصدية في معالجة مسائل البحث، ولكن في الوقت ذاته يلحظ عليها السطحية في عرض جوانب وحقائق الهندسة الوراثية محل الحكم.

وهناك العديد من الأبحاث والمقالات الأخرى التي تدرس في مجملها موضوعات الهندسة الوراثية ونقل الأعضاء، وعمليات التجميل، فهي - إذن - مسائل تطبيقية، وجزئيات في موضوع التدخل في التكوين العضوي للإنسان.

منهج البحث:

لقد حاولت - في بحثي هذا - أن أعتمد المنهج المركب من الاستقراء والاستنباط، عند دراسة مفهوم التدخل في التكوين العضوي للإنسان، عند جمع المعلومات، والمنهج التحليلي عند تحليل النصوص وشرحها، وبيان أوجه دلالتها، أما منهج المقارنة فقد اعتمدته عند إيراد آراء المذاهب وأدلتها، ومناقشتها والترجيح بينها.

أما فيما يخص منهج عرض المادة العلمية فقد اتبعت الخطوات التالية:

١. اعتنيت بتخريج مسائل التدخل في التكوين العضوي للإنسان على القواعد الفقهية المقررة عند العلماء عند تعذر وجود النصوص الشرعية الدالة على حكمها.

المقدمة

٢. حاولت أن أبين المسائل الخلافية المتعلقة بجزئيات البحث القديمة منها، والنازلة التي جددت في عصرنا، وذلك بذكر الآراء وأصحابها، ثم أذكر أدلة كل رأي مع بيان وجه الدلالة، ومناقشة تلك الاستدلالات، أحيانا، ثم بيان الرأي الراجح مع ذكر سبب رجحانه.

٣. قمت بعزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة، ورقم الآية المستشهد بها.

٤. قمت بتخريج الأحاديث النبوية من مصادرها، واقتصرت على تخريج الحديث من صحيح البخاري ومسلم حال وجوده فيهما، أو في أحدهما، دون استقصاء التخريج من بقية الكتب، وأما إن كان في غيرهما فإني أعني ببيان من أخرجه، وأذكر اسم الكتاب والباب، ورقم الحديث، والجزء والصفحة، وأشير إلى درجته.

٥. بالنسبة لآراء الفقهاء اعتنيت بذكرها من الكتب المعتمدة في كل مذهب، واقتصرت في أغلب المسائل على المذاهب الأربعة، ونادرا ما أذكر غيرها.

٦. في حال النقل الحرفي كنت أضع المنقول بين قوسين: ()، وذلك تمييزا له عن غيره.

٧. ترجمت للأعلام القدامى الواردة أسماؤهم في متن الصفحة عند ذكرها لأول مرة، أما المحدثين فلم أترجم إلا لمن وجدت له ترجمة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف العلمية التالية:

١. تحديد مفهوم التدخل في التكوين العضوي للإنسان، ووضع ضوابط يحكم من خلالها على كون أي تدخل في الخلقة الإنسانية العضوية (البيولوجية) تغييرا للخلق أم ليس كذلك.

٢. محاولة بناء نظرية عامة لموضوع تغيير الخلق المتعلق بالتكوين العضوي للإنسان من خلال بيان خصائص التكوين العضوي الإنساني، ودراسة أسباب التدخل فيه، وآثاره، فيكون الحكم على كل نوع تدخل في التكوين العضوي للإنسان مبنيا على مراعاة الباعث، والمآل.

٣. بحث أحكام بعض المسائل الشرعية التي هي تطبيقات لموضوع البحث.

خطة البحث:

قسمت بحثي هذا إلى مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة.

وأدرجت تحت كل باب فصولاً، وضمنت الفصل مباحث، وقسمت المبحث في كثير من الأحيان إلى مطالب، والمطالب إلى فروع، وشعبت الفروع إلى عدد من النقاط إن اقتضى الأمر ذلك.

بدأت بالبَاب الأول وعنوانه: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان.

وقد تناولت في هذا الباب أربعة فصول:

درست في الفصل الأول – من هذا الباب – مفهوم التدخل في التكوين العضوي للإنسان، وذلك من خلال مبحثين:

تحدثت في المبحث الأول عن تعريف التكوين العضوي للإنسان.

وسلّط الضوء في المبحث الثاني على تعريف التدخل في التكوين العضوي للإنسان.

و درست في الفصل الثاني خصائص التكوين العضوي للإنسان وقسمت هذا الفصل إلى تمهيد وثلاثة مباحث:

تحدثت في التمهيد عن الجانب الذي يهمننا من خصائص التكوين العضوي.

وبدأت الحديث في المبحث الأول عن التكريم.

وتناولت في المبحث الثاني وقوع التكوين العضوي بين حق الله وحق العبد.

وجعلت المبحث الثالث للحديث عن التنوع والاختلاف.

ثم انتقلت إلى الفصل الثالث وتحدثت فيه عن أسباب التدخل في التكوين العضوي للإنسان، وجعلته في مبحثين:

درست في المبحث الأول الأسباب المشروعة ودرست في المبحث الثاني الأسباب غير المشروعة .

وختمت هذا الباب بالفصل الرابع الذي بحث فيه آثار التدخل في التكوين العضوي للإنسان وضمته مبحثين:

تحدثت في المبحث الأول عن الآثار الإيجابية (المصالح).

وأما المبحث الثاني فتحدثت فيه عن الآثار السلبية (المفاسد).

وفي الباب الثاني بحثت أحكام الجراحة الطبية، وقسمت هذا الباب إلى أربعة فصول:

بدأت الحديث في الفصل الأول عن مفهوم الجراحة الطبية وحكمها، وقد ضمنت هذا الفصل مبحثين:

عرفت في المبحث الأول الجراحة الطبية، وبينت حكمها، وشروط جوازها في المبحث الثاني.

أما الفصل الثاني فقد بحث فيه أحكام العمليات الجراحية العلاجية والوقائية في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أحكام العمليات الجراحية العلاجية.

المبحث الثاني: حكم جراحة الولادة، والكحت وتوسيع عنق الرحم.

المبحث الثالث: أحكام جراحة الختان.

وأما الفصل الثالث فبحث فيه أحكام عمليات التجميل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة الجراحة التجميلية.

المبحث الثاني: أحكام الجراحة التجميلية العلاجية.

المبحث الثالث: أحكام الجراحة التجميلية التحسينية.

المبحث الرابع: أحكام الجراحة المتعلقة بالجنس.

ثم بحث في الفصل الرابع من هذا الباب أحكام زرع الأعضاء في مبحثين:

المبحث الأول خصصته لبحث أحكام زرع الأعضاء من إنسان إلى إنسان.

وأما المبحث الثاني فقد خصصته لبحث أحكام زرع الأعضاء من الحيوان إلى الإنسان.

وفي الباب الثالث من هذا البحث درست أحكام الهندسة الوراثية في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أساسيات في الهندسة الوراثية، وضمته مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم علم الوراثة.

المبحث الثاني: مفهوم الهندسة الوراثية.

أما الفصل الثاني فقد بحث فيه أحكام خريطة الجينوم البشري، في أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم خريطة الجينوم البشري.

المبحث الثاني: حكم الوقاية والعلاج من الأمراض الوراثية.

أما المبحث الثالث فقد خصصته لبحث حكم التحكم في الصفات الوراثية.

وبحثت في المبحث الرابع الأحكام المتعلقة بالبصمة الوراثية.

وخصصت الفصل الثالث لدراسة أحكام الهندسة الوراثية المتعلقة بالتكاثر، وذلك في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أساسيات في التكاثر.

المبحث الثاني: اختيار جنس المولود.

المبحث الثالث: الاستنساخ.

وختمت هذا البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

الباب الأول

حقيقة التدخل في

التكوين العضوي

للإنسان

تمهيد:

إن الوقوف على حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان من الأهمية بمكان؛ إذ به يمكن:
أولاً: تحديد مجال البحث؛ حيث إنه بتعريف العضو الإنساني، وبيان مجموع ما يتكون منه الجسم الإنساني نكون قد حددنا المجال الذي نبحث أحكام التدخل فيه في الكيان الإنساني.

ثانياً: كما أن بحث أسباب أي تدخل في ذلك التكوين العضوي للإنسان، وكذا الوقوف على آثار ذلك التدخل مما ينير السبيل أمام إصابة الحكم على أي تدخل في الجسم الإنساني باعتبار مراعاة الباعث والمآل في تلك التصرفات، ولذلك فإن هذا الباب هو محاولة لتعريف التكوين العضوي للإنسان، ثم بيان خصائصه ومعنى التدخل فيه وكذا أسباب التدخل فيه، وآثاره في الفصول التالية:

الفصل الأول: مفهوم التدخل في التكوين العضوي للإنسان.

الفصل الثاني: خصائص التكوين العضوي للإنسان.

الفصل الثالث: أسباب التدخل في التكوين العضوي للإنسان.

الفصل الرابع: آثار التدخل في التكوين العضوي للإنسان.

الفصل الأول

مفهوم التدخل في

التكوين العضوي

للإنسان

الفصل الأول:

مفهوم التدخل في التكوين العضوي للإنسان .

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين:

٧ المبحث الأول: تعريف التكوين العضوي للإنسان.

٧ المبحث الثاني: تعريف التدخل في التكوين العضوي للإنسان.

المبحث الأول: تعريف التكوين العضوي للإنسان.

يشتمل هذا المعرف "التكوين العضوي" على صفة وموصوف، لذلك لا بد من تعريف الصفة ثم الموصوف، ثم بعد ذلك تعريفهما باللقب، وبالتعريف اللقي يمكن تحديد الجزء الذي يراد بحث أحكام التدخل فيه من الذات الإنسانية وبالتالي تحديد مجال بحثنا.

المطلب الأول: تعريف التكوين العضوي باعتباره "صفة وموصوفا".

أولاً: تعريف التكوين:

١ - التكوين لغة:

قال ابن منظور^(١):

كوّن: الكون: الحدث، والكائنة: الحادثة، والتكوّن: التحرك، تقول العرب لمن تشنؤه: لا كان ولا تكوّن، لا كان: لا خلق، ولا تكوّن: لا تحرك؛ أي مات، والكائنة: الأمر الحادث، وكونه فتكوّن: أحدثه فحدث، وفي الحديث: «من رآني في المنام فقد رآني فإنّ الشيطان لا يتكوّنني»^(٢).

والله مكوّن الأشياء: يخرجها من العدم إلى الوجود^(٣).

وكوّن تكويننا الشيء: أحدثه وأوجده، والكائن الحادث، والكيان: الطبيعة والخلقة، والتكوين إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، والتكوين جمعه تكاوين: الصورة والهيئة، والتكوين: التدريب، التربية والتعليم، التأليف الصنع، الإنشاء، والتكوين: الشكل، يقال فتى جميل التكوين^(٤).

١ - محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفي الأفرقي المصري، إمام في اللغة، من مؤلفاته: لسان العرب، ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ومختار الأغاني في الأخبار والتهاني، توفي في مصر عام ٧١١هـ. (ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط: ١، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م، ج: ١، ص: ٢٤٨، وفوات الوفيات والذيل عليها، محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، ت: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج: ٤، ص: ٣٩، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، بجدر آباد السدكن، الهند، ١٩٧٦م، ج: ٦، ص: ١٥).

٢ - رواه البخاري، كتاب: التعبير، باب: من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، رقم: ٦٩٩٧، عن أبي سعيد الخدري.

٣ - لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، مادة (كوّن)، ج: ١٣، ص: ٤٤٦، ٤٤٧.

٤ - مرشد الطلاب، محمد حمدي، المرشد الجزائرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م، ص: ٧٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

والمكان موضع كون الشيء، وهو حصوله، وكون الله الشيء فكان أي أوجده، وكون الولد فتكون مثل صورته، فالتكون مطاوع التكوين^(١)، والتكوين هو إحداث الشيء من العدم، وكون الشيء: ركبته وألف بين أجزائه^(٢).

٢ - التكوين اصطلاحاً:

الذي نعني بالتكوين في بحثنا هذا هو الهيئة، والطبيعة التي عليها أعضاء الإنسان.

ثانياً: تعريف العضو:

١ - العضو لغة:

عضو العضو والعضو: الواحد من أعضاء الشاة وغيرها، وقيل هو كل عضو وافر بلحمه، وجمعها أعضاء، وعضى الذبيحة قطعها أعضاء، وعضيت الشاة و الجزور تعضية إذا جعلتها أعضاء وقسمتها.

والعضة: القطعة والفرقة، وفي التثنية: { (C)E uia b n o n e y u i % \$ } (الحجر: ٩١):

أي جزؤوه أجزاء، وقال الليث^(٣): أي جعلوا القرآن عضة عضة ففرقوا فيه؛ أي آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه، وكل قطعة عضة، وقال ابن الأعرابي: جعلوا القرآن عشرين: فرقوا فيه القول، فقالوا شعر، وسحر، وكهانة، فقسموه هذه الأقسام وعضوه أعضاء^(٤).

٢ - العضو اصطلاحاً:

عرفه حسن بن علي بن هاشم السقاف بأنه: (كل جزء إذا نزع لم ينبت)^(٥).

١ - المصباح المنير، الفيومي، مادة (كون)، ج: ٢، ص: ٨٤٠.

٢ - القاموس الجديد للطلاب، علي بلهادية وآخرون، مادة (كون) و(تكوين)، ص: ٢١٥، ٦٢٩.

٣ - هو أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن، شيخ الإسلام الحافظ، وعالم مصر ومفتيها، ولد بمصر بقرية قرقيشنة سنة ٩٤هـ، ومات في شعبان سنة ١٧٥هـ. (ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ج: ٨، ص: ٨٣٦).

٤ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (عضا)، ج: ١٥، ص: ٧٧، ٧٨، والمصباح المنير، مادة (عضا)، ج: ٢، ص: ٦٣٦.

٥ - الإمتاع والاستقصاء لأدلة تحريم نقل الأعضاء، حسن بن علي بن هاشم السقاف، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، ط: ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص: ٤٦.

كما عرّفه بأنّه: (كل مكوّنات بدن الإنسان وما يتولد منها)^(١).

والملاحظ أنّ التعريف الأول يخرج من مفهوم العضو ما ينبت في الجسم بترعه؛ كالدم والشعر، أما التعريف الثاني فيعتبر كل ما يتكوّن منه البدن الإنساني عضواً.

وسنحاول بيان معنى العضو بناء على ما ثبت في علم البيولوجيا^(٢) الذي يقرّر أن مجموع الخلايا في الجسم الإنساني تتميز لتوزيع العمل وبالتالي لتكوين الأنسجة، فكل نوع من الخلايا التي تؤدي وظيفة معينة تكوّن نسيجاً يؤدي وظيفة معينة، وقد يتركب النسيج من عدة أنواع من الخلايا، وعلى ذلك تتعدد وظائف ذلك النسيج، وتتجمع الأنسجة لتكوين الأعضاء، فالعضو هو مجموع الأنسجة، ويؤدي العضو في الجسم وظيفة أو أكثر، وتتعاون كل مجموعة من الأعضاء لتكوين جهاز يقوم بأداء مجموعة من الوظائف التي يظهر نشاطها كأحد مظاهر الحياة^(٣).

فمن خلال التعريف اللغوي للعضو، وكذا ما قرره العلم الذي يعني بالبحث بتركيب الجسم الإنساني ووظائف أعضائه، يمكن أن نعرّف العضو بأنه: (كل جزء من الجسم الإنساني له وظيفة فيه أو أكثر).

المطلب الثاني: تعريف التكوين العضوي باعتباره "لقباً"

إذا نظرنا إلى تعريف التكوين ثم العضو، في الإنسان فإننا نعرّف التكوين العضوي للإنسان بأنه: (مجموع ما ينشأ منه الجسم الإنساني على هيئته التي خلق عليها).

شرح التعريف:

- ويراد بـ: (مجموع ما ينشأ منه الجسم) إدخال ما هو دون العضو في اصطلاح البيولوجيين، إذ الخلية ليست عضواً ولا النسيج الذي هو مجموعة من الخلايا، فالدم - مثلاً - ليس عضواً، ولكنه داخل في التكوين العضوي للإنسان.

١ - المرجع السابق، ص: ٤٥.

٢ - البيولوجيا هو علم الأحياء، أو الكائنات الحية، يبحث فيه عن حقائقها، شكلها، وتركيبها، ووظائف أعضائها، وتكوينها وتاريخ حياتها، وتوزيعها في حاضرها وماضيها، وعلاقتها بالبيئة التي تعيش فيها، وعلاقة بعضها ببعض..... (ينظر: علم الحيوان العام لطلبة الجامعات والمعاهد العليا، د. فؤاد خليل وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، ط: ٤، ١٩٧٦، ص: ١).

٣ - المرجع السابق، ص: ٦٢، ٦٣.

- (الجسم الإنساني): قيد في التعريف يخرج به الجهاز النفسي، ثم التكوين العضوي لغير الإنسان، فنحن في بحثنا هذا لا نقصد إلا بحث أحكام التدخل في مكونات ابن آدم دون غيره من المخلوقات، في جانب من جوانب مكوناته؛ وهو الجانب العضوي.

- والمراد بقولنا: (على هيئته التي خلق عليها): الخصائص الثابتة لكل إنسان من شكل ولون وجنس ومكونات وراثية.

بناء على تعريف التكوين العضوي للإنسان يتعين مجالاً للبحث الجسم الإنساني بكل مكوناته، من الخلية كأصغر جزء فيه بما تحمل من مكونات، إلى الأنسجة؛ كالدماغ بمكوناته، وكذا كل الأعضاء التي تتكون منها الأجهزة المختلفة التي يعملها المنتظم تبرز مظاهر الحياة لدى الإنسان.

المبحث الثاني: تعريف التدخل في التكوين العضوي للإنسان.

المطلب الأول: التعريف اللغوي للتدخل:

قال الفيومي^(١): (داخل الشيء خلاف خارجه، ودخلت الدار ونحوها دخولا صرت داخلها، فهي حاوية لك، وهو مدخل البيت بفتح الميم لموضع الدخول إليه، ويعدى بالهمزة، فيقال: أدخلت زيدا الدار مدخلا بضم الميم، ودخل في الأمر دخولا أخذ فيه)^(٢).

ويقول الإمام محمد بن أبي بكر الرازي^(٣): (تدخل: دخل قليلا قليلا)^(٤).

والتدخل هو: تكلف الدخول في الأمر، وتدخل معناه أدخل نفسه في الأمر^(٥).

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للتدخل في التكوين العضوي للإنسان:

من خلال تعريف التكوين العضوي للإنسان، وكذا بيان المراد من التدخل، نعرف التدخل في التكوين العضوي للإنسان بأنه: (كلّ تعامل مع مكونات الجسم الإنساني يحدث تغيرا دائما في طبيعته).

شرح التعريف:

المراد بـ: (كلّ تعامل): كل زيادة فيه، أو نقصان، أو تغيير، كعمليات التجميل، أو تغيير الجنس، أو بتر الأعضاء، أو زراعتها، كذا هندسة الجينات الوراثية.

(مكونات الجسم الإنساني): كل ما كان داخلا في تكوين الأعضاء، من الخلايا ومكوناتها، والأنسجة، كالجينات والصبغيات، والدم، والجلد، والشعر وكل الأعضاء.

(يحدث تغيرا دائما): قيد في التعريف نخرج به كل ما يدخل على الجسم من تغيير غير دائم ابتغاء

١ - هو أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، ثم الحموي، نشأ بالفيوم واشتغل ومهر وتميز وجمع فنون العربية عند أبي حيان، كان فاضلا عالما باللغة والفقه، صنف كتابا سماه المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، توفي سنة ٧٧٠هـ (ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، ج: ١، ص: ٣٧٢).

٢ - المصباح المنير، الفيومي، ج: ١، ص: ٢٩٢.

٣ - هو أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، التميمي البكري الطبرستاني، الرازي، الملقب بفخر الدين، والمعروف بابن الخطيب الشافعي، المولود سنة ٥٤٤هـ، كان -رحمه الله- متكلم زمانه، جمع كثيرا من العلوم ونبغ فيها، فكان إماما في التفسير والكلام، والعلوم العقلية، وعلوم اللغة، من مؤلفاته: التفسير الكبير، والتفسير الصغير، والحصول في علم الأصول، توفي عام ٦٠٤هـ. (ينظر: البداية والنهاية في التاريخ، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٥٨هـ، ج: ١٣، ص: ٦٠).

٤ - مختار الصحاح، الرازي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط: ٤، ١٩٩٠، ص: ١٣٥.

٥ - زاد الطلاب المدرسي، د. جميل أبو نصري، دار الراتب الجامعية، بيروت لبنان، ط: ١، ٢٠٠٦م، ص: ٥٥.

الزينة التي ورد الشرع بجوازها، كاستعمال الكحل، والحناء، وبعض المواد التجميلية التي لا يطول أثرها، كالكريمات...

(في طبيعته): ضابط في التعريف يجعل التدخل المراد دراسته هو كل تدخل يغير من أصل خلقة الإنسان.

الفصل الثاني

خصائص التكوين

العضوي للإنسان

الفصل الثاني: خصائص التكوين العضوي للإنسان

ليس المراد من بحث خصائص التكوين العضوي للإنسان استقصاء كل مميزاته، وما يختص به الجسم الإنساني، إنما المراد -هنا- بحث بعض ما يختص به هذا التكوين العضوي للإنسان مما يفيدنا في بحث أحكام التدخل فيه، إذ إن كثيراً من أحكام التعامل مع الأشياء تحيد عن الصواب وتعوزها الدقة عندما تعالج تلك الأشياء بالنظرة الجزئية، وحين تعامل بعيداً عن أصلها، وخصائصها، وكل المعطيات المحيطة بها.

فهذا الفصل - إذن - محاولة لبيان كون الجسم الإنساني الذي يراد بحث أحكام التدخل فيه، له ما يميزه عن غيره من الأشياء، فهو مخلوق بيد الله سبحانه، وفيه نفخة من روح الله، كما أنه نال التكريم الإلهي، وحاز سبق الفضل على كثير ممن خلق الرحمة، وهو جسد لا ينفرد صاحبه بحق تملكه، بل يتنازعه حق الله وحق العبد، كما أنه يمتاز في نهايته بعد الموت بصبغة من الخلود يهبه إياه الحي الذي لا يموت.

وكل تعامل أو تدخل في الجسم الإنساني لا يأخذ هذه الخصائص مجتمعة بعين الاعتبار، هو تدخل يسيء إلى الإنسان كما أن كل حكم على أي تدخل في التكوين العضوي للإنسان يغفل هذه المعطيات، وفق نظرة جزئية قد تتوهم بعض المصالح تريد استجلاها، أو تزعم مفاسد تأمل درءها، يكون حكماً قاصراً لا يمس الحقيقة في عمقها.

من أجل ذلك سنبحث خصائص التكوين العضوي للإنسان في المباحث التالية:

المبحث الأول: التكريم.

المبحث الثاني: وقوعه بين حق الله وحق العبد.

المبحث الثالث: التنوع والاختلاف.

المبحث الأول: التكريم.

لقد حظي التكوين العضوي للإنسان بالتكريم الإلهي تبعاً للتكريم الذي ناله الإنسان باعتباره جزءاً منه، ولقد ذكر القرآن الكريم ذلك التكريم في قول الله تعالى: (~~وَمَا كُنَّا بِبَنِي آدَمَ أَهْلًا بِشَيْءٍ مِّنَ الشَّيْءِ~~) (الإسراء: ٧٠).

والتكريم -هنا- يمس الإنسان من جميع جوانبه، المادية والروحية، حيث إنَّ الله **U** خص الإنسان بالتكريم في أصل خلقة، فخلقه كان من الله خلقاً مخصوصاً، متميزاً بالشرف على خلق سائر المخلوقات، وذاته المادية والمعنوية استجمعت من معاني العزة ما لم يستجمعه كائن آخر، ثم سخر له - بعد ذلك كله - كثيراً مما خلق وذراً، وجعل نواميس الكون تلين له وتخضع^(١).

وإذا كان لموضوع تكريم الإنسان أثره في جوانب متعددة في حياة الفرد والمجتمع، فإن الذي يهمنا أن نبرزه من تلك الآثار هو أثره في احترام الذات الإنسانية، وبالأخص تكوينه العضوي حين التعامل معه، يقول الدكتور عبد المجيد النجار: (ومن البين أن للإيمان بعقيدة تكريم الإنسان أثراً كبيراً في النفس وفي المجتمع، فاستشعار الإنسان لرفعة ذاته يفضي به إلى استعظام دوره في الحياة، وينأى به عن اليأس والعبثية، كما أنه يفضي به إلى تصرف اجتماعي يقوم على احترام الذات البشرية، ومراعاة حقوق الإنسان في مظاهرها المختلفة الفردية والاجتماعية)^(٢).

وللوقوف على حقيقة التكريم الإلهي للذات الإنسانية، نحاول استعراض مظاهر هذا التكريم في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: شرف الخلق.

ويتجلى هذا الشرف في كون الإنسان مخلوقاً بيد الله سبحانه، وكذا في استواء خلقة.

١ - التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، تحقيق عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ج: ٢١، ص: ١٠-١٤، وقيمة الإنسان، د. عبد المجيد النجار، دار الزيتونة للنشر، ط: ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص: ١٢.

٢ - قيمة الإنسان، د. عبد المجيد النجار، ص: ١٤.

الفرع الأول: خلقه بيد الله سبحانه:

لقد ورد كثير من نصوص الوحي تصور الخلق الإلهي للإنسان بما تبدو فيه العناية المخصصة من الله سبحانه بهذا المخلوق، في تصويره، وتكوينه، من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَنَسُفَّيْنَاهُ نَجسًا مُدْمِجًا ۚ لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَبْصَارِهِمْ لَنَنْصُرَهُنَّ مِنَ الْوَسْوَاسِ الْخَافِينَ﴾ (سج: ١٤) (أضاف خلقه إلى نفسه تكريمًا له، وإن كان خالق كل شيء، وهذا كما أضاف إلى نفسه الروح، والبيت، والناقة، والمساجد، فخطب الناس بما يعرفونه في تعاملهم، فإن الرئيس من المخلوقين لا يباشر شيئًا بيده إلا على سبيل الإعظام والتكريم)^(٢).

وفي معنى شرف الخلق -أيضا- قوله تعالى: ﴿وَنَسُفَّيْنَاهُ نَجسًا مُدْمِجًا ۚ لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَبْصَارِهِمْ لَنَنْصُرَهُنَّ مِنَ الْوَسْوَاسِ الْخَافِينَ﴾ (سج: ١٤) (إن في هذه الآية بيان لشرف الجسم الإنساني لما خصه الله سبحانه وتعالى لأن يكون محلا لعنصر شريف، هو عنصر الروح^(٣)، ولا يعني هذا - بداهة - حلول جزء من الله تعالى في الإنسان كما زعم بعض الحلوليين، لكنه يعني إظهار التشريف والتكريم بإسناد النفخ وإضافة عنصر الروح إليه تعالى، وقد جاء -أيضا- في معنى شرف الخلق قول الرسول ﷺ عن أبي هريرة **e**: «خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعا فلما خلقه قال: اذهب فسلم على أولئك النفر من الملائكة جلوس فاستمع ما يميونك فإنها تحيتك وتحية ذريتك، فقال: السلام عليكم فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه ورحمة الله،

١ - الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الخزرجي الأندلسي القرطبي المالكي، كان إماما عالما بالتفسير والحديث، ولد بقرطبة من بلاد الأندلس، فتعلم فيها العربية والشعر، والفقه والنحو، والقراءات، والبلاغة وعلوم القرآن، توفي بمصر سنة إحدى وسبعين وست مئة (٦٧١هـ). (ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد بن العماد، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط: ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ج: ٧، ص: ٥٨٤، ٥٨٥).

٢ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، المجلد ٨، ج: ١٥، ص: ١٩٣.

٣ - التفسير الكبير، الرازي، ج: ٢٦، ص: ٢٠٨.

٤ - أبو هريرة الدوسي، صاحب رسول الله ﷺ اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافا كثيرا؛ ف قيل عبد الرحمان بن صخر، وقيل غير ذلك، قدم على النبي ﷺ عام خير سنة سبعة من الهجرة، صحب النبي ﷺ أربع سنين، وكان أحفظ الصحابة، توفي **t** عام تسع وخمسين من الهجرة (٥٩هـ). (ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، ج: ٤، ص: ٢٠٢-٢١١).

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعد حتى الآن»^(١)، ولماذا ذكر ابن حجر الخلاف الحاصل في تفسير الضمير في "صورته"، هل يعود إلى آدم؟ أي خلقه على صورته التي استمر عليها إلى أن أهبط وإلى أن مات، أو إلى الله؟ فقال: (... وقيل الضمير لله، والمراد بالصورة الصفة، والمعنى أن الله خلقه على صفته من العلم، الحياة، والسمع، والبصر، وغير ذلك، وإن كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء)^(٢).

يقول الطاهر بن عاشور^(٣): (إسناد النفخ وإضافة الروح إلى ضمير اسم الجلالة تنويه بهذا المخلوق)^(٤).

وبغض النظر عن الراجح من القولين؛ فإن الذي يستفاد من الحديث - بتفسيره - هو استواء هذا الخلق الذي أعطي له الشرف والكرامة.

الفرع الثاني: حسن التقويم:

إن قيمة كل شيء من حيث البنية التي خلق عليها متعلق بمدى تحقيق تلك البنية للغرض الذي من أجله وجد، وبقية ذلك الغرض أيضاً، وإذا كان الإنسان قد خلق لأعلى غرض، وأسمى غاية بالنسبة للمخلوقات كلها، فإن حسن التقويم الذي خلق عليه لتحقيق ذلك الغرض مما ينبئ عن شرف الإنسان وكرامته، قال سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾

(التين: ١-٤)، والتقويم هو

التسوية، والاعتدال^(٥).

١ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الاستئذان، باب: بدء السلام، رقم: ٦٢٢٧. ومسلم في صحيحه، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، رقم: ٢٨٤١/٢٨.

٢ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مكتبة الصفا، القاهرة، ط: ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، ج: ١١، ص: ٣٠٤.

٣ - الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ولد سنة ١٢٩٦هـ الموافق لـ ١٨٧٩م بتونس، إمام في التفسير والفقه والأصول واللغة، تولى مشيخة الزيتونة، له مصنفات كثيرة منها: التحرير والنوير، ومقاصد الشريعة الإسلامية، وحاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات التنقيح على شرح تنقيح الفصول في الأصول، توفي عام ١٣٩٣هـ الموافق لـ ١٩٧٣م. ينظر مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، الأردن، ط: ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ص: ١٣-٤٠.

٤ - تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ج: ١٤، ص: ٤٤.

٥ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ١٠، ص: ٣٥٤، والتفسير الكبير، الرازي، ج: ٣٢، ص: ١٢.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ومظاهر حسن التقويم في التكوين الجسمي للإنسان مظاهر عديدة لا تحصى، سواء في تكوينه الخارجي، من حيث جماله، واستوائه، وقدرته على التعامل مع الكون، أو تكوينه الداخلي الدقيق^(١).

يقول الطاهر بن عاشور في بيان معنى التقويم: (... وهو تقويم خاص لا يشاركه فيه غيره من المخلوقات، ويتضح ذلك في تعديل القوى الظاهرة والباطنة بحيث لا تكون إحدى قواه موقعة له فيما يفسده، ولا يعوق بعض قواه البعض الآخر عن أداء وظيفته، فإن غيره من جنسه كان دونه في التقويم... مما يفيد أن الله كون الإنسان تكويناً ذاتياً متناسباً مع ما خلق له نوعه من الإعداد لنظامه وحضارته^(٢).

ولعل من أبرز مظاهر حسن التقويم في التكوين العضوي للإنسان، ما خلق عليه من انتصاب القامة، وتركز وسائل الإدراك في طرفها الأعلى، وهو ما يساعد على الإشراف على مساحة واسعة، سواء للاحتراس من الغوائل، أو لرعاية المنافع، أو لقضاء المصالح والحوائج، وهذا عكس البهائم التي خلقت مكعبة على وجهها^(٣)، ولو تأملنا كل عضو من الأعضاء في تكوين الإنسان الجسماني لألفيناه ذا دور عظيم في الحياة.

ولربما كان البناء الداخلي على درجة أعجب من المظهر الخارجي بدءاً من أبسط التراكيب العضوية مثل النشادر، حتى أعقد التراكيب العضوية مثل سلاسل الحموض الأمينية الضخمة، وكذا حمض *D.N.A* الذي يشترك في تكوين نواة الخلية الحية، ومروراً بالخلايا المتعددة، وانتهاءً بالتراكيب الصعبة التي تشكل الأعضاء والأجهزة^(٤).

وصدق الله العظيم إذ يقول: (يُؤْتِي الْحَيَاةَ مَنْ يَشَاءُ وَيَمْوِتُ ۚ إِنَّهُ مُخْرِجُ الظُّلُمَاتِ مِنَ النُّورِ ۚ إِنَّهُ مُخْرِجُ النُّورِ مِنَ الظُّلُمَاتِ ۚ إِنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ۚ)

سورة النور، الآية ٣٢، [الانفطار، ٦-٨] إن هذه الآيات

وقبلها آية التين - إن دلت على كرامة الإنسان عند الله، وعلى فضل الله عليه في تحسين صورته الخلقية والشعورية، لكونه أكمل الأحياء في الأرض من ناحية تكوينه العضوي الجسماني، كما أنه

١ - التفسير الكبير، الرازي، ج: ٣٢، ص: ١١، ١٢.

٢ - تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج: ٣٠، ص: ٤٢٤.

٣ - قيمة الإنسان، النجار، ص: ٢١.

٤ - الطب محراب الإيمان، خالص جلي، دار الهدى، الجزائر، ج: ٢، ص: ٩، ١٠.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

أرقاه من ناحية تكوينه الشعوري واستعداداته الروحية، فإنها تدل أيضا على أن انسجاما دقيقا حاصل بين قوى النفس والعقل وبين استواء الجسد واعتدال القوام^(١).

وبناء عليه ذهب الشيخ الشعراوي رحمه الله^(٢) إلى أن تلك المحاولات التي تمتد من خلالها اليد الإنسانية إلى الشكل الخارجي لجسم الإنسان بدعوى تحميله قد تقضي على ذلك الانسجام -أو على الأقل على بعضه- بين قوى النفس الداخلية، والتكوين الخارجي للإنسان، وفي ذلك مساس بمبدأ تسوية الخلق، وعبث بأحسن ما صور في الوجود، قال تعالى: (وَمَا يَتَّبِعُ إِلَّا مَرَاتِبًا يُرِيدُ) [التغابن: ٣].

وإذا كان الله سبحانه قد شرف الإنسان لما خلقه بيده، وعلى أحسن صورة، وسواه وعدله، فجعله في أحسن تقويم، فإن كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان يغير من خلقته يعد من كبائر الإثم، فكأن كل تغيير لما خلق الله بيده اعتراض على مشيئة الله في الخلق من وجه، وإفساد لما عدلت يد الله وأبدعت من وجه آخر، فجاء ذم تغيير الخلق -إذن- في بعض نصوص الوحي مقرونا بالشرك بالله، كما جاء بما يشعر تعليل التحريم بالإفساد، وقد علمنا أن الإنسان قد خلق في أحسن صورة، وأدق هيئة.

ولما كان تغيير الخلق من عظام الذنوب، وكان المعتمد عليه في حظر كثير من أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان لدى كثير من الفقهاء القدامى، والمعاصرين، فإن خلافا واسعا حصل بينهم في حكم بعض المسائل المتعلقة بالتدخل في التكوين العضوي للإنسان بناء على اختلافهم في اعتبار ذلك التدخل تغييرا للخلق واعتداء على حسن التقويم أم هو استثمار لما وهب الله من علم للارتقاء بالإنسان في سلم الجمال الذي جعله الله مظهرًا من مظاهر ذلك التقويم الأحسن^(٣).

وسنحاول -إن شاء الله- بيان معنى تغيير الخلق بدقة في المبحث الثاني من الفصل الثالث من هذا الباب للفصل بين التدخل في التكوين العضوي للإنسان الذي يعدّ تغييرا للخلق وانتكاسا عن حسن التقويم، والتدخل في التكوين العضوي للإنسان الذي ليس من تغيير الخلق في شيء.

١ - في ظلال القرآن، سيد قطب، ج: ٦، ص: ٣٨٥٠، ٣٩٣٣، بتصرف.

٢ - تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، أخبار اليوم، قطاع الثقافة، مصر، ج: ٥، ص: ٢٦٤٩-٢٦٥٢.

٣ - مجلة كل الأسرة، حوار مع الشيخ الشعراوي، الشارقة، ٢٦/٣/١٩٩٧م، ص: ١٨٠، والعصر الجديد للطب من جراحة الجينات إلى الاستنساخ الإنساني، د. خالص جلي، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط: ١، ١٤٢٠هـ، م: ٢٠٠٠، ص: ٩، ١٠.

المطلب الثاني: حرمة الجسد الإنساني.

من مظاهر تكريم الله للإنسان أن حرّم الاعتداء على جسده، والإساءة إليه حياً، وميتاً.

الفرع الأول: حرمة الجسد الإنساني حياً:

وتبرز حرمة الجسد الإنساني حياً في تلك التشريعات المتعلقة بحق الحياة، والسلامة الجسمية.

أولاً: حق الحياة:

إن حفظ الحياة الإنسانية مقصد من مقاصد الدين، ولأهميتها جاءت في الترتيب بعد حفظ الدين، ولحفظ النفس ورد الشرع بتحريم إنهاء حياة الإنسان بأي وسيلة كانت، وعد ذلك من كبائر الإثم، واعتبر قاتل الشخص الواحد كمن قتل الناس جميعاً، ومنجيه كمن أحيى الإنسانية كلها، قال الله ﷻ: (وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا مَحْنُوسَةً فَقَدْ قَتَلَ الْبَشَرَةَ كُلًّا، وَلِأَنَّهُ كَفَّ أَيْدِيَهُمْ وَأَعْيُنَهُمْ عَنْ ذِكْرِ الْقَتْلِ لَعَنَهُ اللَّهُ وَكَرِهَهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ فَأُولَئِكَ الْأُولَى الَّذِينَ كَفَرُوا) [النساء: 32].

ولقد رتب الشارع الحكيم على قاتل النفس المؤمنة عمداً بغير حق القصاص في الدنيا فضلاً عما ينتظره من غضب الله، وعذابه العظيم في الآخرة، يقول الله ﷻ: (وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا مَحْنُوسَةً فَقَدْ قَتَلَ الْبَشَرَةَ كُلًّا، وَلِأَنَّهُ كَفَّ أَيْدِيَهُمْ وَأَعْيُنَهُمْ عَنْ ذِكْرِ الْقَتْلِ لَعَنَهُ اللَّهُ وَكَرِهَهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ فَأُولَئِكَ الْأُولَى الَّذِينَ كَفَرُوا) [النساء: 32].

[النساء: 93] وإنما أوجب الشارع القصاص حفاظاً على حياة الناس جميعاً (وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا مَحْنُوسَةً فَقَدْ قَتَلَ الْبَشَرَةَ كُلًّا، وَلِأَنَّهُ كَفَّ أَيْدِيَهُمْ وَأَعْيُنَهُمْ عَنْ ذِكْرِ الْقَتْلِ لَعَنَهُ اللَّهُ وَكَرِهَهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ فَأُولَئِكَ الْأُولَى الَّذِينَ كَفَرُوا) [البقرة: 179] فالقصاص الذي أقامه الشارع ما هو - في الحقيقة - إلا حصانة لإشاعة حق الحياة في أسمى صورها بين الناس أجمعين، ولقد عبرت الآية الكريمة عن هذا المعنى بأفصح بيان، وأبلغ إيجاز^(١)، ولتحقيق هذا المقصد حرم الإسلام كل عمل ينتقص من هذا الحق سواء أكان هذا العمل تخويفاً أم إهانة أم ضرباً أم اعتقالاً، أم تطاولاً أم طعنًا في العرض، فإن حياة الإنسانية المادية والأدبية موضع الرعاية والاحترام^(٢).

١ - التفسير الكبير، الرازي، ج: ٥، ص: ٥١، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ١، ص: ٦٤٤، ٦٤٥.

٢ - حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، محمد الغزالي، دار الدعوة الإسكندرية، ط: ٥، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص: ٤٠.

- ۳۶ -

هريرة **t** قال: قال النبي **e**: «الذي يخنق نفسه يخنقها في النار، والذي يطعنهما يطعنهما في النار»^(١).

وحفاظاً على النفس شرع الإسلام الدفاع عنها، وإن أدى ذلك إلى قتل المعتدي الصائل، كما أمر بالتثبت في إنفاذ الحدود مع وجود الشبهة^(٢)، واعتبر خطأ القاضي في العفو خير له في خطئه في العقوبة، فقال رسول الله **e**: «ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، وإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله، فإن الإمام لأن يخطأ في العفو خير من أن يخطئ بالعقوبة»^(٣).

ولقد أوجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ضمان حياة الإنسان، وقرر أن لكل فرد الحق في الحياة، حيث نصت المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: (لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه)^(٤)، وأوجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأن يكون لكل إنسان الحق الطبيعي في الحياة، ويحمي القانون هذا الحق، ولا يجوز حرمان أي فرد من حياته بشكل تعسفي^(٥).

فحق الإنسان في الحياة -إذن- هو الحق الذي يحفظ للإنسان بقاءه حياً، ويمنع على الجميع من سلطات، وأفراد إنهاء حياة أحد، والشخص ذاته لا يجوز له إنهاء حياته، وإذا ما أقدم شخص على إنهاء حياته أو حياة غيره فإنه يعد قد ارتكب جريمة موجبة للعقاب الصارم، وإن كان إنهاء حياة الشخص بموافقة^(٦).

١ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في قاتل النفس، رقم: ١٣٦٥.

٢ - تنوير الأبصار وجامع البحار على هامش حاشية ابن عابدين، دار إحياء التراث العربي، ودار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج: ٣، ص: ١٤٠.

٣ - رواه الترمذي في سننه، كتاب: الحدود، باب: ما جاء في درء الحدود، رقم: ١٤٢٤، والحاكم في المستدرک على الصحيحين، كتاب: الحدود، رقم: ٨١٦٣، والبيهقي في سننه، كتاب: الحدود، باب: ما جاء في درء الحدود بالشبهات، رقم: ١٧٠٥٧، وقال الحاكم هذا حديث الإسناد ولم يخرجاه، ورده الذهبي في التلخيص بأن فيه يزيد بن زياد متروك، وسبقه الترمذي، فقال في العلل: فيه يزيد بن زياد سألت عنه محمدًا -يعني البخاري- فقال: منكر الحديث ذاهبه، وقال ابن حجر: فيه يزيد بن زياد ضعيف، وقال الذهبي: أجود ما في الباب خير البيهقي: (ادرءوا الحد والقتل عن المسلمين ما استطعتم)، ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ج: ٦، ص: ٨٠.

٤ - حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، محمد الغزالي، ص: ١٦٤.

٥ - المادة: ٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. (ينظر المرجع السابق، ص: ١٦٤).

٦ - نظرية الحق، سهيل حسن الفتلاوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: ١، ١٩٩٤م، ص: ١٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ومن خصائص الحق في الحياة أنه من حقوق الله تعالى التي لا يجوز التنازل عنها لأي سبب كان، وأنه لا يجوز المساس بهذا الحق بأي صورة كانت، كأن يعاني الشخص من مرض لا يرجى الشفاء منه، يكابد آلاماً فإنه لا يجوز للطبيب أن ينهي حياته^(١).

وبناء على ذلك كله فإن كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان مهما كان نوعه، وسببه، يفضي إلى المساس بهذا الحق هو تدخل محظور يجب منعه، كبعض العمليات التي ينقل فيها عضو من أعضاء الإنسان الذي به حياته يقينا أو ظنا.

ثانياً: السلامة الجسمية:

إذا كان الإسلام حفاظاً على النفس - كمقصد من مقاصد الشريعة - قد شرع ما يحفظ الكيان الإنساني، ويضمن له حق الحياة من تحريم القتل، وإيجاب الدية والقصاص فإنه شرع - أيضاً - ما يضمن سلامة الجسد الإنساني. يمنع الاعتداء عليه أو على بعضه، وكذا بتشريع أحكام تبقي على سلامته وحسن نمائه، بل ورفع الحرج عنه، ووضع إجراءات تقيه وأخرى تعالجه.

١ - فمن الأحكام التي وردت تضمن سلامة الجسد الإنساني، تحريم الإيذاء والاعتداء على مكوناته، سواء كان ذلك ترويعاً أم إهانة أو تعذيباً، أو قطع عضو من الأعضاء، قال رسول الله ﷺ: «لا يجل لمسلم أن يروع مسلماً»^(٢).

وشرع الإسلام قصاصاً في الأعضاء والجروح فقال تعالى: (وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ بِهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)

وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ بِهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ

وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ بِهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ

[المائدة: ٤٥].

١ - النظم السياسية والحياة العامة، أبو اليزيد علي المتيت، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية، ط: ٣، ص: ١٩٧.

٢ - رواه أبو داود في سننه، كتاب: الديات، باب: ما يأخذ الشيء على المزاح، رقم الحديث: ٥٠٠٤، والطبراني في المعجم الأوسط، رقم الحديث: ١٦٧٣، والبيهقي في الكبرى، كتاب: الشهادات، باب المزاح لا ترد به الشهادة، رقم: ٢١١٧٧. قال السيوطي في الجامع الصغير: صحيح، ينظر: الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، ج: ٢، ص: ٢٠٣.

وحرّم الإسلام اللجوء إلى التعذيب أو الوسائل غير الإنسانية التي يهان بها المرء، فقد سئل عبد الله بن عمر عن رجل اعترف بالسرقة فقال: «لا تقطعه فإنه إنما أقر بعد ضربك إياه»^(١).

٢- ولغرض المحافظة على سلامة الجسم، وبقائه قويا متماسكا، يمكنه أداء تكاليفه، شرعت أنواع الرخص عند تعذر أداء العزائم، ورغب بالأخذ بأيسر الأمور، ما لم يكن في ذلك إثم أو خطيئة، ونهي عن التشدد والغلو، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [النساء: ٢٨].

ولقد كان النبي **e** يأخذ بالأيسر - ما خير بين أمرين - ما لم يكن إثمًا^(٢)، وقال **e**: «ألا هلك المتطعون، ألا هلك المتطعون»^(٣)، وما جاء في وصية النبي **e** لعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: «يا عبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل قلت بلى يا رسول الله، قال: فلا تفعل، صم وأفطر، قم ونم، فإن لجسدك عليك حقا، وإن لعينك عليك حقا، وإن لزوجك عليك حقا»^(٤).

٣- من التشريعات الواردة لضمان سلامة الجسم الإنساني كل الأحكام المتعلقة بالمحافظة على هذا الكيان المكرم، وقاية وعلاجاً.

أولاً: الأحكام الوقائية.

أ- ويلحظ الأمر بالوقاية في تلك الإجراءات التي شرعت صونا للجسم عن مسببات الأمراض بتحليل الطيبات وتحريم الخبائث من المطعومات والمشروبات، وكذا الإسراف فيهما، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذَتْ أَقْدَامُكُمْ أَنْ تُكْفَرُوا﴾ [سورة البقرة: ٢٠٥]، وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ شَرِبَ مِنْ مَاءٍ لَمْ يَمْسَسْهُ الشَّيْطَانُ» [صحيح البخاري].

grā"ar ¾in? {qZB# ſ i%\$ 40gñte 61R% 0B\$Ç»noF \$ NaIA) N6Za BÖfr y] fxy 0\$

[١٥٧:الأعراف] (ẽ qB#0B\$Nd y7f9re YgeB AIREú %\$ qZ9\$fa7?# grā"Rr

١ - رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الحدود، في الامتحان في الحدود، رقم: ٢٨٧٧٢.

٢- رواه البخاري في صحيحه، كتاب: المناقب، باب: صفة النبي **e**، رقم الحديث: ٣٥٦٠، ومسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل، باب: مبادئه **e** للأثام واحتياطه من المباح أسهله وانتقامه لله ثم انتهاك حرمانه، رقم الحديث: ٢٣٢٧/٧٧، كلاهما عن عائشة رضي الله عنها.

٣ - رواه مسلم في صحيحه، كتاب: العلم، باب: هلك المتطعون، رقم: ٢٦٧٠/٧، عن ابن مسعود وفيه: "هلك المتطعون" ثلاثاً.

٤ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الصوم، باب: حق الجسم في الصوم، رقم: ١٩٧٥، ومسلم في صحيحه، كتاب: الصيام، باب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا أو لم يفطر العبدان والتشريق وبيان تفضيل صوم يوم وإفطار يوم، رقم: ١١٥٩/١٨١.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ولقد جاءت النصوص تبين المحرمات، ومنها هذه الآية التي تشمل على خبائث حرمت علينا أثبت العلم الحديث أثرها الخطير على صحة الإنسان، يقول الله (U: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَسَبِّحُوا لَهُمْ دُونَ اللَّهِ﴾)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَسَبِّحُوا لَهُمْ دُونَ اللَّهِ﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَسَبِّحُوا لَهُمْ دُونَ اللَّهِ﴾

(O: ﴿الأنعام: ١٤٥﴾) وفي تحريم الإسراف قال الله تعالى: (U: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَسَبِّحُوا لَهُمْ دُونَ اللَّهِ﴾)

. [الأعراف: ٣١]. (U: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَسَبِّحُوا لَهُمْ دُونَ اللَّهِ﴾)

ونقل الإمام القرطبي في تفسيره أن: (سمرة بن جندب^(١) t سأل عن ابنه ما فعل؟ فقالوا: بشم^(٢) البارحة، قال: بشم! فقالوا: نعم، فقال: أما إنه لو مات ما صليت عليه^(٣)).

وليس يخفى ما في الاعتدال في المطعم والمشرب من دواعي الصحة، وفي الإسراف فيهما من أسباب المرض والاعتلال، ولذلك قال رسول الله e: «ما ملأ ابن آدم وعاءاً شراً من بطن، بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فنثل لطعامه وثلاث لشرابه، وثلاث لنفسه»^(٤).

كما نهى الإسلام عن تعريض الجسم للأذى -وقاية له- كإتيان الحائض والنفساء، والتعرض للحر الشديد، قال تعالى: (U: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَسَبِّحُوا لَهُمْ دُونَ اللَّهِ﴾)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَسَبِّحُوا لَهُمْ دُونَ اللَّهِ﴾

. [البقرة: ٢٢٢]. (U: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَسَبِّحُوا لَهُمْ دُونَ اللَّهِ﴾)

١ - سمرة بن جندب بن هلال الفزاري من علماء الصحابة، كان من حلفاء الأنصار، قدمت به أمه بعد موت أبيه فتزوجها رجل من الأنصار، وقيل أن النبي e أجاز له يوم أحد، وغزا معه غير غزوة، سكن t البصرة، ومات فيها سنة تسع وخمسون للهجرة (٥٩هـ). (ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير، ج: ٢، ص: ٣٢١).

٢ - بشم: أنخم من كثرة الأكل. (ينظر، المصباح المنير، الفيومي، ج: ١، ص: ٨٠).

٣ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٤، ص: ١٧١.

٤ - رواه الترمذي في سننه، كتاب: الزهد، باب: ما جاء في كراهية كثرة الأكل، رقم: ٢٣٨٠، والنسائي في سننه، كتاب: الوليمة، باب: ذكر القدر الذي يستحب للإنسان من الأكل، رقم: ٦٥٥٨، وابن ماجه في سننه، كتاب: الوليمة، رقم: ٦٧٧٠، وأحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث المقدم بن معدي كرب، رقم: ١٦٨٥١، والحاكم في المستدرک على الصحيحين، كتاب: الأطعمة، رقم: ٧١٣٩، قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ب- ومن تعاليم الإسلام وتشريعہ في ضمان سلامة الجسد أمره بالحجر الصحي^(١)، فقال النبي e: «لا يوردن ممرض على مصح»^(٢)، وقال أيضا: «إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها»^(٣).

ج- ومما يقي الجسم الإنساني ويحافظ على سلامته، النظافة والرياضة، الذين دعا إليهما الإسلام وندب إلى المحافظة عليهما.

والنظافة إجراء وقائي بإهماله يتعرض الإنسان لأمراض خطيرة، لذا دعا الإسلام إلى نظافة اليدين، والثوب والمكان، قال تعالى: (قُلْ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَابْتَغُوا لِفَافِهِ لِيَرْفَعَا لَكُم مِّنْ ظُرُوفِهِمْ وَمَن لَّبِثًا يَذُرْكُم فَذُرُونَهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنْهُ يَوْمَ يَخْرُجُ الْبَاقِي ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا) (البقرة: ٢٢٢)

[البقرة: ٢٢٢] وقال سبحانه: (قُلْ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَابْتَغُوا لِفَافِهِ لِيَرْفَعَا لَكُم مِّنْ ظُرُوفِهِمْ وَمَن لَّبِثًا يَذُرْكُم فَذُرُونَهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنْهُ يَوْمَ يَخْرُجُ الْبَاقِي ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا) [المدر: ٤] وقال النبي e: «غسل

يوم الجمعة واجب على كل محتلم»^(٤)، وقال e: «لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة»^(٥).

ودعا النبي e إلى سنن الفطرة فقال: «عشر من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقص الأظافر، وغسل البراجم، وتنف الإبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء، قال زكرياء: قال مصعب: ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة»^(٦).

أما الرياضة البدنية التي لها أثرها في وقاية الجسم من الأدواء، لما فيها من تنشيط للدورة الدموية، وجهاز التنفس، وتنمية العضلات، وتساعد على طرح فضلات الجسم عن طريق التعرق، كما تساعد على تنمية الجهاز العصبي، فتكسب الرياضة -بذلك- الجسم مناعة، تجعله قويا أمام الأمراض

١ - الحجر الصحي هو: تحديد حرية الانتقال لكل حي تعرض للعدوى بمرض وحجره مدة من الزمن تعادل أطول حد لحضانة ذلك المرض، فإذا ثبتت سلامته رفع عنه الحجر، وإلا عزل لإصابته، (ينظر: الطب النبوي والعلم الحديث، التسمي محمد ناظم، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ط: ١، ج: ٢، ص: ٣٨١).

٢ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الطب، باب: لا هامة، رقم: ٥٧٧١، ومسلم في صحيحه: كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا بنو ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح، رقم: ٢٢٢١/١٠٤، عن أبي هريرة t.

٣ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الطب، باب: ما يذكر في الطاعون، رقم: ٥٧٢٨، ومسلم في صحيحه، كتاب: السلام، باب: الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، رقم: ٢٢١٨/٩٢، كلاهما عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

٤ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء، رقم: ٨٧٩، ومسلم في صحيحه، كتاب: الجمعة، باب: وجوب غسل يوم الجمعة على كل بالغ من الرجال، رقم: ٨٤٦/٥، عن أبي سعيد.

٥ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الجمعة، باب: السواك يوم الجمعة، رقم: ٨٨٧، ومسلم في صحيحه، كتاب: الطهارة، باب: السواك، رقم: ٢٥٢/٤٢، عن أبي هريرة t.

٦ - رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الطهارة، باب: خصال الفطرة، رقم: ٢٦١/٥٦، عن عائشة رضي الله عنها.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

المحتملة^(١)، هذه الرياضة التي تقي من الداء، وتجعل تكوين الإنسان العضوي والنفسي والعقلي قويا دعا إليها الإسلام لما حض أتباعه على أسباب القوة -والرياضة منها- فقال النبي **e**: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا كان كذا وكذا ولكن قل قدر الله وما شاء فعل فإن لو تفتح عمل الشيطان»^(٢).

إذا كانت الرياضة مما يحقق تلك القوة المرغوب فإن ممارستها مشروعة من باب: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)^(٣).

ثانيا: الأحكام العلاجية.

وكما شرع الإسلام أحكاما للوقاية من الأمراض، والمحافظة على السلامة الجسمية، فإنه شرع أخرى أيضا للعلاج، وندب إلى التداوي، ووردت أدلة مشروعية العلاج في الكتاب والسنة.

أدلة مشروعية التداوي:

لقد وردت أحاديث كثيرة تدعو إلى العلاج وتبين أن لكل داء دواءه، منها:

- عن أبي هريرة **t** قال: قال النبي **e**: «ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء»^(٤).

- وعن جابر بن عبد الله^(٥) **t** عن النبي **e** أنه قال: «لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برئ بإذن الله **U**»^(٦).

١ - حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، رسالة ماجستير، دار الخير، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص: ٩١.

٢ - رواه مسلم في صحيحه، كتاب: القدر، باب: في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله، رقم: ٢٦٦٤/٣٤، عن أبي هريرة **t**.

٣ - الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي بن محمد الأمدي، ت د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ج: ١، ص: ١٥٢، والمحصل في أصول الفقه، الفخر محمد بن عمر الرازي، ت د. طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط: ١، ١٤٠٠هـ، ج: ١، ص: ٣١٧.

٤ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الطب، باب: ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، رقم: ٥٦٧٨.

٥ - جابر بن عبد الله بن عمر بن حرام السلمي الخزرجي الأنصاري، شهد بيعة العقبة الثانية مع أبيه وهو صبي، لم يتخلف عن رسول الله **e** في غزوة قط بعد بدر وأحد، كان كثير العلم، كانت له حلقة علم في المسجد النبوي، وكان الناس يأخذون عنه العلم حيثما وجدوه، ويعتبر من المكثرين من الرواية. توفي **t** في المدينة سنة أربع وسبعين للهجرة (٧٤هـ). (ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير، ج: ١، ص: ٣٥١، ٣٥٢).

٦ - رواه مسلم في صحيحه، كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوي، رقم: ٢٢٠٤/٦٩.

- وعن أسامة بن شريك^(١) **t** قال: «أتيت النبي **e**، وأصحابه كأنما على رؤوسهم الطير، فسلمت ثم قعدت، فجاء الأعراب من هاهنا وهاهنا، فقالوا: يا رسول الله: أنتداوي؟ فقال: تداووا، فإن الله تعالى لا يضع داءً إلاّ وضع له دواء غير داء واحد: الهرم»^(٢).

ووجه الدلالة في هذه الأحاديث:

هو أنها أشارت إلى أنه ليس ثمة داء يتزل بالبشر إلا ويتزل معه دواؤه، وفي ذلك دعوة للمريض إلى طلب العلاج، وللطبيب إلى بذل جهده لتوفيره وفي ذلك كله دلالة على مشروعية التداوي.

قال ابن القيم^(٣):

(وفي قوله **e**: «لكل داء دواء» تقوية لنفس المريض والطبيب، وحث على طلب ذلك الدواء، والتفتيش عليه، فإن المريض إذا استشعرت نفسه أن لدائه دواء يزيله تعلق قلبه بروح الرجاء، وبردت عنه حرارة اليأس، وانفتح له باب الرجاء، ومتى قويت نفسه انبعثت حرارته الغريزية، وكان ذلك سببا لقوة الأرواح الحيوانية والنفسانية والطبيعية، ومتى قويت هذه الأرواح قويت القوى التي هي حاملة لها فقهرت المرض ودفعته، وكذلك الطبيب إذا علم أن لهذا الداء دواء أمكن طلبه، والتفتيش عليه)^(٤).

١ - أسامة بن شريك الثعلبي، له صحبة، خرج مع النبي **e** في حجة الوداع في السنة العاشرة للهجرة. (ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير، ج: ١، ص: ٩٣، ٩٤).

٢ - رواه أبو داود في سننه، كتاب: الطب، باب: في الرجل يتداوى، رقم: ٣٨٥٥، والترمذي في سننه، كتاب: الطب، باب: ما جاء في الدواء والحث عليه، رقم: ٢٠٣٨، وابن ماجه في سننه، كتاب: الطب، باب: ما أنزل الله داءاً إلا أنزل له شفاء، رقم: ٣٤٣٦، قال الترمذي حديث حسن صحيح.

٣ - أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ثم الدمشقي، الفقيه الحنبلي، الشهير بابن قيم الجوزية، مفسر نحوي أصولي متكلم، له تصانيف كثيرة منها: زاد المعاد في هدي خير العباد، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، توفي - رحمه الله - سنة إحدى وخمسين وسبع مئة للهجرة (٧٥١هـ). (ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد بن العماد، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق، ط: ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج: ٨، ص: ٢٨٧-٢٩١).

٤ - زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ٣، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ج: ٤، ص: ١٧.

وعن جابر **t** قال: «بعث رسول الله **e** إلى أبي بن كعب^(١) طبيباً ففقطع منه عرقاً ثم كواه»^(٢).

ووجه دلالة الحديث هو أن بعث النبي **e** الطبيب دليل على مشروعية العلاج، ودعوة إلى التداوي^(٣).

وإذا كانت هذه النصوص، وغيرها، تدل على مشروعية التداوي وطلب العلاج، وهو مما يسهم في سلامة الجسد الإنساني، وفي ذلك مظهر من مظاهر تكريم الله له، فإننا نود أن ندرس حكم التداوي لعلاقته بالتدخل في التكوين العضوي للإنسان.

حصل الخلاف بين الفقهاء في حكم التداوي، فذهب الحنفية في المعتمد^(٤)، والمالكية في المشهور^(٥) إلى أنه مباح، وذهب بعض الحنفية^(٦)، والشافعية^(٧) والحنابلة^(٨) في المشهور من مذهبيهما إلى أنه مستحب، وذهب بعض الشافعية^(٩) وبعض الحنابلة^(١٠) إلى أنه واجب، ونقل عن داود الظاهري^(١١)، ورواية عن أحمد^(١٢) أن الأفضل تركه، وسبب الخلاف يرجع إلى ثلاثة أمور:

الأول: الأمر الوارد في الحديث: «تداووا» هل يحمل على الوجوب أم الندب، فحمله الظاهرية على الوجوب، وحمله بعض الحنفية والشافعية والحنابلة في المشهور على الندب.

- ١ - هو أبو المنذر، أبي بن كعب بن قيس الأنصاري، شهد المشاهد كلها مع رسول الله **e**، كان أحد فقهاء الصحابة، وأقرأهم لكتاب الله **U**، وكان من كتاب الوحي، قال رسول الله **e**: «ليهنك العلم أبا المنذر» رواه مسلم في صحيحه، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل سورة الكهف وآية الكرسي، رقم: ٢٥٨٠/٨١٠، ص: ٣١٨، عن أبي بن كعب، توفي في خلافة عمر **t** عنه سنة تسع عشرة (١٩) للهجرة. (ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٣٢٨هـ، ج: ١، ص: ١٩، ٢٠).
- ٢ - رواه مسلم في صحيحه، كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوي، رقم: ٢٢٠٧/٧٣.
- ٣ - حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ١١٢.
- ٤ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين بن إبراهيم الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م، ج: ٥، ص: ١٢٧.
- ٥ - التمهيد لابن عبد البر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ، ج: ٥، ص: ٢٦٥.
- ٦ - بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ٥، ص: ١٢٧.
- ٧ - المجموع للنووي، تحقيق الدكتور مطرحي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج: ٥، ص: ٩٦.
- ٨ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعلاء الدين المرداوي، دار الهجرة، القاهرة، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ج: ٦، ص: ١٠.
- ٩ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت، ج: ١، ص: ٣٥٧.
- ١٠ - الإنصاف، المرداوي، ج: ٦، ص: ١٠.
- ١١ - المحلى لابن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ج: ٧، ص: ٤١٨.
- ١٢ - الإنصاف المرداوي، ج: ٦، ص: ١٠.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

الثاني: ورود بعض النصوص المشعرة في -ظاهرها- بكراهية التداوي^(١)، منها ما رواه عمران بن حصين^(٢) **t** قال: قال رسول الله **e**: «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفا بغير حساب» قالوا: ومن هم يا رسول الله؟ قال: «هم الذين لا يكتونون، ولا يسترقون، وعلى ربهم يتوكلون» فقام عكاشة^(٣) فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «أنت منهم»، فقال رجل: يا بني الله ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «سبقك بها عكاشة»^(٤).

فهذا الحديث يشعر -بظاهره- بفضل ترك التداوي توكلًا على الله، وعليه عوّل من قال بكراهية التداوي^(٥).

ولقد ساق علماؤنا أوجهًا من التوفيق والجمع بين هذا الحديث والأحاديث الثابتة في مشروعية التداوي^(٦)، فقال الطبري^(٧) والمازري وطائفة، إنه (يعني حديث السبعين ألفا) محمول على من يعتقد أن الأدوية تنفع بطبعها، وذهب عياض^(٨) إلى أن الحديث يدل على أن للسبعين ألفا مزية على

١ - صحيح مسلم بشرح النووي، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار التقوى للنشر والتوزيع، ج: ٣، ص: ٤٥٥.

٢ - عمران بن حصين الخزاعي صحابي ذو مناقب كثيرة، أسلم عام خير (سنة سبع للهجرة)، بعثه عمر بن الخطاب **t** إلى أهل البصرة يفقههم دينهم، وتولى القضاء بها، ثم تركه، توفي **t** عام اثنتين وخمسين للهجرة (٥٢هـ). (ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد بن العماد، ج: ١، ص: ٢٤٩).

٣ - عكاشة بن محصن الأسدي، أحد المهاجرين، شهد المشاهد كلها مع النبي **e**، قتل في قتال أهل الردة سنة إحدى عشرة للهجرة (١١هـ). (ينظر: المرجع السابق، ج: ١، ص: ١٣٥).

٤ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الطب، باب: من اكتوى أو كوى غيره وفصل من لم يكتو، رقم: ٥٧٠٥، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم: ٣٧٢/٢١٨.

٥ - صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، ج: ٣، ص: ٤٥٥.

٦ - نيل الأوطار، الشوكاني، تحقيق الدكتور نصر فريد واصل، المكتبة التوفيقية، ج: ٨، ص: ٢٧٨.

٧ - أبو جعفر بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، ولد عام ٢٢٤هـ، كان أحد الأئمة المفسرين، جمع من العلوم ما يندر أن يجمعه أحد، كان شافعي المذهب، ثم انفرد بمذهب مستقل، من مؤلفاته: أحكام شرائع الإسلام، جامع البيان في تفسير القرآن، وتاريخ الأمم، توفي -رحمه الله- عام ٣١٠هـ. (ينظر: طبقات المفسرين، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، طبع طهران، ١٩٦٠م، ص: ٣٠، ٣١).

٨ - هو القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض البحصي السبتي المالكي، ولد بستة عام ٤٩٦هـ، كان إمام وقته في الحديث وعلومه، عالم بالتفسير وعلوم القرآن، فقيها أصوليا، عالما بالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنساجهم، من مصنفاته: إكمال المعلم، والشفاء، ومشارك الأنوار، توفي -رحمه الله- بمراكش سنة ٥٤٤هـ. (ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون، مطبعة الفجالة، مصر، ط: ١، ١٣٥٠هـ، ص: ١٦٨-١٧٢).

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

غيرهم، وذهب الداودي^(١) إلى أن المراد بالحديث الذين يجتنبون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء^(٢).

وأما الخطابي^(٣) فقد ذهب إلى أن المراد بترك الرقي والكي، الاعتماد على الله في دفع الداء والرضا بقدره لا القدح في جواز ذلك^(٤).

الثالث: كون نتائج العلاج مظنونة على زمن الفقهاء الأولين^(٥) لعدم تقدم علم الطب يومها، خلافا لما هو عليه الحال اليوم من تقدم هذا العلم، وانقسامه إلى تخصصات دقيقة، مما قوى آثار التداوي في حصول الشفاء، يقول الدكتور محمود ناظم النسيمي: (إن اختلاف السلف حول أفضلية التداوي إنما هو لواقع الطب في زمانهم من ضعفه وكثرة ظنياته في التشخيص والمعالجة، ونُدرة الأدوية النوعية للأمراض، أما إذا نظرنا إلى ما توصل إليه الطب الحديث وإلى مجموعة الأحاديث النبوية الواردة في المداواة، فإننا نستطيع أن نقول: إنَّ التداوي تعتريه الأحكام الخمسة والله أعلم)^(٦).

وهذا الذي ذهب إليه الدكتور النسيمي هو اختيار ابن تيمية، وهو ما اختاره مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في قراره رقم: ٧/٥/٦٨ في دورة مؤتمره السابع المنعقد بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٧ إلى ٢٢ ذو القعدة ١٤١٢هـ الموافق لـ: ٩-١٤ مايو ١٩٩٢م.

١ - هو أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي، من أئمة المالكية بالمغرب، المجيدين للتأليف، أصله من المسيلة من الجزائر وقيل من بسكرة، كان فقيها فاضلا متفنا، عاش بطرابلس وبها أملى كتابه في شرح الموطأ، توفي بتلمسان سنة: ٤٠٢ هـ (ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، ج: ١، ص: ٤٩٧).

٢ - صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، ج: ٣، ص: ٤٥٥.

٣ - هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب، أبو سليمان الخطابي البوسني، كان إماما في الحديث والفقه واللغة، من مؤلفاته: معالم السنن في شرح سنن أبي داود، وغريب الحديث، وكتاب الشجاج، توفي - رحمه الله - سنة ٣٨٨ هـ. (ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط: ١، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م، ج: ١، ص: ١٦٠).

٤ - صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، ج: ٣، ص: ٤٥٥.

٥ - انظر قول الخفعية -مثلا- : (من ترك التداوي - ولو بغير محرم - حتى مات لا يأثم لأنه مظنون). (ينظر حاشية ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، ابن عابدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج: ٥، ص: ٢٤٩).

٦ - الطب النبوي والعلم الحديث، محمود ناظم النسيمي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، ج: ٣، ص: ١٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

وقد ورد في القرار أن: (الأصل في حكم التداوي أنه مشروع، لما ورد في شأنه في القرآن الكريم والسنة القولية والعملية، ولما فيه من (حفظ النفس) الذي هو أحد المقاصد الكلية من التشريع، وتختلف أحكام التداوي باختلاف الأحوال والأشخاص:

- فيكون واجبا على الشخص إذا كان تركه يفضي إلى تلف نفسه أو أحد أعضائه، أو عجزه، أو كان المرض ينتقل ضرره إلى غيره، كالأعراض المعدية.
 - ويكون مندوبا إذا كان تركه يؤدي إلى ضعف البدن ولا يترتب عليه ما سبق في الحالة الأولى.
 - ويكون مباحا إذا لم يندرج في الحالتين السابقتين.
 - ويكون مكروها إذا كان بفعل يخاف منه حدوث مضاعفات أشد من العلة المراد إزالتها^(١).
- بناء على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن التداوي تعتريه أحكام الشريعة الخمسة، وذلك بالنظر إلى حال المعالج، والمعالج، ونوع العلاج.

الفرع الثاني: حرمة الجسد الإنساني ميتا:

لقد ضمن الإسلام حرمة الجسد الإنساني بعد موته -كما ضمنها في حياته- وذلك بجملة من التشريعات التي تهدف في مجموعها إلى تكريمه وتشريفه، والحفاظ على حرمة، وترجع تلك الأحكام الشرعية في مجموعها إلى نوعين:

- أ- الأحكام الواردة في باب الجنائز، المشرعة لغسل الميت وتكفينه، والصلاة عليه ثم إقباره.
- وهي كلها حقوق للميت تحفظ بها كرامته، فأوجب الإسلام على الأحياء -من باب فرض الكفاية- تغسيل الميت لحديث ابن عباس^(٢) t أن رسول الله e قال في رجل محرم وقصته ناقتة فقتلته: «اغسلوه بماء وسدر، ولا تغطوا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة وهو يهل»^(٣).

١ - الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط: ٨، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، ج: ٧، ص: ٥٢٠٤.

٢ - هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن عم النبي e، حبر الأمة وترجمان القرآن، ولد بشعب أبي طالب قبل الهجرة بثلاث سنوات، وقيل بخمس، يعد من علماء الصحابة ومفتيهم، توفي بالطائف سنة ثمان وستين للهجرة (٦٨هـ) وهو ابن سبعين سنة. (ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين بن العماد، ج: ١، ص: ٢٩٤-٢٩٦).

٣ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: الكفن في ثوبين، رقم: ١٢٦٥، ومسلم في صحيحه، واللفظ له، كتاب: الحج، باب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، رقم: ١٢٠٦/٩٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ومن تأمل الأحكام الفقهية المتعلقة بغسل الميت، من طريقة الغسل، وتطيينه، وآداب الغسل^(١) يدرك مدى حرص الإسلام على تكريم هذا المخلوق حتى وهو ميت^(٢)، قال الإمام النووي^(٣):
 (والمستحب أن يجلسه إجلالاً رفيقاً، ويمسح بطنه مسحاً بليغاً... وكلما أمرّ اليد على البطن صب عليه ماء كثيراً، حتى إن خرج شيء لم تظهر رائحته... ويدخل إصبعه في فيه، ويسوك بها أسنانه، ولا يفغر فاه، ويتبع ما تحت أظافره إن لم يكن قد قلم أظافره، ويكون ذلك بعود لين لا يجرحه، ثم يغسله ويكون كالمنحدر قليلاً حتى لا يجتمع الماء تحته فيستنقع فيه، ويفسد بدنه، ويغسله ثلاثاً كما يفعل الحي في وضوئه وغسله، فيبدأ برأسه ولحيته كما يفعل الحي، فإن كانت اللحية متلبدة سرحها حتى يصل الماء إلى الجميع، ويكون بمشط منفرج الأسنان، ويمشطه برفق حتى لا ينتف شعره...^(٤)).
 ووجوب^(٥) تكفين الميت بما يستر عورته تكريم له كذلك، كذا الأمر بإقباره، قال تعالى: ﴿وَجَبَّ يَوْمَ يَكْفَنُ النَّاسُ أَلْوَابُهُمْ فِي الْقُبُورِ وَلَا يَنْسَوْنَ أَلْوَابُهُمْ يَوْمَ يَكْفَنُ النَّاسُ﴾ [عبس: ٢١] أي أن الله جعل الناس ذوي قبور، وفي الآية دليل على وجوب دفن أموات الناس بالإقبار^(٦).

- ١ - الذخيرة للقرافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج: ٢، ص: ٢٧٠-٢٨٠، كذا: المجموع للنووي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج: ٥، ص: ١١٣، ١١٤، كذا: المغني لابن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج: ٢، ص: ٣٠٨-٣٤٣.
- ٢ - من ذلك الأمر بستر الميت في بدنه، أو فيما قد يبدو عليه حين غسله، فقد روى ابن ماجه عن النبي ﷺ أنه قال: «من غسل ميتاً، وكفنه، وحنطه، وحمله، وصلى عليه، ولم يفش عليه ما رأى، خرج من خطيئته، مثل يوم ولدته أمه» سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في غسل الميت، رقم ١٤٦٢، ج: ٣، ص: ٢٣، عن علي، قال ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح قال أحمد بن حنبل: عباد بن كثير روى أحاديث كذب لم يسمعها، قال يحيى ليس شيء في الحديث، وقال البخاري والنسائي متروك). ينظر: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط: ٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨١م، ج: ٢، ص: ٤١٤، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من غسل ميتاً فأدى فيه الأمانة، ولم يفش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» البيهقي في الكبرى، كتاب الجنائز، باب من يكون أولى بغسل الميت، رقم: ٦٦٥٨، وأحمد في مسنده، مسند عائشة، رقم: ٢٤٨٨١، والحديث ضعيف أورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: وفيه جابر الجعفي وفيه كلام كثير. ينظر: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، ج: ٢، ص: ٩٠، و: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ، ج: ٣، ص: ١١٤.
- ٣ - أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، شيخ الإسلام، الفقيه الشافعي، والحافظ الزاهد، ولي مشيخة دار الحديث في دمشق، له تصانيف كثيرة منها: رياض الصالحين، والمجموع، وشرح صحيح مسلم... ولد سنة إحدى وثلاثين وست مئة للهجرة (١٦٣هـ)، ومات في قرية نوى جنوب سورية سنة ست وسبعين وست مئة للهجرة (٦٧٦هـ). (ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين بن عماد، ج: ٧، ص: ٦١٨-٦٢٠).
- ٤ - المجموع، النووي، ج: ٥، ص: ١٢٧.
- ٥ - تكفين الميت واجب كفائي لقول الرسول ﷺ في الحرم الذي خر من بعيره: «كفنه في ثوبين» جزء من حديث ابن عباس، سبق تخريجه ص: ٤٧ هامش: ٣، (ينظر: المجموع، النووي، ج: ٥، ص: ١٤٥، والمغني، ابن قدامة، ج: ٢، ص: ٣٣٥).
- ٦ - تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج: ٣، ص: ١٢٥.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ب - الأحكام الشرعية التي تنهى عن إيذاء الميت، فمن ذلك ما ورد في النهي عن الجلوس على القبور التي هي بيوت الأموات، عن أبي مرثد الغنوي^(١) أن رسول الله **e** قال: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»^(٢)، وعن أبي هريرة **t** أن رسول الله **e** قال: «لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه حتى تصل إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر»^(٣).

كما اعتبر إيذاء الميت كإيذاء الحي، فقال رسول الله **e**: «كسر عظم الميت ككسره حياً»^(٤).

قال الطيبي - رحمه الله -:

(فيه دلالة على أن إكرام الميت مندوب إليه في جميع ما يجب، كإكرامه حياً، وإهانتته منهي عنها، كما في الحياة)^(٥).

وقال ابن حجر الهيتمي^(٦) - رحمه الله -: (الكبيرة التاسعة عشر والعشرون بعد المائة كسر عظم الميت والجلوس على القبور) ثم قال: (عد هذين من الكبائر، لكن قد تفهمه هذه الأحاديث لأن الوعيد الذي فيها شديد، ولا ريب في ذلك في كسر عظمه، لما علمت أنه ككسر عظم الحي)^(٧).

والناظر في كتب الفقه يلحظ حرمة الميت بجلاء عندما يقف على الخلاف الحاصل بين الفقهاء في حكم أخذ بعض أجزاء الميت؛ كشعر رأسه أو شاربه^(٨)، وكذا أظفاره^(٩)،

١ - هو أبو مرثد الغنوي. قال ابن إسحاق: وهو كنان بن حصين ابن يربوع بن مضر. شهد بدرًا هو وابنه مرثد، وهما حليفًا حمزة بن عبد المطلب وهو من كبار الصحابة. روى عنه وأثله بن الأسقع. يقال: إنه مات في خلافة أبي بكر الصديق سنة اثني عشرة، وهو ابن ست وستين سنة. (ينظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، دار الكتاب العربي بيروت، ج: ٤، ص: ١٧٥٤، ١٧٥٥).

٢ - رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، رقم: ٩٨٢/٩٧.

٣ - رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الجنائز، باب: النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، رقم: ٩٧١/٩٦.

٤ - رواه ابن ماجة في سننه، كتاب: الجنائز، باب: في النهي عن كسر عظام الميت، رقم: ١٦١٦، وأبو داود في سننه، كتاب: الجنائز، باب: في الحفار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان، رقم: ٣٢٠٧، والبيهقي في سننه، كتاب: الجنائز، باب: من كره أن يحفر له قبر غيره إذا كان يتوهم بقاء شيء منه مخافة أن يكسر له عظم، رقم: ٧٠٧٩، كلهم عن عائشة رضي الله عنها، قال ابن حجر: صحيح رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم. ينظر: بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص: ١٢٢.

٥ - الكاشف عن حقائق السنن، للإمام حسين بن محمد الطيبي المتوفى عام ٧٤٣هـ، ومعه مشكاة المصابيح للعلامة محمد بن عبد الله الخطيبي المتوفى بعد ٧٣٧هـ، تحقيق المفتي عبد الغفار وزملائه، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ط: ١، ١٤١٣هـ، رقم: ١٧١٤، (ت ٩٧٣هـ).

٦ - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد علي بن حجر الهيتمي الشافعي الحافظ، الفقيه، جمع أنواعا من العلوم، ولد - رحمه الله - بمصر عام ٩٠٩هـ، له مصنفات عدة منها: تحفة المحتاج لشرح المنهاج، الصواعق المحرقة، ومعدن اليواقيت الممتعة في مناقب الأئمة الأربعة. (ينظر: معجم المؤلفين تراجم مصنفين الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٧هـ، ج: ٢، ص: ١٥٢).

٧ - الزواجر عن اقتراف الكبائر، ابن حجر الهيتمي، تحقيق محمد عبد العزيز وآخرون، دار الوليد، جدة، ط: ١، ١٤١٤هـ، ج: ١، ص: ٣٧١.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

وحكم ختانه^(٣)، وحكم الجزء المأخوذ منه -عند المجيزين- هل يدفن معه، أم بعيداً عنه^(٤)، وكذا كيفية التعامل معه حين الدفن في بعض الحالات غير الطبيعية، قال ابن قدامة المقدسي^(٥) -رحمه الله- : (وإن جبر عظمه بعظم فجبر ثم مات لم يترع إن كان طاهراً، وإن كان نجساً فأمكن إزالته من غير مثله أزيل، لأنه نجاسة مقدور على إزالتها من غير مضرة، وإن أفضى إلى المثلة لم يقلع، وصار في حكم الباطن كما لو كان حياً)^(٦)، وقال -أيضاً-: (ومن كان مشنجا أو به حذب أو نحو ذلك فأمكن تمديده بالتليين والماء الحار فعل ذلك، وإن لم يمكن إلا بعنف تركه بحاله، فإن كان على صفة لا يمكن تركه على النعش إلا على وجه يشتهر بالمثلة تركه في تابوت، أو تحت بكتة، مثل ما يصنع بالمرأة، لأنه أصون وأستر لحاله)^(٧).

بناء على ما سبق يتضح لدينا أنّ الجسد الإنساني ذو حرمة بعد موته كما وهو حي، حرمة يحرم انتهاكها من -حيث الأصل- بأي تدخل فيه، بقطع للأعضاء، أو كسر للعظام، أو بأخذ لبعض أجزائه...

- ١ - ذهب الحسن، وسعيد بن جبير، وإسحاق إلى استحباب قص شارب الميت إن كان طويلاً، وهو مذهب أحمد، وقال أبو حنيفة ومالك لا يؤخذ من الميت شيء، فإنه قطع شيء منه، فلم يستحب، كالختان، واختلف أصحاب الشافعي على قولين. (ينظر: المغني لابن قدامة، ج: ٢، ص: ٤٠٦، ٤٠٧).
- ٢ - كره الجمهور قص أطراف الميت، وإن طالت، وأجاز ذلك أحمد في رواية. (ينظر: المغني لابن قدامة، ج: ٢، ص: ٤٠٧).
- ٣ - لا يشرع ختان الميت عند جمهور الفقهاء، وهو قول أكثر أهل العلم، وفي رواية لأحمد يحنن، وكذا رواية للشافعية. (ينظر: المجموع، النووي، ج: ٥، ص: ١٣٩، والمغني، ابن قدامة، ج: ٢، ص: ٤٠٧).
- ٤ - ذهب القاضي حسين، والبعوي والغزالي في الوسيط والخلاصة والرافعي إلى أن ما يؤخذ من الميت يستحب أن يُصَرَّ في كفته معه ويدفن، والرأي الثاني للشافعية أن الأفضل في ذلك كله أن يوارى في الأرض ولا يدفن مع الميت. (ينظر: المجموع، النووي، ج: ٥، ص: ١٣٩، ١٤٠).
- ٥ - هو أبو محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، ولد بالشام عام ٥٤١هـ، درس فنونا من العلم وبرع في الفقه، وكان حنبلي المذهب، له مصنفات منها: الكافي، والمقنع، والمغني، توفي -رحمه الله- سنة ٦٢٠هـ. (ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، مطبعة السنة المحمدية، مصر، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م، ج: ٢، ص: ١٣٣).
- ٦ - المغني، ابن قدامة، ج: ٢، ص: ٤٠٨.
- ٧ - المرجع نفسه.

المبحث الثاني: وقوعه بين حق الله وحق العبد:

نريد من خلال هذا المبحث أن نبين موقع الجسد الإنساني بين حق الله وحق العبد، وثمره هذا البيان هي معرفة مدى سلطة الإنسان على تكوينه العضوي من حيث التصرف فيه، هبة بأن يؤثر ببعض أعضائه غيره، أو يبعأ، فمعرفة موقع هذا التكوين العضوي بين حق الله وحق العبد، وأيهما الغالب فيه، مما يحدد مدى سلطانه عليه، فكل ما كان من حقوق الله متمحضا لا يجوز التصرف به، ومن ثم لا يجوز الإيثار به، وكذا ما كان الغالب فيه حق الله سبحانه، أما ما كان الغالب فيه حق العباد، فهذا الذي يشرع فيه التصرف بالإيثار^(١).

المطلب الأول: أنواع الحقوق: الحق لعة: هو الثبوت والوجوب واليقين^(٢).

أما في اصطلاح الفقهاء فهو: (اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليفا)^(٣).

فالسطة على الشيء تعطي حق الملكية له، وبالتالي حق التصرف فيه، والحق في الفقه الإسلامي -بالنظر إلى مستحقه- ينقسم إلى ثلاثة أقسام: حق الله تعالى، وحق العبد، وحق بينهما.

قال الإمام القرافي^(٤): (فحق الله أمره ونهيه، وحق العبد مصالحه، والتكاليف على ثلاثة أقسام: حق الله تعالى فقط، كالإيمان وتحريم الكفر، وحق العباد فقط، كالديون، والأثمان، وقسم اختلف فيه هل يغلب فيه حق الله أم حق العبد)^(٥)، وقال الشاطبي^(٦): (والأفعال بالنسبة إلى حق الله أو حق الآدمي ثلاثة أقسام: أحدهما ما هو حق خالص، والثاني: ما هو مشتمل على حق الله وحق العبد، والمغلب فيه حق الله، والثالث: ما اشترك فيه الحقان وحق العبد هو المغلب...)^(٧)، والملاحظ هو أن

١ - الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج: ٢، ص: ٢٤٢، ٢٤٣، وقضايا فقهية معاصرة، الدكتور سعيد رمضان البوطي، دار الفرائي، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، القسم الثاني، ص: ١٦١.

٢ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (حق)، ج: ١٠، ص: ٥٨، ٥٩.

٣ - المدخل الفقهي العام، مصطفى الزرقا، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: ٩، ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م، ج: ٣، ص: ١٠.

٤ - بدر الدين محمد بن يحيى القرافي، من أهل مصر، لغوي وفقه مالكي، ولي قضاء المالكية في مصر، له مؤلفات كثيرة منها: الذخيرة، والفروق، توفي سنة ألف وثمانية للهجرة (١٠٠٨هـ). (ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: ٨، ١٩٨٩م، ج: ٧، ص: ١٤١).

٥ - الفروق، شهاب الدين أبو العباس القرافي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية، ط: ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ج: ١، ص: ١٦١.

٦ - إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، من علماء المالكية وأئمتهم، له مصنفات كثيرة منها: الموافقات، والاعتصام، توفي سنة تسعين وسبع مئة (٧٩٠هـ). (ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، ج: ١، ص: ٧٥).

٧ - الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، ج: ٢، ص: ٢٤٢، ٢٤٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

[illegible]

فملكية الإنسان للأشياء مما وهب الله له، وتصرفه بما أذن له به، ولذلك كله اعتبر حقه حقا محضاً من وجهه، واعتبر حقا فيه شائبة من حق الله من وجه آخر، وحق الله سبحانه هو ما تعلق بأحد أمرين:

١ - العبادات التي فرض وأوجب.

٢- ما تعلق به النفع العام، وقد قصد الشارع من تقريره حماية مصلحة الجماعة^(١).

ولا تعني نسبته إلى الله تعالى أن الله سبحانه ينتفع بشيء من ذلك، فالله لا يحتاج إلى أحد، والكل يحتاج إلى الله^(٢).

أما الحق الخاص بالعبد فهو ما تعلق به تحقيق مصلحة خاصة به، وتلك المصلحة متعلقة بسائر الحقوق المالية، كحق الشفعة وحق الدية، وضمان المتلفات، كحق المشتري في تملك المبيع، والبائع في تملك الثمن^(٣).

أما الحق المشترك بين الله سبحانه والعبد فهو إما أن يغلب فيه حق الله تعالى، فيلحق به، وإما أن يغلب حق العبد فيلحق به أيضا، ومثال الأول تحريمه سبحانه لعقود الربا والغرر والجهالات، وكذا تحريمه تعالى المسكرات، صونا لمصلحة حق العبد عليه، وتحريم السرقة صونا لماله، والزنا صونا لنسبه، والقذف صونا لعرضه، فهذه كلها وإن اشتملت على حقوق العباد لتعلق مصالحهم

١ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٢٤١-٢٤٥، وأبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: ٤، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م، ص: ١٦.

٢ - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ١٥١.

٣ - الفروق، شهاب الدين أبو العباس القرافي، ج: ١، ص: ١٦١.

بها، فإنها تشتمل على حق الله أيضا لعموم النفع العائد إلى المجتمع، بل هو الغالب، ولذا لا تسقط بإسقاط العبد لها^(١).

المطلب الثاني: أنواع الحقوق المتعلقة بجسد الإنسان.

فحياة الإنسان، وسلامة جسده، يتنازعهما حق الله سبحانه، وحق العبد.

١ - حرمة قتل الإنسان نفسه، وقد حصل الاتفاق على اعتبار ذلك من كبائر الإثم، لقول الله تعالى: (قَاتِلْ نَفْسَكَ الَّتِي حَقَّ عَلَيْكَ الْقَوْلُ فِي دِينِكَ بِالْإِسْلَامِ إِنَّهَا سَأْلِيكِ عَذَابًا) [النساء: ٢٩] ولقول رسول الله ﷺ: «من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا، ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا»^(٦)، وما حكم على قاتل نفسه بهذا الحكم إلا لكونه قد اعتدى على حق الله سبحانه وتعالى.

١ - المرجع السابق، ص: ١٦٢، والموافقات، الشاطبي: ج: ٢، ص: ٢٤٢.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

٢ - حرمة إيذاء الإنسان نفسه، مهما كان نوع الأذى، كقطع عضو من أعضاء جسمه، أو جرحه بلا سبب مشروع^(١).

ولو كان بدن الإنسان حقا خالصا له، ما حرم عليه إيذاء نفسه، وتعذيب بدنه، أو قطع بعض أعضائه، وجرحها.

٣ - القول بوجوب تعزيز القاتل الذي عفى عنه أولياء الدم، في اختيار بعض الفقهاء، وهو قول الحنفية^(٢)، وهو مذهب المالكية^(٣)، وأحد قولي الشافعية^(٤)، والليث، والأوزاعي^(٥).

وعلى هؤلاء الفقهاء هذا الحكم بكون عفو ولي الدم يسقط حق العبد، ولكن يبقى حق الله تعالى، أو حق الجماعة، فيحكم بتعزيزه لذلك، ولا يخفى ما في ذلك من المصلحة العامة^(٦).

٤ - ومن الأحكام الدالة على تعلق حق الله سبحانه بجسد الإنسان، تحريم شرب الخمر، وإيجاب الحد فيه، مع أن شارب الخمر في الأصل لا يعتدي على غيره، بل على عقله، وفي ذلك دلالة على تعلق سلامة عقل الإنسان بحق الله سبحانه^(٧).

٥ - يذكر الإمام الشاطبي في الموافقات أن ما أمر به الشارع الحكيم من وجوب تحصيل أسباب الأخوة، واجتناب ما يفضي إلى التزاع والتباغض، هذا كله يؤكد تعلق حق الجماعة بهذا الجسد الإنساني، يقول الشاطبي: (... وعلى هذه الطريقة لا يلحق العامل ضرر إلا بمقدار ما يلحق الجميع أو أقل، ولا يكون موقعا على نفسه ضررا ناجزا، وإنما هو متوقع أو قليل يحتمله في دفع الضرر عن غيره. وهو نظر من يعد المسلمين كلهم شيئا واحدا عن مقتضى قوله عليه

١ - قواعد الأحكام، العز بن عبد السلام، ج: ١، ص: ١٣٠، الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٢٨٥.

٢ - بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ٧، ص: ٢٤٤.

٣ - مواهب الجليل، الخطاب، دار الفكر، بيروت، ط: ٢، ج: ٦، ص: ٢٦٨.

٤ - الأحكام السلطانية، الماوردي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٩٩٦م، ص: ٣٦.

٥ - الأوزاعي، هو عبد الرحمان بن عمرو بن محمد شيخ الإسلام، ولد في بعلبك في حياة الصحابة، كان عالم الشام وإليه ينسب مذهب الأوزاعي، أقام بمحلة الأوزاع بدمشق، ثم انتقل إلى بيروت مرابطا إلى أن مات بها سنة ١٥١هـ. (سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج: ٧، ص: ١٠٧).

٦ - قواعد الأحكام، العز بن عبد السلام، ج: ١، ص: ١٦٧، مواهب الجليل، الخطاب، ج: ٦، ص: ٢٦٨، الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٢٣٩، المتقي، الباجي، مطبعة السعادة، مصر، ط: ١، ١٣٣٢هـ، ج: ٧، ص: ١٢٤، التشريع الجنائي الإسلامي، عبد القادر عودة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م، ج: ٢، ص: ١٨٤.

٧ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٢٥٨، أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، محمد نعيم ياسين، ص: ١٥٨، سلطة الإنسان في التصرف بأعضائه في الفقه الإسلامي والقانون، عبد المنعم فارس سقا، بحث أعد لنيل درجة الماجستير، جامعة دمشق، كلية الشريعة، سنة: ٢٠٠٠م، ص: ٨١.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

الصلاة والسلام: «إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»^(١) وقوله **e**: «المؤمنون كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»^(٢) وقوله: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»^(٣)، وسائر ما في المعنى من الأحاديث؛ إذ لا يكون شد المؤمن للمؤمن على التمام إلا بهذا المعنى وأسبابه، وكذلك لا يكونون كالجسد الواحد إلا إذا كان النفع واردا عليهم على السواء، كل واحد بما يليق به؛ كما أن كل عضو من الجسد يأخذ من الغذاء بمقداره قسمة عدل لا يزيد ولا ينقص، فلو أخذ بعض الأعضاء أكثر مما يحتاج إليه أو أقل لخرج عن اعتداله، وأصل هذا من الكتاب ما وصيف الله به المؤمنين من أن بعضهم أولياء بعض، وما أمروا به من اجتماع الكلمة، والأخوة وترك الفرقة، وهو كثير (...)^(٤).

ودل على تعلق حق العبد بجسده مجموعة أخرى من الأحكام، منها:

- ١- القصاص؛ وهو حق لمن اعتدي عليه فيما دون النفس، أو حق ورثته إن قتل عدواناً، وإذا قلنا بإمكان عفو المعتدي عليه، أو ورثته، وتنازلهم عن حقهم، فإن ذلك يدل على أن هذا الحق هو حق متعلق بخصوصهم، وإلا فإن حق الله سبحانه لا يسقط بالإسقاط.
- ٢- سقوط القصاص على قاتل من رضي بذلك، على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، فلو قال رجل لآخر: اقتلني، فقتله، فلا قصاص عليه عند أبي حنيفة، وصاحبيه^(٥)، وبعض المالكية^(٦).
- والشافعي^(٧)، وأحمد^(٨).

١ - رواه البخاري، كتاب: الصلاة، باب: تشبيك الأصابع في المسجد، رقم: ٤٨١، ومسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم: ٢٥٨٥/٦٥، عن أبي موسى الأشعري .

٢ - رواه البخاري، كتاب: الأدب، باب: رحمة الناس والبهايم، رقم: ٦٠١١، ومسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم: ٢٥٨٦/٦٦، عن النعمان بن بشير.

٣ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم: ١٣، عن أبي هريرة بلفظ: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير، رقم: ٤٥/٧١، عن أنس بن مالك.

٤ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٢٦٩.

٥ - بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ٧، ص: ٢٣٦.

٦ - منح الجليل على مختصر خليل محمد عlish، المطبعة الكبرى، مصر، ١٢٩٣هـ، ج: ٤، ص: ٣٤٦، ٣٤٧.

٧ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شهاب الدين الرملي، مطبعة الباي الحلبي، مصر، ج: ٧، ص: ٤٩.

٨ - كشف القناع عن متن الإقناع، منصور ابن ادريس البهوتي، المطبعة العامرية، ج: ٣، ص: ٣٤٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

كما ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لو طلب شخص من آخر أن يقطع يده، ففعل، لم يجب على القاطع شيء^(١).

وعلل الكاساني^(٢) من الحنفية هذا الحكم، قائلاً: (... ولو قال: اقطع يدي فقطع، لا شيء عليه بالإجماع، لأن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال، وعصمة الأموال تثبت حقاً له، فكانت محتملة للسقوط بالإباحة والإذن، كما لو قال: اتلف مالي، فأتلفه)^(٣).

أما فقهاء المالكية فإنهم لا يرون الإذن بالقطع أو الجرح يعفي القاطع من المسؤولية إلا إذا تبادى المحني عليه في هذا الإذن بعد وقوع الجرح أو القطع، وإلا وجبت العقوبة المقررة في حق القاطع قصاصاً أو تعويضاً^(٤).

وهكذا يتأكد -مما سبق- القول بتعلق حق الله، وحق العبد بجسد الإنسان، وحق الله سبحانه المتعلق بجسد الإنسان يتصور من جانبين:

الأول: كون سلامة الجسد وصحته ضرورة لقيام صاحبه بما كلف من عبادات.

الثاني: بالنظر إلى ما للمجتمع من مصالح في هذا الجسد.

إذ إنه لا مصلحة تتحقق للجماعة كلها إلا بأفرادها، وكل فرد يعتبر لبنة في المجتمع، بصلاحها يصلح المجتمع، وبفسادها يفسد^(٥).

أما حق العبد المتعلق بجسده فيتصور من جهة كونه المستعمل له، والمسخر لأعضائه، لتحقيق مصالحه العاجلة والآجلة، إذ باستعمال أعضاء هذا الجسد يحصل مطعمه ومشربه، وسائر حاجاته، وبه يأتي الخيرات التي يحصل بها الثواب ويدفع العقاب.

١ - بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ٧، ص: ٢٣٦، ومنح الجليل، عليش، ج: ٤، ص: ٣٤٦، ٣٤٧، ونهاية المحتاج، الرملي، ج: ٧، ص: ٤٩، وشرح المحلى على المنهاج، جلال الدين المحلى، دار إحياء الكتب العربية، ج: ٤، ص: ١٢٧، وكشاف القناع، البهوتي، ج: ٣، ص: ٣٤٣.

٢ - الكاساني: أبو بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين، منسوب إلى كاسان، بلدة بالتركستان، وهو من أئمة الحنفية، أخذ عن علاء الدين السمرقندي، وشرح كتابه "تحفة الفقهاء" وسماه: "البدايع"، توفي في حلب، سنة ٥٨٧هـ، (انظر تاج التراجم، زين الدين قاسم بن قطلوبغا، ت: محمد خير يوسف، دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٩٩٢، ص: ٣٢٧).

٣ - بدائع الصنائع، ج: ٧، ص: ٢٣٦.

٤ - الشرح الكبير، أحمد الدردير، مطبعة عيسى الحلبي، مصر، ج: ٤، ص: ٢١٣.

٥ - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، محمد نعيم ياسين، ص: ١٥٤، وسلطة الإنسان في التصرف بأعضائه في الفقه الإسلامي والقانون، عبد المنعم فارس سقا، ص: ٨٤.

المطلب الثالث: مدى قابلية الحقوق المتعلقة بجسد الإنسان للإسقاط

لما تقرر كون جسد الإنسان متعلقاً بحق الله سبحانه، وحق العبد، فإننا سندرس مدى قابلية كل حق من الحقين للإسقاط.

أولاً: حق الله تعالى:

من المعلوم أن حق الله تعالى غير قابل للإسقاط وأن الأصل فيه عدم جواز إسقاطه إلا لأسباب شرعية تحكمها ضوابط، وقواعد مقرر^(١).

يقول الإمام الشاطبي: (كل ما كان من حقوق الله فلا خيرة فيه للمكلف على حال، وأما ما كان من حق العبد في نفسه فله فيه الخيرة)^(٢).

ويقول القرافي: (... ونعني بحق العبد المحض أنه لو أسقطه لسقط، وإلا فما من حق للعبد إلا وفيه حق الله تعالى، وهو أمره بإيصال ذلك الحق إلى مستحقه فيوجد حق الله تعالى دون حق العبد، ولا يوجد حق العبد إلا وفيه حق الله تعالى، وإنما يعرف ذلك بصحة الإسقاط، فكل ما للعبد إسقاطه فهو الذي نعني به حق العبد، وكل ما ليس له إسقاطه فهو الذي نعني به حق الله تعالى)^(٣).

وإذا قلنا أن الأصل في حق الله تعالى عدم قبول الإسقاط فإن هذا الأصل قد يرد عليه الاستثناء، وذلك عند تعارض الحقوق، وإذا اجتمعت المصلحة والمفسدة، وتعين إسقاط بعض تلك الحقوق سقطت، ولكن ضمن قواعد شرعية مستنبطة من نصوص الشريعة وأحكامها، منها قاعدة ارتكاب أخف الضررين لدفع أشدهما، والتضحية بأدنى المصلحتين لتحصيل أعلاهما.

ومن الأمثلة التطبيقية لذلك جواز التلفظ بكلمة الكفر دون اعتقادها تحت الإكراه، وجواز دفع مال المسلمين لتحرير الأسرى، وجواز قطع بعض الأعضاء المتأكلة إنقاذاً لباقي الجسد، وجواز أكل الميتة عند المخمصة، وشرب الخمر لإزالة الغصة، وجواز الكذب إذا تضمن مصلحة محققة تربو على مفسدته، كما لو كان حال حرب، أو للإصلاح بين الناس، أو لدفع ظلم ظالم،

١ - قواعد الأحكام، ج: ١، ص: ٩٨، الأشباه والنظائر على مذهب الإمام أبي حنيفة، زين العابدين إبراهيم بن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ، ص: ٨٥، والأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٠٣هـ، ص: ٨٦، المغني لابن قدامة، ج: ١١، ص: ٧٨، والمتقى، الباجي، ج: ٣، ص: ١٤٠، ١٤١.

٢ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٢٥٨.

٣ - الفروق، القرافي، ج: ١، ص: ١٦١.

وجواز قتل الأبرياء من المسلمين إذا اتخذهم الكفار ترسا، وجواز شق بطن الميتة لإخراج ولدها إذا رجونا حياته، وجواز كشف العورات لعلاج أو شهادة...^(١).

ثانيا: حق العبد:

إذا كان الأصل في حق الله تعالى عدم جواز التصرف فيه بالإسقاط فإن الأصل في حق العبد جواز ذلك، فله الخيرة في التصرف فيه بالإسقاط أو النقل أو غيرها من التصرفات.

يقول ابن القيم: (... وأما حقوق الآدميين فهي التي تقبل الصلح والإسقاط والمعاوضة عليها)^(٢).

ويقول القرافي: (ونعني بحق العبد المحض أنه لو أسقطه لسقط)^(٣).

والقول بجواز تصرف العبد في جسده فيما تعلق به من حقه، يمكن أن ترد عليه بعض الاستثناءات -أيضا- فيمنع العبد من التصرف بحقه ذاك، لأن هذا الحق منشؤه إذن الله تعالى به في حدود ما أباح الشرع، فإذا كان هذا التصرف معارضا لأحكام الشرع سقط وبطل، وثمره هذا المنهج منع الإنسان من التعسف في استعمال حقه فيضر بالآخرين، ويضيع حقوقهم^(٤).

المطلب الرابع: جسد الإنسان بين التملك والمالية:

إن معرفة مدى ما يملك الإنسان من جسده، وكذا الوقوف على حقيقة مالية هذا الجسد يحدد ما للإنسان من سلطان على جسده والمقدار الذي يحق له أن يتصرف فيه.

والملكية في اللغة من المَلِك والمُلْك والملِك، وهو احتواء الشيء، والقدرة على الاستبداد به، والمُلْك أي شيء تملكه^(٥).

والملكية في اصطلاح الفقهاء: قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف في المحل شرعا^(٦).

١ - الأشباه والنظائر، ص: ٨٥-٩٠، والمنثور في القواعد لبدر الدين محمد بن بهاء الدين عبد الله الزركشي، تحقيق د. تيسير فائق أحمد محمود، مراجعة:

د. عبد الستار أبو غدة، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط: ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ج: ٢، ص: ٣١٧.

٢ - أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم الجوزية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣، ج: ١، ص: ١٠٨.

٣ - الفروق، ج: ١، ص: ١٦١.

٤ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٢٦٤، ٢٦٥، والحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٧م،

ص: ١٦٠، أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، محمد نعيم ياسين، ص: ١٥٦.

٥ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (ملك)، ج: ١٠، ص: ٥٩٤، ٥٩٥.

٦ - فتح القدير، ابن الهمام، دار الفكر، بيروت، ط: ٢، ج: ٢، ص: ٢٤٨، والعناية على الهداية، أكمل الدين البابرتي، دار الفكر، بيروت، ط: ٢،

ج: ٦، ص: ٢٤٧.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

[illegible]

وكلّ النصوص التي تثبت ملكية الإنسان للأشياء إنما هي ملكية مقيدة بالإذن الشرعي بالتصرف، ومنها قوله سبحانه: (قُلْ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (طه: ٨٥) [غافر: ١٦]

ووجه دلالة الآية في قوله تعالى: { لِمَنْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ } دال على أن للإنسان ملك قبل ذلك اليوم^(١).

وَكَذَٰلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا دُعِيَ لِلطَّاعِنِينَ فَاسْتَبِيعُوا فِي دَعْوَانِهِمْ﴾ (سورة القصص: ١٦).

معنى الملك -هنا- القدرة على الاستيلاء والقهر والتصرف بإذن الله الكوني، أو وضع اليد عليها، والإذن الشرعي بالتصرف فيها، يقول الإمام القرطبي في تفسير الآية: (ضابطون قاهرون)^(٢)، وقال ابن كثير^(٣): (قال ابن قتادة^(٤)): مطيقون أي جعلهم يقهرونها وهي ذليلة لهم، لا

١ - التفسير الكبير، الرازي، ج: ٢٧، ص: ٤٤، ٤٥.

٢ - الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، راجعه وضبطه وعلق عليه محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، ج: ٥، ص: ٥١.

٣ - إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبو الفداء عماد الدين حافظ مؤرخ ولد في قرية من أعمال بصرى الشام وانتقل مع أبيه إلى دمشق ورحل في طلب العلم حتى صار من الأئمة المشار إليهم وتوفي بدمشق وهو صاحب التفسير المشهور والبداية والنهاية في التاريخ ، توفي سنة ٧٧٤هـ (ينظر: ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني الدمشقي، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م، ص: ٣٨).

٤ - عبید بن عمیر بن قتادة الليثي، روى عن عمر وأبي ذر وعلي وعائشة، كان عالما واعظا كبير القدر مات سنة ٧٤هـ (ينظر : تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٦، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، ج: ١، ص: ٤١).

تتمتع منهم، بل لو جاء صغير إلى بعير لأناخه، ولو شاء لأقامه وساقه، وذلك ذليل منقاد معه ...^(١).

وقال الإمام الشوكاني^(٢): ({ فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ } أي ضابطون قاهرون، يتصرفون بها كيف شاءوا ولو خلقناها وحشية لنفرت عنهم، ولم يقدروا على ضبطها، ويجوز أن يكون المراد أنها صارت في أملاكهم معدودة من جملة أملاكهم المنسوبة إليهم نسبة الملك)^(٣).

فإن الله سبحانه - إذن - هو من أذن بالتصرف في الأشياء حين استخلف العبد فيها، كما قال الله تعالى: (تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ عَلِيمٍ [الحديد: ٧])، قال القرطبي: (دليل على أن أصل الملك لله سبحانه، وأن العبد ليس له فيه إلا التصرف الذي يرضي الله فيثبته على ذلك بالجنة، فمن أنفق منها في حقوق الله، وهان عليه الإنفاق منها، كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره إذا أذن له فيه كان له الثواب الجزيل والأجر العظيم، وقال الحسن: (مستخلفين فيه) بوراثتكم إياه عمن كان قبلكم، وهذا يدل على أنها ليست بأموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بممثلة النواب والوكلاء، فاغتنموا الفرصة فيها بإقامة الحق قبل أن تزال عنكم إلى من بعدكم)^(٤).

بناء على ما سبق يتبين لنا أن الإنسان بكل مكوناته ملك لله سبحانه، يتصرف فيه كيف يشاء، وإنما أذن الله له بالتصرف في هذا الجسد بما يحقق المصلحة، ويدفع الضرر، وأن الإنسان لا يملك جسمه ملكية مطلقة، يتصرف فيه كما يشاء، بل له التصرف بما أذن الله فيه ورضي به.

ويؤكد ذلك أن فقهاء المذاهب - بعد تعريفهم للمال - لا يدرجون الأعضاء الآدمية ضمنه، وبالتالي حكموا بعدم صلاحيتها لتكون محلاً للعقد، فالمال كما عرفه الحنفية: (اسم لغير الآدمي خلق لمصالح الآدمي وأمكن إحرازه، والتصرف فيه على وجه الاختيار)^(٥).

١ - تفسير القرآن لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٢، المجلد: ٣، ص: ٢٤٢٣.

٢ - هو محمد بن علي الشوكاني، فقيه مجتهد، من كبار علماء صنعاء، ولد في شوكان من اليمن، وولي قضاء صنعاء، له مصنفات كثيرة منها: نيل الأوطار، فتح القدير، إرشاد الفحول، توفي عام ١١٤ هـ. (ينظر: الأعلام، الزركني، ج: ٦، ص: ٢٩٨).

٣ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٠، ص: ١٤٧٨.

٤ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٢٧، ص: ١٩٨.

٥ - حاشية ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، محمد أمين بن عابدين، ج: ٤، ص: ٣، البحر الرائق، ابن نجيم ج: ٥، ص: ٢٧٧.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

فهذا التعريف — كما ترى — يخرج الآدمي عن حد المالية التي هي من الشروط الأساسية للمعقود عليه.

ولقد ذهب فقهاء الحنفية إلى عدم جواز العقد على أعضاء الآدمي، وإن كان كافراً لأن في ذلك ابتذالاً له، وإلحاقاً له بالجمادات قال المرغيناني^(١): (لا يجوز بيع شعور الإنسان ولا الانتفاع بها لأن الآدمي مكرم لا مبتذل فلا يجوز أن يكون شيء من أجزائه مهاناً ومبتذلاً)^(٢).

كما نقل المالكية عن الإمام مالك كراهية بيع الشعر الذي يخلق من رؤوس الناس^(٣).

أما الشافعية فقد استثنوا الآدمي من كل ما جاز بيعه من الحيوان الطاهر المنتفع به، إلا إنهم أجازوا بيع لبن الآدمية^(٤)؛ لأنه منفصل، ولأن الذي ينتفع به الولد لا صاحبة اللبن.

إذا تقرر عدم مالية الجسد الإنساني، وكذا كونه ملكاً لله سبحانه وتعالى تعلق به حقه جل في علاه، وأذن للعبد بالتصرف بهذا الجسد بما يحقق مصلحته ويحقق سلامته ويدرك عنه كل مفسدة، وذلك هو حق العبد في هذا الجسد، فإن وجهات النظر تتباين في تحديد مجال هذا الإذن بالتصرف بين مضيق وموسع.

وبناء على الاختلاف في حدود هذا الإذن حصل الخلاف في بعض حالات التصرف في التكوين العضوي للإنسان؛ كعمليات زرع الأعضاء — مثلاً — فذهب بعض الباحثين إلى جواز هذا النوع من التدخل في جسد الإنسان سواء في حق من يهب بعض أعضائه لغيره، أو في حق من تزرع له تلك الأعضاء واعتبروا مثل هذا التصرف مأذوناً به شرعاً ضمن حقوق العباد، وهو إثارة مشروع، إذا لم يفض هذا الإثارة بالعضو إلى هلاك صاحبه، بأن يكون هذا العضو مما تتوقف عليه حياة صاحبه، أو يؤدي الإثارة بهذا العضو إلى عطب محقق أو مظنون^(٥).

١ - برهان الدين علي بن أبي بكر، من أكابر فقهاء الحنفية، ولد سنة ٥٣٠هـ، وتوفي عام ٥٩٣هـ. (ينظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية، محمد عبد الحي اللكنوي، اعتنى به أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٨م، ص: ٢٣٠).

٢ - بداية المبتدئ للمرغيناني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: ٢، ج: ٦، ٤٢٥.

٣ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، ج: ١، ص: ٤٩.

٤ - المجموع شرح المذهب، النووي، دار الفكر، ج: ٩، ص: ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٤.

٥ - وذكر أصحاب هذا الرأي شروطاً أخرى لجواز التبرع بالعضو منها:

أ - أن تكون نتيجة الموازنة بين المصالح والمفاسد المترتبة عن تنفيذ التبرع، وتلك المترتبة على إبقاء الحال على ما هو عليه، مظهرة بصورة جلية لتفوق مصالح التبرع على مصالح الإبقاء.

ب - أن يكون التبرع بالعضو هو السبيل الوحيد لإنقاذ المتبرع له مما هو فيه.

ت - أن لا يكون هذا التبرع سبباً لتفويت حق آخر لله غير حقه على العضو المتبرع به.

ومن ذهب إلى هذا الرأي الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي^(١)، والدكتور محمد نعيم ياسين^(٢)، والدكتور عبد المنعم فارس السقا^(٣).

بينما ذهب آخرون إلى أنّ مثل هذا التدخل في تكوين الإنسان العضوي لا يندرج تحت حقوق العباد في أجسامهم، بل هو اعتداء على حق الله فيها، ومن ذهب إلى هذا الرأي الشيخ حسن السقاف الذي يقول: (ومن الأدلة أيضا على ذلك (يعني تحريم نقل الأعضاء): أنّ هذا الجسم بأعضائه ليس ملكا للشخص وإنما هو ملك لله تعالى وأمانة استرعاه الله إياه، فلا يجوز له التصرف فيه إلاّ بإذن من المالك، وهو الشارع...) (٤)، والشيخ الشعراوي الذي يقول: (... أما جسمه (الإنسان)، فليس ملكا له، والذي لا يملك الكل لا يملك الجزء...) (٥).

وكذا الدكتور حسن علي الشاذلي الذي يقول: (إنّ حياة الإنسان وجسمه، وكافة ما يتصل بهذا الجهاز الآدمي هي حق من حقوق الله تعالى، وليست حقا من حقوق العبد، فليس للإنسان أن يتنازل عن حياته، أو عن جزء من حياته، أو عن جزء من أجزائه، وليس له أن يتصرف فيه بأي تصرف ناقل للملكية، معاوضة أو تبرعا ... فليس للإنسان ولاية على هذا الجسم، إلاّ في حدود ما رسمه الشرع، وما أباحه وأجاز له، أو عليه...) (٦).

ث - أن لا يكون التبرع سببا أكيدا للإساءة إلى الكرامة الآدمية.

(ينظر: أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين ص: ١٦٠-١٦٥).

١ - قضايا فقهية معاصرة، د. محمد سعيد رمضان البوطي، القسم الثاني، ص: ١٦٠، ١٦١.

٢ - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين ص: ١٥٨-١٦٥.

٣ - سلطة الإنسان في التصرف بأعضائه في الفقه الإسلامي والقانون، عبد المنعم فارس سقا، ص: ١٠٨، ١٠٩.

٤ - الإمتاع والاستقصاء لأدلة تحريم نقل الأعضاء، حسن بن علي بن هاشم السقاف، ص: ٢٢.

٥ - نقل الأعضاء غير جائز، محمد متولي الشعراوي، جريدة الشرق الأوسط، ع: ٥٤٩٠، التاريخ: يوم الخميس ٩ كانون الأول، سنة: ١٩٩٣م.

٦ - انتفاع الإنسان بأعضاء جسم آخر حيا أو ميتا، د. حسن علي الشاذلي، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، ع: ١، ١٤١٨هـ، ج: ٤، ص: ٧٦، ٧٧.

المبحث الثالث: التنوع والاختلاف.

المطلب الأول: التنوع سنة الله في خلقه.

إنَّ التنوع والاختلاف سنة من سنن الله الكونية، وأمر فطري في كل الكائنات التي خلقها الله سبحانه وتعالى^(١)، يلحظ هذا الاختلاف بين الأجناس كلها، بين الحيوان والنبات، وبين النبات والإنسان، وبين الحيوان والإنسان، ثم بين الجمادات وغيرها، كما يلحظ بين أفراد الجنس الواحد، وهو يشمل الاختلاف في الأشكال، والأوزان، والقامة، والأذواق، والطباع، ودرجات التفكير، والتأمل، واللغات، واللهجات، ورموز الخطاب، وإشارات التعامل والأطعمة والأشربة والألبسة، وغير ذلك مما هو من قبيل خصائص كل نوع أو جنس.

ولقد ذهب رشيد رضا ومن قبله أبو حيان^(٢) إلى أنَّ الاختلاف الوارد في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ هو من الاختلاف الذي هو ضد الاتفاق، وأن المعنى في الحق والباطل قاله ابن عباس، وقال مجاهد^(٤) في الأديان، وقال الحسن^(٥) في الأرزاق، والأحوال من تسخير بعضهم

١ - الباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، ج: ١٦، ص: ١٣٣، والبحر المحيط، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، ج: ٥، ص: ٢٧٢، والاستنساخ بدعة العصر في ضوء الأصول والقواعد والمقاصد الشرعية، د. نور الدين مختار الخادمي، دار وحي القلم، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، ص: ٨٦.

٢ - أثير الدين أبوحيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، ولد بغرناطة، سنة ٦٥٤هـ، من مصنفاته البحر المحيط في التفسير، توفي سنة ٧٤٥هـ، (ينظر: الرد الوافر، ابن ناصر الدين الدمشقي، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٣٩٣هـ، ص: ٦٣).

٣ - إلا أن الإمام الرازي جزم بكون الاختلاف في آية هود هو اختلاف في الأديان لا يتعداه إلى غيره، فقال: (فإن قيل: إنكم حملتم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ على الاختلاف في الأديان، فما الدليل عليه، ولم لا يجوز أن يحمل على الاختلاف في الألوان والألسنة والأرزاق والأعمال؟ قلنا الدليل عليه أن ما قبل هذه الآية هو قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ فيجب حمل هذا الاختلاف على ما يخرجهم من أن يكونوا أمة واحدة، وما بعد هذه الآية هو قوله: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ فيجب حمل هذا الاختلاف على معنى يصح أن يستثنى ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ وذلك ليس إلا ما قلنا). (ينظر: التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ج: ١٨، ص: ٦٢).

٤ - مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي المكي، المقرئ المفسر الحافظ، توفي سنة: ١٠٣هـ (ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج: ١، ص: ٧١).

٥ - الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصري، كانت أمه مولاة لأم سلمة رضي الله عنها، ولد لستين بقيت لخلافة عمر رضي الله عنه، كان سيد أهل زمانه علما وعملا، توفي سنة: ١١٠هـ (ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج: ٢، ص: ٤٨).

لبعض، وقال عكرمة^(١): في الأهواء، وقال ابن حجر: المراد أن بعضهم يخلف بعضا...^(٢)

وقال محمد رشيد رضا في بيان معنى الآية: (بيان سنة الله تعالى في اختلاف الأمم في الدين، كاختلافهم في التكوين، والعقول، والفهوم ...)^(٣).

وغيرها، وكذلك في الإنسان، قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ مِّثْقَالٍ ذَرَّةٍ فِي السَّالَةِ فَلَيْسَ بِيَدِ الْغَافِلِينَ﴾

. [فاطر : ٢٧ ، ٢٨] (ÇÈÈ i qgâ i f f â © \$ Ç) 3(â) p a ã h \$ \$ È

يقول سيد قطب في تفسير هذه الآية: (لو شاء الله لخلق الناس كلهم على نسق واحد، وباستعداد واحد نسخا مكررة، لا تفاوت بينها ولا تنوع فيها، وهذه ليست طبيعة هذه الحياة المقدرة على هذه الأرض، وليست طبيعة هذا المخلوق البشري الذي استخلفه الله في الأرض)^(٤).
ويعتبر هذا الاختلاف والتنوع في مخلوقات الله مظهرا من مظاهر قدرة الله سبحانه، فالناس —مثلا— مع كثرة عددهم لا يكاد يشبه أحد منهم أحدا، وإنك لتنظر إلى الرجل فيبدو أنه شبه فلان، ولكن سرعان ما يظهر لك الاختلاف، وفي ذلك دليل على طلاقة قدرة الله سبحانه، وسعتها^(٥).

يقول الشيخ الشعراوي: (فالاختلاف في كل الأجناس، لأن الخلق قائم على طلاقة القدرة، فالناس مع كثرتهم مختلفون، وهذا إعجاز دال على طلاقة القدرة، فالخلق ليس على قالب واحد يخرج نسخا متطابقة، إنك لتنظر إلى الرجل فتقول هو شبه فلان، لكن إذا دقت النظر لا بد أن

١- أبو عبد الله البربري ثم المدني الهاشمي، مولى ابن عباس، أفتى في حياة ابن عباس، مات سنة، ١٠٧هـ بالمدينة (ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج: ١، ص: ٧٤).

٢ - البحر المحیط، ابن حیان، ج: ٥، ص: ٢٧٢.

٣ - تفسير المنار، محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر، ط: ١، ١٣٥٣هـ، ج: ٢، ص: ٢٤٨.

٤ - في ظلال القرآن، سيد قطب، ج: ٤، ص: ١٩٣٣.

٥ - البحر المحیط، ابن حیان، ج: ٧، ص: ٢٩٨.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ترى اختلافاً، إذن طلاقة القدرة تقتضي اختلاف كل أجناس الوجود، الجماد، والنبات، والحيوان، والإنسان^(١).

كما أن الاختلاف والتنوع في الخلق سنة كونية اقتضتها الحياة، لتستمر وتنمو، بتكامل الجهود، وتوزيع الأدوار بين أفراد المجموعة الإنسانية والكونية، إذ إن كل مخلوق يحتاج إلى غيره فيما فضل وميز عليه به^(٢)، قال تعالى: { وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا } [الزخرف: ٣٢].

قال الفخر الرازي: (... أنا أوقعنا هذا التفاوت بين العباد في القوة والضعف، والعلم والجهل، والحقاقة والبلاهة، والشهرة والخلو، وإنما فعلنا ذلك، لأننا لو سوينا بينهم في كل هذه الأحوال لم يخدم أحد أحداً، ولم يصر أحد منهم مسخراً لغيره، وحينئذ يفضي ذلك إلى خراب العالم، وفساد نظام الدنيا)^(٣).

ثم إن هذا التنوع والتمايز صفة مطلوبة -أيضاً- بل ضرورية لتستقيم الحياة، فربنا سبحانه وتعالى جعل لكل إنسان شخصيته المستقلة التي على أساسها يخاطب، ويحاسب ثم يثاب أو يعاقب^(٤).

ونحن نريد في هذا المبحث أن نقصر الحديث عن سنة الله سبحانه في اختلاف الناس في تكوينهم العضوي، لنبرز خاصية من خصائص التكوين العضوي للإنسان، وهي التنوع والاختلاف، من خلال بيان مظاهر ذلك التنوع في الجسم الإنساني.

والهدف من ذلك كله هو التأكيد على أن كل تدخل في تكوين الإنسان العضوي يعمد إلى إلغاء هذه الخاصية هو تدخل يحظره الشرع ويمنعه، كما سنرى في بعض حالات عمليات التجميل مثلاً.

وتبرز خاصية الاختلاف والتنوع في التكوين العضوي للإنسان في:

أ- اختلاف الألوان والأشكال.

١ - تفسير الشعراوي، الشعراوي، ج: ٢٠، ص: ١٢٤٤٥.

٢ - الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٤٥م، ج: ١، ص: ٤٣.

٣ - التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ج: ٢٧، ص: ١٨٦.

٤ - خطب الشيخ القرضاوي، إعداد خالد السعد، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ج: ٣، ص: ٦٤.

ب - الاختلاف والتنوع في البصمات.

ج - الاختلاف والتنوع بين الجنسين: الذكر والأنثى.

المطلب الثاني: اختلاف الألوان والأشكال

من مظاهر اختلاف الناس، الاختلاف في أشكالهم وألوانهم، فهذا طويل وذاك قصير، وهذا أبيض، وذاك أصفر أو أحمر وأسود، ولعل اختلاف الناس في ذلك كله يحقق بقاء النوع من جهة، وتمايز الناس بعضهم عن بعض من جهة أخرى، فاختلاف ألوان الناس -مثلا- ربما نظر بعضنا إليه على أنه مسألة جمالية بحتة، غير أن الموضوع أعمق من ذلك إذا علمنا أن عوامل الوراثة وعوامل البيئة قد تتواطأ على أن تمنح أحدا لونا يتناسب وتلك البيئة التي يعيش فيها، يكون له مانعا من الهلاك بسبب الظروف القاسية التي كتب له أن يعيشها^(١).

واختلاف الألوان وإن كان نموذجا من بدائع التكوين والتنسيق، وإن كان عنصر الجمال ملحوظا فيه بلا مرية، فإن فيه -أيضا- آية من آيات الله في المحافظة على الجنس البشري من الانقراض^(٢).

ثم إن هذا الاختلاف في ألوان البشر فيه آية أخرى، دالة على عظمة الله، وهي تمايز الناس على كثرتهم؛ فإنك إذا نظرت إلى وجوه الناس لا ترى إنسانا له لون كلون الآخر، نعم، قد يبدو للوهلة الأولى أن الألوان موحدة تقريبا، لكن سرعان ما تميز العين البشرية بين تلك الألوان، ويظهر لها أن كل إنسان له لونه الخاص به، حيث ثبت أن عين الإنسان تفرق بين ثمانمائة ألف درجة من اللون الواحد، فهي ذات الدقة العالية في التفريق بين درجات التكوين الدقيقة^(٣)، ولقد أشارت الآية الكريمة من سورة الروم إلى أن اختلاف ألوان الناس فيه من الآيات ما لا يقف على كنهه إلا العالمون، قال سبحانه: (وَجَعَلْنَا أَلْوَانَهُمْ فِي الْوُجُوهِمْ وَلَهُمْ فِيهَا مَآرِقُ الْعَمَلِ وَهُمْ لَا يُرْجَوْنَ)

[الروم: ٢٢].

١ - مديح الاختلاف، الوراثة والبشر، ألبيير جاكوار، ترجمة: د. إلياس حسن، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق سورية، ط: ١، ١٩٩٤م، ص: ٨٠.

٢ - عصر الهندسة الوراثية بين الدين والعلم، د. عبد الباسط الجمل، دار الندى، مصر، ط: ١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، ص: ١٦٠، ١٦١.

٣ - موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، آيات الله في الإنسان، محمد راتب النابلسي، دار المكتبي، دمشق، سورية، ط: ٣، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، ص: ٣٣٠.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ولعل واحدة من تلك الآيات - كما يرى ابن عاشور - كون البشر منحدرًا من أصل واحد، هو آدم، وله لون واحد لا محالة، ومع ذلك تعددت ألوانهم لعدة عير، ولعدة مقاصد، من أبرزها التمييز بين الناس، وتصنيفهم تبعًا لألوانهم تصنيف تعريف وتمييز^(١).

وإذا كان علم "الأنثروبولوجيا"^(٢) يقسم البشر إلى ثلاثة أجناس أو عروق رئيسية^(٣):

- **العرق الأبيض القوقازي:** ويمتاز هذا العرق بصفات خاصة، وهي: علو الأنف، ودقته، اعتدال الشفة، بروز الكفين، استقامة العينين، تموج الشعر، وتجعده، وكثرة شعر الجسم، وكثافة اللحية...

ويندرج ضمن هذا العرق: العرق الهندي، عرق البحر الأبيض المتوسط، العرق الألباني (وسط أوربا)، العرق النوردي (الإيرانيون)، الأفغان، البربر، المصريون، الأثيوبيون.

- **العرق الأسود (الزنجي):** يمتاز بالأنف المتوسط، والشفة الغليظة، والفك البارز بشكل كبير، وكذلك بالعيون المستقيمة، والشعر القصير الأشعث، والرأس المستطيل.

ويمثل هذا العرق: زنوج أمريكا، زنوج أفريقيا الوسطى، والحاميون "النينيون" في مصر.

- **العرق الأصفر (المنغولي):** يمتاز هذا العرق ببشرة معتدلة الدكنة، ويتراوح بين اللون النحاسي البني كما عند (الهنود الحمر)، واللون الأصفر الفاتح كما عند (الصينيين الشماليين).

كما يمتاز هذا العرق باستقامة الشعر ونعومته - إلى حد ما - على الرأس، وقلة كثافته على الجسم والذقن.

ويمثل هذا العرق: المغول الأصليون (الإسكيمو، اليابانيون، الكوريون والصينيون) وكذا الأتراك والإندونيسيون، والهنود الأمريكيون وسكان التبت.

قلت إذا كان علماء الأنثروبولوجيا يعتمدون هذا التقسيم العرقي الذي يتخذ من اختلاف الألوان، والأشكال الظاهرة بين العروق عوامل أساسية للتمييز بين الأفراد والمجتمعات^(٤)، وإذا

١ - تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ج: ٢١، ص: ٧٤، ٧٥.

٢ - علم يبحث في شكل الإنسان من حيث سماته العضوية، والتغيرات التي تطرأ عليها بفعل المورثات، كما يبحث في السلالات الإنسانية، من حيث الأنواع البشرية وخصائصها، وكذا دراسة التجمعات البشرية السكانية، وتحليل خصائصها. (ينظر: الأنثروبولوجيا العامة، اسماعيل قباري محمد، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٧٣م، ص: ٤٢).

٣ - مقدمة في الأنثروبولوجيا التربوية، أحمد أبو هلال، المطابع التعاونية، عمان، الأردن، ١٩٧٤م، ص: ١٠٧.

٤ - الأنثروبولوجيا وأزمة العلم الحديث، والف ليتون، ترجمة: عبد الملك الناشف، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٧م، ص: ٥٩.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

اعتراض بعض العلماء على هذا التقسيم، إما لكونه غير دقيق، أو لكونه غالباً ما يغالى فيه، فيتحول إلى عرقية عنصرية، تصنف الناس إلى أسمى وأدنى^(١)، فإن الذي تقرره نصوص الوحي من الكتاب والسنة هو أن التنوع والاختلاف في أشكال الناس وألوانهم سنة الله في الكون، وآية من آياته سبحانه وتعالى، وأنه لا أحد يفضل أحداً بجمال وجهه، وحسن تقاسيمه، ولا أحد يكرم بلون بشرته، أو بياض لونه، قال تعالى: (

﴿لَا يَجْعَلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ أَلْوَانٍ فَاصَّةً﴾

[الحجرات: ١٣].

قال ابن عباس لما كان فتح مكة أمر النبي ﷺ بلالاً^(٢) حتى علا على ظهر الكعبة فأذن، فقال عتاب بن أسيد بن أبي العيص: الحمد لله الذي قبض أبي حتى لا يرى هذا اليوم، قال الحارث بن هشام: ما وجد محمد غير هذا الغراب الأسود مؤذناً، وقال سهيل بن عمرو إن يرد الله شيئاً يغيره، و قال أبو سفيان^(٣): إني لا أقول شيئاً، أخاف أن يخبره رب السماء، فأتى جبريل النبي ﷺ وأخبره بما قالوا فدعاهم و سألهم عما قالوا فأقروا، فأنزل الله هذه الآية^(٤).

وإذا تقرر أن الله ﷻ خلق الناس مختلفين، وأن التنوع في الخلق، في أشكالهم، وألوانهم، سنة الله في الناس، فإن كل تدخل في تكوين الإنسان العضوي يلغي هذه الخاصية، هو تدخل غير مشروع، سواء أكان الغرض منه تحسين النوع، أم تحسين الجنس أو العرق^(٥)، أو كان غرضه التجميل، كما يحدث في بعض عمليات التجميل، أو بعض أنواع الاستنساخ، كما سندرس ذلك - إن شاء الله - لاحقاً.

١ - مديح الاختلاف الوراثيات والبشر، ألبير جاكارد، ترجمة: إلياس حسن، ص: ٧٠-٧٢.

٢ - بلال بن رباح المؤذن، أبو عبد الله، مولى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، مات بدمشق رضي الله عنه، ودفن عند الباب الصغير بمقبرتها سنة: ٢٠هـ، وهو ابن ثلاث وستين سنة (ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، ج: ١، ص: ١٧٨).

٣ - أبو سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي القرشي، ولد قبل الفيل بعشر سنين، وكان من أشرف قريش في الجاهلية، أسلم يوم الفتح رضي الله عنه، وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما مات سنة: ٣٣ في خلافة عثمان (ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، ج: ٤، ص: ١٦٧٧-١٦٨٠).

٤ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٨، ص: ٦٠٥.

٥ - اتخذت إجراءات قديماً و حديثاً لغرض تحسين النوع، بعضها قانوني، و بعضها طبي، منها تلك النصوص التشريعية التي صدرت عام ١٩٣٣م بألمانيا، والتي تنص على تعقيم بعض الأشخاص، و توجيه الزواج، و تنحية بعض الأجناس كاستجلاب مئات الألوف من الفتيات من بولونيا إلى ألمانيا يمتلكن صفات تبدو أنها مناسبة ثم خضعن للتربية إلى سن البلوغ قبل أن يخصص من قبل شباب ألمانين اختيروا لذلك، لتتجلب كل واحدة منهم ثلاثة أطفال قبل تنحيتهن، و كان ذلك كله يحدث تحت إشراف مؤسسات علمية، و استشارة علماء وراثية. (ينظر: مديح الاختلاف، الوراثيات و البشر ألبير جاكارد، ترجمة: إلياس حسن، ص: ١٧٣).

قال ابن عاشور: (...وقيل: أراد باختلاف الألسنة، اختلاف الأصوات؛ بحيث تتمايز أصوات الناس، المتكلمين، بلغة واحدة، فتعرف صاحب الصوت، وإن كان غير مرئي)^(١).

و إذا كان هناك حديث عن تلك الأنواع من البصمات، فإن الذي نريد أن نتناوله بالبحث منها -هنا- اثنين فقط؛ هما بصمة الأصابع، و بصمة الجينات الوراثية، لكون العلم قد اكتشف اختلاف الناس فيها، حتى صار هناك حديث عن مدى حجيتهما، واعتبارهما في الإثبات لقوة آثارهما، وتمايز الناس فيهما.

١. بصمة الأصابع:

البصمة عند أهل التحقيق الجنائي: هي تلك الانطباعات أو العلاقات التي تتركها رؤوس الأنامل عند ملامستها أحد الرؤوس المصقولة سواء أكانت ظاهرة أم خفية، و هذه الانطباعات صور طبق الأصل لأشكال الخطوط الحلمية التي تكسوا جلد أصابع الكفين و القدمين^(٢).

و المتأمل راحة اليد و القدم يجد جلدهما مكسواً بخطوط بارزة متوالية متحاذية منفصلة بعضها عن بعض بخطوط منخفضة، تدعى الخطوط الحلمية، و لها فوائد؛ منها:

- مقاومة اهتراء الجلد، و تطريته بواسطة العرق الذي يخرج إلى سطح الجلد عن طريق المسامات.

- تلك الخطوط الحلمية تنتهي بما أعصاب الحس، فتساعد على حاسة اللمس؛ لأن المسامات الدقيقة الكائنة في رؤوسها تمكن الإنسان من الشعور بكل ما تلمسه أصابعه.

- تساعد الخطوط الحلمية اليدين والقدمين على أداء وظائفهما على الوجه الأكمل؛ كمساعدة الإنسان على مسك الأشياء بصورة محكمة^(٣).

هذه الخطوط الحلمية تبدأ بالتكون و تتحدد معالمها، ويتوضح تراصفها في جلد أصابع اليدين والقدمين وراحتيهما أثناء الشهر الثالث والرابع من حياة الجنين، ويتم تشكيلها في الشهر السادس، وتتألف الخطوط في بداية الأمر من عدد من الوحدات لكل منها فتحة دقيقة، ثم تتحد تلك الوحدات بالتدرج مع بعضها البعض، وتتشكل الخطوط الحلمية بقدرته الله العليم الخبير، وهذه

١ - التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج: ٢١، ص: ٧٤.

٢ - التحقيقات والأدلة الجنائية، إبراهيم غازي، مطبعة الحياة، دمشق، سورية، ط: ١، ص: ٤٧.

٣ - الندوة العربية لعلم البصمات، مجموعة بحوث، منشورات المكتب الدولي العربي للشرطة الجنائية، دمشق، عام ١٩٧٣، ص: ٥٦.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

الخطوط متنوعة؛ منها ما هو مستقيم قصير، ومنها ما هو طويل متعاقب، يأخذ بالتقوس أو الانحناء، أو الاستدارة، أو بالتفرع و التشعب، أو بالالتقاء بخط آخر، وقد تبقى بعض الوحدات على حالها، و تبدو بعد اكتمال النمو كنقطة، أو جزء من خط، كما أنه قد يتلاحق عدد من الوحدات مكوناً حلقة أو خطاً بالغ الصغر.

إن تنوع الخطوط الحلمية في أشكالها، و استحالة تطابقها من حيث جميع الدقائق و المميزات، في أي جزء من أجزاء جلد الأصابع و راحة الكف و القدم هو الأساس الذي يقوم عليه علم الخطوط الحلمية (البصمات) بشكل عام^(١).

لقد أثبت العلماء و الخبراء من دراساتهم و تجاربهم مميزات للخطوط الحلمية (البصمة) أهمها:

أ- ثبات البصمة وعدم تغيرها، فقد يطرأ التغير على أعضاء الجسم، خصوصاً بعد تقدم الإنسان في السن، إلا في بصمات الأصابع، فمنذ تكونها تظل ثابتة لا يتغير شكلها، و لا عدد خطوطها و اتجاهها حتى يتلف الجلد، و لقد عمد الألماني (ويلكر) على أخذ انطباع لكفه الأيمن ثم عاد فأخذ الانطباع مرة أخرى بعد واحد و أربعين عاماً فوجد أن البصمتين متطابقتان تماماً، وكذلك صنع الإنجليزي (ويليام هرتشل) للتحقق من ثبات البصمات، فقد أخذ بصمة كفه و عمره سبعة وعشرون عاماً ثم عاد و أخذ بصمة نفس الكف و هو في الثانية و الثمانين من عمره فلم يجد بينهما اختلافًا^(٢).

و لو أزيل الجلد الذي يحوي تلك الخطوط الحلمية إزالة كلية، لنبت لحم جديد عليه البصمة التي أزيلت، ولو أن عملية جراحية أجريت لأحد، و أزيلت بصمته كلياً، و أزيل هذا الجلد، و أخذ له جلد من مكان آخر، و طُعّم هنا، بدت ملامح بصمته الأصلية مرة ثانية على هذا الجلد الجديد الذي أخذ من مكان آخر^(٣).

لقد أجرى بعض المجرمين عمليات جراحية على بصماتهم، و طعموها بجلد من مكان آخر، بعد أشهر ظهرت هذه البصمات ثانية، لكونها توقيعا ربانيا منحنا الله إياه، لا تستطيع قوى البشر أن

١ - العلم و الجريمة، عبد الله حسين المصري، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ط: ١، ١٩٦٥ م، ص: ٧.

٢ - حجية القرائن في الشريعة الإسلامية، عدنان حسن عزازرة، دار عماد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: ١، ١٩٩٠ م، ص: ١٦٨.

٣ - موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن و السنة، النابلسي، ص: ٨٢.

تمحوه، ويوم يبعثنا الله سبحانه وتعالى فإن هذه البصمات تعود كما كانت، قال الله تعالى: (41/

القيامة، ٤).

ب - عدم تطابق بصمتين:

لقد أكدت الدراسات والبحوث والتجارب والإحصاءات العلمية الدقيقة عدم إمكان تطابق بصمتين، لأن التطابق التام معناه التطابق في المميزات الدقيقة التي تتركب منها البصمة، وهي كثيرة يستحيل تطابقها بين اثنتين، حتى بين الأبناء مع الآباء، ولا بين الأشقاء ولو كانوا توأماً^(١).

ولو اعتمدنا نظرية الاحتمالات، بوصفها أساساً رياضياً وتطبيقياً للبرهنة (التي تنص على أنه إذا كانت الوقائع مستقلة عن بعضها فإن احتمال توافقها هو حاصل احتمالاتها المنفصلة) لتبين لنا استحالة تطابق بصمتين.

فلو كان —مثلاً— في بصمة الإبهام الأيسر عند شخص واحد من بين كل أربعين، بصمة دائرية، وكان يوجد عند شخص واحد من بين كل عشرين بصمة دائرية بالسبابة اليمنى، فإن احتمال وجود البصمتين الدائريتين معا في أصبعين عند شخص واحد تحتاره عفويا هو ١ إلى ٨٠٠؛ أي حاصل الاحتمالين $\frac{1}{40} \times \frac{1}{20} = \frac{1}{800}$ ، وقد أكد (كالتون) بحسب هذه النظرية وعلى أساس أربع مميزات رئيسية في البصمة أن فرصة تطابق بصمتين هي ١ على ٦٤ ألف مليون شخص^(٢)، أي إذا كان في الأرض أربعة و ستون مليار إنسان، فهناك احتمال واحد أن تتشابه بصمتان، و عدد سكان العالم — اليوم — لا يزيد عن سبعة مليارات^(٣).

والذي يؤكد حقيقة استحالة تطابق بصمتين، أنه منذ حوالي قرن من الزمان لم يكتشف ضمن ملايين البصمات المأخوذة من قبل إدارات تحقيق الشخصية في جميع أنحاء العالم، والموجودة على مستوى سجلات الهيئة الدولية للشرطة الجنائية وجود بصمتين متطابقتين^(٤).

وبناء على تنوع الناس في بصماتهم، و الاختلاف الحاصل على مستوى الخطوط الحليمية، سجلت فوائد كثيرة للبصمات في شتى مجالات الحياة، منها:

١ - التحقيقات والأدلة الجنائية، إبراهيم غازي، ص: ٦١.

٢ - الندوة العربية لعلم البصمات، ص: ٨٥-٩٠.

٣ - http://www.qnaol.net/QNAAr/News_bulletin/News/Pages/09-10-08-1533_134_0098.aspx

٤ - حجية القرائن في الشريعة الإسلامية، عدنان حسن عزازيرة، ص: ١٧٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

- التعرف على الأشخاص، وإثبات هوياتهم، عند حدوث التباس، كالتعرف على الأطفال في مستشفيات الولادة حتى نأمن حصول تبديل المواليد، وكذا التعرف على الأموات من الجند في المعارك،...

- منع وقوع بعض الجرائم؛ كالغش، والتزوير.

- ضبط المجرمين، والتعرف عليهم عن طريق أخذ البصمات المتروكة في مكان الحادث، ومطابقتها مع بصمات المجرمين المحفوظة في قسم البصمات.

- كما يستفاد من البصمة الاستدلال على عدة أمور؛ كتقدير سن الشخص، فخطوط البصمات تبقى ثابتة، لكن مع نمو الجسم يزداد حيز الخطوط، وعلى أساس صغر هذا الحيز وكبره وضعت تقديرات تقريبية لمعرفة سن الشخص، كما يستفاد من البصمة في معرفة حرفة صاحب البصمة؛ فالبصمة تتأثر بحرفة صاحبها، فأثر وخز الإبر يدل على حرفة الخياطة-مثلا- وأثر الحز يدل على حرفة النجارة... وهكذا^(١).

٢. بصمة الجينات^(٢) الوراثة:

تعتبر بصمة الجينات الوراثة مما يختلف الناس فيه بعضهم عن بعض، و تسمى أيضا "البصمة الوراثة" و "بصمة الحمض النووي الوراثي" و "بصمة د ن أ" (*DNA*) أي الحمض النووي الريبوزي المختزل، كما يطلق عليها "السمات الوراثة"^(٣).

والفرق بين بصمة الجينات الوراثة وغيرها من البصمات، هو أن بصمة الجينات الوراثة غير محددة بعضو معين من جسم الإنسان، بل بكل أعضائه وكل خلية من خلاياه، عدا خلايا الدم الحمراء لعدم أنوية فيها، فحيثما وجدت خلية الإنسان، سواء في شعره، أو في عظمه، أو

١ - المرجع السابق، ص: ١٦٧، ١٦٨.

٢ - الجينات هي الأساس الجزيئي التي تنقل الرسالة الوراثة من جيل لآخر، وتوجه نشاط كل خلية، وهي عبارة عن جزيئات عملاقة تكون ما يشبه الخيوط الرفيعة المجدولة تسمى الحمض النووي الريبوزي المختزل (*DNA*)، وهذه الحروف هي اختصار للاسم العلمي «ديوكسي ريبو نيوكليك أسيد *Diox Ribo NuclieAcid*» وقد سمي بالحمض النووي نظرا لوجوده و تمركزه دائما في أنوية خلايا الكائنات الحية، والجينات صفات وراثية، أو وحدات وراثية توجد على الكروموسومات، و تكون مسؤولة عن تصنيع البروتينات أو الأنزيمات في الجسم بواسطة الأحماض النووية. (ينظر: بصمة الجينات الوراثة ودورها في الإثبات الجنائي رؤية إسلامية، د. عارف علي عارف، مجلة الحكمة مانشيستر، المملكة المتحدة، ع: ٢٦، ١٤٢٤هـ، ص: ٢٤٩، وخريطة الجينوم البشري، مريع آل جار الله، ص: ١٢٥).

٣ - بصمة الجينات الوراثة ودورها في الإثبات الجنائي، د. عارف علي عارف، ص: ٢٤٨.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

جلده، أو في نسيج من أنسجته، أو في أي إفراز من إفرازات جسمه، وجدت بصمة الجينات الوراثية، سواء كانت الخلية حية أو ميتة^(١).

وتعتبر بصمة الجينات الوراثية وسيلة للربط بين الصفات الشخصية للفرد و تميزه عن الأشخاص في المجتمع، بخلاف بصمة الأصابع، التي يشترط فيها لتكون ذات قيمة عملية أن تؤخذ من المتهم بصمة ثانية، للموازنة بين البصمتين^(٢).

وتفيدنا البصمة الوراثية، التي هي مظهر من مظاهر الاختلاف والتنوع في التكوين العضوي للإنسان، في التمييز بين الناس، وإثبات بعض الحقوق المتعلقة بهم؛ كإثبات النسب، وبعض الجرائم أو نفيهما^(٣).

وإذا كان الفقهاء قد اختلفوا في مسألة الإثبات بالبصمة الوراثية، فإن الذي يهمنا هنا - هو إبراز تنوع الناس في هذه البصمة، وآثار ذلك التنوع، لتقرير أن كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان يلغي هذا التنوع؛ كأن يعتمد إلى الحصول على نسخ مطابقة لشخص يتجاوز فيها خاصية التنوع، هو تدخل يحضره الشرع، و يمنعه لكونه يغير فطرة الله التي فطر الناس عليها، إذ خلقهم مختلفين، وصاحب هذا التدخل يريد لهم على غير ذلك.

المطلب الرابع: الاختلاف بين الجنسين: الذكر و الأنثى:

يمكن أن نعتبر الاختلاف بين الجنسين الذكر والأنثى خاصية منفردة من خصائص التكوين العضوي للإنسان، وهي خاصية الزوجية، وهي سنة من سنن الله في الكون، كما قال تعالى: (

﴿وَجَعَلْنَا الْإِنسَانَ مِنْ نَسْلِهِ الْكَافِرَ﴾ [النبا، ٨]، وقال سبحانه: (

﴿وَجَعَلْنَا مِنْكُمْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ آلًا وَابْنًا﴾ [يس: ٣٦]، وإنما أدرجنا هذا العنصر تحت

خاصية التنوع و الاختلاف باعتبار كون الزوجية فيها نوع اختلاف، وتنوع، نحاول أن نبرز مظاهرها، ونذكر الفوارق بين المرأة والرجل، ثم لنصل بعد ذلك إلى أن كل تدخل في التكوين العضوي يلغي تلك الفوارق، أو يحاول القضاء على هذا الاختلاف الذي أراده الله تعالى بين

١ - خريطة الجينوم البشري، مربع آل جار الله، ص: ١٣٤.

٢ - البيولوجيا الجنائية و البصمات الوراثية، أحمد محمد خليل، مجلة الفيصل، الرياض، المملكة العربية السعودية، ع: ٢٧٨، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص: ٨٧.

٣ - سنذكر مجالات استخدام البصمة الوراثية، وآراء الفقهاء في إثبات النسب والجريمة بها، أو نفيهما في الباب الثالث من هذا البحث إن شاء الله.

الجنسين، هو تدخل يمليه الشيطان على أوليائه، أمرا إياهم أن يغيروا خلق الله U.

وفي مظهر الزوجية تتعدد آيات الله سبحانه و تعالى القائل: (òB /39 t #f b6 yñGf#a òBr)

6qj) M»fy y79E ' i b) 4pyJonir ŠqB N6 z4 0pLr \$g9) (p3pF) %f 'ra N3A9Rk
(bra9yGf) ، [الروم: ٢١].

فالزوجية في بني الإنسان آية، انطوت تحتها آيات، و سنة كونية تدرج تحتها سنن، و تتحقق بها مقاصد و حكم، منها:

١. تحديد نظام التناسل لدى بني آدم، وهو نظام قائم على الازدواج، جعله الله سبحانه وتعالى مرتكزا في الجبلية، لا يشذ عنه إلا الشذاذ، فناموس التناسل -إذن- في بني الإنسان أساسه التزاوج، ولم يجعله الله سبحانه و تعالى كتناسل النبات من نفسه^(١).

فإذا كانت بعض النباتات، وكذلك الحيوانات البدائية تتكاثر تكاثرا لا جنسيا (تكاثرا جسديا) لا حاجة فيه إلى التقاء الذكر بالأنثى، فإن سنة الله في اجتماع ذكر وأنثى ، ينتجان خلايا تناسلية، هي البويضات في حالة الأنثى، و الحিমينات^(٢) في حالة الذكر، ومن اندماج الحيمن في الببيضة، في عملية التلقيح و الإخصاب، يخلق فرد جديد يجمع بين صفات الأم، و صفات الأب^(٣).

وبناء عليه فإن كل تدخل في الفطرة الإنسانية يلغي سنة الزوجية، أو يتخذ من بعض الوسائل بديلا عن التزاوج للتكاثر عند الإنسان، هو تدخل محذور، لأنه يغير فطرة الله التي خلق الناس عليها^(٤).

ولقد تصاعدت صيحات التحذير من علماء متخصصين، من خطورة اعتماد بعض تقنيات التكاثر التي يستغنى فيها عن أحد الزوجين؛ كالاستنساخ الذي يقوم على فصل الإنجاب عن الجنس،

١ - التحرير و التنوير، ابن عاشور، ج: ٢١، ص: ٧١.

٢ - الحيمن عبارة عن خلية جنسية ذكرية يتألف شكلها من رأس يشبه المحراف (SPADE-LIKE) ، وجسم، وذيل يشبه السوط (FLAGELLUM) ، بمتوسط طول يبلغ ٤ ميكرون للرأس، ٤ ميكرون للجسم، ٤٠ ميكرون للذيل، وللحيمن حركة ذاتية بفضل ذيله السوطي الشكل، وبفضل السائل المنوي الذي يتميز بخاصية قلوية وبلزوجة واضحة، وهذا الوسط القلوي له دور كبير -كيميائيا- في منح الفرصة لنشاط وحيوية الحيمنات. ينظر: الاستنساخ و الإنجاب بين تجريب العلماء و تشريع السماء، د. كارم السيد غنيم، دار الفكر العربي، مصر ، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ص: ١٨٠.

٣ - الاستنساخ و الإنجاب بين تجريب العلماء و تشريع السماء، د. كارم السيد غنيم، ص: ٢٨-٣١.

٤ - خطب الشيخ القرضاوي، إعداد خالد السعد، ج: ٣، ص: ٦٤، ٦٥.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

فلا ضرورة إذن للنكاح (التزاوج)، وهكذا يقيم الرجل والمرأة كل واحد منهما كيانا مستقلا خاصا به، وتصبح هناك إمكانية ولادة المرأة العذراء وولادة المرأة لنفسها، وهو تناقض آخر مع المفاهيم و القيم المستقرة مثل الأبوة و الأمومة و البنوة^(١).

٢. حصر العلاقة الجنسية، التي هي آلية التكاثر، في حدود الجنس البشري، و بين النوعين الذكر و الأنثى، في حدود ما أباح الله عز وجل من ذلك^(٢)، فلا تباح علاقة بين إنسان وغيره من غير بني جنسه، كأن ينكح الآدمي بهيمة، أو طيرا، أو غيرهما، ولا بين عنصرين من نفس النوع في الجنس البشري، كأن يقع تزاوج بين ذكرين، أو أنثيين.

ولذلك أباح الله عز وجل العلاقة بين الرجل و المرأة- في حدود ما شرع- ولم تشرع علاقة جنسية بين رجلين، ولا بين امرأتين بحال، بل اعتبر كل ذلك جهل، وإسراف، وعدوان، وإفساد، ولقد شنع القرآن الكريم موقف قوم لوط الذين قال لهم نبيهم: (يَا لَيْتَكُمْ أَتَدْرِكُونَ مَا تَبْذُرُونَ فِي أَرْضِكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَتَذَكَّرُونَ) [النمل: ٥٥] وقال لهم: (يَا لَيْتَكُمْ أَتَدْرِكُونَ مَا تَبْذُرُونَ فِي أَرْضِكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَتَذَكَّرُونَ) [الأعراف: ٨١]، وقال: (يَا لَيْتَكُمْ أَتَدْرِكُونَ مَا تَبْذُرُونَ فِي أَرْضِكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَتَذَكَّرُونَ) [الشعراء: ١٦٥، ١٦٦].

فوصف لوط عليه السلام قومه بالإجرام، وبكل رذيلة لأنهم عاندوا فطرة الله، وأرادوا الاستغناء بالذكور عن الإناث، وذلك شذوذ عن الفطرة و الحق والدين^(٣).

مظاهر الاختلاف بين الذكر و الأنثى:

لا نريد - بداهة - أن نحصي جميع مظاهر الاختلاف بين الرجل والمرأة، وهي كثيرة جدا، إنما نذكر ماله علاقة ببحثنا، فنشير إلى المجالات التي يتميز بها كل من الجنسين عن الآخر في تكوينه العضوي، وتلك الخصائص البيولوجية لكلا الجنسين، التي تيسر كلا منهما لأداء وظيفته في الحياة، لا يستطيع أن يؤديها غيرها، كما تجعل التكامل بوجود تلك الاختلافات بين الجنسين، وتحقق

١ - الاستنساخ في ميزان الاسلام، رياض أحمد عودة الله، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م، ص: ٩٧.

٢ - التحرير و التنوير، ابن عاشور، ج: ٢١، ص: ٧١.

٣ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٧، ص: ٣٠٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

بينهما الانسجام ، والمودة، والسكن، كما تمكن من إقامة العلاقة التي تثمر الولد وتمكن لبني آدم في الأرض، والناظر إلى تلك الفروق الدقيقة من حيث الصيغة الصبغية، وما يفرز في جسم كل منهما من هرمونات، وكذا من حيث الفروق العضوية الأخرى؛ كالقامة، والهيكل العظمي، والعضلات، يرى أن ثمة خلقا محكما من لدن حكيم عليم^(١).

١. الفروق بين الذكر و الأنثى في الصيغة الصبغية^(٢):

يتكون الجسد الإنساني من عدد كبير من الخلايا، ومعلوم أن كل خلية تتكون من نواة، إضافة إلى غشاء خلوي^(٣)، وبروتوبلازم^(٤)، وتعتبر النواة بمثابة المركز الواعي أو العقل المنظم للتفاعلات الحيوية داخل الخلية، كما أنها مخزن للمعلومات الوراثية، فداخل غشاء النواة يوجد مخزن المعلومات الوراثية، وهي الكروموسومات أو الصبغيات التي تحمل عوامل الوراثة، وعدد هذه الكروموسومات ثابت في كل نوع من أنواع الكائنات الحية، وفي نواة كل خلية جسدية في الإنسان -مثلا- يوجد ٢٣ زوجا من الكروموسومات، و٢٣ كروموسوما مفردا داخل نواة الخلية التناسلية (الحيوان المنوي و البويضات)، حيث تعود هذه الكروموسومات المفردة إلى الازدواج مرة أخرى حينما يلتحم الحيوان المنوي بالبويضة، ويخصبها، وتصبح -بذلك- خلية كاملة العدد الكروموسومي.

فالخلايا -إذن- نوعان: جسدية، وتناسلية، والجسدية منها مكونة للبناء الجسدي للإنسان، وتتميز باشتغالها على عدد زوجي من الكروموسومات وهو ٢٣ زوجا (٤٦ كروموسوما)، وتعتبر ازدواجية الكروموسومات السمة الدالة على سواء الخلية الجسدية، فلو حدث وأن تغيرت إلى ثلاثة كروموسومات، أو كروموسوما واحدا فقط، فإن ذلك يعني ظهور مرض وراثي بالشخص الذي

١ - موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن و السنة آيات الله في الإنسان، محمد راتب النابلسي، ص: ٥٤

٢ - الصبغي هو بنية خيطية الشكل توجد في نواة الخلية تتلون بسهولة بالملونات القلوية، ويتألف الصبغي الواحد من سلسلة حلزونية تحوي المادة الوراثية. (ينظر: الاستنساخ جريمة العصر، د. محمد نبيل النشواني، دار القلم، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص: ٢٤).

٣ - يمثل جدار الخلية المحيط بها من الخارج، ويقوم بعدة وظائف حيوية، وسمكة لا يزيد عن ٧٥ أنجستروم (جزء من البليون من المتر)، ويتكون من طبقتين دهنتين مغلقتين بطبقتين من جزيئات البروتين. (ينظر: الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر، د. السيد محمود عبد الرحيم مهران، كلية الشريعة و القانون أسيوط، مصر، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص: ١٠٩، ١١٠).

٤ - بروتوبلازم هو المادة أو المحتوى الأولي الذي يشغل فراغ ما بين جدار الخلية ونواتها، ويتكون من "بروتو" و معناه الأول أو الأصلي و "بلازم" ومعناه الهيوالي أو الهلامي، وهو القوام الوسط بين السيولة والصلابة مع الشفافية ويتكون البروتوبلازم من سيتوبلازم وكتوبلازم وعناصر كيميائية أخرى أبرزها الماء وعناصره، وتسبح في السيتوبلازم مكونات عضوية وحيوية مثل المتوكندريا والبلاستيدات، وغيرها، من هذه المكونات ما هو مسؤول عن توليد الطاقة، ومنها ما هو مسؤول عن إنتاج البروتينات والأنزيمات، ومنها ما يحتوي على جزيئات من الحمض النووي DNA المسؤول عن نقل الصفات الوراثية. (ينظر: الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة و التكاثر، د. مهران، ص: ١٠٩).

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

يتحقق فيه ذلك^(١)، ومن بين أزواج الكروموسومات الثلاثة والعشرين، فإن زوجا واحدا فقط هو المسؤول عن إظهار الصفات الخاصة بالنوع (الذكورة والأنوثة)، ويطلق على هذا الزوج كروموسومي الجنس، وهما في الذكر مختلفان في التركيب الصبغي، ويرمز لهما الرمز (XY)، أما في الأنثى فهما متشابهان في التركيب الصبغي، ويرمز لهما بالرمز (XX)، أما بقية أزواج الكروموسومات الموجودة بنواة الخلية (٢٢ زوجا) فهي مسؤولة عن إظهار وترجمة الصفات الجسدية؛ كالطول، واللون، والذكاء....

أما الخلايا التناسلية، فيراد بها الحيوان المنوي المذكر، وبيضة الأنثى، وتسمى الخلايا الجرثومية، والإنسانية، حيث ينشأ عن اندماجهما شخص جديد، فإنها خلايا تتميز باشتغالها على عدد فردي من الكروموسومات، حيث يوجد بها كروموسوم واحد مسؤول عن تحديد الجنس، و٢٢ كروموسوما مسؤولة عن نقل الصفات الجسدية^(٢)، وتشتمل بيضة الأنثى على كروموسوم جنسي واحد، لا يكون إلا من النوع الأنثوي المشار إليه بالرمز (X)، كما يشمل الحيوان المنوي على كروموسوم جنسي واحد -أيضا- إلا أنه قد يكون ذكريا (Y)، أو أنثويا (X)، وعندما تلتحم بيضة الأنثى مع حيوان منوي في عملية الإخصاب، فإن كل كروموسوم فردي (جسديا أو جينيا) في الحيوان المنوي، يتزاوج مع مثيله في البيضة، ونتيجة لذلك يأتي الوليد بصفات جديدة، ناشئة عن تلاقح صفات الأبوين، ومتميزا بهما، وقد يشابه كل واحد منهما في بعض منها.

أما نوع الجنين من حيث الذكورة والأنوثة، فيتوقف على الكروموزوم الجنسي المفرد المحمول على الحيوان المنوي، فإن كان من النوع الذكري (Y)، تزواج مع الكروموسوم الجنسي المفرد المحمول على البيضة، ولا يكون إلا من النوع الأنثوي (X) أصبح التركيب الصبغي، أو الصيغة الصبغية لكروموسومات الوليد (XY)، وهو تركيب الذكر، وأما إذا كان الكروموسوم الجنسي المفرد المحمول على الحيوان المنوي من النوع الأنثوي (X)، فإنه يتزاوج مع كروموسوم البيضة الجنسي المفرد (X)، فيصبح التركيب (XX) الصيغة الصبغية لكروموسومات الوليد (XX) وهو تركيب الأنثى^(٣).

١- المرجع السابق، ص: ١١١.

٢- المرجع السابق، والفروق بين الذكر والأنثى (XY و XX) من البداية حتى النهاية، د. عبد اللطيف ياسين قصاب، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٣م، ص: ١٢٠ وما بعدها.

٣- المرجع السابق، ص: ١١٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

والحيوان المنوي الذي يحمل شارة الذكورة (Y) يختلف عن الحيوان المنوي الذي يحمل شارة الأنوثة (X)، وقد حاول العلماء التفريق بينهما، فوضعوا بعض الفوارق، منها:

- أن للحيوان المنوي المذكر وميضاً، ولمعانا في رأسه، بينما يفقد ذلك اللمعان الحيوان المنوي الذي يحمل شارة الأنوثة^(١).

- أن الحيوان المنوي الذي يحمل شارة الذكورة أسرع حركة، وأقوى شكيمة من الحيوان المنوي الذي يحمل شارة الأنوثة، فالحيوان المنوي الذي يحمل شارة الذكورة يسير سيرا حثيثاً، وينطلق كالصاروخ حتى يصل إلى موضع البيضة في ست ساعات تقريبا، فإن وجد البيضة جاهزة للتلقيح لقحها بأمر الله سبحانه و تعالى وإلا فإنه يبقى ساعات ثم يموت، أما الحيوان المنوي الذي يحمل شارة الأنوثة فيسير سيرا بطيئا -في الغالب- ولا يصل إلى موضع البيضة إلا بعد أكثر من اثنتي عشرة ساعة، وقد لا يصل إلا في أربع وعشرين ساعة، فإذا وصل إلى موضع البيضة، فإن وجد الصبغيات المذكرة قد سبقت إليها مات على جدارها، وإن وجدها قد تخلفت عنه قام بتلقيحها^(٢).

وإذا كان التركيب الصبغي (XY) يعني جنس الذكر، و (XX) تعني الأنثى، فإن شذوذاً في عدد الصبغيات قد يحصل، وهو نادر جداً، ويمكن أن يعطي هذا الشذوذ - مع ندرته - صيغة صبغية مزدوجة (Mosaic) يعني XY/XX أو XX/XXY، ويعني ذلك نوع خنثى حقيقية^(٣).

وسنحاول بسط الحديث عن الخنوثة وأنواعها في بابه إن شاء الله تعالى.

٢. الفرق بين الذكر و الأنثى في الهرمونات الجنسية والأجهزة التناسلية:

إن جسمي الذكر و الأنثى متشابهان منذ الولادة حتى سن البلوغ، باستثناء الأعضاء التناسلية، فإذا بلغ الطفل هذا السن فإن المنطقة تحت السريرية^(٤) تبدأ بإفراز هرمون GNRH الذي يحفز الغدة

١ - خلق الإنسان بين الطب و القرآن، د. محمد علي البار، الدار السعودية للنشر و التوزيع، ط: ٦، ١٤٠٦هـ، ص: ١٣٤، ١٣٥.

٢ - المرجع السابق: ص: ١٣٥.

٣ - الفروق بين الذكر والأنثى، د. عبد اللطيف قصاب، ص: ١٣٢، والخنثى بين الشريعة و الطب، د. صديق سيد رمضان، دار الفارابي للمعارف، ط: ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٤م، ص: ١٢٩.

٤ - جزء في المخ له عدة وظائف منها وظيفة لا يؤديها: إلا عند بلوغ الإنسان مرحلة المراهقة فيبدأ جرس الإنذار بالرنين في هذه المنطقة، وهذا يعني أن هذه الوظيفة الكامنة والمعلقة منذ الولادة سيبدأ العمل بها، والعلماء يتسألون عن كيفية إدراك خلايا المنطقة تحت السريرية أن الوقت قد حان لأداء المهمة، والعلم لم يتوصل بشكل محدد إلى كيفية عمل هذه الخلايا وفق هذا التوقيت المناسب، وكيفية برمجة هذه الخلايا برمجة زمنية معينة لأداء هذه الوظيفة، وهو حدث معجز بحد ذاته، قد يكشف العلم خفاياه، فيكون ذلك الكشف دليلاً آخر على عظمة الخالق سبحانه (ينظر: معجزة الهرمون هارون يحي، دار القبس، دمشق، ط: ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص: ٤٥، ٤٦).

النخامية على إفراز هرمونين هما: FSH و LH ، وهما هرمونان يتطابق تركيب جزيئتهما في الرجل والمرأة، ولكن تأثيرهما يختلف بحسب اختلاف الجنس.

هذان الهرمونان لهما هدف محدد، هو المبيض لدى الإناث، والخصية لدى الذكور، ويحتوي هذان الهرمونان على أمر "البدء بالإفراز" الموجه إلى هذين العضوين الذين كانا حاملين لسنوات طويلة، حينها تبدأ المبايض والخصي بإفراز الهرمونات الجنسية، وإفراز الخلايا الجنسية التي تميز الذكر عن الأنثى.

فالتمايز الجنسي الحاصل في جسم كل من الرجل والمرأة يحدث بتأثير تلك الهرمونات الجنسية، التي خلقها الله سبحانه وفق نظام معجز وخارق، وتسمى هرمونات الذكر الجنسية "تستوسترون"، وأما التي في الأنثى فتسمى "استروجين" و "بروجسترون"، وإذا أفرزت هذه الهرمونات في كلا الجسمين بدأت بعض المعالم المميزة لهما بالظهور^(١).

بالنسبة للرجل فإن هرمون LH إذا وصل إلى الخصية عبر جهاز الدوران، أفرزت الخصية هرمون التستوسترون، فتنتشر جزيئاته في أنحاء الجسم كافة، ومن وظائف هذا الهرمون في جسم الرجل:

أ. تعمل جزيئات التستوسترون على النمو العددي للخلايا العضلية، فيبدو جسم الرجل أشد متانة، وأقوى من جسم المرأة.

ب. تؤثر جزيئات هذا الهرمون على الخلايا الجذرية للشعر، فينمو شعر اللحية، والشوارب، وينسحب حد الشعر في الجبهة إلى الخلف.

ج. يحدث تأثير لجزيئات التستوسترون على الحبال الصوتية، فيكتسب صوت الرجل خشونة بادية.

د. تكسب جزيئات هذا الهرمون جسم الرجل القدرة على إخصاب البويضة التي يفرزها المبيض لدى الأنثى^(٢).

١ - الفروق بين الذكر و الأنثى، د. عبد اللطيف قصاب، ص: ٩٦، ٩٧.

٢ - معجزة الهرمون، هارون يحي، ص: ١٠٢، ١٠٣.

أما بالنسبة للمرأة فإن المبيضين^(١) يفرزان الهرمونات الجنسية التي تقوم بإكساب جسم الفتاة الصفات الأنثوية حين بلوغها، وعمل هذه الهرمونات يشبه عمل نخات الهياكل، غير أن هذه الهرمونات تشكل الجسم من الداخل لا من الخارج^(٢).

و الهرمونات الأنثوية هي:

"الأستروجين" و يفرزها المبيضان بتأثير من هرمون الـ "LH" الذي تفرزه الغدة النخامية.

"البروجيستيرون" و يفرزه -أيضا- المبيضان، ولكن بتأثير من هرمون الـ "LTH" الذي تفرزه الغدة النخامية.

و للهرمونين وظائف عديدة في جسم المرأة؛ أما الأستروجين فإن من وظائفه:

- أنه يستهدف محل الإخصاب حيث يمكن البويضة للانقسام و الإخصاب، ونتيجة لتأثير هذا الهرمون يبدأ الاستعداد في محل الإخصاب، فتزداد جدرانه سمكا بمقدار ٢ إلى ٥ أضعاف سمكها، وتتم إحاطتها بالأوعية الدموية الشعرية، التي تقوم بتزويد البويضة المخصبة بالغذاء اللازم^(٣).

- تؤثر جزيئات هذا الهرمون في نمو عضلات محل الإخصاب، وزيادة قوتها، لضمان سلامة البويضة المخصبة.

- تعمل جزيئات هذا الهرمون على التأثير في منطقة الصدر لدى المرأة، فتتجمع فيها المواد الدهنية، وتكثر الغدد الحليبية، ويحدث تغيير في صدر المرأة، استعدادا لاستقبال مولود جديد، بما يلزمه من حليب.

- يعمل هرمون الأستروجين على إكساب جسم المرأة الملامح الأنثوية المميزة؛ كنعومة الصوت، واتساع عظام الحوض...

١ - المبيضان من أهم الأعضاء التناسلية الموجودة في جسم المرأة، ويزن كل منهما حوالي ١٠ إلى ١٢ غ، ويقوم المبيضان بإنتاج البويضات التي تعتبر النصف الأول للإنسان الذي سيولد فيها بعد، والنصف الآخر هو النطفة التي تنتج في جسم الرجل، والوظيفة الثانية للمبيضين هي إفراز الهرمونات الجنسية. (ينظر: معجزة الهرمون، هارون يحيى، ص: ٩٣).

٢ - المرجع السابق، ص: ٩٣.

٣ - المرجع السابق، ص: ٩٥.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

- من وظائف هرمون الأستروجين -أيضا- تسهيل عملية الإخصاب؛ حيث ترتفع نسبة هذا الهرمون في الدم، عندما تصبح البويضة الناضجة في أنسب أوقاتها للإخصاب، مما يؤدي إلى إفراز سائل خاص من محل الإخصاب باتجاه المهبل، وهذا السائل دوره مسك الحيامن^(١) داخله ونقلها إلى محل الإخصاب، كما يسهل حركة النطف داخله، ووصولها إلى البويضة الناضجة.

- كما يقوم الأستروجين بتحفيز خلايا الرحم على إفراز مادة حمضية تقوم بالمحافظة على الرحم من الأخطار الميكروبية، كما تشكل وسطا ملائما لتكاثر الخلايا النافعة^(٢).

و أما هرمون البروجيستيرون الذي يفرزه الجسم الأصفر في المبيض (*corpus luteum*)، فإنه يدعم من ناحية عمل الأستروجين، حيث يحضر الأرضية الملائمة لاستقبال البويضة، ومن ناحية أخرى فإن تأثير هذا الهرمون يتمثل في منع خروج بويضة أخرى من المبيض حتى لا يتم إخصاب بويضة مع وجود جنين داخل رحم الأم، وفي ذلك خطر جسيم على الأم والجنين معا^(٣).

كما أن لهذا الهرمون دورا آخر، وهو التقليل من تأثير هرمون "الأوكسي توسين"^(٤) الذي يساعد على خروج الجنين من بطن أمه، فلو استمر تأثير الأوكسي توسين على عضلات الرحم في بداية الإخصاب لما تمكنت البويضة المخصبة من التثبيت بجدار الرحم، فيتدخل البروجيستيرون لعرقلة تأثير هرمون الأوكسي توسين، ومنع لفظ البويضة المخصبة خارج الرحم^(٥).

بناء على ما سبق يتبين لنا ذلك الاختلاف بين التكوين العضوي الذكري و التكوين العضوي الأنثوي في الأعضاء التناسلية التي بها يتم التناسل، وحفظ النوع، وكذا في الهرمونات التي تعمل على التمييز بين الجنسين في تكوينهما، كما تساعد الأعضاء التناسلية على أداء وظيفتها، وعليه فإن كل تدخل يلغي أصل هذا الاختلاف، أو يعطل هذه الأعضاء عن أداء وظائفها، أو يؤثر على تلك الهرمونات بحيث يغير مفعولها، بعيدا عن الهدف العلاجي، هو تدخل غير مشروع.

١ - الحيمن عبارة عن خلية جنسية ذكرية يتألف شكلها من رأس يشبه الجراف (*Spade-like*)، وجسم، وذيل يشبه السوط (*Flagellum*) متوسط طول يبلغ ٤ ميكرون للرأس، ٤ ميكرون للجسم، ٤٠ ميكرون للذيل، ويبلغ عدد الحيامن في القذفة الواحدة من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون حيمن. (ينظر: الاستنساخ والإنجاب بين تجريب العلماء وتشريع السماء، د كارم غنيم، ص: ١٨٠).

٢ - معجزة الهرمون، هارون يحي، ص: ٩٧.

٣ - المرجع السابق، ص: ٩٨، ٩٩.

٤ - هرمون تفرزه الغدة النخامية يقوم بتحفيز عضلات الرحم على التقلص عند اقتراب ميعاد الولادة. (ينظر: معجزة الهرمون، هارون يحي، ص: ٣٢).

٥ - المرجع السابق، ص: ١٠٠.

٣ - الفرق بين الذكر و الأنثى في التكوين الجسمي:

ونقصد بالتكوين الجسمي الهيكل العظمي، وبعض الأعضاء التي ثبت علميا تمايز الجنسين فيها؛ كالقلب، والدماغ...

ولعل هذا التمايز عائد إلى دور كل من الرجل والمرأة في الحياة، ومهمة الرجل تتطلب قوة في البدن تعينه على العمل ليعيل نفسه وأهله، ولا تلزم المرأة بمثله، كما أن وظيفة كل من الجنسين تتطلب قدرة من التفكير العقلاني في حق الرجل، وأخرى من التفكير العاطفي في حق المرأة.

ولذلك لاحظ بعض العلماء - بعد دراسة طويلة - فروقا مادية جسدية ملموسة بين الرجل والمرأة؛ منها: أن قامة المرأة عادة ما تكون في جميع الأجناس أقصر من قامة الرجل، وذكروا أن معدل الفرق عند تمام النمو، عشرة سنتيمترات، وأن هيكل الرجل العظمي أثقل من هيكل المرأة وأضخم، وعضلاته أقوى من عضلاتها بمقدار الثلث، لكنها تفضله بنسيجها الخلوي الذي يحتوي على كثير من الأوعية الدموية، والأعصاب الحساسة، وقلبه أكبر من قلبها، وصدره ورثته أكثر سعة من صدرها ورثتها، كما اكتشف العلماء أن لنصفي الدماغ وظائف مختلفة؛ فالنصف الأيسر مسؤول عن التفكير العقلاني: المنطق، الاستنتاج، التحليل، الكلام، أما النصف الأيمن فمرتبط بالتفكير العاطفي: الخيال، الحدس، الإبداع، الإدراك الحسي، المعلومات البصرية، وتبين أن النصف الأيسر أكثر تطورا لدى الرجال، في حين أن النصفين متعادلان، ومتشابهان لدى المرأة^(١).

١ - الفروق بين الذكر والأنثى، د.عبد اللطيف قصاب، ص: ١٥١.

الفصل الثالث

أسباب التدخل في

التكوين العضوي

للإنسان

إنّ الهدف من بحث أسباب التدخل في التكوين العضوي للإنسان هو الوقوف على الباعث على ذلك التدخل للحكم عليه، وسنذكر هذه الأسباب في المبحثين التاليين:

* المبحث الأول: الأسباب العلمية والعلاجية.

* المبحث الثاني: التحدي والتحسين.

المبحث الأول: الأسباب العلمية والعلاجية

المطلب الأول: تطوير الأبحاث البيولوجية.

إن هذا النوع من الأسباب يمكن أن يكون مشروعاً، ويمكن أن يكون غير مشروع، باعتبار طبيعة الأبحاث، وآثارها، ونتائجها، وإنما أدرجته ضمن الأسباب المشروعة نظراً إلى الأصل، وهو مشروعية البحث العلمي، وتطوير الأبحاث، إذا كان ذلك يفيد الإنسانية، ويحقق مصالحها، ويدرء عنها المفاسد.

ولقد دعا الإسلام إلى العلم، فقال تعالى: (قِيلَ لِلَّذِينَ آمَنُوا تَتَذَكَّرُونَ) [طه: ١١٤] وقال سبحانه: (قِيلَ لِلَّذِينَ آمَنُوا تَتَذَكَّرُونَ) [الزمر: ١٠٩] كما دعا الإسلام إلى النظر والبحث، فقال ربنا (قِيلَ لِلَّذِينَ آمَنُوا تَتَذَكَّرُونَ) [يونس: ١٠١].

ومن النظر في الأرض، بحث أحوال الإنسان، وتصرفاته، وخلقته^(١).

ويهدف هذا العلم، والبحث في الجسم الإنساني، والنظر الذي دعا إليه الإسلام إلى:

١ - التدليل على عظمة الله سبحانه، قال تعالى: (قِيلَ لِلَّذِينَ آمَنُوا تَتَذَكَّرُونَ)

(قِيلَ لِلَّذِينَ آمَنُوا تَتَذَكَّرُونَ) [فصلت: ٥٣].

فمن تأمل بعمق جسم الإنسان، ونظر إلى مكوناته، وكشف بعض القوانين التي تحكم أجهزته، ووقف على هندسته الوراثية، وخبر أسرار خلقه بدت له عظمة ربه، وخشع له سمعه، وبصره، وعصبه، وسجد له، وخشيه، قال تعالى: (قِيلَ لِلَّذِينَ آمَنُوا تَتَذَكَّرُونَ) [فاطر: ٢٨].

وكلما دققنا النظر في تكوين الإنسان، وبحثنا مكوناته، وكشفنا ما يحكم عناصره، وأجزائه من قوانين، وبحثنا في الخلية و مكوناتها كلما أيقنا أنه لا خالق إلا الله، وحينها تتهاوى كل المزايع التي تشيع - كلما جد في الناس بحث أو ألقى إليهم مخترع جديد - أن الإنسان صار له دور في الخلق، أو

١ - التفسير الكبير، الرازي، ج: ١٧، ص: ١٤٢.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

كاد ذلك يكون، فيزداد المؤمن إيماناً بعظمة خالقه، ويطمئن قلبه بتلاوته قوله سبحانه: ﴿

﴿

﴿

﴾ (الحج: ٧٣، ٧٤).

٢- الوقوف على القوانين التي تحكم التكوين العضوي للإنسان وكشف الحقائق العلمية في المجالات المتعلقة بالجسد الإنساني، كمجال الوراثة وعلم الأجنة، وذلك لغرض علاج بعض الأمراض، أو الوقاية منها، من باب جلب المصلحة، ودرء المفسدة.

وإذا كانت بعض حالات التدخل في التكوين العضوي للإنسان، الغرض منها البحث عن بعض الحقائق الطبية، ولما كان الإسلام دينا يدعو إلى التعلم و البحث العلمي، ذهب كثير من فقهاءنا إلى إباحة بعض ذلك التدخل لما تقتضيه المصلحة.

فمن ذلك إباحة تشريح جثث الموتى لغرض التعلم؛ فقد قرر مجلس المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي، جواز تشريح الموتى لغرض تعليم الطب و تعلمه كما هو الحال في كليات الطب بالقيود التالية:

أ- إذا كانت الجثة لشخص معلوم يشترط أن يكون قد أذن هو قبل موته بتشريح جثته، أو أن يأذن بذلك ورثته بعد موته.

ب- الاختصار في التشريح على قدر الضرورة كيلا يعبت بجثث الموتى.

ج- لا يجوز أن يتولى تشريح جثث النساء غير الطبيبات، إلا إذا لم يوجدن والعكس بالعكس^(١).

١ - قرار مجلس المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته العاشرة المنعقدة في مكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٤ صفر ١٤٠٨هـ الموافق لـ ١٧ أكتوبر ١٩٨٧م إلى يوم الأربعاء ٢٨ صفر ١٤٠٨هـ الموافق لـ ٢١ أكتوبر ١٩٨٧م، وخالف هذا القرار بعض أعضاء المجلس؛ وهم: د. بكر عبد الله أبوزيد صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، و محفظ محمد بن عبد الله بن سبيل. (ينظر: الفشل الكلوي وزرع الأعضاء، د. محمد علي البار، الدار الشامية، بيروت، ط: ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، ص: ٢٦٧، ٢٦٨).

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

وبذلك -أيضا- أفتت لجنة الإفتاء التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر^(١)، ودار الإفتاء المصرية^(٢).

ومن أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان بغرض البحث العلمي، ما يجري من تجارب و أبحاث على الأجنة الإنسانية، وهو مسلك قديم عرفه المجال العلمي منذ عهود طويلة، ابتداءً بجالينوس^(٣)، وأبقراط^(٤)، وغيرهما، إلى ما وصلت إليه الأبحاث والتجارب العلمية في العصر الحديث، حيث يعتمد إلى أنسجة الأجنة لدراساتها في فروع مختلفة من العلوم^(٥).

وبغض النظر عن حكم إجراء مثل هذه التجارب^(٦)، فإن أنواع هذه الأجنة مختلفة من حيث الأطوار، وكذلك مراحل نموها؛ فمنها ما لم ينفخ فيه الروح، ومنها ما نفخ فيه، ومنها الحي، ومنها الميت، ومنها ما يزال في بطن الأم، ومنها الساقط، ومنها ما أخرج من بطن أمه، ومنها ما له دماغ، ومنها ما ليس له إلا جذع الدماغ، هذا من حيث أطوارها.

أما من حيث مقاصد الاستفادة منها، وأغراض إجراء التجارب العلمية، فإنها متفاوتة الأغراض؛ منها:

أ- أبحاث متعلقة بسلامة الجنين، وهذه الأبحاث تجرى والجنين في بطن أمه، والغرض من هذه الأبحاث، محاولة معالجة الجنين وإنقاذه.

ب- أبحاث خاصة بنمو الأجنة، وتركيبها، ومعرفة وظائفها، وهذه الأبحاث تجرى من أجل العلم، ومعرفة تركيب جسم الإنسان، ووظائفه العديدة، ولا تجرى هذه الأبحاث إلا على الأجنة الميتة.

١ - فتاوى الشيخ أحمد حماني، أحمد حماني، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ج: ٢، ص: ٤٤٦.

٢ - أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، د. محمد بن محمد المختار بن أحمد الشنقيطي، مكتبة الصحابة، الإمارات العربية، ط: ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص: ٢٣٧.

٣ - طبيب يوناني من أقدم الأطباء المبرزين، ولد في مدينة برعمش اليونانية سنة ١٣٠م، له مصنفات في الطب منها: العلل والأمراض، توفي سنة ٢٠٠م، (ينظر: طبقات الأطباء والحكماء، أبو داود سليمان بن حسان الأندلسي، المعروف بابن جليل، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ، ص: ٤١).

٤ - بقراط بن إراقليدس بن أبقراط بن غنوسيديقوس، كان شريفا في قومه، عاش بمدينة (قو) بالأناضول، من آسيا الصغرى، كان حاذقا في الطب، ألف كتباً، منها: الفصل والأمراض الحادة، والأخلاط (ينظر: طبقات الأطباء والحكماء، ابن جليل، ص: ١٦-٢٠).

٥ - الموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ البشري من الناحية الطبية الشرعية والقانونية، د. سعيد بن منصور موفعة، دار الإيمان، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥م، ج: ١، ص: ٨٣٧.

٦ - سنبحت حكم إجراء مثل هذه التجارب - إن شاء الله تعالى - في الباب الثالث من هذا البحث.

ج-أبحاث تجرى على الأجنة والأنسجة خدمة لمختلف فروع العلم؛ مثل علم الفيروسات، وعلم المناعة، وعلم الغدد الصماء، والبيولوجيا الجزيئية، وعلم الجينات (المورثات)، وهذه الأبحاث تجرى على الأجنة الميتة التي لا تزال بعض أنسجتها حية.

د-أبحاث خاصة باستخراج عقاقير و أدوية من المشيمة، والغشاء المشيمي؛ كاستخدامها كعلاج للحروق، وغيرها.

هـ-أبحاث خاصة بزراعة الأنسجة و الأعضاء^(١).

و لقد حققت الأبحاث العلمية نتيجة إسهام ثلاثة مصادر علمية؛ هي الوراثة، والكيمياء الحيوية، وعلم الجراثيم، نتائج باهرة، يمكن أن تسهم في تحسين أوضاع الإنسان الصحية، وتقيه كثيرا من الأدواء، ومن تلك النتائج:

١-الكشف عن مكونات خلايا الكائن الحي، وطريقة عملها، وتكاثرها أو انقسامها، وكذا التعرف على التركيب الكيميائي لناقلات الوراثة، وكيفية انقسام الحمض النووي "DNA" داخل الصبغيات تمهيدا لانقسام الخلية، والوقوف على خطوات عمل شفرة المعلومات الوراثية في تكوين البروتينات التي تؤدي أغلب الوظائف المتخصصة بالكائنات الحية.

٢-أدت الدراسات المتكاملة بين علمي الأحياء و الوراثة إلى الكشف عن كيفية سير الحياة من جيل إلى جيل لاحق.

٣-أدت الدراسات المتكاملة بين علمي الأحياء و الأجنة إلى الكشف عن الكيفية التي يتحدد بها جنس الجنين.

٤ - الكشف عن أسباب بعض الأمراض، وعلاقتها بناقلات الوراثة حين يعثرها انحراف عن وضعها الطبيعي من حيث عددها، أو أدائها لوظيفتها.

٥-تحديد موضع ناقلات الوراثة البشرية المختلفة عن الصبغيات (الكروموسومات)، وهو أمر يمكن أن يفيد في علاج الأمراض الوراثية^(٢).

وإذا كان تطور الأبحاث العلمية، وبخاصة في العلوم البيولوجية و الهندسة الوراثية، أحد الدوافع

١ - المرجع السابق، ج:١، ص:٨٣٩.

٢ - البيولوجيا ومصير الإنسان، سعيد محمد الحفار، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤م، ص: ٣٠، ٣٣، ٩٥، ٩٦.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

إلى التدخل في تكوين الإنسان العضوي، ومهما بلغت تلك البحوث، وقطعت فيه أشواطاً، حتى صارت إحدى المنجزات الحضارية النوعية الكبرى، على غرار المكتشفات العلمية الأخرى، مثل اكتشاف الذرة، وغيرها^(١)... فإن الذي يجب أن يراعى - أيضاً - في هذا الموضوع هو كرامة الإنسان الذي شرفه الله سبحانه وتعالى، فخلقه في أحسن تقويم، وأرسل إليه الرسل والنبیین، وسخر له كل ما في الكون، وجعله سيّداً فيه، إن ذلك الإنسان بتلك المتزلة الرفيعة، والمكانة العالية، لا يحق لأحد أن يخضعه للتجارب بما يناهز وضعه، ويهدم كرامته، ولا يجوز أن يسوّى بالفقران والضعفاء، والخنزير، والقردة؛ بأن تجرى عليه التجارب والاختبارات بلا قيد ولا ضابط، ويتلاعب بخلاياه وجيناته^(٢).

والبحث العلمي إذا لم ينضبط بضوابط، ويحد بمحدود، فإنه ينذر بمخاطر قادمة، وآثار ماحقة، حذر منها العلماء؛ منها:

- احتمال ظهور أوبئة قاتلة بسبب الأخطاء الناجمة عن التوسع في التجارب المطبقة على الجسد الإنساني؛ فعمليات إنتاج سلالات بكتيرية لهرمونات بشرية -مثلاً- يمكن أن يكون لها تأثير مرض مميت إذا تسربت خارج معامل التجارب، وقد حدث هذا عندما تسرب فيروس الجدري من أحد المختبرات في بريطانيا عام ١٩٧٨م، أدى إلى وفاة بعض العاملين به، وتعتبر هذه المخاطر سبباً في سن بعض الدول قوانين تضع قيوداً على أبحاث الهندسة الوراثية.

- إن محاولات الإنسان تغيير هيئته، ووراثته، وشروط حياته الطبيعية يمكن أن تشوّه وجوده الوراثي والاجتماعي، وسلبه صفاته الوراثية.

- التحكم في جنس المولود يؤثر على التوازن السكاني التلقائي الذي يجري وفقاً لنواميس إلهية.

- وجود مخاطر لاستخدام نظم المعلومات في الكشف عن أسرار إنسان صعب التركيب الوراثي.

- أساليب التطعيم الجيني (العلاج الوراثي عن طريق زرع الموروثات) تحمل مخاطر يصعب السيطرة عليها، نتيجة تفاعل العامل الوراثي الجديد مع مركبات الخلية الأصلية، مما يؤدي إلى اضطرابات خطيرة.

١ - الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين مختار الخادمي، ص: ٣٢.

٢ - المرجع السابق، ص ١٥٦، ١٥٧.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

- نقل الصفات الوراثية عن طريق اقتطاع الموروثات (ناقلات الوراثة) و بالتالي إعادة تشكيل سلاسل الحمض النووي، مما يؤدي إلى إمكان السيطرة على التطور التلقائي لأجناس الكائنات الحية، وهو ما يفتح المجال أمام عمليات الاصطفاء الوراثي لأجناس بشرية متميزة، يذكرونا بممارسات العصر الهتلري^(١).

و لقد أدرك أهل الفكر أن التطور الذي لحق بالعلوم الطبيعية، والأحياء، والوراثة والأجنة، إن لم تحفه قيم من الدين، والأخلاق، والقانون، تضبطه، وتجعله إنساني المترع فإن فساده - حينها - سيكون أعظم من صلاحه.

فبدأ تخوف الأفراد، وكذا الهيئات، من انفلات الأبحاث والتجارب العلمية من تلك القيود، فعلت أصوات تنادي بالتروي والتثبت، وأصدرت توصيات توجه وترشد.

يقول الدكتور شرف الدين في كتابه: "هندسة الإنجاب والوراثة في ضوء الأخلاق و الشرائع" تحت عنوان: رغبات البحث العلمي ومصير الإنسانية: (... وهكذا أصبح الإنسان، وهو ذاته كان من قبل مكتشف أسرار المادة، مفجرا ما بها من طاقات، التي ربما أدى استخدامها إلى فناءه، ويبدو أن الإنسان غير مدرك تماما لمخاطر الكشف عن أسرار جسمه إزاء رغبته الجامحة في التحكم في مصيره، فالعلماء يريدون صنع المعجزات بمعارضة سنن الطبيعة، أي سنن الله في خلقه...)^(٢).

ولقد عبرت المجموعة الدولية، ممثلة في الأمم المتحدة عن قلقها إزاء المنجزات العلمية والتقنية الحديثة التي تولد مشاكل اجتماعية، وتعرض للخطر الحقوق المدنية والسياسية للفرد والجماعة، وتتجاوز اعتبارات تتعلق بالكرامة الإنسانية^(٣)، ولذلك أوصت الأمم المتحدة الدول باتخاذ تدابير تهدف إلى تمكين جميع طبقات السكان من الاستفادة من حسنات العلم والتكنولوجيا وإلى حماية هذه الطبقات، اجتماعيا وماديا، من الآثار الضارة التي يمكن أن تترتب على سوء استخدام منجزات العلم والتكنولوجيا، لا سيما فيما يتعلق باحترام الحياة الخاصة وحماية شخصية الإنسان وسلامتها البدنية والعقلية، كما حثت الأمم المتحدة الدول على اتخاذ تدابير فعالة، منها التشريعية، لكفالة استخدام التقدم العلمي و التكنولوجيا في تأكيد حقوق الإنسان وحرياته السياسية دون أي تمييز.

١ - هندسة الإنجاب و الوراثة في ضوء الأخلاق و الشرائع، د. أحمد شرف الدين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ط: ٢٠٠١، م، ص: ٥٦.

٢ - المرجع السابق، ص: ٦٧.

٣ - إعلان طهران الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد بطهران بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٦.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

وفي أعمال لجنة اليونسكو الدولية لأخلاقيات البيولوجيا التي تضمنتها الوثيقة ٣٨/م٢٨ بتاريخ ١٩/٠٩/١٩٩٥ عن المؤتمر العام للدورة ٢٨ لليونسكو ورد أنه من بين حقوق الإنسان المرتبطة بالخصائص الوراثية للجنس البشري مبدأ سرية المعلومات الوراثية، ومنع أي تمييز قائم على السمات الوراثية.

ولقد حاول الدكتور أحمد شرف الدين أن يضع ضوابط التجارب على الجنس البشري، ذكرها على أنها مقترحات لمجموعة من علماء الأخلاق حددها في:

١- ضرورة تقييم مخاطر المعالجة، وهو أمر يتطلب معرفة نوع المرض، ومدى إمكان السيطرة عليه بالمعالجات التقليدية، ومقارنة أضرار التطور التلقائي للمرض بأضرار العلاج الجديد، ثم الموازنة بين منافع العلاج الجديد الذي ترسمه الأبحاث العلمية ومضاره.

٢ - اختيار المرضى المرشحين لإجراء التجارب، ويوصي في هذا الصدد أن يوكل الاختيار إلى لجان محايدة تجري عملها على أسس موضوعية بحتة.

٣ - رضا المريض الذي تطبق عليه تلك التجارب العلمية، مع التأكد من أنه أصدر رضاه وهو على بينة من أمره، بأن يبلغ بنتائج التجارب و الفحوص، واحتمالات نجاح أو فشل العملية، ويجب إعطاء حماية خاصة لغير كاملي الأهلية.

٤ - احترام الخصوصية، وسر المهنة^(١).

ويبدو أن هذه الضوابط غير كافية لإعطاء المشروعية للأبحاث العلمية، والتجارب الطبية التي تطبق على جسم الإنسان إلا أن يضم إليها ضابط آخر، وهو:

مراعاة خصائص التكوين العضوي للإنسان التي تضمن له كرامته، وتصونه من أن يهان ببعض التجارب التي تفقده إنسانيته، كما تحفظ حق الله U في التنوع بين بني آدم بما يحقق مبدأ التكامل و التسخير.

المطلب الثاني: العلاج.

لقد سبق معنا في المبحث الثاني الحديث عن مشروعية العلاج والتداوي، بل وفضله، والذي نريد الحديث عنه -هنا- هو تحديد نماذج لمجالات العلاج الذي يكون سببا في التدخل في التكوين

١ - هندسة الإنجاب والوراثة، د. أحمد شرف الدين، ص: ٦٥.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

العضوي للإنسان؛ فإذا ثبت أن حالات معينة في التعامل مع جسم الإنسان بشكل من الأشكال علاج له أضفى ذلك صفة الشرعية على تلك الحالات من التعامل أو التدخل في أعضاء الإنسان.

وحالات التدخل في التكوين العضوي للإنسان التي يمكن اعتبارها علاجاً هي:

أولاً: العلاج بالعمليات الجراحية الطبية^(١).

فالجراحة نوع من أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان، والعمل الجراحي يختص بجسم الإنسان كله، وصار للجراحة تخصصات دقيقة لغرض العلاج، أشهرها:

- الجراحة العامة - جراحة القلب - جراحة البطن - جراحة العظام - جراحة العيون - جراحة الفم والأسنان - جراحة المسالك البولية والأعضاء التناسلية - جراحة الأطفال - جراحة النساء والولادة - جراحة الأنف والأذن والحنجرة - جراحة التجميل.

و يندرج تحت كل تخصص من تخصصات الجراحة الطبية المذكورة أنواع من العمليات الجراحية، يعتبر العلاج فيها واحداً من أهدافها، بل هدفاً أساسياً فيها^(٢).

ولقد ذكر الدكتور راجي عباس التكريتي أن العلاج هو الهدف الأساسي من أهداف الجراحة، فقال: (...إن هدف الجراحة الرئيسي بحد ذاته هو الغرض العلاجي...) ثم قال: (...ولكن لا يزال الهدف الأول للجراحة علاجياً)^(٣).

وتعتبر بعض العمليات الجراحية ضرورية يقصد منها إنقاذ المريض من الموت، ويطلق عليها عند أهل التخصص جراحة المحافظة على الحياة^(٤)، وتشمل علاج الحالات الخطرة، كانهجار الزائدة الدودية^(٥)، وانسداد الأمعاء بسبب ورم، أو جسم غريب ابتلع، وانهجار المعدة وغيرها من الحالات.

كما أن هناك أنواعاً أخرى من العمليات الجراحية، وإن لم تكن ضرورية، يراد منها إنقاذ حياة المريض من الموت، وتكون الآلام المصحوبة لتلك الأمراض شديدة جداً، ومن تلك الأنواع:

١ - نتحدث - إن شاء الله - بالتفصيل عن الجراحة الطبية، من حيث تعريفها وأحكامها في الباب الثاني من البحث، وإنما المراد هنا فقط ذكر حالات الجراحة العلاجية التي تعتبر سبباً للتدخل في التكوين العضوي للإنسان.

٢ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٨٦.

٣ - السلوك المهني للأطباء، د. راجي عباس التكريتي، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط: ٢، ١٤٠٢هـ، ص: ٢٦٢.

٤ - المرجع السابق، ص: ٢٦٥.

٥ - أول جزء من الأمعاء الغليظة، يبلغ طولها قرابة ٨ سنتيمترات، وتخرج من القولون الأعور، وتقع في الجهة اليمنى أسفل البطن. (ينظر: الموسوعة الطبية العربية، د. عبد الحسين بيرم، مطبعة دار القادسية، بغداد، ص: ١٦٩).

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

- جراحة استئصال اللوزتين حال التهابهما المزمن (جراحة الأنف والأذن والحنجرة)، جراحة استئصال البواسير^(١) الشرجية (جراحة البطن)، جراحة استئصال الأورام المبيضية^(٢) (جراحة الجهاز التناسلي عند النساء).

- جراحة قلع الضرس إذا أصابه النخر و الألم (جراحة الفم و الأسنان).

- كما أن هناك عمليات جراحية تجرى على مرضى لا يعانون من آلام حادة، وإنما خشية من أضرار مستقبلية، ومن أمثلتها: جراحة الجلو كوما^(٣) المزمنة (جراحة العيون)، جراحة استئصال الأورام الهلامية القلبية^(٤) (جراحة القلب)...

ومن التدخل في التكوين العضوي للإنسان الذي يكون العلاج سببا فيه أيضا بعض العمليات الجراحية التجميلية التي يراد منها إزالة العيوب، سواء كانت نقصا، أو تشوها، أو تلفا، وهذا النوع يصفه الأطباء^(٥) بأنه ضروري لكون الحاجة قد دعت إلى القيام به^(٦).

وإذا تأملنا العيوب الناشئة في الجسم، التي تستدعي تدخلا جراحيا لإزالتها أو إصلاحها نجد أنها إما ناشئة في الجسم من سبب فيه؛ كالعيوب الخلقية التي ولد الإنسان بها؛ كالتصاق أصابع اليدين والرجلين، وانسداد فتحة الشرج^(٧)،...، أو ناشئة بسبب مرض أصاب الجسم، كعيوب صيوان الأذن الناشئة عن الزهري و الجذام، والسل^(٨).

١ - البواسير، انتفاخ في الأوعية الدموية في الشرج أسفل المستقيم. (ينظر: جراحة البطن، د. محمد الشامي، د. لطفي اللبائدي، مطبعة الجاحظ، دمشق سورية، ١٤٠١هـ - ص: ١٣٣٢).

٢ - المبيض: هو الغدة التناسلية الأنثوية التي تتكون منها البويضات. (ينظر: الموسوعة الطبية العربية، د. بيرم، ص: ٢٩٤).

٣ - الجلو كوما: مرض يصيب العين حين يزداد الضغط داخلها قد يؤدي إلى تلف الشبكية والعصب البصري. (ينظر: الموسوعة الطبية الحديثة لمجموعة من الأطباء، لجنة النشر العلمي بوزارة التعليم العالي، مصر، ط: ٢، ١٩٧٠م، ج: ٣، ص: ٤٧٤).

٤ - الورم الهلامي القلبي: هو أحد أورام القلب البدئية، ومنشؤه سليم في الأصل، ومصدره الخلايا الأولية في شغاف القلب، أو النسيج تحت الشغاف ويتم علاجه باستئصاله جراحيا. (ينظر: جراحة القلب و الأوعية الدموية، د. سامي القباني، مطبعة جامعة دمشق، ١٤٠١هـ - ص: ٣٩١، ٣٩٢).

٥ - والأطباء -هنا- لا يفرقون بين الحاجة التي بلغت مبلغ الاضطراب (الضرورة) والحاجة التي لم تبلغه؛ وهي الحاجة، كما هو تقسيم الفقهاء.

٦ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٢٢.

٧ - أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ١٢٣.

٨ - العمليات الجراحية وجراحة التجميل، محمد رفعت، وآخرون، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط: ٦، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص: ١٤٥.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

وهناك عيوب ناشئة بسبب خارج عن الجسم؛ كما في العيوب والتشوهات الناشئة من الحوادث والحروق؛ ومن أمثلتها كسور الوجه الشديدة التي تقع بسبب حوادث المرور، وتشوه الجلد بسبب الحروق، والتصاق أصابع الكف بسبب الحروق^(١).

فهذه العمليات الجراحية بأنواعها - وغيرها - كلها تدخل في التكوين العضوي للإنسان الغرض منه هو العلاج، و سيأتي معنا - إن شاء الله - بحث أحكام تلك العمليات في بابه، وإنما المراد هنا بيان كون العلاج غرضاً لمثل هذا التدخل في التكوين العضوي للإنسان.

ثانياً: العلاج بواسطة الهندسة الوراثية (العلاج الجيني):

يعتبر العلاج الجيني (العلاج بالمورثات) من أهم أهداف علم الوراثة، و يستعمل هذا النوع من التدخل في التكوين العضوي للإنسان في علاج الأمراض الوراثية، وذلك بإحلال المورث السوي محل المورث المريض العاجز عن القيام بوظيفته، وقد عرف هذا النوع من العلاج بأنه: (إدخال مورث سليم مكان المورث المصاب إلى خلايا المرضى المصابين بعيب وراثي)^(٢).

وقد بدأ العلاج بالمورثات سنة ١٩٩٠م في المعهد القومي للسرطان في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لعلاج بعض أنواع السرطان كسرطان القولون، وسرطان الدم، وغيرهما^(٣).

وتتم عملية العلاج الجيني بالتعرف -أولاً- على المورث المعيب داخل الخلية المريضة، ثم نحدد المورث الجديد الذي يراد إدخاله في الخلية المريضة لإصلاح الخلل فيها ، ويتم ذلك إما بنقل المورث مباشرة إلى الطاقم الوراثي دون وسيط، أو عن طريق نقله عن طريق وسيط (فيروس مثلاً) ، حيث يتم دخول هذا الوسيط إلى الجسم - بخاصية يمتلكها - على شكل عدوى، ثم يتغلغل إلى النواة و يدخل إلى الصبغيات، حيث يقوم بالتعبير عن نفسه بما يحمل من مورث سليم لمعالجة الخلل الكائن بالجنين^(٤).

و العلاج الجيني يتم على مستوى الخلايا الجسدية، أو الخلايا الجنسية، ولكل من النوعين تفصيل وأحكام تأتي عليها - إن شاء الله - في الباب الثالث.

١ - المرجع السابق، ص: ١٥٩-١٦٤.

٢ - الجينات والعلم والإنسان، وسيم زين مزيك، دار سماد الصباح للنشر و التوزيع، الكويت، ط: ١، ١٩٩٥م، ص: ٩٨.

٣ - الوراثة البشرية الحاضر والمستقبل، سامية التمتامي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص: ١٢٨.

٤ - الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع، د.إياد أحمد إبراهيم، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، الأردن، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ص: ٩٢، وعلم الوراثة، عبد الواحد نجم عبد الله، قصراوي محمود وآخرون، جامعة القدس المفتوحة عمان، ١٩٩٣م، ص: ٥٣٩.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ومن أمثلة علاج الخلايا الجسدية، معالجة مرض نزف الدم الوراثي (الهيموفيليا) الذي يعاني المريض به من عدم قدرة الدم على التجلط، حيث يتم استنبات الخلايا المراد معالجتها خارج الجسم، ومكاثرتها ثم يحقن بها الفيروسات الناقلة المعدلة وراثيا، والحاملة للمورث السليم العلاجي، فتقوم تلك الفيروسات بوظيفتها في الخلايا المستنبطة، ثم تعاد تلك الخلايا المعدلة وراثيا إلى جسم المريض، وقد يتم إدخال الفيروسات المعدلة مباشرة في جسم المريض دون أخذ خلاياه، وتتم عملية التصحيح المورثي داخل خلايا المريض.

وبفضل العلاج الجيني المطبق على الخلايا الجسدية، تمكن العلماء من تحقيق نتائج متقدمة في علاج كثير من الأمراض مثل: السرطان، وأمراض الدم، والسكر، والفشل الكلوي، والصلع^(١).

أما العلاج الجيني للخلايا الجنسية فإنه وإن لم يختلف عن علاج الخلايا الجسدية من حيث طريقة العلاج، لكنه يختلف عنه من حيث الأثر المترتب عليه، حيث إن الخلايا الجنسية تنقل الصفات الوراثية للذرية، فعلاج المورث عن طريق الخلايا الجنسية لا يؤثر فقط على المادة الوراثية للشخص المعالج، بل على المخزون الوراثي لذريته أيضا، وبالتالي - على المدى البعيد - على مجموع الصفات البشرية^(٢).

إن التدخل في الهندسة الوراثية - وهو نوع من أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان - وإن كان علاجيا، إلا أنه يحتاج إلى وقوف دقيق على ماهيته، وخطواته، وكذا على صعوبات استخدامه وتطبيقه، ثم على آثاره، خاصة فيما تعلق بعلاج الخلايا الجنسية، إذ الوقوف على ذلك كله هو الذي يرسم لنا صورة واضحة عن الموضوع لعلها تيسر لنا إبراز الحكم الشرعي لهذا النوع من العلاج بشقيه، وذلك ما سنعالجه في الباب الثالث إن شاء الله.

١ - بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. علي محمد يوسف الحمدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص: ٥١.

٢ - الهندسة الوراثية وأمراض الإنسان، فروسا و فيليب، ترجمة أحمد مستجير، مركز النشر للجامعة القاهرة، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص: ٥١.

المبحث الثاني: التحدي والتحسين.

المطلب الأول: التحدي.

إن غرور الإنسان بنفسه و بعلمه - أحيانا - يدفعه إلى قول حماقات وارتكابه، ولعل بعض أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان سببها محاولة أصحابها تحدي سنة الله U في الخلق، فيعمدون إلى العبث ببعض مكونات الجسد الإنساني، فيغيرون خلق الله، ويفسدون في الأرض، بما يلي الشيطان عليهم من أمره، تضليلا، وتمنية، فيتبعونه في ذلك، وما يتبعون إلا: (CIDE #%fIB \$XUa©

NGRtByr NGYtYB{ r NGY=A { r CINE \$E ræpB \$YÅR B\$Bä òB bK JBV \$ \$Yr C? \$mZp©

`B \$Mr i »Uæ9\$ÉI Ff `Br 4k \$S` qz z` HôSm NkByr Ô»RE \$c #E#ä Eæ Gæa

#` rää zv) B»Uæ9\$EdBef \$Br (NIZYjAr NEdBef CIDE \$YtB \$Zt p ä tÅyz 6)u k \$Æ rB

(CIII [النساء: ١١٧، ١٢٠]

وإذا كان التحدي وضعاً مستغرباً من الإنسان إزاء خالقه، وقدرته، فإن بعض الإنجازات العلمية، والتجارب الطبية، التي طبقت على الإنسان على مستوى تكوينه العضوي؛ كبعض تقنيات الهندسة الوراثية -مثلاً- شكلت توهماً مزعوماً إزاء بعض المسلمات العقدية البديهية^(١)، ففي الاستنساخ -مثلاً- أثرت شبهات عقدية، أبرزها شبهة إمكانية تخليق كائنات حية؛ أي إيجاد الحياة من العدم، وبالرغم من سذاجة تصور مضمون هذه الشبهة، وثبوت عدم إمكان إنتاج كائنات حية من مكوناتها العضوية المعروفة، وأن المادة لا تولّد المادة، ولا كائنات حية^(٢)، ومع وضوح كون الاستنساخ تصرفاً في مواد مخلوقة وموجودة في إتقان بديع، وتنسيق بينها وفق سنن وقوانين أودعها الله سبحانه وتعالى في هذا الكون^(٣)، وأن الخلق من أمر الله، قال الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ) [الحج: ٧٣] إلا أن تلك الشبهة، شبهة مضاهاة الخلق، وإمكان إيجاد الحياة من

١ - الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين مختار الخادمي، ص: ٥١.

٢ - الاستنساخ جريمة العصر، د. محمد نبيل النشواقي، ص: ٦٩.

٣ - الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين مختار الخادمي، ص: ٥٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

العدم^(١)، يثيرها في أذهان عامة الناس تلك الضجة الإعلامية الدعائية التي تتركز على تصريحات بعض المغرورين من العلماء، مثل الدكتور "ليجر" "G.Lygre" الذي قال: (كلما تعلمنا أكثر عن آليات الحياة اختفت بعض أسرارها، فقد كشفنا كيف تخضع الكائنات الحية لنفس قوانين الطبيعة، وفي اللحظة التي سيطرنا فيها على عالمنا الفيزيائي تعلمنا كيف نتحكم في عالمنا البيولوجي، فمثلاً نصنع أطفال الأنابيب، ونغير تركيبنا الوراثي، وربما نكتشف أننا نستطيع تخليق الحياة نفسها)^(٢)، ولقد بلغ به الغرور مداه حتى قال: (ونحن الآن في طريقنا إلى أن نصبح أشباه آلهة)^(٣).

إن العلم حين لا ينضبط بمحدود الشرع، والقيم الأخلاقية، فإن الغرور يبلغ بصاحبه مداه، وإن لم يدع القدرة على الخلق، وتحدي الخالق، فإنه يعمد إلى العبث بما خلق الله، وتغييره.

ومن مظاهر ذلك العبث بخلق الله تعالى، ومحاولة تغيير الخلق استثمار الهندسة الوراثية للمزاوجة بين جينات الإنسان وأجسام بعض الحيوانات، كالكلب، والخنزير، والقرد، والضفدع، وغيرها^(٤)... وهذا كله من العبث بخلق الله.

يقول جمال نادر: (محاولات خلق إنسان يكون نسيجه وخلقه مزيجاً من خلايا الإنسان والقرد ليكون في حجم الغوريلا، وقوة احتمالها، وفي عقل الإنسان، واستقامة قوامه، نقول إن هذا مع استحالاته إلا أن السعي الحثيث في إيجاد و صرف مليارات الدولارات لإيجاده لا يدخل إلا في باب العبث و الفساد، والعدوان على خلق الله سبحانه وتعالى، ومحاولة تبديله)^(٥).

المطلب الثاني: التحسين و التجميل:

ويكون طلب الحسن والجمال سبباً في التدخل في التكوين العضوي للإنسان في بعض عمليات التجميل التي تجرى لهذا الغرض، ويطلق بعض الباحثين على هذا النوع من عمليات التجميل الجراحة

١ - عقد جهازة علماء الطبيعة والبيولوجيا في نيويورك سنة ١٩٥٩م مؤتمراً علمياً، قدموا فيه نتائج دراساتهم في مجال الخلق، وإنتاج كائنات حية من مكوناتها الأصلية، وخلصوا إلى أن أصل الحياة لا يزال سرا غامضاً [ينظر: الاستنساخ جرة العصر، د. محمد نبيل النشواني، ص: ٧٠].

٢ - الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر، د. محمود مهران، ص: ٥١.

٣ - المرجع السابق، ص: ٥١.

٤ - فقد نشرت صحيفة البيان - دبي - ١٩٨٩/٠٩/٣٠م مقالا ورد فيه أن علماء بريطانيين توصلوا في لندن بالمزاوجة بين جينات إنسانية وضفادع إلى الحصول على جنين ضفدعة بدون رأس، والحصول على ما يعرف بالطفل الكلب، أو الطفل الذئب [ينظر: الاستنساخ في ميزان الإسلام، رياض أحمد عودة الله، ص: ٧٤].

٥ - الاستنساخ حقائق علمية وفتاوى شرعية، جمال نادر، دار الاسراء، عمان، الأردن، ٢٠٠١م، ص: ٤٥.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

التجميلية للزينة^(١)، وهي عمليات لا تهدف إلى معالجة عيب في الإنسان، أو إزالة ألم أو أذى، إنما الغرض منها إظهار المحاسن، وإعطاء شكل جميل، ومحاولة العودة إلى الشباب بعد بروز آثار التقدم في السن على المرء^(٢).

فهذا النوع من العمليات تجرى -إذن- إمّا لتحسين مظهر، وتحقيق شكل أفضل، وصورة أجمل، وإمّا لتجديد الشباب، وإزالة آثار الشيخوخة وكأنه دون سنه وعمره الحقيقي.

والعمليات التي تجرى لتحسين الشكل و المظهر يشترك فيها الرجال والنساء، والكبار والصغار، إلا أن الدراسات أثبتت أن النساء أكثر إقبالاً عليها من الرجال، ومن أمثلة هذه العمليات^(٣):

- ١ - تحميل الثديين بتصغيرهما إن كانا كبيرين، أو تكبيرهما إن كانا صغيرين؛ وتكون عملية التكبير إما بحقن مادة -كالسيليكون- في تجويفهما، أو بإدخال النهد الاصطناعي.
- ٢ - تحميل الأنف، وتغيير شكله، وتصغيره.
- ٣ - تغيير شكل الشفتين، إما بتصغيرهما، أو تكبيرهما.
- ٤ - تحميل الأذنين، بتغيير شكلهما.
- ٥ - تصحيح قهمل الجفن، وإزالة تجاعيده.
- ٦ - عمليات إزالة الشعر بالليزر.
- ٧ - عمليات زراعة الشعر.
- ٨ - عمليات شد البطن، وسحب دهونه.
- ٩ - تغيير شل الذقن بتصغيره، أو تكبيره.

١ - الجراحة التجميلية عرض طبي ودراسة فقهية مفصلة، د. صالح بن محمد الفوزان، دار التدمرية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص: ١٢٥.

٢ - الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، شوقي عبده الساهي، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة، ص: ١٣٦.

٣ - العمليات الجراحية و جراحة التجميل، محمد رفعت وآخرون، دار المعرفة، بيروت، ط: ٦، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص: ١٣٦، ١٤٠، ١٥٠، والموسوعة الطبية الحديثة، مجموعة من العلماء، ج: ٣، ص: ٤٥٤، ٤٥٥، والجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ١٢٥، ١٢٦.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

أما العمليات التي يقصد منها تحديد الشباب، وإزالة آثار الشيخوخة، ويطلق عليها التشبيب، ويقدم عليها الرجال والنساء، ولكن نسبة إقدام النساء عليها أكبر، فإنها عمليات يعمد فيها إلى إزالة الآثار التي تبدي انكماش الجلد، وبروز التجاعيد، ومن أمثلتها^(١):

- ١ - إزالة تجاعيد الوجه، ورفع جزء منه، وإجراء عمليات القشر الكيميائي.
 - ٢ - تجميل العنق بإزالة طبقات الجلد الزائدة والمترهلة التي تظهر عند كبر السن.
 - ٣ - إزالة تجاعيد الحواجب الناشئة عن التقدم في السن.
 - ٤ - إخفاء التجاعيد البارزة على الجبهة؛ ويتم ذلك بحقن بعض المواد الكيميائية.
 - ٥ - تجميل الأرداف، بإزالة الدهون من المنطقة الخلفية أو الجانبية، ثم شد الجلد، وتهذيبه حسب الصورة المطلوبة.
 - ٦ - تجميل الساعد، ويتم ذلك بإزالة القسم الخلفي الخفي من الجلد و الشحم.
- والحكم على هذا النوع من عمليات التجميل -إباحة وحضرا- يرجع إلى كونها مندرجة تحت مفهوم تغيير الخلق، أو عدم كونها كذلك، ولذلك سنحاول في المطلب الآتي بيان حقيقة تغيير الخلق بتناول أبرز النصوص الواردة فيه، وعرض آراء الفقهاء في مفهومه.

المطلب الثالث: مفهوم تغيير الخلق.

يعتبر هذا المطلب - من جهة - ذا علاقة بالمطلبين السابقين معا، ومن جهة أخرى هو سبب آخر من أسباب التدخل في التكوين العضوي للإنسان، إذ إن كثيرا من أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان الذي سببه الغرور و التحدي والعبث يفضي إلى تغيير خلق الله سبحانه، كما أن بعض أنواع التجميل التي يُتدخل بها في تكوين الإنسان العضوي تفضي إلى تغيير خلق الله، وللخلاف الحاصل بين فقهاءنا في الحكم على بعض المسائل المتعلقة بالتدخل في التكوين العضوي للإنسان إباحة أو حظرا بسبب الاختلاف في كونها تغييرا للخلق أو ليست كذلك، فإننا نرى ضرورة تحديد معنى تغيير الخلق، وضوابطه، لكونه محذورا من أهم محاذير التدخل في التكوين العضوي للإنسان، وهو معتمد كثير من العلماء في تحريم بعض ذلك التدخل.

وسأحاول تناول أبرز النصوص الواردة في تغيير الخلق، وبيان معناها، وأراء العلماء في مفهوم تغيير الخلق.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ وَالْعَدَلَ وَاتَّقُوا لِيَوْمَ هَذَا كَبِيرًا﴾ [النساء: ١١٦-١١٩].

يبرز عظم إثم تغيير الخلق لكونه جاء عقب الحديث عن كون الشرك من كبائر الإثم الذي لا يغفر لصاحبه، وهو استجابة لأمر الشيطان وعبادة له، كما ورد ذلك أيضا في حديث عياض الجاشعي^(١) **t** أن النبي **e** قال فيما يرويه عن ربه **U**: «إني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإن الشياطين أتتهم فاجتالهم عن دينهم فحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا وأمرتهم أن يعيبروا خلقى»^(٢).

أما النص الآخر الذي ورد في موضوع تغيير الخلق فهو حديث ابن مسعود **t** أن النبي **e** قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات لخلق الله» ^(٣).

والحديث يحرم تغيير خلق الله، ويعدّه من الكبائر بدليل اللعن، وحرم في الحديث الوشم^(٤)،
والتمصص^(٥)، وكذا التفليج^(٦).

١ - عياض بن همار بن أبي همار بن مجاشع المجاشعي التميمي ، سكن البصرة، كان صديقا رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم (ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، ج: ٣، ص: ١٢٣٢، ١٢٣٣).

٢ - رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: في صفة يوم القيامة أعاننا الله على أهوالها، رقم: ٢٨٦٥/٦٣.

٣ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: اللباس، باب: المتفلجات للحسن، رقم: ٥٩٣١، ومسلم، كتاب: اللباس، باب: تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والنامصة والمتنمصة والمتفلجات المغيرات خلق الله، رقم: ٢١٢٥/١٢٠.

٤ - وهو غرز ظاهر الجسم بإبرة ثم حشوه بالكحل أو دخان الشحم فيخضر. ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، ج: ١٤، ص: ١٦١٩.

٥ - وهو قلع الشعر من الوجه. ينظر المرجع السابق، ص: ١٦١٩.

٦ - وهو صنع تخزينات في الأسنان تفعله المرأة الكبيرة تشبها بالشابة. ينظر المرجع السابق، ص: ١٦٢٠.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ورجح القرطبي^(١) كون تغيير الخلق هو علة التحريم - وهو قول ابن مسعود - لا التدليس والغش. وفي قوله "المتفلجات للحسن" إشارة إلى أن المنهي عنه ما فعل من ذلك طلبا للحسن، أما ما اضطر إليه لعلاج فلا بأس به^(٢).

ويدل على ذلك إحدى روايات حديث ابن مسعود **t** ومنها: «وإني سمعت رسول الله **e** نهي عن النامصة والواشرة والواصللة، والواشمة إلا من داء»^(٣).

وقد اختلف علماؤنا - القدامى والمعاصرون - في معنى تغيير خلق الله الوارد في الآية من سورة النساء، كذا في حديث عياض، وحديث ابن مسعود **t**، وأبرز آرائهم في معنى تغيير الخلق هي^(٤):

- الخصاء، وفقء الأعين، وقطع الآذان، لابن عباس وأنس، وعكرمة، وأبي صالح.

- الوشم وما جرى مجراه من التصنع للحسن، لابن مسعود والحسن.

- قالت طائفة: المراد بتغيير الخلق هو أن الله تعالى خص الشمس والقمر والأحجار، والنار وغيرها من المخلوقات، ليعتبر بها وينتفع بها، فغيرها الكفار بأن جعلوها آلهة معبودة، وخلق الأنعام لتركب وتؤكل فحرموها على أنفسهم، وهو رأي مجاهد والضحاك وسعيد بن جبير وقتادة.

- تغيير خلق الله هو تغيير دين الله، وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، واختاره الطبري.

- تغيير خلق الله تغيير فطرة الله، وهو قول مجاهد أيضا.

والملاحظ أن مجموع هذه الآراء ترجع إلى معنيين:

المعنى الذي يضيق من مدلول تغيير الخلق، فيحصره في التغيير الحسي بالزيادة أو النقصان لغرض الحسن أو غيره.

أما المعنى الثاني فإنه يوسع مدلول تغيير الخلق ليشمل أي تغيير يعمس دين الله، وأصل كل خلقه.

١ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٣، ص: ٣٣٨.

٢ - صحيح مسلم بشرح النووي، الإمام النووي، ج: ١٤، ص: ٢٦٢٠.

٣ - رواه الإمام أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن مسعود، رقم: ٣٩٤٥، وقال شعيب الأرناؤوط في أحكامه على أحاديث المسند: إسناده قوي.

٤ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٣، ص: ٣٣٨-٣٤٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ومن الموسعين في معنى تغيير الخلق - من المعاصرين - الشيخ محمد متولي الشعراوي، الذي ذهب إلى أن الخالق هو الله وحده؛ وأنه ما خلق شيئاً إلا لغاية، وأن لكل كائن وظيفة ما، وأن مجموع هذه الكائنات والمخلوقات محكومة - وفق أصل فطرتها - بقانون يعدل من مزاج الكون، والإنسان - كجزء منه - لو ذهب يغير شيئاً مما جهزه الله به بالزيادة أو النقصان، ابتغاء الحسن، أو التطوير فإنه بذلك يغير خلق الله^(١).

وبناء على المفهوم الواسع لتغيير الخلق عند الشعراوي، عرف بمنهجه الذي يضيق من دائرة الإباحة في التدخل في التكوين العضوي للإنسان، فهو يرى حرمة عمليات التجميل، وكذا الاستنساخ، ونقل الأعضاء، واستئجار الأرحام، وسنعرض لآرائه في تلك المسائل في مضامها.

والذي يبدو لي من خلال النظر إلى الآيات التي ورد ذكر تغيير الخلق فيها وبتمعن السياق الذي وردت فيها، وكذا الحديثين الشريفين؛ حديث عياض المجاشعي وحديث ابن مسعود، وتفحص المعنيين الذين ترجع إليهما جميع الأقوال في معنى تغيير الخلق^(٢) أن ضوابط هذا التغيير التي تحدد مفهومه بدقة هي:

- ١ - كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان بقصد التحدي، أو العبث يعد تغييراً للخلق، وقد ذكرنا أن التحدي والعبث سبب من أسباب التدخل في التكوين العضوي للإنسان، فكل محاولة تمتد فيها اليد الإنسانية إلى هذا المخلوق بما يُشعر استعلاء أو رغبة في مضاهاة الخالق فيما خلق. بما توسوس به الشياطين، أو يفهم منها سخط على البارئ الحكيم فيما برئ وقضى وقدر، أو يلحظ فيها عبث ليس من قصد وراءه إلا العبث، كل ذلك مما يحكم به على ذلك التدخل بأنه تغيير لخلق الله، لأن من معاني تغيير الخلق - كما رأينا - عبادة غير الله، وهل مثل هذا الصنيع إلا عبادة للهوى الجامح، واتباع للشيطان المارد، قال الله ﷻ: (الفرقان: ٤٣)، وقال الله ﷻ: (الحاشية: ٢٣).

١ - تفسير الشعراوي، الشعراوي، ج: ٥، ص: ٢٦٤٩-٢٦٥٢.

٢ - محل بحث مفهوم تغيير الخلق وضوابطه وتحديد دائرته - هنا - هو التكوين العضوي للإنسان.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

يستنبط هذا الضابط من ورود ذم تغيير الخلق في سياق ذم الشرك الذي لا يغفر لصاحبه، ويغفر لمن أتى دونه من المعاصي، وهل رفض كلمة الله التكوينية^(١) - كرفض كلمة الله الشرعية - إلا شرك، قال تعالى: (﴿ ٥٩ ٥٨ ﴾) [آل عمران: ٥٩].

ويلحظ هذا المعنى في ورود تغيير الخلق مقرونا برفض الكلمة التكوينية في آية النساء، وكذا في حديث ابن مسعود، ورفض الكلمة الشرعية - بتحريم الحلال - في حديث عياض المجاشعي.

قال الله U: (﴿ ١١٦ ١١٩ ﴾) [النساء: ١١٦-١١٩].

وعن عبد الله بن مسعود t قال: « لعن الله الواشحات والمستوشحات والنامصات والمتنمصات والتفلجات للحسن المغيرات خلق الله، قال: فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب وكانت تقرأ القرآن، فأتته فقالت: ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشحات والمستوشحات والنامصات والمتنمصات والتفلجات للحسن المغيرات خلق الله؟ فقال عبد الله: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله e، وهو في كتاب الله، فقالت المرأة: لقد قرأت ما بين لוחي المصحف فما وجدته، فقال: لئن كنت قرأته لقد وجدته، قال الله U: (﴿ ٧ ٧ ﴾) [الحشر: ٧]، فقالت المرأة: فإني أرى شيئا من هذا على امرأتك الآن، فقال: اذهبي فانظري، قال: فدخلت على امرأة عبد الله فلم تر شيئا، فجاءت إليه، فقالت: ما رأيت شيئا، فقال: أما لو كان ذلك لم نجتمعها^(٢).

١ - رفض الكلمة التكوينية - هنا - يراد منها إلغاء بعض مكونات الخلق الناشئ من كلمة (كن فيكون)؛ كبتيك آذان الأنعام، والوشم، والتنميص...

٢ - سبق تخريجه، ص: ٤، ومعنى (لم نجتمعها) أي لم نصاحبها، بل نطلقها ونفارقها، انظر شرح النووي على مسلم، ج: ١٤، ص: ٢٦٢٠.

وعن عياض المجاشعي **t** أن النبي **e** قال فيما يرويه عن ربه **U**: «إني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإن الشياطين أتتهم فاجتالهم عن دينهم فحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرهم أن يشركوا بي ما لم أنزل بهم سلطاناً وأمرهم أن يغيروا خلقي»^(١).

٢ - كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان يمس بخاصية من خصائص هذا التكوين يعد تغييراً للخلق، فإذا كان الإنسان في تكوينه العضوي مكرماً، فإن كل تدخل فيه يمس تلك الكرامة يعدّ تغييراً للخلق، لأن من معاني تغيير الخلق تغيير فطرة الله - وهو قول مجاهد -، وإهانة الإنسان المكرم خنق للفطرة، وتغيير لخلق الله، ولذلك فإن كل تدخل في تكوين الإنسان العضوي يعرضه للتجارب، أو يخضعه للسمسة والمساومات، يلحقه الذم المتعلق بتغيير خلق الله.

٣ - لا يعد تغييراً للخلق كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان يراد منه العلاج، أو إزالة تشويه، ودليله قيد "للحسن" في الحديث، وكذا رواية: «إلا من داء»، ولذلك فإن عمليات التجميل التي يراد منها إزالة التشوهات تندرج ضمن التدخل المشروع.

٤ - يستثنى من تغيير الخلق كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان ورد النص بإباحته؛ كتقريب الأذن للمرأة، فقد روى الشيخان عن أم زرع أنها قالت: «زوجي أبو زرع، فما أبو زرع؟ أناس من حلي أذني، وملا من شحم عضدي...»

قالت عائشة رضي الله عنها: قال لي رسول الله **e**: «كنت لك كأي زرع لأم زرع»^(٢).

وفي الحديث دلالة على جواز ثقب أذن الأنثى للتخلي فيه بالقرط، وغيره مما يجوز التزين به، ولو كان محرماً لأنكره النبي **e**، فدلّ على جوازه^(٣).

١ - سبق تخريجه، ص: ١٠١.

٢ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: النكاح، باب: حسن المعاشرة مع الأهل، رقم: ٥١٨٩، ومسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب: ذكر حديث أم زرع، رقم: ٢٤٤٨/٩٢، عن عائشة رضي الله عنها، ولفظ الحديث: "زوجي أبو زرع، فما أبو زرع؟ أناس من حلي أذني، وملا من شحم عضدي وبجني فبحجت إلى نفسي وجدني في أهل غنيمة بشق فجعلني في أهل سهيل وأطيط ودائس ومنق فعنده أقول فلا أقبح وأرقد فأصبح وأشرب فأنتفخ أم أبي زرع فما أم أبي زرع عكومها رداح وبيتها فساح بن أبي زرع فما بن أبي زرع مضجعه كمشح شطبة ويشبعه ذراع الجفرة بنت أبي زرع فما بنت أبي زرع أما وطوع أمها وملء كسائها وغيظ جارحاً جارية أبي زرع لا تبث حديثنا تبثها ولا تنفث ميرتنا تنقيها ولا تملأ بيتنا تعشيشا قالت خرج أبو زرع والأوطاب تمخض فلقني امرأة معها ولدان لها كالفهدين يلعبان من تحت خصرها برمانتين فطلقني ونكحها فنكحت بعده رجلاً سرياً ركب شرياً وأخذ خطياً وأراح علي نعماً ثرياً وأعطاني من كل رائحة زوجاً قال كلي أم زرع وميري أهلكي فلو جمعت كل شيء أعطاني ما بلغ أصغر آنية أبي زرع قالت عائشة قال لي رسول الله: كنت لك كأي زرع لأم زرع".

٣ - فتح الباري، ابن حجر، ج: ٩، ص: ٢٠١.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

وكذا وضع بعض مواد الزينة كالكحل والحناء وما كان في معناها؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «البسوا من ثيابكم البياض فإنها خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم، وأن خير أكالكم الإثم يجلو البصر وينبت الشعر»^(١).

ومما ورد النص بإباحته، بل ندب إليه، خصال الفطرة، كالختان، وقص الأظافر، وقص الشعر.

وبناء عليه فإن كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان يراد به العبث والتحدي أو تلغى به خصائص التكوين العضوي للإنسان أو بعضها يعتبر تغييراً للخلق ورد الشرع بدمه، سواء أكان الغرض منه ابتغاء الحسن والجمال أم الرغبة في تقليد بعض الأشخاص المرموقين في مظاهرهم، كما يفعل بعض الشباب والشابات حين يقلدون بعض الشخصيات المشهورة؛ كالممثلين، والمذيعين، ونظراً لاختلاف الأمزجة والأهواء وتقلبها، وتطور الأبحاث الطبية وتقدمها، فإن مثل هذه العمليات صارت تجري في مدة وجيزة، وكلفة يسيرة، ومرات عديدة^(٢)، وقد يكون سبب هذا التغيير في الخلقة الفرار من السلطات الأمنية لذوي السوابق العدلية، حيث يلجأ هؤلاء إلى تغيير ملامح وجوههم للاحتيال على الأجهزة الأمنية هروباً من المساءلة والعقاب، ويتعامل الأطباء مع مثل هذه الحالات بدقة عالية، ويحذر شديد^(٣)، وقد يكون سبب تغيير الهيئة والخلقة نفسياً، كما في بعض جراحات تغيير الجنس^(٤).

١ - رواه الترمذي في سننه، كتاب: الجنائز عن رسول الله، باب: ما يستحب من الأكفان، رقم: ٩٩٤، صح: ٢، ص: ٣٠٩،

وأبو داود في سننه، كتاب: الطب، باب: في الأمر بالكحل، رقم: ٣٨٧٨، ج: ٤، ص: ١٣٥، والبيهقي في الكبرى، كتاب: الحج، باب: ما يحرم فيه من الثياب، رقم: ٨٩٥١، ج: ٥، ص: ٥٠، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال الألباني في صحيح الجامع الصغير: "صحيح"، رقم: ١٢٣٦، ج: ١، ص: ٢٦٧.

٢ - جراحة التجميل بين فرحة المريض وثراء الطبيب، د. محمد مصطفى مروان، المجلة العربية، ع: ٢٨٥، شوال ١٤١٢هـ، يناير ٢٠٠١م، ص: ٨-٢٢. وجراحة التجميل بين التشريع الإسلامي والواقع المعاصر، د. عبد الحى الفرماوي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، المركز الإسلامي للدراسات والبحوث، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، ص: ١٨-٢٢.

٣ - جراحات التجميل مالها وما عليها، تحقيق: مجلة الثقافة الصحية، ع: ٩٧، رجب ١٤٢٤هـ، سبتمبر ٢٠٠٣م، ص: ١٨.

٤ - الجراحة والعلاج النفسي، د. رياض أحمد النابلسي، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ص: ٣٣.

الفصل الرابع

آثار التدخل في

التكوين العضوي

للإنسان

سنبحث في هذا الفصل آثار التدخل في التكوين العضوي للإنسان باعتبار المآل، ومراعاة المصالح والمفاسد التي بالموازنة بينها يحكم على كل نوع من أنواع ذلك التدخل، وسنذكر تلك الآثار في المبحثين التاليين:

* المبحث الأول: الآثار الإيجابية (المصالح).

* المبحث الثاني: الآثار السلبية (المفاسد).

المبحث الأول: الآثار الإيجابية (المصالح).

المطلب الأول: إنقاذ النفس، أو إحياء بعض أعضائها:

إن التدخل في التكوين العضوي للإنسان قد يكون سببا في إنقاذ نفس بشرية، ودفع الهلاك عنها، وقد يكون سببا في إحياء بعض أعضائها بعد أن تلفت وتوقف عملها بما يؤثر سلبا على الجسم كله، فيصاب بالوهن والضعف، وربما العجز.

ومعلوم أن التدخل لدفع الهلاك عن النفس، وتخليصها من الهلاك مسلك دعا إليه الشرع، واعتبره إحياء لتلك النفس، وأثاب فاعله ثواب من أحيا الناس جميعا، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِلَ فَاحْيَاؤُهُمْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا تَعْلَمُونَ) (البقرة: 195). وأثاب فاعله ثواب من أحيا الناس جميعا، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِلَ فَاحْيَاؤُهُمْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا تَعْلَمُونَ) (البقرة: 195). وأثاب فاعله ثواب من أحيا الناس جميعا، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِلَ فَاحْيَاؤُهُمْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا تَعْلَمُونَ) (البقرة: 195).

قال الإمام الرازي: (المراد من إحياء النفس تخليصها من المهلكات، مثل الحرق، والغرق، والجوع المفرط والبرد والحر المفرطين)^(١).

وقال الشيخ المراغي: (أي ومن كان سببا في حياة نفس واحدة بإنقاذها من موت كانت مشرفة عليه، فكأنما أحيا الناس جميعا، لأن الباعث له على الإنقاذ هو الشفقة والرحمة، واحترام الحياة الإنسانية، والوقوف عند حدود الشرائع)^(٢).

ومن أمثلة التدخل في التكوين العضوي للإنسان الذي يكون سببا في إنقاذ النفس من الهلاك:

أولاً: نقل الدم^(٣): من صحيح إلى مريض يتعين نقل الدم إليه من باب الضرورة -لعالجه- بحيث لو لم نسعفه بالدم لأدى ذلك إلى موته وتستدعي الضرورة نقل الدم إلى الإنسان في بعض الحالات منها:

١ - التفسير الكبير، الرازي، ج: ١١، ص: ١٨٣.

٢ - تفسير المراغي، محمد مصطفى المراغي، شركة مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده مصر، ط: ١، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م، ج: ٦، ص: ١٠٢.

٣ - الدم سائل شفاف لزج أحمر اللون، يتكون من سائل يدعى البلازما، ومن خلايا مختلفة، ويبلغ حجم الدم في الإنسان خمسة لترات، منها ٥٦٪ بلازما، و ٤٤٪ خلايا، ويصل الدم إلى خلايا الجسم وأنسجته عبر شبكات من الأوعية الدموية، يبلغ طولها أكثر من مائة ألف ميل، ويضخ القلب الدم، وتتم الدورة خلال ١٣ ثانية، وقد تسرع فتتم خلال ست ثوان، وفي اليوم الواحد يضخ القلب ما بين سبعة آلاف وثمانية آلاف لتر من الدم، وفي الدم ٢٥ مليون كرة دم حمراء متخصصة في نقل الأكسجين من الرئتين إلى كافة خلايا الجسم، وكذا نقل المواد الغذائية المهضومة من الجهاز

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

١- التزيف الداخلي، أو الخارجي نتيجة الحوادث والحروب أو الأمراض، فإذا كان التزيف قويا، وطالت مدته، وفقد الجسم كمية كبيرة من الدم، كان نقل الدم ضرورة ينقذ بها المرء من الموت.

كما يحتاج الجسم إلى الدم حين يحدث النزف بطريقة مغايرة في الحروق الكبيرة (٣٠ بالمئة أو أكثر من سطح البدن) حيث يحترق الجلد، وما فيه من أوعية دموية، تحطم الحرارة كرات الدم الحمراء، ويؤدي تحطم الأوعية الدموية إلى خروج البلازما بكمية كبيرة، فيفقد الجسم هذا السائل المهم في الدم، كما يحدث تحطم داخلي (انحلال *Haemolysis*) لكرات الدم الحمراء، فتحتاج المعالجة -هنا- إلى سرعة إعطاء البلازما، لئلا تتخرب الكلى والأعضاء الأخرى، وقد يحتاج المريض في هذه الحالة إلى نقل دم كامل^(١).

٢- أنواع الأنيميا الانحلالية: وهي أنواع مختلفة من فقر الدم الناتج عن ازدياد تحطم خلايا الدم الحمراء داخل الأوعية الدموية دون وجود نزيف ظاهر أو مختف.

وفي هذه الحالات يحتاج المصاب إلى نقل كرات الدم الحمراء أكثر من حاجته لنقل البلازما^(٢).

٣- حالات فقر الدم الشديدة: وقد يكون سببها نقص الحديد أو نقص حامض الفوليك، أو فيتامين ب ١٢، أو نزف داخلي مستور^(٣).

٤- نقص في صفائح الدم، وعناصر التجلط الأخرى؛ ويحدث هذا النقص نتيجة أحد الأمراض العديدة، أو الأمراض الوراثية، أو نتيجة تناول بعض العقاقير^(٤).

٥- حالات الفشل الكلوي^(٥).

الهضمي إلى الكبد وإلى كافة الجسم، و٢٥ مليار كرة دم بيضاء لمقاومة الجراثيم والمكروبات، وتتكون البلازما (سائل الدم) من ماء وأملاح وبروتينات هامة، مثل الزلال (الأحীন *Albumen*) والجلوبيولين والفيبرينوجين (*Fibrinogen*)، ويحمل البلازما الخمائر الهامة، والهرمونات والسكريات والأحماض الأمينية والدهون. (ينظر: الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، د. محمد علي البار، دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص: ١٢٢، ١٢١).

١ - الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، د. محمد علي البار، ص: ١٢٤.

٢ - المرجع السابق، ص: ١٢٤.

٣ - المرجع السابق، ص: ١٢٤.

٤ - المرجع السابق، ص: ١٢٥.

٥ - المرجع السابق، ص: ١٢٥.

الباب الأول: حقيقة التدخل في تكوين العضوي للإنسان

فنقل الدم^(١) في هذه الحالات - وهو تدخل في تكوين الإنسان العضوي - قد يكون إنقاذاً للمصاب من الهلكة، يقول محمد علي البار: (وعملية نقل الدم تدخل من باب الضرورة، وإغاثة الملهوف وشفاء المريض)^(٢).

ثانياً: زرع بعض الأعضاء التي يجوز زرعها^(٣) مما يعتبر ضرورياً لعمل الجسم، وأداء باقي الأعضاء وظائفها، فزرع بعض الأعضاء يعتبر إنقاذاً لحياة من زرع له العضو، كالكلية -مثلاً- لمن كليته مريضتان لا تعملان^(٤).

وتبرز أهمية زرع الكلى، وأثرها إذا علمنا أن نوعاً من الفشل الكلوي^(٥)، وهو المزمن لا علاج له إلا الديليزة^(٦) (الغسيل الكلوي)، أو زرع الكلى، وإذا كان لكل طريقة من الطريقتين حسناتها ومشاكلها، فإن الأطباء يقررون أن مشاكل الديليزة أكبر، وأكثر، ومن ميزات زرع الكلى:

١- يستطيع المريض الذي زرعت له الكلية التنقل بحرية دون الحاجة للارتباط بجهاز الديليزة، ٣ مرات في الأسبوع، وفي كل مرة ما بين ٤ و ٦ ساعات.

٢- يستطيع المريض تناول السوائل والطعام بحرية، بينما هو مقيد بنظام غذائي صارم إذا كان مستخدماً الديليزة الدموية.

٣- يستعيد المريض الذي زرعت له الكلية قدراته الجنسية وتحسن حالته النفسية ويستطيع الإنجاب.

٤- تستعيد المرأة الدورة الشهرية (إذا لم تبلغ سن اليأس) ويمكنها أن تحمل وتلد^(٧).

١ - سنبحت أحكام نقل الدم بالتفصيل في الباب الثاني من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

٢ - الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، د. محمد علي البار، ص: ١٣١.

٣ - سيأتي معنا بحث أحكام زرع الأعضاء - أيضاً - في الباب الثاني إن شاء الله.

٤ - قضايا فقهية معاصرة، د. محمد سعيد رمضان البوطي، القسم الأول، ص: ١٢٥.

٥ - هناك نوعان من الفشل (القصور) الكلوي: الحاد، والمزمن، أما الحاد فإن الأمل في استعادة الكلية وظيفتها كبير، والثاني، وهو المزمن ونسبة استعادة الكلية لوظيفتها أمر بعيد المنال. (ينظر: الفشل الكلوي وزرع الأعضاء: الأسباب والأعراض وطرق التشخيص والعلاج، د. محمد علي البار، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص: ٣١).

٦ - الديليزة (الإنفاذ) الغسيل الكلوي هي عملية تنقية الدم من المواد غير الرغوبة، وهناك نوعان من الديليزة (الإنفاذ):

أ- الإنفاذ الحلي: حيث يستخدم فيه غشاء الحلب (البيريتون) فاصلاً بين الدم وسائل الإنفاذ.

ب- إنفاذ دموي (Haemodialysis)، حيث يستخدم فيه أغشية اصطناعية للفصل بين الدم وسائل الإنفاذ. (ينظر: المرجع السابق).

٧ - المرجع السابق، ص: ١٢٣، ١٢٤.

وإذا علمنا أن ما بين خمسين إلى ستين شخصا من كل مليون من السكان في العالم يعانون من الفشل الكلوي النهائي^(١) (المزمن) (*End Stage Renal Failure*) ندرك حتمية التدخل بزراعة هذا العضو الحساس في الإنسان، وأثر ذلك في إنقاذ الناس من الهلاك، وإغاثتهم من الضرر المحتوم.

ثالثا: بعض العمليات الجراحية، التي تجرى لبعض المرضى -لإنقاذهم من الموت- ويعبر عنها الأطباء بجراحة المحافظة على الحياة، وهي جراحة تتعلق ببعض الحالات الخطرة التي لم تجر في وقتها المناسب ربما أدى ذلك إلى موت المريض^(٢)، ومن أمثلتها:

١ - انفجار المعدة.

٢ - انسداد الأمعاء.

٣ - انفجار الزائدة الدودية^(٣).

٤ - انفجار الإثني عشر^(٤).

٥ - نزيف الكبد الحاد.

٦ - الترف الصاعق بسبب دوالي المريء^(٥).

٧ - حالة السطام القلبي الحاد^(٦).

فحالة الترف الصاعق بسبب دوالي المريء -مثلا- تعتبر من الحالات التي إن لم تستعجل بجراحته، هلك صاحبها^(٧).

١ - المرجع السابق، ص: ١٢٣.

٢ - السلوك المهني للأطباء، د. راجي عباس التكريتي، ص: ٢٦٥.

٣ - الزائدة الدودية: أول جزء من الأمعاء الغليظة، تقع في الجهة اليمنى أسفل البطن، وهي أنبوب يبلغ طوله ثمانية سنتيمترات، وتخرج من القولون الأعور. (ينظر: الموسوعة الطبية العربية، د. عبد الحسين بيرم، ص: ١٦٩).

٤ - الإثني عشر: جزء من الأجزاء الثلاثة التي تشملها الأمعاء الدقيقة، وهي الإثني عشر، ويسمى "العفج"، و"الصائم"، و"اللفائفي". (ينظر: الموسوعة الطبية الحديثة: لمجموعة من الأطباء، ج: ١، ص: ١٦٨).

٥ - الدوالي: تمدد والتواء في الوريد، يصيب أوردة الجسم كله، فيضعف جدار الوريد. (ينظر: الشفاء بالجراحة، د. محمود فاعور، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٨٦م، ص: ١٣٣).

٦ - حالة مرضية سببها نزف مفاجيء نتيجة جرح ثاقب لعضلة القلب؛ فتضعف قدرة القلب على الاسترخاء والانقباض، وتقل قدرته على استيعاب الدم الوريدي الراجع، فينخفض النتاج القلبي، والتوتر الشرياني، بينما يرتفع الضغط الوريدي. (ينظر: جراحة القلب والأوعية الدموية، د. سامي القباني، ص: ٣٤٢).

٧ - جراحة البطن، د. محمد الشامي، د. لطفي اللبابيدي، ص: ٣٦٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

وكذلك الأمر بالنسبة للمصاب بالسطام القلبي الحاد، فإن الأطباء يذكرون أنه قد يفارق الحياة خلال نصف ساعة بعد إصابته بالداء^(١).

ومن الجراحة التي ينقذ بها المريض من الهلاك، جراحة استئصال الأورام الخبيثة، التي تهدد الجسم، وتنقسم هذه الأورام الخبيثة إلى قسمين:

١- سرطانات، ٢- السركومات^(٢).

وهذه الأورام إما أن يكون موضعها محددًا، وأمثلتها:

١- أورام الثدي الخبيثة.

٢- سرطان المستقيم.

٣- سرطان الخصيتين.

٤- أورام الكبد البدئية الخبيثة.

٥- سرطان القولون^(٣).

وفي هذه الحالة يكون موضع الورم محددًا ويكون الاستئصال ناجحًا، لشفاء المريض — بإذن الله سبحانه وتعالى — ونجاته من الموت.

أما الحالة الأخرى، وهي التي تنتشر الأورام فيها في جسم المريض، عبر خلاياه، فهي حالة يصعب علاجها، وغالبا ما تنتهي بصاحبها إلى الموت، ولا يكون العلاج فيها إلا ملطفًا^(٤).

وتعتبر جراحة الولادة —أيضا— من أنواع الجراحة التي تنقذ بها النفس من الهلاك، ونقصد هنا الحالة التي تكون فيها الجراحة ضرورية وهي الحالة التي يخشى فيها على حياة الأم، أو الجنين، أو عليهما معا، ومن أمثلة هذا النوع من الجراحة^(٥):

١ - الوجيز في الجراحة الصدرية والقلبية، د. بشير الكاتب، مطبعة جامعة حلب، ط: ٢، سنة ١٩٨٠م، ص: ٣٦١.

٢ - السركومات أورام خبيثة مكونة من خلايا النسيج الضام، وهي أورام تنمو بسرعة، وتكون أحجامها - في النهاية - كبيرة جدا، وتنتهي بوفاة المريض بما إذا لم يعالج في بدايتها. (ينظر: الموسوعة الطبية الحديثة لمجموعة من الأطباء، ج: ٦، ص: ١٢٩٧.

٣ - الموسوعة الطبية الحديثة، لمجموعة من الأطباء، ج: ٦، ص: ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٧، والشفاء بالجراحة، د. محمود فاعور، ص: ١٣١-١٣٢، ٢٤٩.

٤ - جراحة البطن، د. محمد الشامي، د. لطفي اللبايدي، ص: ٢١١.

٥ - السلوك المهني للأطباء، د. راجي عباس التكريتي، ص: ٣٣٧، ٣٣٨.

١ - جراحة استخراج الجنين بعد وفاة أمه.

٢ - جراحة الحمل المنتبذ^(١).

فأنت تلحظ هذه الأنواع من التدخل في التكوين العضوي للإنسان سواء زرع بعض الأعضاء التي غيرها لا يمكن للجسم بباقي أعضائه أن يؤدي وظيفته في الحياة، أو أنواع الجراحة التي ذكرنا، كل ذلك فيه إنقاذ لحياة المريض، وإحياء للنفس، وذلك كله من أجل المصالح المقصودة شرعا، فمقصد حفظ النفس من أعلى مراتب الضروريات الخمس بعد حفظ الدين^(٢).

وإذا كانت بعض الأمراض الخطيرة مهلكة بحيث تؤدي بحياة أصحابها إن لم تعالج بهذه الأنواع من الجراحة، فإن التدخل بها للعلاج دفع لضرر، ودرء لمفسدة، وبالتالي متضمنة لمصلحة شرعية معتبرة^(٣).

إن كل نوع من التدخل في التكوين العضوي للإنسان تلحظ فيه هذه التزعة المصلحية المقاصدية، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند بحث حكمه، طبعاً مع موازنة تلك المصالح، بمفاسد إن وجدت، وفق القواعد الفقهية المقررة.

هذا بالنسبة للتدخل في التكوين العضوي الذي يثمر إنقاذ النفس من الهلاك، وأما التدخل الذي يثمر إحياء عضو من الأعضاء، كالعين، أو الرئة، أو الكبد فإن وجه المصلحة فيه لا يخفى، وسيجيء معنا في الباب الثاني - إن شاء الله - عرض أحكام هذا النوع من التدخل في التكوين العضوي للإنسان (زرع الأعضاء) مفصلاً.

المطلب الثاني: علاج بعض الأمراض.

ذكرنا العلاج كسبب من أسباب التدخل في التكوين العضوي للإنسان، ونذكره هنا أثراً من آثار ذلك التدخل، إذ ليس كل ما يدفع إلى فعل الشيء - وهو السبب - يتحقق، ولا كل ما يهدف إليه يحصل، إذن فالحديث عن العلاج هناك كان من جانب بيان الدافع إلى الفعل، أما هنا فالحديث عنه من جانب كونه مآلاً.

١ - الحمل المنتبذ أو القنوي هي الحالة التي يكون فيها الجنين في قناة المبيض، خارج الرحم، ولا يمكن لهذا الجنين أن يبقى حياً، وفي هذه الحالة تكون الأم الحامل في خطر عظيم، لا يزال إلا بتدخل جراحي. (ينظر: الموسوعة الطبية الحديثة لمجموعة من الأطباء، ج: ١، ص: ٢٣).

٢ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ١٣، والمستصفي من علم الأصول، محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٦هـ، ص: ٢٨٧.

٣ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٨٨، ٨٩.

أما المجالات التي أتى التدخل في التكوين العضوي للإنسان أكله في علاج الأمراض، فهي الهندسة الوراثية، وبعض العمليات الجراحية.

إن الأمراض الوراثية التي يعاني منها كثير من الناس اليوم في أنحاء العالم كثيرة ومتنوعة، وقد عجز الطب التقليدي أن يجد لها علاجاً، فاتجه العلم إلى الهندسة الوراثية لمعالجة هذه الأمراض عن طريق العلاج الجيني وإن كان مجال هذا النوع من العلاج محددًا، والمحاولات التي تجرى حتى الآن مازالت تعد على الأصابع على مستوى العالم إلا أن بعض تلك التجارب آتت أكلها وأثمرت في علاج بعض الأمراض^(١) منها:

١- الثلاسيميا (*Thalassemia*): وهو نوع من أنواع الأنيميا ينتج عن عيب في جين الجلوبيين، ويتم علاجه بنقل جين جلوبيين سليم إلى خلايا الدم الحمراء^(٢).

٢- فينيل كيتون يوريا (*Phenyl ketonuria*): وهو مرض ينتج بسبب نقص الأنزيم الكبدي فينيل ألانين هيدروكسيلاز، ويعالج بنقل جين فينيل ألانين هيدروكسيلاز إلى خلايا الكبد^(٣).

أما على مستوى الجراحة فإن العلاج بها قد أثمر شفاءً من كثير من الأدواء التي هي دون التي ذكرت في المطلب السابق، فتلك أمراض خطيرة تفضي إلى الموت، أما هذه فدونها من حيث الخوف على المريض من الموت، وكذا في الألم المصاحب لها، ومن الأمراض التي وجد لها علاج في التكوين العضوي للإنسان جراحياً^(٤):

١- التهاب اللوزتين المزمن.

٢- القرحة البدئية للمرئ.

٣- التهاب الوريد الحثري^(٥).

١ - ثورة الهندسة الوراثية، د. وحدي عبد الفتاح سواحل، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط: ١، ١٩٩٩م، ص: ٦٥، ٦٦.

٢ - المرجع السابق، ص: ٦٥، ٦٦، وحول هندسة الوراثة وعلم الاستنساخ، محمد صالح الحب، الدار العربية للعلوم، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص: ١٢٨، ١٢٩.

٣ - المرجعان السابقان.

٤ - الموسوعة الطبية الحديثة لمجموعة من الأطباء، ج: ١، ص: ١٢٥، ١٢٦.

٥ - مرض يصيب جدران الأوردة والنسيج حولها، ويصاحب بتخثر الدم.

٤ - الرمد الحبيبي (التراكوما)^(١).

٥ - التهاب الزائدة الدودية في بدايته.

٦ - استئصال البواسير^(٢).

٧ - ضرر أصابه النخر واشتد ألمه^(٣).

وهناك أمراض أقل خطرا من هذه تعالجها الجراحة أيضا، منها:

- أورام القولون^(٤) السليمة، وهي أورام سببها نمو غير طبيعي للخلايا، ولكنها ليست أوراما خبيثة (سرطانية)^(٥).

- الخراج الكلوي^(٦).

- الأكياس المائية الموجودة في الكبد^(٧).

- الجلوكوما المزمنة^(٨).

فهذه - وغيرها - أمراض تعالج بالجراحة، وهي نوع من أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان، تجلب للإنسان مصلحة معتبرة، وهي الشفاء من الأسقام، وهي مصلحة تراعى في بحث حكم هذه العمليات الجراحية.

١ - مرض من أمراض العيون، وهو رمد يصيب الكيس المتحمي نتيجة إصابته ببعض الفيروسات. (ينظر: التصريف الزين في مناجزة سقم العين، د. محمد عبد العزيز محمد، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ط: ١، ١٩٨٣م، ص: ١٤٨، أمراض العيون محمد رفعت ومعه آخرون، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ص: ١٥٣).

٢ - البواسير انتفاخ في الأوعية الدموية في الشرج أسفل المستقيم. (ينظر: الشفاء بالجراحة، د. محمد فاعور، ص: ٩٢).

٣ - جراحة الفم والفكين، د. نتيل لاسكن، ترجمة د. عادل زكار، دار الحقائق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص: ٩.

٤ - القولون: الأمعاء الغليضة الممتدة من الأعور حتى المستقيم، ينظر: الأمراض الجراحية لمجموعة من الأطباء، ص: ٨٧.

٥ - الموسوعة الطبية العربية، د. عبد الحسين بيرم، ص: ٣٣٢.

٦ - الخراج، تجمع صديدي داخل تجويف سببه التهاب صديدي حاد بالأنسجة، أما الكلية فهي: "عضو مختص باستخلاص البول من الدم كواطئة لإخراجها والتخلص منه، ومحلها البطن. (ينظر: الموسوعة الطبية العربية، د. عبد الحسين بيرم، ص: ١٣٣، ٢٨١).

٧ - الأمراض الجراحية، د. مظهر المهاني، وآخرون، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٤٠٣هـ، ص: ٢٢٩.

٨ - الجلوكوما: من أمراض العين، يتسبب في ازدياد الضغط داخلها. (ينظر: التصريف الزين في مناجزة سقم العين، د. محمد عبد العزيز محمد، ص: ٣٩٧).

المبحث الثاني: الآثار السلبية (المفاسد)

المطلب الأول: تفويته بعض مقاصد الشريعة.

مقاصد الشريعة، أو الكليات الخمس، هي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل، والمال، وسماتها الإمام الشاطبي بالضروريات كما قال: (ومجموع الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والعقل، وقد قالوا إنها مراعاة في كل ملة)^(١)، وحفظ هذه الضروريات يكون من جانب الوجود، بإقامة أركانها، وتثبيت قواعدها، ومن جانب عدم بدء الاختلال الواقع أو المتوقع عنها^(٢).

هذه مقاصد أساسية، أو كليات، وهناك مقاصد فرعية لتلك المقاصد الأمهات، وخادمة لها، وهي مبثوثة في جملة الأحكام، والنصوص والتصرفات الشرعية، تعرف بعلم الأحكام، وحكمها الفرعية، ومصالحها الجزئية؛ ككون حكمة النهي عن بيع الغرر هي نفي الغبن والبخس، ومنع ما يفضي إلى التنازع والتدابير بين المسلمين.

ومن المقاصد الفرعية، والمعاني الجزئية لتلك الكليات القطعية مقصد رعاية الأمومة، والأبوة، والبنوة، واعتبارها من المبادئ القيمة والفضائل الكريمة العالية التي حرصت الشريعة الإسلامية على تقريرها وتثبيتها في نظام الحياة، وسلم المعاملات الإنسانية^(٣).

ويمكن للتدخل في التكوين العضوي للإنسان - في بعض صورته - أن يفوت بعض هذه المقاصد الشرعية بنوعيتها، يعني الكليات أو الفرعية.

١ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٨.

٢ - المرجع السابق، ج: ٢، ص: ٧.

٣ - الموافقات للشاطبي، ج: ٢، ص: ٢٣٤، مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ص: ٢٤٦، الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٦٨.

وسنحاول بيان أوجه تفويت هذه المقاصد فيما يلي:

الفرع الأول: تفويت مقصد حفظ الدين.

حفظ الدين أولى الكليات الشرعية المقاصدية^(١)، وحفظ مقصد الدين في الشريعة الإسلامية منه ما يقع في مرتبة الضرورة كالتصديق، والاعتراف بالحقيقة الكبرى، وهي مرتبة الإيمان بالله واليوم الآخر، ومنه ما يقع في مرتبة الحاجة، وهي العبادة والعمل بناء على الأوامر الجازمة المكملة لمقصوده، كالصلاة والزكاة، والصيام والحج، ومنه ما يقع موقع التزيين والتحسين، وهي نوافل الخير، وكل الأعمال التي تعتمد على أوامر غير جازمة مثل نوافل العبادات^(٢).

وإذا كان الأصوليون قد لاحظوا أن حفظ الشريعة الإسلامية لهذه المقاصد، أو الكليات بما فيها كلية الدين من جانبي الوجود والعدم^(٣)، فإن بعض الباحثين المعاصرين^(٤) يذهبون إلى أن بعض أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان يمكن أن يفوت مقصد حفظ الدين، من حيث إثارة الشك في بعض المسلمات العقدية القطعية، كإنفراد الخالق سبحانه بالخلق.

فيرى الدكتور نور الدين مختار الخادمي أن الهندسة الوراثية -وهي تدخل في تكوين الإنسان العضوي- تخل بالأمن العقدي (ويقصد بالأمن العقدي حفظ الدين)، من حيث إن بعض نتائج الهندسة الوراثية المبهرة يمكن أن تستغل في إيقاع بعض النفوس الضعيفة في إيمانها في دائرة من الشك والحيرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى قلب البناء العقدي الإسلامي القطعي المقرر منذ بدأ الخلق، وإلى تنقيص الإيمان الصحيح من النفوس أو إزالته حتى يتهيأ لهؤلاء الأعداء والمتحاملين تحقيق ما يريدون وما يسعون إليه من نشر للكفر والشرك والتضليل والإفساد^(٥).

١ - قال عبد الله دراز عن الضروريات الخمسة: (وترتيبها من العالي للنازل، هكذا: الدين والنفس، والعقل، والنسل، والمال، على خلاف في ذلك، فإن بعضهم يقدم النفس على الدين). (ينظر: الموافقات، الشاطبي، شرح عبد الله دراز، ج: ٢، ص: ٨).

٢ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٩، ١٢، ١٣، والمقاصد العامة للشريعة يوسف حامد العالم، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط: ٢، ١٩٩٤م، ص: ٢٢٧.

٣ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٧، ومختصر ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن الحاجب، دار الكتب العلمية، ط: ١، ص: ٣٢١.

٤ - منهم: د. السيد محمود عبد الرحيم مهران، د. نور الدين مختار الخادمي، د. داود سلمان السعدي، د. محمد نبيل النشواني، د. كارم السيد غنيم. (ينظر: الأحكام الشرعية والقانونية، د. السيد مهران، ص: ٥٠، ٥١، والاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٥١، والهندسة الوراثية والاخلال بالأمن رؤية شرعية مقاصدية، نور الدين مختار الخادمي، مكتبة الرشد ناشرون الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ص: ٣١-٣٤، والاستنساخ جريمة العصر، د. محمد النشواني، ص: ٨١، ٨٢، والاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ١٤٧).

٥ - الهندسة الوراثية والاخلال بالأمن، د. نور الدين الخادمي، ص: ٢١، ٣٢.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

وقريبا من هذا الرأي يرى الباحث د. السيد محمود عبد الرحيم مهران، أن تقنيات التدخل في عوامل الوراثة والتكاثر تمس بهذا المقصد، بل برأس المقاصد وأم الكليات، الإيمان، فيقول: (وأما في خصوص تقنيات التدخل في عوامل الوراثة والتكاثر ووجه مساسها بثوابت الإيمان، فإن ذلك يبدو من خلال ما يثيره هذا التدخل من شبه عقدية، وأبرزها شبهة إمكانية تخليق كائنات حية؛ أي إيجاد الحياة من العدم)^(١).

والذي يبدو لي -والله أعلم- أن الشبهة التي يمكن أن يفوت بها مقصد حفظ الدين لا تجيء من هذا الجانب، إذ إن سداجة تصور مضمون هذه الشبهة بادية لمن أدرك مبادئ في علم الوراثة، ووقف على تصور مبدئي لتقنية الاستنساخ، فكيف بمن تصدى بعمق لعلم الهندسة الوراثية وتجاربه. إن الدارس لعلم الهندسة الوراثية؛ والناظر في آلية الاستنساخ يتكشف له بلا ريب الفارق بينه (الاستنساخ) وبين الخلق؛ فالخلق لله وحده، وهو الإيجاد من العدم، ومن اللاشيء، أما الاستنساخ فهو تصرف في مواد مخلوقة بدقة متناهية وإتقان بديع، والتنسيق بينها وفق السنن التي أودعها الله في هذا الوجود.

والفارق واضح بين ما تعنيه إمكانية التدخل في عوامل الوراثة والتكاثر، وتوجيهها لتحقيق رغبات بشرية معينة، وبين إمكانية إيجاد الحياة من العدم.

وإذا كان الباحثان يقرران - أيضا - هذه الحقيقة، ولكنهما يذهبان إلى أن تصريحات بعض المغرورين، ووجود قابلية التأثير عند العوام يجعل الشبهة قائمة، فإن إثارة شبه، وادعاء أباطيل لا أراه مبررا لوسم ما أثير حوله ذلك كله بالباطل والمفسدة بل الواجب - والحال ذاك - أن يعمد إلى تلك الشبهات والأباطيل، فيكشف عن زيفها، ويبين وجه الحق فيها، ولئن فعل ذلك في حق الهندسة الوراثية، ليكون لها دور في تقوية الإيمان في النفوس، وتعميق الاعتقاد الصحيح في الله تعالى، وفي عظمتهم وقدرته وإبداعه، وسائر صفاته العلية وأسمائه الحسنى، وذلك من خلال إدراك ومعرفة ما للهندسة الوراثية من حقائق مذهشة وأسرار بالغة تنبئ عن عظمة الله، وبديع صنعه، قال الله تعالى: (

﴿إِذَا قِيلَ لِلنَّاسِ هَاتُوا بُرْهَانَ مَا تُبَدِّعُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٠، ٢٥١].

﴿فَلْيُفَكِّرُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣].

١ - الأحكام الشرعية والقانونية، السيد مهران، ص: ٥٠، ٥١.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ثم إن إنصاف الهندسة الوراثية، والحكم عليها حكماً عادلاً إنما يجيء من وضع ميزان عادل توزن فيه المصالح التي يجلبها هذا العلم، والمفاسد التي تنجم عنه.

فالخوف - إذن - من تفويت الهندسة الوراثية لمقصد حفظ الدين ليس آتٍ مما يمكن أن يهرف به بعض المغرورين - وهم قلة في العلماء - من أنهم صاروا بهندسة الجينات آلهة يخلقون، بل الخوف أن يكون بعض أو أكثر التدخل في تكوين الإنسان العضوي، في جيناته وحمضه النووي، مما يمليه الشيطان على أوليائه من الإنس داعياً إياهم إلى تغيير خلق الله، ليفسد ما أصلحه الله، فيطيعونه في ذلك فيصيروا بذلك مشركين، أو ليس من الشرك أن يطاع أحد في خلاف ما أمر الله أو نهى؟

يقول القرطبي في تفسير قوله تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ الْوَسْطِيُّ الَّذِي بَدَّلَ رُحُومَهُمْ هَيْهاتَ الْمَقَامِ) [النساء: ١١٧]،
(... لأنهم إذا أطاعوه فيما سول لهم فقد عبدوه، ونظيره في المعنى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَيْهاتَ الْمَقَامِ) [التوبة، ٣١]، أي أطاعوهم فيما أمرهم به)^(١).

لاحظ أن هذه الآية جاءت قبل قوله تعالى عن الشيطان: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَيْهاتَ الْمَقَامِ) [النساء: ١١٨، ١١٩]، فهذا الشيطان الذي يدعون ويطيعون، فكانوا بذلك

مشركين، هو الذي يأمرهم أن يغيروا خلق الله^(٢).
وفي حديث عياض الجاشعي بيان أن من الشرك تغيير خلق الله، وهو أمر شيطاني لأوليائه، وفي الحديث: «وَأَنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حَنَفَاءَ كُلِّهِمْ، وَأَنَّ الشَّيَاطِينَ أَتَتْهُمْ فَاجْتَالَتْهُمْ»^(٣) عن دينهم، فحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً، وأمرتهم أن يغيروا خلقي^(٤).

١ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٣، ص: ٣٣٧.

٢ - المرجع السابق، ص: ٣٣٧.

٣ - اجتالته الشياطين: أي جالوا معهم في الضلالة. (ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج: ١١، ص: ١٥٨).

٤ - سبق تخريجه، ص: ١٠١.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

فإني أرى -والله أعلم- أن الذي يعمد إلى خلقته، وقد سواه ربه، ذكرا أو أنثى، فيستسلم لجراح يغير جنسه -بغض النظر عما يلحق ذلك من ضرر- إنما يعلن عن سخطه، وعدم رضاه عن له: (! ٥٠٠) الشورى: ٤٩، ٥٠.

إن منشأ الخطر فيمن يُجري، أو تُجرى له عملية تغيير الجنس - مثلا- وهي من التدخل في التكوين العضوي للإنسان، آت من جهة تحديه لله حين قال له: (٣٢) النساء: ٣٢.

قال الرازي في تفسير الآية: (...فمن تمنى زوال ذلك فكأنما اعترض على الله تعالى فيما هو المقصود بالقصد الأول من خلق العالم وإيجاد المكلفين، وأيضا ربما اعتقد في نفسه أنه أحق بتلك النعم من ذلك الإنسان فيكون هذا اعتراضا على الله وقدحا في حكمته، وكل ذلك مما يلقيه في الكفر وظلمات البدعة، ويزيل عن قلبه نور الإيمان)^(١).

إن أنواعا من التدخل في التكوين العضوي للإنسان، سواء في الهندسة الوراثية، أو بعض عمليات التجميل، يمكن أن تفوت مقصدا من مقاصد التشريع، بل المقصد الأساس، وهو مقصد حفظ الدين حين يكون وراء ذلك التغيير الشعور بالسخط من قسمة الله فيما خلق، وينحى ذلك التدخل منحى تغيير خلق الله، فيعقب ذلك من المفساد في الدين والدنيا ما لا يعلمه إلا الله، ولذلك وجب الحكم بجرمة أي نوع من أنواع التدخل في تكوين الإنسان العضوي، الذي له هذا التوجه والقصد، وذاك الأثر والمآل.

الفرع الثاني: تفويت مقصد حفظ النفس.

إن التدخل في التكوين العضوي للإنسان في بعض جوانبه، يشكل خطرا على حياته، فالذي يحصل من القيام بتجارب وفحوص جينية -مثلا- على الإنسان، ومن التدخل في تركيبته الوراثية،

١ - التفسير الكبير، الرازي، ج: ١٠، ص: ٧٤.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

وبالتحكم في خلاياه الجذعية (خلايا المنشأ)^(١)، وما يحصل من تجارب للإعداد لاستنساخ البشر، أو التلويع له، كل ذلك سيؤدي بحياة الإنسان إلى الخطر والضرر، ويفضي إلى التأثير السلبي على صحته^(٢).

فقد ذكر البروفيسور ديريك سميث أن التلاعب الجيني قد يكون بداية لتشويهات يتعرض لها الجنس البشري بدعوى الوصول إلى السوبرمان، أو الرجل العملاق^(٣).

وذكر الباحث بدران عبد الحكيم أن غرس الجينات قد يؤدي إلى الأورام السرطانية، بالنسبة للإنسان المصاب نفسه، وبالنسبة لغيره، بسبب العدوى والانتقال^(٤).

فالتدخل في المادة الوراثية للإنسان، والبحث بها، تحت ذريعة تطوير الأبحاث العلمية، وتحسين السلالات الوراثية، ومعالجة الأمراض وجلب الصحة والسعادة، يمكن أن يعرض النظام الوراثي للإنسان إلى الخطر والهلاك، ويوصل إلى خطر الفوضى والاضطراب، والتدخل، وتمزيق التكامل الطبيعي للخيط الوراثي البشري^(٥).

ولعل من أخطر ما يمكن أن يؤدي إلى تلك النتيجة الخطيرة، ما يعرف بالخلط بين الأجناس المختلفة؛ كالخلط بين الإنسان والحيوان، على نحو ذلك الخبر الغريب للمرأة التي ولدت مولودا نصفه كلب ونصفه إنسان، أو الخلط بين الإنسان والنبات، لإيجاد ما يسمى بالإنسان الأخضر، أو تشكيل مخلوق غريب، وعجيب بسبب الخلط بين المكونات الوراثية والبحث بها^(٦).

كما أن هذا النوع من التجارب يمكن أن يؤدي إلى إحداث وباء عالمي خطير مدمر، لاحتمال هروب، أو انفلات بكتيريا، أو فيروس من المختبر، ولا يزال العالم يذكر ذلك الحادث المفاجئ، وهو حادث (البكتيريا آكلة لحوم البشر) التي انتشرت بصورة مذهلة عام ١٩٩٤م، وكانت سببا في وفاة

١ - الخلايا الجذعية: هي تلك الخلايا الابتدائية الموجودة في الجنين، وهي أصل الخلايا الأخرى في الجسم كله، وحينما تنمو المضغة، فإن الخلايا الجذعية تصبح متخصصة (متميزة)، وتقوم بصنع أنواع الأنسجة المختلفة كلها في الجسم، من عضلات وعظام، وشعر، وغيرها مما يتألف منه الجسم. (ينظر: الاستنساخ بين العلم والفقه، د. داود سلمان السعدي، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢، ص: ٣١٣).

٢ - الهندسة الوراثية، د. نور الدين الخادمي، ص: ٣٥.

٣ - المرجع السابق، ص: ٣٥، ٣٦.

٤ - المرجع السابق، ص: ٣٦.

٥ - المرجع السابق، ص: ٣٧.

٦ - المرجع السابق، ص: ٣٨.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

الكثيرين، لقدرتها على تحليل اللحوم، ومن ثم الأجهزة داخل جسم الإنسان، وبالتالي الوفاة المحققة، وكان سبب ذلك خطأ ارتكب في مخابر الهندسة الوراثية^(١)، كما يبدي كثير من الباحثين تخوفاً في إنتاج أسلحة جراثومية قاتلة تهدد أمن الشعوب، وسلامة الأرض والبيئة، يقول الدكتور وجدي عبد الفتاح سواحل: (والآن، وبعد أن تجاوزت تقنية الهندسة الوراثية الأبحاث العلمية الأكاديمية، ودخلت حيز المجال التطبيقي وأثبتت أنها سلاح خطير في يد الإنسان يستطيع به حل الكثير من المشكلات الزراعية والصناعية والصحية والبيئية، والأمن الغذائي سيطرت موجة من التشاؤم من إمكان الالتواء بهذا العلم الجديد نحو الاستعمال غير الإنساني الذي يحمل الموت والدمار للإنسان، فلو استغلت الهندسة الوراثية في الحروب البيولوجية فربما تكون لعنتها أشد وأعنى من القنبلة النووية^(٢)).

أما بخصوص الاستنساخ فإنه يخشى من ظهور تشوهات وعاهات للإنسان المستنسخ، سواء في أعضائه الداخلية أو الخارجية، لأن استخراج النواة الأصلية من البيضة واستبدالها بنواة خلية أخرى قد يعرض البيضة والنواة الجديدة لبعض التغيرات التي تسبب العيوب الخلقية، نتيجة:

أ- نقص الصبغيات (المورثات أو الكروموسومات) القادرة على تكوين الحموض النووية اللازمة لنمو الكائن الحي الجديد^(٣).

ب- الأخطاء المعملية التي يمكن وقوعها أثناء عملية الاستنساخ يقول د. كارم السيد غنيم: (والأخطاء المعملية التي يمكن وقوعها أثناء ممارسة الاستنساخ كثيرة، وتؤدي إلى حدوث العديد من التشوهات في الجنين، وظهور عاهات خطيرة له، قبل الولادة أو بعدها، لأن المورثات على درجة عالية من التأثر بالعوامل الخارجية، فيزيائية أو كيميائية، وبالتالي فإن التدخل الجراحي) أو المعالجة المورثية على درجة كبيرة جدا من الخطورة وعدم الأمان، واحتمال ظهور العيوب أكثر من احتمال حدوث التحسين، وهكذا يكون الاستنساخ استمساخا، ويكون النسخ مسخا^(٤)).

ولقد ذكر الدكتور توفيق علوان - كمثال للأخطاء المعملية - حالة الفنلندية التي تم تلقيح بويضتها بحيوان منوي من قبل زوجها المتوفى حيث حفظ بطريقة خاطئة، فأنجبت طفلا على هيئة كلب^(٥).

١ - الاستنساخ في ميزان الاسلام، رياض أحمد عودة الله، ص: ١٣١.

٢ - ثورة الهندسة الوراثية، د. وجدي عبد الفتاح سواحل، ص: ١٧٦.

٣ - الاستنساخ والانتخاب، د. كارم غنيم، ص: ١٤٢.

٤ - المرجع السابق، ص: ١٤٢.

٥ - الاستنساخ البشري بين القرآن والعلم الحديث، د. توفيق علوان، دار الوفاء، صنعاء، ط: ١، ١٤١٩ هـ، ص: ٩٣.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ج- كون الخلايا المستنسخة مصابة بطفرات مدة حياة صاحبها الأول، لتعرضه للإشعاعات أو مواد كيميائية، وعادة ما لا يصاب صاحب تلك الخلية المصابة بالطفرات بضرر، فإذا أخذت الخلايا المراد استنساخها فإن هناك احتمالاً كبيراً بأن تصبح تلك الخلايا نشطة لتنتج طفلاً مصاباً باضطراب، وعيوب خلقية^(١).

كما يبدي علماء الاستنساخ تحوفاً من وراثة المستنسخ جميع الأمراض الوراثية التي يحملها المستنسخ منه^(٢)، وكذلك إمكانية تعرض الأم الحامل للجنين المستنسخ لسرطان الرحم النادر من نوعه، وإن خرج طفلها سليماً معافى^(٣).

بناءً على ما سبق يتبين لنا أن بعض أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان تشكل خطراً كبيراً على صحة الإنسان، بل تهدد حياته وبالتالي فهي تؤثر على مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، مقصد حفظ النفس، يجب مراعاة هذا الأثر حين بحث الحكم المتعلق بتلك الأنواع من التدخل في تكوين الإنسان العضوي.

الفرع الثالث: تفويت مقصد حفظ النسل:

يسجل في هذه الكلية اختلاف العلماء في تسمية هذا المقصد من مقاصد الشريعة، فمنهم من ذكر النسب، ومن هؤلاء:

الرازي^(٤)، وابن قدامة^(٥)، والقرافي^(٦)، ونجم الدين الطوفي^(٧).

١ - الاستنساخ الحيوي وأقوال العلماء فيه، أحلام بنت محمد بن عقيل، دار طبية للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص: ٨٦، ٨٧.

٢ - استنساخ البشر: الطب والعلوم، الشريعة والقانون، د. هدى عماش، محمد محروس وآخرون، بيت الحكمة، بغداد، ط: ١، ١٩٩٩م، ص: ١١٥.

٣ - الاستنساخ الحيوي وأقوال العلماء فيه، أحلام بنت محمد بن عقيل، ص: ٨٨.

٤ - المخصول، الرازي، ج: ٤، ص: ١٦٦.

٥ - روضة الناظر وجنة المناظر، موفق الدين بن قدامة، ت: عبد الكريم محمد النملة، دار العاصمة السعودية، ط: ١، ١٩٩٨م، ج: ٣، ص: ٣٠٥.

٦ - تنقيح الفصول، القرافي، ص: ٣٩١.

٧ - شرح مختصر الروضة، نجم الدين الطوفي، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، سورية، ط: ١، ١٩٨٨م، ج: ٣، ص: ٣٠٦.

والطوفي هو: سليمان بن عبد الله ابن عبد القوي عبد الكريم الطوخى الصرصرى نجم الدين أبو الربيع البغدادي الحنبلى المعروف بابن السوقي ولد سنة ٦٧٠ وتوفى سنة ٧١٦ ست عشرة وسبع مائة . له من التصنيفات إزالة الانكار في مسألة الابكار مختصر المحصول لفخر الدين الرازي في الاصول .

الاشارات الآهية والمباحث الاصولية في التفسير . الاكسير في قواعد التفسير . ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج: ٤، ص: ٢٦٦.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ومنهم من ذكر النسل، كالغزالي^(١)، والآمدي^(٢)، وابن الحاجب^(٣)، والشاطبي^(٤)، والزرکشي^(٥)، والشوكاني^(٦)، ومنهم من ذكر البضع، كالجويني^(٧).

والظاهر أن الاختلاف في التسمية راجع إلى ترابط هذه الأشياء في واقع الناس، وفي اهتمام الشرع، فالبضع في اللغة هو الفرج، وهو محل الحدث والنسل، والنسل المطلوب شرعا هو النسل المتولد من طريق صحيح يعرف به النسب ويستقر، فوجود هذه الأمور وتلازمها تساهل العلماء في إطلاق بعضها على بعض.

ولقد تجلّى مقصد الشريعة الإسلامية في المحافظة على هذه الكلية من خلال ما قام به العلماء من حصر، واستقصاء لمواطن الأحكام التي تدل على ذلك، وكانت مواطن تلك الأحكام موزعة على جانبين:

١ - المستصفى، الغزالي، ج: ١، ص: ٤١٧.

والغزالي هو: محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي الطوسي، فقيه أصولي شافعي، له مصنفات كثيرة، منها: البسيط، والمستصفى، والمنحول، وإحياء علوم الدين، توفي سنة ٥٠٥ هـ. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، محمد ابن خلكان، دار صادر، بيروت، ج: ٤، ص: ٢١٦.

٢ - الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ٢، ١٩٨٨ م، ج: ٣، ص: ٢٧٤. والآمدي هو: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الآمدي، الحنبلي، ثم الشافعي (سيف الدين) فقيه، أصولي، متكلم، منطقي، ولد بآمد عام ٥٥١ هـ/١١٥٦ م، وأقام ببغداد، ثم انتقل إلى الشام، ثم إلى الديار المصرية، وتوفي بدمشق في ٣ صفر ٦٣١ هـ/١٢٣٣ م، ودفن بجبل قاسيون، من مؤلفاته: غاية المرام في علم الكلام، دقائق الحقائق في الحكمة، أحكام الاحكام في مجلدين، إيكار الافكار في أصول الدين، وغاية الأمل في علم الجدل. ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج: ٧، ص: ١٥٥.

٣ - مختصر ابن الحاجب، ابن الحاجب، ج: ٢، ص: ١٤٠.

وابن الحاجب هو هو عثمان بن عمر أبي بظر بن يونس المعروف بابن الحاجب - ابو عمرو جمال الدين كردي الأصل ولد في إسنا ونشأ في القاهرة ودرس بدمشق وتخرج به بعض المالكية ثم رجع إلى مصر فاستوطنها كان من كبار العلماء بالعربية وفقهيا من فقهاء المالكية بارعا في العلوم الأصولية متقنا لمذهب مالك بن أنس وكان ثقة حجة متواضعا عفيفا . من تصانيفه مختصر الفقه ومنتهى السؤل والامل في علمي الأصول والجدل في أصول الفقه وجامع الأمهات في فقه مالك، ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج: ٦، ص: ٢٦٥.

٤ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٨.

٥ - البحر المحيط، الزركشي، ج: ٥، ص: ٢٠٩.

والزرکشي هو: محمد بن عبد الله بن محمد، شمس الدين، أبو عبد الله، الزركشي، المصري الحنبلي، فقيه، كان إماماً في المذهب، أخذ الفقه عن قاضي القضاة موفق الدين عبد الله الحجاوي. من تصانيفه: "شرح الخرقى" لم يسبق إلى مثله، وكلامه فيه يدل على فقه نفسي وتصرف في كلام الأصحاب، و"شرح قطعة من الوجيز"، و"شرح قطعة من المحرر"، توفي عام ٧٧٢ هـ. ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج: ١٠، ص: ٢٣٩.

٦ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، ص: ٢١٦.

٧ - البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين عبد الملك الجويني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٩٧ م، ص: ٢٦٠.

والجويني هو: ابراهيم بن محمد بن أبي بكر بن محمد حمويه الجويني، الشافعي (أبو اسحاق) من محدثي خراسان، ولد عام ٦٤٤ هـ/١٢٤٦ م وتوفي في محرم عام ٧٢٢ هـ/١٣٢٢ م، له من المصنفات: فرائد السمطين في فضائل المرتضى والتول والسبتين. ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج: ١، ص: ٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

يقول نور الدين الخادمي: (فالقيام بالاستنساخ البشري باعتباره فرعاً من فروع، أو نوعاً من أنواع استخدامات الهندسة الوراثية يؤدي - بلا شك ولا ريب - إلى إهدار رابطة الزواج الشرعي الصحيح، وتبديد كيان الأسرة، وتغييب حقيقة التناسل المشروع، ورابطة النسب المعتبرة، وإفناء الأواصر الاجتماعية والإنسانية المقبولة المقررة منذ بدء الخلق)^(١).

ويمكن ملاحظة تفويت الاستنساخ لمقصد حفظ النسل في الجوانب التالية:

١ - اعتماد الاستنساخ على طريقة - من طريقتيه^(٢) - لا تقوم على الزواج، وإنجاب الولد، بالطريقة الشرعية المعروفة، بل على طريقة غريبة شاذة، متعارضة معارضة صريحة لمعاني المودة والسكن، والمحبة والرحمة بين الزوجين، وبين أفراد الأسرة الواحدة، تلك المعاني التي تحصل بسبب ما أودعه الله سبحانه وتعالى في نفوس الزوجين والأولاد من مشاعر الحنان والعطف، وأحاسيس الميل والانجذاب، وغير ذلك مما هو كامن في أصل الخلق والفطرة^(٣).

فالاستنساخ يهدم روابط الأسرة والمجتمع بسبب غموض العلاقة بين المستنسخ والمستنسخ منه؛ بحيث يضيع معنى الأبوة، والأمومة، وسائر معاني القرابة المعروفة، أي أنه مضيع لمعنى النسب، ومفوت لصحة انتساب الولد إلى أبيه، فالأبوة في الاستنساخ معدومة، ومنتهية، ويمكن الاستغناء فيه عن الأب بصورة كلية^(٤)، كما أن الأمومة - في الاستنساخ - غامضة ومضطربة، ذلك لأن استنساخ كائن بشري يمكن حصوله من امرأتين، إحدهما تعطي نواة خلية جسدية، والثانية تعطي بيضة متزوعة النواة، كما يمكن أن تتدخل امرأة ثالثة لحمل هذه اللقيحة في رحمها.

وفي تعدد الأمومة بهذا الشكل من الضرر ما لا يخفى؛ سواء من حيث مكانة الأمومة ودورها حملاً ووضعاً، ورعاية وتربية، أم من حيث ما يتصل باستقرار الأسرة، والمجتمع، وما يلحقهما من اهتزاز وتشتت، وتداخل في الروابط والعلاقات، وفي الحقوق والواجبات^(٥).

فماذا يمكن اعتبار علاقة المستنسخ بالمستنسخ منه؟ هل هي علاقة أمومة وبنوة؟ أم علاقة أخوة وزوجية؟ أم علاقة محدثة جديدة ليس لها سابق وجود؟ ومن يكون المستنسخ بالذات؟ هل هو المرأة صاحبة الخلية؟ أم صاحبة البيضة؟ أم صاحبة الرحم؟ وما علاقة النسخة بزواج تلك المرأة؟ أهى ربيته؟ أم أخت زوجته؟ أم هي زوجة ثالثة^(٦)؟

١ - الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن، نور الدين الخادمي، ص: ٤٤.

٢ - سيجيء تفصيلها في الباب الثالث من هذا البحث إن شاء الله.

٣ - الاستنساخ بدعة العصر، نور الدين الخادمي، ص: ٤٥.

٤ - الاستنساخ بين العلم والدين، مصباح عبد الهادي، ص: ٣٣.

٥ - الهندسة الوراثية، د. نور الدين الخادمي، ص: ٤٨.

٦ - الاستنساخ، محمد مختار السلامي، مجلة الهداية التونسية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، العدد: ٢، ص: ٢٢.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

ويمكننا أن نتصور غيرها من الاحتمالات، والصور التي تنتج بين المستنسخ والمستنسخ منه، مما يؤدي إلى فوضى عارمة، في العلاقات الاجتماعية، وفي الحقوق والواجبات المترتبة.

٢- تجسيد اللقائح، والنطف ضرب من ضروب ظاهرة الاستنساخ وطور من أطواره، وهي امتداد لظاهرة تجسيد المني، وبنوك الأجنة التي عرفتها بعض الدول لاستخدامها وقت الحاجة، وتمثل آلية هذا الإجراء في وضع تلك اللقائح، والنسخ في درجات تبريد أقل من ٨٠ درجة تحت الصفر، والاحتفاظ بها، لأخذها وقت الحاجة، لغرض توفير قطع غيار آدمية، أو بقصد الفحص، أو إجراء التجارب العلمية، والتصرف في الجينات، والاستفادة منها، أو بقصد توليد نسخة مطابقة للأصل متى أرادت الأم ذلك، ولو في سن الشيخوخة، أو عند فقد الولد، ولا تستطيع الإنجاب^(١).

ولقد أثبتت الدراسات أن اللقائح المجمدة معرضة للخطأ، والخلط بنسبة ١٠ بالمائة^(٢)، كما ذكر بعض الباحثين مفاصل أخرى تتعلق بتجسيد الأجنة واستعمالها، منها إمكانية تنقل بعض الأمراض الخطيرة، وجعل النسب، واحتمال ولادة المشوهين، وتلقيح المحارم، وفساد الأخلاق، وضياع القيم بالمتاجرة بالمني، وانتشار ظاهرة الرحم المستعار، أو الرحم الضئير، وما يترتب على ذلك من مساومات، وخصومات^(٣).

٣- إذا أمكن أن يضمن الاستنساخ ذرية بغير زواج، ومن غير اتصال جنسي مشروع، والناس يدفعون إلى ذلك لغرض إنجاب الولد والأنس به، والاستمتاع بالزوجة والأنس بها، فتح باب الشذوذ، ويسر سبيله، إذ يصير بوسع الرجل أن يختار أي امرأة لأخذ بيضة منها، فيلقحها بنواة خلتيه لينجب منها مولوداً ذكراً، أو يأخذ منها البيضة، ومن غيرها خلية من أجل إنجاب أنثى، كما يكون بوسع أي امرأة أن تختار رجلاً تريد أن تأخذ منه خلية تضع نواتها في بيضتها لتنجب منه نسخة تطابقه، وبذلك يفتح باب واسع للشذوذ والمنحرفين، وأعداء الفطرة أن يعدلوا عن الزواج، وتكاليفه، إلى الشذوذ لإشباع رغبتهم، إذ ليس - عندهم - ما يدعو إلى الزواج، ولا يغري على تحمل مسؤولياته^(٤).

١ - الاستنساخ بين العلم والدين، د. عبد الهادي، ص: ٤٥، ٤٦.

٢ - الاستنساخ، محمد مختار السلامي، مجلة الهداية التونسية، ص: ٢١.

٣ - طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي، د. علي البار، مطابع شركة دار العلم، جدة، ط: ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م، ص: ٨١ وما بعدها.

٤ - هندسة الإنجاب والوراثة في ضوء الأخلاق والشرائع، د. أحمد شرف الدين، ص: ٢٢٤.

الفرع الرابع: تفويت مقصد حفظ المال:

يتجلى حفظ الشريعة الإسلامية للمال - كمقصد من مقاصدها - في جانبين:

أ- جانب الوجود؛ ببيان طرق التكسب المشروع، والحث عليها، قال الله تعالى: (

الجمعة: ١٠)، وقال سبحانه: (

النساء: ٢٩)، وقال أيضا: (

(البقرة: ٢٧٥).

وقال النبي ﷺ: «أطيب الكسب عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور»^(١).

كما حدّد التشريع الإسلامي وجوه إنفاق المال المشروعة، قال الله تعالى: (

(البقرة: ٢٦١).

ب- أما من جانب العوارض التي قد تفسد حفظ هذا المقصد، فإن التشريع الإسلامي يحرم كل

وجوه التعدي على الأموال، قال الله تعالى: (

(البقرة: ١٨٨).

وقال ﷺ: «لا يخل مال امرئ إلا بطيب نفس منه»^(٢)، فمنع الإسلام في تشريعه السرقة

والرشوة، والاحتكار، والربا، وشرع العقوبات في ذلك كله^(٣).

١ - رواه البيهقي في الكبرى، كتاب: البيوع، باب: إباحة التجارة، رقم: ١٠٣٩٧، ج: ٥، ص: ٤٣٢، والحاكم في المستدرک، كتاب: البيوع، رقم:

٢١٦٠، ج: ٣، ص: ٨١٩، وصححه السيوطي في الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، ج: ١، ص: ٤٤.

٢ - رواه أحمد في مسنده، حديث عم أبي حرة الرقاشي عن عمه، رقم: ٢٠٧١٤، والبيهقي في الكبرى، كتاب: قتال أهل البغي، باب: أهل الغي إذا فاؤوا لم يتبع مدبرهم، رقم: ١٦٧٥٦، ج: ٨، ص: ٣١٦، قال شعيب الأرنؤوط في أحكامه على أحاديث مسند أحمد: صحيح لغيره، ج: ٢٤، ص: ١٧٦.

٣ - منتهى الإرادات، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي، ت: ابن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٩م، ج: ٥، ص: ١٤٥.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

إن بعض أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان يمكنها أن تفوّت مقصد حفظ المال، حيث يخشى أن تتخذ زراعة الأعضاء، وبعض تقنيات الهندسة الوراثية، وتطبيقاتها ذريعة لقيام ما يعرف بتجارة الأعضاء، والخلايا، والنطف، وأن توظف العلوم والبيولوجيا والتجارب الوراثية في تكديس الأموال وجمعها بطرق غير مشروعة لغرض الثراء الفاحش، والغنى المحظور، خاصة إذا ما استغلت الحاجات الإنسانية والصحية الملحة التي يكون أصحابها مضطرين إلى اقتناء هذه الأعضاء بأسعار باهظة، وأساليب مشبوهة^(١).

ولعل من أشهر هذه الأساليب، انتشار شركات تضم تجارا وأطباء، تقوم بإجهاض النساء قيصريا للحصول على أجنة، قد يتعدى عمرها ٢١ أسبوعا، أي بعد تكوّن الدماغ والجهاز العصبي، ثم تشريحها للحصول على أعضاء وأنسجة لبيعها، أو بيع الأجنة كاملة إلى شركات الأدوية لإنتاج الأنسولين البشري، وبعض هرمونات النمو، وإنتاج صابون خاص بجمال البشرة، وإنتاج مساحيق وكريمات النساء^(٢).

ولقد تحولت كثير من الشركات عن أنشطتها التجارية في مجال النفط والأسلحة، والطائرات، والسيارات إلى الأبحاث الوراثية والجينية أملا في الربح الفاحش والسريع^(٣)، ومن بين هذه الشركات شركة روكفلر، وشركة جنرال موتورز الأمريكيتين، وشركة البيوجين في جنيف، والمؤسسة الدوائية: "جنيتك"^(٤)، وشركة P-P-I الانجليزية لصناعة الأدوية التي مولت مخبر بحوث روزلان، وقد ارتفعت أسهمها غداة الإعلان عن النعجة دوللي بنسبة ١٣٪ في بورصة لندن^(٥).

إن هذا التوجه في كسب المال مسلك احتكاري، وابتزازي لا يراعي الطرق المشروعة في العمل والإنتاج، وتحصيل الفوائد والأموال والأرباح، وهو مسلك - في تحصيل المال - يؤدي إلى نشوء فئة ثرية لا حدّ لغناها، وفئة فقيرة محرومة، لا يخفى ما يمكن أن يقع بين الفئتين من صراع ونزاع من أجل قيام مصالح كل فئة، وتحقيق منافعهم.

١ - الهندسة الوراثية، نور الدين الخادمي، ص: ٥١.

٢ - الاستنساخ والانجاب، د. كارم غنيم، ص: ٢٦٨، ٢٦٩.

٣ - بلغ عدد هذه الشركات ٣٧ ألف شركة و ١٣٠ ألف شركة فرعية، ينظر: الاستنساخ بين العلم والشرع وبين المصلحة والمفسدة، سلامة الطيب، مجلة الهداية التونسية السنة: ٢٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، العدد: ٢، ص: ٢٦.

٤ - الهندسة الوراثية والأخلاق، ناهد البقصمي، سلسلة عالم المعرفة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص: ٦٦-٧٩.

٥ - الاستنساخ، محمد المختار الاسلامي، مجلة الهداية التونسية السنة ٢٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص: ٢١.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

كما يؤدي هذا المسلك في تحصيل المال إلى تهميش وتحجيم الصناعات والمنتجات التي تكون عوائدها المالية أقل من منتجات البضاعة البيولوجية، وفي ذلك تفويت لكثير من مصالح الناس المالية^(١).

المطلب الثاني: إهدار بعض خصائص التكوين العضوي للإنسان.

سبق وأن أثبتنا للتكوين العضوي للإنسان خصائص، تعتبر أساسية ليؤدي الناس بما خلقهم الله سبحانه عليه من هيات رسالتهم في هذه الحياة خلفاء في الأرض، وكل تدخل في جسم الإنسان يلغي هذه الخصائص أو بعضها كقيل بإحداث أثر سيئ في حياة الفرد أو بناء المجتمع بما يعود بالمفسدة على نظام الحياة العام.

ونحن نودّ أن ندرس هنا أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان الذي يمكن أن تهدر تلك الخصائص، أو تحدث فيها خللاً، ثم نبين مظاهر ذلك الإلغاء.

الفرع الأول: إهدار كرامة الإنسان:

لقد ذكرنا عند الحديث عن خصائص التكوين العضوي للإنسان، أن الله سبحانه كرّم هذا المخلوق، ورفع شأنه، وسخر له مخلوقاته، ولذلك فإن كل تدخل في جسد هذا العبد المكرّم، يهدر كرامته يعتبر تدخلاً مرفوضاً.

إن من أشكال التدخل في جسم الإنسان الذي يهدر هذا التكريم إخضاع الإنسان للتجارب، مثله كمثل الحيوان، والتلاعب بجيناته وخلياه، وكذا المتاجرة بمكوناته وأعضائه، حتى يصير سلعة تعرض وتباع، وبضائع تسام فتشتري^(٢)، يقول الدكتور سعيد بن منصور موفعة في الاستنساخ البشري كنوع من أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان المهدر لكرامته: (وإن في قيام الإنسان باستنساخ غيره اعتداء على حق هذا الغير، ومساساً لعرضه وكرامته، وإنزاله من مرتبة الكرامة الإنسانية إلى مرتبة دنيا، ربما تقترب من مرتبة غير الإنسان من العوالم الأخرى، كالحيوانات والنباتات ونحوها...، ولأن المستنسخ سيصبح شيئاً ثانوياً، أشبه بسقط المتاع، وهذا نوع من خدش الكرامة وإلغاء الإرادة، وجعل هذا المستنسخ مسخاً غريباً، لا نسب له صحيح، ولا كرامة له كاملة، ولا حرية له مستقلة، وإيجاد مثل هذا النسل، أو النسخ النشاز سيكون بمثابة السلعة

١ - الهندسة الوراثية، د. نور الدين الخادمي، ص: ٥٤، ٥٥.

٢ - الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ١٥٦، ١٥٧.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

التجارية، لا أقول يباع في أسواق النخاسة ، ولكن في معامل التجارب، ولا أقول دفعة واحدة، بل بالتجزئة... وفي هذا كله إهدار لكرامة الإنسان، وسلب للحقوق المشروعة^(١).

فإذا جاز - للضرورة - التدخل في تكوين الإنسان العضوي بأي شكل من أشكال التدخل الذي يراد منه درء مفسدة، أو جلب مصلحة معتبرة، للفرد أو الجماعة، كما في تشريح الجثة -مثلا- فإن العبث بمكونات الإنسان، وإخضاعه لما لا يخضع له مخلوق له كرامته، مسلك يفسد به في الأرض، ويهلك به النسل والعرض.

ولقد وصل الأمر في العبث بكرامة الإنسان إلى حد تصريح علماء الهندسة الوراثية بإمكان إنتاج "الإنسان الحيوان" "*Manimal*"، و"الإنسان الوسيط" بين العاقل والحيوان، (*Sub-Human*) والإنسان القرد (*Humanoidape*)، والإنسان الأخضر (الإنسان الكلوروفيلي) الذي يحمل في محتواه الوراثي مورثات نباتية تمكنه من تنفيذ عملية البناء الضوئي (*Photosynthesis*) التي يتميز بها النبات، ويمتص بها أشعة الشمس وينتج غذاءه، ليصبح الإنسان - على حد زعمهم - منتجا وليس مستهلكا^(٢).

إن هذا النوع من العبث بالإنسان وأعضائه هدر لكرامة الإنسان واستخفاف بقيمته وفضله، يجب اعتباره، والنظر إلى آثاره حين بحث مسائل التدخل في التكوين العضوي للإنسان، والحكم عليها.

الفرع الثاني: إهدار خاصية التنوع والاختلاف:

لقد تبين لنا - فيما سبق - أن اختلاف الناس وتنوعهم سنة الله في الخلق، بما ينتظم شأن الخلق، ويستقيم حالهم، وإن ثمة أنواعا من التدخل في تكوين الإنسان العضوي يزيل الفوارق بين الناس، ويسعى إلى جعل الناس صورا متطابقة، وفي ذلك من الفساد ما يرجع أثره على الفرد والمجتمع^(٣).

١ - الموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ، د. سعيد بن منصور موقعة، ج: ٢، ص: ٤٠٣، ٤٠٤.

٢ - الاستنساخ والانجاب، د. كارم غنيم، ص: ١٦٣. وقضايا فقهية في الجينات البشرية من منظور إسلامي، د. عارف علي عارف، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. عارف علي عارف وآخرون، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ج: ٢، ص: ٧٦٧.

٣ - خطب الشيخ القرضاوي، خالد السعد، ج: ٣، ص: ٦٣، ٦٤، ومن هدي الإسلام، د. يوسف القرضاوي، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط: ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ج: ٣، ص: ٥٢٥، ٥٢٦.

ومن مظاهر التدخل في التكوين العضوي التي تندر خاصية التنوع:

١- بعض عمليات تحويل الجنس، أو تغيير الجنس، ولا يراد -هنا- بتغيير الجنس أن الشخص كان صبغياً وغدياً ذكراً ثم حول إلى أنثى أو العكس، فذلك غير ممكن^(١)، أو على الأقل، لم يعلن الباحثون إلى الآن عن مثل هذا التغيير، ولذلك ذهب بعض الباحثين إلى أن استعمال كلمة "تغيير الجنس" أو "قلب الجنس" أو "تحويل الجنس" استعمال غير صحيح^(٢)، ولكننا لا نقصد التغيير على المستوى الصبغي، كما لا نقصد بعض العمليات التي تجرى لتصحيح الجنس؛ كعلاج للخنثى الكاذبة^(٣)، إنما نتحدث عن حالة يكون الشخص فيها طبيعياً على صعيد الكروموسومات (الصبغيات)، والأعضاء التناسلية الداخلية والخارجية، لكنه يودّ التحول إلى الجنس الآخر، قد يكون سبب ذلك لرغبة جامحة في التحول إلى الجنس الآخر اضطراباً نفسياً، أو غيره^(٤)، ويتم في هذه العمليات تغيير الأعضاء التناسلية الظاهرة ثم يحقن الشخص ببعض الهرمونات التي تعينه على التحول إلى الجنس الجديد.

ويعتمد في هذه العمليات إلى الذكر الذي يراد تحويله إلى أنثى، فيستأصل عضوه الذكري، وينشأ له مهبل صناعي من الأمعاء الحيوانية، وتجري له عملية خصاء، وتكبير الثديين.

وبالمقابل تجرى للأنثى المراد تحويلها إلى ذكر عملية استئصال الثديين، ويبنى لها عضو ذكري، وتلغى عندها القناة التناسلية الأنثوية، ويعقب هذه العمليات علاج نفسي وهرموني دقيقان، لجعل الجسم يتلاءم مع الوضع الجديد^(٥).

وإذا كان هذا النوع من التدخل في تكوين الإنسان العضوي فيه تغيير واضح لخلق الله سبحانه وتعالى، فإنه -أيضاً- مهدر لسنة من سنن الله في الكون، هي سنة التنوع والاختلاف بين الجنسين الذكر والأنثى، وفي ذلك إفساد في الأرض، وإخلال في التوازن بين الذكور والإناث^(٦).

١ - الخنثى بين الشريعة والطب، د. صديق سيد رمضان، ص: ١٣٣.

٢ - الفروق بين الذكر والأنثى، د. عبد اللطيف قصاب، ص: ١٣٨.

٣ - سنفضل القول في موضوع الخنثى في الباب التالي إن شاء الله.

٤ - جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة، د. ماجد طهوب، مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت، ط: ٢، ١٩٩٥م، ص: ٤٢٤.

٥ - عصر الهندسة الوراثية، د. عبد الباسط الجمل، ص: ١٣٧.

٦ - المرجع السابق، ص: ١٣٦. موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، د. النابلسي، ص: ٥١، ٥٢.

الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان

٢- الاستنساخ البشري؛ يقضي على تمايز الناس واختلافهم^(١)، ويهدر سنة كونية، وهو ما يؤدي على مفسد عظيمة، نذكر منها:

أ- تكريس مبدأ التمييز العنصري، وإحياء الأوهام القديمة الداعية لتحسين النسل أو العرق^(٢)، يقول الدكتور كارم السيد غنيم: (إن انتشار تقنية الاستنساخ الجسدي ستؤدي إلى امتلاك بعض الدول القدرة على إنتاج نسخ بشرية من لون معين، وكفاءة ذهنية معينة، وقدرة عضلية خاصة، والقادرون ماليا هم وحدهم المنتفعون من ذلك، وبالتالي ستزداد التفرقة العنصرية بين الشعوب، وسينتشر المفهوم النازي مرة أخرى في العالم)^(٣).

ب- الإسهام في انقراض النوع الإنساني؛ إذ إن الاستنساخ سينتج نسخا متطابقة في الصفات والخصائص والقدرات، والإمكانات الوراثية والصحية، فلو هاجم أحد الفيروسات تلك النسخ لأهلكها بحكم اتحادها في خصائصها^(٤).

ج- إحداث مشكلة قضائية، يصعب معها تحديد الشخص الجاني، طالما اتحدت الصور، والبصمات، والجينات^(٥)، كما تطرح مشكلة ضياع الهوية الحقيقية للشخص.

فالاستنساخ يفسد الحياة -حين يقضي على سنة التمايز والتنوع فلا يميز الزوج إذا تعددت النسخ، ولا الزوجة، ولا يعرف المحرم الحقيقي، ولا الممتحن في قاعة الامتحان، وبذلك تهدر المسؤولية، ويسقط مبدأ الجزاء؛ إذ على أساس الاستقلال الشخصي يخاطب الإنسان، ويحاسب، ويثاب، ويعاقب، ويتحمل المسؤولية كاملة^(٦).

١ - الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٨٦، والموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ البشري، د. سعيد موفعة، ص: ٣٥٤.

٢ - مديح الاختلاف، ألبير جاكارد، ص: ١٧٢، ١٧٣، الاستنساخ في ميزان الإسلام، رياض عودة الله، ص: ١٣٢.

٣ - الاستنساخ و الانجاب، د. كارم غنيم، ص: ١٣٧.

٤ - المرجع السابق، ص: ١٣٩.

٥ - الموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ البشري، د. سعيد موفعة، ج: ٢، ص: ٥٢٧.

٦ - من هدي الإسلام، د. يوسف القرضاوي، ج: ٣، ص: ٥٢٥، ٥٢٦، وقضايا فقهية في الجينات البشرية من منظور إسلامي، د. عارف علي عارف ضمن كتاب دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. عارف علي عارف وآخرون، ج: ٢، ص: ٧٦١.

الباب الثاني

أحكام الجراحة

الطبية

الباب الثاني: أحكام الجراحة الطبية.

تعتبر الجراحة نوعاً من أنواع التدخل في التكوين العضوي للإنسان، وسنحاول في هذا الباب أن نعرض لأحكام الجراحة الطبية في أربعة فصول:

الفصل الأول: مفهوم الجراحة الطبية، وحكمها.

الفصل الثاني: أحكام العمليات الجراحية الوقائية والعلاجية.

الفصل الثالث: أحكام عمليات التجميل.

الفصل الرابع: أحكام زرع الأعضاء.

الفصل الأول

مفهوم الجراحة الطبية،

وحكمها

الفصل الأول: مفهوم الجراحة الطبية، وحكمها.

نحاول في هذا الفصل أن نحدد مفهوم الجراحة الطبية، ثم نبين حكمها، وأدلة مشروعيتها، وشروط جوازها، وذلك في مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الجراحة الطبية.

المبحث الثاني: حكم الجراحة الطبية.

المبحث الأول: مفهوم الجراحة الطبية.

المطلب الأول: تعريف الجراحة.

أولاً: تعريف الجراحة لغة: جرح: الجرح: الفعل؛ جرحه يجرحه جرحاً: أثر فيه بالسلاح، والجراحة اسم الضربة، أو الطعنة، جرح الشيء واجترحه: كسبه، وفي التتريل: (جرح) " واحدتها جارحة لأنها تكسب أربابها نتائجها، فجوارح الإنسان أعضاؤه، وعوامل جسده كيده ورجليه، واحدتها جارحة؛ لأنهن يجرحن الخير والشر أي يكسبنه. وجرح له من ماله: قطع له منه قطعة (١).

وجرحه بلسانه: عابه، وتنقصه، ومنه جرحت الشاهد إذا أظهرت فيه ما تردّ به شهادته، كما يستعمل الجرح بمعنى الكسب، ومنه إذا قيل لكواسب الطير والسباع جوارح؛ جمع جارحة، لأنها تكتسب بيدها (٢).

وكون أثر السلاح، والطعن، معنى من معاني الجرح باد في الجراحة الطبية؛ إذ فيها شق الجلد بآلة الجراح، وقطع الأعضاء، والتأثير فيها (٣).

ثانياً: تعريف الجراحة اصطلاحاً.

نقصد بالاصطلاح -هنا- اصطلاح الأطباء، باعتبار الجراحة فرعاً من الفروع الطبية (٤).

عرّف ابن القف (٥) الجراحة بأنها: (صناعة ينظر بها في تعريف أحوال البدن من جهة ما يعرض لظاهره من أنواع التفرق في مواضع مخصوصة، وما يلزمه) (٦).

١ - لسان العرب، ابن منظور، ج: ٢، مادة (جرح)، ص: ٤٩٤، ٤٩٥.

٢ - المصباح المنير، الفيومي، مادة (جرح)، ج: ١، ص: ١٥٠، مختار الصحاح، الرازي، مادة: (جرح)، ص: ٧٢.

٣ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٧.

٤ - المرجع السابق، ص: ١٧.

٥ - ابن القف هو أبو الفرج يعقوب بن موفق الدين بن اسحاق، المولود سنة ٦٣٠هـ بالكرك، وكان طبيباً حاذقاً من أشهر الأطباء العرب، وكان على دين النصارى، وله كتب في الطب، من أشهرها العمدة في الجراحة الطبية، وجامع الغرض في حفظ الصحة، ودفع المرض، والشافي في الطب، والأصول لشرح الفصول لبقرط، توفي في دمشق سنة ٦٨٥هـ. (ينظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء لموفق الدين أبي العباس، المعروف بابن أبي أصيبعة، ت: د. نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ج: ٢، ص: ٧٦٧، ٧٦٨).

٦ - العمدة في الجراحة، ابن القف، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٦هـ، ج: ١، ص: ٤، ٥.

والملاحظ على هذا التعريف هو أنه عرف الجراحة انطلاقاً من المجال الذي كانت الجراحة تتدخل فيه على عصر صاحب التعريف، فقوله في التعريف: (من جهة ما يعرض لظاهرة من أنواع التفرق) قيد في التعريف أخرج به التفرقات^(١) الباطنية، حيث كان علاجها -آنذاك- راجع إلى ما يصفه الطبيب من أدوية، أما الآن فإن الجراحة قد تطورت، وصارت تخصصاً، بل تخصصات، ولم يعد مجالها مقتصرًا على ظاهر الجسد، وإنما على التكوين العضوي للإنسان ظاهراً، وباطناً، ولذلك فإن تعريف الجراحة المختار هو ما عرفته به الموسوعة العربية العالمية: (الجراحة فرع في الطب يعنى بعلاج المرض، أو التشوهات أو الإصابات بإجراء العمليات والطبيب الذي يقوم بإجراء العمليات يسمى الجراح)^(٢).

المطلب الثاني: تعريف الطب.

أولاً: تعريف الطب لغة:

الطب: هو علاج الجسم والنفس، ورجل طَبَّ وطِيبٌ: عالم بالطب، والمتطبَّبُ: الذي يتعاطى علم الطب، والطَّبُّ والطبيب: الحاذق من الرجال الماهر بعلمه، والطِّبُّ والطُّبُّ: السحر، والمطبوب: المسحور، والطِّبُّ: الطوية والشهوة، ومن معنى الطب -أيضاً- الشَّان، والدهر، والعادة -وهو معنى مجازي- فيقال: ماذاك بطبي؟ أي بشأني، وعادتي، ودهري، ويدل الطب كذلك على إرادة الإنسان ونيته، كما قال الشاعر:

إِنْ يَكُنْ طِبُّكَ الْفِرَاقَ فَإِنَّ الْبَـ
يَنْ أَنْ تَعْطِفِي صَدُورَ الْجَمَالِ

أي: إن تكن إرادتك، ونيتك^(٣).

فالاسم الطب بالكسر، والنسبة طبي، والعامل طبيب، وجمعه أطباء^(٤).

ثانياً: تعريف الطب اصطلاحاً.

هناك تعريفات كثيرة للطب، عند أهل التخصص، منها:

١- الجروح، كتفرق طرفيه عن بعضهما.

٢- الموسوعة العربية العالمية، لمجموعة من الأطباء، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ج: ٨، ص: ٢٤٥.

٣- لسان العرب، ابن منظور، ج: ١، مادة: (طب)، ص: ٦٤٣، ٦٤٥.

٤- المصباح المنير، الفيومي، مادة: (طب)، ج: ٢، ص: ٥٦١.

عرفه ابن سينا^(١) بأنه: (علمٌ يتعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح، ويزول عن الصحة لحفظ الصحة حاصله، ويستردها زائلة)^(٢).

وعرفه ابن رشد الحفيد^(٣) بأنه: (علم يعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يعرض لها من صحة وفساد)^(٤).

أما جالينوس فقد عرف الطب بأنه: (علم بأحوال بدن الإنسان يحفظ به حاصل الصحة، ويسترد زائلها)^(٥).

المطلب الثالث: تعريف الجراحة الطبية.

نريد تعريف الجراحة الطبية — هنا - باعتبارها فرعاً من فروع الطب، ومرحلة من مراحل التدخل في التكوين العضوي للإنسان في حالات العلاج.

ولقد ورد تعريف الجراحة الطبية في الموسوعة الطبية على أنها: (إجراء جراحي بقصد إصلاح عاهة، أو رتق تمزق، أو عصب، أو بقصد إفراغ صديد، أو سائل مرضي آخر، أو لاستئصال عضو مريض، أو شاذ)^(٦).

شرح التعريف:

المراد بـ: (إجراء جراحي): كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان بالجراحة، فهو قيد في التعريف أخرج به كل تدخل في هذا التكوين العضوي بغير الجراحة.

أما (بقصد إصلاح عاهة): فالمراد منه بيان هدف من أهداف هذا النوع من التدخل في التكوين العضوي للإنسان؛ وهو علاج ما يصيبه من آفات.

١ - هو الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي ثم البخاري، ولد في قرية خرميش من قرى بخارى، سنة ٣٧٠ هـ، حصل علوماً كثيرة، ولكنه اشتهر بالطب وبرز فيه، من مؤلفاته: القانون في الطب، ولسان العرب في اللغة، والموجز الكبير في المنطق، توفي عام ٤٢٨ هـ. (ينظر: معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى، دمشق، سورية، ١٣٧٧ هـ، ج: ٤، ص: ٢٠).

٢ - القانون في الطب، ابن علي الحسين بن سينا، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج: ١، ص: ٣.

٣ - هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ولد بقرطبة سنة ٥٢ هـ، درس علوماً عدة منها الفقه، والمنطق، واللغة، والطب، من مؤلفاته: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الكليات في الطب، ومختصر المستصفى لأبي حامد الغزالي، توفي بمراكش سنة ٥٩٥ هـ. (ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج: ٨، ص: ٣١٣).

٤ - التزهة المبهجة تشحيد الأذهان وتعديل الأمزجة، لداود بن عمر الأنطاكي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٧١ هـ، ص: ٣٤.

٥ - التزهة المبهجة، داود الأنطاكي، ج: ١، ص: ٣٤، ٣٥.

٦ - الموسوعة الطبية الحديثة، مجموعة من الأطباء، ج: ٥، ص: ٩٨٢.

الباب الثاني: أحكام الجراحة الطبية

وأما قولهم: (أو رتق تمزق، أو عصب) فيراد منه ذكر هدف آخر من أهداف الجراحة الطبية؛ وهو ضم ما تفرق من العضو بسبب الجرح؛ كعلاج الفتوق، ومنها تلك التي تؤثر في الجهاز العصبي.

ويراد من قولهم: (بقصد إفراغ صديد أو سائل مرضي آخر) ذكر هدف آخر من أهداف هذا التدخل الجراحي في التكوين العضوي للإنسان، وهو إخراج السوائل المرضية، كالصديد؛ وهو سائل أصفر يتكون في الأنسجة الملتهبة^(١).

ويراد من قولهم: (أو لاستئصال عضو مريض أو شاذ) الإشارة إلى هدف آخر من أهداف الجراحة - أيضا - وهو استئصال الأعضاء المريضة؛ كالزائدة الملتهبة، والأعضاء الشاذة؛ كالأصبع الزائدة^(٢).

١ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٢٧.

٢ - المرجع السابق، ص: ٢٨.

المبحث الثاني: حكم الجراحة الطبية.

نريد أن نبحث - هنا - مشروعية التداوي بالجراحة؛ أي حكم التدخل في التكوين العضوي للإنسان بإجراء العمليات الجراحية، والأصل في ذلك الجواز، وقد تعتري الجراحة أحكام أخرى تتعلق بنوع الجراحة، والقول بجواز التدخل في جسد الإنسان جراحيا مقيّد بشروط، ولذلك سنبحث مسائل هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: أدلة مشروعية الجراحة الطبية.

المطلب الثاني: شروط جواز الجراحة الطبية.

المطلب الأول: أدلة مشروعية الجراحة الطبية.

يدل على مشروعية الجراحة الطبية نصوص من الكتاب والسنة؛ منها:

١ - من الكتاب:

أ- قوله تعالى: (وَأَمَّا الْفُلُ فَأَصْحَبُوا ظُفُرًا) [النساء: ٢٩].

ووجه دلالة الآية: أن الله **U** نهي عن قتل النفس، وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن معنى قتل النفس تكلف ما يؤدي إلى موتها، أو ترك بعض حظوظها التي يؤدي تركها إلى الموت، قال ابن الجوزي في تفسير قوله تعالى: (وَأَمَّا الْفُلُ فَأَصْحَبُوا ظُفُرًا)، بعد أن ذكر أن فيها خمسة أقوال، ثم قال: (والثالث: أن المعنى لا تكلفوا أنفسكم عملاً ربما أدى إلى قتلها، وإن كان فرضاً، والرابع: أن المعنى: لا تغفلوا عن حظ أنفسكم، فمن غفل عن حظها فكأنما قتلها، هذا قول الفضيل بن عياض ^(١) .

وترك الجراحة عند تعيينها سبباً لعلاج المرض تكلف ما قد يؤدي إلى الموت، كما أن في تركها ترك لحظ النفس.

ب- قوله سبحانه: (وَإِذَا تَوَلَّى سَوَآءُ الْأُفُفِ فَفُفْ) [البقرة: ١٩٥].

ووجه دلالة الآية أن ترك الجراحة إذا تعينت لعلاج مرض، يؤدي بصاحبه إلى الموت، إذا لم يعالج بها، وجه من أوجه الإلقاء بالنفس إلى التهلكة، قال الألوسي: (واستدل بالآية يعني (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) على تحريم الإقدام على ما يخاف فيه تلف النفس) ^(٢) .

ج- قوله تعالى: (وَإِذَا تَوَلَّى سَوَآءُ الْأُفُفِ فَفُفْ) [البقرة: ١٩٥].

} 'SY9\$S6on & \$KR'x6 & \$p1\$6on & 0Br \$x<Uy_ } ' \$Z9\$6F% \$yR'x6 & 0E \$' 1 \$S\$ & 1 \$E \$ 0R

ج: [المائدة: ٣٢].

١ - زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط: ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ج: ٢، ص: ٦٢.

٢ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: ٢، ج: ٢، ص: ٧٨.

ووجه دلالة الآية هو أنه إذا كان استنقاذ النفس من أسباب الهلكة بوجه من الأوجه إحياء لها^(١)، فإن الجراحة في كثير من حالاتها تكون سببا في إنقاذ النفس من الهلاك^(٢)، وعندما يتدخل الجراح لعلاج مريض مهدد بالموت، ويجعل الله سبحانه وتعالى الشفاء بسبب ذلك، يكون منقذا للنفس من الهلاك.

٢- من السنة:

أ- حديث جابر بن عبد الله **t**، قال: «بعث رسول الله **e** إلى أبي بن كعب طبيبا، فقطع منه عرقا ثم كواه عليه»^(٣). ووجه دلالة الحديث على مشروعية الجراحة، أن قطع العرق، وكيه نوع من أنواع الجراحة، حتى إن الجراحة الطبية الحديثة تعتمد إلى قطع مواضع من العروق حال انسدادها، كما في حالة انسداد الشرايين والحثار الشرياني الحاد^(٤)، وقد دلت السنة التقريرية على جواز هذا النوع من الجراحة لما لم ينه النبي **e** عن قطع العرق، ثم كيّه.

ب- حديث الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت: «كنا مع النبي **e** نسقي ونداوي الجرحى» وفي رواية: «كنا نغزو مع النبي **e**»^(٥)، ووجه دلالة الحديث، أنه سنة تقريرية، وأصل في جواز الجراحة إذ إن من مقتضيات الجراحة مداواة الجروح.

ج- حديث سهل بن سعد الساعدي **t** في ذكر جرح النبي **e** يوم أحد، وفيه: «وجاءت فاطمة تغسل عن وجهه الدم، فلما رأت فاطمة رضي الله عنها الدم يزيد على الماء كثرة، عمدت إلى حصير فأحرقتهما وألصقتها على جرح رسول الله **e** فرقا الدم»^(٦)، أي انقطع جريانه.

ووجه دلالة الحديث أن النبي **e** أقر فاطمة على ما قامت به لإيقاف النزيف، ولما كان من أهداف الجراحة إيقاف النزيف^(٧)، كما في حالة التزيف الرئوي حال الحروب، وغيرها^(٨)، دل على

١- المرجع السابق، ج: ٦، ص: ١١٨.

٢- الشفاء بالجراحة، د. محمد فاعور، ص: ١٣٣، ١٣٤، ١٨٢، ١٨٥.

٣- رواه مسلم في صحيحه، كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوي، رقم: ٢٢٠٧.

٤- جراحة القلب والأوعية الدموية، د. سامي القباني، ص: ٩٥، ١١٢، ١١٦.

٥- رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: مداواة النساء الجرحى في الغزو، رقم: ٢٨٨٢، ٢٨٨٣.

٦- رواه البخاري، كتاب: الطب، باب: حرق الحصير ليسد به الدم، رقم: ٥٧٢٢، ومسلم، كتاب: الجهاد والسير، باب: غزوة أحد، رقم: ١٧٩٠/١٠١.

٧- الجراحة الصغرى، د. رضوان بابوي ود. أنطوان دولي، منشورات جامعة حلب، كلية حلب، ١٤٠٧هـ، ص: ٤٢-٥١.

٨- أمراض الصدر الجراحية، د. محسن أسود، مطبعة رياض، دمشق، سورية، ١٤٠٢هـ، ص: ٢٩.

مشروعية إيقاف التزيف بالجراحة.

د-أحاديث الحجامة، ومنها:

- حديث أنس بن مالك وفيه أن النبي ﷺ قال: «إن أمثل ما تداويتم به الحجامة، والقسط البحري»^(١).

- حديث جبارة بن المغلس عن كثير بن سليم، قال سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ: «ما مرت ليلة أسري بي بماء، إلا قالوا: يا محمد، مُر أمتك بالحجامة»^(٢).

- حديث طاووس عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ احتجم، وأعطى الحمام أجره»^(٣).

- حديث حميد الطويل، عن أنس: أن رسول الله ﷺ: «حجمه أبو طيبة، فأمرله بصاعين من طعام، وكلم مواليه فخففوا عنه من ضريبته، وقال: خير ما تداويتم به الحجامة»^(٤).

- وعن عباد بن منصور، قال: سمعت عكرمة يقول: «كان لابن عباس غلّمة ثلاثة حمامون، فكان اثنان يغلان عليه وعلى أهله، وواحد لحجمه وحجم أهله، قال: وقال ابن عباس: قال النبي ﷺ: نعم العبد الحمام يذهب بالدم، ويخف الصلب، ويجلو البصر، وقال: إن رسول الله ﷺ - حيث عرج به - ما مرّ على ملا من الملائكة إلا قالوا: عليك بالحجامة، وقال: إن خير ما تحتجمون فيه يوم سبع عشرة، ويوم تسع عشرة، ويوم إحدى وعشرين، وقال: إن خير ما تداويتم به السعوط، واللدود، والحجامة، والمشي، وإن رسول الله ﷺ، لُدّ، فقال: من لدني؟ فكلكم أمسكوا، فقال: لا يبقئ أحد في البيت إلا لدّ، إلا العباس»^(٥).

١ - رواه البخاري، كتاب: الطب، باب: الحجامة من الداء، رقم: ٥٦٩٦، ومسلم، كتاب: المساقاة، باب: حل أجرة الحجامة، رقم: ١٥٧٧/٦٢، والقسط البحري عود هندي أبيض اللون.

٢ - رواه ابن ماجه في سننه، كتاب: الطب، باب: الحجامة، رقم: ٣٤٧٩، ج: ٥، عن أنس، ورواه الترمذي في سننه، كتاب: الطب، باب: ما جاء في الحجامة، رقم: ٢٠٥٢، ج: ٣، عن ابن مسعود. وقال الترمذي: وهذا حديث حسن غريب من حديث ابن مسعود، وحسنه السيوطي في الجامع الصغير، ج: ٢، ص: ١٤٧.

٣ - رواه البخاري، كتاب: الطب، باب: السعوط، رقم: ٥٦٩١، ص: ١١١٧، ومسلم، كتاب: المساقاة، باب: حل أجرة الحجامة، رقم: ١٢٠٢/٦٥، ص: ٦٤٤.

٤ - رواه بهذا اللفظ البيهقي في الكبرى، كتاب: الضحايا، باب: الرخصة في كسب الحمام، رقم: ١٩٥١٠، ورواه بلفظ قريب البخاري، كتاب: البيوع، باب: ذكر الحمام، رقم: ٢١٠٢، ومسلم، كتاب: المساقاة، باب: حل أجرة الحمام، رقم: ١٢٠٢/٦٦.

٥ - رواه بلفظه الترمذي في سننه، كتاب: الطب، باب: ما جاء في الحجامة، رقم: ٢٠٥٣، ورواه مختصر ابن ماجه في سننه، كتاب: الطب، باب: الحجامة، رقم: ٣٤٧٨، والطبراني في الكبير، عكرمة عن ابن عباس، رقم: ١١٨٩٣، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

ووجه دلالة هذه الأحاديث على مشروعية الجراحة هو أنها أدلة على مشروعية العلاج بالحجامة، وهي قائمة على شق الجسم وشرطه، فتكون بذلك أصلاً في جواز شق البدن لاستخراج الشيء الفاسد منه سواء أكان عضواً، أو كيساً مائياً، أو ورماً أو غير ذلك^(١).

هـ- حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «الفطرة خمس، أو خمس من الفطرة: الختان، والاستحداً، وتقليم الأظفار وقص الشارب»^(٢).

ووجه الدلالة:

هو أن الحديث شرع الختان، وهو نوع من أنواع الجراحة الطبية^(٣) فدل ذلك على مشروعية العمل الجراحي في عمومها.

٣- الإجماع:

لم يعرف خلاف بين السلف، ومن بعدهم، في حكم أنواع من التدخل في جسم الإنسان التي يمكن اعتبارها جراحة عامة، كقطع العروق، وكيها، والحجامة، وبتتر الأعضاء^(٤).

يقول د. محمد بن محمد المختار الشنقيطي: (وقد عرف المسلمون في العصور التي ازدهرت فيها البلاد الإسلامية نماذج كثيرة من الجراحة، وكانت تجرى للناس من قبل الأطباء، بل ألف علماء الطب المسلمون كتبهم المشتملة على عدد كبير من الجراحات الطبية، ومع ذلك فإننا لم نجد من أنكر عليهم ذلك، لا في عصرهم، ولا فيما بعده من العصور إلى يومنا هذا)^(٥).

٤- المقاصد الشرعية:

من المعلوم أن الشريعة الإسلامية، قصدت جلب المصالح ودرء المفاسد، وأنها راعت دفع المشقة

١- أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٥٨.

٢- رواه البخاري، كتاب: اللباس، باب: قص الشارب، رقم: ٥٨٨٩، ومسلم، كتاب الطهارة، باب: خصال الفطرة، رقم: ٢٥٧/٤٩.

٣- الموسوعة الطبية الحديثة لمجموعة من الأطباء، ج: ٣، ص: ٥٧٢.

٤- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم الحرفة من الأحكام الشرعية، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط: ١، ج: ٣، ص: ٤٦٦، وشرح زروق على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، مطبعة الحمالية، ١٣٣٢هـ، ج: ٢، ص: ٤٠٩، والطب من الكتاب والسنة، موفق الدين عبد اللطيف البغدادي، ت: عبد المعطي قلنجي، دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ، ص: ١٧٩.

٥- أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٦٣.

على المكلفين، وجلب التيسير لهم^(١)، كما قصدت إزالة الضرر عنهم، وفي الجراحة الطبية ما يحقق ذلك كله، فيكون حكمها الجواز تحصيلًا لمقصود الشرع ومطلوبه.

المطلب الثاني: شروط جواز الجراحة الطبية:

إن القول بمشروعية الجراحة الطبية ليس على الإطلاق، بل القول بجوازها مقيد بشروط، بحيث يُضمن بتوفرها أن تحقق الجراحة ما يرجى من مصالح، ويدرء بها المفاسد، والمخاطر، والأضرار، حيث إن الجراحة غالبًا ما تتضمن مخاطر قد تؤدي بالذي تجرى له الجراحة إلى الهلاك، أو تلف بعض أعضائه، ولذلك فإن القول بجواز الجراحة الطبية مقيد بشروط هي:

أولاً: ألا يكون فيها تغيير لخلق الله.

ذكر محمد مختار الشنقيطي في بحثه أحكام الجراحة الطبية، والآثار المترتبة عليها، عند الحديث عن شروط جواز الجراحة الطبية، أن تكون الجراحة مشروعة، وجعله الشرط الأول^(٢)، فلما تأملته رأيت فيه إهمامًا من جهة ورود الدور عليه، فكأننا نقول يشترط لمشروعية الجراحة أن تكون مشروعة، كما أن هذه الشروط بمثابة ضوابط يخضع لها جميع أنواع التدخل الجراحي، فيما يأتي، للحكم عليه، ولذلك تعين تحديد ما ليس مشروعًا من الجراحة ابتداءً، وبدقة، ويبدو أن أول ما يؤثر في مشروعية الجراحة، أن تكون تغييرًا لخلق الله **U**، وإذا كان ضابط تغيير الخلق في كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان ما أريد به التحدي والعبث، وأهدر خاصية من خصائص هذا التكوين^(٣)، فإن كل جراحة يقصد منها تحدٍ أو عبث هي جراحة محظورة، ومثاله تلك الجراحة التي يعتمد بها إلى ذكر يراد تحويله إلى غير جنسه، أو العكس، وكذا تلك العمليات الجراحية التي يود أصحابها أن يغيروا من أشكالهم التي خلقوا عليها، وقد بدّل هيئة أحدهم كلما زين له الشيطان مسلكًا من مسالك الضلال؛ فيكون بذلك متبعًا لشيطان مريد:

مسلكًا من مسالك الضلال؛ فيكون بذلك متبعًا لشيطان مريد:

﴿وَيَسْأَلُكُم بَعْضُهُمْ أَسْأَلُكُمْ فِي الْبَنَاءِ﴾

١ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٦٠، ٩٢؛ وفواتح الرحموت، أبو يحيى زكريا الأنصاري، المطبعة الأميرية بولاق، ط: ١، ١٣٢٢هـ، ص: ٣١٤، شرح القواعد الفقهية، مصطفى الزرقا، دار القلم، دمشق، سورية، ط: ٢، ص: ١٦٥.

٢ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٦٩، ٧٠.

٣ - ذكرنا هذا الضابط عند بحث مسألة تغيير الخلق ص: ١٠٣-١٠٦.

﴿أَمْ يَحْظُرُكَ أَنْ تَتَّخِذَ مِنْ خَلْقِكَ أَزْوَاجًا﴾ [النساء: ١١٨، ١١٩].

كما يحظر من الجراحة ما يؤدي إلى إهدار خاصية من خصائص التكوين العضوي للإنسان، كعمليات التجميل التي تزيل كثيرا من الفوارق بين الناس في أشكالهم، ولو ترك للناس أن يختاروا لأنفسهم صورهم، وخلقتهم، لأهدروا سنة الله في خلق الناس مختلفين، ولفسدت الأرض.

ثانيا: أن يكون المريض محتاجا إلى الجراحة^(١) :

هذا الشرط مبني على عدم جواز الجراحة بلا موجب شرعي، فتجوز الجراحة إذا دعت إليها ضرورة يخشى معها من ذهاب النفس، أو هلاك عضو من أعضاء الجسد، أو وجدت حاجة إلى الجراحة دون الضرورة، ولكن بلغت مقام الحاجيات التي يلحق بها الضرر البالغ، بسبب آلام المرض ومشاقها، أو كانت من الأمور التحسينية التي أمر الشارع بها^(٢).

وهذا الشرط له اعتبار عند الأطباء، إذ لا يعمدون إلى الجراحة للعلاج إلا إذا دعت إليها الحاجة^(٣).

وقد اشترط فقهاؤنا القدامى وجود الحاجة إلى الجراحة لصحة عقد الإجارة عليها^(٤)، ورأوا أن زوال تلك الحاجة سبب لفسخ العقد^(٥)، وذهبوا إلى أن حكم انتقاض عقد الإجارة على الجراحة إذا زالت الحاجة إليها، هو رجوع إلى الحكم الأصلي؛ إذ إنها ما أجزت إلا الحاجة، فزال الحكم بزوالها، بناء على القاعدة الفقهية: (ما جاز لعذر بطل بزواله)^(٦).

١ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٧٢-٧٠.

٢ - الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، د. محمد خالد منصور، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: ٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص: ١٥٩.

٣ - الموسوعة الطبية الحديثة، مجموعة من الأطباء، ج: ٣، ص: ٤٥٠.

٤ - كشف القناع، البهوتي، ج: ٤، ص: ٩٠، وروضة الطالبين، أبو بكر يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، ج: ٥، ص: ١٨٥، ومغني المحتاج، الشريبي، ج: ٢، ص: ٣٢٤، والإقناع، شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي، المطبعة المصرية، ١٣٥١هـ، ج: ٢، ص: ٣٠٢.

٥ - المبسوط، السرخسي، ج: ١٦، ص: ٢، وبدائع الصنائع، الكاساني، ج: ٤، ص: ١٩٨، ١٩٧، وجواهر الإكليل، صالح عبد السميع الأبي الأزهر، مطبعة الباي الحلبي، مصر، ج: ٢، ص: ١٩٢، وروضة الطالبين، النووي، ج: ٥، ص: ١٨٥.

٦ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٥، الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٦.

ثالثاً: إذن المريض أو وليه بفعل الجراحة^(١) :

لا يجوز للطبيب أن يجري الجراحة دون إذن المريض، إذا كان المريض أهلاً للإذن، أو وليه إن لم يكن كذلك^(٢).

ويكون الإذن إما مطلقاً، بأن يجيز المريض الطبيب بفعل أي جراحة يستدعيها العلاج، ويطلب الطبيب هذا النوع من العلاج إذا توقع أن يفاجأ بأمراض غير الذي كشف عنه، فيحتاج الطبيب، ويعدّ لأي موقف محتمل، خشية من المسؤولية^(٣)، وقد يكون الإذن مقيداً، بأن يجيز المريض الطبيب بنوع معين من الجراحة.

والإذن -بنوعيه- شرط معتبر عند الأطباء^(٤)، ولا يمكن للطبيب أن يتحمل مسؤولية الجراحة، إذا لم ياذن المريض بذلك.

وإذا عجز المريض عن تقدير مصالحه، بأن كان فاقداً للأهلية؛ كالمجنون، أو ناقصها؛ كالسفيه^(٥)، انتقل الإذن بالجراحة لوليّه، قال ابن قدامة المقدسي: (وإن ختن صبي بغير إذن وليه، أو قطع سلعة من إنسان بغير إذنه، أو من صبي بغير إذن وليه فسرت جنايته ضمن لأنه قطع غير مأذون فيه، وإن فعل ذلك الحاكم، أو من له ولاية عليه، أو فعله من أذنا له لم يضمن، لأنه مأذون فيه شرعاً)^(٦).

فقوله -رحمه الله- (... لأنه قطع غير مأذون فيه) تعليل لاعتبار ختان الصبي، جناية، كما قطع السلعة، لعدم الإذن، ومفهومه إذا وقع بالإذن جاز.

أما قوله (وإن فعل ذلك الحاكم)، فيمكن أن يستخلص منه بعض الحالات التي يكون الإذن فيها حقاً عاماً كأن يكون المرض وباء معدٍ، يخشى من انتشاره في الناس، حينها يمكن أن تجرى

١ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٧٢، ٧٣، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، محمد منصور، ص: ١٦٠.

٢ - المغني، ابن قدامة، ج: ٦، ص: ١٣٤.

٣ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٦١.

٤ - الموسوعة الطبية الحديثة، مجموعة من الأطباء، ج: ٣، ص: ٤٥٠.

٥ - التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، دار الكتب العلمية، ط: ٢، ١٩٨٣م، ج: ٢، ص: ١٧٢.

٦ - المغني، ابن قدامة، ج: ٦، ص: ١٣٤، ١٣٥.

الجراحة ولو لم يأذن المريض، أو وليه^(١).

رابعاً: أن تتوفر الأهلية في القائم بالجراحة^(٢):

وأصل هذا الشرط حديث النبي e : «من تطب ولم يعلم منه الطب قبل ذلك، فهو ضامن»^(٣).

قال ابن القيم: (وقوله e : «من تطب» ولم يقل: من طب، لأن لفظ التفعّل يدل على تكلف الشيء، والدخول فيع بعسر وكلفة، وأنه ليس من أهله... وأما الأمر الشرعي فيإيجاب الضمان على الطبيب الجاهل، فإذا تعاطى علم الطب وعمله، ولم يتقدم له به معرفة فقد هجم بجهله على إتلاف الأنفس، وأقدم بالتهور على ما لم يعلمه فيكون قد غرّر بالعليل، فيلزمه الضمان لذلك، وهذا إجماع من أهل العلم^(٤)).

فلا يجوز -إذن- للطبيب، وكذا من يساعده، أن يقدموا على إجراء الجراحة إذا لم يكونوا أهلاً لذلك، وقد ذكر ابن قدامة شرطين لهذه الأهلية، وهما:

١- الكفاءة العلمية.

٢- القدرة على تطبيقها، وممارستها في الواقع، واعتبر هذين الشرطين سبب إسقاط الضمان على الجراح، فقال: (ولا ضمان على حجام، ولا ختان، ولا متطبب إذا عرف منهم حذق الصنعة، ولم تكن أيديهم، وجملته أن هؤلاء إذا فعلوا ما أمروا به، لم يضمنوا بشرطين، أحدهما: أن يكونوا ذوي حذق في صناعتهم، ولهم بها بصارة، ومعرفة، لأنه إذا لم يكن كذلك لم يحل له مباشرة القطع، وإذا قطع مع هذا كان فعلاً محرماً، فيضمن سرايته كالقطع ابتداءً، الثاني: أن لا تجني أيديهم فيتجاوزوا ما ينبغي أن يقطع، فإذا وجد هذان الشرطان لم يضمنوا؛ لأنهم قطعوا

١ - ذكر هذه الحالة محمد الشنقيطي، كما ذكر حالة ثانية، يجوز فيها للطبيب إجراء الجراحة دون إذن المريض، وهي: أن يكون المريض مهتداً بالموت أو تلف عضو من أعضائه، إذا لم يتم إسعافه بالجراحة الطبية اللازمة فوراً، ولا تسمح حالته الصحية بأخذ الموافقة. (ينظر: أحكام الجراحة الطبية، الشنقيطي، ص: ١٧٢).

٢ - المغني، ابن قدامة، ج: ٦، ص: ١٣٤، والطب النبوي، ابن القيم، ت. د. عبد المعطي قلعجي، دار الوعي، حلب، سورية، ط: ١، ١٩٨٤م، ص: ٢٨٣، أحكام الجراحة الطبية، الشنقيطي، ص: ٧٤، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، محمد منصور، ص: ١٦٢.

٣ - رواه أبو داود في سننه، كتاب: الديات، باب: فيمن تطب بغير علم فأعنت، رقم: ٤٥٨٦، وابن ماجه في سننه كتاب: الطب، باب: من تطب ولم يعلم منه الطب، رقم: ٣٤٦٦، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورمز له السيوطي في الجامع الصغير بالصحة، ج: ٢، ص: ١٦٨.

٤ - زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، تحقيق كامل محمد عويضة، دار العنان للتجارة، والطباعة والنشر، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ج: ٣، ص: ٧٩.

مقطعا مأذونا فيه^(١).

بناء على ما سبق فإن الإقدام على الجراحة لا يجوز إلا من المختص في جراحة الداء الذي يراد علاجه، ولقد أصبحت الجراحة اليوم تخصصات^(٢)، فلا يجوز لمن لم يتخصص في جراحة أن يقدم عليها، ولا لمن تخصص، ولم يتقن، إلا بعد إتقانه.

خامسا: أن يكون نجاح العملية الجراحية غالب الظن:

فلا يجوز الإقدام على جراحة تكون نسبة هلاك المريض فيها أكبر، لأن في ذلك إقداما على إلحاق الضرر بالغير، وقد نهانا الله سبحانه عن ذلك، فقال: (﴿وَلَا تُلَاقُوا السُّبُلَ وَلَا تَسْلُبُوا أَنْفُسَكُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاكِبُونَ﴾) [البقرة: ١٩٥].

قال الإمام الألوسي: (واستدل بالآية على تحريم الإقدام على ما يخاف منه تلف النفس)^(٣).

وقال الله تعالى: (﴿وَلَا تُلَاقُوا السُّبُلَ وَلَا تَسْلُبُوا أَنْفُسَكُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاكِبُونَ﴾) [النساء: ٢٩].

وقد ذكر ابن الجوزي أن للآية خمسة معان، ثالثها هو أن الإقدام على شيء يؤدي إلى الموت يعتبر قتلا للنفس، فقال: (... والثالث: أن المعنى، لا تكلفوا أنفسكم عملا ربما أدى إلى قتلها، وإن كان فرضا)^(٤).

وإنما أخذ بغالب الظن - في الحكم - لأن المعنى شرعا هو غلبة الظن، لأن الغالب في الظن كالمحقق حكما، يقول العز بن عبد السلام: (الاعتماد في جلب مصالح الدارين، ودرء مفسدها على ما يظهر في الظنون...) ^(٥).

بناء عليه فإن حكم إقدام الطبيب الجراح، وطاقمه، على الجراحة، راجع إلى تقديره لنسبة نجاح العملية، إلى عدم نجاحها، فإن كان غالب الظن النجاح، أقدموا، وإلا فالإحجام، ولا يجوز غيره.

١ - المغني، ابن قدامة، ج: ٦، ص: ١٣٣، ١٣٤.

٢ - الشفاء بالجراحة، د. فاعور، ص: ١١.

٣ - روح المعاني، الألوسي، ج: ٢، ص: ٧٨.

٤ - زاد المسير، ابن الجوزي، ج: ٢، ص: ٦٢.

٥ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبو محمد عز الدين بن عبد السلام، دار الشرق للطباعة، مصر، ١٣٨٨ هـ، ج: ١، ص: ١٤.

سادسا: أن نعدم طرق العلاج التي هي أخف ضررا من الجراحة: (١)

إن اللجوء إلى الجراحة وسيلة للعلاج يعتمد إليها بعد استنفاد جميع وسائل العلاج الأخرى التي هي أخف ضررا، كالأدوية، والعقاقير التي قد تؤدي نفس ما تؤديه الجراحة (٢)، مع ما يحيط بها من مخاطر قد تؤدي بحياة المريض.

ولقد أشار ابن القيم إلى هذا الشرط عندما قال: (ومن حذر الطبيب أنه حيث أمكن التدبير الأسهل، فلا يعدل إلى الأصعب، ويتدرج من الأضعف إلى الأقوى، إلا أن يخاف فوت القوة، فحينئذ يجب أن يبتدئ بالأقوى) (٣).

وقال - رحمه الله -: (ومن حذر الطبيب - أيضا - أن يعالج بالأسهل فالأسهل، فلا ينتقل من العلاج بالغذاء إلى الدواء، إلا عند تعذره، ولا ينتقل إلى الدواء المركب إلا عند تعذر الدواء البسيط) (٤).

وفعل الجراحة مع إمكان العلاج، بما دونها، تغرير بالمريض، وتعرض له إلى الهلكة، ولعل ترتيب أنواع العلاج في حديث رسول الله ﷺ: «الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار، وأنهى أمي عن الكي» (٥)، لعل هذا الترتيب في الحديث أصل لاشتراط عدم الانتقال إلى العلاج الأصعب إلا إذا عدم الأسهل، قال الشوكاني: (قوله: «وأنهى أمي عن الكي» قال النووي: هذا الحديث من بديع الطب عند أهله لأن الأمراض الامتلائية دموية أو صفراوية أو سوداوية أو بلغمية، فإن كانت دموية، فشفأؤها إخراج الدم، وإن كانت من الثلاثة الباقية فشفأؤها بالإسهال بالمسهل اللائق بكل خلط منها، فكأنه نبه ﷺ بالعسل على المسهلات، وبالحجامة على إخراج الدم بها، وبالفصد ووضع العلق وما في معناها، وذكر الكي لأنه يستعمل عند عدم نفع الأدوية المشروبة ونحوها، فأخر الطب الكي، والنهي عنه إشارة إلى تأخير العلاج بالكي، حتى يضطر إليه، لما فيه من استعجال الألم الشديد في دفع ألم قد يكون أضعف من ألم الكي) (٦).

١ - الطب النبوي، ابن القيم، ص: ٢٨٦، أحكام الجراحة الطبية، الشنقيطي، ص: ٧٩، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، محمد منصور، ص: ١٦٣.

٢ - الشفاء بالجراحة، د. فاعور، ص: ٤٤.

٣ - الطب النبوي، ابن القيم، ص: ٢٨٦.

٤ - المرجع السابق، ص: ٢٨٩.

٥ - رواه البخاري، كتاب: الطب، باب: الشفاء في ثلاثة، رقم: ٥٦٨٠.

٦ - نيل الأوطار، الشوكاني، ج: ٨، ص: ٢٨٥.

سابعاً: ألا يترتب على فعلها ضرر أكبر من ضرر المرض^(١).

إذا كانت القاعدة الفقهية تنص على أن (الضرر لا يزال بمثله)^(٢)، فإن الجراحة لا تشرع إذا كانت تؤدي إلى ضرر أكبر من الضرر اللاحق المريض من باب أولى.

ولذلك فإنه لا يحكم بالجواز إلا على الجراحة التي لا يترتب عليها ضرر، أو كان الضرر الناتج عنها أقل من الذي أصاب المريض، إعمالاً للقاعدة الشرعية: (إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما)^(٣). يقول ابن القيم: (... وأن لا يكون قصده إزالة تلك العلة فقط، بل إزالتها على وجه يأمن معه حدوث أصعب منها، فمتى كان إزالتها لا يؤدي معها حدوث علة أخرى أصعب منها، أبقاها على حالها، وتلطيفها هو الواجب، وهكذا، كمرض أفواه العروق، فإنه متى عولج بقطعه، وحبسه، خيف حدوث ما هو أصعب منه)^(٤).

١ - الطب النبوي، ابن القيم، ص: ٢٨٦، وأحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٨٢.

٢ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٦، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٧، ودرر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، تعريب فهمي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ج: ١، ص: ٣٥.

٣ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٧، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٩، وشرح القواعد الفقهية، الزرقا، ص: ٢٠١.

٤ - الطب النبوي، ابن القيم، ص: ٢٨٩.

الفصل الثاني

أحكام الجراحة

العلاجية الوقائية

الفصل الثاني: أحكام الجراحة العلاجية والوقائية.

نقصد بالجراحة العلاجية، التدخل الجراحي الذي يراد منه علاج بعض الأمراض ، وعادة ما يطلق عليها العمليات الجراحية، وإذا أطلقت العملية الجراحية انصرفت إلى هذا اللفظ^(١):

فنحن في هذا الفصل نريد أن ندرس:

أولاً: أحكام العمليات الجراحية التي تعالج بها الأدوية المختلفة بكل تخصصاتها.

ثانياً: أحكام بعض أنواع الجراحة التي الهدف الأساس منها الوقاية، ونقصد - تحديداً - جراحة التوليد، وجراحة الختان، والوقائية ليس اصطلاحاً طبياً، يطلق على هذين النوعين من الجراحة، إنما هو اختيار منهجي لدراسة أحكام النوعين معاً بجامع كون كل واحد منهما يقصد إلى الوقاية، فجراحة التوليد تهدف إلى وقاية الأم، أو جنينها، أوهما معاً^(٢)، وفي جراحة الختان وقاية من الأمراض.

وسندرس أحكام المسائل المتعلقة بالجراحة العلاجية والوقائية ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: أحكام العمليات الجراحية.

المبحث الثاني: حكم جراحة الولادة، والكحت وتوسيع عنق الرحم.

المبحث الثالث: أحكام جراحة الختان.

١ - الموسوعة الطبية، لمجموعة من الأطباء، ج: ٣، ص: ٤٥٠.

٢ - الموسوعة الطبية العربية، د.عبد الحسين بيرم: ص: ١٢٧، والسلوك المهني للأطباء، د.التكريتي، ص: ٣٣٧.

المبحث الأول: أحكام العمليات الجراحية.

تقدم في الباب الأول، القول بأن العلاج سبب من أهم أسباب التدخل في التكوين العضوي للإنسان، والجراحة نوع من أنواع هذا التدخل، ومن أهداف الجراحة العلاج، بل هو أهم أهدافها، وذكرنا هناك أن موجب العلاج بالجراحة إما أن يكون ضروريا، أو حاجيا، أو دون ذلك، ومثلنا لكل مرتبة.

وفي هذا المبحث سنحاول -إن شاء الله- بحث أحكام كل مرتبة من المراتب الثلاث، وفي المطالب التالية:

المطلب الأول: أحكام الجراحة العلاجية الضرورية.

سبق معنا في الباب الأول أن هدف هذه الجراحة إنقاذ المريض من الموت حتى إن بعض الأطباء ليطلق عليها: جراحة المحافظة على الحياة^(١)، ويقرر الأطباء أن الأمراض التي تعالج بهذه الجراحة، إذا لم يتم إسعاف أصحابها في الوقت المناسب، فإنهم سيموتون في فترة وجيزة، كالذين أصيبوا بانفجار الزائدة الدودية، أو المعدة^(٢)، أو بتزيف حاد في الكبد... هؤلاء جميعا حالاتهم خطيرة، بحيث لو لم يتدخل جراحيا في حقهم في أسرع وقت ممكن، فإنهم يقضون^(٣).

وقبل إعطاء حكم هذا النوع من الجراحة، أود أن أعرض رأي الدكتور محمد مختار الشنقيطي في المسألة؛ لأنه بحثها بشيء من التفصيل، ومجمل ما توصل إليه من أحكام تتعلق بالجراحة العلاجية الضرورية، مايلي:

١- جواز هذا النوع من الجراحة، لكون صاحبها مضطرا، ويؤخذ هذا الحكم من قوله: (وإذا أصيب الإنسان بهذا النوع من الأمراض الجراحية الخطيرة، التي يخشى عليه الهلاك بسببها فإنه يصير حينئذ مضطرا، ويبلغ ذلك مقام الضرورة، ولا يشترط في الحكم بكونه مضطرا أن يصير إلى الحالة التي يشرف فيها على الموت، ويقل الأمل في شفائه وعلاجه)^(٤)، فالظاهر من كلامه جواز الجراحة العلاجية الضرورية، وإنما قلنا الظاهر، لقوله في موضع آخر: (ومعلوم أن المرض الجراحي المهلك

١ - أحكام الجراحة الطبية، الشنقيطي، ص: ٨٧.

٢ - المرجع السابق.

٣ - المرجع السابق، ص: ٨٩.

٤ - أحكام الجراحة الطبية، د. التكريتي، ص: ٢٦٥.

مفوت لأصل النفس، فهو مفسدة، والجراحة التي يتم بها علاج ذلك المرض توجب دفع تلك المفسدة فتعتبر متضمنة للمصلحة الشرعية من هذا الوجه^(١)، وهو قول ربما فهم منه حكم الوجوب، ولكنه بعيد، لتصريحه في موضع آخر يكون الاضطرار يفضي إلى الجواز.

٢- جواز فعل المحظورات التي قد تتطلبها الجراحة العلاجية الضرورية من تخدير، وكشف عورة يحتاج إلى كشفها، للقاعدة الشرعية: (الضرورات تبيح المحظورات)^(٢).

٣- وجوب قيام الطبيب الجراح الذي تعينت في حقه هذه الجراحة التي هي سبب لإنقاذ المريض من الهلاك، وجوب قيامه بها، ولا يجوز له الامتناع عنها^(٣).

والذي يبدو - والله أعلم - أننا إذا ذهبنا إلى ما ذهب إليه الباحث من وجوب قيام الطبيب الجراح الذي تعين في حقه هذا النوع من الجراحة بإجرائها فإن الحكم ذاته - يعني الوجوب - يتعلق بالمريض الذي تجرى له هذه العملية الجراحية، وكذلك الأمر بالنسبة لما يعتبر ضروريا لإجراء هذه الجراحة، للأدلة الآتية:

- قوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلِينَ) [النساء: ٢٩]، ووجه

دلالة الآية هو أن الله **U** نهى عن قتل أحدنا نفسه، ومن معاني قتل النفس في الآية:

١- لا تلقوا بأنفسكم إلى التهلكة^(٤).

٢- لا تتركوا حظا من حظوظ النفس التي يؤدي تركه إلى الهلاك^(٥)، وفي الامتناع عن إجراء الجراحة التي تنقذ من الهلاك، إلقاء بالنفس إلى التهلكة، وترك لحظ من حظوظ النفس يؤدي تركه إلى الهلاك.

- المحافظة على النفس هي الرتبة الثانية من مراتب الضروريات التي قصد الشرع المحافظة عليها^(٦)، وإذا كانت المحافظة على النفس من أكد الواجبات، وكان الحفاظ عليها بدرء مفسدة

١ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٨٨.

٢ - المرجع السابق، ص: ٩٠.

٣ - المرجع السابق، ص: ٩٠.

٤ - روح المعاني، الألوسي، ج: ٥، ص: ١٦.

٥ - وهو قول الفضيل بن عياض. (ينظر: زاد المسير، ابن الجوزي، ج: ٢، ص: ٦٢).

٦ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٨.

الداء الهالك لها متعينا، صار واجبا، للقاعدة الشرعية: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) (١). ويمكن تخريج هذا الحكم على رأي بعض الشافعية (٢)، وبعض الحنابلة (٣) الذين قالوا بوجوب التداوي، يقول أبو حامد الغزالي: (إعلم أن الأسباب المزيللة للمرض أيضا تنقسم إلى مقطوع به كالماء المزيل لضرر العطش، والخبز المزيل لضرر الجوع، وإلى مظنون كالقصد، والحجامة، وشرب الدواء المسهل، وسائر أبواب الطب، أعني معالجة البرودة بالحرارة، والحرارة بالبرودة، وهي الأسباب الظاهرة في الطب، وإلى موهوم كالكي والرقيّة، أما المقطوع فليس من التوكل تركه، بل تركه حرام عند خوف الموت) (٤).

بناء على ما سبق من أن الجراحة الطبية العلاجية الضرورية، هي الجراحة التي يقصد منها إنقاذ المريض من الموت، وتشمل علاج الحالات والأمراض الجراحية الخطرة التي إذا لم يتم إسعاف صاحبها بالجراحة في الوقت المناسب هلك، يترجح القول بوجوب هذا النوع من الجراحة.

المطلب الثاني: حكم الجراحة العلاجية الحاجية.

هذا النوع من الجراحة تعالج به الحالات الجراحية التي يخشى على المريض - إن لم يعالج به - من الموت، ولكن بدرجة دون درجة الخوف عليه، في حالة الجراحة العلاجية الضرورية، ويصحب بعض الأمراض التي تعالج بهذا الجراحة آلام شديدة، ومشقة غير يسيرة، وبعضها - وإن لم يصحبها مثل تلك الآلام - يخشى من أضرارها لاحقا (٥).

ومن أمثلة الأمراض التي يصحبها آلام شديدة:

- ١ - التهاب الزائدة الدودية في بدايته (٦).
- ٢ - التهاب الوريد الخثري، وهو داء يصيب جدران الأوردة، والنسيج حولها، ويصحب بتخثر

١ - الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، ج: ١، ص: ١٥٢، والمحصل، الرازي، ج: ١، ص: ٣١٧.

٢ - المجموع، النووي، ج: ٥، ص: ٩٦.

٣ - فتاوى ابن تيمية، ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ج: ٢١، ص: ٥٦٤.

٤ - إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط: ٢، ١٤٢٥هـ -

٢٠٠٥م، ج: ٢، ص: ١٦٣٨، ١٦٣٩.

٥ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٩٢، ٩٣.

٦ - الأمراض الجراحية، د. مظهر الهاني، وآخرون، المطبعة الجديدة، د ط، دمشق، ١٤٠٣هـ، ص: ١٧٧.

الدم، وإذا بلغ درجة من الخطورة عولج بالجراحة^(١).

٣- القرحة البدئية للمريء^(٢).

٤- دوالي الحبل المنوي، وهو داء يصيب الجهاز التناسلي عند الذكور، باتساع وتعرج الأوردة المنوية^(٣).

ومن أمثلة الأمراض التي تعود الحاجة إلى إخضاع أصحابها للجراحة إلى توقع الضرر:

١- الخراج الكلوي؛ ويتمثل في تجمع الصديد في الكلية، يتسبب في التهاب صديدي حاد بالأنسجة، ويؤدي إلى فسادها وتخرها^(٤).

٢- الأكياس المائية الناشئة في الكبد^(٥).

٣- أورام القولون السليمة، وهي أورام غير خبيثة، على هيئة كتلة من أنسجة ناجمة عن نمو غير طبيعي في الأمعاء الغليظة الممتدة من الأعور حتى المستقيم^(٦).

والحكم على هذا النوع من الجراحة يرجع إلى تقرير الطبيب المتخصص عن الوضع الذي يؤول إليه المريض حال لم تجر له العملية الجراحية فإن غلب الظن أنه يخشى عليه من الهلاك، كان الحكم الوجوب، كما في الجراحة الطبية العلاجية الضرورية لتشابه الحالتين، وأدلة الوجوب هنا، هي نفسها هناك.

أما إذا كان المرض لا يؤدي بصاحبه -إذا لم تجر له الجراحة- إلى الهلاك، وإنما يصحبه الألم، شديداً كان أم دون ذلك، وتلحقه المشقة، فإن حكم الجراحة هو الجواز لعموم نصوص الشريعة التي وردت ترفع الحرج والمشقة عن الناس، منها: قوله تعالى: (وَمَا جَعَلْنَاكَ إِلَّا حَكِيمًا مِّنْ فَاعِلِينَ) [الحج: ٢٨]، وقوله سبحانه: (وَمَا جَعَلْنَاكَ إِلَّا حَكِيمًا مِّنْ فَاعِلِينَ) [المائدة: ٦]،

١ - جراحة القلب، د. القباني، ص: ٢٩٥.

٢ - أمراض الصدر الجراحية، د. محسن أسود، ص: ٢١٢، ٢١٤.

٣ - أمراض الجهاز البولي والجهاز التناسلي عند الذكور، د. محمد أديب العطار، د. وليد النحاس، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٤٠١هـ، ص: ٣٤٥-٣٤٧.

٤ - ملحق الجراحة البولية، د. وليد النحاس، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، ١٤٠٤هـ، ص: ٨٩.

٥ - الأمراض الجراحية، د. مظهر المهائبي، وآخرون، ص: ٢٢٩.

٦ - الموسوعة الطبية العربية، د. عبد الحسين بيرم، ص: ٣٣٢.

وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ الْفُلْكِ وَلَا مَنَاجِيهِ وَلَا طَائِفَةٍ مِنْ أَسْفَلِ الْعَرْشِ وَلَا يُنَبِّئُكَ عَنْ هَٰؤُلَاءِ أُولَٰئِكَ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله

ووجه دلالة هذه الآيات هو أن الله سبحانه وتعالى: لم يضيق على الناس بما أنزل عليهم من أحكام، بل وسع عليهم، ويسر عليهم ولم يعسر^(١)، والقول بحظر العمليات الجراحية العلاجية الحاجة، إبقاء لأمراض يعاني أصحابها آلاما شديدة، ومشقة كبيرة، وخطرا محتملا، وفي ذلك من المشقة والخرج ما جاءت نصوص الشريعة لترفعه^(٢).

«إِنْ خَيْرَ دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ، إِنْ خَيْرَ دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ»^(٣).

وقول رسول الله ﷺ لمعاذ وأبي موسى الأشعري حين بعثهما إلى اليمن: «بشرا ولا تنفرا، ويسرا ولا تعسرا، وتطاوعا ولا تختلفا»^(٥).

ودلالة هذه الأحاديث واضحة على كون دين الله دين يسر، وتخفيف الآلام على المرضى من

ذلك اليسر الذي تدعو إليه نصوص الشريعة، وقواعدها؛ كقاعدة: (المشقة تجلب التيسير)^(١).

والمشقة تدفع سواء أكانت آلاما، كما في بعض الأمراض التي تعالج بهذا النوع من الجراحة، أم كانت خطرا متوقعا منها، يقول الإمام الشاطبي: (... غير أن المؤذيات والمؤلمات خلقها الله تعالى ابتلاء للعباد وتمحيصا، وسلطها عليهم كيف شاء، ولما شاء (ندر اءو شء اءو ءو) للمشقة اللاحقة، وحفظا على الحظوظ التي أذن لهم فيها، بل أذن في التحرز منها عند توقعها، وإن لم تقع، تكملة لمقصود العبد، وتوسعة عليه، وحفظا على تكميل الخلوص في التوجه إليه، والقيام بشكر النعم، فمن ذلك الإذن في دفع ألم الجوع والعطش، والحر والبرد، والتداوي عند وقوع الأمراض، والتوخي من كل مؤذ آدميا كان أو غيره، والتحرز من المتوقعات حتى يقدم العدة لها)^(٢)

المطلب الثالث: حكم الجراحة العلاجية الصغرى.

نقصد الجراحة التي يطلق عليها الأطباء "الجراحة الصغرى"^(٣)، واعتبرها الباحث الدكتور الشنقيطي نوعا من أنواع الجراحة الطبية التي بحث حكمها، وسماها: "الجراحة العلاجية الحاجية الصغرى"^(٤)، وعرفها بأنها: (الجراحة التي لا تصل المشقة الموجودة فيها إلى مرتبة الحاجيات والضروريات، وغالبا ما تجرى لعلاج الجروح الصغيرة، وذلك بتنظيفها، وقطع الأنسجة المتهتكة أو الميتة، وإزالتها ثم خياطة الجرح وتديره)^(٥).

ومن حالات هذا النوع من الجراحة - الجراحة الصغرى -:

- جراحة إيقاف إفرازات الأذن^(٦).

- جراحة علاج التهاب الجيوب الأنفية المزمنة^(٧).

١ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٧٦، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٧٥.

٢ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ١١٤، ١١٥.

٣ - الجراحة الصغرى، د. رضوان بابولي، د. أنطون دولي، ص: ١٢٦.

٤ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٩٧.

٥ - المرجع السابق.

٦ - مبادئ أمراض الأذن والأنف والحنجرة، د. لويس ليب سامي، دار الجيل للطباعة، مصر، ط: ١، ١٩٦٤م، ص: ٣٢.

٧ - الموسوعة الطبية الحديثة، مجموعة من الأطباء، ج: ١، ص: ٩٤.

- جراحة كي التزيف الأنفي^(١).

وهذا النوع من الجراحة، وإن كانت الأمراض التي تعالج به لا تبلغ النوعين السابقين من حيث الخطورة، والآلام التي يعاني منها أصحابها، إلا أنها تندرج ضمن العلاج والتداوي الذي وردت نصوص الشريعة بإباحته.

١ - مبادئ أمراض الأذن والأنف والحنجرة، د. لويس ليب سامي، ص: ٢٢١.

المبحث الثاني: حكم جراحة الولادة، والكحت وتوسيع عنق الرحم.

الولادة بالجراحة، تدخل في التكوين العضوي للإنسان، يراد منه ولادة المرأة بغير الطريقة الطبيعية، لأسباب تقتضي التدخل الجراحي، كما يعتبر توسيع الرحم بالجراحة لأغراض متعددة تدخل آخر في تكوين الإنسان العضوي.

وسنبحث حكم ذلك كله، في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: حكم جراحة الولادة.

جراحة الولادة هي (الجراحة التي يقصد منها إخراج الجنين من رحم أمه جراحياً)^(١).

وتجرى هذه الجراحة إما لإنقاذ حياة الأم، أو الجنين، أو حياتهما معاً، وإما لتعذر الولادة الطبيعية، أو تعسرها^(٢).

أما الدافع الأول فيلاحظ فيه معنى الضرورة، حيث يقصد بالجراحة حفظ النفس، ومن الحالات التي تجرى لها هذه الجراحة^(٣):

- الحمل المتبذ (القنوي): حيث يتكون الجنين خارج الرحم في قناة المبيض، ويستحيل بقاؤه حياً، بل ينفجر من خلال القناة التي هو بداخلها، فيعظم الخطر على الأم، وتصبح مهددة في حياتها، فيضطر الأطباء إلى إجراء الجراحة، واستخراجه قبل انفجاره، إنقاذاً لحياة الأم^(٤).

- تمزق الرحم: حيث يحدث تمزق للرحم بعد اكتمال خلق الجنين، فيضطر الأطباء إلى إجراء الجراحة لاستخراج الجنين، حفاظاً على حياته، وحياة الأم.

- وفاة الأم والجنين في بطنها: فإذا كان الجنين حياً، اضطر الأطباء -أيضاً- إلى شق بطن الأم، واستخراج الجنين إنقاذاً له من الهلاك.

ولقد درس فقهاؤنا القدامى هذه الحالة الأخيرة، واختلفوا فيها إلى قولين:

١ - الطب الحديث، د. مارجوريت كلارك، ترجمة د. محمد نظيف، دار الفكر العربي، ١٩٦٣م، ص: ٣١٧.

٢ - السلوك المهني للأطباء، د. راجي التكريتي، ص: ٢٤٧.

٣ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٠١.

٤ - الموسوعة الطبية الحديثة، لمجموعة من الأطباء، ج: ١، ص: ٢٣.

فذهب أبو حنيفة^(١)، وصاحبه محمد بن الحسن^(٢)، وأشهب^(٣)، وسحنون^(٤)، واللحمي من المالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، وابن هبيرة^(٧) من الحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩)، ذهبوا إلى أنه يشق عن بطن الأم لإخراج الجنين الذي رجيت حياته.

واستدلوا على ما ذهبوا إليه:

١- بقوله تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ) [المائدة: ٣٢].

ووجه دلالة الآية على المطلوب هو أن شق بطن الأم سبب لإحياء الجنين، وفعله مما دعت إليه الآية^(١٠).

٢- تقديم حق الجنين الذي هو حي على حق الأم الميتة، لكون حرمة الحي، أولى من حرمة الميت^(١١).

١- هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه، ولد عام ٨٠هـ، وهو إمام المذهب الحنفي، تتلمذ على حماد بن أبي سليمان، وأخذ عن الشعبي، والزهرى، توفي ببغداد عام ١٥٠هـ. (ينظر: البداية والنهاية في التاريخ، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٥٨هـ، ج: ١٠، ص: ١٠٧).

٢ - محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، ولد بواسط عام ١٣٢هـ، ونشأ بالكوفة، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وصحبه، وله مصنفات عدة، منها: الجامع الكبير، والجامع الصغير، والزيادات توفي - رحمه الله - عام ١٨٩هـ. (ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، ج: ١٠، ص: ٢٠٢).

٣ - هو أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسي ثم الجعدي الفقيه المالكي المصري تفقه على الإمام مالك رضي الله عنه ثم على المدنيين والمصريين، وكانت ولادته بمصر سنة خمسين ومائة، وتوفي سنة أربع ومائتين. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: ١، ١٩٩٤م، ج: ١، ص: ٢٣٨.

٤ - هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب بن حسان بن هلال بن بكار بن ربيعة التنوخي الملقب سحنون الفقيه المالكي، قرأ على ابن القاسم وابن وهب وأشهب ثم انتهت الرياسة في العلم بالمغرب إليه، وكانت ولادته أول ليلة من شهر رمضان سنة ستين ومائة، وتوفي في يوم الثلاثاء لتسع خلون من رجب سنة أربعين ومائتين، ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج: ٣، ص: ١٨٠.

٥ - منح الجليل، محمد عlish، ج: ١، ص: ٣٢٠.

٦ - روضة الطالبين، النووي، ج: ٢، ص: ١٤٣.

٧ - هو يحيى بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين، ولد سنة ٤٩٩هـ بالعراق، فقيه حنبلي، أديب، من تلاميذه ابن الجوزي. كان ابن هبيرة عالماً فاضلاً عابداً عاملاً، ولي الوزارة للخليفين المقتدى والمستنجد، توفي سنة: ٥٦٠هـ. ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج: ٢، ص: ٢٤٦.

٨ - الإنصاف، المرداوي، ج: ٢، ص: ٥٥٦.

٩ - المحلى، ابن حزم، ج: ٥، ص: ١٦٦.

١٠ - المرجع السابق، ج: ٥، ص: ١٦٦.

١١ - المبدع في شرح المقنع، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، المكتب الإسلامي دمشق، ط: ١، ١٤٠٠هـ، ج: ٢، ص: ٢٨٠.

وذهب المالكية^(١)، والحنابلة^(٢) إلى عدم جواز شق بطن الأم لاستخراج جنينها، واستدلوا على ما ذهبوا إليه:

١- بحديث عائشة رضي الله عنها: قالت: قال رسول الله ﷺ: «كسر عظم الميت ككسره حياً»^(٣).

ووجه دلالة الحديث هو أن الميت له حرمة، كحرمة حيا، ولذلك لا يجوز شق بطنه ميتا كما لم يجوز ذلك حياً^(٤).

ويرد على هذا الاستدلال بأنه لا يسلم أن الحي لا يجوز شق بطنه لإنقاذ حياة الجنين، إذا رجيت حياته، وترجح عدم تعرض حياة الأم للهلاك، كما أن شق بطن الميت لمصلحة الإبقاء على حياة الجنين ليس فيه انتهاك لحرمة الميت.

٢- أن الجنين حتى ولو خرج حياً، فإن الغالب المعتاد أنه يموت^(٥).

ويرد عليه أن الواقع خلاف ذلك، كما أن أهل التخصص هم من يقدّر ذلك، فإذا كان التقرير الطبي يفيد غلبة الظن في حياة الجنين حكم بذلك.

والذي يترجح في هذه المسألة -والله أعلم- هو القول الأول لقوة دليل أصحابه، ولضعف دليل أصحاب القول الثاني، وقد أبنا ما يرد به على دليلهم.

والقول بمشروعية جراحة الولادة لإنقاذ الجنين، هو الحكم نفسه بالنسبة لإنقاذ الأم، وإذا تعينت الجراحة -هنا- طريقاً لإنقاذ حياة أحدهما، أو هما معاً، شرعت على سبيل الوجوب.

أما إجراء جراحة الولادة لتعذرها طبيعياً، أو عسرهما، وترتب الأضرار عليها^(٦)، مع عدم الخوف

١ - المدونة الكبرى لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي رواية الإمام سحنون عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتقي، دار السعادة مصر، ط: ١٣٢٣هـ، ج: ١، ص: ٥٥٦.

٢ - الإنصاف، المرداوي، ج: ٢، ص: ٥٥٦.

٣ - سبق تخريجه، ص: ٤٨.

٤ - المبدع، ابن مفلح، ج: ٢، ص: ٢٧٩.

٥ - المرجع السابق.

٦ - ومن أمثلتها: الجراحة القيصرية (شق البطن، ثم الرحم لاستخراج الجنين والمشيمة) حال كون المشيمة ملتصقة في عنق الرحم، فتسبب نزفاً دمويًا، أو حال خروج الحبل السري قبل الجنين في الولادة، مما يؤدي إلى انقطاع الدم، والأوكسجين عنه أو كون الجنين في وضع شاذ داخل الرحم،

على الأم وجنينها من الهلاك، فإن الحكم يتعلق بكل حالة، بحيث تقدّر مشقة الولادة الطبيعية، وكذا أضرار الجراحة، ويوازن بينهما.

المطلب الثاني: حكم الكحت^(١) وتوسيع عنق الرحم.

وهي نوع من أنواع الجراحة، القصد من إجرائها توسيع عنق الرحم، بقصد فحص جداره، أو تنظيفها، أو كشط غشائها المخاطي^(٢).

وتتم هذه العملية بإدخال ملعقة الكحت عبر قناة الرحم لفحص جداره، وتنظيفه؛ أي كحت جداره الداخلية، وإخراج ما يحتويه من بقايا الأغشية، وإخضاع تلك البقايا للفحص والتشخيص^(٣)، ويهدف الأطباء بإجراء هذه الجراحة إلى:

١- إزالة بقايا المشيمة بعد الولادة، أو بعد الإجهاض الطبيعي.

٢- وقف نزيف مجهول السبب.

٣- إزالة بؤرة عدوى.

٤- تشخيص علل الجهاز التناسلي للمرأة، وخاصة تشخيص الأورام السرطانية^(٤).

وقد يعتمد إلى توسيع الرحم دون كحت، لعلاج العقم عند المرأة، أو للتخفيف من آلام الحيض عندها^(٥).

يلحظ أن الكحت، وتوسيع عنق الرحم تدخّل في تكوين الإنسان العضوي، يراد منه العلاج، ولذلك فإن حكمه هو نفس حكم التداوي والعلاج، للأدلة التي سبق ذكرها في مشروعية التداوي، غير أن القول بمشروعية هذا النوع من التدخل في التكوين العضوي للإنسان مشروط بأن

أو وجود تشوه في حوض المرأة مما يعيق خروج الجنين. (ينظر: الدليل الطبي للمرأة، مجموعة من الأطباء، تعريب كامل سعادة، المكتبة العصرية، ١٩٨٥م، ص: ١٢٩، ١٣٠.

١ - الكحت Curettage أو الجرف أو القشط، تعني تمرير الطبيب - عبر مجرى عنق الرحم بعد توسيعه - آلة ذات ذراع طويلة بشكل ملعقة تصل إلى جوف الرحم ويقوم بقشط بطائته الداخلية. ينظر: <http://woman.bdr.net/tag/٣٠>.

٢ - الموسوعة الطبية الحديثة، مجموعة من الأطباء، ج: ٥، ص: ١٠٨٩.

٣ - الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ١٧٠، ١٧١.

٤ - المرجع السابق، ص: ١٧١، والموسوعة الطبية الحديثة، مجموعة من الأطباء، ج: ٥، ص: ١٠٩٠.

٥ - الدليل الطبي للمرأة، مجموعة من الأطباء، ص: ٢٠٠.

لا يوجد بديل عنه من طرق العلاج الأخف ضررا منه، لكون هذه الجراحة لها أضرار - ذكرها أهل التخصص - تؤثر في جهاز المرأة التناسلي، كما أن فيها مفسدة كشف العورة، وإدخال آلة في الفرج، ويشترط فيها - أيضا - أن لا يكون ضررها أكبر من ضرر المرض، لأن (الضرر لا يزال بمثله)^(١).

المبحث الثالث: حكم جراحة الختان.

الختان جراحة قديمة، ولا يخفى وجه كونها تدخلا في التكوين العضوي للإنسان؛ إذ يعتمد فيها إلى استئصال جزء من عضو الإنسان، وهي فرع من فروع الجراحة الصغرى في الطب الحديث^(٢). وفي هذا المبحث محاولة لبيان معنى الختان، ومشروعيته ثم حكمه الشرعي في حق الذكور والإناث على حد سواء.

المطلب الأول: معنى الختان، ودليل مشروعيته.

الختان مصدر ختن، وهو القطع في اللغة، والاسم الختان، وقد يؤنث بالهاء، فيقال ختانه، وقد يطلق الختان، ويراد به الحل؛ أي موضع القطع من الفرج، وفي الحديث: «إذا التقى الختانان وجب الغسل»^(٣)، وهو كناية لطيفة عن تغييب الحشفة، والمراد من التقاء الختانين تقابل موضع قطعيهما^(٤).

ويسمى في حق الأنثى خفضا، فيقال: ختنت الغلام ختنا، وخفضت الجارية خفضا، كما يسمى في حق الذكر إعدارا، وغير المعذور من الذكران، الأغلف والأقلف، وقد يقال: الإعدار لهما أيضا^(٥).

١ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٦، الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٧.

٢ - الموسوعة الطبية الحديثة، مجموعة من الأطباء، ج: ٣، ص: ٥٧٢، وأسرار الختان تتجلى في الطب الحديث، د. حسان شمس باشا، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط: ١، ١٩٩١م، ص: ٥٩.

٣ - ابن ماجه في سننه، كتاب: الطهارة، باب: ماجاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان، رقم: ٦٠٨، والترمذي في سننه، أبواب الطهارة، باب: ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل، رقم: ١٠٨، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٤ - المصباح المنير، الفيومي، ج: ١، ص: ٢٥٣.

٥ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (ختن)، ج: ١٣، ص: ١٦٦، ١٦٧، والقاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٩٨٧م، ص: ١٥٤٠.

وختان الرجل هو الحرف المستدير على أسفل الحشفة، وهو الذي ترتب الأحكام على تغييره في الفرج، وأما ختان المرأة فهي جلدة كعرف الديك فوق الفرج^(١).

بناء على ما سبق فإن جراحة الختان هي الجراحة التي يقصد منها قطع الجلدة التي تغطي الحشفة - رأس الذكر - بالنسبة للذكور، أو قطع أدنى جزء أعلى الفرج بالنسبة للإناث^(٢).

والختان جراحة قديمة، سنّها المرسلون، وجعلت من سنن الفطرة، فقد اختتن سيدنا إبراهيم^(٣)، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة **t**، قال: قال رسول الله **e**: «الفطرة خمس: الختان، والاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط»^(٤).

يقول ابن القيم: (فجعل الختان رأس خصال الفطرة، وإنما كانت هذه الخصال من الفطرة، لأن الفطرة هي الحنيفية ملة إبراهيم، وهذه الخصال أمر بها إبراهيم، وهي الكلمات التي ابتلاه ربه بهن، كما ذكر عبد الرزاق عن معمر عن طاوس عن أبيه عن ابن عباس في هذه الآية، قال: ابتلاه بالطهارة، خمس في الرأس، وخمس في الجسد، التي في الرأس: قص الشارب، المضمضة، والاستنشاق، والسواك، وفرق الرأس، وفي الجسد: تقليم الأظفار، وحلق العانة، والختان، ونتف الإبط، وغسل أثر الغائط والبول بالماء)^(٥).

فجراحة الختان شرعت بهذه النصوص، وغيرها، ولا خلاف في مشروعيتها، إنما الخلاف في وجوبها، أو استحبابها، ولذلك سنتعرض لهذه المسألة في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: حكم جراحة الختان.

اختلف العلماء في حكم جراحة الختان إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: الختان واجب على الذكر والأنثى، وإليه ذهب الشعبي^(٦)،

١ - تحفة المودود بأحكام المولود، ابن القيم، تحقيق: محمد علي أبو العباس، مكتبة القرآن، ص: ١٠٨.

٢ - نيل الأوطار، الشوكاني، ج: ١، ص: ٢٢٣.

٣ - روى الشيخان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله **e**: «اختتن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم»، قيل القدم، مثقلة، وقيل مخففة، وقيل اسم آلة، وقيل: اسم موضع، وهو ما رجحه البخاري.

٤ - سبق تحريجه، ص: ١٤٧.

٥ - تحفة المودود بأحكام المولود، ابن القيم، ص: ١١٢.

٦ - هو أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبر، الشعبي، وهو كوفي تابعي جليل القدر وافر العلم، كانت ولادته لست سنين حلت من خلافة عثمان رضي الله عنه، وتوفي بالكوفة سنة أربع ومائة للهجرة. ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج: ٣، ص: ١٢.

وربيعة^(١)، والأوزاعي، ويحيى بن سعيد الأنصاري^(٢)، وسحنون من أصحاب مالك^(٣)،
والشافعية^(٤)، وبعض الحنابلة^(٥)،

القول الثاني: الحتان سنة، وإليه ذهب الحسن البصري^(٦)، والحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، وأحمد في
رواية عنه^(٩).

القول الثالث: الحتان واجب على الذكور، مكرومة للإناث، وهو لبعض المالكية^(١٠) ورواية عن
الإمام أحمد^(١١)، والظاهرية^(١٢).

الأدلة:

١ - أدلة القول الأول: (الوجوب على الذكور والإناث):

أ - من الكتاب:

- قوله تعالى: (* (Eggrl M»K3I %s#DzD #F0SE)r) [البقرة: ١٢٤].

وجه دلالة الآية: أن الكلمات التي ابتلى الله U بمن إبراهيم عليه السلام فأتهمهن هن خصال

١ - هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، المعروف بريعة الرأي، فقيه أهل المدينة؛ أدرك جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وعنه أخذ مالك بن أنس رضي الله عنه، كانت وفاته في سنة ست وثلاثين، ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج: ٢، ص: ٢٨٨.

٢ - هو القاضي أبو سعيد يحيى بن قيس الأنصاري، أحد فقهاء المدينة، وحفاظ الحديث، توفي عام ١٤٣ هـ. ينظر تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط: ١، ١٣٢٥ هـ، ج: ١١، ص: ٢٢١.

٣ - القوانين الفقهية، ابن جزى، مطبعة النهضة، تونس، ط: ١١، ١٣٤٤ هـ، ١٩٢٦ م، ص: ١٨٨.

٤ - المجموع، النووي، ج: ١، ص: ٣٦٦.

٥ - الإنصاف، المرداوي، ج: ١، ص: ١٢٣، والمبدع، ابن مفلح، ج: ١، ص: ١٠٣.

٦ - هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، ولد عام ٢١ للهجرة، من أجل علماء التابعين، توفي عام ١١٠ للهجرة، ينظر: البداية والنهاية لابن كثير، ج: ٩، ص: ٢٦٦.

٧ - بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ٧، ص: ٣٢٨.

٨ - شرح زروق على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي، مطبعة الجمالية، د ط، ١٣٣٢ هـ، ج: ١، ص: ٣٩٤.

٩ - الإنصاف، المرداوي، ج: ١، ص: ١٢٤.

١٠ - الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، صالح بن عبد السمیع الأبي الأزهری، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ص: ٤١٠، وشرح التنوخي على الرسالة، قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي، مطبعة الجمالية، مصر، ١٣٣٢ هـ، ج: ١، ص: ٣٩٣، والفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم النفراوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج: ١، ص: ٤٦١.

١١ - المغني، ابن قدامة، ج: ١، ص: ١٠٠.

١٢ - المحلى، ابن حزم، ج: ٢، ص: ٢١٨.

الفطرة، والختان منهن، وكما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما، والابتلاء غالبا يقع بما يكون واجبا^(١).

واعترض عن الاستدلال بأن الابتلاء قد يكون على سبيل الندب لا على الوجوب، وقد اقترن الختان بخصال ليست جميعها واجبة^(٢).

- قوله تعالى: (النحل: ١٢٣).

ووجه دلالة هذه الآية -عندهم- على وجوب الختان هو أن الله تعالى أمر باتباع ملة إبراهيم، والختان من ملته، فدل ذلك على الأمر به، والأمر للوجوب، إلا أن يصرف عنه بقرينة إلى الندب، ولا قرينة هنا، ولما كان الخطاب للنبي ﷺ خطابا لأئمة -أيضا- الذكور والإناث دل ذلك على وجوب الختان عليهما جميعا^(٣).

وردّ على هذا الاستدلال بأن الذي ذكر لا يلزم إلا أن يكون إبراهيم قد اختتن على سبيل الوجوب، ولا دليل عليه، إذ من الممكن أن يكون فعله على سبيل الندب، فيكون امتثال الأمر على وفق ما فعل^(٤).

وردّ الإمام النووي على هذا الاعتراض بقوله: (فإن قيل: لا دلالة في الآية على وجوب الختان لأننا أمرنا بالتدين بدينه، فما فعله معتقدا وجوبه فعلناه معتقدين وجوبه، وما فعله ندبا فعلناه ندبا، ولم يعلم أنه كان يعتقد واجبا، فالجواب أن الآية صريحة في اتباعه فيما فعله، وهذا يقتضي إيجاب كل فعل فعله، إلا ما قام دليل على أنه سنة في حقنا، كالسواك ونحوه)^(٥).

١ - نيل الأوطار، الشوكاني، ج: ١، ص: ٢٢٥.

٢ - المرجع السابق.

٣ - المجموع، النووي، ج: ١، ص: ٣٦٥، ٣٦٦.

٤ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن يحيى بن حجر العسقلاني مع تعليقات ابن باز، مكتبة الصفا، ط: ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ج: ١٠، ص: ٣٩٨.

٥ - المجموع، النووي، ج: ١، ص: ٣٦٦.

وردّ عليه بأن الاستدلال بفعل إبراهيم على الوجوب يتوقف على أن فعله على سبيل الوجوب، وإلا لم يستقم الاستدلال^(١).

ب- من السنة:

- حديث عثيم بن كليب عن أبيه عن جده، أنه جاء إلى النبي **e**، فقال: قد أسلمت، فقال النبي **e**: «ألق عنك شعر الكفر واختن»^(٢).

ووجه دلالة الحديث: هو أن قول النبي **e** "واختن" أمر، والأمر يقتضي الوجوب، ما لم يصرف عنه بقرينة، فثبت أن الختان واجب، وهو يعم الذكر والأنثى، وخطاب الواحد يشمل غيره ما لم يقدّم دليل الخصوصية، وقد ورد بلفظ عام في صيغة الشرط "من أسلم" فيعم الحكم الجنسين^(٣). واعتراض على هذا الاستدلال بهذا الحديث، بأنه ضعيف لا ينتهز للحجة لما فيه من المقال، وقال ابن المنذر: لا يثبت فيه شيء^(٤).

- ما رواه الزهري، قال: قال رسول الله **e**: «من أسلم فليختن وإن كان كبيراً»^(٥).

ووجه الدلالة في قوله **e**: "فليختن"، وهو أمر، والأمر يفيد الوجوب إلا لصارف، ولا صارف هنا، فكان حكم الختان الوجوب، وقوله: "من" تفيد العموم، فوجب الختان على الذكور والإناث. واعتراض على الاستدلال بهذا الحديث بأنه من مراسيل الزهري، وهي من أضعف المراسيل التي لا تصلح للاحتجاج بها^(٦).

وردّ ابن القيم على هذا الاعتراض بكونه صالحاً للاعتضاد، وإن كان من مراسيل الزهري^(٧).

١- نيل الأوطار، الشوكاني، ج: ١، ص: ٢٢٥.

٢- رواه أبو داود في سننه، كتاب: الطهارة، باب: في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل، رقم: ٣٥٦، والبيهقي في الكبرى، كتاب: الطهارة، باب: الكافر يسلم فيغتسل، رقم: ٨١١. والحديث ضعيف، قال ابن حجر: وفيه انقطاع. ينظر: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر، ج: ٤، ص: ٢٢٣.

٣- فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٠، ص: ٣٩٧.

٤- المرجع السابق، ونيل الأوطار، الشوكاني ج: ١، ص: ٢٢٤.

٥- رواه البخاري في الأدب المفرد، باب اختتان الكبير، ١٢٥٢/٣٢٢، قال ابن حجر في التلخيص الحبير: ضعيف. ج: ٤، ص: ٢٨.

٦- تحفة المودود، ابن القيم، ص: ١١٤، ١١٨.

٧- المرجع السابق.

- حديث أبي برزة عن النبي **e** في الأُقلف: « لا يحج بيت الله حتى يحنّتن»، وفي لفظ: سألنا رسول الله عليه الصلاة والسلام عن رجل أُقلِف يحج بيت الله؟ قال: « لا، حتى يحنّتن»^(١).

ووجه دلالة الحديث هو أن كون عدم الحتان مانعا من الحج دليل على وجوب الحتان.

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث بكونه لا يثبت، لأن إسناده مجهول الوجه^(٢).

- حديث أم عطية - وكانت خافضة - بلفظ: « اشْمي ولا تنهكي»^(٣).

- حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعا: « يا نساء الأنصار اخفضن غمسا، واخفضن ولا تنهكن، وإياكن وكفران النعم»^(٤).

ووجه دلالة الحديثين على وجوب الاختتان من الأمر في "اشْمي"، و"اخفضن" والأمر يفيد الوجوب، إلا إذا صرف إلى الندب بقرينة، ولا صارف.

واعترض على الاستدلال بالحديثين، بأنهما ضعيفان^(٥).

ج- من العقل:

- قالوا لما جاز كشف العورة للختان، دل ذلك على وجوبه، إذ لا يجوز كشف العورة إلا لواجب أو ضرورة^(٦).

١ - رواه البيهقي في الكبرى، كتاب: الأشربة والحد فيها، باب: السلطان يكره على الاختتان، رقم: ١٧٥٦٤، ج: ٨، ص: ٥٦٣. قال ابن القيم في تحفة المودود: لا يثبت لأن إسناده مجهول. ص: ١١٤.

٢ - تحفة المودود، ابن القيم، ص: ١١٤.

٣ - البيهقي في الكبرى، كتاب: الأشربة والحد فيها، باب: السلطان يكره على الاختتان، رقم: ١٧٥٦٢، ج: ٨، ص: ٥٦٢، عن أنس، والحديث ضعيف، ضعفه ابن الملقن في البدر المنير، والعراقي في تخريج أحاديث الإحياء، ينظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين، تحقيق، مصطفى أبو الغيط، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ج: ٨، ص: ٧٤٥، والإحياء بتخريج العراقي، ج: ١، ص: ٢٧٦.

٤ - رواه البيهقي في شعب الإيمان، باب: ٣٩، باب: ٦٠ وهو باب في حقوق الأهلين، ٨٣٦٧، عن ابن عمر بلفظ: "اختضبن عمسا... إلخ"، والحديث ضعيف، ضعفه ابن الملقن في البدر المنير، ج: ٨، ص: ٧٤٩.

٥ - أما حديث أم عطية فقد اختلف فيه على عبد الملك بن عمر، فقيل: عنه عن الضحاك، وقيل عنه عن عطية القرظي هذا في رواية ابن نعيم، أما في رواية أبي داود، فقيل عنه عن أم عطية، كما أعل بمحمد بن حسان، فقال ابن عدي: إنه مجهول ضعيف، وكذلك قال البيهقي، وخالف عبد الغني بن سعيد فقال: هو محمد بن سعيد المصلوب في الزندقة.

أما حديث ابن عمر ففي إسناده مندل بن علي وهو ضعيف. (ينظر: نيل الأوطار للشوكاني، ج: ١، ص: ٢٢٤).

٦ - المجموع، النووي، ج: ١، ص: ٣٦٥، والمعني، ابن قدامة، ج: ١، ص: ١٠٠.

واعترض على هذا الاستدلال بأنه لا يلزم من جواز كشف العورة للختان وجوبه، إذ تكشف للعلاج مع عدم وجوبه^(١).

-قالوا إن ولي الصبي يؤلمه بالختان، ويعرضه للتلف بالسراية^(٢)، ويخرج من ماله أجرة الخاتن، وثن الدواء ولا يضمن سرايته بالتلف، ولو لم يكن واجبا لما جاز ذلك^(٣).

ورد عليه بأن ما قيل لا يدل على وجوبه، فإنه يؤلمه بضرب التأديب لمصلحته، ويخرج من ماله أجرة المؤدب والمعلم، وليس واجبين^(٤).

-قالوا إنه قطع شرعه الله لا تؤمن سرايته، فكان واجبا كقطع يد السارق^(٥)، واعترض على هذا الاستدلال بأنه قياس من الفارق، فالختان إكرام للمختون، بخلاف قطع يد السارق، فإنه عقوبة له، وفرق بين الإكرام والعقوبة^(٦).

-قالوا -أيضا- عن القلفة تحبس النجاسة، ولما كانت إزالة النجاسة واجبة، وجب إزالة القلفة، من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب^(٧).

واعترض عليه بأنه قدر من النجاسة مغتفر لا تجب إزالته^(٨).

كما قالوا إن في الختان إلحاق ألم كبير بالمختون، ولا يشرع إلا لثلاث: لمصلحة، أو عقوبة، أو وجوب، وقد انتفى الأولان، فبقي الثالث^(٩).

واعترض على هذا الاستدلال بأنه لا يسلم أن الختان لا مصلحة فيه، بل فيه جملة مصالح كمزيد من الطهارة والنظافة^(١٠).

١ - تحفة المودود بأحكام المولود، ابن القيم، ص: ١٦.

٢ - أي انتقال آثار القطع إلى ما هو أعظم مفسدة من الختان فيحصل له التلف.

٣ - تحفة المودود بأحكام المولود، ابن القيم، ص: ١٧.

٤ - فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٠، ص: ٣٩٨.

٥ - المرجع السابق.

٦ - المرجع السابق.

٧ - فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٠، ص: ٣٩٧، المغني لابن قدامة، ج: ١، ص: ١٠٠.

٨ - فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٠، ص: ٣٩٧.

٩ - فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٠، ص: ٣٩٨.

١٠ - المرجع السابق.

٢- أدلة القول الثاني (القائلين بسنية الختان):

أ- حديث شدداد بن أوس عن النبي أنه قال: «الختن سنة الرجال، مكرمة للنساء»^(١).

ووجه الدلالة: لما حكم على سنية الختان في حق الرجال، وعلى كونه مكرمة في حق النساء، دل ذلك عدم وجوبه^(٢).

واعترض على الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أن الحديث لا حجة فيه لما تقرر أن لفظ السنة إذا ورد في الحديث لا يراد به التي تقابل الواجب، ولما وقعت التفرقة بين الرجال والنساء في ذلك، دل على افتراق الحكم^(٣).

وردّ عليه بأنه لم ينحصر في الوجوب، فقد يكون في حق الذكور أكد منه في حق الإناث، أو يكون في حق الرجال للندب، وفي حق النساء للإباحة^(٤).

الوجه الثاني: قالوا أن الحديث مروي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- بإسناد ضعيف، والحفوظ أنه موقوف عليه، كما أنه مروي عن الحجاج بن أرطاة، وهو ممن لا يحتج به^(٥).

ب- حديث أبي هريرة أن النبي قال: «الفطرة خمس: الختان، والاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظافر ونتف الإبط»^(٦).

وجه الدلالة:

المقصود بالفطرة في الحديث السنة، كما قال ابن حجر: (ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد بالفطرة هنا السنة...) ^(٧).

١ - البيهقي في الكبرى، كتاب: الأشربة والحد فيها، باب: السلطان يكره على الاختتان، رقم: ١٧٥٦٥، ج: ٨، ص: ٥٦٣، والطبراني في الكبير، باب: الشين، شدداد بن أوس، رقم: ٧١١٢، ج: ٧، ص: ٣٢٩، والحديث ضعفه ابن حجر في فتح الباري، ج: ١٠، ص: ٣٩٧، وقال البيهقي: هو ضعيف منقطع، ينظر: نيل الأوطار للشوكاني، ج: ١، ص: ٢٢٥.

٢ - فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٠، ص: ٣٩٧.

٣ - المرجع السابق، ج: ١٠، ص: ٣٩٧.

٤ - المرجع السابق، ج: ١٠، ص: ٣٩٧.

٥ - نيل الأوطار، الشوكاني، ج: ١، ص: ٢٢٤، ٢٢٥، فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٠، ص: ٣٩٧، والتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، الحافظ أبو الفضل شهاب الدين أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح وتعليق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ج: ٤، ص: ٩٢.

٦ - سبق تخريجه، ص: ١٤٧.

٧ - فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٠، ص: ٣٩٥.

وقد ورد ما يعتبر بعض ما ذكر في خصال الفطرة السابقة سننا، كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «من السنة قص الشارب، ونشف الإبط، وتقليم الأظفار»^(١)، فدل ذلك على أن الختان سنة وليس واجبا^(٢).

واعترض على هذا الاستدلال: بأنه لو سلم أن معنى الفطرة السنة، فإن السنة إطلاق عام شامل، يراد به الواجب في اصطلاح الشرع، كما يراد به السنة المندوبة، والتفريق بينهما اصطلاح حادث، وقد ورد الجمع بين مختلفي الحكم بلفظ واحد، كما في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زِينَتَكُمْ إِذَا تَلْبَسُونَ لِبَاسَكُمْ) [الأعراف: ٣١]، فالأكل مباح، وإيتاء الحق واجب^(٣).

كما قال المعترضون إنه لا مانع من أن يراد بالفطرة، والسنة في الحديث القدر المشترك الذي يجمع الوجوب والندب، وهو الطلب المؤكد، فلا دلالة - حينئذ - فيه على أحدهما، فيطلب الدليل من غيره^(٤).

٣- دليل القول الثالث: (وجوبه على الذكور، وكونه مكرمة للإناث)

احتج أصحاب هذا القول بما تقدم من أدلة القائلين بالوجوب، ولكنهم فصلوا، فقالوا إن الختان في حق الرجال أكد؛ إذ إنه لو لم يختن لمنعت الجلدة المدلاة على الكمرة من إنقضاء ما ثم، والمرأة أهون، ولذلك وجب الختان عليه دونها^(٥).

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - هو القول بوجوب الختان على الرجال، وبقاؤه على أصل الإباحة في حق النساء.

أما وجوبه على الرجال فلقوة أدلة القائلين بوجوبه عليهم، ولكونه من شعائر الإسلام.

١ - رواه البيهقي في الكبرى، كتاب: الطهارة، باب: السنة في الأخذ من الأظفار والشارب... إلخ، رقم: ٦٨٧، ج: ١، ص: ٢٣٢، ورواه البخاري بلفظ: "من الفطرة: حلق العانة... إلخ" كتاب اللباس، باب تقليم الأظفار، رقم: ٥٨٩٠، ص: ١١٤٨.

٢ - فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٠، ص: ٣٩٥.

٣ - المرجع السابق، ج: ١٠، ص: ٣٩٧.

٤ - المرجع السابق، ج: ١٠، ص: ٣٩٧.

٥ - المغني، ابن قدامة، ج: ١، ص: ١٠٠.

الفصل الثالث

أحكام عمليات

التجميل

الفصل الثالث: أحكام عمليات التجميل

إن الله قد كرم الإنسان، وخلقه في أحسن تقويم، وسوّاه وعدله، وفطره على حب الجمال والزينة، ولا يزال الإنسان منذ القديم يحرص على التجميل، وبخاصة النساء، ويتخذ لذلك وسائل متنوعة ومختلفة، منها المشروع، ومنها ما ليس كذلك.

ومن تلك الوسائل الجراحة التجميلية التي هي فرع من فروع الجراحة الطبية، هذا النوع من الجراحة صار قبله يؤمها الراغبون في التحسين والتجميل، أو العلاج، والتقويم، أو لأغراض أخرى، ربما كان الوقوف عليها معينا على إصابة الحق حين الحكم عليها.

ولذلك سنحاول في هذا الفصل بيان مفهوم التجميل، وجراحة التجميل، من خلال تعريفها، وبيان دوافع الجراحة التجميلية، ثم بحث أحكام هذه الجراحة بأنواعها، وذلك في أربعة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة الجراحة التجميلية.

المبحث الثاني: أحكام الجراحة التجميلية العلاجية.

المبحث الثالث: أحكام الجراحة التجميلية التحسينية.

المبحث الرابع: أحكام الجراحة المتعلقة بالجنس.

المبحث الأول: حقيقة الجراحة التجميلية.

سندرس في هذا المبحث حقيقة الجراحة التجميلية، وذلك بتعريفها، وبيان دوافعها، وأنواعها، وشروط جوازها، ولكن قبل ذلك كله، يحسن بنا أن نعرّف بالتجميل لتعلق الجراحة به، ونبين أنواعه، وحكمه.

المطلب الأول: حقيقة التجميل.

أولاً: تعريف التجميل والألفاظ ذات العلاقة.

١. تعريف التجميل:

أ- لغة: قال ابن منظور: (مصدر الجميل، والفعل جَمَلَ... والجمال الحسن يكون في الفعل والخلق... وجَمَّله أي زينَه، والتجَمُّل تكلّف الجميل... والجمال يقع على الصور والمعاني... وتجملت الشيء يعني أطلت حبسه... ويقال للشحم المذاب جميل...، وجمال الشيء جمعه^(١)).

فالجمال -إذن- لغة يرجع إلى معان عدة؛ منها: الحسن، والزينة، والرفق، والجمع^(٢).

ولكن المعنى المشهور للجمال هو الحسن والبهاء والزينة^(٣)، وعرفّ التجميل في معجم لغة الفقهاء بأنه: (عمل كل ما من شأنه تحسين الشيء في مظهره الخارجي بالزيادة عليه، أو الإنقاص منه)^(٤).

ب- اصطلاحاً: عرض بعض العلماء لمعنى الجمال، فعرفه ابن القيم بأنه: (تناسب الخلقة واعتدالها واستوائها)^(٥).

وقسم الجمال إلى قسمين: جمال الظاهر، وهو متعلق بالصورة الحسنة، والصوت الحسن، والجمال الباطن؛ وهو جمال العقل، والعلم، وباقي الأخلاق^(٦).

١ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (جمال)، ج: ١١، ص: ١٥١، ١٥٢.

٢ - المصباح المنير، الفيومي، مادة: (جمال)، ج: ١، ص: ١٧٢، ١٧٣.

٣ - مختار الصحاح، الرازي، مادة: (ج م ل)، ص: ٨٠.

٤ - معجم لغة الفقهاء، د. محمد رواس قلعة جي، و د. حامد صادق قنبي، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ص: ١٢٢.

٥ - روضة الحيين ونزهة المشتاقين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرععي الدمشقي المعروف بابن القيم، تحقيق سمير رباب، المكتبة العصرية، بيروت، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ص: ١٤٦.

٦ - المرجع السابق، ص: ١٥٣.

أما الإمام أبو حامد الغزالي فإنه -أيضا- يقسم الحسن والجمال إلى ظاهر وباطن، ويرى أن جمال الشيء في حضور كماله اللائق به، وانتظام ظاهره مع باطنه^(١).

و يؤخذ من نظرة الغزالي إلى الجمال مايلي:

أ- أن الجمال متعلق بالباطن كما هو متعلق بظاهر الأشياء.

ب- جمال كل شيء، وحسنه متعلق بكماله الذي يليق به.

و ثمرة هذا الاستنتاج تتمثل في خطأ من يسعى إلى تغيير ما هو عليه من شكل ظاهر إلى ما صور عليه غيره، ظنا منه أنه ينتقل من هيئة قبيحة إلى أخرى جميلة، أو من هيئة جميلة إلى أخرى أجمل منها، ولعل ما ركب عليه الناس من هيآت وصور، إنما يكمل جمالها وحسنها، بتناسبها مع قواها النفسية والعقلية.

٢. الألفاظ ذات العلاقة بالتجميل.

إن الباحث في جراحة التجميل يلحظ أن ثمة ألفاظا تلتقي مع التجميل في المعنى، وتستخدم في مجال هذا النوع من الجراحة، نرى أنه من المهم بيان معانيها، والكشف عن علاقتها بالتجميل:

أ- التزيين:

سبق وأن ذكرنا في معنى التجميل أن من معانيه التزيين؛ فقد جاء في لسان العرب: (جَمَلَه: أي زينَه)^(٢).

قال صاحب المصباح المنير في مادة (ز ي ن) زان الشيء صاحبه زينا من باب سار، وأزانه إزانة مثله، والاسم الزينة، وزينته تزيينا مثله، والزين نقيض الشين)^(٣).

وإذا بدا أن الجمال والزينة بمعنى، من خلال بعض المعاجم اللغوية فإن تعميق النظر في معنييهما، من خلال مصادر لغوية أخرى، يكشف عدم تطابق المعنيين، بل بينهما خصوص وعموم، ويبرز ذلك من وجهين:

١ - إحياء علوم الدين، الغزالي، ج: ٢، ص: ١٦٥٥، ١٦٥٦.

٢ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (جمل)، ج: ١١، ص: ١٥١.

٣ - المصباح المنير، الفيومي، مادة (ز ي ن)، ج: ١، ص: ٤٠٠.

الوجه الأول:

الزينة عادة ما تكون شيئاً إضافياً خارجياً، زائداً عن أصل الخلقة؛ كالملابس، والحلي، كما ذكر ذلك بعض علماء اللغة حين عرفوا الزينة بأنها: (تحسين الشيء بغيره من لبسة أو حلية أو هيئة)^(١).

كما ورد تعريفها في معجم لغة الفقهاء بأنها: (التجميل والتحسين بزيادة أشياء على الأصل)^(٢) أما الجمال فإنه غالباً ما يكون في الخلقة الأصلية دون إضافة خارجية.

الوجه الثاني:

عندما نتحدث عن الجمال مضافاً إلى الجراحة: "الجراحة التجميلية" لابد من ملاحظة الفرق بين التجميل، والتزيين عند الحديث عن أغراض الجراحة^(٣)، فالجراحة التزيينية (غرضها التزيين)، أخص من الجراحة التجميلية (التي يكون التزيين أحد أغراضها)^(٤).

وهو تعريف اصطلاحي منهجي توضيحي، لا غير.

ب- التحسين: ورد في بعض المعاجم اللغوية أن الحسن هو التزيين^(٥)، وورد في بعضها أنه الجمال^(٦).

وذهب أبو هلال العسكري^(٧) إلى أن بين الحسن والجمال فرقاً، أبرزه في قوله: (الحسن في الأصل للصورة، ثم استعمل في الأفعال والأخلاق، والجمال في الأصل للأفعال والأخلاق والأحوال

١ - تاج العروس من جواهر القاموس، محب الدين أبو فيض السيد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي، دراسة وتحقيق علي بسري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، مادة (زَيَّنَ)، ج: ١٨، ص: ٢٦٧.

٢ - معجم لغة الفقهاء، د. محمد رواسي قلعة جي، ود. حامد صادق قنبي، ص: ٢٣٥.

٣ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٢٥.

٤ - المرجع السابق.

٥ - لسان العرب، ابن منظور، مادة: (حسن)، ج: ١٣، ص: ١٣٩.

٦ - تاج العروس، الزبيدي، مادة: (حسن)، ج: ١٨، ص: ١٤٠.

٧ - هو الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال العسكري، ولد بخراسان، بعسكر مكرم وبها نشأ وتعلم، وله مصنفات كثيرة، منها: "الفروق في اللغة"، و"الحاسن في تفسير القرآن" و"ديوان المعاني"، توفي في حدود ٤٠٠ هـ. (ينظر: إنباء الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط: ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٦ م، ج: ٤، ص: ١٨٩).

الظاهرة، ثم استعمل في الصورة^(١).

وبغض النظر عن كونهما مترادفين كما أطبقت المعاجم اللغوية على جعل كلٍّ من اللفظين مقابلاً للقبح، أو مختلفين، كما يرى أبو هلال العسكري، فإنهما لا يطلقان في تخصص الجراحة على معنى واحد، بل التجميل كوصف للجراحة يعتبر مجالا واسعا له عدة أنواع؛ منها جراحة التجميل التحسينية، بمعنى أن التجميل أعم من التحسين باعتبارهما وصفين للجراحة^(٢).

ثانيا: أنواع التجميل:

تعددت صور التجميل ومظاهره منذ القدم، وتطورت وسائل التجميل في عصرنا إلى حد يصعب معه إحصاؤها، ويمكن تصنيف جميع وسائل التجميل والزينة إلى نوعين: تجميل بغير الجراحة، وتجميل بالجراحة.

١- التجميل بغير الجراحة.

ويشمل هذا النوع من التجميل كل الوسائل التي تتخذ للزينة من غير تدخل في التكوين العضوي للإنسان بالجراحة، ولهذا النوع من التجميل صور، ووسائل، منها ما هو مشروع، ومنها ما ليس مشروعاً؛ كالنظافة والتطهر، واتخاذ الحللي، والتختم...

٢- التجميل بالجراحة:

التجميل بالجراحة مظهر حديث من مظاهر التجميل، وقد أسهم التقدم البحثي في هذا المجال في إدخال تغيير واضح، وتعديلات كثيرة على التكوين العضوي للإنسان، وهذا النوع من التجميل هو المراد دراسته، بتعريفه، وذكر أنواعه، والحكم عليها، بالرجوع إلى نصوص الشريعة، ومقاصدها.

١ - الفروق في اللغة، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق وتعليق جمال عبد الغني مدغمش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١،

١٤٢٢هـ، ص: ٤٦٨.

٢ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٢٤.

المطلب الثاني: مفهوم الجراحة التجميلية:

نود في هذا المطلب أن نبحث معنى الجراحة التجميلية بتعريفها، ثم دوافع هذا النوع من التجميل، وأنواع الجراحة التجميلية.

أولاً: تعريف الجراحة التجميلية.

لقد سبق تعريف الجراحة، وكذا التجميل، ولذا فإننا لن نعرّف الجراحة التجميلية بكونها مركبة من صفة وموصوف، بل بكونها لقباً.

عرفت الجراحة التجميلية في الموسوعة الطبية الحديثة بأنها: (جراحة تجرى لتحسين منظر جزء من أجزاء الجسم الظاهرة، أو وظيفته إذا ما طرأ عليه نقص، أو تلف، أو تشوه)^(١).

ولقد سجل الباحث صالح بن محمد الفوزان على هذا التعريف مأخذين هما:

١ - كونه غير جامع؛ إذ أخرج بالقيّد (جزء من أجزاء الجسم الظاهرة) بعض الجراحات التي تجرى على أعضاء غير ظاهرة، كجراحة تصحيح فتحة مجرى البول السفلية للذكر^(٢).

٢ - يرى الباحث أن هذا التعريف ضيّق مجال الجراحة التجميلية، بحصرها في العمليات الجراحية التي تجرى عند حدوث طارئ ما، مع أن كثيراً من هذه الجراحات تجرى دون سبب طارئ، بل للتخلص من آثار الشيخوخة أو لتجديد الشباب^(٣).

أما المأخذ الأول فإنه يجاب عنه بأمرين:

الأول: أن التعريف ذكر الغالب، وإلا فإن الاستثناء لا يلغي القواعد، ولا يرد التعاريف.

الثاني: أن ما ذكره الباحث مثالا للاستثناء، وهو عملية تصحيح فتحة البول عند الذكر، هي عملية تتعلق بظاهر الجسد لا بباطنه، أي أن محلها العضو التناسلي (القضيب)^(٤).

١ - الموسوعة الطبية الحديثة، مجموعة من الأطباء، ج: ٣، ص: ٤٥٤.

٢ - الجراحة التجميلية، د. صالح بن محمد الفوزان، ص: ٤٦.

٣ - المرجع السابق، ص: ٤٧.

٤ - لما ذكر الباحث المأخذ الأول على التعريف، أشار إلى أنه يمكن أن يجاب عنه بهذين الأمرين إلا أن الظاهر أنه اعتبر هذا المأخذ قوياً فعمد إلى تعريف صاغه واعتمده.

وأما المأخذ الثاني فأرى -والله أعلم- أنه يصح اعتبار التعريف -بقيده (إذا ما طرأ عليه نقص، أو تلف، أو تشوه) - مضيقاً لمجال الجراحة الطبية لو كان القيد: (إذا ما طرأ عليه تلف، أو تشوه)، ولكن ذكر النقص، يدخل ضمنه ما رآه الباحث قد أخرج من الجراحة التجميلية للتخلص من آثار الشيخوخة، وتحديد الشباب، إذ في ذلك كله نقص معلوم.

وعلى كل حال، فإن الجراحة التجميلية قد عرفت أيضاً بتعاريف أخرى؛ منها تعريف الدكتور صالح بن محمد الفوزان: (إجراء طبي جراحي يستهدف تحسين مظهر، أو وظيفة أعضاء الجسم الظاهرة)^(١).

فالجراحة الطبية -إذن- هي ما توفر علي:

-الإجراء الطبي، فكل تجميل غير طبي، كقص الشعر، وتجميل الوجه، لا علاقة له بالجراحة التجميلية.

-أن يكون هذا الإجراء الطبي جراحياً، وكل تجميل غير جراحي وإن كان طبياً، كتجميل الوجه ببعض المستحضرات الطبية، لا يعد جراحة تجميلية.

-هذه الجراحة تتعلق بالأعضاء الظاهرة بالجسم.

-أن الغرض من هذه الجراحة هو تحسين مظهر الجسم، أو وظائف أعضائه، أو هما معاً.

المطلب الثالث: دوافع الجراحة التجميلية.

هناك دوافع كثيرة تجرى لها الجراحة التجميلية، نذكر أهمها:

١- العلاج:

يعد العلاج أهم دوافع الجراحة التجميلية، ويطلق على الجراحة التي دافعها العلاج، الجراحة التجميلية العلاجية، أو التقيمية، وتهدف هذه الجراحة إلى علاج التشوهات الخلقية التي تحدث ألماً بدنياً، أو نفسياً، أو خللاً في بعض وظائف الجسم.

وأغلب هذه التشوهات تبرز عند الولادة الأولى للطفل، أو بعدها بقليل، ومن أمثلة هذه التشوهات التي تجرى الجراحة التجميلية لتقويمها التصاق أصابع اليدين أو الرجلين، وتشوهات

١ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٤٨.

الأذن، وفتحة مجرى البول السفلية في الذكر، أو زيادة بعض الأعضاء؛ كالأطراف، والأصابع والأسنان^(١).

وتهدف هذه الجراحة التجميلية إلى علاج الحوادث الطارئة: كالحروق، أو الإصابات الناتجة عن حوادث العمل، أو الحوادث المرورية أو الرياضية، أو إصابات الحروب^(٢).

كما تهدف هذه الجراحة -أيضا- إلى علاج بعض الأمراض، كالأورام، والأمراض الجلدية، والشلل الوجهي، والدوالي^(٣) في الوجه والساقين^(٤)، وإذا كانت الجراحة التجميلية تهدف إلى علاج بعض الأمراض، فإنها -أيضا- تهدف إلى علاج آثار بعض تلك الأمراض؛ إذ تترك بعض الأمراض آثارا ظاهرة على الجسم فتشوهه، ومن الجراحات التي تجرى لإزالة تلك الآثار علاج التهابات الجلدية كالدامل، والجراحات التي تترك ندبات مشوهة على الجسم، وعلاج عيوب صيوان الأذن الناشئة عن بعض الأمراض، وعلاج تشوهات اللثة بسبب بعض الالتهابات^(٥).

٢- التحسين:

وهذا الدافع يعد من أبرز دوافع الجراحة التجميلية، ويهدف الذين تجرى لهم الجراحة التجميلية بهذا الدافع إما إلى تغطية بعض العيوب والظهور بمظهر حسن، أو القضاء على آثار الشيخوخة، وتحديد الشباب.

فبعض الناس يرغبون في إزالة بعض معالم أشكالهم لكونهم يرونها عيوباً، وإن لم يرها غيرهم كذلك، فيعمدون إلى الجراحة التجميلية لتحسين شكلهم، كإزالة الشعر من بعض المناطق عند الرجال والنساء، وعلاج آثار حب الشباب، وتجميل الأنف، والذقن، وزراعة الشعر عند الأصلع^(٦).

١ - العمليات الجراحية وجراحة التجميل، محمد رفعت وآخرون، ص: ١٤٥، والجراحة التجميلية د. صالح الفوزان، ص: ٥٨، ٥٩.

٢ - العمليات الجراحية وجراحة التجميل، محمد رفعت وآخرون، ص: ١٥٩.

٣ - الشرايين والأوردة البارزة.

٤ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٥٩.

٥ - المرجع السابق، ص: ٦٠.

٦ - المرجع السابق، ص: ٦١.

كما يرغب بعضهم لكبر سنه أن يزيل بعض الآثار الناتجة عن الشيخوخة كالتجاعيد، وتراكم الدهون، فيلجؤون إلى عيادات التجميل لإجراء الجراحة لشد الوجه وعلاج تجاعيده، أو لسحب الدهون، وتجميل الجبهة وغيرها^(١).

٣- الرغبة في تقليد شخص معين في مظهره:

يلجأ كثير من المولعين ببعض المشاهير من الفنانين، والمذيعين إلى عيادات التجميل طلباً للجراحة ليصبحوا صوراً مطابقة لمن يهوون، وعادة ما تمس هذه الجراحة الوجه أو بعض أعضائه، كالأنف، والعينين والشففتين، وقد اشتهر في بعض دول شرق آسيا إجراء عمليات جراحية من هذا النوع لتوسيع عيون الآسيويين تشبهاً بأهل الغرب^(٢).

٤- تغيير الملامح فراراً من السلطات الأمنية:

عندما يكون بعض الأشخاص مطلوبين لدى السلطات الأمنية، ويسجلون لدى دوائرها، وتوزع صورهم، فإنهم يلجؤون إلى إجراء الجراحة التجميلية لتغيير ملامح وجوههم للاحتيال على نقاط التفتيش، وإن كانت الجراحة التجميلية التي تجرى لهذا الدافع قليلة، ويكون إجراؤها بشكل سري وحذر^(٣).

المطلب الرابع: أنواع الجراحة التجميلية:

يقسم الباحثون في الدراسات الفقهية المعاصرة الجراحة التجميلية بالنظر إلى أغراضها، فتكون أنواعها -عندهم- إما علاجية، أو تحسينية^(٤)، ويقسمها آخرون انطلاقاً من واقعها الطبي، حيث

يعرضون كل جراحة بصورة مفصلة، ثم يبينون حكمها الشرعي^(٥).

١ - العمليات الجراحية، وجراحة التجميل، محمد رفعت، وآخرون، ص: ١٣٦-١٣٩.

٢ - جراحة التجميل بين التشريع الإسلامي والواقع المعاصر، د. عبد الحي الفرماوي، ص: ٨.

٣ - الموسوعة الطبية الفقهية، د. أحمد بن محمد الكنعان، دار النفائس، بيروت، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص: ٢٣٧، والجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦٣.

٤ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٢٢، ١٢٨، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ١٨٤، ١٩٧، والعمليات التجميلية وحكمها في الشريعة الإسلامية، أسامة الصباغ، دار ابن حزم، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٨م، ص: ٤٢-٥٢.

٥ - كما فعل د. صالح بن محمد الفوزان في بحثه: الجراحة التجميلية عرض طبي ودراسة فقهية مفصلة.

وسأتمج في بحثي عن أنواع الجراحة التجميلية المنهج الأول؛ أي باعتبار غرض الجراحة التجميلية، لكونه زيادة على أنه يستوعب كل الأنواع الجراحية، فهو يرتبها، ويدرجها ضمن أغراضها، فنكون بذلك قد راعينا الباعث على الفعل، وكذا مآله، ومقصده حين الحكم عليه. وتنقسم الجراحة التجميلية إلى جراحة تجميلية علاجية، وجراحة تجميلية تحسينية.

أولاً: الجراحة التجميلية العلاجية:

ويشمل هذا النوع كل جراحة تجميلية الغرض منها علاج داء أو عيب ناشئ عن تلف أو تشوه يؤدي إلى إحداث ألم لصاحبه يتعسر التعايش معه، أو يعيقه، عن أداء وظائفه^(١).

ونظراً لكون غرض هذه الجراحة التجميلية هو التداوي والعلاج، فإن بعض الباحثين يطلق عليها (جراحة التجميل بهدف التداوي)^(٢)، كما يطلق بعض الباحثين (جراحة التجميل الحاجية)^(٣).

وتذهب بعض الموسوعات الطبية إلى وصف هذا النوع بالضروري، ولكن الضرورة عندهم هي ما تدعو الحاجة إليه، دون تفريق بين الحاجة التي بلغت مقام الضرورة، والحاجة التي لم تبلغها (الحاجة)، كما يفعل الفقهاء.

إذن فهذا النوع علاجي بالنسبة لدوافعه الموجبة للقيام به، وتحميلي بالنسبة لآثاره.

ولتفاوت العيوب، أو الأدواء التي تجرى هذه الجراحة التجميلية لعلاجها، يمكن تقسيم هذا النوع إلى:

١- الجراحة التجميلية العلاجية الضرورية: وتجري لعلاج الحالات الخطرة، كإصابات الناشئة عن الحروب، أو الحرائق، وغيرها^(٤).

٢- الجراحة التجميلية الحاجية: وتجري لعلاج حالات تدعو إليها الحاجة ولكن لم تبلغ مبلغ الضرورة؛ كإصلاح العيوب الخلقية لدى الإنسان، وتسبب له أذى نفسياً كبيراً؛ كفصل

١ - الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، د. شوقي عبده الساهي، ص: ١٢٩، والجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ١٢٢.

٢ - الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، د. شوقي عبده الساهي، ص: ١٢٩.

٣ - العمليات التجميلية، أسامة الصباغ، ص: ٤٢، وأحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٢٢.

٤ - العمليات الجراحية وجراحة التجميل، محمد رفعت، وآخرون، ص: ١٥٠.

الأصابع المتجاورة، وشق الشفة عند الأطفال (الشفة الأرنبية)، وغيرها...^(١)

وتنقسم العيوب التي يعالجها هذا النوع من الجراحة التجميلية إلى قسمين:

أ- عيوب يولد بها الإنسان، ومثالها شق الشفة العليا، والتصاق الأصابع، وإما ناشئة عن أمراض أصابت الجسم، ومثالها تشوه اللثة بسبب الالتهابات المختلفة.

ب- عيوب طارئة، وتنشأ بأسباب خارجية، كالحوادث، والحروق، والحروب، ومن أمثلتها: تشوه الجلد بسبب الآلات القاطعة، وتشوه الوجه بسبب الحروق، والكسور الشديدة بسبب حوادث المرور^(٢).

ثانياً: الجراحة التجميلية التحسينية.

هذا النوع من الجراحة لا يجري لعلاج عيب في الإنسان، خلقي أو مكتسب إنما الغرض منها الرغبة في التزين، بإظهار المحاسن، وإخفاء العيوب، وربما التطلع إلى العودة إلى الشباب، ونبت آثار الشيخوخة، والتقدم في السن^(٣).

وهذه الجراحة تنقسم إلى قسمين:

١- عمليات الشكل: الغرض منها تحسين الشكل، والبروز في مظهر أفضل، وتجري للجنسين، ولكل الأعمار، إلا أن النساء أكثر إقبالا عليها.

٢- عمليات التشبيب: وتجري بغرض العودة إلى مظهر الشباب، وإزالة آثار الكبر والشيخوخة^(٤).

١ - المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، النشئة، ج: ٢، ص: ٢٥٩.

٢ - الموسوعة الطبية الحديثة، مجموعة من الأطباء، ج: ٣، ص: ٤٥٤، وأحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٢٢-١٢٤، الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ١٢٤، وأحكام تحميل النساء في الشريعة الإسلامية، د. زدهار بنت محمود المدني، دار الفضيلة، الرياض، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص: ٣٧٠.

٣ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ١٢٥.

٤ - المرجع السابق، ص: ١٢٦، وأحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٢٨.

المبحث الثاني: أحكام الجراحة التجميلية العلاجية.

سبق القول عند الحديث عن أنواع الجراحة التجميلية أنها تهدف إلى علاج العيوب، سواء أكانت خلقية، أم كانت ناشئة بسبب خارجي، وأن تلك العيوب بنوعها إما أن تكون خطرة، فتكون الجراحة لعلاجها ضرورية، أو دون ذلك من الخطورة فتكون الجراحة لعلاجها حاجية.

وفي هذا المبحث نود دراسة أحكام الجراحة لعلاج هذه العيوب كلها في المطالب التالية:

المطلب الأول: أحكام الجراحة التجميلية العلاجية الضرورية.

الفرع الأول: أحكام الجراحة التجميلية لعلاج الحروق.

هذا النوع من الجراحة يمكن أن يدرج ضمن أحكام زراعة الأعضاء في الفصل التالي باعتبار أن زرع الجلد أبرز مراتب العلاج فيه، ولكن فضلت بحثه في هذا الفصل ضمن أحكام الجراحة التجميلية لسببين:

السبب الأول: أنه وإن كان زرع الجلد وسيلة لعلاج الحروق، فإن التجميل، وإزالة آثار الحروق من الجسم هدف بارز في هذا النوع من العمليات الجراحية.

السبب الثاني: أن زرع الجلد (الترقيع الجلدي) ليس الطريقة الوحيدة لعلاج الحروق بالجراحة التجميلية، بل هناك طرق أخرى؛ ومنها: الجراحة بالباليونات الطبية.

أولاً: العلاج بالترقيع الجلدي.

الترقيع الجلدي عملية يقوم فيها الأطباء بنقل الجلد من منطقة سليمة، ووضعه على منطقة مصابة فقد منها الجلد^(١)، يتعين العلاج بالترقيع الجلدي إذا فقد جزء كبير من الجلد، بسبب الحروق الخطيرة التي تمس مساحات واسعة من الجلد^(٢)، أو بسبب الحوادث، أو استئصال أجزاء من الجلد

١ - الترقيع الجلدي وبنوك الجلود، د. محمد عبد الغفار شريف ضمن بحوث فقهية معاصرة، ج: ٢، ص: ١٥٩.

٢ - تصنف درجات الحروق إلى ثلاث درجات حسب شدتها، وعمقها في الجلد:

أ- الدرجة الأولى، الحروق السطحية، وهي حروق خفيفة يسيرة تصيب الطبقة الخارجية للجلد، كأن يتعرض للشمس، وقد تكون هذه الحروق مؤلمة، ولكنها لا تترك آثاراً كبيرة، إلا أن تحمر المنطقة المصابة.

ب- الدرجة الثانية: الحروق العميقة جزئياً، وهي التي تصيب الطبقة الخارجية للجلد، وطبقة الأدمة، وتترك هذه الحروق آثاراً، كاحمرار الجلد العميق، وتقرحه، وظهور فقاعات جلدية.

للإصابة بالسرطان.

وهناك أربعة أنواع من الجلد الذي يستعمل لترقيع جلد المصاب:

١ - جلد المصاب نفسه (الترقيع الذاتي):

حيث يؤخذ الجلد من أماكن الجلد السميك من المصاب نفسه بآلة خاصة، وبالقدر الذي يغطي به مكان الجلد المصاب، وقد تصحب عملية الترقيع الجلدي هذه بعض المضاعفات، كالعدوى البكتيرية، التي تؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة، والإحساس بالألم واحمرار الجلد المجاور للمنطقة المزروعة.

ومن محاسن هذا النوع من الترقيع أنه لا يحصل معه الرضخ المناعي لكون الجلد ينقل من الإنسان نفسه^(١).

٢ - جلد إنسان آخر متبرع (الرقعة المتبانية):

وقد يكون الجلد المأخوذ منه الرقعة جلد إنسان حي، أو ميت، على أن تكون الرقعة المفصولة من الجثة قد فصلت في مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة بعد موت صاحبها، ثم تحفظ بتجميدها في درجة حرارة منخفضة جدا، تصل إلى ١٩٧ درجة مئوية تحت الصفر.

ومن الثابت أنه لا يلجأ إلى الرقعة المتبانية إلا إذا تعذر النقل الذاتي، حيث إن الجسم يرفض الرقعة المتبانية خلال مدة زمنية يسيرة (من ٤ إلى ١١ يوم)، إلا إذا كان بين الجسم والرقعة المتبانية تطابق نسيجي، فإن الغريسة تبقى مدة أطول دون رفض الجسم لها، وقد يعتمد إلى إعطاء المريض عقارا خافضا للمناعة، كالسيكلوسبورين، إذا كانت الحاجة ماسة إلى بقاء الغريسة مدة أطول، حتى يقوم الجلد الطبيعي باستنبات جلد جديد يكون كافيا للزرع الذاتي^(٢).

ج - الدرجة الثالثة: الحروق العميقة، وهي التي تصيب جميع طبقات الجلد، وأحيانا تصيب الدهون تحت الجلد والعضلات، وقد تصل إلى العظام في بعض الحالات الشديدة، وتظهر هذه الحروق داكنة أو سوداء (متفحمة)، وهي حالة تشكل خطورة على الجسم، حيث يتعرض للالتهابات الجرثومية والبكتيرية، وتترك آثارا بارزة، وهذه الحالة عادة ما تستدعي إجراء عملية ترقيع الجلد. (ينظر: الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٣٥٨، ٣٥٩، وزرع الجلد ومعالجة الحروق، د. محمد علي البار، دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ص: ٤٥ - ٤٩).

١ - زرع الجلد ومعالجة الحروق، د. محمد علي البار، ص: ٧٦.

٢ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٣٦٢.

٣- جلد حيوان: (الرقعة الدخيلة): إذا كانت الرقعة تؤخذ من الحيوانات كالعجول والخنازير، إلا أن هناك تشابهاً بين الرقعة الدخيلة، والمتباينة، في كون الجسم يرفضها، غير أن رفضه للرقعة الدخيلة يكون في وقت أقصر، قد لا تتعدى الأسبوع^(١).

٤- الجلد الصناعي (شبه الصناعي):

يتفق الجلد الصناعي مع كل من الجلد المتباين، والدخيل في كون الجميع أجزاء غريبة عن الجسم، ويختلف الجلد الصناعي عنهما في كون الجسم لا يرفضه بل ينمو معه، وتكون الحاجة ماسة إليه إذا كانت منطقة الحروق واسعة جداً، حيث إن الحروق المتسعة التي تشمل ٥٠٪ من جلد المريض، أو أكثر والتي تكون من الدرجة الثانية العميقة، والثالثة لا يمكن علاجها بالرقعة الذاتية، لأن الجلد المتبقي لا يكفي لإجراء الرقعة الذاتية، كما يتعذر علاجها بالرقعة المتباينة، والدخيلة؛ لكون الجسم يلفظهما بسرعة، وربما استدعى ذلك استخدام العقاقير المثبطة للمناعة لبضعة أشهر، مما يضعف مقاومة الجسم، فتكثر الميكروبات، وذلك ما يؤدي إلى فقدان الرقعة.

لذلك كانت الحاجة ماسة في مثل هذه الحالات إلى الرقعة الصناعية، لتغطي الأماكن المحروقة، وينمو بعد ذلك نمو الجلد الطبيعي^(٢).

ويتم تكوين الجلد الصناعي بتحضير مادة مشابهة للغراء من جلود الأبقار، ثم يضاف إليها مادة الجلوكونز أمين جلايكان (Glycoaminoglycon)، ثم يضاف إليها خلايا قرنية (Keratinocytes) من جلد المصاب، بالإضافة إلى خلايا أرومة الليف (Fibroblasts) التي تؤخذ أيضاً من جلد المصاب بالحروق، ثم تؤخذ المادة الطبيعية من الجلد السليم للمصاب بمساحة (٥سم × ٥سم) ثم توضع في محلول يحتوي على مواد إنزيمية (خماثر) هاضمة، ثم تؤخذ الخلايا القرنية والخلايا أرومة الليف (Keratinocytes and Fibroblasts) ويتم زرعها في مزرعة خاصة فيها البوليسترين (Polysterene)، بالإضافة إلى أحماض أمينية، ومصل من جنين بقري، وأنسولين، وكورتيزون ومواد أخرى، ويكون الزرع الأولي لهذه الخلايا جاهزاً خلال اثني عشر يوماً، ثم تنقل إلى الكولاجين (الغراء مع المادة البروتينية السكرية) التي تم تحضيرها من قبل.

١ - المرجع السابق، ص: ٣٦٣.

٢ - زرع الجلد ومعالجة الحروق، د. محمد علي البار، ص: ٩٠.

ويتم الزرع الثاني لمدة أسبوع، ثم يؤخذ الكولاجين، ويزال المواد الحافظة (الكحول البروبيللي)، ويوضع في أطباق بتري (Petri Dishes) مع مواد أخرى، وتضاف إليه خلايا أرومة الليف، والخلايا القرنية لمدة أربعة أيام.

وبهذه الطريقة يتم تكبير المادة، وتوسيعها لتكون كافية للزرع على جلد المصاب^(١)، ومع أن الأبحاث تسعى لتطوير الجلد الصناعي - مع التقدم الكبير الذي حازه - إلا أن ثمة عيوباً تعترضه؛ حيث إن نسبة الفشل فيه عالية جداً، كما أن مدة تحضير هذا الجلد طويلة تصل إلى عدة أسابيع^(٢).

حكم الترقيع الجلدي: الأصل في الترقيع الجلدي أنه قائم على علاج العيوب وإصلاحها، وإزالة التشوهات التي تلحق الجسم بسبب تعرضه للحروق، أو بسبب الحوادث أو استئصال أجزاء من الجلد للإصابة بالسرطان^(٣).

بناءً على ذلك ذهب بعض الباحثين إلى إعطاء حكم عام متعلق بجميع أنواع الترقيع الجلدي باعتبارها - كلها - علاجاً، مستندين في ذلك إلى أدلة جواز العلاج عموماً، وأدلة جواز الجراحة الطبية خصوصاً^(٤).

ولعل الأدق في بحث المسألة أن نعرض لحكم كل صورة من صورها.

أ- حكم الترقيع الذاتي:

نقل الدكتور يوسف الأحمد اتفاق العلماء المعاصرين على جواز هذه الصورة^(٥).

١ - المرجع السابق، ص: ٨٩ - ٩١.

٢ - الحروق: التدبير، المضاعفات، الإنذار، أنطوان ديوب، دار القلم العربي، حلب، ط: ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص: ٨٥، ١١٦، وزرع الجلد ومعالجة الحروق، د. محمد علي البار، ص: ٩٣.

٣ - وذكر الدكتور، محمد عبد الغفار الشريف عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت عند بحثه لحكم الترقيع الجلدي أن السبب فيه إما العلاج، قال: فهو مطلوب، يعني أجازه، أو التجميل، فلم يجزه، فقال: (وعلى هذا يجوز الترقيع التجميلي للجلد، إذا كان لإزالة شين خلقي، أو طارئ بسبب مرض أو حادث أو غيرهما، أما الترقيع لطلب الحسن، أو زيادته فلا أراه جائزاً). (ينظر: الترقيع الجلدي وبنوك الجلود، د. محمد بن عبد الغفار الشريف، ضمن بحوث فقهية معاصرة، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج: ٢، ص: ١٥٩، ١٩٣، ١٩٤). ولا أرى التجميل سبباً مستقلاً للترقيع الجلدي إلا أن يكون تابعاً للعلاج، فهو أثر له وإلا فإن الباحث نفسه نقل تعريف الترقيع الجلدي الوارد في الورقة المعدة من قبل المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، على أنه عملية يقوم فيها الأطباء بنقل الجلد من منطقة سليمة، ووضعه على منطقة مصابة فقد منها الجلد.

٤ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٢٥.

٥ - أحكام نقل أعضاء الإنسان، د. يوسف بن عبد الله الأحمد، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الفقه بكلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٤هـ، ص: ٣١٣.

الباب الثاني: أحكام الجراحة الطبية

ومن الهيآت العلمية التي أجازت الترقيع الذاتي، مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي^(١)، وما صدر عن الندوة الثامنة للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية في الكويت^(٢)، وهيئة كبار العلماء في السعودية، وقد تضمن قرار تلك الهيآت العلمية جواز نقل أي عضو أو أجزائه من الإنسان إلى نفسه إذا دعت الحاجة إليه وأمن من خطر في نزعها، وغلب على الظن نجاح زرعه^(٣).

وإلى حكم الجواز ذهب كثير من الباحثين الذين بحثوا مسألة نقل الأعضاء، منهم محمد بن المختار الشنقيطي^(٤)، وصالح بن محمد الفوزان^(٥)، محمد عثمان شبير^(٦)، وعصمت الله عناية الله^(٧) ومحمد عبد الجواد التنشة^(٨)، ومحمد عبد الغفار الشريف^(٩)، وعقيل العقيلي^(١٠)، ومحمود محمد الزيني^(١١) وآخرون، ويدعم القول بجواز الترقيع الذاتي:

- عموم أدلة مشروعية التداوي.

- القياس على مسألة من اضطر إلى طعام، ولم يجد إلا أن يقطع قطعة من جسمه ليأكلها، فقد ذهب الشافعية - في المعتمد من مذهبهم - إلى جواز ذلك^(١٢).

- القواعد الفقهية التالية:

أ- الضرورات تبيح المحظورات^(١٣).

- ١ - قرار المجمع في دورته الرابعة عام ١٤٠٨هـ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع: ٤، ج: ١، ص: ٥٠٩.
- ٢ - موقع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية على الأنترنت (www.islamset.com/arabic).
- ٣ - القرار رقم ٩٩ بتاريخ ١١/٦/١٤٠٢هـ.
- ٤ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٢٦.
- ٥ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٣٧١.
- ٦ - أحكام جراحة التجميل، محمد عثمان شبير، ج: ٢، ص: ٥٨٠.
- ٧ - الانتفاع بأجزاء آدمي في الفقه الإسلامي، عصمت الله عناية الله محمد، مكتبة جراح إسلام، لاهور، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ص: ٧١.
- ٨ - المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، د. محمد عبد الجواد حجازي التنشة، إصدار مجلة الحكمة، بريطانيا، ط: ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ج: ٢، ص: ٨٨.
- ٩ - الترقيع الجلدي وبنوك الجلود، محمد عبد الغفار الشريف ضمن بحوث فقهية معاصرة، ج: ٢، ص: ١٦٥.
- ١٠ - حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي، د. عقيل بن أحمد العقيلي، مكتبة الصحابة جدة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص: ١٥.
- ١١ - مسؤولية الأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية والرتق العذري في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، د. محمود محمد الزيني، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص: ٦٠.
- ١٢ - مغني المحتاج، الشريبي، ج: ٤، ص: ٣١٠.
- ١٣ - الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٥.

ب - يرتكب أخف الضررين لدفع أعظمهما^(١).

ج - المشقة تجلب التيسير^(٢).

وإذا قلنا بجواز الترقيع الذاتي للأدلة السابقة فإن بعض الباحثين^(٣)؛ منهم: الدكتور محمد عثمان شبير، الدكتور محمد صالح الفوزان، والدكتور محمد النتشة، اشترطوا لهذا الجواز شروطاً نرى ضرورة مراعاتها، منها:

١ - أن تكون الحاجة الداعية إلى هذا النوع من النقل ضرورية، أو حاجة.

٢ - ألا يحدث هذا النقل ضرراً بالغاً للمصاب. ٣ - أن يغلب على الظن نجاح عملية النقل.

٤ - أن يتعين النقل كعلاج، بحيث لا يقوم مقامه ما هو دونه من العلاج.

٥ - أن يأذن المريض أو وليه بذلك، إلا في الحالات الطارئة.

ب - حكم الترقيع المتباين:

وأصل هذه المسألة هي نقل الأعضاء من الإنسان الحي أو الميت إلى غيره، وسندرس حكمها بالتفصيل - إن شاء الله - في الفصل التالي، والذي يمكن أن يقال - هنا - هو أن نقل الأعضاء المتجددة أو أجزائها - والجلد منها - أجازته كثير من الهيآت العلمية^(٤)، والفقهاء المعاصرين^(٥).

١ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٧، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٩.

٢ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٦٧، الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٧٥.

٣ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٣٧٠، والمسائل الطبية المستجدة، د. محمد النتشة، ج: ٢، ص: ٨٩، ٩٠، وأحكام جراحة التجميل، د. محمد عثمان شبير، ج: ٢، ص: ٨٥٠.

٤ - مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة عام ١٤٠٨ هـ، ج: ٤، ص: ٥٠٩، وقد ورد في نص القرار الثاني من الدورة الرابعة لمجمع الفقه الإسلامي: "يجوز نقل العضو من جسم إنسان إلى جسم إنسان آخر، إن كان هذا العضو يتجدد تلقائياً، كالدم والجلد، ويراعى في ذلك اشتراط كون البازل كامل الأهلية، وتحقق الشروط الشرعية المعتبرة"، والجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثامنة عام ١٤٠٥ هـ، وهيئة كبار علماء في السعودية في قرارها رقم ٩٩ بتاريخ ٦/١١/١٤٠٢ هـ، ودار الافتاء المصرية في فتوى رقم ٨٨ مسلسل ٢١٢، ص: ٩٣، وفتوى للمجلس الإسلامي الأعلى الجزائري الصادرة بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٣٩٢ هـ - ٢٠ أبريل ١٩٧٢ م.

٥ - الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، د. شوقي عبده الساهي، ص: ١٨٤، ٢٠٤، وجراحة التجميل ونقل الأعضاء وزراعتها دراسة فقهية مقارنة، سوسن أحمد محمد المعلمي، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب للبنات بالدمام، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ص: ٢٨٠، والأحكام الشرعية للأعمال الطبية، د. أحمد شرف الدين، ص: ١٢٨، وأحكام نقل أعضاء الإنسان، د. يوسف الأحمد، ص: ٣١٦، وجراحة التجميل، د. صالح الفوزان، ص: ٣٧١.

-النصوص من الكتاب والسنة التي تدعو إلى إحياء الأنفس، وتندب إلى إعانة الآخرين، منها:

4\$<Ü_y } ' \$Y9\$S6ôn & \$K R' 6 ñ \$p dS6ôn ò Br \$<Ü_y } ' \$Z9\$ö F% \$U R' 6 ñ Ç ö F \$' î S; ñ

([المائدة: ٣٢] .

وقوله e: «من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل»^(١).

ووجه دلالة هذين النصين هو أن الله **U** يأمر في الآية برد مهجة المسلم عند خوف الذهاب والتلف^(٢)، ويترتب على فعل ذلك الأجر العظيم، وفي التبرع برقعة من الجلد في حالات الإصابة الخطيرة بالحريق وغيره، إزالة للضرر، وسعى إلى إحياء النفس.

أما في حديث النبي ﷺ فإن فيه دعوة إلى إعانة الإخوان، ونفعهم لمن استطاع، وفي التبرع برقعة الجلد عون للمسلم، ونفع له.

-نصوص الكتاب والسنة الدالة على مشروعية التداوي.

- بعض القواعد الفقهية، منها:

● الضرر يزال^(٣).

● يزال أخف الضررين لدفع أعظمهما (٤).

ج - حكم الترقيع الدخيل (أخذ الجلد من الحيوان):

سبق القول أن الجلد في الترقيع الدخيل يؤخذ من الحيوان، وغالبا ما يؤخذ من الخنزير لكون الجسم أقل رفضا له من غيره.

١- رواه مسلم، كتاب: السلام، باب: استحباب الرقية من العين والنملة... إلخ، رقم: ٢١٩٩/٦١، عن جابر رضي الله عنه.

٢ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٣، ص: ٥٠٨.

٣- الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٣، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٥.

٤- الأشباه و النظائر، السيوطي، ص: ٨٧، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٥.

أما استعمال جلود المباح من الحيوان كرقع للغرس في جسم الإنسان فجائز لعموم النصوص المبيحة للعلاج، ولأنه وسيلة لدفع الضرر، والقاعدة الشرعية تقول (الضرر يزال)^(١).

د - حكم الرقعة الصناعية:

أجاز كثير من الفقهاء، والباحثين المعاصرين^(٢) الترقيع بالجلد الصناعي، وذلك للأدلة التالية:

- عموم النصوص الدالة على جواز العلاج، والترقيع الصناعي نوع منه.

- بناء على القول بجواز الترقيع الذاتي، لما سبق القول أن أصل الرقعة الصناعية هو جلد المصاب نفسه.

- كون الأجزاء الإنسانية أو الحيوانية التي تتضمنها الرقعة الصناعية طاهرة، ولو أخذت من حيوان نجس، فالجلاطين الحيواني الذي تحول من الكولاجين^(٣)، استحال^(٤)، فكان بذلك طاهراً.

ثانياً: العلاج بالبالونات الطبية.

علاج الحروق بالبالونات الطبية طريقة في العلاج تختلف عن الترقيع الجلدي الذي يعتمد على فصل قطعة من الجلد، ونقلها إلى مكان آخر في الجسم ذاته أو جسم آخر، أما البالون الطبي فيعتمد على تمديد الجلد لتغطية المنطقة المجاورة دون فصل.

كما يختلف العلاج بالترقيع عن العلاج بالبالونات الطبية، لكون الأول علاجاً إسعافياً طارئاً، أما الثاني فإنه يستخدم لعلاج ذي أمد طويل^(٥).

ومن أشهر أنواع العلاج الذي تستخدم فيه طريقة البالون الطبي علاج آثار الحروق،

١ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٣، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٥.

٢ - منهم: يوسف الأحمد، ومحمد عبد الغفار الشريف، وصالح بن محمد الفوزان، ينظر: أحكام نقل أعضاء الإنسان، يوسف الأحمد، ص: ٣٢١، والترقيع الجلدي وبنوك الجلود، د. محمد عبد الغفار الشريف ضمن بحوث فقهية معاصرة، ج: ٢، ص: ١٦٠، والجراحة التجميلية، د. صالح بن محمد الفوزان، ص: ٣٧٦.

٣ - الترقيع الجلدي وبنوك الجلود، د. محمد عبد الغفار الشريف، ج: ٢، ص: ١٦٠.

٤ - القول بطهارة النجاسة بالاستحالة مذهب الحنفية والظاهرية، ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ١، ص: ٨٥، المحلى، ابن حزم، ج: ١، ص: ١٢٨، مواهب الجليل، الخطاب، ج: ١، ص: ٩٧، والإنصاف، المرداوي، ج: ٢، ص: ٢٩٢.

٥ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٣٨٥.

كالصلع، والجلد المشوه.

وتجرى هذه الجراحة في مناطق مختلفة من الجسم، كالرأس والعنق والوجه، والبطن والصدر، والفخذين، وذلك بإدخال بالون فارغ تحتها، ثم نفخها به، لتحفيز الجلد على التمدد، ومضاعفة مساحته، ثم تمديد الجلد الناجي لتغطية المنطقة المصابة المجاورة، وتتم هذه الجراحة وفق الخطوات التالية:

- يثبت البالون الفارغ تحت الطبقة الثالثة لبشرة الجلد^(١).
- ينتظر حتى يلتئم الجرح الذي أحدثه إدخال البالون.
- يحقن بسائل ملحي لتكبيره إلى الحجم المطلوب.
- يزال البالون بعملية جراحية.
- ثم يسحب الجلد المتمدّد إلى المناطق المجاورة التي يراد علاجها^(٢).

١ - يتركب الجلد من طبقتين هما: البشرة والأدمة.

أولاً: البشرة (*Elidormis*): طبقة سطحية تغطي الجسم بأكمله (١،٦-١،٩ متر مربع)، وتتكون من خمس طبقات:

أ- الطبقة المولدة (*Germinative layer*): وهي الطبقة القاعدية التي تتجدد منها خلايا الجلد، ولذا فهي خلايا نشطة جداً، وتنقسم وتتكاثر بسرعة، وتدفع الخلايا الجديدة منها الخلايا القديمة إلى السطح، وهي موجودة بشكل منعرج على هيئة حلمات تتكاثر فيها نهايات الأعصاب والأوعية الدموية، وهي مكونة من خلايا عمودية (*Colummar*) تتخللها الخلايا الملونة (*Melanocytes*) التي تجعل الجلد داكناً إذا وجدت بكثرة، وهي تقي الجلد من تأثيرات ضوء الشمس، ولذا تكثر في الزنوج في المناطق الحارة، وتقل في البلاد الباردة.

ب- الطبقة الشوكية (*Stratum Spinosum Prickle all layer*): وهي خلايا تقع فوق الطبقة المولدة مباشرة، وخلاياها متعددة الأضلاع وبها تنوعات مثل الأشواك لتتصل ببعضها.

ج- الطبقة الحبيبية (*Granular layer*): وتقع مباشرة فوق الطبقة الشوكية، وتبدو محبة وتتكون من طبقة واحدة أو عدة طبقات، حسب ثخانة الجلد ورقته.

د- الطبقة الشفافة (*Stratum Lucidum*) وتتكون من خلايا متراسة، وتبدو شفافة، ولا توجد إلا في راحة اليد، أو أخمص القدم.

هـ- الطبقة القرنية (*Stratum Corneum*): وهي مكونة من خلايا قرنية ميتة، وتحمي الجلد، وتختلف ثخانتها من موقع لآخر، فهي ثخينة في باطن القدم، ورقيقة على الجفون.
ثانياً: الأدمة:

وهي الطبقة الغائرة تحت البشرة، وبها ألياف مرنة، وأوعية دموية كثيرة، وأعصاب متعددة، وبخلاياها السطحية تنوعات حلمية تدخل بين طبقة البشرة، وهي غنية بالأوعية الدموية، والأعصاب المسؤولة عن الإحساس وتمتد في الأدمة الغدد العرقية والدهنية، وبصلات الشعر. وتتصل الأدمة بنسيج دهني تحت الجلد، وظيفته إمداد الجسم بالطاقة عند الحاجة إليها، وحفظ حرارة الجسم، وتماثل فجوات الجسم بين العظام، وخاصة في الوجه، فتبدو بذلك استدارة الجسم، وامتلاؤه، وحسن هيئته وقوامه. (ينظر: زرع الجلد ومعالجة الحروق، د. محمد علي البار، ص: ٣٦-٣٩).

٢ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٣٨٤، ٣٨٥.

والعلاج بالبالونات الطبية جائز لما يلي:

- أ- كونه من العلاج بالجراحة، وقد وردت النصوص بجواز التداوي بها.
- ب- قياسه على الترقيع الذاتي، وقد صدرت بجوازه فتاوى من هيآت علمية، وآراء فقهية، ولئن جاز الترقيع الذاتي، جاز الاصطناعي من باب أولى.
- ج- العلاج بالبالونات الطبية ي زال به ضرر كبير في بعض الحالات التي لا تعالج إلا بها، كما في الصلع الناشئ عن الحروق، والقاعدة الفقهية تقول: (الضرر يزال)^(١).

الفرع الثاني: حكم الجراحة التجميلية لعلاج الكسور.

ذكرنا فيما سبق أن من جراحة التجميل العلاجية الضرورية الجراحة التي تجرى للكسور الشديدة التي تقع بسبب حوادث السير، أو غيرها.

أولاً: تعريف الكسور:

الكسر هو انفصال العظمة إلى جزأين أو أكثر، بسبب ضربة أو قوة مباشرة ويقع الكسر في النقطة التي تتلقى الضربة.

ثانياً: أنواع الكسور:

تتنوع الكسور من حيث درجاتها إلى كسور بسيطة، وأخرى مضاعفة تصل إلى حد الكسور المفتتة^(٢)، أو الكسور المركبة، وهي أخطر الكسور، حيث يحدث فيها تمشم في عظم الجمجمة ناحية الداخل، ويُفقد الجلد^(٣).

أما من حيث محلها فإن الكسور تنوع إلى كسور المفاصل والذراعين والساقين، وكسور الوجه الشديدة وكسور الجمجمة^(٤).

وتتراوح أعراض تلك الكسور بين الألم الشديد في المفصل ومشاكل خطيرة تصل إلى تغييم الوعي^(٥).

١ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٣، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٥.

٢ - الكسر المفتت هو الذي تكون فيه عدة كسور في نفس العظمة، ينظر: جراحة التجميل، د. ماجد طهوب، ص: ٤٢٠.

٣ - الجراحة التجميلية للوجه والفم والفكين، د. عصام شعبان، د. ناقلولة أبو طاره، دار طلاس، دمشق، ط: ١، ١٩٩٤م، ص: ١٥٩/١٣٨.

٤ - جراحة التجميل، د. ماجد طهوب، ص: ٤٢٠.

٥ - الجراحة التجميلية للوجه والفم والفكين، د. عصام شعبان، ص: ١٥٩.

ثالثاً: الحكم الفقهي لجراحة علاج الكسور.

الظاهر أن هذه الجراحة بأنواعها جائزة، وذلك للأدلة التالية:

أ- عموم النصوص التي وردت تحيز العلاج، والعلاج في هذه الجراحة ظاهر غير خفي.

ب- حديث سهل بن سعد الساعدي^(١) لما سئل عن جرح النبي ﷺ يوم أحد، فقال: «لما كسرت على رأس رسول الله ﷺ البيضة^(٢)، وأدمي وجهه، وكسرت رباعيته، وكان علي يختلف بالماء في الجن^(٣)»، وجاءت فاطمة تغسل عن وجهه الدم، فلما رأت رضي الله عنها الدم يزيد على الماء كثرة عمدت إلى حصير، فأحرقته، وألصقتها على جرح رسول الله ﷺ فرقاً الدم^(٤).

ووجه دلالة الحديث أن فيه إقراراً من النبي ﷺ على معالجة الجراح، ومداواتها، فدل ذلك على جواز جراحة التجميل لمعالجة الكسور.

ج- سبق معنا أن أغلب الكسور تسبب أعراضاً خطيرة، وآلاماً جساماً، وضرراً بيناً، وعلاجها بالجراحة إزالة لذلك الضرر، والقاعدة الشرعية تقول: (الضرر يزال)^(٥).

د- هذه الجراحة وسيلة من وسائل علاج الجروح، ولا تغيير لخلق الله فيها.

١- هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك الساعدي الأنصاري الخزرجي، كان اسمه حزناً فغيره النبي ﷺ إلى سهل، آخر من توفي بالمدينة من الصحابة، عام إحدى وتسعين للهجرة. (ينظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، دار الكتاب العربي بيروت، ج: ٢، ص: ٩٤).

٢- البيضة: الخوذة، وهي ما يضعه المقاتل على رأسه. (ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (بيض)، ج: ٧، ص: ١٣٩).

٣- الجن: الثرس. (ينظر: المرجع السابق، ج: ١٣، ص: ٤٩٢).

٤- سبق تحريجه، ص: ١٤٥.

٥- الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٣، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٥.

المطلب الثاني: أحكام الجراحة التجميلية العلاجية الحاجية.

الفرع الأول: أحكام الجراحة التجميلية لعلاج عيوب اليد.

عيوب اليد التي تجرى الجراحة لإزالتها كثيرة، منها ما هو خلقي، يولد الإنسان به، ومنها ما هو طارئ، وسنذكر أهمها، ثم نعطي حكم هذا النوع من الجراحة.

أولاً: الجراحة لعلاج التصاق الأصابع.

التصاق الأصابع من العيوب المتعلقة باليد، وله أسباب، بعضها وراثي، وهذا الالتصاق قد يكون كاملاً يستغرق مسافة الأصابع كلها، وقد يكون جزئياً، وأحياناً يكون بين جميع الأصابع، وأحياناً أخرى يكون بين بعضها، ويكون التصاق الأصابع عظمية، وهو أخطرهما، وغير عظمي، بأن يكون الالتصاق في الجلد أو العضلات تحته^(١).

وتفصل الأصابع عن بعضها - في كل أنواع الالتصاق - بجراحة تجرى عادة في المرحلة الأولى من عمر الإنسان، ثم تغطي منطقة الفصل بالترقيع الجلدي الذاتي.

وتكون أهمية الجراحة لعلاج التصاق الأصابع وضرورتها متعلقة بنوع الالتصاق؛ فمثلاً إذا كان الالتصاق بين الإبهام والسبابة، فإن المشقة تكون عظيمة، إذ إن بين الأصبعين تفاوت في طوليهما، مما يجعل السبابة مائلة جهة الإبهام وبشكل مشوه، ثم إن الإمساك بالأشياء - والوضع هذا - يكون صعباً للغاية، كما أن هذا النوع من الجراحة يصعب جداً في بعض حالات الالتصاق، ويكون دون ذلك في بعضها^(٢).

حكم علاج التصاق الأصابع:

الذي يبدو جواز الجراحة التجميلية لفصل الأصابع الملتصقة، كما ذهب إلى ذلك كثير من الباحثين المعاصرين^(٣)، للأدلة التالية:

١ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٤٤٣.

٢ - الجديد والقديم في جراحة العظام والتقوم، د. السيد محمد وهب، صادر عن مجلة اقرأ، دار المعارف، القاهرة، ص: ٥٣.

٣ - منهم د. محمد الشنقيطي، ود. صالح الفوزان، و د. محمد النشأة، و د. سوسن المعلمي. ينظر: أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٢٣، جراحة التجميل ونقل الأعضاء، سوسن المعلمي، ص: ٢١٩، الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٤٤٤، المسائل الطبية المستجدة، النشأة، ج: ٢، ص: ٢٥٩.

- ١- النصوص الدالة على جواز التداوي، والعلاج، وليس يخفى كون فصل الأصابع الملتصقة في اليدين أو الرجلين علاجاً.
- ٢- التصاق الأصابع يؤثر - كما رأينا - تأثيراً بليغاً على وظيفة الأصابع مما يحدث ضرراً كبيراً، والجراحة تدفعه، وتزيله، وقواعد الشرع تقرر أن (الضرر يزال)^(١).
- ٣- لا وجود لتغيير خلق الله في جراحة فصل الأصابع الملتصقة، بل هو إرجاع للوضع إلى أصله المعهود^(٢).
- ٤ - الترقيع الجلدي الذي هو من تمام هذه الجراحة، جائز شرعاً^(٣)، وقد سبق بيان ذلك^(٤).

ثانياً: الجراحة لعلاج الأصابع الزائدة.

قد يولد الإنسان بأصبع زائدة، ملتصقة بإحدى الأصابع: الإبهام، الوسطى أو الخنصر، أو غير ملتصقة به، وهذا الأصبع الزائد يكون أحياناً نتوءاً صغيراً، ويكون عظمة واحدة أو أكثر، وقد يكون أصبعاً كاملاً، كما يجيء قطعة من جلد.

ويذكر الأطباء الجراحون أن جراحة استئصال الأصبع الزائدة، تكون على مستوى من الصعوبة إذا كان الأصبع الزائدة ملتصقة بالإبهام، وتقل الصعوبة إذا التصق بالوسطى ثم بالخنصر^(٥).

حكم استئصال الأصبع الزائدة.

تحدث فقهاؤنا القدامى عن حكم قطع الزوائد التي يولد الإنسان بها، واختلفوا إلى الآراء التالية:

١ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٣، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٥.

٢ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٢٥.

٣ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٤٤٥.

٤ - ص: ١٩٢-١٩٦.

٥ - الجديد والقديم في جراحة العظام والتقويم، د. السيد محمد وهب، ص: ٥٣.

الرأي الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في المعتمد إلى جواز استئصال الزوائد من جسم الإنسان، ومنها الأصبع الزائدة^(١)، ذلك لكون هؤلاء الفقهاء يعتبرون هذه الزوائد عيوباً، أو نقصاً في الهيئة التي خلق عليها الناس، وفي استئصالها إزالة لتلك العيوب، ورداً للخلقة إلى هيأتها^(٢).

وبهذا الرأي أفتت اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية^(٣)، وبه -أيضاً- أخذ بعض الباحثين المعاصرين، منهم الدكتور محمد عثمان شبير^(٤)، والدكتور صالح بن محمد الفوزان^(٥).

الرأي الثاني: منقول عن الإمام أحمد -رحمه الله- وهو عدم جواز قطع الزوائد؛ ومنها الأصبع الزائدة^(٦).

الرأي الثالث: يفصل أصحابه في المسألة، ويحكمون فيها بالنظر إلى اعتبارين:

- الاعتبار الأول: وجود آلام في العضو الزائد أو عدم وجوده، فإن وجد الألم جاز القطع، وإلا فلا، وهذا رأي الإمام الطبري^(٧)، واختاره من الباحثين المعاصرين الدكتور محمد بن المختار الشنقيطي^(٨).

- الاعتبار الثاني: كون عظام الأصبع الزائدة ثابتة في الكف خلقة، بحيث لا يمكن إزالتها إلا بكسر عظام الكف، أو كونها غير ثابتة في الكف، بأن كانت غير عظام، بل قطعة زائدة تتدلى.

فيجوز استئصالها في الحالة الثانية، ولا يجوز في الأولى، وهو قول أفتى به الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ^(٩).

١ - البحر الرائق شرح كتر الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم، دار المعرفة، بيروت، ج: ٨، ص: ٣٨٤، وكشاف القناع، البهوتي، ج: ٦، ص: ٤٩، ومنح الجليل، عيش، ج: ٤، ص: ٤١٧، ومغني المحتاج، الشربيني، ج: ٤، ص: ٦٦، وروضة الطالبين، النووي، ج: ٩، ص: ٣١٠، والمغني، ابن قدامة، ج: ٩، ص: ٦٣٣، والإنصاف، المرداوي، ج: ٢٥، ص: ٥٠٢.

٢ - أحكام جراحة التجميل، د. محمد عثمان شبير، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ص: ٥٧٠.

٣ - رقم الفتوى ٥٩٣٤. (ينظر: الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى، إشراف الشيخ صالح الفوزان، رئاسة إدارة البحوث والإفتاء، الرياض، ط: ١، ١٤٢٤هـ، ص: ٢٥٧).

٤ - المرجع السابق.

٥ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٤٥٠.

٦ - الإنصاف، المرداوي، ج: ١، ص: ٢٦٩، والفروع، شمس الدين المقدسي أبو عبد الله محمد بن مفلح، تحقيق حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ، ج: ١، ص: ١٠٧.

٧ - فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٠، ص: ٤٣٨.

٨ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٢٠٣.

٩ - الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى، صالح الفوزان، ص: ٢٥٦.

وسبب الخلاف أمران:

الأول: الاختلاف في توصيف العضو الزائد؛ فمن اعتبره جزءاً من الخلقة رأى في استئصاله تغييراً للخلق، فحرّمه، ومن اعتبره نقصاً في الخلقة المعهودة رأى في استئصاله رجوعاً إليها فأباحه.

الثاني: الاختلاف في إدراج استئصال العضو الزائد ضمن مجال التداوي والعلاج؛ فمن غلب فيه جانب العلاج أجازته، ومن غلب فيه مجال التجميل حظره.

والذي يبدو -والله أعلم- جواز جراحة استئصال الأصبع الزائدة، لما يلي:

١- وجود الضرر لدى صاحب الأصبع الزائدة، سواء أكان مادياً؛ كالآلم الذي يحدث عند بعض من لهم أصابع زائدة، وكذا ضعف وظيفة بعض الأصابع، أو كان الضرر معنوياً؛ كالإحباط وهو الألم النفسي الذي يمس صاحب الأصبع الزائدة، خاصة من الأطفال، مما يدفعه إلى اعتزال الناس، والشعور بمركب النقص، ولذلك فإن في إزالة الأصبع الزائدة:

أ- علاجاً من عيب قائم، وقد تضافرت نصوص الشريعة على إباحة العلاج.

ب- دفعا للضرر، وقواعد الشرع تدفع الضرر (الضرر يزال)^(١).

٢- قياس الأصبع الزائدة على ما جاز إزالته من الزوائد الحادثة؛ كالخُرَّاج^(٢)، والثؤلل^(٣) بجامع الضرر، وكون ذلك كله على غير الخلقة المعهودة^(٤).

ثالثاً: الجراحة التجميلية لعلاج الأصابع غير المكتملة.

أحياناً يولد الطفل بأصابع غير مكتملة؛ كأن يعدم الإبهام، أو غيره من الأصابع، وقد يولد بغير أصابع اليدين أصلاً، فتجرى الجراحة -هنا- إما لترتيب بعض الأصابع لليد من القدم، فيؤخذ أصبعان من القدم، ويركب أحدهما مكان الإبهام، والآخر بجانبه، هذا في حال انعدام أصابع اليد، أما حال كونها ناقصة، كحالة عدم وجود الإبهام، فتنتقل السبابة من مكانها لتحل محل الإبهام، إن أمكن

١ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٣، الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٥.

٢ - الخُرَّاج: ورم يخرج بالبدن من ذاته. (ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (خ ر ج)، ج: ٢، ص: ٢٨٧).

٣ - الثؤلل: الحبة تظهر في الجلد كالحمصة فما دونها. (ينظر: المرجع السابق، ج: ١١، ص: ٩٧).

٤ - مغني المحتاج، الرملي، ج: ٤، ص: ٢٠٠، وروضة الطالبين، النووي، ج: ١٠، ص: ١٧٩، والإنصاف، المرداوي، ج: ٢٥، ص: ١٤، وكشاف القناع، البهوتي، ج: ٤، ص: ٣٥.

ذلك، وإلا أخذ أصبع من القدم لتشكيل إهام اليد^(١).

حكم إجراء الجراحة لعلاج الأصابع غير المكتملة:

مما لا شك فيه أن لأصابع اليدين دورا كبيرا في حياة الإنسان، وفي انعدامها - أو بعضها - خلل واضح في وظيفة من وظائف التكوين العضوي للإنسان، ولذلك فإن هذا النوع من الجراحة جائز، لجواز العلاج، ولوجود الضرر الذي يشرع لنا دفعه.

رابعا: الجراحة التجميلية لعلاج أورام اليد.

هناك أورام كثيرة تصيب اليد، منها الخبيثة التي تنتشر بسرعة مكان نشوئها، ثم تحطم الخلايا المجاورة، لتنتقل إلى الغدد اللمفاوية والدم، ويصعب استئصال مثل هذه الأورام نهائيا، فهي أورام خطيرة قد تؤدي بمن أصيب بها إلى الموت، خاصة إذا انتقلت من اليد إلى بعض الأعضاء الحيوية، كالكبد، والرئة.

ومن الأورام التي تصيب اليد أورام غير خبيثة، وهي أورام وإن لم تكن خطيرة، بحيث لا تنتشر في الجسم، ولا تؤدي إلى الوفاة، إلا أنها قد تؤثر في وظيفة اليد، بل وتعطلها^(٢).

حكم إجراء الجراحة التجميلية لعلاج أورام اليد.

إذا كانت هذه الأورام إما معطلة لوظيفة اليد (الأورام الحميدة)، وإما مسببة لهلاك التكوين العضوي للإنسان (الأورام الخبيثة) فإنها أدواء، شرع علاجها، بنصوص الوحي، التي أباحت التداوي، وبقواعد الشرع التي رخصت في دفع الضرر^(٣).

الفرع الثاني: أحكام الجراحة التجميلية للأسنان.

الأسنان من نعم الله على العباد، فهي أداة مضغ، وعنصر مشكل لمخارج بعض الحروف، كما أنها واجهة تلوح بالجمال، ومظهر من مظاهر الإتيان في صنع الله، والإبداع.

ولكن الأسنان تتعرض للتسوس، والمرض، والحوادث، فتفقد، ولقد اهتدى الناس إلى وسائل

١ - الجديد والقديم في جراحة العظام والتقويم، د. السيد محمد وهب، ص: ٤٦.

٢ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٤٥٩.

٣ - الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٥.

كثيرة لتجديد تلك الأسنان، وتعويضها، وتقويمها، وتحسينها؛ كالزراعة، والتركيب، والتلبس، وسنحاول دراسة أحكام ذلك كله.

أولاً: جراحة زراعة الأسنان.

تعتبر زراعة الأسنان من أحدث طرق تعويض الأسنان المفقودة، وتتم طريقة الزرع بتثبيت عمود أسطواني يصنع من مادة التيتانيوم (Titanium) في عظم الفك، وذلك بفتح اللثة، وحفر فراغ في عظم الفك، باستخدام أدوات حفر خاصة تحت التخدير الموضعي، وبعد مدة تتراوح بين شهرين إلى ستة أشهر ينمو العظم خلالها حول هذا العمود، فيعمد الطبيب الجراح إلى تثبيت السن الصناعي، أو طقم الأسنان، التي تختاره بدقة لتشبه الأسنان الطبيعية، وتصنع هذه الأسنان من مادة الكالبورسلين، والتي تغطي بالخزف^(١).

ومن منافع زراعة الأسنان، ومحاسنها:

- تحسين وظيفة المضغ، وفي ذلك أثر كبير في الجهاز الهضمي، وبالتالي في صحة الإنسان.

- تحسين إخراج بعض الحروف من مخارجها.

- تحسين الفم، والبروز في مظهر حسن جميل.

- تحسين مظهر الوجه عموماً^(٢).

وبالمقابل لا يسجل أطباء الأسنان، وجراحوها آثاراً سلبية بليغة، ومضاعفات كبيرة جداً جراء زرع الأسنان إلا ما سجل من انتفاخ، وبعض الآلام التي يجدهما الذي زرعت له الأسنان في الأيام الأولى من عملية تركيب العمود الأسطواني^(٣).

حكم زراعة الأسنان:

بناء على ما سبق يظهر -والله أعلم- جواز زراعة الأسنان، لما يلي:

أ- عموم النصوص الدالة على مشروعية العلاج، وقد تبين أن فقد الأسنان يؤثر في وظيفة

١ - الجراحة التجميلية، د. صالح بن محمد الفوزان، ص: ٤٦٢، ٤٦٣.

٢ - المرجع السابق.

٣ - موقع أسنان أون لاين: (www.asnanonline.com).

الباب الثاني: أحكام الجراحة الطبية

الجهاز الهضمي، مما قد يسبب أمراضا في المعدة، وغيرها، كما أن زرع الأسنان يحسن تلك الوظيفة، بتحسين عملية الهضم.

فزرع الأسنان إذن يندرج تحت العلاج الذي وردت نصوص كثيرة من الوحي دالة على مشروعيته.

ب- القياس على فعل عرجفة بن أسعد^(١) الذي اتخذ أنفا من فضة، لما قطع أنفه، فأتى عليه، فأمره الرسول ﷺ أن يتخذ أنفا من ذهب^(٢).

فيقاس اتخاذ السن من معدن على اتخاذ الأنف من المعدن بجامع علاج العيب، وإزالة الضرر اللاحق بسبب التشوه.

ج- زرع الأسنان لا يعتبر تغييرا للخلق، إنما هو علاج لعيب ناشئ.

ثانيا: جراحة تركيب الأسنان^(٣):

تركيب الأسنان طريقة أخرى من طرق تعويض الأسنان المفقودة، وهي طريقة ناجحة في بعض الحالات التي يتعذر فيها زراعة الأسنان، ويكون هذا التثبيت إما ثابتا أو متحركا.

١ - هو عرجفة بن أسعد بن كرب التيمي السعدي، كان من الفرسان في الجاهلية، صحابي نزيل البصرة، روى عن رسول الله ﷺ وهو معدود من أهل البصرة. (ينظر: ينظر الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ج: ٢، ص: ٤٦٧).

٢ - رواه أبو داود في سننه، كتاب: الخاتم، باب: ماجاء في ربط الأسنان بالذهب، رقم: ٤٢٣٢، والترمذي في سننه، كتاب: اللباس، باب: ماجاء في شد الاسنان بالذهب، رقم: ١٧٧٠، والنسائي، في الزينة، باب: من أصيب أنفه هل يتخذ أنفا من ذهب، رقم: ٥١٦٤، قال الترمذي هذا حديث حسن غريب، ج: ٣، ص: ٣٧١.

٣ - ستحدث - هنا- عن التركيب الصناعي، لكون الطريقة الطبيعية لتركيب الأسنان والتي تتمثل في إعادة السن الساقط وتركيب سن إنسان حي أو ميت، أو سن حيوان حي أو ميت، هذه الطريقة بحالاتها صارت مهجورة مع تطور طب الأسنان، وتوفر مواد تعويض الأسنان، ولعل الحالة الوحيدة لتركيب السن طبيعيا التي لا تزال تطبق هي إعادة السن الساقط بسبب حادث، وغالبا ما يكون ذلك عند الأطفال، إذ تصلح إعادته في بعض الحالات مع توفر بعض الشروط التي يقدرها الطبيب المعالج.

ولقد اختلف فقهاؤنا في حكم إعادة السن الساقطة، وخلافهم في هذه المسألة ينبني على خلافهم في طهارة ما انفصل من جسم الإنسان، وحاصل الآراء في هذه المسألة ثلاثة:

- الرأي الأول: طهارة ما انفصل من الحي، وإليه ذهب المالكية في المعتمد عندهم، والشافعية في الأصح، وهو مذهب الحنابلة.

- الرأي الثاني: نجاسة ما انفصل من الحي، وهو قول عند المالكية، ووجهه عند الشافعية.

- الرأي الثالث: طهارة ما انفصل مما لا دم فيه، كالعظم والسن، ونجاسة ما انفصل مما فيه دم، كالأنف، والأذن، وهو مذهب الحنفية.

(ينظر: مواهب الجليل، الخطاب، ج: ١، ص: ١٠٠، والمجموع، النووي، ج: ٢، ص: ٥١٩، والإنصاف، المرداوي، ج: ٢، ص: ٣٣٨، وبدائع الصنائع، الكاساني، ج: ١، ص: ٦٣).

أما الثابت فيعتمد على أمور:

- ١ - تجهيز الأسنان الداعمة من جانبي الفراغ لتركيب الجسر عليها، وذلك بإنقاص سمك معين من أسطحها بالقدر الذي يوفر فراغا يكفي لتثبيت الجسر فيه.
 - ٢ - تجهيز الأسنان التي ستركب من قبل في الأسنان، وذلك بناء على طبعة يحضرها جراح الأسنان من خلال تثبيت أداة تشبه الفك.
 - ٣ - وضع جسر مؤقت لحماية الأسنان التي أنقص سمكها، ومنعها من التحرك.
 - ٤ - تثبيت الجسر الثابت في الفراغ عن طريق مادة لاصقة.
- وأما التركيب المتحرك، فيعني وضع أطقم متحركة يمكن تثبيتها وخلعها، وتحتوي مجموعة من الأسنان، وتكون كاملة أو جزئية، ولها عدة أنواع^(١).
- ولنوعي تركيب الأسنان، الثابت، والمتحرك فوائده ومحاسن؛ منها:
- أ - تحسين القدرة على مضغ الطعام.
 - ب - رفع الجهد الذي يركز على بعض الأسنان، بتوزيعه على عدد أكبر منها.
 - ج - تحسين نطق بعض الحروف، وإخراجها من مخارجها إذا كانت الأسنان المفقودة هي الأمامية.
 - د - تحسين الفم، وتجميل مظهره، والوجه عموما.
 - هـ - تحسين مظهر الفم، وإعطاء الشخص ثقة في نفسه^(٢).

حكم تركيب الأسنان:

بناء على ما سبق حيث اتضح أن تركيب الأسنان إجراء علاجي له فوائد صحية، ويحقق مصالح معتبرة، ولذلك فإن حكمه الجواز، لعموم الأدلة المبيحة للتداوي، كما أن فيه دفعا للضرر،

١ - منها: أ - نوع يصنع من الأكريل، وتصف عليه أسنان من البلاستيك، أو البورسلان.
ب - نوع يصنع من الفيتاليوم؛ وهو أفضل الأنواع لثباته، وخفته، وتوزيعه للضغط النازل على الأسنان لا على اللثة، كما أنه ناقل للحرارة، ويشعر المريض معه بشعور طبيعي تجاه الحرارة، والبرودة. (ينظر: الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٤٦٩).

٢ - المرجع السابق.

وقد تقرر شرعاً أنّ الضرر يزال.

كما أن التركيب لا يعتبر من تغيير خلق الله، ولا من التفليج^(١) ولا الوشر^(٢) الذين ورد النهي عنهما، إذ المراد - هنا - العلاج لا طلب الحسن.

٢ - تلبيس الأسنان:

تلبيس الأسنان إجراء طبي يتم بتغطية الأسنان بتاج من معدن أو خزف، لغرض إصلاح الأسنان التالفة، أو تقويتها وحمايتها، أو لغرض الحسن والجمال^(٣).

حكم تلبيس الأسنان:

ذكرنا أن تلبيس الأسنان إما أن يكون بغرض إصلاحها أو تقويتها، وحمايتها، وإما بغرض التحسين والجمال، أما الغرض الثاني، فإننا سندرس - حكمه - في المبحث التالي.

وأما تلبيس الأسنان بغرض إصلاحها، وحمايتها، فالظاهر جوازه لما يلي:

- اندراجه ضمن حالات العلاج المشروعة، التي وردت النصوص بإباحتها.
- حاجة الناس إلى التلبيس الملحة، لكثرة ما تتعرض الأسنان للتصدع، والتسوس، والكسر، والقاعدة الشرعية تقضي (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة)^(٤).

رابعاً: علاج الأسنان بالحشوات، وقص اللثة التجميلي:

لا ينفك عنصر العلاج عن التجميل في التدخل في تكوين السن بحشوه، وكذلك في قص اللثة،

١ - التفليج: المباعدة بين الأسنان، (ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (فلج)، ج: ٢، ص: ٤٠٤)، وقد ورد النهي عنه، في حديث عبد الله بن مسعود **t** قال: «لعن الله الواشحات والمستوشحات، والنامصات والمتنمصات والمتفلجات للحسن» سبق تحريجه، ص: ٠٤.

والفرق بين التفليج والتقويم أن الأول يراد منه الحسن والثاني هدفه العلاج، كما أن التفليج يعمد فيه إلى المباعدة بين الأسنان، أما التقويم فيعمد فيه إلى إعادة تنظيم الأسنان عندما تتزاحم. (ينظر: الجراحة التجميلية، الفوزان، ص: ٤٨٢، ٤٨٣).

٢ - الوشر هو ترقيق الأسنان، وتحديد أطرافها. (ينظر: المصباح المنير، الفيومي، مادة (وشر)، ج: ٢، ص: ١٠٢٥)، وقد نهى الشارع عنه، قال عبد الله بن مسعود **t**: «فإني سمعت رسول الله **e** نهى عن النامصة، والواشرة، والواصلة، والواشمة إلا من داء» سبق تحريجه: ١٠٢.

والفرق بين التقويم والوشر، هو أن التقويم علاج لتشوه الأسنان والفكين، والوشر هو عملية ترقيق الأسنان لطلب الحسن، كما أنّ فيه تدليسا، ولذلك حرم الوشر وأبىح التقويم. (ينظر: الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٤٨٥).

٣ - التيجان والجسور، د. فندي الشعراي، منشورات جامعة دمشق ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص: ٢١٥.

٤ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ١٧٩، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ١٦٠.

وسندرس كلا منهما ببيان حقيقته، وحكمه.

١ - علاج الأسنان بالحشوات:

يستعمل الأطباء أنواعا من الحشوات لعلاج الأسنان المتسوسة، لتعويض الجزء المصاب بالتسوس بعد إزالته، أو تعويض الجزء المكسور من السن، أو لتهيئة السن لقبول التاج، كما تستعمل لأغراض تجميلية بحتة مجال بحثها أحكام الجراحة التجميلية التحسينية.

حكم علاج الأسنان بالحشوات:

يدرج استعمال الحشوات للأسنان ضمن العلاج المشروع، بعموم النصوص التي شرعت التداوي^(١)، كما أنه حاجة تترل مترلة الضرورة، ولذلك فإن حكم هذه المسألة الجواز، والله أعلم.

٢ - علاج الأسنان بقص اللثة التجميلي:

تتضخم اللثة عند بعض الناس بسبب الالتهابات، وغيرها، فتغطي أجزاء من الأسنان الأمامية، فيتطلب علاجها تدخلا جراحيا لقص اللثة، وإعادةها إلى وضعها الطبيعي لتبرز الأسنان كاملة^(٢).

حكم علاج الأسنان بقص اللثة التجميلي:

لما كان بروز اللثة، وتضخمها غير طبيعي، ولا معتاد فهو عيب تعد إزالته نوع علاج، يندرج - من حيث حكمه - تحت مفهوم التداوي المشروع بنصوص الشريعة وقواعدها^(٣).

١ - ينظر ص: ٤٢-٤٦.

٢ - الجراحة الطبية، صالح الفوزان، ص: ٤٩٥.

٣ - ينظر ص: ٤٢-٤٦.

المبحث الثالث: أحكام الجراحة التجميلية التحسينية:

ذكرنا في المطلب الرابع من المبحث الأول من هذا الفصل عند الحديث عن أنواع الجراحة التجميلية، أن الجراحة التجميلية التحسينية - وهو النوع الثاني من نوعيها - تنقسم إلى قسمين: أ - عمليات الشكل.

ب - عمليات التشبيب.

وسنحاول - في هذا المبحث - دراسة هذين القسمين، بذكر أمثلتهما، وبيان حكميهما، من خلال الحكم على تلك العمليات الجراحية التجميلية الواردة في الأمثلة، باعتبار أن الحكم العام على مجموعة عمليات جراحية تجميلية لكونها تدرج تحت قسم واحد قد لا يكون دقيقاً، إذ ببيان حقيقة كل عملية تجميلية من حيث التعريف بها، وبيان أسبابها، وأهدافها، وآثارها يتضح كونها تحسينية بحتة، لا يندرج تحت أهدافها هدف العلاج أم غير ذلك.

المطلب الأول: أحكام عمليات الشكل.

تجرى عمليات الشكل، للصغار والكبار، وللجنسين من الذكور، والإناث، وإن كان إقبال النسوة عليها أكثر، لغرض تحسين الشكل، وتجميل المظهر، وسنبحث أحكامها في الفروع التالية:

الفرع الأول: أحكام تجميل الأنف والأذن، والشفتين.

أولاً: تجميل الأنف:

للأنف دور كبير في جمال الوجه، ولذلك يعتمد كثير ممن يطلبون الحسن والجمال إلى التدخل جراحياً لتجميله، ويمكن حصر التغييرات التي تجرى على الأنف بغرض التجميل فيما يلي:

- ثقبه للتزين فيه بحلي.

- تصغيره وتكبيره.

- رفع أرنبته.

١ - حكم ثقب الأنف بغرض التجميل^(١):

بحثت هذه المسألة قديماً، واختلف فقهاؤنا في حكمها على قولين:

القول الأول: جواز ذلك للنساء دون الرجال إذا كان ثقبه مما جرت به عادة النساء في التزين في ذلك البلد، وهو رأي لبعض فقهاء الحنفية^(٢)، واختاره بعض العلماء والباحثين المعاصرين^(٣).

القول الثاني: عدم جواز ذلك، وهو قول بعض الشافعية^(٤).

الأدلة:

أدلة القول الأول:

أ - أن هذا الفعل لم يرد بخصوصه تحريم، فيبقى على أصل الإباحة^(٥).

ويجاء عنه بأن ثمة نصوصاً نكت عن إحداث تغيير في الخلقة للحسن، كحديث عبد الله بن مسعود **t**، قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات والمتفلجات للحسن»^(٦).

ب - القياس على ثقب الأذن للقرط^(٧).

ويجاء عنه أنه قياس مع الفارق، لكون القرط في الأذن زينة مشهورة للنساء في كل مكان، بخلاف التحلي في الأنف.

١ - هناك حالات تجرى فيها الجراحة على الأنف لعلاجها، حال إصابته بعيوب نتيجة حادث، أو مرض، ففي هذه الحالات تعد الجراحة علاجاً - وإن اقترنت بالتجميل - مشروعا، لعموم أدلة مشروعية التداوي، ولحديث عجرة بن أسعد الذي أمره النبي **e** أن يتخذ أنفاً من ذهب، بعد أن أنتن أنف الفضة الذي اتخذه بعد أن قطع أنفه في الجاهلية - وقد سبق تخريجه، ص: ٢٠٦.

ولذلك سنقتصر على بحث أحكام التدخل الجراحي على الأنف بغرض تحسينه وتجميله.

٢ - حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ٦، ص: ٤٢٠.

٣ - منهم الشيخ: ابن عثيمين، والشيخ عبد الله بن جبرين، والدكتور محمد خالد منصور، والدكتور صالح بن محمد الفوزان، والدكتور اذدهار بنت محمود المدني. (ينظر: فتاوى الحجاب واللباس والزينة للمرأة المسلمة للشيخ عبد العزيز بن باز وآخرون، دار ابن خزيمة، الرياض، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص: ٨٢، وفتاوى إسلامية، الشيخ عبد العزيز بن باز وآخرون، إشراف قاسم الرفاعي، مكتبة المعارف، الرياض، ط: ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ج: ٣، ص: ١٨٦، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ١٩٦، والجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢١٥، وأحكام تجميل النساء، د. اذدهار المدني، ص: ٢٠٦).

٤ - فتح المعين، المليباري، ج: ٤، ص: ١٧٥.

٥ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢١٥.

٦ - سبق تخريجه، ص: ٤.

٧ - حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ٦، ص: ١٤٠.

ج - القياس على خرق أنف البعير، وربطه بزمام ليقاد به^(١).

ويجاء عنه أنه قياس مع الفارق - أيضا - لكون خرق أنف البعير إنما بخرق ليقاد، وخرق أنف المرأة غرضه الزينة.

دليل القول الثاني:

لم يجز بها العرف إلاّ عند قلة من الناس، كما أنّ مشقة الجرح والإيلام في الأنف أعظم من زينته^(٢).

الترجيح:

الذي يظهر لي في المسألة - والله أعلم - عدم جواز ثقب أنف الأنثى - ومن باب أولى أنف الرجل - للزينة، لما يلي:

أ - ورود النهي عن تغيير الخلق للحسن، ولم يستثن من ذلك إلاّ ثقب أذن المرأة للزينة لورود النص بذلك^(٣).

ب - بطلان القياس على ثقب الأذن للقرط، وعلى خرق أنف البعير.

أما الأول فلأن ثقب الأذن للزينة أمر اشتهر في النساء في كل مكان، وزمان، وليس كذلك ثقب الأنف، وأما الثاني فإنه قياس لخرق أنف إنسان بأنف حيوان، كما أن في خرق أنف الحيوان معنى التذليل الذي لا يهدف إليه بخرق أنف الإنسان.

٢ - حكم تجميل الأنف بتصغيره أو تكبيره أو رفع أرنبته:

يعمد بعض الناس أحيانا إلى تصغير الأنف، أو تكبيره طلبا للحسن، أو تقليدا لمظهر حصل الإعجاب به، كما تجرى عمليات لتغيير درجات الزوايا بين الأنف والشفة العليا، فترتفع أرنبة

١ - فتاوى إسلامية، الشيخ عبد الله بن جبرين، وآخرون، ج: ٣، ص: ١٨٦.

٢ - إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، السيد أبو بكر، المشهور بالسيد البكري، دار الفكر، بيروت، ج: ٤، ص: ١٨٥.

٣ - من ذلك ماورد: « أن النبي ﷺ وعظ النساء بعد خطبة العيد وأمرهن بالصدقة، فجعلن يلقين الأقراط والخرص، وفي رواية: فجعل النساء يشرن إلى آذانهن، وحلوقهن » رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الإعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وحض على ارتفاق العلم، رقم: ٧٣٢٥، ومسلم في صحيحه، كتاب: العيدين، باب: ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى، رقم: ٨٨٤/١٣.

الأنف، كل ذلك طلبا للجمال، والظهور بمظهر يبدو لصاحبه أنه الأفضل، والأحسن^(١).

وتحميل الأنف بتصغيره أو تكبيره أو رفع أرنبته غير جائز للأدلة التالية:

أ- قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زِينَةَ الدِّينِ الَّتِي كَانَتْ لِأُولَئِكَ لَئِي يُذَكَّرُوا) [النساء: ١١٦-١١٩].

وجه دلالة الآية: أن الله نهي عن تغيير الخلق، وعده اتباعا لأمر الشيطان، وهذا النوع من التجميل لا مسوّغ لفعله من علاج، أو إزالة عيب، فهو تغيير للخلق المنهي عنه^(٢).

ب - حديث عياض المجاشعي **t** أن النبي **e** قال فيما يرويه عن ربه : «إني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإن الشياطين أتتهم فاجتالتهم عن دينهم فحرمت عليهم ما أحلت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا، وأمرتهم أن يغيروا خلقي»^(٣).

وجه الدلالة: دل الحديث على حرمة تغيير الخلق، وعلى أن فعله طاعة لأمر الشيطان، وتحميل الأنف بتكبيره أو تصغيره، أو رفع أرنبته، تغيير للخلق فهو غير جائز.

ج - قياس هذا النوع من جراحة التجميل بما وردت النصوص بتحريمه، كالنمص، والوشم، والتفليج بجامع أن في كل منها تغييرا للخلق طلبا للحسن^(٤).

د - في هذا النوع من الجراحة إهدار لخاصية من خصائص التكوين العضوي للإنسان، وهو التنوع، إذ إنّ الله سبحانه خلق الناس مختلفين في هيأتهم، وأشكالهم، وقد رأينا أنّ من أسباب هذا النوع من التجميل التشبه بآخرين، وفي ذلك إهدار للتنوع الذي خلق الله U الناس عليه.

١ - دليل الجراحة التجميلية، كلير بينسون، ترجمة: هتان عبد الله، دار الفراشة، بيروت، ٢٠٠٣م، ص: ١٠٣.

٢- ينظر: ضوابط تغيير الخلق، ص: ١٠٣-١٠٦.

٣ - سبق، تخریجہ، ص: ١٠١.

٤ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٢١٢.

هـ - لا تخلو هذه الجراحة التجميلية من آثار، ومفاسد، لا تقابلها أسباب الإباحة كعلاج، وإزالة ضرر، ومن تلك الآثار، والمفاسد:

- مضاعفات وآلام تلحق الذي تجرى له الجراحة^(١).

- أنّ هذه الجراحة التجميلية تجرى أحيانا بقصد التدليس أو التضليل للفرار من العدالة^(٢).

ثانيا: تجميل الأذن.

هناك نوعان من جراحة التجميل المتعلقة بالأذن:

- نوع قديم، يتمثل في ثقبها لتعليق الحللي فيها.

- نوع جديد، تختص به جراحة التجميل الحديثة.

وأغلب حالات النوع الثاني التي تجرى فيها جراحة تجميل الأذن هي حالات علاجية^(٣)، فيدرج حكمها تحت حكم العلاج، وهو الجواز، وإنما نريد - هنا - أن نبحث حكم تجميل الأذن لغرض التحسين فقط.

١ - حكم ثقب الأذن للزينة:

تجرى عملية ثقب الأذن عند الإناث - منذ القديم - بغرض التزين بالحلي، كما يلحظ ثقب الأذن عند بعض الذكور، وتعليق حلقة بها، وسنحاول بحث هذه المسألة عند الجنسين.

أ - حكم ثقب أذن الذكر للزينة:

اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز ثقب أذنيه، وهو قول لبعض الشافعية^(٤).

١ - العمليات الجراحية، وجراحة التجميل، محمد رفعت، وآخرون، ص: ١٤٢-١٤٤.

٢ - الموسوعة الطبية الفقهية، د. أحمد الكنعان، ص: ٢٣٧، والجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢١٢.

٣ - كجراحة الأذن البارزة، وجراحة الأذن الضامرة، وجراحة الأذن الكبيرة، وجراحة تمزق الأذن، وجراحة تعويض الأذن. (ينظر: الجراحة التجميلية للقم والوجه والفكين، د. عصام شعبان، د. نقولا أبو طارة، دار طلاس، دمشق، ط: ١، ١٩٩٤م، ص: ٣٥٧، والجراحة التجميلية، د. مصطفى محمد الزاوي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط: ١، ٢٠٠٢م، ص: ٣٤).

٤ - حاشية الشيراملسي على نهاية المحتاج، نور الدين الشيراملسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ج: ٨، ص: ٣٤.

القول الثاني: حرمة ثقب أذنه، وهو مذهب لبعض الحنفية^(١)، وبعض المالكية^(٢)، وبعض الشافعية^(٣)، وقول للحنابلة^(٤).

القول الثالث: كراهة ثقب أذنه، وهو الصحيح في مذهب الحنابلة^(٥).

الأدلة:

- دليل القول الأول:

ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «سبعة من السنة في الصبي يوم السابع: يُسمى، ويختن، ويماط عنه الأذى، وتثقب أذنه، ويعق عنه، ويخلق رأسه، ويلطخ بدم عقيقته، ويتصدق بوزن شعره في رأسه ذهباً أو فضة»^(٦).

وأجيب عنه أنه حديث ضعيف لا يحتج به لأن في إسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف^(٧).

- دليل القول الثاني: قالوا أن ثقب أذن الصبي فيه إيلاء، ولا مصلحة، وأما الزينة فإنه لا زينة في التحلي بالحلي للذكر، ولذلك حرم^(٨).

- دليل القول الثالث: قالوا لا حاجة للصبي في التزين، بخلاف الأنثى، فإنها تحتاج إليه، فكره على الذكر دون الأنثى^(٩).

١ - حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ٦، ص: ٤٢٠.

٢ - شرح زروق على الرسالة، زروق، ج: ٢، ص: ٣٧٩.

٣ - حواشي الشرواني وابن قاسم على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، عبد الحميد الشرواني، وأحمد بن قاسم العبادي، دار إحياء التراث العربي، ج: ٩، ص: ١٩٦.

٤ - الإنصاف، المرداوي، ج: ١، ص: ٢٧٠.

٥ - الفروع، ابن مفلح، ج: ١، ص: ١٠٧، وشرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب، بيروت، ج: ١، ص: ٤١، وأخصر المختصرات، محمد بن أحمد بن بدر الدين ابن بلبان الدمشقي، تحقيق ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: ١، ١٤١٦هـ، ص: ٩٢.

٦ - رواه الطبراني في المعجم الأوسط، باب: الألف، من اسمه أحمد، رقم: ٥٥٨، قال الشوكاني في نيل الأوطار: وفي إسناده رواد بن الجراح، وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات، ج: ٥، ص: ١٩٦.

٧ - نيل الأوطار، الشوكاني، ج: ٥، ص: ١٩٦.

٨ - تحفة المحتاج شرح المنهاج، شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج: ٩، ص: ١٩٦.

٩ - كشف القناع، البهوتي، ج: ٩، ص: ٩١.

الترجيح:

الذي يترجح عندي -والله أعلم- هو القول بتحريم ثقب أذن الذكر، إذ لا مصلحة فيه تقابل الأذى والألم المترتب عليه، ثم إن فيه تشبها بالنساء، إذ إن ثقب الأذن للترين بالحلي من شأن النساء عادة.

ب - حكم ثقب أذن المرأة للزينة:

اختلف الفقهاء في حكم ثقب أذن البنت للترين فيها بالقرط على قولين:

- القول الأول: أنه يجوز، وهو قول الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، وبعض الشافعية^(٣) والمختار في مذهب الحنابلة^(٤).

- القول الثاني: أنه حرام، وهو مذهب الشافعية^(٥)، وقول عند الحنابلة^(٦).

الأدلة:

أدلة القول الأول: (جواز ثقب أذن الأثني).

أ- ما ورد في حديث أم زرع المشهور، وفيه أنها قالت: «زوجي أبو زرع، فما أبو زرع، أناس من حليّ أذني، وملاً من شحم عضدي...» وقالت عائشة رضي الله عنها: قال لي رسول الله ﷺ: «كنت لك كأبي زرع لأم زرع»^(٧).

وجه دلالة الحديث: هو أن النبي ﷺ أقرّ أبا زرع على ملئه أذني زوجه بالحلي، حتى صارت تتحرك متدلية لكثرتها، وأخبر أنه لعائشة كأبي زرع لأم زرع في ذلك، فدل ذلك على جواز ثقب أذن الأثني لتعليق الحلي منها للزينة^(٨).

١ - حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ٦، ص: ٤٢٠.

٢ - شرح الزرقاني على مختصر خليل، عبد الباقي الزرقاني، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م، ج: ٤، ص: ٢١٠.

٣ - أسنى المطالب شرح روض الطالب، أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، المكتبة الإسلامية، بيروت، ج: ٤، ص: ١٦٥.

٤ - المستوعب، محمد بن عبد الله بن الحسين السامري، تحقيق الدكتور مساعد بن قاسم الفالح، مكتبة المعارف، الرياض، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ج: ١، ص: ٢٦٦.

٥ - فتح المعين، المليباري، ج: ٤، ص: ١٧٥.

٦ - الإنصاف، المرداوي، ج: ١، ص: ٢٦٩، وأحكام النساء، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق علي بن محمد المحمدي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط: ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ص: ١٤٠.

٧ - سبق تخريجه، ص: ١٠٥.

٨ - إعانة الطالبين، السيد البكري، ج: ٤، ص: ١٧٥.

وقد نوقش هذا الدليل بما يلي:

- كل ما ورد في الحديث هو إباحة التزين بوضع القرط وغيره في الأذن، ولا دلالة فيه على وضعه في ثقب الأذن، بل يجوز وضع الحلي في سلسلة ويعلق في الرأس ليتدلى محاذيا للأذنين^(١).

ويجاب عنه بأن الذي تعورف عليه بين النساء قديما وحديثا، هو ثقب الأذن وتعليق الحلي فيها، لا شبكة في الرأس.

- يمكن أن تكون آذانهن قد ثقبت قبل ورود الشرع، ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء^(٢).

وأجيب عنه بأنه لو تغير الحكم عما كان عليه قبل ورود الشرع لبينه النبي ﷺ^(٣).

ب- ما ورد في حديث صلاة العيدين، وفيه: «أن النبي ﷺ ذهب بعد الخطبة إلى النساء، فوعظهن، ثم أمرهن بالصدقة، فجعلن يلقين الأقراط والخرص، وفي رواية: فجعل النساء يشرن إلى آذانهن وحلوقهن»^(٤).

وجه الدلالة:

قوله في الحديث: «فجعلن يشرن إلى آذانهن» دليل على كون النساء يلبسن الحلي في آذانهن، كما أن القرط (مفرد أقراط) هو كل ما يعلق بشحمة الأذن من الذهب وغيره^(٥)، والخرص هو الحلقة الصغيرة من الحلي توضع في الأذن^(٦)، فدل ذلك على جواز ثقب الأذن للتحلي فيه، إذ لو كان غير جائز لما أقر النبي ﷺ النساء على ذلك^(٧).

١- فتح الباري، ابن حجر، ج: ٩، ص: ٢٠١.

٢- تحفة المحتاج، ابن حجر، ج: ٩، ص: ١٩٥.

٣- الجراحة التجميلية، د. صالح بن محمد الفوزان، ص: ٢٢٧.

٤- سبق تخريجه، ص: ٢١٢.

٥- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ج: ٢، ص: ٢٢.

٦- النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، ج: ٤، ص: ٤١.

٧- تحفة المودود، ابن القيم، ص: ١٤٣.

ونوقش هذا الاستدلال، بأن النبي **e** إنما أقرهم على التعليق - كما مرّ في حديث أم زرع - لا على التشقيب^(١).

وأجيب بأن إقراره على التعليق إقراره على التشقيب، إذ ليس للتشقيب فائدة سوى تعليق الحلي، والقاعدة أن (التابع تابع^(٢)) (٣).

ج - حديث ابن عباس: «سبعة من السنة في الصبي يوم السابع»، وذكر منها: «وتثقب أذنه»، وقول الصحابي من السنة كذا يأخذ حكم المرفوع.

وجه دلالة الحديث: هو أنه دل على مشروعية ثقب أذن الصبي، فجاز ذلك في حق الصبية من باب أولى.

وأجيب عنه بأن الحديث ضعيف - كما مضى - لا يحتج به^(٤).

قال الإمام الشوكاني: (... وفي إسناده - حديث ابن عباس - رواه ابن الجراح، وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات، وفي لفظه ما ينكر، وهو ثقب الأذن، والتلطيخ بدم العقيقة)^(٥).

د - قال المجيزون: إن النساء كن يفعلن ذلك قبل الإسلام، ثم داومن على فعله بعده، ولم ينكر عليهن النبي **e**، فدلّ ذلك على الجواز^(٦).

ونوقش: بأن استمرار النساء بفعله زمن النبوة، وإقرار النبي **e** لم يثبت فيه شيء^(٧).

وأجيب عنه بسوق ما سبق ذكره من أدلة على جواز ثبوته وجوازه^(٨).

١ - تحفة المحتاج، ابن حجر، ج: ٩، ص: ١٩٥.

٢ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٢٢٨، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ١٣٣.

٣ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢٢٧.

٤ - التلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني، ج: ٤، ص: ١٤٨.

٥ - نيل الأوطار، الشوكاني، ج: ٥، ص: ١٩٦.

٦ - الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن مودود الموصلي، تعليق محمود أبو دقيقة، دار المعرفة، بيروت، ط: ٣، ١٣٥٩هـ - ١٩٧٥م، ج: ٤، ص: ١٦٧.

٧ - إعانة الطالبين، السيد البكري، ج: ٤، ص: ١٧٨.

٨ - تحفة المحتاج، الهيتمي، ج: ٩، ص: ١٩٥.

هـ- أن ما يصحب ثقب الأذن من ألم معفو عنه للمنفعة، كالألم الذي يتحمل في الختان، والحجامة، وكل علاج^(١).

و- أن حاجة المرأة لثقب الأذن للزينة، تبيح لها فعل ذلك، للحاجة الداعية إليه، والحاجة تنزل منزلة الضرورة^(٢).

أدلة القول الثاني: (حرمة ثقب أذن الأنثى)

أ- قوله تعالى: (وَأَمَّا الْفُلُ فَأَصْبَحَتْ نُجُومًا وَالْجِبَالُ سَوَاحِلًا) [النساء: ١١٩].

ووجه دلالة الآية: أن بتك آذان الأنعام طاعة لأمر الشيطان، وبتكها قطعها، وثقب الأذن من القطع، فيحرم لذلك^(٣).

ونوقش ذلك بأنه قياس فاسد، لأن البتك الذي هُوا عنه، أهم كانوا يشقون أذن الناقة التي تلد خمسة أبطن سادسها ذكر، ثم يحرمون ركوبها، والانتفاع بها، اتباعا لشرعية الشيطان، وهو غير ثقب أذن البنت لتتحلى بما شرع الله U لها^(٤).

ب- قال المحرمون لثقب أذن الأنثى إن في النهي عن الوشم تنبيهها على منع ثقب الأذن^(٥). ونوقش بأن بينهما فرقا، فالوشم تغيير للخلق، وقد ورد تحريمه في الكتاب، والسنة، أما ثقب أذن البنت، فليس فيه تغيير للخلق، كما دلت الأحاديث على جوازه^(٦).

ج- لا يجوز الجرح إلا لحاجة ملحة، لما يلحقه من ألم، ومثال ما تدعو الحاجة إليه الحمامة، والختان، أما التحلي في الأذن فليس حاجة ملحة، للاستغناء عنه بتعليق القرط على الأذن بلا ثقبها^(٧).

١ - تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، وبهامشه حاشية الشلي، دار الكتاب الإسلامي، مطابع الفاروق الحديثة، القاهرة، ط: ٢، ج: ٦، ص: ٢٢٧.

٢- تحفة المودود بأحكام المولود، ابن القيم، ص: ١٤٣.

٣- المرجع السابق، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج:٣، ص:٣٣٨.

٤ - تحفة المودود، ابن القيم، ص: ١٤٤.

٥ - أحكام النساء، ابن الجوزي، ص: ١٤٠.

٦ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢٣٠، وأحكام الزينة، عبير بنت علي المدير، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ج: ٢، ص: ٧٢٠.

٧- إعانة الطالبين، السيد البكري، ج: ٤، ص: ١٧٦.

ونوقش بأن حاجة الأنثى إلى التحلي كحاجتها إلى الحمامة للتداوي، وألم الثقب يسير، مأمون العواقب إذا أجري تحت الإشراف الطبي^(١).

الترجيح:

الذي يترجح - من خلال عرض أدلة الفريقين - رجحان القول بجواز ثقب أذن الأنثى لتعليق الحلبي فيها، بشرط أن يتم ذلك بإشراف طبي، تستخدم فيه أدوات معقمة، وذلك لما يلي:

- ضعف أدلة المانعين التي لم تسلم من المناقشة أمام أدلة المجيزين القوية.
- كون الزينة حاجة ملحة في حياة الأنثى، والحاجة تنزل منزلة الضرورة^(٢).
- أما اشتراط إجرائه تحت إشراف طبي، فلما ثبت في بعض الدراسات أن التزيف المصاحب لهذه العملية إذا لم تستخدم فيها أدوات معقمة قد يكون سببا في انتقال العدوى ببعض الأمراض الخطيرة، كالتهاب الكبد الوبائي، والإيدز^(٣).

٢- حكم تجميل الأذن بغير الثقب:

إن إجراء الجراحة التجميلية للأذن السليمة التي لا عيب فيها، وإنما طلبا للحسن، كما لو توهم شخص وجود تشوه، ويريد إزالته مع أنه لا وجود لتشوه، أو تقليدا للغير، أو لغرض التدليس، أو التضليل كما يفعله الفارون من العدالة، فإن حكم هذه الجراحة التحريم^(٤) وذلك لما يلي:

- لأن فيها تغييرا للخلق.

- لما يصحبها من ألم، ويلزمها من تخدير دون حاجة.

١ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢٣٠.

٢ - الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٩١.

٣ - صحة الجلد وجماله، د. سميح عفيف البعلبكي، مطابع الشمس، الرياض، ط: ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص: ١٣٠، وموقع وزارة الصحة في عمان (www.moh.gov.om).

٤ - جراحة التجميل، ونقل الأعضاء وزراعتها، سوسن المعلمي، ص: ١٩٠.

ثالثاً: تجميل الشفة:

هناك حالات تجرى فيها الجراحة التجميلية لعلاج بعض العيوب المتعلقة بالشفة^(١) تدرج ضمن الجراحة التجميلية العلاجية، ونحن نود أن نبحت -هنا- تجميل الشفة ذا الغرض التحسيني، ومن أشهر عمليات تجميل الشفة:

١ - تصغير الشفة الكبيرة:

حيث يُزال جزء من داخل الشفة عند من تبرز الشفة عندهم كبيرة جداً، وتجرى العملية تحت التخدير الموضعي، وتعقب العملية بعض الآثار الجانبية؛ كتورم الشفة لعدة أيام، كما تجرى هذه الجراحة في بعض عيادات التجميل بأشعة الليزر^(٢).

٢ - تكبير الشفة الصغيرة:

يتم ذلك بحقن مادة طبيعية داخل الشفة، كالدهن والنسيج الليفي، أو مادة طبيعية عولجت صناعياً؛ كالكولاجين، أو صناعية بحتة كخيوط الجورتكس.

وتهدف هذه الجراحة إلى زيادة حجم الشفة ابتغاءاً للجمال والزينة، وأغلب من يُقبل على جراحة تكبير الشفة النساء لاهتمامهن بجمال الشفة وتناسقها.

وتتم هذه الجراحة إما بالتخدير الموضعي، وإما بالتخدير الكامل على حسب تقدير الطبيب، ويصحبها بعض المضاعفات؛ كالترف، وبعض الالتهابات الناتجة عن الجروح.

ويسجل الأطباء -هنا- عدم دوام نتيجة هذه الجراحة؛ حيث إن الشفة ترجع إلى وضعها الأصلي بتقدم العمر^(٣).

٣ - تجميل الشفة المتهدلة:

تجرى الجراحة لإزالة تضخم الشفة الناتج عن ارتخاء عضلة الفم، ويحدث ذلك غالباً مع التقدم في العمر، فتبرز الشفة متهدلة، وبعد العملية الجراحية، وخياطة الشفة، يزول التهدل^(٤).

١ - من ذلك علاج الشفة الأرنبية؛ وهي الشفة التي يولد صاحبها بها مشقوقة طولياً، ويطلق عليها الشفة المشقوقة، وتشبه شفة الأرنب. (ينظر:

الجراحة التجميلية لمصطفى الزائدي، ص: ٨١، و: موقع عيادات ديرما على الأنترنت (www.derma.clinic.com).

٢ - موقع عيادة الدكتور محمد بشار البزرة: (www.pioneer.cosmo.com).

٣ - موقع مركز التجميل الطبي العالمي: (www.iamc.ae).

٤ - العمليات الجراحية وجراحة التجميل، محمد رفعت وآخرون، ص: ١٥٢.

٤ - تجميل الشفة الطويلة:

قد لا يرغب بعض الناس في سعة أفواههم بسبب طول شفاههم، فيعمدون إلى الجراحة التجميلية لإزالة جزء من الشفة، لتضييق الفم، ثم تخاط الشفة من داخل الفم، وخارجه^(١).

حكم تجميل الشفة:

يلحظ من خلال الأنواع المذكورة في تجميل الشفة أنها كلها تندرج ضمن الجراحة التجميلية التي يراد منها التحسين، وابتغاء الجمال، ولذلك فإن هذا النوع من الجراحة لا يجوز لما يلي:

أ- لأن فيه تغييرا لخلق الله الذي هـى عنه الشارع الحكيم.

ب- أن هذه الجراحة تهدر خاصية من خصائص التكوين العضوي للإنسان، وهي التنوع.

ج- ليس ثمة حاجة لهذه الجراحة تبرر إجرائها، مع ما يصحبها من أضرار ومضاعفات، كالالتهابات، والتلف، وغيرهما...

الفرع الثاني: أحكام تجميل البطن والشددين:

أولاً: حكم تجميل البطن:

عند بروز البطن وتدليه بسبب زيادة الوزن، أو في حالة الولادات المتكررة حيث تتراكم الدهون حول منطقة البطن، وتضعف عضلات البطن، ثم تتباعد، يتطلب الأمر تدخلا جراحيا لتجميل البطن، ويتم ذلك إما بشفط الدهون إذا كانت كمية الدهون قليلة، ودرجة الترهل ضعيفة، وإما بإجراء الجراحة لشد البطن إذا كثرت الدهون، واشتد الترهل.

١ - تجميل البطن بشفط الدهون: (Liposuction):

عندما تتكاثر خلايا الدهون في منطقة البطن تجرى عملية شفط الدهون، للتقليل من السمنة، وإنقاص الوزن، والمحافظة على رشاقة الجسم، وتتم جراحة شفط الدهون في البطن بحقنه بمحلول لتلين الدهون، ثم يثقب الجلد بثقوب صغيرة، ويدخل أنبوب دقيق مجوف متصل بجهاز الشفط، وبعد تسخين الدهن وتذويبه يشفط إلى خارج الجسم.

١- المرجع السابق، ص: ١٥٢.

تجرى هذه الجراحة تحت التخدير الكامل، ويصحبها بعض المضاعفات؛ كالتورم، والكدمات المؤقتة، وتورج الجلد، وفقدان السوائل من الجسم، وكذا التجمّع الدموي، بالإضافة إلى احتمال إصابة الجلد بالحروق في بعض الحالات^(١).

٢ - تجميل البطن بشده:

في حالة تراكم كميات كبيرة من الدهون تحت جدار البطن، وترهله الشديد تلجأ كثير من النساء -والرجال بدرجة أقل- إلى عملية شد البطن^(٢) بهدف تعديل القوام وتحسين المظهر، أو بهدف الوقاية من بعض الأمراض أو علاجها.

وفي جراحة شد البطن يحدث شق جراحي خفي في ثنية الجلد السفلية عند منطقة شعر العانة، ثم تزال كمية من الدهون المترهلة، كما يستأصل الجلد الزائد، ويشد ما تبقى من الجلد إلى أسفل، ثم تدعم عضلات جدار البطن إذا كانت ضعيفة أو متباعدة.

وتجرى هذه الجراحة تحت التخدير الكامل، ويصحبها بعض المضاعفات؛ كالتهاب الجرح، وظهور الندبات الكبيرة، وتجمّع السوائل والدم مكان العملية، وتنمل الجلد، واحتمال تخثر الدم في أوردة الساق^(٣)...

حكم تجميل البطن:

حصل خلاف بين الباحثين المعاصرين في حكم تجميل البطن، بشفط دهونه، أو بشده، فذهب بعضهم إلى حرمة ذلك^(٤)، ودليلهم:

أ- أن هذه الجراحة فيها تغيير الخلق طلباً للحسن، لا لإزالة ضرر أو علاج داء.

ب- أنها جراحة تقترب بمحظورات شرعية كالإطلاع على العورات، والتخدير والجرح،

١- الجراحة التجميلية والجمال، د. مازن الصواف، دار علاء الدين، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٠م، ص: ٦٦. وموقع وزارة الصحة السعودية (www.moh.gov.sa).

٢- كداء السمّة المرضي، وآلام الظهر، وآلام المفاصل، والفنّاق، وتيج الجلد. (ينظر: الموسوعة الطبية الحديثة، لمجموعة من الأطباء، ج: ٥، ص: ١٠٢٥).

٣- الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٣١٤.

٤- منهم الشيخ يوسف القرضاوي، والدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، والدكتور صالح الفوزان. (ينظر: موقع إسلام أون لاين: www.islamonline.net)، والجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٣١٧).

كما تقترن بأضرار ومضاعفات، كالنزيف، والالتهاب، ولا حاجة معتبرة لإجرائها مقابل تحمل ذلك كله^(١).

وذهب بعض الباحثين المعاصرين^(٢) إلى جواز تحميل البطن بشده وشفط دهونه.

وسبب الخلاف هو الاختلاف في تغليب أحد غرضي جراحة تحميل البطن، العلاج أو التحسين.

فمن لاحظ غلبة العلاج بأبحها، ومن غلب غرض التحسين منع.

والذي يظهر - والله أعلم - أن هذه الجراحة تجوز بالشروط التالية:

أ- أن يثبت التقرير الطبي أن وجود الدهون على مستوى البطن يتسبب - إن لم تشفط - في أمراض، فلا يكون الغرض من إجرائها تحسينيا.

ب- أن لا يوجد بديل عنها، كالرياضة، والحمية الغذائية، وغيرهما.

ج- أن لا يترتب عليها ضرر أكبر.

فإن لم تتوفر هذه الشروط، بأن كان غرض إجراء هذه الجراحة تحسينيا حرمت لما يلي:

أ- دخولها تحت مفهوم تغيير الخلق للتحسين.

ب- عدم الحاجة المعتبرة مع وجود الضرر.

ثانيا: حكم تحميل الثدي.

سنبحث حكم تحميل الثدي عند الرجل، وعند المرأة.

١ - تحميل الثدي الرجل:

تجرى عمليات تحميل الثدي الرجل حال التضخم الشديد للثدي أو مرضه، وذلك إما:

١ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٣١٧.

٢ - منهم الدكتور محمد عثمان شبير؛ حيث يقول: (أما سحب الدهون بقصد تخفيف الوزن وتعديل قوام الجسم فيجوز بشرطين:

أ- أن تتعين عملية سحب الدهون بحيث لا توجد وسيلة أخرى تقوم مقامها.

ب- أن لا يترتب عليها ضرر أكثر. (ينظر: أحكام جراحة التجميل، د. محمد عثمان شبير ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢،

ص: ٥٨٣)، وذهب إلى جواز تحميل البطن -أيضا- الدكتور شوقي عبده الساهي. (ينظر: الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، د. الساهي،

ص: ١٥٥.

الباب الثاني: أحكام الجراحة الطبية

أ- بإزالته عند إصابته بداء السرطان، خوفاً من انتقال الداء إلى الثدي الآخر، أو عند فقد أحد الثديين حفاظاً على تناسق شكل الصدر.

ب- بتصغيره، إذا كان تضخمه غير طبيعي؛ بسبب خلل في وظائف الكبد، أو بسبب السمّة المفرطة، أو تناول بعض الأدوية^(١).

وتجرى هذه الجراحة - عادة - تحت التخدير العام، وتختلف طريقة إجراء هذه الجراحة تبعاً لنوع الجراحة، ودرجة تضخم الثدي فإذا كان هدف الجراحة استئصال الثدي السرطاني فإن الجراح يحدث شقاً جراحياً حول منطقة الحلمة أو تحت الإبط حتى لا تظهر علامات إجراء الجراحة.

وإذا كان هدف الجراحة تصغير الثدي، فإن الجراح يقوم بشفط الدهون من منطقة الصدر، بإحداث ثقب صغير، وإدخال أنبوب فيه ثم وصله بجهاز الشفط، الذي يقوم بإذابة الدهون وشفطها خارج الجسم.

وفي حالة التضخم الشديد يعتمد الطبيب الجراح على إزالة الجلد الزائد^(٢).

حكم جراحة تجميل الثدي الرجل:

مما سبق يتبين أن جراحة تجميل الثدي عند الرجل له حالتان:

الحالة الأولى: علاجية، في حالة استئصال أحد الثديين أو كليهما، بسبب إصابتهما بالسرطان، وهي حالة جائزة، لاندراجها تحت العلاج المشروع، ولكون الجراحة - هنا - سبباً لإنقاذ المريض من الهلاك^(٣).

الحالة الثانية: وهي الحالة التي يبدو فيها المعنى التجميلي بارزاً ويكون ذلك عند تصغير الثديين بالجراحة بسبب تضخمهما، أو إزالة ثانيهما بعد استئصال الأول، لغرض تناسق الجسم، وتوازنه^(٤). والذي يبدو - أيضاً - هو جواز الحالة الثانية لكون تضخم الثديين عند الرجل، وكذا فقدان

١ - مائة سؤال وجواب حول الجراحة التجميلية، د.ديان جبر، وماري سزنكو كوشيل، ترجمة مركز التعريب والبرجمة، المدار العربية للعلوم، بيروت، ط: ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ص: ١١٨.

٢ - موقع عيادات ديرما: (www.derma-clinic.com).

٣ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢٧٣.

٤ - موقع عيادات ديرما: (www.derma-clinic.com).

أحدهما عيباً يزال عند التضخم بتصغيرهما، وعند فقدان أحدهما بإزالة الثاني، وليس في ذلك كله شيء من تغيير الخلق، بل فيه إزالة لضرر جسمي ونفسي، ولقد تقرر في الشريعة أن (الضرر يزال).

٢ - تجميل ثدي المرأة:

تعتبر جراحة تجميل ثدي المرأة من أشهر العمليات التجميلية التي تقدم عليها السيدات ما بين التاسعة عشرة إلى سن الرابعة والثلاثين من العمر، وتتنوع جراحة تجميل ثدي المرأة إلى تكبير حجم الثديين، أو تصغيرهما، أو رفع الثديين المترهلين^(١).

أ - حكم تجميل ثدي المرأة بالتكبير:

تهدف عملية تكبير الثدي إلى زيادة حجمه وجعله أكثر امتلاءً، في الحالة التي يبدو فيها الثدي صغيراً بسبب عدم استجابة أنسجة الثدي لتأثير هرمونات الجنس الأنثوي، كما تهدف عملية تكبير الثدي إلى زيادة حجم الثدي الذي أصيب بالضمور بعد الحمل، والرضاعة^(٢).

إن جراحة تكبير الثدي تجرى في الغالب لأغراض تجميلية، وقد تجرى في بعض الحالات لغرض العلاج، كما في حال صغر أحد الثديين دون الآخر بسبب إصابة الآخر بالسرطان، أو بحادث طارئ، أو في حال كون الثديين صغيرين صغراً فاحشاً، وحجمهما غير متناسق مع حجم الجسم تماماً^(٣).

وتتم جراحة تكبير الثدي بغرس حشوة صناعية^(٤) تحت الثدي أمام عضلة الصدر، أو خلفها، وذلك بعد إحداث شق صغير بجانب الحلمة، أو أسفل الثدي، أو تحت الإبط، ثم يرفع نسيج الثدي لإحداث جيب بين الصدر والثدي حيث توضع الحشوة الصناعية^(٥).

وتجرى جراحة تكبير الثدي تحت التخدير العام، وتصحبها بعض الأعراض الجانبية منها:

١ - زينة المرأة المسلمة وعمليات التجميل، عبر الحلو، ص: ١٤٦. وكل شيء عن الصدر، مجموعة من الأطباء الاختصاصيين، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٦م، ص: ٣٤.

٢ - الجراحة التجميلية، الزائدي، ص: ٢١.

٣ - الجراحة التجميلية والتجميلية، د. أحمد محمود حمصية، دار الوسيم، دمشق، ٢٠٠١م، ص: ٨٥٥.

٤ - والحشوات التي توضع في الثدي لتكبيره أنواع منها: السيليكون السائل، والسيليكون الصلب (الجل)، الماء والملح، مواد صناعية أو طبيعية، كالدهون. (ينظر: العمليات الجراحية، محمد رفعت وآخرون، ص: ١٥٧).

٥ - كل شيء عن الصدر، مجموعة من الأطباء، ص: ٣٧.

- تكوّن الكبسولة أو التليف (وهو أن تحاط مادة السيليكون بأنسجة ليفية)، وتتكون هذه الكبسولة في جميع حالات تكبير الثدي ، فيبدو منظر الثدي طبيعياً، ولكنه صلب الملمس.
- تشوّه منظر الثدي بسبب انقباض الكبسولة على كيس السيليكون، مع آلام مستمرة، وعند ذلك يجب فتح مكان العملية وإزالة التليف وتعديل موقع السيليكون المزروع في الثدي، وإذا استمر الألم تطلب الأمر إزالة السيليكون.
- حدوث تجمع للسوائل أو الدم تحت الجلد، وهذا قد يختفي.
- إمكانية انثقاب كيس السيليكون ليتسرب منه كلوريد الصوديوم الذي يمتصه الجسم، مما يؤدي إلى بعض الأعراض الروماتيزمية.
- حدوث تنمل أو نقص في الإحساس في الحلمتين لبعض السيدات بعد إجراء الجراحة قد يستمر لبضعة أشهر.
- نتائج هذه الجراحة قد لا تستمر طويلاً، وقد تحتاج بعض السيدات لإجراء جراحة أخرى بعد سنوات - للمحافظة على شكل الثديين^(١).

حكم جراحة الثدي بتكبيره:

اختلف الباحثون المعاصرون في حكم تكبير الثدي إلى رأيين:

الرأي الأول: حرمة تجميل الثدي بتكبيره باعتباره نوعاً من أنواع الجراحة التجميلية التحسينية^(٢).

الرأي الثاني: يفرق أصحابه بين حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون الثدي صغيراً جداً، بصورة غير معهودة؛ بحيث يشبه ثدي الرجل، أو

١ - زينة المرأة المسلمة وعمليات التجميل، عبيد الحلو، ص: ١٤٦، ١٤٧.

٢ - ممن ذهب إلى حرمة تكبير الثدي الدكتور محمد بن المخنار الشنقيطي والدكتور عبد السلام السكري والدكتور شوقي عبده الساهي، والدكتور محمد خالد منصور، والدكتور محمد عثمان شبير، وعبيد المديفر، وزدهار المدني، وعبيد الحلو، وأسامة الصباغ. (ينظر: أحكام الجراحة الطبية، الشنقيطي، ص: ١٣٠، ونقل وزراعة الأعضاء، عبد السلام السكري، ص: ٢٤٠، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد خالد منصور، ص: ١٩٨، وأحكام جراحة التجميل، د. محمد عثمان شبير ضمن دراسات فقهية معاصرة، ج: ٢، ص: ٥٨٣، وأحكام الزينة لعبير المديفر، ج: ٢، ص: ٧٣٢، وأحكام تجميل النساء، لازدهار المدني، ص: ٣٧٧، وزينة المرأة المسلمة وعمليات التجميل لعبير الحلو، ص: ١٤٨، ١٤٩، والعمليات التجميلية لأسامة صباغ، ص: ٥٣).

مصابا بحادث، أو ورم سرطاني، أو كان أحد الثديين أصغر من الآخر بصورة ظاهرة مشوهة.

فيجيزون جراحة تكبير الثدي في هذه الحالة.

الحالة الثانية: أن يكون حجم الثدي قريبا من الحجم المعتاد، ولكن المرأة ترغب في تكبيره لتبلغ درجة من مقاييس الجمال، أو تقليدا لمظهر امرأة معينة، فيحرمون إجراء هذه الجراحة^(١).

الأدلة:

أدلة القائلين بحرمة تحميل الثدي بتكبيره:

أ- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْحُجْرَةَ﴾ (النساء: ١١٩).

وجه الدلالة: أن الآية الكريمة وردت في سياق الدم، وبيان المحرمات التي يسول الشيطان العصاة فعلها، وفيها تغيير الخلق وجراحة التجميل التحسينية - ومنها تكبير الثدي - تشمل على تغيير الخلق والعبث فيه حسب الأهواء والرغبات^(٢).

ب- حديث عبد الله بن مسعود **t** أنه قال: «سمعت رسول الله **e** يلعن المتنمصات والمتفلجات اللاتي يغيرن خلق الله»^(٣).

ووجه دلالة الحديث: أنه دل على لعن من فعل هذه الأشياء، وعلل ذلك بتغيير الخلقة، وفي رواية: «والتفلجات للحسن المغيرات خلق الله»^(٤)، فجمع بين تغيير الخلقة وطلب الحسن، وهذان المعنيان موجودان في الجراحة التجميلية التحسينية، ومنها تحميل الثديين بتكبيرهما، لأنها تغيير للخلقة بقصد الزيادة في الحسن فتعتبر داخلية في هذا الوعيد الشديد، ولا يجوز فعلها^(٥).

١- ومن ذهب إلى هذا الرأي الدكتور عبد الرحمن الجرعي، والدكتور صالح بن محمد الفوزان. (ينظر: الجراحة التجميلية، الفوزان، ص: ٢٧٩، وموقع الإسلام اليوم: www.islamtoday.net).

٢- أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٣٠.

٣- رواه النسائي في السنن الكبرى، كتاب: الزينة، المتفلجات، رقم: ٩٠٩٨، وأحمد في مسنده، مسند ابن مسعود، رقم: ٣٨١٨، بزيادة: "الموشومات"، قال شعيب الأرنؤوط في أحكامه على أحاديث المسند: إسناده حسن.

٤- سبق تخريجه، ص: ٤.

٥- أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٣٠، ١٣١.

ويمكن أن يتناقش هذا الاستدلال بأن جراحة تكبير الثدي لا تجرى دائما بغرض الزيادة في الحسن، بل يكون غرضها أحيانا غرضا علاجيا، كما سبق.

ج- حديث أسامة بن شريك **t**، وفيه: «تداووا عباد الله فإن الله **U** لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد: الهرم»^(١).

وجه الدلالة:

يدل الحديث على أنه ما من داء إلا له دواء، وهذا إشعار بجواز التداوي بشكل عام، ثم استثنى من ذلك كله داء واحد، وهو الهرم، فاستثنأه للهرم دون سائر الأدواء يدل على عدم جواز العبث بالخلقة البشرية لإعادتها لصباها، وشبابها، أو محاولة تغيير معالم كبر السن بأي وسيلة من الوسائل، وجراحة التجميل التحسينية متضمنة لذلك، فكانت محرمة^(٢).

ويناقش بأن صغر الثديين لا يختص بالمرأة الكبيرة في السن، بل تبرز هذه الحالة حتى عند بعض الفتيات الصغيرات في السن، ولذلك فإن تكبير الثدي لا يهدف دوما إلى تغيير معالم كبر السن أو محاولة الرجوع إلى الصبا.

د- قياس تكبير الصدر -وهو من الجراحة التحسينية- على الوشم والوشر والنمص، بجامع تغيير الخلقة طلبا للحسن في كل^(٣).

هـ- أن هذه الجراحة يترتب على فعلها ارتكاب لبعض المحظورات؛ كالتخدير، وكشف العورة، كما أن هذه الجراحة لا تخلو من أضرار ومضاعفات جانبية وسلبية.

ونوقش الدليلان الأخيران بأن قياس جراحة تكبير الصدر بالوشم وغيره قياس مع الفارق، إذ إن جراحة تكبير الصدر في بعض الحالات يكون غرضه من قبيل علاج التشوهات، وإزالة العيوب، وليس من باب تغيير خلق الله لطلب الحسن، وهذا العلاج يبيح ما قد يترتب على هذه الجراحة من محظورات، كما ترجح مصلحتها على بعض الأضرار التي لا يقوم لها اعتبار مع ما يتحقق من مصلحة^(٤).

١- سبق تخريجه، ص: ٤٣.

٢- الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢٠١.

٣- أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٣١، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢٠١.

٤- الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢٨١.

أدلة القائلين بالتفصيل في حكم تكبير الثدي:

- الثدي الصغير صغرا فاحشا يخالف خلقة المرأة المعهودة، كما يوحي بعدم نضج المرأة ونقصها الجنسي، وهو ما يسبب للمرأة اضطرابا نفسيا وألما عميقا، وفي ذلك كله ضرر للمرأة، و(الضرر يزال)^(١).

- صغر الثدي عند المرأة غالبا ما يكون السبب في النفرة بين الزوجين، لأن الثدي من أبرز علامات الأنوثة التي تميز الأنثى^(٢)، وتضفي عليها الجمال والجاذبية، ويؤكد بعض الأطباء أن صغر الثديين يكون أحيانا سببا في البرود الجنسي الذي ينتهي -عادة- بالطلاق، وفي جراحة تكبير الثدي علاج لجميع ما تقدم، وبالتالي تحقيق لبعض مقاصد الزواج التي يفوتها صغر الثدي الزوجية^(٣).

الترجيح:

الذي يترجح في المسألة -والله أعلم- هو التفريق حال صغر الثدي بين أن يكون سببه خللا هرمونيا، أو مرض، أو حدث، ويثبت ذلك بتقرير طبي، وبين كون الصغر خلقة، فيجوز تكبيره في الحالة الأولى، لكونه علاجا، تبيحه عموم النصوص الواردة في مشروعية العلاج، ويحرم في الحالة الثانية لكونه تغييرا للخلق طلبا للحسن.

ب - حكم تجميل الثدي المرأة بالتصغير:

يعمد بعض النساء إلى تصغير أثدائهن عندما يكون حجم الثدي كبيرا، وإذا كان بعضهن يفعل ذلك طلبا للحسن، وسعيا وراء المظهر الجميل، فإن الثدي إذا تجاوز حدا من الكبر، فصار ضخما جدا، فإنه يسبب إجهادا للمرأة في عنقها، وفي عمودها الفقري، والكتفين، مما يحدث مشاكل صحية، كتقوس في العمود الفقري، وضيق في التنفس، وآلاما شديدة - في بعض الأحيان - على مستوى الكتفين^(٤).

١ - المرجع السابق، ص: ٢٨٠.

٢ - ويشير إلى أهمية الثدي من الناحية الجمالية اتفاق الفقهاء على إيجاب الدية كاملة في ثدي المرأة، لما فيهما من جمال ومنفعة. (ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ٧، ص: ٣٢٤، وحاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ٦، ص: ٥٧٧، وحاشية الدسوقي، الدسوقي، ج: ٤، ص: ٢٧٣، والإنصاف، المرادوي، ج: ٢٥، ص: ٤٦٤).

٣ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢٨٠.

٤ - كل شيء عن الصدر، مجموعة من الأطباء، ص: ٣٤.

ويتم في جراحة تصغير الثدي إزالة كمية من نسيج الثدي، وكذا الجلد الزائد، إن وجد، ثم يشكل الثدي، ويعاد إلى هيئته مرة أخرى، وتجرى جراحة تصغير الثدي تحت التخدير العام، وقد يصحب هذه الجراحة بعض الآثار الجانبية، كحدوث التزيف، والتهاب الجرح، وكذا تجمع الدم، والسوائل مكان العملية^(١).

حكم تصغير الثدي:

كما سبق في حكم تكبير الثدي يذهب كثير من المعاصرين إلى أن كل ما يندرج تحت الجراحة التجميلية التحسينية، يحرم شرعاً^(٢)، وباعتبار جراحة تحميل الثدي بتصغيره جراحة تحسينية، فإن هؤلاء الباحثين يحرّمونها، وأدلتهم ما ذكر في تحريمهم لتكبير الثدي من أدلة^(٣).
وخالف بعض الباحثين ففصل في المسألة، وذكر ثلاث حالات^(٤):

الحالة الأولى: أن تجرى عملية تصغير الثدي بسبب تضخم الثدي لدرجة إجهاد العنق والعمود الفقري والكتفين، فتجرى هذه الجراحة للحد من هذه الآثار.

الحالة الثانية: أن يتضخم الثدي بصورة غير معهودة بحيث يكون مظهر الصدر مشوهاً في عرف أوساط الناس، مما يصيب صاحبه بالضرر النفسي والقلق والانطواء.
والحالتان جائزتان.

الحالة الثالثة: يكون فيها حجم الثدي مقبولا، وتجرى الجراحة لتصغيره، للوصول إلى مقاييس معينة من الجمال، أو للظهور بمظهر يوحي بصغر سنّها، وهي حالة لا تجوز.

١ - الجراحة التجميلية، الزائدي، ص: ١٧.

٢ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٨٠، ونقل وزراعة الأعضاء، د. عبد السلام السكري، ص: ٢٤٠، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ١٩٨، وأحكام جراحة التجميل، د. محمد عثمان شبير، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٥٨٣، وأحكام الزينة، عبيد المديفر، ج: ٢، ص: ٧٣٢، وأحكام تجميل النساء، ازدهار المدني، ص: ٣٧٧، زينة المرأة المسلمة وعمليات التجميل، عبيد الحلو، ص: ١٤٨، والعمليات التجميلية، أسامة الصباغ، ص: ٥٣.

٣ - ص: ٢٢٨، من هذا البحث.

٤ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢٨٥-٢٨٨.

وترجع أدلة إباحة تصغير الثدي في الحالتين إلى:

- كون هذه الجراحة ضرباً من ضروب التداوي، وقد دلت نصوص بعمومها على جواز التداوي عموماً، والجراحة الطبية خصوصاً.
- كون كبر الثدي، وتضخمه الشديد فيه ضرر حسي، ومعنوي، وهذا موجب للترخيص بفعل الجراحة، لأنه حاجة، ولأن (الحاجة تنزل منزلة الضرورة).
- كون هذه الجراحة غير مندرجة تحت مفهوم تغيير الخلق^(١).

الترجيح:

- والذي يظهر - والله أعلم - أنّ جراحة تجميل الثدي بتصغيره يمكن أن تقسم إلى حالتين:
- الحالة الأولى:** يكون فيها الثدي كبيراً كبيراً غير معتاد، لخلل هرموني أو غيره، أو يصحب كبر الثدي وضخامته آلام شديدة، أو أضرار صحية كتقوس العمود الفقري.
- في هذه الحالة تجوز جراحة تصغير الثدي بشروط:
- أن تتعين الجراحة لتصغير الثدي؛ بأن تعدّ حلولاً علاجية أخرى أخف ضرراً من هذه الجراحة؛ كالرياضة، وغيرها.
 - أن يغلب على الظن، أن هذه الجراحة كفيلة بإزالة الأضرار المترتبة عن كبر الثديين.
 - أن لا يترتب على جراحة تكبير الثدي أضرار أكبر من الأضرار التي تهدف إلى إزالتها.
- وأدلة جواز جراحة تصغير الثدي في هذه الحالة هي:
- أن هذه الجراحة وسيلة لإزالة ضرر لحق المرأة، كآلام حادة في كتفها، وتقوس في عمودها الفقري، والمقرر شرعاً أنّ (الضرر يزال).
 - أن هذه الجراحة - في هذه الحالة - ليست من تغيير الخلق لطلب الحسن المنهي عنه.
- الحالة الثانية:** يكون فيها الثدي كبيراً في حدود المعهود، ولا يصحب كبره أخطار وأضرار، وغرض تصغيره تحسيني بحت.

١ - المرجع السابق، ص: ٢٨٥.

ففي هذه الحالة يحرم إجراء الجراحة لما يلي:

- هذه الجراحة تغيير للخلق لطلب الحسن، وفيها إهدار لخاصية من خصائص التكوين العضوي للإنسان، وهي التنوع.

- أن هذه الجراحة ترتبط ببعض المحظورات؛ ككشف العورة، ويصحبها أو يعقبها، بعض الآثار الجانبية، كالنزيف، ولا مسوّغ لارتكاب هذه المحظورات، وتحمل تلك الآثار.

ج- حكم تجميل الثدي المرأة بالرفع:

يُقبل بعض النساء على الجراحة التجميلية لشد الثدي ورفعها إذا تهدّلت، بسبب الضعف، أو تكرار الحمل والرضاعة.

وهناك طرق متعددة، وتقنيات كثيرة لشد الثدي ورفعها، وعادة ما تتم العملية تحت التخدير الموضعي، ويصحبها بعض الأعراض كفقد الإحساس بالحلمة لعدة أيام بعد الجراحة، والإحساس بآلام أياما بعد الجراحة أيضا، وتشير تقارير المتخصصين إلى أن نتيجة شد الصدر لا تدوم كثيرا^(١).

لم أقف على من أجاز جراحة شد ورفع الثدي من العلماء الباحثين وأدلة حرمة هذه الجراحة هي:

- أن هذه الجراحة لا ضرورة ولا حاجة تدعو إلى إجرائها، وهي تغيير للخلق لطلب الحسن، وهو محرّم بنصوص الكتاب والسنة^(٢).

- أن هذه الجراحة تشتمل على محظورات كثيرة؛ ككشف العورة، وجرح الجسم، كما يصحبها آثار ومضاعفات طبية، كاحتمال النزيف وأخطار التخدير... دون مسوّغ لتحمل ذلك كله.

الفرع الثالث: أحكام التجميل المتعلقة بالجلد والشعر.

أولا: أحكام التجميل المتعلقة بالجلد:

نريد هنا أن نبحث بعض أنواع الجراحة المتعلقة بالجلد التي غرضها تجميله وإزالة ما يشوّه

١- الجراحة التصنيعية والتجميلية، د. أحمد محمود حمصية، ص: ٨٣١، وموقع عيادات ديرما (www.derma_clinic.com) .

٢- أنظر أدلة تحريم تغيير خلق الله ص: ١٠١-١٠٢.

مظهره^(١)، وأهمها:

١ - جراحة إزالة الندبات:

والندبات هي الآثار التي تتركها بعض أمراض الجلد، أو الإصابات، والعمليات الجراحية على الجلد، ويعتمد بعض المصابين بالندبات إلى الجراحة التجميلية لإزالتها لكونها تشوه الجسم، وهناك طرق متنوعة لإزالة الندبات^(٢).

٢ - جراحة إزالة الشامات والتصبغات:

الشامات عبارة عن تجمعات طبيعية لخلايا صبغية في مناطق صغيرة من الجلد، ويكون لونها أسودا أو بنيا، وأحيانا يكبر بعضها وينمو فيه الشعر، وهذه الشامات تعد شيئا طبيعيا في بعض المناطق، وتعد شيئا مشوها في مناطق أخرى.

وأحيانا يتغير لون الشامة، وتظهر حولها هالة، ويزداد حجمها، وتتوسع في الجلد بشكل سريع، وقد تتقرح فتفرز دما، وإفرازات أخرى فيخشى -حينها- من أن يكون ذلك كله أعراضا لتحول سرطاني^(٣).

أما التصبغات فهي بقع جلدية داكنة اللون، يظهر فيها الشعر -أحيانا- بكثافة، منها ما هو وراثي، ومنها ما يكتسب، وقد تتحول هذه الصبغيات إلى خلايا سرطانية^(٤).

١ - هناك بعض أنواع الجراحة المتعلقة بالجلد التي غرضها علاجي في الأساس، لكون الجلد قد تشوه لأسباب مرضية، أو حوادث؛ كعلاج البرص؛ وهو مرض يصيب الجسم كله، يغير الجلد، ويصيب صاحبه منذ الولادة، وله أسباب وراثية، والجدام؛ وهو داء يصيب الجسم، ويبرز على شكل حبيبات أو بقع ناقصة الاصطباغ، وهو مرض معد، والمهق؛ وهو مرض سببه وجود خلل كيميائي في تكوين المادة الصبغية، فتصير المنطقة المصابة بيضاء، والبهاق؛ مرض فقدان الخلايا الصبغية المسؤولة عن إعطاء الجلد لونه المميز، فيصبح لون الجلد أبيض، والفرق بينه وبين المهق، هو أن المهق لا يعود سببه إلى غياب الخلايا الصبغية، كما في البهاق، بل إلى وجود خلل كيميائي في تركيب المادة الصبغية، كما أن البهاق لا يصيب الشعر غالبا كما هو الحال في المهق. (ينظر: صحة الجلد وجماله، د. سميح عفيف البعلبكي، ص: ٧٥، والجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٥١٤، ٥١٥).

وعلاج هذه الأمراض الجلدية بالجراحة أمر مشروع لعموم أدلة إباحة التداوي، كما أن هذه الجراحة ليست تغييرا للخلق طلبا للتحسين.

٢ - منها: أ- إعادة خياطة الندبة، ب- نقل الجلد من مكان آخر في الجسم ثم وضعه محل الندبة، ج- إزالة الندبة عن طريق الليزر، وهناك طرق أخرى. (ينظر: الجراحة التجميلية، د. الزائدي، ص: ٧١).

٣ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢٩٨.

٤ - مشاكل الجلد والشعر، د. شيدلرهاري، ترجمة مركز التعريب والبرجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط: ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ص: ١٠٠.

٣ - جراحة إزالة الوشم:

يعد وشم الجسم بتلوين الجلد بلون مميز وسيلة تجميل قديمة^(١)، وقد ورد الشرع بالنهي عنه في نصوص كثيرة.

وينقسم الوشم -تبعاً لسبب القيام به- إلى ثلاثة أنواع^(٢):

١ - وشم الزينة.

٢ - الوشم الطبي، وهو الذي يقوم به الأطباء لإزالة بعض التشوهات الخلقية.

٣ - الوشم الناتج عن الجروح والحوادث.

وإزالة الوشم من الجلد ليس بالأمر السهل المهيّن لكون لونه قد أصبح من مكونات خلايا البشرة، ويزال الوشم بطرق منها:

أ- استئصال الجلد الذي عليه الوشم، ثم إعادة ترميم الأنسجة تحت الجلد.

ب- إزالة الوشم بالصنفرة.

ج- إزالة الوشم بالليزر.

حكم تجميل الجلد بإزالة الوشم:

سبق القول أنّ الوشم أنواع، والذي نبحت حكم إزالته منها هو الوشم الذي يفعله الإنسان بغرض الزينة، أو إظهار القوة، أو تقليد قوم أو غيرها، مما ورد الشرع بالنهي عنه^(٣).

ولقد ذهب كثير من الفقهاء إلى وجوب إزالة الوشم، ولو بالجرح إلا إذا كان في إزالته ضرر، كفوات عضو أو منفعة، وخالف بعض الفقهاء فرأوا عدم وجوب إزالته بالجرح^(٤)، قال الإمام النووي: (مداواة الجرح بدواء نجس وخياطته بخيط نجس كالوصل بعظم نجس، فيجب الترع حيث يجب نزع العظم، ذكره المتولي والبعوي، وآخرون، وكذا لو فتح موضعاً من بدنه وطرح فيه دماً أو

١ - هناك وشم يقوم به الأطباء لإزالة بعض التشوهات الخلقية، والأمراض الجلدية، كما أنّ هناك نوعاً آخر من الوشم ينتج عن بعض الحوادث، حين تختلط منطقة الإصابة ببعض المواد، كالتراب، وغيره، فيأخذ الجلد لونا معيناً بعد التام الجرح. (ينظر موقع تجميل: www.tajmeel.org).

٢ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٢٩٦.

٣ - لأنّ الوشم الذي غرضه التداوي (الوشم الطبي) وشم جائز، لذلك لا يجب على صاحبه إزالته.

٤ - حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ١، ص: ٣٣٠، كشاف القناع، البهوتي، ج: ١، ص: ٢٩٢.

نجاسة أخرى، أو وشم يده أو غيرها، فإنه ينجس عند الغرز، فله حكم العظم، هذا هو الصحيح المشهور.

قال الرافعي: وفي تعليق الفراء أنه يزال الوشم بالعلاج، فإن لم يمكن إلا بالجرح لا يجرح ولا إثم عليه بعد التوبة^(١).

والظاهر - والله أعلم - وجوب إزالة الوشم بشرط ألا يكون في إزالته ضرر معتبر، ويتأكد الوجوب إذا فعل الوشم تقليدا للكفار، أو لأهل الفسق والجون، أو تعبيرا على عقيدة منحرفة^(٢)، ومما يدل على وجوب إزالته:

- أنه فعل محرّم، ومنكر من المنكرات، والمقرر أن المنكر يجب تغييره، وإذا أمكن تغيير الوشم بالإزالة، وجبت.

إذا فعل تقليدا لأصحاب الأهواء والفسوق، أو تعبيرا على اعتقاد منحرف، فإن المعنى الذي فعل لأجله يظل قائما حتى يزال، ولذلك وجب إزالته.

حكم تجميل الجلد بإزالة الندبات والتصبغات والوحمات:

ذهب بعض الباحثين المعاصرين^(٣) إلى جواز إزالة كل الزوائد الحادثة مطلقا، ومن ذلك السلعة^(٤)، والثالول، والخرج، والندبات، والتصبغات، والوحمات، لأنها ليست من الخلقة عادة، وإنما هي طارئة لمرض، فيدخل قطعها في التداوي المأذون فيه^(٥).

١- المجموع، النووي، ج: ٣، ص: ١٤٤.

٢- ولقد انتشر بين شبان صهيانية ظاهرة جديدة؛ هي وشم أجسادهم برسومات (كنجمة داود المكسورة والنازفة) يعتقدون أنها تجلب لهم الخير، وتدفع عنهم الخطر، إذا ما تعرضوا للعمليات الاستشهادية، وضربات المقاومة الفلسطينية. (ينظر: زينة المرأة المسلمة، عبيد الحلو، ص: ١٥٥).

٣- أحكام جراحة التجميل، د. محمد عثمان شبير، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٥٧٢، وزينة المرأة المسلمة، عبيد الحلو، ص: ١٥٢.

٤- عبارة عن خراج كهية الغدة يخرج بين الجلد واللحم، ويكون حجمه كحبة الجوز أو أكبر، إذا غمست باليد تحركت. (لسان العرب، ابن منظور، مادة (سلع)، ج: ٨، ص: ١٩٠، ١٩١).

٥- فتاوى قاضيخان، فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ج: ٣، ص: ٤١٠.

وفصل بعض الباحثين في المسألة، فذكروا ثلاث حالات^(١):

الحالة الأولى: ويخشى فيها من تحول الندبات وغيرها إلى أورام سرطانية خبيثة.

الحالة الثانية: أن تشوّه الجسم بضخامتها أو كثرتها، أو كانت مشوّهة في عرف البلد.

فأجازوا إزالتها في الحالتين، لكونها -فيها- إما علاجاً، أو وقاية، أو إزالة لتشوّه، وليست من تغيير الخلق^(٢).

الحالة الثالثة: ألا يتسبب وجودها في تشويه الجسم، إما لكونها يسيرة لا تظهر، أو لكونها شيئاً معتاداً في عرف البلد.

وهذه حالة لا يجوز فيها إزالتها لما يلي:

- لعدم قيام ضرورة ولا حاجة لهذا النوع من الجراحة، وهي من تغيير الخلق طلباً للحسن فتتناولها نصوص الشريعة بتحريم تغيير الخلق.

- أن هذه الجراحة لا تخلو من مضاعفات، وقد تقرر أن الأصل حرمة جسم المعصوم، وعدم جواز شقة وجرحه إلا لحاجة، ولا حاجة للجراحة هنا^(٣).

والذي يظهر في المسألة -والله أعلم- جواز إزالة هذه الندبات، والتصبغات والوحمات بشرط أن لا يترتب على إزالتها ضرر، لما يلي:

- لأنها ليست من الخلقة المعهودة، بل هي زوائد، وعيوب يجوز إزالتها من باب التداوي المشروع، وإن لوحظ في إزالتها معنى التجميل.

- قياسها على ما أجاز الفقهاء إزالته من زوائد الجسد كالسلعة والثلال وغيرها، قال ابن قدامة: (ويجوز الاستئجار على الختان والمداواة، وقطع السلعة لا نعلم فيها خلافاً، ولأنه فعل يحتاج إليه مأذون فيه شرعاً فجاز الاستئجار عليه كسائر الأفعال المباحة)^(٤).

١ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٣٠٢-٣٠٥.

٢ - المرجع السابق، ص: ٣٠٣.

٣ - المرجع السابق، ص: ٣٠٥.

٤ - المغني، ابن قدامة، ج: ٦، ص: ١٣٥.

ثانياً: أحكام الجراحة التجميلية المتعلقة بالشعر.

هناك عمليات جراحية تجميلية تتعلق بالشعر، من حيث النمو إما بالزراع أو الإزالة، وهي مسائل مستجدة، وقبل الشروع في بحث أحكامها ينبغي مراعاة بعض الشروط الواجب توافرها في جراحة تحمّل الشعر ليحكم بمشروعيتها، وهي شروط مستنبطة من خلال الأحكام المتعلقة بتحمّل الشعر عموماً^(١).

أ- أن لا يكون فيه تغيير للخلق؛ ومنه إهدار لخصائص التكوين العضوي للإنسان، كالكرّم، والتنوع.

ب- أن لا يكون فيه تدليس أو غش.

ج- أن لا يكون بقصد التشبه بالكفار، والفساق.

د- أن لا يكون بمحرّم، كنجس، ولا يترتب عليه ضرر.

بناء على هذه الشروط يمكن أن نبحث أحكام بعض المسائل المستجدة المتعلقة بالجراحة التجميلية المتعلقة بالشعر.

١ - جراحة زرع الشعر:

يتعرض الرجال والنساء إلى تساقط الشعر، وقد يصل الأمر بالنسبة للرجال إلى حد الصلع، ويرجع تساقط الشعر إلى أسباب كثيرة^(٢).

١- ذكر الباحث محمد عثمان شبير عند بحث تحمّل الشعر بالجراحة حدوداً ينبغي مراعاتها في تحمّل الشعر، وهي:

أ- أن لا يكون فيه تدليس وغش، وخداع.

ب- أن لا يكون فيه تغيير لخلق الله.

ج- أن لا تستعمل فيه مادة نجسة.

د- أن لا يكون بقصد تشبه أحد الجنسين (الذكر و الأنثى) بالآخر.

هـ- أن لا يكون بقصد التشبه بالكافرين أو أهل الشر والفجور.

و- أن لا يترتب عليه ضرر أكبر.

(ينظر: أحكام جراحة التجميل، د. محمد عثمان شبير، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٥٤٨).

٢- منها العوامل الوراثية، ومنها عامل السن، والحمل والولادة، ونقص الحديد، ومنها عوامل خارجية تعود إلى الحالة النفسية. (ينظر: صحة الجلد وجماله، د. البعلبكي، ص: ١٧٢).

ومن أشهر طرق التعامل مع الشعر المتساقط، زراعة الشعر، حيث تقوم هذه الطريقة على أخذ شريحة من جلد فروة الرأس، وعادة ما تكون من مؤخرة جلد فروة الرأس، لكونه يحتوي على كمية كبيرة من بصيلات الشعر، ثم تزرع في المكان العاري عن الشعر.

وتجرى هذه الجراحة تحت التخدير الموضعي، وتستغرق عدة ساعات، وتصحبها بعض المضاعفات، والآثار الجانبية؛ منها الإحساس بألم خفيف مع شدّ في فروة الرأس، وحكة حول بصيلات الشعر، وأحيانا يحدث التهاب في الجرح، ويصاب بعض الخاضعين لزراعة الشعر بتورّم في الجبهة وحول العينين^(١).

حكم جراحة زرع الشعر:

اختلف العلماء والباحثون المعاصرون في حكم زراعة الشعر إلى رأيين:

الرأي الأول: يرى أصحابه جواز زرع شعر الرأس، ومن ذهب إلى هذا الرأي الشيخ محمد بن عثيمين^(٢)، والدكتور محمد عثمان شبير^(٣)، والدكتور محمود السرطاوي^(٤)، والدكتور أحمد الحجي الكردي^(٥)، والشيخ محمود عكام^(٦)، والدكتور محمد السيد الدسوقي^(٧)، والشيخ سلمان العودة^(٨)، والدكتور صالح بن محمد الفوزان^(٩).

الرأي الثاني: يرى أصحابه حرمة زرع الشعر، ومن ذهب إلى هذا الرأي: الشيخ عبد الرحمان عبد الخالق^(١٠)، والدكتور يوسف الأحمد^(١١).

- ١ - زراعة الشعر، عملية واحدة لا تكفي، مقال للدكتور وليد الغمدي، مجلة الثقافة الصحية، ع: ١٠١، ذو القعدة ١٤٢٤هـ — ص: ٢٧، وموقع عيادات أدمة على الأنترنت (www.adamaclinics.com).
- ٢ - فتاوى ابن عثيمين، ابن عثيمين، مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية، الرياض، ط: ١، ١٤١٥هـ، ج: ٢، ص: ٧٤.
- ٣ - أحكام جراحة التجميل، د. محمد عثمان شبير، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٥٤٩.
- ٤ - حكم التشريح وجراحة التجميل، مقال للدكتور محمود السرطاوي، مجلة الدراسات الأردنية، ع: ٣، ١٩٨٤م، ص: ١٤٩.
- ٥ - موقع شبكة الفتاوى الشرعية: (www.islamic.net/fatwa).
- ٦ - موقعه على الأنترنت: (www.akkam.org).
- ٧ - موقع إسلام أون لاين: (www.islamonline.net/fatwa).
- ٨ - موقع الإسلام اليوم: (www.islamtoday.net).
- ٩ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ١٥٦.
- ١٠ - موقع سلفي: (www.salafi.net/fatwa).
- ١١ - موقع صيد الفوائد: (www.said.com).

الأدلة:

أدلة أصحاب الرأي الأول: (القائلين بجواز زرع الشعر):

أ- حديث أبي هريرة **t** في قصة الثلاثة من بني إسرائيل، وفيه أن رسول الله **e** قال: «إن ثلاثة في بني إسرائيل أبرص، وأقرع وأعمى بدأ^(١) الله **U** أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكا... وأتى الأقرع، فقال: أي شيء أحب إليك، قال: شعر حسن، ويذهب عني هذا، قد قدرني الناس، قال: فمسحه فذهب وأعطى شعرا حسنا...» الحديث^(٢).

ووجه دلالة الحديث: هو عدم الإنكار على الأقرع في طلب الشعر الحسن، وزوال العيب والتشوه (القرع)، وفيه أن ذهاب الشعر وسقوطه عيب يسبب نفرة الناس، وضررا نفسيا للأقرع، كما أن في الحديث تذكير بنعمة الله في إعطاء الشعر الحسن، فدل ذلك على جواز بذل كل ما يمكن لتحصيل هذه النعمة ما لم يكن في ذلك محذور شرعي^(٣).

ويمكن أن يناقش بأن ذهاب عاهة الأقرع، واستعادة شعره كان خارقا للعادة.

ويجاب عنه، بأن العبرة بالإذن في فعله لا في طريقته، وقد كان زرع الشعر قديما محال، ثم فتح للناس -بالعلم- باب إليه فصار ممكنا.

ب- أن زراعة الشعر علاج للصلع، وهو عيب حسي ومعنوي، وهذا موجب للترخيص بفعل الجراحة، لأنه حاجة تتل متزلة الضرورة إعمالا للقاعدة الفقهية (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة)^(٤).

١- قال ابن حجر: (بدأ الله بتخفيف الدال المهملة بغير همز، أي سبق في علم الله فأراد إظهاره، وليس المراد أنه ظهر له بعد أن كان خافيا، لأن ذلك محال في حق الله **I**). (ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ج: ٦، ص: ٦٢٢).

٢- رواه البخاري في صحيحه، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل، رقم: ٣٤٦٤، ص: ٦٦٦، ومسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، رقم: ٢٩٦٤/١٠.

٣- الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ١٥٢.

٤- الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ١٧٩، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ١٠٠. (ينظر هذا الدليل عن جواز زرع الشعر في: الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ١٥٣، وأحكام شعر الإنسان، عوض بن حميدان الحزني، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الدراسات العليا الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ، ج: ٢، ص: ٦٥١).

أدلة أصحاب الرأي الثاني: (القائلين بحرمة زرع الشعر):

استدل القائلون بتحريم زرع الشعر بأنه من الوصل المنهي عنه^(١)، وقد وردت أحاديث تنهى عن الوصل^(٢).

ونوقش هذا الاستدلال بأن زرع الشعر ليس من الوصل، وذكر أصحاب الرأي الأول (القائلون بجواز زرع الشعر) - المعارضون - فوارق بين الوصل، وزرع الشعر، ترجع في مجموعها إلى جانبين: الاختلاف في الماهية، والاختلاف في علة النهي.

أما الجانب الأول: فقد ذكرنا فيه الحالات التي يختلف فيه زرع الشعر عن الوصل، ومنها:

- في الوصل يضاف إلى الشعر شيء آخر غير الشعر الموصول، وقد يكون المضاف شعراً أو غيره، أما زراعة الشعر، فإن المضاف هو الشعر نفسه مع جزء من الجلد يحوي بصيالات الشعر.

- أن المضاف (الشعر أو غيره) يوصل بالشعر الأول، ولذلك سمي وصلاً، أما في زرع الشعر فإن الأمر يختلف؛ بحيث يغرس في فروة الرأس مباشرة، حيث لا شعر.

١ - موقع سلفي على الأنترنت (www.salafi.net/fatwa) .

٢ - منها: أ- عن عائشة رضي الله عنها أن جارية من الأنصار تزوجت وأنها مرضت، فتمعط شعرها، فأرادوا أن يصلوها، فسألوا النبي ﷺ فقال: «لعن الله الواصلة والمستوصلة» رواه البخاري، كتاب اللباس، باب: الوصل في الشعر، رقم: ٥٩٣٤.

ب- عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني أنكحت ابني، ثم أصابها شكوى، فتمرق رأسها، وزوجها يستحطني بها، أفأصل شعرها؟ فسب رسول الله ﷺ الواصلة والمستوصلة « رواه البخاري، كتاب اللباس، باب: الوصل في الشعر، رقم: ٥٩٣٥.

ج- عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة» رواه البخاري، كتاب اللباس، باب: الوصل في الشعر، رقم: ٥٩٣٧.

د- عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج، وهو على المنبر وهو يقول وتناول قصة من شعر بيد حرسى: (أين علماءكم؟ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه، ويقول: «إمّا هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم» رواه البخاري، كتاب اللباس، باب: الوصل في الشعر، رقم: ٥٩٣٢.

هـ- عن سعيد بن المسيب قال: قدم معاوية المدينة آخر قدمة قدمها، فخطبنا فأخرج كبة من شعر قال: «ما كنت أرى أحداً يفعل هذا غير نساء اليهود، إن النبي ﷺ سماه الزور يعني الواصلة بالشعر» رواه البخاري، كتاب اللباس، باب: الوصل في الشعر، رقم: ٥٩٣٨، ص: ١١٥٣.

و- عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «زرع النبي ﷺ أن تصل امرأة برأسها شيئاً» رواه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب: تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة... إلخ، رقم: ٢١٢١/٢١٢٦، ص: ٨٨٠.

- الهدف من وصل الشعر تكثيره وتطويله، لكنه لا ينمو، أما في زرع الشعر فإن الشعر فيه ينمو وتزيد كثافته، ويمكن قصه وحلقه، فهو إعادة للرأس إلى خلقته الأصلية، وليس مجرد إيهام كاذب بكثرة الشعر كما في الوصل^(١).

وأما الجانب الثاني، فقد ذكر المعترضون فيه أوجها لا يشترك فيها زرع الشعر مع الوصل في علة النهي؛ منها:

- عدم اشتراك زرع الشعر مع الوصل في تغيير الخلق الذي ذكره بعض الفقهاء علة للنهي^(٢)؛ ذلك أن المرأة تضيف - في الوصل - شيئاً إلى شعرها القصير لتوهم طولها، فتغير في خلق الله رغبة في الحسن، أما زرع الشعر فإنه لا يفعل طلباً للحسن، بل للعلاج، وقد وجدت الحاجة الداعية إلى فعله، لما في شعر الرأس من مصالح، وما يترتب على فقدده من مفساد.

- عدم اشتراك زرع الشعر مع الوصل في وجود الغش والتدليس الذي هو علة النهي عن الوصل عن بعض الفقهاء^(٣)، ففي الوصل تعتمد المرأة إلى إيهام الناس بطول شعرها، فربما رغب فيها الخطاب لذلك، والواقع أنها بخلاف ذلك، أما في زرع الشعر، فإن الشعر حقيقي لا وهمي يطول ويدوم بقاءه، فليس فيه غش ولا تدليس^(٤).

- عدم اشتراك زرع الشعر مع الوصل في الانتفاع بأجزاء الآدمي، لما فيه من الامتهان له، وهي علة ذكرها بعض الفقهاء للنهي عن الوصل^(٥)، لكون الشعر في زرعه يؤخذ - غالباً - من الشخص نفسه.

- عدم اشتراك زرع الشعر مع الوصل في استعمال وحمل النجاسة، وهي علة النهي عن الوصل عند بعض الفقهاء^(٦)، لأن المضاف في الزرع لا يكون إلا شعر آدمي وهو طاهر^(٧)، أما في الوصل فقد يضاف إلى الشعر ما هو نجس^(٨).

١- الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ١٤٦، ١٤٧.

٢- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٣، ص: ٣٤٢، وشرح الزرقاني على موطأ مالك، الزرقاني، ج: ٤، ص: ٤٢٧.

٣- حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ٦، ص: ٣٧٣.

٤- الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ١٤٩.

٥- بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ٥، ص: ١٢٥، حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ٦، ص: ٣٧٣.

٦- مغني المحتاج، الشربيني، ج: ١، ص: ١٩١، وكشاف القناع، البهوتي، ج: ١، ص: ٨١.

٧- طهارة ما انفصل من جسم الإنسان من أعضاء؛ هو قول الجمهور، وقد سبق بيان ذلك في ص: ٢٠٦.

٨- الجراحة التجميلية، الفوزان، ص: ١٥٠.

الترجيح:

الظاهر - والله أعلم - جواز زراعة الشعر، لقوة أدلة القائلين بالجواز، وضعف دليل القائلين بالتحريم، إذ تبين أن زرع الشعر غير الوصل المنهي عنه.

٢ - حكم إزالة الشعر:

يلجأ بعض الناس إلى إزالة الشعر عن بعض مناطق أجسادهم، وإذا كانت طرق إزالة الشعر متعددة؛ منها التقليدية، ومنها الحديثة، فإننا سنقتصر على بحث أحكام إزالة الشعر عن بعض مناطق الجسد بالجراحة، التي غالبا ما يعتمد فيها على أشعة الليزر^(١) والضوء والكهرباء.

أ - حكم إزالة الشعر الكثيف الذي يغطي وجه الأطفال:

إذا كان وجود الشعر في بعض مناطق الجسم، أو كثافته أمرا غير طبيعي، فإن ثمة حالة غريبة جدا تسجل أحيانا، وهي بروز الشعر بكثافة على أجسام الأطفال، يبلغ طوله من ٢ سم إلى ١٠ سم، فيكون وجه الطفل شبيها بوجه الذئب. وسبب هذه الظاهرة الغريبة إما اضطراب الهرمونات التي تفرزها الغدة ما فوق الكلية، وإما تناول المرأة الحامل لبعض العقاقير^(٢).

وعلاج هذه الحالة يكون بإزالة الشعر من جذوره بواسطة الكهرباء، يقول الدكتور هاتشينجر - أخصائي جراحة التجميل -: (إنّ علاج الظاهرة غير ممكن في الوقت الحالي إلا عن طريق وسائل التجميل، وننصح باللجوء إلى انتزاع الشعر من جذوره بواسطة الكهرباء أو "الليزر" ولأن إزالة البشرة مع الشعر مستحيل حاليا، كما أن إعادة زرع بشرة جديدة من باقي الجسم محال، لأن كل بشرة في الجسم مغطاة بنفس الشعر الكثيف)^(٣).

والذي يظهر في حكم هذه المسألة - والله أعلم - الجواز بشرطين:

- تعين الإزالة بهذا النوع من الجراحة، بأن عدم غيرها مما هو أقل ضرراً.

١ - الليزر (Laser) جهاز يولد حزما ضوئية قوية تحدث آثارا مختلفة، كالقطع، والتلحم، والتدمير، وله استخدامات متعددة، ومجالات مختلفة، منها الجراحة التجميلية. (ينظر: الليزر، فرانسيس هارتمان، ترجمة نبيل صبري، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩١م، ص: ٧).

٢ - أحكام جراحة التجميل، د. محمد عثمان شبير، ج: ٢، ص: ٥٥٠، ٥٥١.

٣ - جريدة شيخان الأردنية، تاريخ ٠٧/٠٣/١٩٨٧م، ص: ١٤، نقلا عن أحكام جراحة التجميل، محمد عثمان شبير، ج: ٢، ص: ٥٥١.

- أن لا يترتب على هذه الجراحة ضرر أكبر بالطفل.

وإنما جاز إزالة الشعر -هنا- لما يلي:

- أن وجود الشعر بهذا الشكل حالة مرضية، وإزالته علاج، يشرع بعموم الأدلة الواردة في مشروعية التداوي.

- أن إزالة الشعر - في هذه الحالة - إعادة إلى الخلقة الأصلية وليس تغييراً للخلق.

- أن وجود الشعر بكثافة على جسد الإنسان، وبخاصة وجهه يسبب له حرجاً شديداً، وأما نفسياً كبيراً، بل ربما اضطراباً نفسياً^(١)، وذلك كله ضرر مشروع إزالته، لأنه قد تقرر -بقواعد الشريعة- أن (الضرر يزال).

ب - حكم إزالة شعر وجه المرأة:

يتنوع شعر وجه المرأة الذي نريد بحث أحكامه، فهناك شعر الحاجبين وهناك شعر اللحية، والشارب، وهناك الشعر الذي ينبت في الوجه في غير هذين الموضعين.

حكم إزالة شعر الحاجبين عند المرأة:

يمكن إزالة شعر الحاجبين كله، أو بعضه في إطار جراحة التجميل باستخدام أشعة الليزر^(٢)، ولا يجوز فعل ذلك لأنه النمص الذي ورد النهي عنه، فعن عبد الله بن مسعود **ت** قال: «لعن الله الواشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات لخلق الله»^(٣).

ووجه دلالة الحديث: أن الله **U** لعن فاعلة النمص، واللعن لا يكون إلا لشيء محرم، والحديث ورد بلعن المتنمصة بلفظ العموم، فتناول كل نامصة، سواء فعلت ذلك بالنتف أو الحلق، أو الجراحة، أو غير ذلك، وسواء فعلته تدليسا وتغريرا، أو فعلته للزوج^(٤).

١ - أثر الاضطرابات النفسية في تغيير الأحكام الشرعية، رسالة ماجستير للباحث مقدمة لكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة باتنة، الجزائر، سنة ٢٠٠٣م، ص: ٥٧ - ٦٣.

٢ - صحة الجلد وجهاله، البعلبكي، ص: ١٤٦.

٣ - سبق تخريجه، ص: ٠٤.

٤ - هذا ما ترجح للباحث في معنى النمص المنهي عنه، وإلا فإن الفقهاء وإن اتفقوا على تحريم النمص فقد اختلفوا في تحديد النمص المحرم، فذهب الحنفية إلى أن النمص المحرم هو ما تفعله المرأة للتبرج للرجال الأجانب، أما إذا فعله تزينا للزوج فلا يحرم. وإذا نبت للمرأة لحية أو شوارب فلا يحرم إزالته، ولا بأس بأخذ شيء من الحاجبين وشعر الوجه ما لم يشبه المختنث.

حكم إزالة شعر اللحية والشارب في وجه المرأة:

ذهب جمهور الفقهاء إلى مشروعية إزالة شعر اللحية والشارب في وجه المرأة^(١)، والظاهر أن وسيلة إزالته لا تؤثر في الحكم، بشرط عدم الضرر، لما يلي:

- وجود اللحية والشارب في وجه المرأة عيب، وتشوه؛ لأنه خلاف الخلقة المعهودة، وإزالته علاج مشروع، وليس من تغيير الخلق.

- وجود اللحية والشارب في وجه المرأة يسبب لها ضرراً، وألماً نفسياً عميقاً، لتشوه منظرها، وفي إزالته إزالة للضرر، و(الضرر يزال).

- بقاء المرأة بشعر اللحية والشارب يسبب نفرة الزوج منها، ويمنع كمال الاستمتاع، مما يفضي إلى انعدام مقصد من مقاصد الزواج، وهو السكن، وقد يؤدي ذلك إلى الطلاق، وفي إزالة هذا النوع من الشعر جلباً لمصلحة، ودرءاً لمفسدة.

حكم إزالة الشعر من وجه المرأة في غير الحاجبين واللحية والشارب:

يبدو - والله أعلم - جواز إزالة الشعر من وجه المرأة بالجراحة (الليزر)، إذا أمن الضرر، لنفس الأدلة التي سبق ذكرها في جواز إزالة شعر اللحية والحاجبين من وجه المرأة لجامع كون الشعر في وجه المرأة وضع غير طبيعي كما في اللحية والشارب.

ج- حكم إزالة شعر اللحية والشارب في وجه الرجل:

إن إزالة شعر اللحية والشارب بالليزر هي إزالة شبه دائمة، ويمكن أن نبي حكم إزالة شعر اللحية والشاربين على حكم حلقهما.

= وذهب المالكية إلى أن النمص المحرم هو نتف الشعر من الوجه لما فيه من تدليس وتغيير خلق الله، ولا يجوز عند بعض المالكية للمرأة حلق لحية أو شارب أو عنفة (الشعر الذي ينبت تحت الشفة السفلى)، لأن ذلك كله تغيير لخلق الله.

وذهب الشافعية إلى أن النمص المحرم هو الأخذ من شعر الحاجبين لترقيقهما حتى يصيرا دقيقتين بقصد الحسن والتجميل، بدون إذن الزوج، ولا يعتبر نمصاً إزالة اللحية والشارب والعنفة للمرأة بالنتف أو الحلق، سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة.

أما النمص المحرم عند الحنابلة فهو نتف شعر الوجه لا حلقه.

(ينظر: حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ٦، ص: ٣٧٣، القوانين الفقهية لابن حزم، ص: ٤٢٧، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٣، ص: ٣٤٢، والمجموع للنووي، ج: ٣، ص: ١٤٦، حاشية الجمل على شرح المنهج، الشيخ زكريا الأنصاري، الشيخ سليمان الجمل، دار الفكر، بيروت، ج: ١، ص: ٤١٨، المغني لابن قدامة، ج: ١، ص: ١٠٧).

١ - واختلف القائلون بالمشروعية، هل إزالته من باب الوجوب أو الندب، وخالف بعض المالكية والطبري، وابن حزم فقالوا بحرمة إزالة شعر اللحية والشارب في وجه المرأة لكونه من تغيير الخلق المنهي عنه. (ينظر: مواهب الجليل، الخطاب، ج: ١، ص: ٢١٧، المجموع للنووي، ج: ٣، ص: ١٤٦، صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، ج: ٣، ص: ٥٠٣، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٣، ص: ٣٤٢، والحلى لابن حزم، ج: ١٠، ص: ٧٥).

حكم إزالة شعر اللحية بالليزر:

إذا كان حكم حلق اللحية هو الحرمة عند جمهور الفقهاء^(١)، وهو إزالة مؤقتة، فإن إزالتها بالجراحة (الليزر) أولى بالتحريم، لكونها إزالة شبه دائمة^(٢).

حكم إزالة شعر الشارب بالليزر:

الظاهر أن إزالة شعر الشارب بالليزر، لا يجوز، لما فيه من تغيير للخلقة والتشبه بالنساء^(٣).

المطلب الثاني: أحكام عمليات التشيب

في هذا المطلب سنبحث - إن شاء الله - أحكام جراحة التجميل التي نقصد منها إزالة آثار الكبر والشيخوخة، ومن أشهر صورها، تجميل الوجه، وتجميل الساعد والأرداف.

الفرع الأول: أحكام عمليات التجميل المتعلقة بالوجه.

يعتبر التقدم في العمر من أهم أسباب ظهور التجاعيد على الوجه^(٤)؛ حيث ينقص الكولاجين^(٥) فيضعف الترابط بين أنسجة الجلد فتبرز التجاعيد العميقة على الجلد في مناطق مختلفة من الجسم، خاصة الوجه، الذي تسارع إليه - بذلك - الشيخوخة، وتبدو علامات الكبر على صاحبه، فيلجأ إلى عمليات التجميل وتحسين الشكل وإزالة آثار الشيخوخة بشد الوجه وإزالة التجاعيد.

وتزال التجاعيد بطرق عديدة، منها الجراحة بالليزر (تقشير بالليزر) وتجرى هذه العملية تحت التخدير الموضعي أو الكامل حسب الحالة التي تعالج، وأما عملية شد الوجه فتتم بعمل شق جراحي دائري محيط بالأذن، ثم يرفع الجلد ويشد للخارج، يلي ذلك بشد وتثبيت لعضلات الوجه

١ - مذهب جمهور الفقهاء وهو تحريم حلق اللحية، وهو مذهب المالكية، والحنابلة، وقال الحنفية يكره حلق اللحية كراهة تحريم، وقال الشافعية يكره حلقها كراهة تنزيه، وقال بالكراهة -أيضا- القاضي عياض من المالكية. (ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ٢، ص: ١٤١، والمجموع للنووي، ج: ١، ص: ٣٥٧، ومواهب الجليل، للخطاب، ج: ١، ص: ٢١٦، وصحيح مسلم بشرح النووي، ج: ٣، ص: ٥٠٣، والمبدع، لابن مفلح، ج: ١، ص: ١٠٥، فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٠، ص: ٤٠٧، والفقهاء الإسلاميين وأدلته، وهبة الزحيلي، ج: ١، ص: ٤٦٢).

٢ - أحكام جراحة التجميل، د. محمد عثمان شبير (ضمن دراسات فقهية في أبحاث طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٥٥١، والجراحة الطبية، صالح الفوزان، ص: ١٧٠).

٣ - أحكام جراحة التجميل، محمد عثمان شبير، ص: ٥٥١.

٤ - هناك أسباب أخرى لبروز التجاعيد على الوجه؛ منها: الأسباب الوراثية، التعرض الطويل لأشعة الشمس، التدخين، الإفراط في استعمال مساحيق لدى النساء، الأمراض المزمنة؛ كأمراض الجلد، وأمراض الجهاز الهضمي... (ينظر العمليات الجراحية وجراحة التجميل، محمد رفعت، ص: ١٣٦).

٥ - الكولاجين هو المركب الرئيسي المسؤول عن ترابط الأنسجة في البشرة. (ينظر: الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢٥٠).

والأنسجة المترهلة، وقد يزال بعض الدهون والجلد الزائل، وتصحب عملية شد الوجه التي تجرى تحت التخدير الموضعي أو الكامل، بعض الآثار الجانبية؛ كالألام التي تلي العملية، وحدوث بعض الكدمات بسبب الترف، وأحيانا يتساقط الشعر حول الصدغين نتيجة شد الجلد^(١).

وحكم شد الوجه وإزالة التجاعيد بهدف التشبيب، وإخفاء مظاهر الشيخوخة، وتقدم السن^(٢) هو الحرمة لما يلي:

- عموم النصوص الدالة على تحريم تغيير خلق الله، وبشد الوجه وإزالة التجاعيد نوع من أنواع تغيير الخلق طلبا للحسن، فشمله النهي.

- شد الوجه، وإزالة التجاعيد عادة ما يكون من كبار السن، حيث يمكن أن يكون سبب الإقدام عليه، إخفاء معالم الشيخوخة، وإبداء الشباب، وفيه تدليس، وغش، وذلك لا يجوز شرعا.

ثانيا: أحكام رفع الحواجب والجفون.

إذا تقدم الإنسان في العمر تنهدل حواجبه، وتبسط جفونه، ويرتخي الجفن العلوي نتيجة زيادة كمية الجلد والدهون فيه، فيلجأ بعض الناس إلى الجراحة التجميلية لرفع الحواجب والجفون بغرض إخفاء مظاهر الشيخوخة واستعادة الشباب^(٣).

وتتم عملية رفع الحواجب بإحداث شق عند منابت الشعر، ثم يسحب الجلد الزائد ويزال، وفي حالة رفع الجفون الهابطة يزال الجلد والدهن الزائدين عن طريق شق خطي الشكل جهة الجفن العلوي، ليعاد الجفن إلى وضعه الأصلي.

وتجرى هذه العملية تحت التخدير الموضعي، أو الكلي، وتصحبها بعض الآثار الجانبية، كالكدمات السطحية، والحكة في منطقة الجرح^(٤).

١ - الجراحة التجميلية والجمال، د. مازن الصواف، ص: ٣٢، ٨١.

٢ - هناك بعض الحالات التي يعمد فيها إلى شد جلدة الوجه المترهلة بشكل غير معتاد بسبب بعض الأمراض، فهذه حكمها الجواز لكونها علاجا، دلت عموم النصوص على جوازها، ولأنه إرجاع للوجه إلى هيئته المعتادة.

٣ - أحيانا تجرى هذه الجراحة لسبب علاجي، كحالات الحوادث التي يتغير منها شكل الحواجب والجفون، أو حالات التشوهات الخلقية الوراثية، وحكم هذه الحالات الجواز لعموم النصوص الشرعية الدالة على جواز العلاج، ولكون هذه الحالات فيها ضرر، و(الضرر يزال). (ينظر: الجراحة التجميلية، الفوزان، ص: ١٩٩-٢٠٢).

٤ - الجراحة التجميلية، الزائدي، ص: ٤٩.

أما حكم هذا النوع من الجراحة، الذي غرضه التشبيب، الحرمة لما يلي:

- لأن فيه تغييرا للخلق طلبا للحسن.

- أن هذه الجراحة يصحبها من المحذور، والمحدور؛ كالتخدير، والآلام مالا ضرورة تدعو إليه ولا حاجة.

الفرع الثاني: أحكام تجميل الساعد والأرداف:

يلجأ بعض الناس - للتجميل والتحسين^(١) - إلى تكبير الساقين، وخاصة النساء اللاتي يعانين النحافة الشديدة، وتتم عملية تكبير الساقين بإدخال نسيج صناعي في عضلة الساق وذلك بعد إحداث شق في المنطقة الخلفية للركبة، ليصبح الساق أكثر تناسقا وجمالا.

كما تجرى الجراحة التجميلية لتغيير حجم الأرداف بزرع مادة صناعية كالسيليكون بعد إحداث شق في طية الردف، أو عظم العصعص.

وتجرى جراحة تكبير الساق والأرداف تحت التخدير، ويصحبها بعض الآثار الجانبية، كالإحساس بالألم عند المشي بعد العملية ثم يزول تدريجيا، وهناك مضاعفات أخرى كرفض الجسم للمادة المزروعة، والتهاب الجرح^(٢).

وهذا النوع من الجراحة لا تجوز لكونها تغييرا للخلق طلبا للحسن، وفيها إهدار لخاصية التنوع التي خلق الله الناس عليها، كما أن هذه الجراحة لا تخلو من أخطار، وليس ثمة من ضرورة داعية إلى تحملها.

١ - هناك بعض الحالات التي تجرى عمليات من هذا النوع لغرض علاجي، كعلاج ضمور العضلات الذي يعقب الحوادث أو حالات الشلل، وهذه حكمها حكم الجراحة العلاجية، لعموم الأدلة الواردة في إباحة التداوي.

٢ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٢٢٥، ٢٢٦.

المبحث الرابع: أحكام الجراحة التجميلية المتعلقة بالجنس.

سنحاول في هذا المبحث أن نبحث أحكام الجراحة التجميلية المتعلقة بالجنس، ولقد أثرنا أن نفرد لها في مبحث خاص، ولم ندرجها ضمن الجراحة التجميلية العلاجية، أو التحسينية، لكونها:

أولاً: تتعلق بأعضاء جنسية لها أحكام شرعية خاصة.

ثانياً: تعد جراحة علاجية من جهة كونها تصحيحاً لوظيفة بعض الأعضاء الجنسية، كما تعد جراحة تحسينية من جهة تحسين مظهر تلك الأعضاء.

وسنبحث في هذا المبحث أحكام تحويل (تغيير) الجنس وتصحيحه، وكذا أحكام جراحة تحميل بعض الأعضاء الجنسية.

المطلب الأول: أحكام تحويل (تغيير) وتصحيح الجنس.

الفرع الأول: التمايز الجنسي، والشذوذ الخلقي.

أولاً: التمايز الجنسي.

سبق القول أن الخلية تحتوي على ٤٦ كروموسوماً في ثلاثة وعشرين زوجاً، وهناك زوج واحد يتعلق بتحديد الجنس، ويكون عند الرجال بالصيغة (XY)، وعند المرأة بالصيغة (XX).

وعند اللقاء الجنسي وحدوث الإخصاب على قناة فالوب بين الحيوان المنوي والبيضة، لو التقى المشيج المذكر (الحيوان المنوي) من النوع (Y) مع المشيج المؤنث (X) كان الجنس ذكراً، وتركيبه الكروموسومي (XY)، أما لو التقى الحيوان المنوي من النوع (X) مع المشيج الأنثوي (X) كان الجنين أنثى، وتركيبه الكروموسومي (XX)^(١).

وفي الأسبوع السابع للحمل تبدأ الخصية عند الجنس الذكري بالنمو بسبب مورثة محمولة على الصبغي (Y). وتفترز الخصية هرمون تستوستيرون الذي يؤدي إلى تطور قناة وولف^(٢) (Wolf inducty) فيتكون:

١ - عصر الهندسة الوراثية، د. عبد الباسط الجمل، ص: ١٤٣.

٢ - قناة وولف وقناة موللر: من البداءات غير المتمايزة للجهاز البولي التناسلي.

- البربخ.

- الأقنية الدافقة - الحويصل المنوي - البروستات.

ثم تفرز الخصية ابتداء من الأسبوع السابع إلى العاشر هرمونا مضاداً لقناة موللر^(١) (*AntiMuller induct*) يؤدي إلى تراجع قناة موللر وغياها.

وفي الأسبوع الثاني عشر من الحمل تفرز الخصية هرمونا اسمه (ديهيدروتستوسترون) (*Dihydro testosterone*) يؤدي إلى تذكير الجيب البولي التناسلي وذلك بـ:

-تطور القضيب.

-ظهور فوهة إحليل وحيدة.

-ظهور كيس صفن.

أما بالنسبة للجنس الأنثوي فإن غياب هرمون التستوسترون يؤدي إلى تراجع قناة وولف، وإلى تأنيث الجيب البولي التناسلي، حيث يعطي:

-الجزء السفلي من المهبل.

-البظر.

-فوهة الإحليل والمهبل.

-الشفرين الكبيرين^(٢).

ثانيا: الشذوذ الخلقي:

إنَّ حصول اضطراب في الآليات الفيزيولوجية الجنينية السابقة يمكن أن يؤدي إلى شذوذ خلقي، ويكون الجنين خنثى، ولكون أغلب المسائل التي نريد بحثها في هذا المطلب متعلقة بالخنثى فسنحاول التعريف به، لغة، وفقها، وطبا.

١ - قناة موللر: من البدايات غير المتميزة للجهاز البولي التناسلي.

٢ - الخنثى بين الشريعة والطب، د. صديق سيد رمضان، ص: ١٢٣، ١٢٤.

١. الخنثى في اللغة: خنث خنثا من باب تعب إذا كان فيه لين وتكسر، ويقال خنث الرجل كلامه إذا شبهه بكلام النساء، والخنثى الذي لا يخلص لذكر ولا لأنثى، أي له ما للذكر والأنثى^(١).

٢. الخنثى عند الفقهاء:

عرف الفقهاء الخنثى بتعريفات متعددة، منها:

قال الكاساني: (الخنثى من له آلة الرجال والنساء... والشخص الواحد لا يكون ذكرا وأنثى حقيقة، فإما يكون ذكرا، وإما أن يكون أنثى)^(٢).

وهو تعريف قصر الخنثى على أحد نوعيها؛ وهو الخنثى الكاذبة - كما سيأتي -.

وعرفه ابن قدامة بقوله: (الخنثى هو الذي له ذكر وفرج امرأة، أو ثقب في مكان الفرج يخرج منه البول، وينقسم إلى مشكل، وغير مشكل، فالذي يتبين فيه علامات الذكورية أو الأنثوية فيعلم أنه رجل أو امرأة فليس بمشكل وإنما هو رجل فيه خلقة زائدة، أو امرأة فيها خلقة زائدة، وحكمه في إرثه وسائر أحكامه، حكم ما ظهرت علاماته فيه، ويعتبر مباله في قول من بلغنا قوله من أهل العلم)^(٣).

وقال النووي - في تعريفه - : (واعلم أن الخنثى ضربان: أحدهما: وهو المشهور أن يكون له فرج المرأة وذكر الرجل، والضرب الثاني: أن يكون له واحد منهما، بل له ثقب يخرج منها الخارج، ولا تشبه فرج واحد منهما... وحكم هذا الثاني أنه مشكل، يوقف أمره حتى يبلغ فيختار لنفسه ما يميل إليه طبعه من ذكورة وأنوثة، فإن أمني على النساء ومال إليهن طبعه فهو رجل، وإن كان عكسه فامرأة)^(٤).

فالملاحظ من خلال تعريفات الفقهاء للخنثى أنهم، وإن اختلفت ألفاظ تعريفاتهم وتعددت فإنها ترجع إلى أنه من له ما للرجال وما للنساء، أو من ليس له ذكر ولا فرج، وأن الخنثى نوعان:

١ - المصباح المنير، الفيومي، ج: ١، مادة (خنث)، ص: ٢٨٢، ولسان العرب، ابن منظور، مادة (خنث)، ج: ٢، ص: ١٦٣.

٢ - بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ٧، ص: ٣٢٧.

٣ - المغني، ابن قدامة، ج: ٧، ص: ١١٥.

٤ - المجموع، النووي، ج: ٢، ص: ٥٨.

- أ- الخنثى غير المشكل: وهو الذي يمكن أن نميز فيه بين الذكر والأنثى، وحكمه - عند الفقهاء - في إرثه وسائر أحكامه حكم ما ظهرت علاماته فيه، ويعتبر في صغره بمباله، وإذا كبر فالمعتبر علامات البالغين كإنبات اللحية، ومكان الإمضاء، ونهود الثديين، والحيض، والحمل، ونحو ذلك.
- ب- الخنثى المشكل: وهو الذي لا يمكن تمييز جنسه بشيء من العلامات السابقة، ويحدده الفقهاء بالأنواع التالية:

- من ليس له إلا مخرج واحد بين المخرجين منه يتبول ومنه يتغوط.

- من ليس له مخرج أصلاً، لا قبل ولا دبر، ويتقيأ ما يأكله^(١).

وهذه كلها عيوب خلقية في تكوين المجرى البولي، والجيب التناسلي، والحالة الثالثة أشدها فهي عيب شديد في تكوين المذرق (*Urogenital sinus cloaca*) بحيث لا يتكون المستقيم، والقناة الشرجية، ولا يتكون المجرى البولي التناسلي، ولا تعيش هذه الحالات إلا بعد إجراء عمليات جراحية معقدة^(٢).

٣. الخنثى عند الأطباء:

يُعرّف الخنثى عند الأطباء بأنه الشخص الذي تكون أعضاؤه الجنسية الظاهرة غامضة، ولتحديد نوع الخنثى ينظر الطبيب إلى الغدة التناسلية؛ فإن كانت خصية، والأعضاء التناسلية الخارجية تشبه تلك التي لدى الأنثى، فهو خنثى ذكر كاذب (*Male Pseudo hermaphrodite*)، وإن كانت الغدة مبيضة، والأعضاء التناسلية الظاهرة ذكورية فهي خنثى أنثى كاذبة (*Female Pseudo hermaphrodite*)، وإن كان لهذا الشخص مبيض وخصية، أو هما معا ملتحمان فهو خنثى حقيقية (*True hermaphrodite*).

إذن فالخنثى عند الأطباء نوعان، خنثى حقيقية، وخنثى كاذبة.

١- المغني، ابن قدامة، ج: ٧، ص: ١٢١.

٢- الطبيب وأدبه، وفقهه، د. محمد علي البار و د. زهير أحمد السباعي، دار القلم، دمشق، ودار الشامية، بيروت، ط: ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص: ٣١٠.

أ- الخنثى الحقيقية:

هذا النوع نادر جدا^(١)، ويتصف بوجود نسيجين وظيفيين لكل من المبيض والخصية، أو ما يعرف بالقند المختلط، والأغلبية من هذا النوع من الخنثى تكون الصيغة الصبغية عندهم (٤٦xx)؛ أي مؤنثة، و ١٠٪ منهم فقط - ذو صيغة صبغية مذكرة (٤٦xxy)، ويندر جدا أن نجد فيهم ذوي صيغة صبغية مزدوجة (Mosaic) أي: xy/xx أو xx/xy.

ولتحديد جنس الخنثى الحقيقية يراعي الأطباء عدة اعتبارات مساعدة منها:

- التعرف على الصيغة الصبغية (الكروموسومات)، وهو اعتبار حاسم في تحديد جنس الخنثى إذا لم يكن في هذه الصيغة تشوه؛ بحيث تكون الصيغة الصبغية مزدوجة، وهو نادر جدا.
- النظر في الأعضاء الجنسية الداخلية؛ كالمبيض، والرحم فإنهما يدلان على أن الخنثى أنثى، والبروستاتا، والحبل المنوي يدلان على الذكورة، ولكن هذا المعيار لا يجدي في حالة الخنثى الحقيقية إذ الغالب فيها وجود المبيض والخصية، مع تشوه في الأعضاء الداخلية. مما لا يسمح بتحديد الجنس بالنظر إليها.
- الاعتماد على مظهر الأعضاء الخارجية.
- الاعتماد على نتائج الجراحة، ومدى نجاح الأعضاء -بعدها- في القيام بالوظيفة الجنسية.
- تربية الأنثى وتنشئتها.
- الميول النفسية، فإذا كانت الخنثى تميل جنسيا وعاطفيا إلى الذكور فالأقرب أنها أنثى، وإلا فالأقرب أنه ذكر^(٢).

ب- الخنثى الكاذبة:

سبق القول أن الخنثى الكاذبة نوعان، خنثى أنثى كاذبة، وخنثى ذكر كاذب.

١ - سجلت حالة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٠، وحالة في اليابان، وأخرى في تيرانيا سنة ١٩٧٨م، ينظر الطبيب أدبه وفقهه، د. البار ود. السباعي، ص: ٣١٢، والموسوعة الطبية الحديثة، مجموعة من الأطباء، ج: ٣، ص: ٥٩١.

٢ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٥٥٦، ٥٥٧.

- الخنثى الأنثى الكاذبة:

أصل هذه الحالة أنثى على مستوى الصيغة الصبغية (الكروموسومات) أي (xx)، وكذلك على مستوى الغدة التناسلية؛ أي أنها مبيض، ولكن نمو الأعضاء التناسلية يتجه نحو الذكورة نتيجة إفراز هرمون الذكورة من الغدة الكظرية (فوق الكلية)، أو نتيجة استخدام هرمونات لها تأثير نحو الذكورة، مثل هرمونات البناء (Anabolichormones)، أو هرمون البروجسترون، فيبدو البظر كبيراً حتى يشبه القضيب، ويلتحم الشفران الكبيران مما يجعلهما يشبهان كيس الصفن الذي يضم الخصيتين، غير أنه في هذه الحالة لا يحوي إلا الدهن بداخله^(١).

- الخنثى الذكر الكاذبة:

وأصل هذه الحالة ذكر على مستوى الصيغة الصبغية؛ أي (xy)، وكذلك على مستوى الغدة التناسلية؛ أي أنها خصية، ولكن الجنين يولد بشكل أنثى في أعضائه الظاهرة، وهذه الحالة تعد نادرة مقارنة بالخنثى الأنثى الكاذبة، وتعود إلى أحد الأسباب التالية:

- حالات تأنيث رغم وجود الخصية، وسببها أن الأعضاء لا تتأثر بوجود هرمون الذكورة (التستوسترون) الذي تفرزه الخصية، بل لديها مناعة لفعله، فتتطور الأعضاء في خطها المرسوم حال عدم وجود التستوسترون، ولذا تتجه إلى تكوين أعضاء تناسلية أنثوية خارجة مع وجود فرج ومهبل، ولكن الرحم غير موجود، أو هو ضامر.

ومما يزيد في عسر تشخيص هذه الحالة نمو الأثداء عند البلوغ على هيئة الأنثى، وتوزع الدهن في الجسم بطريقة توزعه في الأنثى، ونعومة الصوت، كما تبرز كل علامات الأنوثة، ولا يشك أحد في أنها أنثى سوى أنها لا تحيض، وعند الكشف الطبي الدقيق يتبين أن التركيب الصبغي لهذا الإنسان هو (xy) أي تركيب الرجل^(٢).

- حالات تأنيث بسبب نشاط هرموني من الغدة الكظرية، حيث يصاب الجنين - أحياناً - بورم خبيث في الغدة الكظرية - وهو أمر نادر الوقوع - فتفرز هذه الغدة هرمون الأنوثة (الأوستروجين)، فيتسبب في عدم نزول الخصية إلى كيس الصفن، وبالتالي انشقاقه وعدم التئامه، فيشبه الشفرين الكبيرين كما أن القضيب لا ينمو نمواً طبيعياً، فيبدو كأنه البظر، فيظن الأهل أن

١ - الخنثى بين الشريعة والطب، د. صديق سيد رمضان، ص: ١٢٧، والطبيب أدبه وفقهه، د. البار، ود. السباعي، ص: ٣١٦.

٢ - الطبيب أدبه وفقهه، د. البار، د. السباعي، ص: ٣١٧.

الوليد أنثى، فيعاملونه على ذلك، حتى البلوغ؛ حيث تظهر علامات الذكورة؛ من غلظة الصوت، ونمو شعر الوجه، فيعدّ الطفل لجراحة تعيده إلى وضعه الطبيعي^(١).

- حالات تأنيث بسبب أخذ الأم لهرمونات الأنوثة أثناء الحمل، حيث يتسبب تناول الحامل في الأشهر الثلاثة الأولى لهرمونات الأوستروجين أو مشتقاتها في ظهور بعض علامات الأنوثة على الوليد الذكر، كانشقاق كيس الصفن، مما يجعله يشبه الشفرين الكبيرين، وتوقف نمو القضيب، فيبدو كأنه البظر، فيظل الطفل كذلك حتى سن البلوغ، حيث يتطلب الأمر تدخلا جراحيا لإعادة الوضع إلى أصله.

الفرع الثاني: حكم جراحة تصحيح الجنس.

المراد بتصحيح الجنس إزالة الشذوذ الخلقي و التشوه الحاصل في الأعضاء الجنسية عند المخنث، ولقد سبق بيان معنى الخنثى وأنواعه، وسنبحث أحكام تصحيح التشوه في تلك الأنواع.

أولاً: حكم تصحيح الجنس في حالة الخنثى الحقيقية:

لقد قلنا إن الخنثى في هذه الحالة يكون لها مبيض وخصية، مما يؤثر على الأعضاء الجنسية الخارجية؛ فتجتمع الخنثى بين المهبل والبظر المتضخم كأنه قضيب.

والظاهر جواز تصحيح الجنس عند الخنثى الحقيقية؛ بأن يرجع إلى أصل خلقتها من الذكورة والأنوثة إذا تبين كونه من أحدهما بصيغته الصبغية أو بما ترجح منهما بالمعايير المذكورة سابقاً^(٢).

وهذا ما نص عليه القرار السادس من دورة المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة من ١٣ إلى ٢٠/٠٧/١٤٠٩ هـ، حيث ورد في القرار: (أما من اجتمعت في أعضائه علامات النساء والرجال، فينظر إلى الغالب من حاله، فإن غلبت عليه الذكورة، جاز علاجه طبيًا بما يزيل الاشتباه في ذكورته، ومن غلبت عليه علامات الأنوثة جاز علاجه طبيًا بما يزيل الاشتباه في أنوثته، سواء أكان العلاج بالجراحة أم بالهرمونات، لأن هذا مرض، والعلاج يقصد فيه الشفاء منه، وليس تغييراً لخلق الله U) (٣).

١- المرجع السابق، ص: ٣١٧.

٢- ينظر ص: ٢٥٣.

٣- قرارات المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي للدورات (١٠-١٣)، ص: ٩٧.

الباب الثاني: أحكام الجراحة الطبية

وبجواز تصحيح هذه الحالة ورد قرار المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، في ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية المنعقدة يوم السبت ٢٠/٨/١٤٠٧ هـ^(١)، وإليه ذهب بعض العلماء والباحثين المعاصرين^(٢).

ومما يدل على جواز تصحيح الجنس عند الخنثى الحقيقية:

١. أن الخنوثة عيب وتشويه، لأن الخنثى إما ذكر أو أنثى لأن الله خلق الذكر والأنثى وليس ثمة جنس ثالث، قال ابن قدامة: (والخنثى هو الذي في قبله فرجان ذكر رجل وفرج امرأة لا يخلو من أن يكون ذكراً أو أنثى، قال الله تعالى: ($\text{قُلْ إِنَّمَا خُلِقَ الذَّكَرُ وَالْأُنثَىٰ ۚ إِنَّكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ لَعِندٌ ۚ ۝١٠٦$) [النجم: ٤٥] وقال تعالى: ($\text{وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ ۚ أَنَا غَافِلٌ عَنْهُمْ وَبَلَغَ لِيَ الْاِسْفَارُ ۚ إِنِّي أَخَذْتُ الذَّكَرَ مِنْ أُنثًىٰ ۚ إِنَّهُمْ كَافِرُونَ ۚ ۝١٠٧$) [النجم: ٤٦]، وليس ثم خلقاً ثالثاً^(٣)، وتصحيح الجنس فيه إزالة للعيب، وعلاج للتشويه، وقد دلت النصوص على جواز التداوي.

٢. في بقاء الخنثى على وضعه تعطيل لبعض الأحكام الشرعية، وضياح لبعض حقوقه؛ كالنكاح -مثلاً- وقد ذهب كثير من الفقهاء إلى عدم صحة نكاح الخنثى المشكل الذي لم يتضح حاله^(٤)، قال ابن قدامة: (... وإن كان مشكلاً فلم تظهر فيه علامات للرجال ولا النساء، فاختلف أصحابنا في نكاحه، فذكر الخرقي أنه يرجع إلى قوله، فإن ذكر أنه رجل وأنه يميل طبعه إلى نكاح النساء فله نكاحهن، وإن ذكر أنه امرأة يميل طبعه الرجال زوج رجلاً... وقال أبو بكر لا يجوز أن يتزوج حتى يتبين أمره، وذكره نصاً عن أحمد في رواية الميموني، وهذا الذي ذكره أبو إسحاق

١ - موقع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية على الأنترنت (www.islamset.com/arabic).

٢ - منهم مفتي الديار المصرية الأسبق نصر فريد واصل، والشيخ عبد الله بن منيع، والدكتور محمد زين العابدين طاهر من جامعة الأزهر، والدكتور محمد خالد منصور، والدكتور صالح الفوزان، ينظر: جراحات الذكورة والأنوثة في ضوء الطب والفقه الإسلامي لمحمد شافعي مفتاح بوشية، دار الفلاح، مصر، ص: ٤٧٠، ٤٧٥، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد خالد منصور، ص: ٢٠٦، ٢٠٧، ومجلة الدعوة، ع: ١٩٣٩، ص: ٧٢).

٣ - المغني، ابن قدامة، ج: ٧، ص: ٦١٩.

٤ - حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ٣، ص: ٢٨، ومواهب الجليل، الخطاب، ج: ٣، ص: ٤٨٥، والمغني، ابن قدامة، ج: ٧، ص: ٦٢١، والبحر الرائق، ابن نجيم، ج: ٣، ص: ٨٣.

مذهباً للشافعي، وذلك لأنه لم يتحقق وجود ما يبيح له النكاح، فلم يبح له كما لو اشتبهت عليه أخته بنسوة، وكما لو لم يقل إني رجل ولا امرأة، ولأن قوله لا يرجع إليه في شيء من أحكامه من الميراث والدية وغيرهما في نكاحه، ولأنه لا يعرف نفسه كما لا يعرفه غيره، ولأنه قد اشتبه المباح بالمحظور في حقه فحرم لما ذكرناه^(١).

ثانياً: حكم تصحيح الجنس في حالة الخنثى الكاذبة.

١. حكم تصحيح الجنس في حالة الخنثى الأنثى الكاذبة.

لقد تقدم أن الخنثى في هذه الحالة أصلها أنثى كروموسومياً، وغدياً، ولكنها تشبه الرجل من خلال مظهرها الخارجي، ككبر بظرها، والتحام الشفرين مما يجعلهما يشبهان كيس الصفن، فتبدو كأن لها خصيتين، ويصحح الجنس عندها جراحياً بإظهار الأعضاء التناسلية الأنثوية الحقيقية، وتصغير البظر.

والذي يظهر - والله أعلم - في حكم هذه المسألة هو وجوب^(٢) تصحيح الجنس لتعود الأنثى إلى وضعها الطبيعي، وتصبح امرأة خالصة، وذلك لما يلي:

أ- لأن إبقاء مظاهر الذكورة على هذه الخنثى - وهي أنثى - يؤدي إلى تعطيل الوظيفة الجنسية عند هذا الرجل، وربما إصابته بالعقم، كما أن بقاء الخنثى على هذا الوضع يمنعها من الزواج، أو من حصول السكن مع الزوج إن حصل النكاح، وفي تصحيح الجنس وإعادة المرأة إلى وضعها الطبيعي درء لتلك المفاسد، وجلب لمصالح، وكل ذلك مما جاء الشرع لتحقيقه.

ب- لأن عدم تصحيح الجنس في هذه الحالة يفضي إلى عدم إصابة الحق في التعامل مع هذه المرأة (الخنثى) من حيث حقوقها وواجباتها^(٣).

٢. حكم تصحيح الجنس في حالة الخنثى الذكر الكاذبة:

لقد سبق الحديث عن أسباب هذه الحالة، وهي ترجع إلى سببين:

١ - المغني، ابن قدامة، ج: ٧، ص: ٦٢١.

٢ - وهو ما ذهب إليه الباحث د. صالح الفوزان. (ينظر: الجراحة التجميلية، الفوزان، ص: ٥٥١).

٣ - كأن تمنح في الميراث حق الذكر، وكذا الفيء، وأن تلزم، بما لم يلزمها به الشرع كالجمع والجماعات، والجهاد، وكذا التعامل معها من حيث الاختلاط والخلوة.

- عدم تأثر الأعضاء بهرمون الذكورة (التستوسترون)، فتبرز أعضاء جنسية أنثوية مع وجود الخصية.
- تأنيث لأسباب هرمونية، إما بما تفرزه الغدة الكظرية من هرمونات أنثوية في بعض الحالات المرضية، أو بسبب تناول الحامل لهرمونات أنثوية.
- أما بالنسبة للحالة الأولى: فإن حكمها جواز تصحيح الجنس بإعادة الخنثى (الذكر) إلى وضعه الطبيعي، باستئصال الأعضاء الأنثوية، وما يصحبه من علاج هرموني، وذلك لما يلي:
- أن في هذا الإجراء الجراحي تصحيح لعيب، وإزالة لتشويه، وعلاج لمرض، وليس فيه من تغيير الخلق شيء.
- أن في تصحيح الجنس - في هذه الحالة - بإزالة مظاهر الأنوثة، درء لمفاسد عظيمة، قد تحدث حين التعامل مع هذا الخنثى (الذكر) على أنها أنثى توها.
- وأما بالنسبة للحالة الثانية: فإن بعض الأطباء يذهب إلى أن الطريقة الصحيحة لتصحيح الجنس في هذه الحالة هو باستئصال الخصية، مع إعطائها هرمونات الأنوثة، مع أن التركيب الصبغي لهذه الخنثى هو (xy).
- يقول الدكتور محمد علي البار: (وعند الفحص الطبي الدقيق يكتشف الطبيب أن التركيب الصبغي لهذه المرأة في ظاهرها هو تركيب الرجل (xy)، ثم يجد الخصية قد نزلت إلى الشفرين أو في القناة الأربية (Inguinal canal) لعدم تمام نزولها لذا فإن العلاج في هذه الحالة هو إزالة الخصية التي لم يعد منها فائدة، بل والتي يحتمل تحولها إلى ورم خبيث، ولا يخبر الطبيب بأن هذه المرأة (في ظاهرها) هي ذكر في الأصل، بل يتركها على طبيعتها، تلك التي نمت وربيت عليها، ولكن على الطبيب أن يخبر تلك المرأة أن عليها أن لا تتوقع مجيء العادة الشهرية ولا الحمل، وأما ما عدا ذلك فيمكن أن تسير حياتها على نمط الأنثى، وقد يحتاج الطبيب إلى إعطاء المصابة بعض هرمونات الأنوثة، وإن كان ليس بضربة لازب)^(١).

١ - الطبيب أدبه وفقهه، د. محمد علي البار، ود. السباعي، ص: ٣١٧.

وبناء على هذا القول أجاز بعض الباحثين المعاصرين تصحيح الجنس عند الأنثى الذكر الكاذبة، باستئصال الأعضاء التناسلية الذكرية، وإبراز الأعضاء الأنثوية بالجراحة، رغم كون الأنثى -هنا- ذكراً من الناحية الصبغية (xy)^(١).

والذي يظهر في المسألة -والله أعلم- جواز تصحيح الجنس في حالة الخنثى الذكر الكاذبة، ولكن ليس بإبراز مظاهر الأنوثة، وطمس معالم الذكورة، كيف وتركيب الخنثى الصبغي -هنا- تركيب رجل، بل باعتماد ما ذهب إليه بعض الفقهاء في اعتبار ميله، قال ابن قدامة: (..وقد يعرف نفسه بميل طبعه إلى أحد الصنفين وشهوته له، فإن الله تعالى أجرى العادة في الحيوانات بميل الذكر إلى الأنثى، وميلها إليه، وهذا الميل أمر في النفس؛ والشهوة لا يطلع عليها غيره، وقد تعذرت علينا معرفة علاماته الظاهرة فرجع فيه إلى الأمور الباطنة فيما يختص هو بحكمه)^(٢).

نعم إذا ثبت طبيياً أن في بقاء الخصية لدى الخنثى الذكر الكاذبة ضرراً فإنه يجوز إزالتها، لأن الضرر يزال، أما طريقة تصحيح هذه الحالة من الخنوثة فالمعتمد فيها ميل الخنثى، لاحتمال وقوع المفسدة العظيمة حال صبغه بصبغة الأنثى، وهو ذكر في الأصل، فيميل طبعه إلى الإناث.

الفرع الثالث: حكم جراحة تحويل (تغيير الجنس).

جراحة تحويل الجنس هي الجراحة التي يقصد منها تحويل الأنثى إلى ذكر أو الذكر إلى أنثى^(٣)، وهي جراحة لا تتعلق بتصحيح وضع الخنثى، بل تجرى على شخص سوي على مستوى الصبغيات (الكروموسومات)؛ بحيث تكون صيغته الصبغية (xx) (أنثى) أو (xy) (ذكر)، كما أنه سوي على مستوى أعضائه التناسلية الداخلية والخارجية، فيرغب في التحول إلى الجنس الآخر والدافع إلى هذه الجراحة إما أن يكون نفسياً؛ حيث يصاب بعض من يطلبون هذا التحول من جنسهم برغبة شديدة في هذا التحول وكراهية شديدة لجنسه الطبيعي، وتظهر هذه الرغبة عند الرجال بنسبة أكبر منها عند النساء، وتبرز مظاهر هذه الرغبة في:

١. الرغبة في ارتداء ملابس الجنس الآخر.

٢. التفكير، والسعي في امتلاك الأعضاء التناسلية الخاصة بالجنس الآخر.

١ - ممن ذهب إلى هذا الرأي الدكتور صالح الفوزان. (ينظر: الجراحة التجميلية، ص: ٥٥٣).

٢ - المغني، ابن قدامة، ج: ٧، ص: ٦٢٠.

٣ - عصر الهندسة الوراثية، د. عبد الباسط الجمل، ص: ١٣٧.

٣. الرغبة في التخلص من الأعضاء التناسلية الطبيعية^(١).

وقد يكون الدافع إلى جراحة تحويل الجنس التحدي، والعبث بخلق الله، وقد تم إجراء الكثير من هذا النوع من الجراحة في بلاد الغرب^(٢)، وحظيت باهتمام إعلامي كبير، وعرضت على أنها فتح علمي عظيم^(٣)، وعملية تحويل الجنس لها حالتان:

الأولى: تحويل الأنثى إلى ذكر، ويتم فيها استئصال الثديين، وبناء عضو ذكري وإلغاء القناة التناسلية الأنثوية.

الثانية: تحويل الذكر إلى الأنثى، ويتم فيها استئصال العضو الذكري، وبناء مهبل صناعي من الأمعاء، كما تتم عملية الخصاء، وتكبير الثديين^(٤).

وتحويل الجنس - كما هو واضح من خلال الحالتين - هو في الحقيقة تبديل لبعض الأعضاء التناسلية، وليس تحويلًا للجنس بالمعنى الكامل للتحويل، بحيث يغير الرجل إلى المرأة صبغيا وغديا، أو العكس، ولذلك رفض بعض الباحثين استخدام عبارة "تغيير الجنس"^(٥).

وعلى كل حال فإن استعمال هذه العبارة إنما هو اصطلاح على جراحة يتم فيها استئصال بعض الأعضاء التناسلية وإيجاد أخرى يصحبها حقن هرموني.

وحكم هذه الجراحة الحرمية، ولم أقف على من أجازها من الفقهاء والباحثين المعاصرين، وقد صدر قرار من الجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بعدم جواز هذه الجراحة، واعتبرها الجمع تغييرا للخلق، وجريمة يستحق فاعلها العقوبة^(٦)، كما صدرت فتوى بتحريم تحويل الجنس من دار

١ - جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة، د. ماجد طهوب، ص: ٤٢٤.

٢ - كما أجري بعضها في بعض الدول العربية، كحال الطالب المصري سيد محمد عبد الله الذي أجريت له جراحة تحويل الجنس في كلية الطب بجامعة الأزهر؛ حيث كان ذكرًا ثم طلب تغيير جنسه، فحول ظاهريا إلى أنثى أسموها (سالي). (ينظر: الطبيب أدبه وفقهه، د. البار . د. السباعي، ص: ٣٢١).

٣ - الطبيب أدبه وفقهه، د. البار و د. السباعي، ص: ٣٢٠.

٤ - جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة، د. ماجد طهوب، ص: ٤٢٤، والجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٥٣٥.

٥ - هو الدكتور عبد اللطيف ياسين قصاب، حيث يقول: (لنبدا القول بوجوب عدم استعمال كلمة تغيير أو قلب الجنس، إن هذه العبارة غير صحيحة؛ بمعنى أنه لا يوجد ذلك الشخص أو المريض الذي كان صبغيا وغديا رجلا وأصبح صبغيا وغديا أنثى). (ينظر الفروق بين الذكر والأنثى، د. عبد اللطيف ياسين قصاب، ص: ١٣٨).

٦ - القرار السادس للمجمع الفقهي الإسلامي في الدورة التي عقدت في مكة المكرمة من ١٣ إلى ٢٠/٧/١٤٠٩هـ.

الإفتاء المصرية^(١)، والمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية^(٢).

أدلة تحريم عملية تحويل (تغيير) الجنس:

١. قوله تعالى: (وَمَا يَتَّبِعُ الْفَسَادَ إِلَّا الضَّلَالَةُ وَمَا كَانَ اللَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ) (النساء: ١١٩).

وَمَا يَتَّبِعُ الْفَسَادَ إِلَّا الضَّلَالَةُ وَمَا كَانَ اللَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ

(النساء: ١١٩).

وجه الدلالة:

أن الآية حرمت تغيير الخلق، وفي هذه الجراحة تغيير للخلق لأن فيها:

- التحدي والعبث.

- إهدار لخاصية من خصائص التكوين العضوي للإنسان، وهو التنوع.

٢. قوله تعالى: (وَمَا يَتَّبِعُ الْفَسَادَ إِلَّا الضَّلَالَةُ وَمَا كَانَ اللَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ) (النساء: ١١٩).

وَمَا يَتَّبِعُ الْفَسَادَ إِلَّا الضَّلَالَةُ وَمَا كَانَ اللَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ

(النساء: ١١٩).

وجه الدلالة: أن في هذه الآية هي عن تمنى ما خص الله به بعض عباده، ووجوب الرضا بما

قسم الله^(٣)، والساعي إلى تغيير جنسه الذي خلقه الله عليه بجراحة تغيير الجنس غير راض بما

قسم الله، فهو مخالف للآية بأن تمنى ما نهاه الله عن تنبيهه.

٣. قوله تعالى: (وَمَا يَتَّبِعُ الْفَسَادَ إِلَّا الضَّلَالَةُ وَمَا كَانَ اللَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ) (النساء: ١١٩).

وَمَا يَتَّبِعُ الْفَسَادَ إِلَّا الضَّلَالَةُ وَمَا كَانَ اللَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ

(الشورى: ٤٩، ٥٠).

١ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٥٣٧.

٢ - موقع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية على الإنترنت (www.islamic.com/arabic).

٣ - التفسير الكبير، الرازي، ج: ١٠، ص: ٧٣، ٧٤.

وجه الدلالة: أن الله قضى بحكمته أن يهب لمن يشاء الذكور ولمن يشاء الإناث^(١)، والتدخل بالجراحة لتحويل الجنس اعتراض على قضاء الله وحكمته.

٤. حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال»^(٢).

وجه الدلالة:

أن الحديث نهي عن تشبه أحد الجنسين بالآخر، وفي جراحة تحويل الجنس سعي من المرأة إلى التشبه بالرجل وأخذ بعض خصائصه.

٥. حديث سعد بن أبي وقاص **t** أنه قال: «ردّ رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون^(٣) **t** التبتل، ولو أذن له لاختصينا»^(٤).

وجه الدلالة: أن الحديث يدل على تحريم الخصاء لما فيه من تغيير الخلق، فإذا كان ذلك في تغيير الخصيتين، فإن التغيير الكامل للأعضاء الجنسية يكون أشدّ تحريماً^(٥).

٦. أن جراحة تحويل الجنس تنطوي على أضرار كثيرة، منها:

أ- إحداث خلل في الجسم بسبب تغيير تركيبه العضوي.

ب- تعطيل الوظائف الأساسية لكلا الجنسين؛ إذ إن هذه الجراحة لن تحقق الغرض لصاحبها، ولن تغير من تركيبه إلا في المظهر الخارجي.

ج- هذا التحويل يصحب بحقن هرموني يسبب ضرراً بالجسم.

د- إحداث خلل نفسي، وتغيير في الطباع والسلوك.

هـ- إحداث فوضى اجتماعية، واضطراب في إثبات شخصية المحول.

١ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٨، ص: ٣٦٦.

٢ - رواه البخاري، كتاب اللباس، باب: المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال، رقم: ٥٨٨٥.

٣ - هو عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب الجمحي، أبو السائب، أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً، هاجر إلى الحبشة مرتين، وشهد بدرًا، ولما توفي قبله النبي ﷺ، وهو أول من دفن بالبقيع. (ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير، ج: ٣، ص: ٥٨٩).

٤ - رواه البخاري، كتاب: النكاح، باب: مايكره من التبتل والخصاء، رقم: ٥٠٧٣، ومسلم، كتاب النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه، رقم: ١٤٠٢/٦.

٥ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ١٣٦.

و-الإخلال بالتكاليف الشرعية التي يختص بها كل من الجنسين^(١).

المطلب الثاني: أحكام جراحة تجميل الأعضاء الجنسية.

سنبحث في هذا المطلب بعض أنواع الجراحة التجميلية المتعلقة بالأعضاء الجنسية الذكرية، والأنثوية.

الفرع الأول: أحكام جراحة تجميل الأعضاء الجنسية الذكرية.

أولاً: أحكام جراحة تجميل الذكر:

هناك أنواع من التدخل الجراحي التجميلي المتعلق بالذكر؛ منها:

- الجراحة التجميلية لعلاج انحناء الذكر.

- الجراحة التجميلية لتكبير الذكر.

- الجراحة التجميلية لتحسين الذكر.

١. حكم الجراحة التجميلية لعلاج انحناء الذكر.

يصاب الذكر أحياناً بالانحناء، فيكون مائلاً إلى الأمام، أو إلى أحد الجانبين، ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة، منها: ضعف الذكر وقصره، ومنها التقدم في السن، وفي بعض حالات الانحناء تتعذر المباشرة الجنسية، أو تعسر، كما يعسر التبول -أحياناً-، وقد يصاب الجسم والثياب بالتلوث.

وعندما يكون الانحناء شديداً يعمد إلى الجراحة لتصحيحه، وذلك بإزالة الأنسجة المتليفة واستبدالها بقرعة من الأوردة، ويمكن أن يصحب هذه الجراحة آثار سلبية تتعلق بطول القضيب وتؤثر في أعصابه^(٢).

وحكم هذه الجراحة يتعلق بحالتها، فإن كانت شديدة بحيث تؤثر على الوظيفة الجنسية للذكر، أو تسبب آلاماً في التبول، أو إحراجاً بتلوث البدن والثياب، جاز إجراء الجراحة، لكونها -في هذه الحالة- علاجاً، ودفعاً للضرر، بشرط ألا تؤدي الجراحة في هذه الحالة إلى ضرر أكبر.

١- الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٥٤٢.

٢- موقع طبيب أون لاين على الأنترنت (www.toubilonline.com).

وأما إذا كان الانحناء بسيطاً بحيث لا يؤثر في الوظيفة الجنسية، ولا يسبب الألم والإحراج أثناء عملية التبول، فإن الجراحة لا تجوز لكون هذه الجراحة تصحبها مضاعفات ربما كانت خطيرة، ولا ضرورة، بل ولا حاجة تدعو لتحملها مع إجراء هذه الجراحة، كما أن في هذه الجراحة تغيير للخلق طلباً للحسن، وقد ورد النهي عنها.

٢. الجراحة التجميلية لتكبير الذكر:

أغلب العمليات الجراحية التجميلية التي تجرى لتكبير الذكر غرضها تحسني، وهي من تغيير الخلق الذي يأمر الشيطان به أوليائه، فاستجاب له بعض الشباب عبثاً ولهواً، وبعض المشرفين عليه طمعاً في كسب المال وجشعاً.

وفي الحالات النادرة يعتمد إلى هذه الجراحة لكون الذكر من الصغر بحيث لا يتسنى معه أداء الوظيفة الجنسية.

وتجرى هذه الجراحة الدقيقة والخطيرة في آن، لتكبير الذكر طولاً، أو عرضاً، بخلع من منطقة ارتكازه على عظم العانة، ثم يعاد تثبيته بزيادة في طوله، أو عرضه بتقنيات خاصة.

وهذه الجراحة خطيرة حيث إن صاحبها قد يصاب بالعجز الجنسي، ولذلك حذرت بعض الجمعيات العلمية من إجرائها^(١).

وحكم هذه الجراحة -والله أعلم- عدم الجواز لما فيها من تغييراً للخلق طلباً للحسن، وعبثاً بالتكوين العضوي للإنسان الذي كرمه ربه، كما أن فيها خطراً متوقعاً، ولا ضرورة لتحمله، إلا إذا ثبت أن الذكر على هيئة غير معهودة من الصغر بحيث يتعذر معه الاتصال الجنسي، مع ما يسببه من آلام، واضطراب نفسي، فإن هذه الجراحة قد تجوز من باب الضرورة، بشرط أن يكون الضرر المحتمل أقل من الضرر الحاصل بسبب صغر الذكر.

٣. الجراحة التجميلية لتحسين الذكر:

يعتمد بعض الشباب -من باب الترف واللهو والعبث- إلى طرق لتزيين الأعضاء التناسلية، كحشو الذكر ببعض المواد المعدنية بعد شقه، وذلك لتقسيته وإعطائه ملمساً خشناً، مع ما في ذلك من مخاطر صحية، كما يعتمد بعضهم إلى ثقب الأعضاء الجنسية لتعليق بعض المواد المعدنية طلباً للحسن، أو زاعمين أن هذه الأجزاء تكبر الأعضاء الجنسية وتزيد في فعاليتها الجنسية.

١ - موقع صحة على الأنترنت (www.sehha.com/sexualhealth). والجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٥٧٦.

وهذه الجراحة حكمها الحرمة لكونها من تغيير الخلق طلبا للحسن، كما أن في فعلها تقليدا لأهل الفسوق، لأن تزوين الأعضاء التناسلية بهذه الطريقة عادة ما ينتشر في أهل العري والفساد؛ حيث يعتبر كشف هذه الأعضاء وإبدائها لبعض الناس أمرا معتادا^(١).

أضف إلى ذلك أن هذه الجراحة يصحبها مخاطر قد تصل إلى حدّ العجز الجنسي، ليس ثمة من حاجة لإجرائها مقابل تحمل مثل هذه المخاطر.

ثانيا: حكم جراحة تجميل الخصية:

تجرى هذه الجراحة لبعض من فقدوا الخصيتين لسبب من الأسباب كحادث أو مرض، فيجد صاحب الخصيتين المفقودتين نقصا في مظهر أعضائه الجنسية وتشوّها، وقد يعتريه إحساس بالنقص وربما يفقد ثقته بنفسه، وخاصة حال الاتصال الجنسي حيث بسبب مظهره المشوّه يخشى ازدراء المرأة له، فيلجئون إلى الجراحة التجميلية التي تعوّض فيها الخصيتان في كيس الصفن بمادة صناعية كالسيليكون، فيبدو الكيس ممتلئا كأنه يضم الخصيتين، فالغرض من هذه الجراحة التحسين، ولا أثر لها في الوظيفة الجنسية.

والذي يظهر في هذه المسألة -والله أعلم- أن يفرق بين حالتين:

الحالة الأولى: عدم التأثير الشديد لصاحب الخصيتين المفقودتين، بحيث لا يصل التأثير بفقدتهما - إن وجد - إلى حد فقد ثقته بنفسه، ففي هذه الحالة لا يجوز إجراء الجراحة لتعويض الخصيتين المفقودتين، لما في هذه الجراحة من كشف للعورة المغلظة دون ضرورة، كما أن لهذه الجراحة مضاعفات صحية ليس ثمة حاجة تدعو إلى تحملها.

الحالة الثانية: التأثير الشديد لصاحب الخصيتين المفقودتين، بحيث يؤثر ذهابهما في ثقته بنفسه، أو في حالة الزوجة النفسية حين المعاشرة^(٢) بحيث يخشى فتور العلاقة بينهما، وانعدام السكن، وهو مقصد من مقاصد الزواج، فيكون تعويض الخصيتين -هنا- حاجة مرعية، (والحاجة تترل منزلة الضرورة عامة أو خاصة)^(٣)، ولقد جعل بعض الفقهاء للجمال -مع النسل- في الأنثيين

١ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٥٨١.

٢ - موقع إسلام أون لاين في الأنترنت (www.islamonline/fatwa).

٣ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ١٧٩، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ١٦٠.

اعتباراً في وجوب الدية في قطعهما، يقول ابن قدامة: (وفي الأنثيين الدية، لا نعلم في هذا خلافاً، وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم: «وفي البيضتين الدية»^(١)، ولأن فيهما الجمال والمنفعة فإن النسل يكون بهما فكانت فيهما الدية كاليدين)^(٢).

الفرع الثاني: أحكام جراحة تجميل الأعضاء الجنسية الأنثوية.

وسنبحث في هذا الفرع أحكام الجراحة التجميلية المتعلقة بغشاء البكارة، وأحكام جراحة تجميل المهبل والأعضاء المحيطة.

أولاً: أحكام الجراحة التجميلية المتعلقة بغشاء البكارة.

سنعرض لمسألتين تتعلقان بجراحة غشاء البكارة، وهما:

- حكم ثقب غشاء البكارة.

- حكم رقق غشاء البكارة.

١. حكم ثقب غشاء البكارة.

عملية ثقب غشاء البكارة: هي الجراحة التي يقصد منها ثقب غشاء البكارة لتسهيل نفاذ دم الحيض من خلاله^(٣).

وغشاء البكارة هو الغشاء الرقيق الذي يغطي فتحة المهبل جزئياً، ويفصل بين الثلث الخارجي والثلث الأوسط للمهبل، وله عدة أشكال، وفيه ثقب صغير يخرج عبرها دم الحيض، ويكون هذا الغشاء رقيق في الغالب، ويزال مع أول اتصال جنسي^(٤).

ويلجأ الطبيب الجراح إلى جراحة ثقب غشاء البكارة، حال انسداد ثقبه للسماح بخروج الدم، أو حال كونه غليظاً يعسر معه الاتصال الجنسي؛ حيث يلحق الأذى بالزوجة، يصل إلى حد التزيف الغزير، مما يجعل الاتصال الجنسي عسيراً جداً^(٥).

١ - رواد النسائي في سننه، كتاب القسامة، رقم: ٤٨٥٣، والبيهقي في الكبرى، كتاب: الديات، جماع أبواب الديات دون النفس، باب دية الذكر والأنثيين، رقم: ٦٣١٧، والحاكم في المستدرک، كتاب: الجنائز، رقم: ١٤٤٧، وقال الحاكم حديث صحيح، ينظر: المستدرک، ج: ٢، ص: ٧.

٢ - المغني، ابن قدامة، ج: ٩، ص: ٦٣٠.

٣ - الدليل الطبي للمرأة، لمجموعة من الأطباء، ص: ٢٠٠، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢٠٩.

٤ - الموسوعة الطبية الحديثة، لمجموعة من الأطباء، ج: ٢، ص: ٢٣٧، والجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٥٨٤.

٥ - الموسوعة الطبية الحديثة، لمجموعة من الأطباء، ج: ٦، ص: ١٢٣٨، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢٠٩، والجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٥٨٥.

كما أن هناك سببا آخر لثقب غشاء البكارة وهو وجود داء في بعض أجزاء المرأة التناسلية؛ كورم في المهبل يستدعي أخذ عينات من الورم لتحليلها، ثم علاج الورم بما يلزم، وربما استدعى ذلك إزالة غشاء البكارة أو بعضه^(١).

ولقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى جواز هذه الجراحة^(٢)، وفصل آخرون^(٣)، فنظروا إلى سبب ثقب غشاء البكارة، فإن كان للسماح لدم الحيض بالخروج، إذ لو لم يثقب الغشاء لاحتبس الدم وأحدث تسمما في الجسم، أو كان الثقب لعلاج داء خطير، كالورم الخبيث، الذي لا يكشف عن حقيقته، ولا يعالج إلا بثقب غشاء البكارة، فأوجبوا ثقبه.

وإن كان السبب هو تمكين الزوجين من المعاشرة الجنسية دون ضرر بالغ على الزوجة فإنهم أجازوا ثقبه في هذه الحالة^(٤).

والذي يظهر في هذه المسألة -والله أعلم- هو ما ذهب إليه القائلون بالتفصيل، فإن كان ثقب غشاء البكارة للسماح لدم الحيض المحتبس بالخروج، أو كان لعلاج داء خطير وجب ثقبه، لأن في ذلك استنقاذا لنفس معصومة من الهلاك، ورعاية للمصلحة الضرورية التي أقرها الشرع، وهي حفظ النفس، وذلك واجب شرعي.

أما إن كان سبب ثقبه كونه غليظا أو مطاطا يصعب على الزوج إزالته حين المعاشرة الجنسية جاز إزالته بالجراحة، وذلك لتحقيق السكن بين الزوجين، وهو من مقاصد الزواج، كما أن في ثقبه إزالة لعيب، وإسقاطا لخيار الرجل^(٥).

١ - الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٥٨٦.

٢ - منهم الدكتور محمد منصور، ينظر: الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢١٠.

٣ - منهم الدكتور محمد شافعي مفتاح بوشية، والدكتور صالح الفوزان، ينظر: جراحات الذكورة والأنوثة في ضوء الطب والفقه الإسلامي، محمد شافعي مفتاح بوشية، دار الفلاح، الفيوم، مصر، ص: ٧٠، ٧١، والجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٥٨٦، ٥٩١.

٤ - جراحات الذكورة والأنوثة في ضوء الطب والفقه الإسلامي، محمد شافعي مفتاح بوشية، دار الفلاح، الفيوم، مصر، ص: ٧٠، ٧١، والجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٥٨٦، ٥٩١.

٥ - روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ج: ٧، ص: ١٧٧.

٢. حكم رتق^(١) غشاء البكارة^(٢). (الرتق العذري).

رتق غشاء البكارة هي الجراحة التي يقصد منها إعادة ضم ولحم غشاء البكارة بعد تمزقه بأي سبب^(٣) من الأسباب^(٤).

تصور المسألة وتحرير محلّ النزاع:

إن البكارة معرضة لأن تصاب بتلف جزئي أو كلي بحادث مقصود أو غير مقصود، بسبب آفة سماوية أو بسبب تصرف إنساني، وقد يكون هذا التصرف في ذاته معصية، وقد لا يكون، وقد نشأت أعراف وتقاليد منحت لهذا الغشاء عند الفتاة البكر أهمية كبيرة، فجعلته دليلاً على عفتها، واعتبرت فقدانه قبل الزواج دليلاً على فسادها، فترتب على ذلك آثار بلغت - أحياناً - حد تدمير الأسرة الناشئة والنيل من تلك الفتاة^(٥).

وسنحاول بحث حكم إصلاح غشاء البكارة وإعادة تمزقها إلى وضعها السابق قبل التمزق.

وإذا كان الفقهاء والباحثون المعاصرون الذين بحثوا هذه المسألة قد اتفقوا على حرمة إجراء جراحة رتق غشاء البكارة بالنسبة للمرأة الزانية التي اشتهر زناها ببغاء^(٦)، أو بحكم قضائي، فإنهم اختلفوا فيمن زالت بكارتها بغير ذلك من الأسباب إلى أربعة أقوال:

القول الأول: حرمة جراحة الرتق العذري مطلقاً، وإليه ذهب بعض الباحثين المعاصرين^(٧).

١ - الرتق: ضد الفتق، وهو الالتئام، ينظر: مختار الصحاح، الرازي، مادة (رتق)، ص: ١٥٧.

٢ - البكارة (بالفتح) هي الجلدة التي على قبل المرأة، وتسمى عذرة، أيضاً والعذراء هي المرأة التي لم تفتض، والبكر هي التي لم يمسسها رجل. (ينظر: المصباح المنير، الفيومي، ج: ١، ص: ٩٥، ٩٦).

٣ - أسباب تمزق غشاء البكارة عديدة منها: - الاتصال الجنسي، سواء أكان بحلال أم بغيره.

- فقدانه بحادث، كوثب، أو سقوط.

- الأمراض، كالأمراض الفيروسية.

- إزالته بشيء كأصبع.

- زواله بعملية جراحية.

٤ - الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢١١.

٥ - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ٢٢٧.

٦ - قواعد الأحكام، العز بن عبد السلام، ج: ١، ص: ١٨٩، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٢، ص: ١٧١، والمغني، ابن قدامي، ج: ١٠، ص: ١٨٩.

٧ - منهم الشيخ عز الدين الخطيب التميمي، والدكتور محمد الشنقيطي، والدكتور محمد منصور. (ينظر: رتق غشاء البكارة بحث لعز الدين الخطيب التميمي مقدم إلى ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية المنعقدة في الكويت في ٢٠/٨/١٤٠٧ هـ، ضمن سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت، ط: ٢، ١٩٩٥ م، ص: ٥٧٣، وأحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٩١، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢٢٨).

القول الثاني: جواز جراحة الرق العذري في حالتين:

- الحالة الأولى: وقوعه في سن مبكر بسبب غير الجماع.

- الحالة الثانية: حضور الزوج ورضاه.

وإلى هذا القول ذهب محمد المختار السلامي مفتي الجمهورية التونسية^(١).

القول الثالث: جواز جراحة الرق العذري في الحالات التالية:

- الحالة الأولى: إذا كان الفتق في الصغر سواء أكان الرق في حق الصغيرة أم الكبيرة.

- الحالة الثانية: إذا كان الفتق بسبب إكراه لعلة غير مشينة كتزيف، أو استئصال أورام، أو شيء مما يقتضي فض غشاء البكارة؛ كالقفز، أو دخول خشبة، أو نتاج تعذيب، أو شيء من ذلك.

- الحالة الثالثة: إذا كان الفتق بسبب الإكراه على الزنا، وثبت ذلك الإكراه ويحرم رق غشاء البكارة إذا كان الفتق بسبب زنا بغير إكراه.

وإلى هذا القول ذهب الدكتور توفيق الواعي^(٢).

القول الرابع: التفصيل.

فإذا كان سبب التمزق حادثة أو فعلا لا يعتبر في الشرع معصية وليس وطئا في عقد النكاح فإنه ينظر:

أ- فإن غلب على الظن أن الفتاة ستلاقي عنتا وظلما بسبب الأعراف والتقاليد، كان الرق واجبا.

ب- وإن لم يغلب على الظن وقوع ذلك في حق الفتاة كان إصلاح الغشاء مندوبا إليه، وإذا كان سبب التمزق زنى لم يشتهر بين الناس، كان الطبيب مخيرا بين إجراء العملية، وعدم إجرائها، وإجرائها أولى، وذهب إلى هذا القول الدكتور محمد نعيم ياسين^(٣).

١ - الطبيب بين الإعلان والكتمان، د. محمد المختار السلامي، بحث مقدم إلى ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، ص: ٨١.

٢ - حكم إفشاء السر في الإسلام، د. توفيق الواعي، بحث مقدم إلى ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، ص: ١٧١.

٣ - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ٢٣٨-٢٥٦.

سبب الخلاف:

سبب الخلاف هو تردد حكم الحالات السابقة بين المصالح والمفاسد، فمن رأى رجحان مفسدة شيوع الزنا وفشوه، ووجود الغش والتدليس والتغريير ذهب إلى التحريم. ومن رأى رجحان مصلحة الستر على المرأة، ودفع الضرر عنها، وعن أهلها، ودفع ظلم الأعراف والتقاليد عنها، وحماية الأسرة من الانهيار، ذهب إلى الجواز.

الأدلة:

أدلة القول الأول: (تحريم الرق العذري مطلقاً).

أ- أن الرق العذري سهل سبيل الفاحشة؛ حيث إن الفتاة إذا أيقنت أنه بإمكانها أن تجرى لها جراحة رتق غشاء البكارة بعد جريمة الزنا أغراها ذلك بالإقدام عليها^(١).

ب- أن الرق العذري قد يؤدي إلى اختلاط الأنساب؛ حيث إن المرأة قد تكون حاملاً من جماع سابق للرتق العذري، ثم تتزوج بعده ليلحق الولد بالزوج، فتختلط الأنساب، وتضم الحقوق^(٢).

ج- أن في الرق العذري إطلاعا على العورات دون ضرورة داعية، ولا حاجة باعثة^(٣).

د- أن الرق العذري قائم على الغش والتدليس، وقد وردت النصوص بتحريمهما، كما في حديث: «من غشنا فليس منا»^(٤)، لذلك حرم الرق العذري^(٥).

هـ- أن قاعدة اجتماع المفاسد والمصالح تقتضي أنه حال اجتماع المصالح والمفاسد، فإن أمكن تحصيل المصالح، ودرء المفاسد تعين ذلك، وإن تعذر فعل ذلك، درئت المفسدة إن كانت أعظم، دون اعتبار فوات المصلحة.

١- رتق غشاء البكارة، عز الدين الخطيب التميمي، ص: ٥٧٣، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢١٣، ٢١٤.

٢- المرجعين السابقين.

٣- الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢١٣.

٤- رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: قول النبي ﷺ: "من غشنا فليس منا"، رقم: ١٠١/١٦٤، عن أبي هريرة.

٥- الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٥٩٥.

وتطبيقاً لهذه القاعدة فإن ما يترتب على الرق العذري من مفسد أعظم مما يتحقق من مصالح، لذلك حكمنا بعدم جواز الرق^(١).

ز - أن من قواعد الشريعة الإسلامية: أن الضرر يزال، ومن فروع هذه القاعدة: لا يجوز للإنسان أن يدفع الغرق على أرضه بإغراق أرض غيره، ومثل ذلك، لا يجوز للفتاة، أو أمها أن يزيلا الضرر عنهما، وإلحاق الضرر بالزوج المنتظر^(٢).

أدلة القول الثاني: (الجواز بسبب غير الجماع أو حضور الزوج ورضاه).

أ - أن فتق غشاء البكارة قد وقع في هذه الحالة بغير إرادتها، ولذلك جاز الرق العذري^(٣).

واعترض على هذا الاستدلال:

بأن التعليل بعدم الإرادة في جواز الرق العذري مردود لما يلي:

الأول: أن هذا القول لم يبين على تحقيق مصلحة، أو درء مفسدة، ولا يكفي اعتبار عدم الإرادة دليلاً لفتح الباب أمام عمليات الرق العذري، وما ينتج عنها من مفسد.

الثاني: إذا سلمنا أن في الرق العذري مصلحة للصغيرة بسترها، فإن فيه مفسدة التجرؤ على مثل هذا النوع من الجراحة لغير هذا السبب، ودرء المفسدة أولى من جلب المصلحة.

الثالث: أن التفريق بين الصغيرة والكبيرة في حكم الرق العذري، لا يستند إلى علة مقبولة، وكان يلزم من أجازته في حق الصغيرة أن يجيزه في حق الكبيرة أيضاً، فقد تكون الكبيرة أشد حاجة له، خاصة إذا علمنا أن رق غشاء الكبيرة - من الناحية الطبية - أيسر من رقه للصغيرة^(٤).

ب - أن الطفلة التي أزيلت بكارتها في حادث غير مطيقة للجماع، وهو ما ينفي عنها شبهة الفاحشة، فجاز الرق العذري في حقها^(٥).

١ - الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢١٤، وأحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٩٠.

٢ - أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٩٠، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢١٤.

٣ - الطبيب بين الإعلان والكتمان، د. محمد المختار السلامي، ص: ٨١.

٤ - رق غشاء البكارة، كمال فهمي، بحث مقدم إلى ندوة الرؤية الإسلامية لبعض الممارسات الطبية، ضمن سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت، ط: ٢، ١٩٨٧م، ص: ٤٣٠.

٥ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦٠١.

واعترض على هذا الاستدلال بما يلي:

الأول: لا يكفي انتفاء الشبهة لجواز الرق العذري، لما فيه من فتح هذا الباب للأطباء من مفسد عظيمة، بحيث يمكن إذا فتح الباب أن تجرى هذه الجراحة للمرأة الكبيرة تحايلاً وتزويراً.

الثاني: أن الإكراه على الزنا كما يقع على الكبيرة يمكن وقوعه على الصغيرة، وإن ندر ذلك.

الثالث: إمكان إثبات سبب زوال البكارة بوثيقة طبية تبرئ من أزيلت بكارها فيما بعد^(١).

ج- إذا رضي الزوج برتق بكارة زوجته جاز، لكونه صاحب المصلحة في ذلك^(٢).

واعترض على هذا الاستدلال:

الأول: أنه لا معنى لرتق غشاء بكارة المرأة بحضور زوجها ورضاه، لعدم المصلحة في ذلك، فحرم ذلك لعدم المصلحة^(٣).

الثاني: أن إذن الزوج برتق بكارة زوجته ليس مسوّغاً للجواز، لكون الزوج يملك بضع امرأته ملك انتفاع لا ملك منفعة^(٤) ولذلك لا اعتبار لإذنه^(٥).

الثالث: أن هذه الجراحة يترتب عليها إتلاف المال في غير وجهه، وهو إسراف محرم.

الرابع: يحتمل إصابة المرأة في هذه الجراحة بمضاعفات صحية خطيرة؛ كتلوث مكان الجراحة^(٦).

أدلة القول الثالث (الجواز مع التفصيل).

أ- أن الرق العذري مما يساعد على العفة والطهارة، ويحمي الفتاة من أن تصاب بعقد نفسية، ومن أن يساء الظن بها، وكل ذلك مما يفرج الكربة عن الفتاة وأهلها، كما أن الرق العذري في

١- المرجع السابق، ص: ٦٠١، ٦٠٢.

٢- الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، محمد منصور، ص: ٢١٦.

٣- المرجع السابق، ص: ٢١٦.

٤- الجراحة الطبية، د. صالح الفوزان، ص: ٦٠٣.

٥- الفرق بين ملك الانتفاع وملك المنفعة هو أن ملك الانتفاع يقتضي انتفاع المالك فقط ولا يجوز له تمليك غيره، أو المعاوضة عليه، أما ملك المنفعة فيقتضي الانتفاع بالشيء من طرف المالك، وجواز تمكين غيره من الانتفاع به والمعاوضة عليه؛ والزواج له حق الانتفاع بالاستمتاع بزوجه، وليس له أن يمكن غيره من الاستمتاع بها، لأن النكاح تمليك انتفاع لا تمليك منفعة. (ينظر: الفروق للقرافي، ج: ١، ص: ٢٠٥، والمنثور في القواعد، الزركشي، ج: ٢، ص: ٤٠٦، والأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٥٣٢).

٦- جراحات الذكورة والأنوثة، محمد بوشية، ص: ١٢٧.

الفتاة المعيبة خلقياً يحقق هذه المصالح، لاحتمال افتضاح أمرها عند الجهّال، وكل ذلك مشروع^(١).
واعترض على هذا الاستدلال بما يلي:

الأول: بأنه وإن سلم لهم بما قالوا: ولكن في مقابل مفسد تحصل بسبب الرق العذري؛ ومنها: فتح باب الزنا، وفتح الباب لعمليات الإجهاض، وإسقاط الأجنة، وكشف العورة دون حاجة معتبرة، ومعلوم أن درء المفسد أولى من جلب المصالح، فكان منعه أولى^(٢).

الثاني: أن حماية الفتاة من العقد النفسية يمكن ضمانها بالتوعية والإرشاد، واعتماد الطرق الكفيلة بإثبات براءة الفتاة أمام المجتمع، خاصة أن قرينة زوال غشاء البكارة لا تنهض دليلاً شرعياً لإثبات ارتكاب الفاحشة^(٣).

الثالث: أما التعليل بدفع سوء الظن بالفتاة فإنه مردود بكون زوال الغشاء أمراً خفياً لا يطلع عليه -غالباً- إلا الأهل والزوج، ويمكن اطلاع الزوج على سبب زوال الغشاء، ويتم تأكيد ذلك بتقرير طبي يثبت ذلك^(٤).

الرابع: أن دعوى تفريج الكربة عن الفتاة وأهلها لا تتفق مع مقاصد الشرع، لأن تفريج الكرب عن المسلم لا يجوز أن يتم بإدخال الكرب والضرر، على مسلم آخر، وهنا تدفع الفتاة الضرر عن نفسها وأهلها لتلحقه بزوجها المنتظر^(٥).

الخامس: أن مصلحة الستر لا تتحقق بالرق العذري، لكون الفتاة لا تعبر بزوال الغشاء بعيب خلقية، ولا يكون ذلك سبباً في القدح في شرفها في أعراف الناس، وعندها لم تتحقق هذه المصلحة، فلا حاجة لإجرائها^(٦).

ب- أن الرق العذري في هذه الحالات خالٍ من تهمّة الغش والتدليس القائمة في حق الزانية المطاوعة المتزوجة، فهو جائز -إذن- لما فيه من مصالح، وخلوه من المفسد، خاصة إذا قيد الجواز

١ - حكم إفشاء السر، د. توفيق الواعي، ص: ١٧١.

٢ - الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢١٦.

٣ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٥٩٩.

٤ - الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، محمد منصور، ص: ٢١٧.

٥ - المرجع السابق.

٦ - المرجع السابق، ص: ٢١٧، والجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٥٩٩.

بقيود طبية؛ كالتحقق من الحادث، أو حالة الاغتصاب، وتوثيق ذلك، والتحقق من خلو الفتاة المغتصبة من الحمل^(١).

واعترض على هذا الاستدلال بما يلي:

الأول: لا يسلم اشتغال الرق العذري في هذه الحالات على ما ذكر من مصالح لإمكانية توثيق سبب الفتق بشهادة طبيب، وإخبار الزوج بذلك، وهذا كاف في تبرئة الفتاة، كما لا يسلم خلو هذه الجراحة في هذه الحالات من مفسد، ففيها كشف العورات، وإجراء الجراحة دون ضرورة أو حاجة معتبرة.

الثاني: ما ذكر من قيود طبية لا يكفي للقول بالجواز، لاحتمال تساهل الأطباء في إجراء الجراحة قبل التحقق من هذه القيود.

الثالث: أن القول بالجواز في هذه الحالات قد يفضي إلى إجراء الجراحة لزانية مطاوعة بحجة أنها كانت مكرهة، ولا يجدي اشتراط التأكد من ثبوت واقعة الاغتصاب لاحتمال الكذب والتحايل^(٢).

أدلة القول الرابع: (الجواز مع التفصيل).

استدل أصحاب هذا القول بنوعين من الأدلة: أدلة عامة تتعلق بالمصالح التي يشتمل عليها الرق العذري، وخلوه من المفسد، وأدلة خاصة تتعلق ببعض الحالات التفصيلية التي أجازوا فيها الرق.

أولاً: الأدلة العامة:

أ- أن النصوص الشرعية تدل على مشروعية الستر، وندبه، ورتق غشاء البكارة يعين على تحقيق ذلك في الأحوال التي حكمنا بجوازها^(٣).

واعترض على هذا الاستدلال:

بأن الستر الذي ندبت إليه الشريعة الإسلامية هو الذي يحقق مصالح معتبرة، والرتق العذري فيه مفسد عظيم؛ ككشف العورة بدون حاجة معتبرة، والزنا، كما أن الحكم بجواز رتق غشاء البكارة

١- جراحات الذكورة والأنوثة، محمد بوشية، ص: ١١٥.

٢- الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦٠٠.

٣- أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ٢٢٩-٢٣٤.

في حالة الزنا الذي لم يشتهر فيه فتح لباب الشر، والله تعالى أمرنا أن يشهد عذاب الزاني طائفة من المؤمنين نكاية له، وتأديبا لغيره من مغبة الوقوع في الفاحشة، فجواز هذه الصورة لا يعتبر سترا، بل هو ترك لمبدأ معاقبته، وإشعاره بذنبه.

ب- الوقاية من سوء الظن؛ فإن الرق العذري في هذه الحالات يساعد على إشاعة حسن الظن بين الناس، ويسد باباً لو ظل مفتوحاً لاحتمل أن يدخل منه سوء الظن إلى النفوس، والخوض فيما حرم الله تعالى، وحذر مجتمع الإيمان منه تحذيراً شديداً، وقد يترتب على ذلك ظلم البريئات من الفتيات، وإشاعة حسن الظن بالناس مقصد شرعي، وردت النصوص بتحقيقه، قال تعالى: ﴿وَاقْضِ

(ÇİÈ àùİB Ő ű #k »p {q85ar #Zoz NİĀ ġrĬ ĩ ĩ»Vßß00ß bqZßß00ßEß mġKē)ne Ő

[النور: ١٢].

وقال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث»^(١)، والأصل في المرأة أنها بريئة من الفاحشة، فإذا أجزنا فعل جراحة الرتق فقد حققنا المقصد الشرعي^(٢).

واعترض على هذا الاستدلال:

بأنه يمكن سد باب سوء الظن بالصدق، وإخبار الزوج بالحقيقة، ثم إن علم الزوج بالحادث بعد زواجه منها يؤدي إلى سوء الظن بها^(٣).

ج- أن الرق العذري يعين على تحقيق العدل والمساواة بين الرجل والمرأة، لكون الرجل إذا ارتكب فاحشة لا يترتب على فعله أثر مادي، ولا يثور حوله شك إلا إذا ثبت ذلك بوسائل الإثبات الشرعية، وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة الثيب، أما المرأة البكر فإن التقاليد والأعراف السائدة تتهمها، بل قد تعاقبها بمجرد زوال بكارتها، مع أن زوال البكارة ليس بينة يثبت بها الزنا^(٤)، وفي الرق العذري تخلص للمرأة من تلك العادات الفاسدة وحماية لها من

١- رواه البخاري ، كتاب: النكاح ، باب: لا يخطب على خطبة أخيه، رقم: ٥١٤٣، ومسلم، كتاب: البر والصلة والادب، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس، رقم: ٢٨/٢٥٦٣، عن أبي هريرة.

٢- أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ٢٣٠، ٢٣١.

٣ - الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢١٨.

٤ - أنظر أدلة إثبات الزنا في: بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ٧، ص: ٤٦، والتمهيد لابن عبد البر، ج: ٢٣، ص: ٩٦، وكشاف القناع، البهوتي، ج: ٦، ص: ٩٨.

التعسف الاجتماعي، وتحقيق للعدالة بين أفراد المجتمع^(١).

واعترض على هذا الاستدلال:

بأن تعليل جواز رتق غشاء البكارة بالمساواة بين الرجل والمرأة غير مستقيم، وذلك لاختلاف الذكر والأنثى في الطبيعة التي خلقهما الله **U** عليها، فقد شاءت حكمة الله **U** أن يخلق للأنثى غشاء بكارة بخلاف الرجل، وطلب تحقيق المساواة في خفاء الجريمة أمر مخالف لأصل تكوين الرجل والمرأة، وهو يشكك في أصل العدالة في الخلقة.

كما أن في الدعوة إلى مساواة الرجل بالمرأة على هذا النحو فيه إقرار ضمني بفعل الفاحشة، ولا يسوّغ للمرأة إذا زنت أن ترتق غشاء بكارتها بحجة السعي إلى أن تضاهي الرجل فتمحو آثار جريمتها كما أن الرجل لا أثر يدل على جريمته، ثم إن ثمة حكمة بالغة من وجود غشاء بكارة للمرأة دون الرجل، لكون الأثر المترتب على فعل الفاحشة في جنب الرجل ليس فيه اختلاط الأنساب بخلاف المرأة^(٢).

د- أن رتق غشاء البكارة يوجب دفع الضرر عن أهل المرأة، إذ لو شاع في الناس أمر المرأة، فإن الناس يمتنعون من الزواج منهم، ولذلك شرع لهم دفع الضرر عنهم لكونهم بريئين من سببه^(٣).

واعترض على هذا الاستدلال:

بأن الضرر المذكور ضرر موهوم، بل الضرر الأكبر يقع لو علم الزوج بالحقيقة، فيتهم المرأة بالفاحشة، وأهلها بالتواطؤ، وحينها يكون دمار الأسرة.

ثم إن الحل السليم هو ما ذكره أصحاب القول الأول، أن يؤخذ تقرير طبي موثق من قبل دائرة طبية معتبرة يثبت السبب الحقيقي لزوال غشاء البكارة، وهو أدعى للثقة والصدق^(٤).

ه- أن قيام الطبيب بإخفاء تلك القرينة الوهمية (زوال البكارة) في دلالتها على الفاحشة له أثر تربوي في نفسية الفتاة، وبالتالي في المجتمع؛ إذ بالرتق العذري تشجع الفتاة على التوبة إذا أزيلت

١- أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ٢٣١-٢٣٣، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢١٩.

٢- الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢١٩، ٢٢٠.

٣- المرجع السابق، ص: ٢٢١.

٤- المرجع السابق، ص: ٢٢١.

بكارتها بمعصية، وتحصينها من اقتراف الإثم إذا كانت البكارة قد زالت في حادث، وبذلك تنتشر العفة في المجتمع، ثم إنَّ المعصية إذا أخفيت انحصر ضررها في نطاق ضيق جداً، أما إذا شاعت بين الناس، وتناقلتها الأخبار فإن أثرها السيئ يزداد، وتتناقص هيبة الناس من الإقدام عليها^(١).

واعترض على هذا الاستدلال:

بأن زوال البكارة لا يلزم منه رجوع الفتاة إلى الحرام، إن كان زوالها به، أو ارتكابه أول مرة إن كان زوالها بغيره، فذلك كله أمر مظنون، أما ما ينشأ من أثر نفسي فيمكن علاجه بالإيمان بالله تعالى والتوعية، وعلى فرض كون الرق العذري له ذلك الأثر التربوي، على مستوى نفسية الفتاة، وعلى المجتمع، فكان مصلحة مترتبة عليه غير أنها في مقابل مفسد فتح باب الزنا والفاحشة في المجتمع ودرء المفسد أولى من جلب المصالح^(٢).

ثانياً: الأدلة التفصيلية لبعض الحالات الجائزة المذكورة في هذا القول:

بالنسبة للحالات التي يكون سببها حادث غير زنا: استدلو بما يلي:

أ- عدم حصول الغش، لأن عملية الرق العذري هي إعادة البكارة إلى أصل الخلقة، وليست إخفاء لعب موجود، فهي جائزة قياساً على مداواة جرح عادي، بل هي أولى بالجواز منه، لكون المفسد المترتبة على زوال البكارة أعظم من المفسد المترتبة على الجرح العادي^(٣).

واعترض على هذا الاستدلال:

- لا يسلم بأن الرق لا غش فيه ولا تدليس، بل ذلك كله فيه، إذ إن الرق ما هو في الحقيقة - إلا وضع لغشاء موهوم مخالف للحقيقة التي يظنها الزوج، وهي سلامة البكارة.

- قياس الرق العذري على مداواة الجرح العادي قياس مع الفارق من وجوه:

الوجه الأول: أن مداواة الجرح العادي يباح فعله لوجود حاجة طبية؛ كتريف أو نحوه بخلاف الرق العذري، فليس ثمة حاجة طبية ترحى التدخل الجراحي فيه، إلا إذا صاحبه نزيف فحينها يأخذ حكم الجرح العادي.

١ - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ٢٣٣.

٢ - الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، محمد منصور، ص: ٢٢٣، والجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦٠٧.

٣ - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ٢٤٢، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢٢٤، والجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦٠٧.

الوجه الثاني: أن موضع الجرح العادي لا خصوصية له، ولا يثير شبهة بخلاف الجرح في موضع غشاء البكارة فإن له أهمية بالغة، فهو يمثل دليل العفة والطهارة للمرأة، وتتعلق به أحكام شرعية^(١).

ب- الرق العذري في هذه الحالة لا يؤدي إلى التشجيع على الفاحشة، لكون البكارة لم تزل بسبب معصية، فلا يتطلب الأمر -هنا- زجراً، بل إن عدم الرق قد يؤدي إلى المعصية^(٢). واعترض على هذا الاستدلال:

بأن الرق في هذه الحالة وإن لم يدع إلى الفاحشة إلا أن فيه فتحة لأبواب الفساد خاصة مع فساد الدم، وفتح هذا الباب يؤدي إلى استسهاله^(٣).

ج- أن كشف العورة في الرق فيه حاجة لا تقل عن الحاجات المعتبرة شرعاً عند الفقهاء^(٤). واعترض على هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: ليس ثمة سبب طبي حاجي يمكن أن يبيح كشف العورة كما في الأعذار التي يعتبرها الفقهاء.

الوجه الثاني: إن إباحة كشف العورة في هذه الحالة مفض إلى نزع حياء المرأة وتهوين أمر العورات، خاصة إذا علمنا أن عملية الرق قد تعاد مرات لتؤتي نتائجها، فيترتب عليه زوال حياء المرأة، والاستهانة بأمر العورات، ودرء ذلك أولى وأحرى^(٥).

بالنسبة للرق العذري في حالة الزنى الذي لم يشتهر:

أ- قالوا: قد يبدو وجود الغش في هذه الصورة، لأن رق الغشاء لا يخف دليلاً معتبراً شرعاً لثبوت الزنا، حيث إن زوال البكارة لا يعتبر دليل ثبوت الزنا كما تقدم.

١- الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢٢٤، ٢٢٥، والجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦٠٧، ٦٠٨.

٢- أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ٢٤٢، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢٢٥، والجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦٠٨.

٣- الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢٢٥، والجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦٠٨.

٤- المرجعين السابقين.

٥- رتق غشاء البكارة، كمال فهمي، ص: ٤٣٠، والأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢٢٥، ٢٢٦، والجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦٠٨.

واعترض على هذا الاستدلال:

أن عدم اعتبار زوال البكارة دليلاً على الزنا لا يستلزم عدم الغش حال رتقه، بل هو كذلك، إذ إن الزوج يظن أنها بكر، وهي في الحقيقة خلاف ذلك ويؤيد هذا الاعتراض ما ذهب إليه بعض الفقهاء من أن الزوج له حق الفسخ لو وجد المرأة ثيباً، وقد اشترط البكارة^(١)، وفي إعادة البكارة تدليس وتغريب به، لأنه اشترط البكارة الأصلية لا الطارئة^(٢).

ب - قالوا: إن الرتق العذري في هذه الحالة لا يؤدي إلى التشجيع على الفاحشة بل هو وهم منشؤه فساد العادات والأعراف التي ترسخ عندها أن كل من زالت بكارتها فهي زانية^(٣).

واعترض على هذا الاستدلال:

بأن القول بتحريم الرتق -هنا- ليس مبناه العادات والأعراف الفاسدة، بل مبناه الشرع الذي دعا إلى التشديد في زجر الزانية والزاني وفي عقوبتهما، ومن ذلك الإبقاء على خوف المرأة من زوال بكارتها، إذ لو أبيض الرتق لزال أثر الردع في ذلك^(٤).

الترجيح:

من خلال ما سبق من أقوال، واستدلال يظهر لي جواز الرتق العذري في حالة واحدة؛ وهي أن يزول الغشاء بسبب حادث لا بسبب وطء بغض النظر عن كونه معصية أو غيرها، ولا عن كونه بإكراه أو اختيار وذلك لما يلي:

أ - أن زوال البكارة بحادث غير وطء يمكن اعتبار إزالته بالرتق علاجاً، قياساً على مداواة الجرح، فإن قيل هو قياس مع الفارق من وجهين (كما نوقش أصحاب القول الرابع):

الأول: أن الجرح العادي فيه ما يستدعي التدخل الطبي كالتريف واحتمال التلوث، على خلاف زوال البكارة فلا يستدعي التدخل الطبي.

١ - مواهب الجليل، الخطاب، ج: ٣، ص: ٤٨٧، والفروع، ابن مفلح، ج: ٥، ص: ١٦٨.

٢ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦٠٩.

٣ - الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، د. محمد منصور، ص: ٢٢٦.

٤ - المرجع السابق.

الثاني: تعلق غشاء البكارة بموضوع العفة والطهارة، خلافا للجرح العادي في المواضع الأخرى من الجسد.

أما بالنسبة للوجه الأول: فإن زوال غشاء البكارة بحادث يستدعي التدخل الطبي كما يستدعيه الجرح في أماكن الجسد الأخرى لجامع التزييف فيهما، ولأن النفساني الذي يلحق الفتاة حين تنهم بوطء وهي منه بريئة.

أما بالنسبة لكون البكارة دالة على العفة والطهارة خلافا لغيرها، فإن زوال الغشاء في هذه الحالة لا علاقة له بموضوع الأعراض إذ هو حادث أصاب جزءا من الجسد لا علاقة له بفاحشة ولا انتهاك عرض.

ب- ليس في الرتق العذري في هذه الحالة غش ولا تدليس، إذ إن المعنى الذي يعتبر في وجود البكارة أو زوالها عند الأزواج سلامة العرض، وعدم المساس به بفاحشة أو باغتصاب، فإذا رتق الغشاء المزال بسببها فقد دلّس على الزوج، ولا وجود لهذا المعنى في هذه الحالة.

ج- السر في هذه الحالة - بالرتق - يشمل الزوجين معاً، فهو يبرئ الزوجة من تهمة هي منها بريئة، ويدفع عن الزوج سوء الظن الذي يلحقه في عرض أهله.

د- أما القول بأن إجازة الرتق في هذه الحالة فتح لباب الفساد، خاصة مع فساد الذمم مما ينشأ عنه تعدي هذه الحالة إلى غيرها، فهو قول غير صحيح، إذ إن تعدي هذه الحالة يرجع إلى الطبيب الجراح، وإلى المرأة وأهلها، وتعديها في هذه الحالة من أحد الطرفين وهو يعلم حرمة غيرها لا يرجع إلى حكم جواز الرتق بسبب الحادث بل يرجع إلى فساد الذمم، وعدم الالتزام بأحكام الشريعة ابتداءً، إذ إن مثل هؤلاء سيقدمون على جراحة الرتق بكل أنواعها دون نظر إلى حكم الشرع، فليس من الصواب - إذن - أن يولى اعتبار لهذا الاعتراض، أمام ما يمكن أن يحققه الرتق في هذه الحالة من مصالح ويدرك من مفسد.

ثانياً: أحكام جراحة تجميل المهبل والأعضاء المحيطة.

١. حكم جراحة تجميل المهبل:

تعتمد بعض النساء إلى جراحة شد عضلات المهبل بسبب ارتخائها جراء الولادات المتكررة، فيقوم الجراح بشد عضلات المهبل وإعادة تشكيلها، وتجري هذه الجراحة تحت التخدير، وربما

أعقبها بعض المضاعفات كجرح الجدار الأمامي للمهبل ما يجعله يختلط بمسلك البول، أو جرح جداره الخلفي ما يجعله يختلط بمسلك الغائط، أضف إلى ذلك بعض المضاعفات التي تصحب الجراحة عموماً؛ كالتريف، وآثار التخدير...

وأغلب السيدات اللائي يقدمن على هذه الجراحة يكون غرضهن تضيق المهبل للحصول على أكبر قدر من الاستمتاع الجنسي إرضاء للأزواج، كما يقدم على جراحة شد عضلات المهبل بعض النساء لغرض علاجي أو وقائي لإصلاح وضع اختلاط المهبل بأحد السبيلين، بسبب ضعف وارتخاء عضلات المهبل، مما يؤدي إلى صعوبة تحكم المرأة في خروج البول والغائط، وإلى انبعاث أصوات وروائح من المهبل تؤثر في العملية الجنسية بين الزوجين^(١).

وحكم هذا النوع من الجراحة يتعلق بغرض إجرائها:

- فإن كان الغرض من هذه الجراحة طلب المتعة الجنسية للزوجين، فالظاهر عدم جوازها^(٢)، وذلك لما يلي:

أ- أن هذه الجراحة فيها تغيير لخلق الله؛ إذ المعتاد في حال النساء المتقدمات في السن، أو اللاتي تكرر عندهن الحمل أن يحصل عندهن ارتخاء عضلات الفرج، ففي إزالته تغيير لخلقة معهودة مألوفة.

ب- قد تضم هذه الجراحة غشا وتدليسا، إذ يوهم الزوج أن المرأة صغيرة - في بعض الحالات - وقد يظن صحة ذلك بما يجد من أثر هذه الجراحة، ولكن سرعان ما يتبين حقيقة الأمر، إذ إن أغلب حالات شد عضلات المهبل لا تدوم آثارها مدة طويلة.

ج- أن هذه الجراحة قد يصحبها، أو يعقبها مضاعفات، بعضها خطير، كاختلاط المهبل بأحد السبيلين، وليس ثمة ضرورة، ولا حاجة ماسة يتحمل معها مثل تلك المضاعفات.

د- أن هذه الجراحة فيها تقليد لغير المسلمين، وتأثر بأهل الأهواء، وإطلاق العنان للشهوات، والإسراف الجنسي، مع ما فيها من تبذير وكل ذلك منهي عنه.

١ - موقع الطبيب المسلم على الأنترنت: (www.muslimdoctor.org).

٢ - الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦١٦.

- أما إذا كان الغرض من إجراء هذه الجراحة الوقاية من اختلاط المهبل بأحد السبيلين بسبب ضعف العضلات وارتخائها، أو علاج ذلك إن حصل، فالظاهر جوازها^(١) لما يلي:
- أ- لأنّ اختلاط المهبل بأحد السبيلين حالة مرضية غير طبيعية، تؤدي إلى عدم التحكم في البول أو الغائط، وإلى تلوث فرج المرأة بهما، وبهذه الجراحة يعالج هذا المرض، ويزال ذلك الأذى، وقد وردت النصوص الشرعية بجواز التداوي، والأمر بالتوقي من النجاسات.
- ب- هذه الجراحة يمكن أن تؤدي -في حالة العلاج- إلى دفع الضرر عن المرأة واستقرار الأسرة، وذلك بإزالة سبب من الأسباب التي تبيح الفسخ للزوج، وتثبت له الخيار، وتمنع الزوجة من الزواج، ولقد اعتبر بعض الفقهاء كون المرأة مفضاة (التي اتحد مسلكاها) عيباً من عيوب النكاح، وكذا أن تكون غير قادرة على التحكم في البول والغائط، خاصة حين الجماع^(٢)، ولذلك جاز شد عضلات المهبل لهذا الغرض^(٣).

٢. حكم جراحة تجميل الأعضاء المحيطة بالمهبل:

هناك بعض العمليات الجراحية التجميلية التي تجرى على بعض الأجزاء المحيطة بالمهبل؛ كتصغير الشفرين الكبيرين لتحسين مظهر الأعضاء الجنسية، أو لإزالة الألم الذي تجده المرأة حال الجماع بسبب كبر الشفرين بشكل غير طبيعي، مما يسبب صعوبة الإيلاج، وبالتالي عدم قيام الزوجين بالعملية الجنسية.

ومن أنواع الجراحة التجميلية التي تجرى على محيط المهبل، استئصال الأورام التي تصاب بها المرأة في هذه المنطقة من الجهاز التناسلي، ثم تعوّض تلك المنطقة المستأصلة بأنسجة أخرى لإعادة بناء تلك الأعضاء، وإزالة التشوه، لتيسير العملية الجنسية بين الزوجين.

كما أن هناك بعض النساء يعمدن إلى ثقب بعض الأعضاء المحيطة بالمهبل؛ كالشفرين الكبيرين أو الصغيرين لتعليق الحلقات لغرض الزينة^(٤).

١- المرجع السابق، ص: ٦١٥.

٢- مغني المحتاج، الشريبي، ج: ٣، ص: ٢٠٣، وكشاف القناع، البهوتي، ج: ٥، ص: ١١٠.

٣- الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦١٦.

٤- موقع إسلام أون لاين: (www.islamonline.net/fatwa). و الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦١٨.

وحكم هذه الجراحة التجميلية يتعلق بغرض إجرائها أيضا:

أ- فإن كان الغرض منها علاج المرأة، أو إزالة ضرر مسّها، أو إزالة ما يمنع من قيام الزوجين بوظيفتهما الجنسية، كما في حالة تصغير الشفرين الكبيرين جدًّا لكونهما يسببان ألما للمرأة عند الجماع، أو في حالة استئصال الأورام التي تسبب الألم للمرأة عند مباشرة الزوج لها، جاز ذلك، لكون هذه الجراحة علاجا، تجيزه عموم النصوص الواردة في مشروعية التداوي، ولكونها تزيل الضرر، وقد تقرّر شرعا أنّ (الضرر يزال).

ب- أما إن كان الغرض من هذه الجراحة تجميل مظهر الأعضاء الجنسية كما في تصغير الشفرين الكبيرين في أغلب الحالات، وكذا في ثقب بعض الأعضاء الجنسية لتعليق الحلقات ونحوها، فإن حكم ذلك كله عدم الجواز (الحرمة)^(١)، لما يلي:

- أنّ تصغير الشفرين أو ثقب بعض الأجزاء في الجهاز التناسلي للزينة يعدّ تغييرا للخلق طلبا للحسن، وقد ورد النهي عنه.

- أنّ هذه الجراحة لا تتم إلا بكشف العورة المغلظة التي يحرم الاطلاع عليها إلا في حق الزوج، أو حال الضرورة، ولا ضرورة هنا للاطلاع عليها.

- أنّ هذه الجراحة فيها تقليد لأهل الفسوق والفجور ممّن شاع فيهم كشف العورات، والاستغراق في الملذات والإسراف الجنسي^(٢).

١- الجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٦٢٠.

٢- المرجع السابق، ص: ٦٢٠.

الفصل الرابع

أحكام زرع الأعضاء

إن من أنواع التصرفات التي تعد تدخلا في التكوين العضوي للإنسان بتر بعض أعضائه لنقلها إلى غيره، كما يعد استقبال الجسد الإنساني لبعض الأعضاء للغرس، سواء أكانت أعضاء آدمية، أو حيوانية، تدخلا في تكوين الإنسان العضوي.

وعملية زرع الأعضاء لا تخلو -باعتبار المنقول منه، والمنقول له- أن تكون من إنسان إلى إنسان، وقد يكون المنقول منه -هنا- حيا أم ميتا، أو من حيوان إلى إنسان، وقد يكون الحيوان حيا أو ميتا، والميت قد يكون طاهراً، وقد يكون نجسا.

وسنحاول بحث أحكام زرع الأعضاء مراعين هذه الاعتبارات في المبحثين التاليين:

*** المبحث الأول: أحكام زرع الأعضاء من إنسان إلى إنسان.**

*** المبحث الثاني: أحكام زراعة الأعضاء من حيوان إلى إنسان.**

المبحث الأول: أحكام زرع الأعضاء من إنسان إلى إنسان

يشمل نقل الأعضاء من إنسان إلى إنسان، نقلها من الإنسان وزرعها في نفسه، ونقلها من إنسان وزرعها في غيره، ولذلك سنبحث الصورتين كليهما في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: حكم زراعة الأعضاء من الإنسان في نفسه (الغرس الذاتي):

إنَّ الغرس الذاتي للأعضاء إما أن يكون السبب الداعي إليه ضرورياً، وإما أن يكون حاجياً، وتحت القسمين أنواع من الغرس.

الفرع الأول: الغرس الذاتي الضروري.

أولاً: الغرس الذاتي للدم:

١. تكوين الدم وفسيولوجيته، وأهمية وجوده في جسم الإنسان:

الدم سائل شفاف لزج أحمر اللون، قلوي التفاعل، كثافته النسبية (١,٠٦٠) وهي أكثر قليلاً من الماء (كثافة الماء النسبية ١)، ويتكون الدم من سائل البلازما، ومن خلايا مختلفة، ويبلغ حجم الدم خمس لترات في الإنسان البالغ، منها ٥٦٪ بلازما، و٤٤٪ خلايا، ويجول الدم في الجسم عبر شبكات لا تكاد تنتهي من الأوعية الدموية التي تصل إلى خلايا الجسم وأنسجته، والتي يبلغ طولها أكثر من مائة ألف ميل.

وفي الدم ٢٥ مليون مليون كرة دم حمراء متخصصة في نقل الأوكسجين من الرئتين إلى كافة خلايا الجسم، و ٢٥ مليار كرة دم بيضاء لمقاومة الجراثيم والميكروبات، وللدم وظائف عديدة ومهمة^(١) تدل على أهمية الدم وضرورة وجوده في الجسم الإنساني.

١- من أهم وظائف الدم:

- نقل المواد الغذائية المهضومة من الجهاز الهضمي إلى الكبد وإلى كافة أجزاء الجسم.
- نقل الأوكسجين من الرئتين بواسطة الهيموجلوبين (الخضاب) الموجود في الكرات الحمراء إلى جميع خلايا الجسم، فتقوم الخلايا بحرق الجلوكوز (السكر) الذي ينقله الدم أيضاً ليتحول إلى طاقة وماء وثاني أكسيد الكربون.
- نقل الماء إلى الكلى في البول.
- نقل ثاني أكسيد الكربون بواسطة الهيموغلوبين إلى الرئتين لإخراجه مع هواء الزفير.
- نقل الحرارة والدفع إلى جميع أجزاء الجسم.
- نقل المواد السامة التي تدخل الجسم أو تنتج عن تمثيل الغذاء، لتفرزها الكلى والكبد والجلد والرئتان.
- نقل هرمونات الغدد الصماء؛ مثل الغدة النخامية الواقعة في أسفل الجمجمة، والغدة الدرقية الموجودة في العنق...

٢. دوافع الغرس الذاتي للدم.

تعد حالات العمليات الجراحية غير المستعجلة أهم دافع لنقل الدم من الشخص نفسه الذي ستجرى له العملية، ويحفظ الدم في البنك لمدة تتراوح بين ٣ و ٥ أسابيع، وهو إجراء نادر الوقوع ولكنه مأمون الفائدة، ويدعو إليه الأطباء بعد انتشار مرض الإيدز^(١).

ومن فوائد نقل الدم ذاتيا إيجاد حل لذوي الزمرة الدموية المحدودة في الوسط الذي يعيشون فيه. ويؤخذ الدم للنقل الذاتي إما بأجهزة تمتص دم المريض المسفوح أثناء العملية بطريقة معقمة ليعاد للمريض ذاته، وإما بنقل الدم من عرق المريض، وحقنه في عضله الأليوي^(٢).

٣. حكم الغرس الذاتي للدم.

الظاهر جواز الغرس الذاتي للدم لما يلي:

أ- عموم النصوص الواردة في مشروعية التداوي، والغرس الذاتي للدم وسيلة من وسائل الاستشفاء والتداوي.

ب- ما ورد من إباحة استخراج الدم للتداوي، من ذلك حديث أنس بن مالك^(٣) **t** ، قال: «احتجم رسول الله **e** وقال: إن أمثل ما تداويتم به الحجامة»^(٤).

ووجه الدلالة: هو أنه إذا جاز إخراج الدم الفاسد من الجسم، وطرحه خارجه للتداوي، جاز أيضا- إخراج الدم من الجسم ليعاد إليه حال الحاجة إليه لنفس الغرض؛ وهو العلاج.

ج- أن هذا الإجراء إنما يصار إليه حال الضرورة، فكان رخصة في الدم، أبيض عند الضرورة وإن كان نجسا.

- المحافظة على كمية السوائل الموجودة بالجسم.

- يضم وسائل الدماغ، وجهاز المناعة.

لهذه الوظائف الخطيرة كان للدم أهمية كبيرة، عرفها المسلمون القدامى فأطلقوا عليه: النفس، والحياة. (ينظر: الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، د. محمد علي البار، ص: ١٢٢، ١٢١، ١٢٢).

١- المرجع السابق، ص: ١٢٥.

٢- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ١٦٥.

٣- هو أنس بن مالك بن النضر أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خادم النبي **e** ، وأحد الرواة الكثرين، كان أحد الرماة المصيبين، غزا مع النبي **e** ثمان غزوات، اختاره أبو بكر في عهده للحجاية إلى البحرين، شهد الفتوح، مات بالبصرة عام ٩٣هـ عند مائة وثلاث سنين، وكان آخر الصحابة موتاً. (ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ج: ١، ص: ١٧٧، ١٧٨).

٤- سبق تخريجه، ص: ١٤٦.

ثانيا: الغرس الذاتي للأوردة والشرابين:

١ - دور الأوردة والشرابين وآلية نقلها:

الأوردة هي الأوعية الدموية التي تحمل الدم من سائر (أجزاء) الجسم إلى القلب، والشرابين هي الأوعية الدموية التي تنقل الدم من القلب إلى سائر أجزاء الجسم^(١).

وقد يلجأ الطبيب الجراح عند انسداد منطقة شريانية إلى تبديلها بجزء شرياني سليم من الشخص ذاته، لأن انسداد جزء من الشريان يؤدي إلى إعاقة سير الدم، وتوقف الدورة الدموية عند منطقة الانسداد، فينتج عن ذلك حرمان الأعضاء وأنسجة تلك المنطقة من التغذية، فتعجز عن أداء مهامها، وإذا استمر الوضع على ذلك هلكت تلك الأعضاء، وربما هلك صاحبها، ولذلك كان غرس الأوردة والشرابين إجراء ضروريا في مثل تلك الحالات^(٢).

ومن أمثلة هذا الغرس نقل الصمامات من الأوردة في الساقين لإصلاح صمامات القلب والأبهر (شريان)، ونقل أوردة الساقين إلى القلب في عمليات إصلاح شرايين القلب (التاجية)، وهي عمليات حديثة بدأت منذ الخمسينات من القرن العشرين؛ حيث كان نقل الشريان الشدي إلى القلب لتغذيته، ثم توسعت بعد ذلك توسعا كبيرا^(٣).

٢ - حكم الغرس الذاتي للأوردة والشرابين.

ذكر الدكتور محمد علي البار أن جميع من أفق من المعاصرين في مسألة الغرس الذاتي - ومنه الغرس الذاتي للأوردة والشرابين - ذهبوا إلى جوازه^(٤)؛ وهو قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الرابعة^(٥).

١ - زرع الأعضاء بين الحاضر والمستقبل، د. عبد الفتاح عطا الله، المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية، الكويت، ص: ٥٩.

٢ - زرع الأعضاء بين العلم وأمن الإنسان، ضياء الدين الجماس، مقال نشرته مجلة فحج الإسلام، العدد: ٤٣، السنة ١٢ رمضان ١٤١١هـ - ١٩٩١م، سورية، ص: ١٠٩.

٣ - الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، د. محمد علي البار، ص: ١١٦.

٤ - المرجع السابق، ص: ١١٦.

٥ - ونصّ القرار على أنه: "يجوز نقل العضو من مكان من جسم الإنسان إلى مكان آخر إلى جسمه، مع مراعاة التأكد من أن النفع المتوقع من هذه العملية أرجح من الضرر المترتب عليها، ويشترط أن يكون ذلك لإيجاد عضو مفقود أو لإعادة شكله أو وظيفته المعهود له، أو لإصلاح عيب، أو إزالة دمامة تسبب للشخص أذى نفسيا أو عضويا"، ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد: ١، ج: ٤، ص: ٥٠٩.

وأيضاً وقرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثامنة^(١)، وقرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية رقم ٩٩^(٢).

فجواز الغرس الذاتي للأوردة والشرابين ظاهر لما يلي:

- اندراج هذا الغرس في عموم أدلة مشروعية التداوي.

- في الغرس الذاتي دفع لضرر هلاك العضو، بل النفس أحياناً، حين انسداد الأوردة والشرابين في منطقة من الجسم، مما يؤدي إلى توقف الدورة الدموية في تلك المنطقة، وبالتالي حدوث الضرر بها^(٣)، وقد تقرر شرعاً أن (الضرر يزال).

الفرع الثاني: الغرس الذاتي الحاجي.

هذا النوع من الغرس سيتعلق ببعض الأعضاء التي يمكن الانتفاع منها انتفاعاً دون استبقاء الحياة، بمعنى أن ترك هذا النوع من الغرس لا يؤدي إلى هلاك النفس، بل تبقى من دونه حية، ولكن مع المشقة الشديدة، أو على وجه ليس بالأكمل.

ومن أمثلة الأعضاء التي تغرس ذاتياً من هذا النوع، الجلد، والعظام، والأعصاب، والأوتار، وسنبحت حكم غرس العظام، والأعصاب، والأوتار لأننا تحدثنا عن غرس الجلد في بحث بعض مسائل الجراحة التجميلية^(٤).

أولاً: نماذج من الغرس الذاتي:

١. غرس العظام:

العظم هو نسيج حي صلب ومتين مكون من مادة معدنية غنية بأملاح الكالسيوم، والمغنيسيوم، والفوسفات والكربون، وهو عضو حي له أوعيته الدموية، وأعصابه، وينمو مثلما ينمو الإنسان، كما يمرض ويموت^(٥).

١ - قرارات المجمع في دوراته: ٢١، ص: ١٤٧.

٢ - القرار رقم: ٩٩، بتاريخ ١١/١٢/١٤٠٢هـ.

٣ - الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، د. محمد علي البار، ص: ١١٦.

٤ - يراجع بحث غرس الجلد ص: ١٨٩-١٩٦.

٥ - حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ١٨٠، ١٨١.

وزرع العظام أمر عرفته البشرية قديما، وقد تحدث علماء المسلمين وفقهاؤهم عن خصائص العظام، وأهميتها وطرق جبرها حال التهشم، كما بحث فقهاؤنا - قديما - موضوع زرع العظام وحكم استخدام العظام البشرية والحيوانية لتوصيل عظم لا يجبر إلا بذلك^(١).

ويتم زرع العظام لغرض توصيل الفجوات الموجودة نتيجة الكسور، أو البتر لورم، ويقوم العظم المزروع بالعمل كسقالة (*scaffolding*) حتى يمتص العظم المزروع الذي غالبا ما يموت أو يكون ميتا من الأصل، ويبنى الجسم محله عظاما جديدة، وقد تبين أن العظم الإسفنجي (المشاشي) (*concellousbone*) أكثر قدرة على تنبيه خلايا العظام الأصلية لبناء عظم جديد^(٢).

ويواجه العظم المزروع من حيوان أشد درجات الرفض، يليه الزرع من إنسان مختلف الفصيلة الدموية والنسجية، يليه إنسان من نفس الفصيلة الدموية ومقارب له في الفصيلة النسجية، وأفضلها عظام أو غضاريف تؤخذ من نفس الشخص^(٣).

٢. غرس الأعصاب:

العصب حبل مكون من حزمة من الألياف العصبية التي تمتد عن الخلايا العصبية في المخ أو الحبل الشوكي، أو العقد العصبية، والعصب هو الوحدة الأساسية في تركيب الجهاز العصبي، والعصب أبيض غليظ يرى بالعين المجردة^(٤).

وللأعصاب وظائف متنوعة؛ فالأعصاب الحسية (الموردة) تحمل أنباء العالم الخارجي، كالحرارة والبرودة، والألم إلى المخ والحبل الشوكي، وأعصاب الحركة (المصدرة) تنقل رسائل المخ والحبل الشوكي إلى العضلات لتكييف نشاط الجسم ومواءمته لوظائفه المختلفة.

وتبرز أهمية الجهاز العصبي باعتباره مركز الإدراك والتعقل والحركة في الإنسان، فأى خلل فيه يمكن أن يؤدي إلى آثار طبية سيئة؛ كالصرع، والشلل والاضطراب في الإحساس^(٥).

١ - عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات، زكريا القزويني، تقدم فاروق سعد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: ٣، ١٩٧٨ م، ص: ٤٢٢.

٢ - الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، د. محمد علي البار، ص: ٨٤.

٣ - المرجع السابق.

٤ - الموسوعة الطبية الحديثة، مجموعة من الأطباء، ج: ٥، ص: ٩٤٣.

٥ - المرجع السابق، ج: ٥، ص: ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٠.

٣. غرس الأوتار:

الأوتار حبال أو أشرطة من النسيج الليفي الأبيض، تربط العضلات بالعظام وعند انقباض العضلة، يشتد الوتر، فيتحرك العظم، والأوتار متينة، ولهذا ينذر تمزقها^(١).

وقد يلجأ الطبيب الجراح إلى نقل الأوتار إلى بعض مناطق الجسم لتؤدي وظيفتها التي خبت أو تعطلت لخلل في أوتارها.

ثانياً: حكم الغرس الذاتي الحاجي.

حكم الغرس الذاتي الحاجي هو حكم الغرس الذاتي الضروري، أي الجواز، لأن القاعدة الفقهية تقول: (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة)، وهذا ما ذهب إليه الجامع الفقهية^(٢)، وكثير من الباحثين المعاصرين^(٣).

المطلب الثاني: حكم زرع الأعضاء من إنسان إلى إنسان (الغرس المتجانس).

يطلق على زرع الأعضاء من إنسان إلى إنسان الغرس المتجانس، لكونه واقعاً بين الجنس الواحد، ويكون من الأحياء إلى الأحياء، ومن الأموات إلى الأحياء.

الفرع الأول: حكم زرع الأعضاء من إنسان حي إلى إنسان حي.

لا يخلو حال الأعضاء التي تنقل من الإنسان الحي من أن تكون فردية يؤدي انتزاعها منه إلى المساس بأصل حياته؛ كالقلب، والكبد والدماغ، وقد تكون مما له بديل يقوم بالوظيفة ولكن قد يؤثر في الصحة العامة؛ كالكلية، والخصية، وقرنية العين.

١ - المرجع السابق، ج: ٦، ص: ١٢٨٣.

٢ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد: ١، ج: ٤، ص: ٥٠٩، (ينظر نص القرار في ص: ٢٨٨ من هذا البحث)، وقرارات المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دوراته: ١-٨، ص: ١٤٧، قرار هيئة كبار العلماء بالسعودية رقم (٩٩) بتاريخ ١٤٠٢/١١/٦ هـ.

٣ - أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٢٣، والجراحة التجميلية، د. صالح الفوزان، ص: ٤٢٤، وحكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ١٨٧.

أولاً: حكم الأعضاء الفردية التي يمس نقلها بأصل الحياة.

لم أقف على مخالف من الباحثين المعاصرين في حرمة هذا النوع من زرع الأعضاء^(١)، فلا يجوز للإنسان أن يتبرع بعضو من أعضائه يؤدي إلى وفاته، ولو كان الشخص الذي سينقل إليه ذلك العضو مهدداً بالموت إذا لم يتم إسعافه بذلك العضو الفردي^(٢)، وذلك لما يلي:

١. قول الله تعالى: (قُلْ إِنْ كَانَ النَّاسُ يَفْقَهُونَ الْإِسْلَامَ حَقًّا لَأَلْقُوا مِنْ أَكْثَرِ النَّبَاتِ وَالْأَنْعَامِ وَالْإِنْسَانِ وَالْأَنْعَامِ) [النساء: ٢٩].

وجه الدلالة: أن الآية نمت عن مطلق قتل النفس^(٣)، ومنه نزع العضو الذي يؤدي نزعها إلى الموت.

٢. قول الله ﷻ: (قُلْ إِنْ كَانَ النَّاسُ يَفْقَهُونَ الْإِسْلَامَ حَقًّا لَأَلْقُوا مِنْ أَكْثَرِ النَّبَاتِ وَالْأَنْعَامِ وَالْإِنْسَانِ وَالْأَنْعَامِ) [البقرة: ١٩٥].

وجه الدلالة: أن آية نمت عن أن يتعاطى الإنسان ما يوجب هلاكه^(٤)، ونزع الأعضاء التي يؤول نزعها إلى وفاة صاحبها هلاك محرم.

٣. قوله تعالى: (قُلْ إِنْ كَانَ النَّاسُ يَفْقَهُونَ الْإِسْلَامَ حَقًّا لَأَلْقُوا مِنْ أَكْثَرِ النَّبَاتِ وَالْأَنْعَامِ وَالْإِنْسَانِ وَالْأَنْعَامِ) [المائدة: ٢].

١- قضايا فقهية معاصرة، د. محمد سعيد رمضان البوطي، ص: ١٢١، وسلطة الإنسان في التصرف بأعضائه، عبد المنعم فارس سقا، ص: ١٤٨، وأحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٢٤، أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ١٦٨، حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٣٣.

٢- هذا إذا كان المنقول منه معصوم الدم، أما مهدر الدم فإن بعض الباحثين المعاصرين ذهبوا إلى جواز التصرف بأعضائه، بأن تنقل منه لتزرع لغيره، مع اختلاف بينهم في اشتراط بعض الشروط، فذهب الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي إلى اشتراط الضرورة بالنسبة للمستفيد من العضو بحيث يشهد الطبيب العادل المختص أن لا بد لاستنقاذ حياته من زرع هذا العضو في جسده، ولا يقوم مقامه عضو اصطناعي أو عضو حيوان غير نجس، واشترط الباحث عبد المنعم فارس سقا -زيادة على الضرورة- شرطان: إذن الحاكم، وإذن ورثة مهذور الدم.

واشترط الباحث كمال الدين جمعة بكرو ثلاثة شروط:

- أن يؤخذ العضو من مهذور الدم بعد موته لا قبله.
- أن يكون أثر الغرس قطعياً في دفع الموت عن المضطر لا ظنياً.
- أن يكون مهذور الدم كافراً حريباً، أما مهدر الدم المسلم والذمي فلا يجوز نزع العضو منه إلا بإذنه، ينظر: قضايا فقهية معاصرة، د. محمد سعيد رمضان البوطي، ص: ١١٩، وسلطة الإنسان في التصرف بأعضائه، عبد المنعم فارس سقا، ص: ١٥٦، ١٥٧، وحكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٣٧، ٢٣٨.

٣- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٣، ص: ١٤٢.

٤- المرجع السابق، ج: ١، ص: ٧٣١.

وجه الدلالة: في الآية نهي عن أن يعين الناس بعضهم بعضاً على الإثم والعدوان^(١)، والذي يقوم بجراحة نزع العضو من إنسان يؤدي نزع ذلك العضو إلى وفاته إعانة له على العدوان، فحرم.

ثانياً: حكم زرع الأعضاء غير الفردية التي لا يؤدي نزعها إلى وفاة المتبرع.

اختلف الباحثون والفقهاء المعاصرون في هذه المسألة إلى قولين:

القول الأول: جواز نقل الأعضاء غير الفردية التي لا يؤدي نزعها إلى وفاة المتبرع، وإلى هذا القول ذهب الشيخ جاد الحق علي جاد الحق^(٢)، والدكتور يوسف القرضاوي^(٣)، والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي^(٤)، والدكتور وهبة الزحيلي^(٥)، والدكتور أحمد شرف الدين^(٦)، والدكتور محمد نعيم ياسين^(٧)، ومحمد سيد الطنطاوي^(٨)، والشيخ عبد الرحمان بن ناصر آل سعدي^(٩)، وإبراهيم اليعقوبي^(١٠)، ورؤوف شلي^(١١)، وعبد الجليل شلي^(١٢)، ومحمود علي السرطاوي^(١٣)، وهاشم جميل عبد الله^(١٤)، ومحمد بن المختار الشنقيطي^(١٥)، وعصمت الله عناية الله محمد^(١٦)، وأحمد الشاطري^(١٧)، وعمر حامد الجليلي^(١٨)، ومحمد عبد الجواد محمد^(١٩).

١ - التفسير الكبير، الرازي، ج: ١١، ص: ١١٠.

٢ - نقل الأعضاء من إنسان لآخر، جاد الحق علي جاد الحق، مجلة الأزهر، ع: رمضان ١٤٠٣ هـ.

٣ - من هدي الإسلام، فتاوى معاصرة، د. يوسف القرضاوي، ج: ٢، ص: ٥٣٢.

٤ - قضايا فقهية معاصرة، د. محمد سعيد رمضان البوطي، ص: ١٢٢، ١٢٣.

٥ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الرابعة، ع: ٤، ٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ج: ١، ص: ٤٦١.

٦ - الأحكام الشرعية للأعمال الطبية، د. أحمد شرف الدين، ص: ١٢٨.

٧ - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ١٢٨.

٨ - عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون، د. سميرة عايد الديات، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط: ١، ١٩٩٩ م، ص: ٩٣.

٩ - أحكام الرجاحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٣٧.

١٠ - المرجع السابق، ص: ٢٣٧.

١١ - جريدة الشرق الأوسط، ع: ٣٧٢٥، الأربعاء ٨/٢/١٩٨٩ م.

١٢ - جريدة الشرق الأوسط، ع: ٣٧٢٥، الأربعاء ٨/٢/١٩٨٩ م.

١٣ - زرع الأعضاء في الشريعة الإسلامية، د. محمود علي السرطاوي، مجلة دراسات صادرة عن الجامعة الأردنية، المجلد: ١٢، العدد ٣ جمادى الآخرة عام ١٤٠٥ هـ.

١٤ - أنظر رأيه في مجلة الرسالة الإسلامية، العدد: ٢١٢، ص: ٦٩.

١٥ - واشترط أن يكون المنقول عنه العضو كافراً، أنظر رأيه في أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٦٠.

١٦ - الانتفاع بأجزاء آدمي، عصمت الله عناية الله، ص: ١٤٥، ١٤٦.

١٧ - انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حياً وميتاً، د. محمد علي البار، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الرابعة، العدد الرابع، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ج: ١، ص: ١٠٥، ١٠٦.

١٨ - المرجع السابق.

١٩ - المرجع السابق.

الباب الثاني: أحكام الجراحة الطبية

وهو فتوى لجنة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت^(١)، والندوة الفقهية الطبية بدولة الكويت^(٢)، وهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية^(٣)، ولجنة الإفتاء التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى بالجزائر^(٤)، ولجنة الإفتاء في المملكة الأردنية الهاشمية^(٥)، وقرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي^(٦)، وقرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي^(٧).

القول الثاني: عدم جواز نقل الأعضاء الآدمية.

وإلى هذا القول ذهب الشيخ الشعراوي^(٨)، والشيخ الغماري^(٩)، والشيخ السنهلي^(١٠)، والشيخ السقاف^(١١)، والدكتور عبد السلام عبد الرحيم السكري^(١٢)، والدكتور حسن علي الشاذلي^(١٣)، والدكتور محمود الزيني^(١٤)، والشيخ محمد عبد الرحمان^(١٥)، والدكتور

١- الفتوى رقم: ٧٩/١٣٢ بتاريخ ٥ صفر ١٤٠٠ هـ الموافق لـ ٢٤/١٢/١٩٧٩ م. (ينظر: الأحكام الشرعية للأعمال الطبية، د. أحمد شرف الدين، ص: ٢١٥).

٢- الندوة الخامسة للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦/١٠/١٩٨٩ م، ينظر: الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، د. شوقي عبده الساهي، ص: ٢١٠، ٢١١.

٣- القرار رقم ٩٩ بتاريخ ٦ ذو القعدة ١٤٠٢ هـ. (ينظر حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٩٣).

٤- الفتوى الصادرة بتاريخ ٠٦ ربيع الأول ١٣٩٢ هـ الموافق لـ ١٩٧٢ م. (ينظر: نقل وزرع الأعضاء البشرية دراسة فقهية طبية قانونية، د. سعاد سطحي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، ٢٠٠٣ م، ص: ٣١).

٥- الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٩٤.

٦- القرار الأول للدورة الثامنة المنعقدة من ٢٨ ربيع الآخر إلى ٠٧ جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ الموافق لـ ١٩ إلى ٢٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٥ م، ينظر: الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٩٥.

٧- القرار الأول للدورة الرابعة المنعقدة بجدة من ١٨ إلى ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ الموافق لـ ٦ إلى ١١ فبراير (شباط) ١٩٨٨ م. (ينظر: الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٩٦).

٨- الإنسان لا يملك جسده فكيف يتبرع بأجزائه أو يبيعهها، مقال للشيخ الشعراوي، جريدة اللواء الإسلامي، العدد: ٢٢٦، بتاريخ الخميس ٢٧ جمادى الآخر ١٤٠٧ هـ.

٩- ينظر قوله في رسالة له عنوانها: تعريف أهل الإسلام بأن نقل العضو حرام.

١٠- قضايا فقهية معاصرة، محمد برهان الدين السنهلي، دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٤٠٨ هـ، ص: ٦٧.

١١- له رسالة في تحريم نقل الأعضاء عنوانها: «الإمتاع والاستقصاء لأدلة تحريم نقل الأعضاء»، ص: ١٨.

١٢- أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٣٦.

١٣- المرجع السابق.

١٤- الإمتاع والاستقصاء لأدلة تحريم نقل الأعضاء، حسن بن علي السقاف، ص: ٢١٢.

١٥- انتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر حيا وميتا بحث لمحمد عبد الرحمان مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، السعودية، الدورة الرابعة، سنة ١٤٠٨ هـ، ص: ٣.

۱- آیات الاضطراب، منها:

- ۲۹۰ -

٢- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْعَلْ لَكُمْ فِتْنَةً فِي أَنْفُسِكُمْ أَتَكْتُمُونَ﴾ (الحشر: ٩).

ووجه الدلالة:

أن الآية أفادت فضيلة الإيثار بعمومه، ويدل عليه حذف المفعول^(١)، ولا مانع من أن يدخل التنازل عن العضو لإنقاذ الغير في أفراد ذلك العموم.

وإذا كان المفسرون ذكروا أن من الإيثار الوارد في الآية الإيثار بالمال والمسكن فإن من أثر أخاه بعضو من أعضائه لإنقاذه من الهلاك، وشفائه من داء ألم به أعظم^(٢).

واعترض على هذا الاستدلال أن الإيثار الوارد في الآية محمول على ما لا يمس -بشكل ما- أصل الحياة، أو سلامة عضو من أعضاء الجسم، وإن غاية ما فيه أن ينال المؤثر من جراء إيثاره جهداً أو مشقة يمكن تعويضهما بالأسباب العادية؛ كالغذاء والشراب والكساء^(٣).

٣- واستدل المحيزون -أيضاً- بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْعَلْ لَكُمْ فِتْنَةً فِي أَنْفُسِكُمْ أَتَكْتُمُونَ﴾ (الحشر: ٩).

ووجه الدلالة:

هو أن التنازل عن العضو ليغرس في بدن من اضطر إليه إنقاذ حياته يدخل في باب التعاون على البر والتقوى الذي حثت عليه الآية الكريمة^(٤).

واعترض على هذا الاستدلال بأن التعاون الوارد في الآية، هو التعاون في البر والخير لا فيما حرم الله، ومنه التعاون الذي يمس أصل الحياة، أو سلامة أعضاء الجسم^(٥).

١- التفسير الكبير، الرازي، ج: ٩، ص: ٢٧٥.

٢- فتوى لجنة الإفتاء الجزائرية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى الصادرة بتاريخ ١٣٩٢/٠٣/٠٦ هـ الموافق لـ ١٩٧٢/٠٤/٢٠ م.

٣- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٥١.

٤- المرجع السابق، ص: ٢٤٦.

٥- المرجع السابق، ص: ٢٥١.

٤- قوله تعالى: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرِي) [النساء: ٢٩].

وقوله تعالى: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرِي) [البقرة: ١٩٥].

وجه الدلالة: أن الآية الأولى نمت أن يقتل الناس بعضهم بعضاً، والمعنى: لا تقتلوا إخوانكم^(١)، أما الآية الثانية فقد نمت عن كل ما يؤدي إلى الهلاك^(٢)، وحرمان المضطر من العضو يعني تسليمه للموت أو القتل الذي هو بمثابة قتل الآخر نفسه، وفيه إلقاء بالنفس إلى التهلكة^(٣). واعترض على هذا الاستدلال:

أن الآيتين الكريميتين إن صح الاستدلال بهما على جواز الغرس المتجانس بين الأحياء، فقد يصح الاستدلال بهما -أيضاً- على منعه على اعتبار أن التنازل عن العضو قتل بطيء للنفس، وإلقاء بها إلى الهلاك، ومن المعلوم عند الأصوليين أن الدليل الذي يقبل الاحتمال يسقط به الاستدلال، بل هناك ما يرجح جانب المنع في الاستدلال بالآية الأولى، وهو قوله تعالى في عقبها: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرِي) [النساء: ٣٠]، فلو كانت الآية ٢٩ تفيد مشروعية التنازل بالعضو، لكانت الآية بعدها تفيد وجوبه درءاً لقتل النفس الذي يستوجب دخول النار، ولما لم يقل أحد من المجيزين بالوجوب، بل الجواز، لم تعد الآية دليلاً لهم، بل ربما حجة عليهم^(٤).

٥- ومن أدلتهم: قوله تعالى: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرِي) [النساء: ٣٠].

وقوله تعالى: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرِي) [النساء: ٣٠].

وقوله تعالى: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرِي) [النساء: ٣٠].

١- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٣، ص: ١٤٢.

٢- المرجع السابق، ج: ١، ص: ٧٣١.

٣- الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، د. محمد علي البار، ص: ١٤١.

٤- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٥٢.

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَاذْكُرُوا أَمْوَالَكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ هُوَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ۖ ثُمَّ لَكُمْ أَسْوَءُ الْعَذَابِ﴾ [المائدة: ٣٢].

وجه الدلالة هو:

أنّ الآية أثبتت فضلاً لمن أحيا النفس، ومن إحيائها إنجاؤها من غرق أو حرق أو هلكة أو هدم^(١)، أي من كان سبباً لحياة نفس واحدة بإنقاذها من موت كانت مشرفة عليه فكأنما أحيا الناس جميعاً^(٢)، وإنقاذ المضطر من الهلاك بغرس شيء من أعضاء آدمي الحي في بدنه داخل في عموم قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَاذْكُرُوا أَمْوَالَكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ هُوَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ۖ ثُمَّ لَكُمْ أَسْوَءُ الْعَذَابِ﴾ [المائدة: ٣٢]^(٣).

واعترض على هذا الاستدلال:

بأنّ الآية لا تفيد إنقاذ نفوس الآخرين بما يتحقق وقوعه من أذى يمس أصل الحياة، أو الصحة العامة لدى الإنسان المنقذ، والغرس المتجانس إذا كان يؤثر في الصحة العامة عند التنازل على وجه القطع واليقين فإن الآية الكريمة لم تتناوله.

٦- ومن أدلتهم الآيات الدالة على رفع الحرج والأخذ باليسر، منها:

أ- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتْلُوا الصَّلَاةَ فِي سَكْنٍ مِنْ بُيُوتِكُمْ وَلَا تَحْتَ ثِيَابٍ مِنْ بُيُوتِكُمْ وَلَا تَحْتَ كِسَافٍ مِنْ دُونِهَا يُخَفُونَ وَلَا خَمْرٍ وَلَا أَزْوَاجٌ مُشْرَبَاتٍ وَلَا مَنَاجِلَ تُذْخِرُونَ ۚ وَمِنْ أَكْثَرِ النَّوَاصِبِ أَنْ تَكُونَ إِذَا صَلَّيْتُمْ مُرْغَبِينَ فِي أَمْوَالِكُمْ ۖ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَفُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ فَحَمَلَتُهُمْ أَثْقَالَهُمْ فَصَلَّوْا مِنْ وَزَعٍ وَكَانُوا غَافِلِينَ﴾ [النساء: ٥٣].

ب- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ إِذَا كُنْتُمْ سِكْرًا وَلَا بَعْضُكُم مَعَ بَعْضٍ ۖ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عَظِيمًا﴾ [البقرة: ١٨٥].

ج- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ إِذَا كُنْتُمْ سِكْرًا وَلَا بَعْضُكُم مَعَ بَعْضٍ ۖ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عَظِيمًا﴾ [البقرة: ١٨٥].

[النساء: ٥٣].

د- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ إِذَا كُنْتُمْ سِكْرًا وَلَا بَعْضُكُم مَعَ بَعْضٍ ۖ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عَظِيمًا﴾ [البقرة: ١٨٥].

هـ- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ إِذَا كُنْتُمْ سِكْرًا وَلَا بَعْضُكُم مَعَ بَعْضٍ ۖ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عَظِيمًا﴾ [البقرة: ١٨٥].

١- جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ج: ٦، ص: ٢٠٣.

٢- تفسير المنار، محمد رشيد رضا، ج: ٦، ص: ٣٤٩.

٣- نقل وزرع الأعضاء البشرية دراسة فقهية طبية قانونية، د. سعاد سطحي، ص: ٣٣.

وجه الدلالة:

أنّ في إجازة نقل الأعضاء الآدمية تيسيراً على العباد ورجمة بالمصابين والمنكوبين، وتخفيف للألم، وكل ذلك موافق لمقصود الشرع؛ بخلاف تحريم نقلها، ففيه حرج ومشقة، وهذا يتنافى مع ما دلت عليه نصوص الشرع^(١).

واعترض على هذا الاستدلال:

بأنّ الأخذ بالأخف والأيسر، وكذلك رفع الحرج مقيد بأن لا يحدث ذلك شدة وحرجا في الطرف الآخر، إلا إذا كان الضرر بسيطا لا يعتد به، كما أنّ تلك الأدلة يمكن أن يتخذها المانعون للغرس المتجانس بين الأحياء حجة لهم طالما أحدث ذلك الغرس حرجا وشدة في المنقول منه العضو، فلما كانت هذه الآيات أدلة محتملة للجواز والمنع في آن واحد، بطل الاستدلال بها^(٢).

٧- ومن أدلة المجيزين قوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فِيهِ تَحْتَمِلُ الْغَرَسُ الْغُرْسَ حَرْجًا وَشَدَّةً فِي الْمَنْقُولِ مِنْهُ الْعَضْوُ، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ أَدْلَةً مُحْتَمَلَةً لِلْجَوَازِ وَالْمَنْعِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، بَطُلَ الْاِسْتِدْلَالُ بِهَا^(٣)) (البقرة: ٢٣٧).

وقوله سبحانه: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فِيهِ تَحْتَمِلُ الْغَرَسُ الْغُرْسَ حَرْجًا وَشَدَّةً فِي الْمَنْقُولِ مِنْهُ الْعَضْوُ، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ أَدْلَةً مُحْتَمَلَةً لِلْجَوَازِ وَالْمَنْعِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، بَطُلَ الْاِسْتِدْلَالُ بِهَا^(٤)) [القصص: ٧٧].

وجه الدلالة: أنّ الآية الأولى أفادت النهي عن ترك التفضل بالإحسان لما فيه من الألفة وطيب خاطر^(٥)، وأفادت الثانية الأمر بالإحسان إلى الناس من وجوهه المعروفة^(٦)، فإذا علم ذلك فإنّ التنازل عن العضو لمصلحة المضطر فيه ما لا يخفى من الإحسان الذي ندبنا الشرع إليه^(٧).

واعترض على هذا الاستدلال بأنّ الإحسان إلى الغير مشروط بأن لا يكون سببا في إلحاق الأذى الشديد بالمحسن، والتنازل عن العضو إحسان إلى المنقول إليه يشوبه إساءة في جسد المنقول منه العضو^(٨).

١- عمليات نقل وزرع الأعضاء، د. سميرة عايد الديات، ص: ٩٨، ٩٩، ونقل وزرع الأعضاء البشرية، د. سعد سطحي، ص: ٣٤.

٢- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٥٢.

٣- محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ج: ٣، ص: ٢٨١.

٤- المرجع السابق، ج: ١٣، ص: ١٢٦.

٥- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٤٨.

٦- المرجع السابق، ص: ٢٥٣.

أدلة المجيزين من السنة:

١- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: لدغت رجلا منا عقرب، ونحن جلوس مع رسول الله ﷺ، فقال رجل يا رسول الله أرقني؟ قال: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل»^(١).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ رخص بالرقية لدفع الضرر عن الملدوغ، ولقد أعطى الحديث حكما عاما هو الندب إلى نفع الغير من الإخوان حال الاستطاعة، ولا شك أن بذل عضو لإنقاذ حياة أحد من أعظم النفع له وأجله^(٢).

٢- وعنه **t** عن النبي ﷺ أنه قال: «كل معروف صدقة»^(٣).

وجه الدلالة:

أن نقل العضو من إنسان لغرسه في بدن آخر مضطر إليه داخل في باب المعروف والصدقة، فالصدقة كما تكون بالمال تكون بأعمال البر، والتنازل عن العضو واحد منها^(٤).

٣- عن أبي هريرة **t** قال: قال رسول الله ﷺ: «من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة»^(٥).

وجه الدلالة:

أن الحديث دل على فضل تنفيس الكرب عن المؤمنين، وفي نقل العضو إلى من تهددت حياته بالخطر تنفيس كرب عظيم من كرب الدنيا، ولذا فإن عمليات الغرس المتجانس بين الأحياء داخلة في عموم ما حث عليه الحديث الشريف من تنفيس الكرب ورفع الشدائد عن المسلمين^(٦).

١- سبق تخريجه، ص: ١٩٥.

٢- نقل وزرع الأعضاء البشرية، د. سعاد سطحي، ص: ٣٧.

٣- البخاري، كتاب: الأدب، باب: كل معروف صدقة، رقم: ٦٠٢١، ص: ١١٦٦، ومسلم، كتاب الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، رقم: ١٠٠٥/٥٢.

٤- رأي في موضوع زراعة الأعضاء، بحث للدكتور يوسف القرضاوي، مجلة الفكر الإسلامي، العدد: ١٢، السنة: ١٨، جمادى الأولى ١٤١٠هـ الموافق لـ كانون الأول ١٩٨٩م، ص: ١٤.

٥- رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الذكر والدعاء، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، رقم: ٢٦٩٩/٣٨.

٦- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال جمعة بكرو، ص: ٢٥٦.

واعترض على الاستدلال بهذه الأحاديث الثلاثة (الثالث والرابع والخامس) بأنها أحاديث دلالتها عامة، وليست صريحة في محل النزاع، ولذلك فإنها لا تصلح لإثبات مشروعية الغرس المتجانس بين الأحياء، مما يؤثر في الصحة العامة^(١).

٤- عن النعمان بن البشير^(٢) **t**، قال: قال رسول الله **e**: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»^(٣).

وجه الدلالة في هذا الحديث:

هو أنّ المسلمين في آلامهم وآمالهم كالجسد الواحد، ونقل العضو من بدن السليم إلى بدن المضطر كنقله فيه وإليه، فلم يتجاوز في ذلك الجسد الواحد، فيعطى - لذلك - حكم الغرس الذاتي في حالة الاضطرار، وهو الجواز^(٤).

٥- عن أنس بن مالك **t** عن النبي **e** قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»^(٥).

وجه الدلالة:

أنّ الحديث الشريف ينفي كمال الإيمان أو حقيقته عن كل من لا يريد الخير لأخيه المسلم إرادته لنفسه، وعليه فإن من تمام الإيمان أن يقدم المسلم عضوا من بدنه لأخيه المسلم المضطر الذي يجب له أن يستمر في الحياة، واكتساب الصحة^(٦).

٦- عن أبي موسى الأشعري^(٧) **t** قال: قال رسول الله **e**: «إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»^(٨).

١- المرجع السابق، ص: ٢٥٩.

٢- النعمان بن البشير بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ولد قبل وفاة رسول الله **e** بثمان سنين وسبعة أشهر، وله صحة، وكان شاعرا مجيدا، وجوادا كريما، ولآه معاوية الكوفة، ثم ولي قضاء دمشق، ثم ولي إمرة حمص من مدن سورية، قتل في "بيرين" إحدى قرى حمص سنة ٦٤هـ. (ينظر: أسد الغابة لابن الأثير، ج: ٣، ص: ٤١١، ٤١٢).

٣- رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الأدب، باب: رحمة الناس والبهائم، رقم: ٦٠١١، ومسلم، واللفظ له، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: ترحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم: ٢٥٨٦.

٤- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٥٤، ٢٥٥.

٥- سبق تخريجه، ص: ٥٥.

٦- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٥٥.

٧- هو عبد الله بن قيس بن سليم، استعمله النبي **e** على بعض اليمن، واستعمله عمر **t** على البصرة، وعثمان **t** على الكوفة، وهو فاتح الأهواز، وأحد الحكمين بصفين، توفي سنة ٥٠هـ. (ينظر: الإصابة، ابن حجر، ج: ٢، ص: ٣٥٩، ٣٦٠).

٨- سبق تخريجه، ص: ٥٥.

وجه الدلالة:

أنّ الحديث بين ضرورة وقوف المؤمن إلى جنب أخيه المؤمن حتى شبهه بالبنيان الذي تتماسك لبناته بعضها ببعض، فإذا كان هذا حالهما فلا أقل من أن يهب له بعض أعضائه لإنقاذ حياته من التهلكة، وتخفيف آلامه ومعاناته^(١).

واعترض على هذا الاستدلال بهذه الأحاديث الثلاثة (السادس والسابع والثامن) بأنها أحاديث تكاد تخلو من الإشارة -فضلاً عن العبارة- إلى حكم نقل الأعضاء وغرسها بين الآدميين، إذ كل ما فيها دعوة ملحة إلى تقوية أواصر المحبة والإخاء بين المسلمين، حتى يغدوا بذلك، وكأنهم رجل واحد لا تنازعه الأهواء، أو بنيان متين لا تزعزعه الرياح العاتية^(٢).

أدلة المجيزين من القواعد الفقهية: استدلووا بالقواعد الفقهية التالية:

١- قواعد الضرورة، وهي:

أ- الضرورات تبيح المحظورات^(٣).

ب- الضرر يزال^(٤).

ج- الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف^(٥).

د- إذا ضاق الأمر اتسع^(٦).

وجه الدلالة: أنّ هذه القواعد الفقهية المستنبطة من نصوص الشريعة دلت على الترخيص للمتضرر بإزالة ضرره ولو بالمحظور.

فالقاعدة الأولى: دلت على أنّ من بلغ مقام الاضطرار، رخص له في ارتكاب المحظور، وأنّ ما كان ممنوعاً يعامل كما لو كان مباحاً وقت الضرورة^(٧).

١- نقل وزرع الأعضاء البشرية، د. سعاد سطحي، ص: ٣٧.

٢- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٥٩.

٣- الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٣، ٨٤، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٥.

٤- الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٣، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٥.

٥- المادة: ٢٧ من مجلة الأحكام العدلية. (ينظر: شرح مجلة الأحكام العدلية، سليم رستم باز اللبناني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: ٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص: ٣١).

٦- الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٣، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٤.

٧- المادة: ٢٧ من مجلة الأحكام العدلية. (ينظر: شرح مجلة الأحكام العدلية، سليم رستم باز اللبناني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: ٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص: ٢٩).

والقاعدة الثانية: دلت على وجوب رفع الضرر، وترميم آثاره بعد الوقوع^(١).

أما القاعدة الثالثة: فمعناها أنّ الأمر المتردد بين ضررين إذا كان أحدهما أشد من الآخر، فإنه يتحمل الضرر الأخف لدفع الضرر الأشد^(٢)، ومن أمثال هذه القاعدة: قاعدة: إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما^(٣)، وقاعدة يختار أهون الشرين^(٤).

وأما القاعدة الرابعة فقد دلت على أنّ من بلغ مقام المشقة التي لا يقدر عليها وجب التوسع عليه في الحكم.

وكل المعاني التي تدل عليها هذه القواعد متحققة بالنسبة للمضطر إلى العضو، والشخص المريض متضرر بتلف العضو المصاب، كما أنه في مقام اضطرار ومشقة، إذ يصل به الحال إلى درجة خوف الهلاك والموت، كما في حالة الفشل الكلوي^(٥).

ولقد اعترض على الاستدلال بقواعد الضرورة السابقة بأنها لا تقبل الموازنة بين بدني آدميين معاً، أحدهما مضطر لبدن الآخر، أو لعضو فيه يؤدي انتزاعه إلى خلل في صحته، ليحيا من دونه حياة لا يطيب فيها عيشه، فقواعد الضرورة أو الاضطرار تضم في أحكامها كل المحرمات -سوى بدن الإنسان الحي- التي قد يضطر إليها الإنسان في حالة طارئة، أو ظرف رهن فتباح له مع تلك الحالة، أو ذلك الظرف^(٦).

٢- قاعدة المشقة تجلب التيسير^(٧).

ووجه دلالتها أنّ معنى القاعدة أنّ الصعوبة متى وجدت في أمر من الأمور كانت سببا شرعيا صحيحا للتسهيل ورفع المعاناة عن المكلفين عند تنفيذ الأحكام بوجه من الوجوه المقررة شرعا^(٨)، وبناء على هذه القاعدة يمكن القول أنّ نزع العضو من الإنسان يحرم في الأحوال العادية، فإذا اضطر

١- المدخل الفقهي العام، مصطفى الزرقا، ج: ٢، ص: ٩٩٥.

٢- شرح القواعد الفقهية، الزرقا، ص: ٢٠١.

٣- شرح مجلة الأحكام العدلية، سليم رستم باز اللبناني، ص: ٣٢.

٤- المرجع السابق.

٥- أحكام الجراحة الطبية، د. محمد المختار الشنقيطي، ص: ٢٥٢.

٦- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٦٥.

٧- المادة: ١٧ من مجلة الأحكام العدلية، شرح سليم رستم باز اللبناني، ص: ٢٧.

٨- المرجع السابق، والقواعد الفقهية، د. عبد العزيز محمد عزام، دار الحديث، القاهرة، مصر، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص: ١١٤.

إليه آخر لاستنقاذ حياته أو صحته جاز تيسيرا استوجبت مشقة المضطر إليه^(١).

واعترض على هذا الاستدلال: بأنّ غرس العضو لدى المضطر إليه تيسير له، ولكنه جلب للمشقة والخرج للمنقول منه العضو^(٢).

٣- قاعدة: الأمور بمقاصدها^(٣).

وجه الدلالة: أنّ القاعدة دلت على أنّ المعتبر في الأعمال النيات والمقاصد، وبناء عليه يكون حكم نقل العضو حكم المقصود منه، فإن كان النقل لإنقاذ النفس المحرمة، ودفع الضرر الأشد بالأخف، كان المقصد محموداً، والعمل -تبعاً له- مشروعاً، يمدح عليه صاحبه ويثاب^(٤).

واعترض على هذا الاستدلال: بأنّ قاعدة الأمور بمقاصدها صلتها بمسألة زرع الأعضاء صلة لاحقة، وليست سابقة، لأن المقصد الطيب أو النية الحسنة له أهميته في قبول الأعمال الصالحة عند الله سبحانه وتعالى، وليس له دور في تصويب الأعمال الخاطئة، ونحن لم نتفق -بعد- على مشروعية هذا الغرس للأعضاء حتى نتساءل عن الغاية منه: أهى سامية خيرة، أم هي خلاف ذلك؟^(٥).

٢. قاعدة لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان^(٦).

وجه الدلالة: أنّ نقل الأعضاء الآدمية كان قبل ترقى الطب خطراً، وقد يؤدي إلى ضرر عظيم، وذلك مسوّغ لتحرّيمه، لغلبة الظن بهلاك المنقول منه بعملية النقل، أما الآن وبعد أن تطور الطب، وأصبح النقل علاجاً مأموناً صار حكمه الحل^(٧).

واعترض على هذا الاستدلال بهذه القاعدة: بأنّ قاعدة: لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان تتناول القضايا التي تتعلق بأعراف الناس، ومصالحهم، وأخلاقهم، ولا علاقة لها بأحكام الإسلام

١- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٦٢.

٢- المرجع السابق.

٣- الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٢٧.

٤- شفاء التباريح والأدواء في حكم التشريح ونقل الأعضاء، الشيخ إبراهيم العقوبي، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، ط: ١، ١٤٠٧هـ، ص: ٢١، ٣٤، ٣٥.

٥- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٦٥.

٦- المادة: ٣٩ من مجلة الأحكام العدلية، ص: ٣٦.

٧- المختارات الجليلة، الشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي، مطبعة المدني، ١٣٧٨هـ، ص: ٣٢٥.

الثابتة، ونصوصه الآمرة الناهية، ولقد جاء بحرمة بدن الإنسان، ولصيانه كرامته نصوص قاطعات، وآيات محكمات، فلا تقبل أحكامها تبديلا ولا تغييرا^(١).

من الكتاب:

١- قوله تعالى: (*qāḍiyyin* *ḥāfiẓīn* *ḥakīmīn*) (البقرة، ١٩٥).

وجه الدلالة: أَنَّ الله سبحانه هُمى - في الآية - عن تعريض النفس إلى كل مسببات الهلاك، وإقدام الشخص على التبرع بجزء من جسده سعى لإهلاك نفسه، وإن أدى ذلك إلى إحياء غيره، لأنَّ ذلك ليس مطلوباً منه، فلفظ التهلكة في الآية عام يدخل تحته قطع العضو الموجب لإزالة منفعته مما يؤدي إلى الهلاك^(٢).

٢- واستدل المانعون -أيضا- بقوله تعالى: (*وَأَمَّا نِسَاءُ الَّذِينَ آمَنُوا فَلَا يَصِلْنَ إِلَىٰ أَحَدٍ مِّنَ الْأَشْيَاءِ*) [النساء: ٢٩].

وجه الدلالة:

أَنَّ الآيَةَ تَنْهَى عَنْ قَتْلِ النَّفْسِ مَهْمَا كَانَ هَذَا الْقَتْلُ: انتحاراً، أو عدواناً يفعل بالآخرين، ولا شك أن موافقة الإنسان على نقل عضوه لغيره عدواناً على جسده، فيكون فعله داخلاً في الوعيد الوارد في النص، لأنه قد يؤول إلى قتلها^(٣).

واعترض على الاستدلال بالآيتين السابقتين من وجهين:

الوجه الأول: اعتبار الآيتين خارجيتين عن محل النزاع، وقال المجيرون إننا نشترط في جواز النقل ألا تكون حياة المتبرع مهددة بالهلاك، وإطلاق القول بأنّ التبرع في حال الحياة يؤدي إلى الهلاك لا يقبل إلا بشهادة أهل الخبرة من الأطباء، وهم لا يقولون بذلك.

١ - حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٢٦٦.

٢- نقل وزراعة الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي، د.عبد السلام السكري، الدار المصرية، ١٤٠٩هـ - ١٩٩٨ك، ص: ١٠٧.

٣ - عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون، د. سميرة عايد الديات، ص: ٩٥، نقل وزرع الأعضاء البشرية، د. سعاد سطحي، ص: ١٩.

الباب الثاني: أحكام الجراحة الطبية

الوجه الثاني: قلب الاستدلال بهما؛ ووجه ذلك أن الشخص إذا امتنع عن تبرع الغير له بالعضو الذي تتوقف نجاته - بإذن الله تعالى - على نقله إليه يعتبر ملقيا بنفسه إلى الهلاك أو قاتلا لها، فيحرم عليه الامتناع من هذا الوجه، ومن ثم تصبح موافقته على نقله مشروعة وواجبة عليه^(١).

ويجاب على هذا الاعتراض بأن أصل الحكم متعلق بالمنقول منه، لا بالمنقول إليه، وإذا ثبتت الحرمة في حق المنقول منه، فلا معنى لبحث حكم المنقول إليه، واعتباره آثما بالامتناع عن قبول عضو يحرم أصلا انتزاعه.

٣- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلِينَ﴾ (النساء: ١١٩).

وجه الدلالة: أن نقل الأعضاء فيه تغيير في خلق الله تعالى، فهو داخل في عموم هذه الآية الكريمة، فكان من المحرمات.

يقول الشيخ السقاف: (...فاتضح من هذا كله أن الله قد خلق الإنسان بصورة معينة وبهيئة خاصة، فلا يجوز لهذا الإنسان أن يغير هذه الصورة، وهذه الهيئة إلا بما أذن له مولاه وخالقه وأجاز له تغييره، كفصل ظفر وشعر معين... فتغيير ما عدا ذلك باق على الأصل المحرم وهو التغيير لخلق الله تعالى، وهو غير جائز لا بزيادة، ولا بنقصان،... وأما النقصان كقطع عضو ولو كان العضو زائدا على العادة...) (٢).

واعترض على هذا الاستدلال: بأن نقل الأعضاء ليس من تغيير الخلق الوارد في الآية، لأنه مبني على وجود الضرورة والحاجة الداعية إلى فعله، والآية إنما يقصد منها ما كان على وجه العبث دون وجود ضرورة أو حاجة داعية (٣).

٤- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلِينَ﴾ (الإسراء: ٧٠).

١ - أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٥٥.

٢ - الإمتناع والاستقصاء لأدلة تحريم نقل الأعضاء، السقاف، ص: ١٨.

٣ - أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٢٥٥.

وجه الدلالة: أن الآية الكريمة دلت على تكريم الله للآدمي، وهو تكريم يشمل حياته وما بعد موته، وانتزاع العضو منه يخالف ذلك التكريم سواء في حال الحياة أو بعد الموت^(١).

واعترض على هذا الاستدلال: بأن نقل العضو لا يחדش في كرامة المنقول منه، لأنه لم يفعل على وجه الإهانة، والتمثيل، بل على وجه الإيثار وابتغاء النفع.

أدلة المانعين من السنة:

١- أحاديث النهي عن المثلة^(٢)، ومنها حديث بريدة **t** قال: «كان رسول الله **e** إذا أمر أميرا على جيش أو سارية أو وصاه في خاصيته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا، ثم قال: اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا»^(٣).

وجه الدلالة: أن الحديث دلّ على حرمة التمثيل، ومن التمثيل قطع أي جزء أو أي عضو من الآدمي، أو جرحه حيا أو ميتا لغير مرض، لأن فيه تشويها للخلقة الظاهرة^(٤).

واعترض على هذا الاستدلال: بأن مفسدة التمثيل تعارض مفسدة هلاك المريض المضطر إلى العضو، وهذه أعظم من تلك، فاعتبرت، للقاعدة الشرعية: (إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما)^(٥)^(٦).

٢- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «لما هاجر النبي **e** إلى المدينة هاجر إليه الطفيل بن عمرو، وهاجر معه رجل من قومه فاجتوا^(٧) المدينة، فمرض فجزع، فأخذ مشاقص فقطع بها براحه فشخب^(٨) يده حتى مات، فرآه الطفيل بن عمرو في منامه، وهيئته حسنة، ورآه مغطيا يديه، فقال له: ما صنع بك؟ فقال: قيل لي: لن نصلح منك ما أفسدت، فقصها الطفيل على

١- الإمتاع والاستقصاء، السقاف، ص: ٢٨-٣٠، ونقل وزراعة الأعضاء الآدمية، د. عبد السلام السكري، ص: ١١٥.

٢- المثلة: يقال: تشويه القتل بجدع أنفه وأذنه أو مذاكيره أو شيئا من أطرافه. (ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (مثل)، ج: ١١، ص: ٧٣٢).

٣- رواه مسلم، كتاب: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعث، رقم: ١٧٣١/٢.

٤- الإمتاع والاستقصاء، السقاف، ص: ٢٦.

٥- الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٧، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٩.

٦- أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٥٧.

٧- احتوى البلد إذا كرهه المقام به وإن كان بنعمة. (ينظر: مختار الصحاح، الرازي، مادة: (ج و ي)، ص: ٨٤).

٨- المشاقص: جمع مشقص وهو السهم الذي فيه نصل عريض، والبراحم رؤوس السلاميات من ظهر الكف إذا قبض الشخص كفه ارتفعت، وتشخب يده أي جرى دمها. (ينظر: المصباح المنير، الفيومي، مادة (شقص)، ج: ١، ص: ٤٨٨، ومادة (برجم)، ج: ١، ص: ٦٩، ومادة (شخب)، ج: ١، ص: ٤٦٧).

الرسول e ، فقال رسول الله e: « اللهم وليديه فاغفر »^(١).

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن من تسبب في ذهاب عضو من أعضائه، بتبرع أو غيره، فإنه يبعث يوم القيامة بغير ذلك العضو عقوبة له، لأن الإنسان ليس ملكاً لنفسه فلا يصح له أن يتصرف في كيانه^(٢). واعترض على هذا الاستدلال:

بأن نقل الأعضاء للضرورة لا يشمل حديث جابر t ، لأن الوصف الوارد فيه "ما أفسدت" يوجب تخصيص الحكم بحالة الإفساد؛ بأن تقطع وتبرع لغير حاجة ضرورية، وهو ما لم يقصد في عملية نقل الأعضاء^(٣).

٣- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله e: « لا ضرر ولا ضرار »^(٤).

وجه الدلالة: أن نزع العضو من شخص للزرع فيه إضرار للشخص المنقول منه، وذلك حرام لدخوله في عموم النهي الوارد في الحديث^(٥).

واعترض على هذا الاستدلال: بأن الحديث يحرم الضرر والإضرار، ولا نسلم بأن الشخص الذي ينقل منه العضو يتضرر بملاكه مستقبلاً، وحالة النقل التي يحدث فيها هلاك صاحب العضو المنقول منه خارجة عن محل النزاع؛ إذ لا أحد يميزها^(٦).

٤- حديث أسماء^(٧) بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها: « أن امرأة سألت النبي e ، فقالت: إن ابنتي أصابتها الحصبة فأمرق شعرها، وإني زوجتها أفأصل فيه؟ فقال: لعن الله الواصلة والمستوصلة »^(٨).

١- رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب: الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر، رقم: ١١٦/١٨٤.

٢- الإمتاع والاستقصاء، السقاف، ص: ١٩٠، ٢٠، ونقل وزراعة الأعضاء الآدمية، د. عبد السلام السكري، ص: ١١١.

٣- أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٥٦.

٤- رواه مالك مرسلاً في الموطأ، كتاب: الأقضية، باب: القضاء في المرفق، رقم: ٢١٧١، ج: ٢، وابن ماجه في سننه، كتاب: الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم: ٢٣٤٠، والبيهقي في الكبرى، كتاب: الصلح، باب: لا ضرر ولا ضرار، رقم: ١١٣٨٤، والطبراني في الكبير، باب: الثاء، من اسمه ثعلبة، ثعلبة بن أبي مالك القرظي، رقم: ١٣٨٧، قال السيوطي في الجامع الصغير: الحديث حسن، ج: ٢، ص: ٢٠٢.

٥- نقل وزراعة الأعضاء الآدمية، د. عبد السلام السكري، ص: ١١٦، والإمتاع والاستقصاء، السقاف، ص: ٢٩، ٣٠.

٦- أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٩، ٣٠.

٧- أسماء بنت أبي بكر الصديق القرشية التيمية، زوج الزبير بن العوام t ، وتلقب بذات النطاقين؛ لأنها صنعت لرسول الله e وأبيها لما هاجرا سفرة، فلم تجد ما تشدها به، فشقت نطاقها وشدت به السفرة، كانت رضي الله عنها صاحبة دين متين، وعقل رزين، وقلب صبور، ماتت عن مائة سنة. (ينظر أسد الغابة، ابن الأثير، ج: ٦، ص: ٩، ١٠).

٨- رواه البخاري، كتاب اللباس، باب: الموصولة، رقم: ٥٩٤١، ومسلم، كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم: ٢١٢٢/١١٥.

وجه الدلالة: هو أن الحديث دلّ على حرمة انتفاع المرأة بشعر غيرها، وهو أصل في تحريم الانتفاع بأجزاء الآدمي -لأنّ الشعر منها- ولو لم يحدث ذلك الانتفاع ضرراً بالمأخوذ منه^(١).

واعترض على هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: أن وصل الشعر يندرج ضمن المصالح الكمالية، بخلاف نقل الأعضاء فإنها تندرج ضمن المصالح الضرورية أو الحاجة.

الوجه الثاني: أن وصل الشعر فيه غش للزوج وتدليس، بخلاف نقل الأعضاء فليس فيه شيء من ذلك، بل فيها تحقيق المصلحة ودفع المفسدة.

٥- حديث عائشة رضي الله عنها أنّ رسول الله ﷺ قال: «كسر عظم الميت ككسره حياً»^(٢)، وفي رواية: «كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الإثم»^(٣).

وجه الدلالة: دلّ الحديث على حرمة كسر عظم الحي أو قطع جزء منه، كما يحرم ذلك في الميت إلا لسبب أذن الشرع فيه^(٤).

واعترض على هذا الاستدلال: بأنّ هذا الحديث خارج عن موضوع النزاع لأنّ الجراحين لا يقومون -حال نقل الأعضاء- بكسر العظام، أو قطع الأعضاء بما يفسدها، بل يحافظون عليها أشد ما تكون المحافظة، كي تنجح مهمة نقل الأعضاء وزرعها^(٥).

أدلة المانعين من القواعد الفقهية.

١. الضرر لا يزال بالضرر^(٦).

٢. الضرر لا يزال بمثله^(٧).

١- قضايا فقهية معاصرة، محمد برهان الدين السنبهلي، ص: ٦١، ٦٢.

٢- سبق تخريجه، ص ٤٨.

٣- رواه ابن ماجه في سننه، كتاب: ما جاء في الجنائز، باب: في النهي عن كسر عظام الميت، رقم: ١٦٠٦، وقال السيوطي في الجامع الصغير، حديث حسن، ج: ٢، ص: ٨٩.

٤- الإمتاع والاستقصاء، السقاف، ص: ٢١.

٥- أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٥٧.

٦- الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٦.

٧- المادة ٢٥ من مجلة الأحكام العدلية، شرح سليم رستم باز، ص: ٣١.

وجه الدلالة من القاعدتين: أنه إن جاز إزالة الضرر فإن إزالته بضرر مثله أو ضرر آخر غير جائز، ونقل الأعضاء تشمل على إزالة الضرر بضرر آخر يلحق الشخص المنقول منه^(١).

واعترض على هذا الاستدلال بالقاعدتين الفقهيّتين بأنهما لا تردان على القول بجواز نقل الأعضاء لأن من شروطه أن لا يؤدي النقل إلى هلاك الشخص المنقول منه العضو^(٢).

٣. قاعدة: ما جاز بيعه جازت هبته، وما لا فلا^(٣).

وجه الدلالة: أن القائلين بجواز نقل الأعضاء تبرعاً يوافقون على حرمة بيع الأعضاء، والقاعدة تدل على أن ما لا يحل بيعه لا يحل التبرع به إذن فلا يجوز لحي أن يتبرع بأعضائه لحي مثله^(٤).

واعترض على هذا الاستدلال بأن لكل قاعدة مستثنيات خاصة إذا شهد للمسائل المستثناة أصول الشرع باعتبار موجباتها، وبناء عليه فإن نقل الأعضاء من الفروع المستثناة من هذه القاعدة للضرورة، والحاجة الداعية إليه، وهي ضرورة إنقاذ النفس، ودفع مشقة الأسقام منها^(٥).

الترجيح:

الذي يبدو من خلال ما سبق من عرض أدلة القولين، ومناقشتهم في تلك الأدلة، أن سبب الاختلاف في هذا النوع من الغرس المتجانس أمران، ينبني الأول منهما على الثاني.

أما الأمر الأول: فهو حكم إثارة الغير ببعض الأعضاء، وأما الثاني: فهو الاختلاف الحاصل في ترتب الهلاك بحق المتبرع بالعضو في هذا النوع من النقل من عدمه.

وإذا علمنا أنّ محل الإيثار المشروع هو حقوق العبد، أو الحقوق التي يغلب فيها حق العبد، وأنّ حق الله لا يجوز الإيثار فيه، وحق الله تعالى المتعلق بالجسد الإنساني هو ما يتعلق بأصل الحياة، أو ما يهددها بالهلاك، فإن حكم هذا النوع من الغرس المتجانس ينبني على الأثر المترتب عليه من حيث تأثر صحة المنقول منه من عدمه، فإن ثبت طبيًا أن حياة المستفاد منه ستظل مستمرة، ومستقرة بغير العضو المتنازل عنه جاز النقل وإلا فلا.

١ - قضايا فقهية معاصرة، محمد برهان الدين السنبهلي، ص: ٦١.

٢ - أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٥٨، ٢٥٩.

٣ - المنشور من القواعد، الزركشي، ج: ٣، ص: ٢٣٨.

٤ - حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٣٢٩.

٥ - حكم الجراحة الطبية، د. محمد المختار الشنقيطي، ص: ٢٥٩.

الفرع الثاني: حكم نقل الأعضاء من الإنسان الميت إلى الحي.

وفي هذه الحالة تؤخذ الأعضاء المراد نقلها من الإنسان الميت، ثم تحفظ بطريقة خاصة تمنع تلفها حتى تزرع في جسم الشخص الذي يحتاج إليها^(١).

وسنحاول في هذا الفرع بحث حكم موت الدماغ لصلته بموضوع نقل الأعضاء من الميت، ثم نبحث حكم الزرع المتجانس من الميت إلى الحي.

أولاً: حكم موت جذع الدماغ دون القلب.

وتبرز علاقة هذه المسألة بحكم نقل الأعضاء من الميت باعتبار أن هذا النقل لا يتم في أغلب الحالات إلا والقلب يضخ الدم، والدورة الدموية لا تزال تعمل لأن عدم وصول الدم إلى هذه الأعضاء يؤدي إلى موتها، ولا يصلح نقلها إلا وهي حية^(٢).

وتبرز ثمرة الخلاف في اعتبار موت جذع الدماغ دون القلب موتاً حقيقياً أو عدم اعتباره كذلك في أن نزرع بعض الأعضاء المهمة؛ كالقلب، والرئتين، والكبد حال موت الدماغ دون القلب يعتبر في حكم القتل عند من يعتبر موت جذع الدماغ دون القلب موتاً غير حقيقي، أما عند من يعتبرون ذلك موتاً حقيقياً فإن الإشكال ينتفي.

ولقد حصل خلاف كبير في هذه المسألة بين الفقهاء، بل بين الأطباء أيضاً، ولقد اعتبرت بعض البلدان موت جذع الدماغ دون القلب موتاً حقيقياً فأجازت قوانينها سحب أجهزة الإنعاش عن المريض، ولو لم يأذن أهله، واعتبرت بلدان أخرى المريض - في هذه الحالة - حياً فمنعت قوانينها سحب أجهزة الإنعاش عنه، وعدت ذلك إجراماً، وغضت بلدان أخرى الطرف عن كون المريض حياً أو ميتاً فأجازت سحب الأجهزة عنه بشرط إذنه أو إذن أهله^(٣).

ولقد اختلف الفقهاء والباحثون المعاصرون في حكم هذه المسألة إلى قولين:

القول الأول: لا يُعتبر موت جذع الدماغ دون القلب موتاً حقيقياً، بل لا بد من توقف عن النبض حتى يحكم بموت الدماغ.

١ - نهاية الحياة الإنسانية، د. مختار المهدي، بحث مقدم لندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها المنعقدة في الكويت ٢٠ شعبان ١٤٠٧ هـ الموافق لـ

١٨ أبريل ١٩٨٧ م، ص: ٣٤٢، ٣٤٣.

٢ - أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٢٧.

٣ - الأحكام الشرعية للأعمال الطبية، د. أحمد شرف الدين، ص: ١٧٤.

وذهب إلى هذا الرأي الشيخ جاد الحق علي جاد الحق والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي^(١)، والدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد^(٢)، والشيخ عبد الله البسام^(٣)، والدكتور توفيق الواعي^(٤)، والشيخ محمد المختار السلامي^(٥)، والشيخ بدر المتولي عبد الباسط^(٦)، والشيخ عبد القادر محمد العمادي^(٧).

وبه أفتت لجنة الفتوى بوزارة الأوقاف الكويتية^(٨)، والجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي^(٩).

القول الثاني: يعتبر موت الدماغ دون القلب موتاً حقيقياً، ولا يشترط توقف القلب عن النبض للحكم بموت الإنسان.

وذهب إلى هذا القول الدكتور عمر سليمان الأشقر^(١٠)، والدكتور محمد نعيم ياسين^(١١)، والدكتور محمد سليمان الأشقر^(١٢)، والدكتور أحمد شرف الدين^(١٣).

وبه صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي^(١٤).

١ - قضايا فقهية معاصرة، د. محمد سعيد رمضان البوطي، القسم الأول، ص: ١٢٩.

٢ - فقه النوازل، د. بكر بن عبد الله أبو زيد، مطابع الفرزدق، الرياض، ط: ١، ١٤٠٩هـ، ج: ١، ص: ٢٣٣، ٢٣٤.

٣ - أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٢٨.

٤ - بحوث ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها المنعقدة في الكويت ٢٠ شعبان ١٤٠٧هـ الموافق لـ ١٨ أبريل ١٩٨٧م، ص: ٤٦١.

٥ - المرجع السابق، ص: ٤٥١.

٦ - المرجع السابق، ص: ٤٤٥.

٧ - المرجع السابق، ص: ٤٨٥.

٨ - صدرت الفتوى من اللجنة في جلستها المنعقدة في ١٨ صفر ١٤٠٢هـ - الموافق لـ ١٤ كانون أول ١٩٨١م، ينظر بحوث ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها، ص: ٤٣٣.

٩ - القرار الصادر في الدورة العاشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٤ إلى ٢٨ صفر ١٤٠٨هـ الموافق لـ ١٧ إلى ٢١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٧م. (ينظر: قرارات الجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي لدوراته ١٠ إلى ١٣، ص: ٢١).

١٠ - بدء الحياة ونهايتها، د. عمر سليمان الأشقر ضمن بحوث ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها، ص: ١٤٦.

١١ - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ٤٢.

١٢ - نهاية الحياة، د. محمد سليمان الأشقر ضمن بحوث ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها، ص: ٤٢٨-٤٣٩.

١٣ - الأحكام الشرعية للأعمال الطبية، د. أحمد شرف الدين، ص: ١٧٦، ١٧٧.

١٤ - القرار الخامس في دورة المؤتمر الثالث بعمان بالملكة الأردنية الهاشمية في الفترة ما بين ٨ إلى ١٣ صفر ١٤٠٧هـ الموافق لـ ١٦ أكتوبر عام ١٩٨٦م، قرار رقم (٥) ٨٦/٧/٣د بشأن أجهزة الإنعاش.

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول:

١. من الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ تَزْوِجُهَا مِنْ دُونِهِمْ وَأُولَٰئِكَ يُعَذِّبُهُمْ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ۖ﴾ (البقرة: ٢٢١).
 ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ تَزْوِجُهَا مِنْ دُونِهِمْ وَأُولَٰئِكَ يُعَذِّبُهُمْ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ۖ﴾ (البقرة: ٢٢١).
 ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ تَزْوِجُهَا مِنْ دُونِهِمْ وَأُولَٰئِكَ يُعَذِّبُهُمْ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ۖ﴾ (البقرة: ٢٢١).
 [الكهف: ٩-١٢].

وجه الدلالة:

دلت الآيات على أن أصحاب الكهف ظلوا رقوداً فترة طويلة (ثلاثمئة سنين وازدادوا تسعاً) فاقدى الإحساس والشعور، ولم يعتبروا أمواتاً، فدل ذلك على أن فقد الإحساس والشعور لا يعتبر وحده دليلاً كافياً للحكم بموت الإنسان، والحكم باعتبار موت جذع الدماغ موتاً حاكماً مبني على فقد المريض الإحساس والشعور^(١).

٢. القواعد الفقهية:

أ- قاعدة: (اليقين لا يزال بالشك)^(٢).

وجه الدلالة: أن حياة المريض -هنا- مستيقنة، وحصل الشك في موته، لكون جذع دماغه ميتاً، وقلبه حياً، فوجب علينا -وفق القاعدة- الحكم باليقين الموجب لحياته، حتى نجد يقيناً مماثلاً يوجب الحكم بموته^(٣).

ب- قاعدة: (الأصل بقاء ما كان على ما كان)^(٤).

١ - حقيقة الموت والحياة، د. توفيق الواعي ضمن بحوث ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها، ص: ٤٧٣.

٢ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٥٠، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٥٦.

٣ - فقه النوازل، د. بكر بن عبد الله أبو زيد، ص: ٢٣١، ٢٣٢.

٤ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٥١، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٥٧، وإيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، أبو العباس أحمد بن يحيى الوائلي، مطبعة فضالة، المغرب، ١٩٨٠م، ص: ٣٨٦.

وجه الدلالة: أنَّ الأصل حياة الإنسان لا موته، وبقاء الروح لا خروجها، ونحن نبقي على هذا الأصل، فيعتبر الإنسان حياً حتى يتيقن خروج روحه^(١).

٣. الاستصحاب:

ومفاده أنَّ الاتفاق حاصل على حياة المريض قبل موت دماغه، فنحن نستصحب هذا الحكم في الحالة التي حصل الاختلاف فيها، ويحكم بحياته وبعد خروج روحه لبقاء نبضه، والاستصحاب دليل شرعي معتبر إلا إذا قام دليل على خلافه^(٢).

٤. اعتبار مقاصد التشريع.

حيث إنَّ حفظ النفس من مقاصد التشريع التي هي من الضروريات التي يجب المحافظة عليها، واعتبار حياة المريض في هذه الحالة أقرب إلى تحقيق هذا المقصد من اعتبار موته^(٣).

٥. نصوص الفقهاء المتقدمين رحمهم الله تعالى:

أ- فقد ذكر الفقهاء في كتبهم العلامات المعتبرة للحكم بموت الإنسان كل ذلك لخطورة الحكم على إنسان بموته قبل فقدان جسمه للحياة، وأوجبوا في نصوصهم التحري والتثبت إذا حصل الشك في موت شخص، فلا يحكم بموته إلا إذا حصل اليقين بموته^(٤).

ب- ولقد اعتبر بعض الفقهاء التنفس دليلاً على الحياة، وجعلوه كالحركة، لكون الصدر يتحرك حال النبض، وهو دليل على الحياة^(٥).

وحالة موت جذع الدماغ من الحالات التي حصل الشك فيها، لبقاء القلب نابضاً، ولعدم تغير لون الجسم، ولذلك وجب التثبت إلى حين توقف القلب نهائياً^(٦).

١- فقه النوازل، د. بكر أبو زيد، ص: ٢٣٢.

٢- المرجع السابق.

٣- المرجع السابق، وحقيقة الموت والحياة، د. توفيق الواعي، ضمن بحوث ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها، ص: ٤٧٨.

٤- حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ١، ص: ١٨٩، وشرح أبي عبد الله محمد الخرشبي على مختصر خليل، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط: ٢، ١٣١٧هـ، ج: ٢، ص: ٢٦٢، وروضة الطالبين، النووي، ج: ٢، ص: ٩٨.

٥- الإنصاف، المرداوي، ج: ٧، ص: ٣٣٠.

٦- أحكام الجراحة الطبية، محمد الشنقيطي، ص: ٢٣٣.

أدلة القول الثاني:

١. قال أصحاب القول الثاني إنّ العلماء حدّدوا نهاية حياة الإنسان بعجز الجسد عن خدمة الروح والانفعال لها، ويلحظ هذا المعنى في تعريفات علماء المسلمين للروح، فابن القيم -مثلاً- عرّف الروح: (بأنه جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس، وهو جسم نوراني علوي خفيف، ينفذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريان الماء في الورد، وسريان الدهن في الزيتون، والنار في الفحم، فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف، بقي ذلك الجسم اللطيف مشابكاً لهذه الأعضاء وأفادها هذه الآثار من الحس والحركة الإرادية، وإذا فسدت هذه الأعضاء، بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عن قبول تلك الآثار، فارق الروح البدن، وانفصل إلى عالم الأرواح) ثم عقب على ذلك بقوله: (وهذا القول هو الصواب في المسألة، وهو الذي لا يصح غيره، وكل الأقوال سواه باطلة، وعليه دل الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأدلة العقل والفطرة...) (١)، ثم ساق على هذا المذهب في تعريف الروح وعلاقتها بالجسد الإنساني مائة وستة عشر دليلاً من القرآن والسنة والمعقول، وأجاب بعد ذلك عن اثنين وعشرين شبهة أوردها المخالفون عليه (٢).

وذهب الغزالي -قبل ابن القيم- إلى هذا الرأي في الروح (٣)، وممن تبني فيه مذهبهما الشيخ محمود السبكي (٤).

والنتيجة التي نخلص إليها من تعريف هؤلاء للروح، وبيان علاقتها بالجسد هي أنّ حياة الإنسان في هذه الدنيا تنتهي حين يصبح الجسد عاجزاً عن خدمة الروح، والانفعال لها، ومعنى هذه النتيجة أنّ العلم إذا استطاع أن يعرف اللحظة التي يصبح فيها الجسد عاجزاً عن القيام بكافة وظائفه الإرادية، بصورة نهائية، فقد وصلنا إلى الجواب عن السؤال: متى تنتهي الحياة الإنسانية؟ وإذا استطاع أهل الاختصاص أن يعرفوا بصورة جازمة الوقت الذي يصبح فيه المخ عاجزاً كاملاً عن القيام بأي نشاط بسبب انتهاء حياته الخلوية، ومستعصياً استعصاء كاملاً على العلاج،

١ - الروح، ابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية بيروت، ط: ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ص: ٢٤٢.

٢ - المرجع السابق، ص: ٢٤٢ - ٢٩٠.

٣ - إحياء علوم الدين، الغزالي، ج: ٢، ص: ١٨٧٣.

٤ - شرح العقيدة الطحاوية، محمود السبكي، منشورات المكتب الإسلامي، دمشق، ط: ٣، ص: ٣٨١.

لم يكن هناك أي مسوغ لإنكار موت الإنسان في هذه الحالة^(١).

٢. أن الفقهاء القدامى حدّدوا بدقة الزمن الذي تحصل فيه الوفاة عند بحث مسألة الاشتراك في القتل العمد على التتابع، وصورهما: أن يعتدي مجرم على شخص، ويتركه في حالة خطيرة، ثم يجيء مجرم آخر بعده ويجهز عليه، فمن منهما يعتبر قاتلاً ويستحق القصاص؟

وفي الجواب عن هذا السؤال، وتحديد القاتل في مثل هذه المسائل، يكاد الفقهاء يجمعون على قاعدة أساسها النظر إلى الحالة التي صار إليها المجني عليه بسبب الفعل الأول، وقبل ورود الفعل الثاني عليه، فإن صار إلى وضع يفقد فيه كل إحساس من إبصار ونطق وغيرهما، وكل حركة اختيارية إلى غير رجعة، كان صاحب الفعل الأول هو القاتل الذي يستحق القصاص، وصاحب الفعل الثاني يعزر، ولا يقتص منه، أما إذا صيره الفعل الأول إلى حالة لا يفقد معها كل إحساس، وكل حركة اختيارية، كان صاحب الفعل الثاني هو القاتل الذي يستحق القصاص: يقول الإمام الزركشي: (الحياة المستقرة هي أن تكون الروح في الجسد ومعها الحركة الاختيارية، دون الاضطرابية، كما لو كان إنسان وأخرج الجاني أو حيوان مفترس حشوته وأبائها، لا يجب القصاص بقتله في هذه الحالة... ولو طعن إنسان وقطع بموته بعد ساعة أو يوم، وقتله إنسان في هذه الحالة وجب القصاص، لأن حياته مستقرة، وحركته الاختيارية موجودة، ولهذا أمضوا وصية عمر بن الخطاب t، بخلاف ما إذا أبينت الحشوة؛ لأن مجاري النفس قد ذهبت وصارت الحركة اضطرابية)^(٢).

وهذا الذي ذهب إليه الفقهاء في هذه المسألة يشير إلى أنهم اعتبروا فقدان الإحساس والحركة الاختيارية علامات تورث غلبة الظن بوصول المجني عليه إلى مرحلة الموت، وأن الحركة الاضطرابية الصادرة عن المجني عليه لا تعطي غلبة الظن ببقاء الروح في الجسد إذا كانت وحدها، ولم تقترن بأي نوع من الإحساس أو الحركة الاختيارية^(٣).

الترجيح:

الذي يظهر - والله أعلم - أن موت جذع الدماغ دون القلب لا يعتبر موتاً حقيقياً، وأن موت جذع الدماغ لا يعدّ أمانة كافية على الموت الحقيقي، بل لا بد من وجود الأمارات التي يحصل بها

١ - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ٣٢، ٣٣، ٤٢.

٢ - المنثور في القواعد، الزركشي، ج: ٢، ص: ١٠٥.

٣ - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ٣٥.

اليقين بالموت، وذلك لما يلي:

١. أن الأصل في الإنسان أنه حي حتى يحصل اليقين بخلاف ذلك، وما ذكره أصحاب القول الثاني ليس يقينا، وذلك لما ثبت في حوادث مختلفة من إثبات الأطباء لموت جذع الدماغ وحكمهم بوفاة المريض، ثم يتبين عدم موته^(١).

٢. عدم حصول اتفاق بين الأطباء على اعتبار موت جذع الدماغ دون القلب موتا حقيقيا، ففي الوقت الذي يعتبر محمد علي البار أن المعول عليه في إثبات الموت هو موت الدماغ^(٢)، فإن الطبيب محمد مصطفى الذهبي يذهب إلى خلاف ذلك، فيقول: (ونحن نرى أن موت جذع المخ ليس كافيا في القطع بموت الإنسان، وأنه أمر غير مستقر علميا، ولا ينهض أن يكون حقيقة علمية ثابتة، فيعتد بها)^(٣).

فليس ثمة اتفاق بين الأطباء -إذن- في القول بالموت الدماغى، بل إن المتفقين منهم فيه مختلفون في تحديد شروطه^(٤)، مما أورث شكاً في القول باعتبار موت جذع الدماغ موتا حقيقيا، يجعله لا يقوى على دفع اليقين، وهو حياة الإنسان، إذ اليقين لا يزال بالشك.

٣. إن القول بموت جذع الدماغ يخشى أن تكون له آثار سلبية، ومفاسد كبيرة؛ كالتلاعب في قرار إعلان الموت بسبب تدخل جهات لها مصالح في إعلان الموت في وقت محدد، أو يكون الغرض من إعلان الموت عمليات غرس الأعضاء، دون اعتبار بقية الآثار؛ كالعدة، والميراث، مما جعل أكثر القوانين تشترط لنقل العضو من ميت جذع الدماغ أن يكون الأطباء الناقلون للعضو غير الأطباء الذين يحكمون بموت جذع الدماغ، دفعا للتواطؤ ومنعا للاحتيال^(٥).

ثانيا: حكم الغرس المتجانس من الميت إلى الحي.

كما حصل الخلاف في حكم نقل الأعضاء من الإنسان الحي إلى مثله، حصل الخلاف أيضا في الحكم إذا كان المنقول منه ميتا.

١- أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٣٥.

٢- موت القلب أو موت الدماغ، د. محمد علي البار، الدار السعودية، جدة، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص: ٨٧.

٣- نقل الأعضاء بين الطب والدين، د. محمد مصطفى الذهبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ص: ١٠٨.

٤- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٤٦٦.

٥- المرجع السابق، ص: ٤٦٧.

القول الأول: حرمة نقل الأعضاء من الميت، وذهب إلى هذا القول الشيخ عبد الله بن محمد الغماري^(١)، وحسن بن علي السقاف^(٢)، ومحمد متولي الشعراوي^(٣)، وأبو الأعلى المودودي^(٤)، وصالح بن محمد الفوزان^(٥).

القول الثاني^(٦): جواز نقل الأعضاء من الميت، وذهب إلى هذا القول جميع من أباح الغرس المتجانس بين الأحياء^(٧).

الأدلة:

أدلة المانعين^(٨):

١. من الكتاب:

أ- قوله تعالى: (وَلَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم مِّنَ الرِّبَا ذِكْرًا مِّثْلًا بِلَا ذِكْرٍ)

لَا يَكُونُ لَكُمْ أَمْوَالٌ مِّنْ بَيْنِكُمْ أَلَّا يَكُونَ لَكُمْ بَيْنَكُم مِّنَ الرِّبَا ذِكْرًا مِّثْلًا بِلَا ذِكْرٍ [الحجرات: ١٢].

وجه الدلالة: أن الآية الكريمة تدل بمنطوقها على أن الطباع السليمة تنأى عن تناول لحم ميتة الآدمي، والكراهة -هنا- لا تعني المكروه بمعناه الفقهي (ما يمدح فاعله، ويذم تاركه)^(٩) بل تحمل على التحريم إلا عند الضرورة.

وإذا حرم الانتفاع بالأكل من ميتة الآدمي، كما دلت عليه الآية بمنطوقها، فإنه يحرم الانتفاع بنقل العضو منها بالأولى، لكون المخاطر المترتبة عن النقل أعظم من تلك التي تترتب عن الأكل؛ فالنقل

١- ينظر قوله في رسالة له عنوانها: تعريف أهل الإسلام بأن نقل العضو حرام.

٢- له رسالة في تحريم نقل الأعضاء عنوانها: "الامتناع والاستقصاء لأدلة تحريم نقل الأعضاء".

٣- الإنسان لا يملك جسده فكيف يتبرع بأجزائه أو يبيعها، مقال للشيخ الشعراوي، جريدة اللواء الإسلامي، العدد: ٢٢٦، بتاريخ الخميس ٢٧ جمادى الآخر ١٤٠٧هـ.

٤- الانتفاع بأجزاء الآدمي، عصمت الله عناية الله، ص: ٢٩٠.

٥- الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، ص: ٤٣٤.

٦- وهناك من الباحثين من توقف في حكم المسألة، كالدكتور محمد الشنقيطي. (ينظر: قرارات مجلس الجمع الفقهي الإسلامي في الدورة من ١ إلى ٨، ص: ١٤٨، ١٤٩، وأحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٦٠).

٧- أنظر من أجاز الغرس المتجانس بين الأحياء ص: ٢٩٣-٢٩٤ من هذا البحث.

٨- يلاحظ أن بعض الأدلة التي يستدل بها على حظر الغرس المتجانس بين الأحياء تصلح دليلاً -أيضاً- لمنع الغرس المتجانس من الأموات إلى الأحياء، ولذلك قد يتكرر الدليل.

٩- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، ص: ٦.

يتم بجراحة لا يضمن نجاحها، وعلى فرض النجاح فإن الجسد قد يرفض العضو المغروس فيه^(١).

واعترض على هذا الاستدلال:

بأنّ حرمة تناول ميتة الآدمي محمولة على حال عدم الضرورة، وقد أباح بعض الشافعية والحنابلة للمضطر أن يأكل من ميتة الآدمي^(٢)، وبناء عليه فإن من اضطر إلى عضو من جثة الآدمي جاز له نقله^(٣).

ب- قوله تعالى: (وَمِنْ أَشْرَارِهِمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أُعْطُوا) [الأنعام: ٦٦]

واعترض على هذا الاستدلال من وجهين:

وجه الدلالة: أنّ نزع العضو من الميت يتنافى مع التكريم الذي حبا الله به الإنسان، حتى ولو كان المتزوع منه العضو كافراً، لكون التكريم من جهة خلقته^(٤).

واعترض على هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: أنّ نقل العضو من الميت لغرسه في الحي المضطر إليه فيه امتداداً لكرامة الآدمي حساً ومعنى، فبدلاً من أن يصير ذلك العضو إلى التراب والبلى ينقل إلى جسد المسلم يستعين به على طاعة الله U ومرضاته، فينال - بذلك - المنقول منه العضو الثواب والأجر لتفريجه كربة عن أخيه المسلم^(٥).

الوجه الثاني: واعترض به عن الاستدلال بالآية من أجاز النقل من الميت الكافر، ووجه الاعتراض أن الكافر ليس من الجنس الذي قصد الشرع تكريمه، بل إن إهانته مقصودة شرعاً، والتمثيل بجثته إنما هي عنه على وجه لا تدعو الحاجة إليه، أما لو وجدت الحاجة إلى ذلك فلا حرج، كما هو الحال هنا^(٦).

١ - حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٤٧١.

٢ - فتح القدير شرح الهداية، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السواسي المعروف بابن الهمام، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣١٧هـ، ط: ١، ج: ٣، ص: ٤٤٦، وحاشية ابن عابدين، ج: ١، ص: ١٤٠.

٣ - المرجع السابق، ص: ٤٧١.

٤ - الانتفاع بأجزاء الآدمي، عصمت الله عناية الله محمد، ص: ٨٥، والإمتاع والاستقصاء، السقاف، ص: ٢٨، ٢٩.

٥ - أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٥٥.

٦ - المرجع السابق، ص: ٢٥٥.

٢. من السنة:

أ- حديث بريدة **t** قال: «كان رسول الله **e** إذا أمر أميرا على جيش أو سارية أو صاه في خاصيته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا، ثم قال: اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا»^(١).

وجه الدلالة: أن المثلة^(٢) إذا كانت تعني تشويه حلقة الميت، فإن نزع العضو، خصوصا إذا كان ظاهرا، يعد من المثلة التي جاء النهي بها في الحديث^(٣).

واعترض عن هذا الاستدلال من أوجه:

الوجه الأول: بأن المثلة المنهي عنها في الحديث محمولة على ما أريد به التشفي، وإظهار الحقد والضعينة، كما كان يفعله أهل الجاهلية بقتلى الحروب، من بقر للبطون، وتقطيع للأذان، وتشويه للحلقة، وليس في نقل العضو من الميت لعلاج الحي المضطر شيء من ذلك^(٤).

الوجه الثاني: أن مفسدة التمثيل معارضة لمفسدة هلاك المريض المحتاج للعضو، فوجب مراعاة المفسدة الأعظم، وهي مفسدة هلاك المريض، وعدم الالتفات إلى ما دونها، إعمالا للقاعدة الشرعية: إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما^(٥)^(٦).

الوجه الثالث: إذا سقط اعتبار مفسدة التمثيل في التشريح لمكان المصلحة الراجحة، فلأن يسقط اعتبارها في نقل الأعضاء أولى^(٧).

ب- قول النبي **e**: «كسر عظم الميت ككسره حيا»^(٨).

١- سبق تخريجه، ص: ٣٠٧.

٢- سبق بيان معنى المثلة، انظر ص: ٣٠٧.

٣- الإمتاع والاستقصاء، السقاف، ص: ٢٦.

٤- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٤٧٢.

٥- الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٧، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٩.

٦- أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٥٧.

٧- المرجع السابق.

٨- سبق تخريجه، ص: ٤٨.

وجه الدلالة: أنّ الحديث دل على وجوب احترام الميت كما يحترم الحي، وفيه احتمال كون الميت يتألم كتألم الحي^(١)، والحديث - وإن ورد في كسر العظم - عام في العظم وغيره، وكل مالا يليق فعله بالحي، لا يفعل بالميت^(٢).

وبناء عليه فإنه كما يحرم الاعتداء على الحي بكسر عظم أو انتزاع عضو فكذلك يحرم ذلك في حق الميت^(٣).

واعترض على هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: أنّ الحديث جاء محذراً من العبث بعظام الموتى، وسائر أعضائهم فلا يحل العبث ببدن الآدمي، أما عمليات نقل الأعضاء فليس فيها شيء من العبث، أو الامتهان لجثة الآدمي^(٤).

الوجه الثاني: واعترض به عن الاستدلال بحديث النهي عن كسر عظم الميت من أجاز نقل العضو من الميت الكافر، ووجه الاعتراض أنّ هذا الحديث مقيد بالمؤمن، كما ورد ذلك صريحاً في الرواية الأخرى^(٥)، كما أنّ الكافر غير الذمي والمستأمن غير معصوم الدم^(٦).

٦. من المعقول:

قال المانعون إنّ الملكية هي أساس التصرف، ولما كان المال قابلاً للتملك صحت فيه الوصية والعقود الناقلة للملكية، أما الجسد الآدمي فلم يملكه الله سبحانه وتعالى الإنسان، لذلك لم تصح الوصية باستقطاع شيء من البدن لمصلحة المضطرين من الأحياء، لكون الوصية نوعاً من أنواع التصرف الذي تقتضيه الملكية، وإذا كان الإنسان لا يملك حق الوصية في بدنه، فإنّ غيره لا يملك

١ - سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن اسماعيل الصنعاني، تصحيح وتعليق، محمد عبد العزيز الخولي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ج: ٢، ص: ٥٧١.

٢ - المدخل: مدخل الشرع الشريف على المذاهب الأربعة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن الحاج، دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ج: ٣، ص: ٢٤٢.

٣ - الإمتاع والاستقصاء، السقاف، ص: ٢٦.

٤ - حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٤٧٣.

٥ - «إنّ كسر عظم المؤمن ميتاً مثل كسر عظمه حياً» رواه أحمد في المسند، مسند الانصار، الملحق المستدرک من مسند الانصار، حديث السيدة عائشة، ٢٣٧٥٠، ٢٥٧٠٢، المنتقى لابن الجارود، كتاب الجنائز، رقم: ٥٣٤، ورواه مالك في الموطأ بلفظ: "كسر عظم المسلم ميتاً..."، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في المختفي وهو النباش، رقم: ٦٣٨، ورمز له السيوطي بالصحة في الجامع الصغير، ج: ١، ص: ٩٢.

٦ - أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٥٧.

حق التصرف في بدنه بعد الوفاة من باب أولى، سواء أكان هذا الغير ورثته المقربين، أم كان إمام المسلمين^(١).

واعترض على هذا الاستدلال: بأنّ الوصية بالتنازل عن العضو من البدن، أو إذن الورثة لا تحمل على معنى التصرف فيما لا يملكه الإنسان، بل على معنى التماس رضا أقرباء المتوفى حتى لا يحسبوا انتزاع العضو من جثة قريبهم اعتداء على حرمة، ومسا بكرامته^(٢).

٧. الأقوال الفقهية:

- أ- ذهب الحنفية إلى حرمة الانتفاع بأجزاء الآدمي لكرامته^(٣).
- ب- وذهب المالكية إلى حرمة تناول ميتة الآدمي ولو كان المتناول مضطراً، ولو كان الميت كافراً، كما ذهبوا إلى حرمة الانتفاع بجلد الآدمي ولو دبغ لشرفه^(٤).
- ج- ومذهب الشافعية حرمة الانتفاع بشعر الآدمي، وسائر أجزائه لكرامته^(٥).
- د- وذهب الحنابلة إلى أن المضطر إذا وجد معصوما ميتاً لم يجز أكله^(٦).
- هـ- وذهب ابن حزم من الظاهرية إلى حرمة أكل لحوم الناس -ولو ذبحوا- وكذا حرمة أكل أي شيء يؤخذ من الإنسان إلا اللبن^(٧).
- ما يؤخذ من الآراء الفقهية السابقة حرمة الانتفاع بأجزاء الآدمي عموماً، سواء أكان المنتفع به شعراً أو عضواً، ولذلك حرم الانتفاع بأعضاء الميت غرساً في الحي^(٨).
- واعترض على هذا الاستدلال بتلك الآراء الفقهية بما يلي:
- أ- أما ما ذهب إليه الحنفية والشافعية من حرمة الانتفاع بأجزاء الآدمي فيمكن حمله

١- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٤٧٤.

٢- المرجع السابق، ص: ٤٧٤.

٣- فتح القدير، ابن الممام، ج: ١، ص: ٩٣.

٤- حاشية الدسوقي، الدسوقي، ج: ٢، ص: ١١٢، والشرح الكبير، الدردير، ج: ١، ص: ٥٤.

٥- مغني المحتاج، الشربيني، ج: ١، ص: ١٩١.

٦- المغني، ابن قدامة، ج: ١١، ص: ٨١.

٧- المحلى، ابن حزم، ج: ٦، ص: ٦٥.

٨- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٤٧٥.

على حال عدم وجود الضرورة أو الحاجة إلى مثل هذا الانتفاع، بدليل وجود أقوال في المذهبين تبيح التداوي بأجزاء الآدمي^(١).

ب- وأما ما ذهب إليه المالكية من حرمة الأكل من بدن الإنسان حيا وميتا، فإنهم قد ذكروا للتحريم علته؛ فالآدمي الحي يحرم الأكل منه لشرفه، وأما الميت فيحرم لأن ميته سم، فلا تزال الضرورة بضرر أكبر، وبناء عليه فإن انتفاع الحي بأعضاء الميت غرسا حال مما قد تصوره المالكية من وجود السمية^(٢).

ج- وأما الحنابلة فإنهم إنما منعوا المضطر من أكل ميتة الآدمي معصوم الدم احتراماً لكرامته، أما مباح الدم فقد أباحوا أكل ميته، وبناء عليه يمكن القول بجواز غرس أعضاء الموتى وفق رأي الحنابلة- مباحي الدم قياساً على إباحة التغذية بأبدانهم، وكذا معصومي الدم لكون الانتفاع بأعضاء الموتى لا اعتداء فيه على كرامتهم^(٣).

أدلة المجيزين:

لقد سبق القول أن الباحثين والفقهاء المعاصرين الذين أجازوا الغرس المتجانس بين الأحياء، أجازوا بين الأموات والأحياء من باب أولى، ولذلك فإن الأدلة التي أوردناها للمجيزين نقل الأعضاء من الأحياء إلى الأحياء-أغلبها-صالحة للاستدلال بجواز هذا النوع من زرع الأعضاء^(٤).

الترجيح:

الذي يظهر -والله أعلم- أن القول الراجح هو إباحة نقل الأعضاء من الميت إلى الحي بشروط؛ وهي:

١. موافقة الميت أثناء حياته، وإذنه بترع عضو من أعضائه بعد وفاته.

٢. موافقة أهل الميت على نزع العضو من ميتهم.

١- فتح القدير، ابن همام، ج: ٣، ص: ٤٤٦؛ ومغني المحتاج، الشربيني، ج: ١، ص: ١٩٠.

٢- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٤٧٨، ٤٧٩.

٣- المرجع السابق، ص: ٤٧٨، ٤٧٩.

٤- تراجع أدلة المجيزين، ص: ٣٠٧-٣١٧.

٣. موافقة إمام المسلمين، أو من ينوب عنه، في حالة الجثة المجهولة.

٤. عدم وجود علاج دون زراعة العضو.

٥. أن يكون المريض الذي ينقل إليه العضو في حالة الضرورة المعتبرة شرعا.

٦. أن يكون الزرع بغير مقابل مادي^(١).

٧. أن لا يكون العضو الذي يراد زرعه مما يمس أصل الحياة بنقله حال حياة المتبرع، إذا كان الموت موت جذع الدماغ.

٨. أن لا يكون للعضو المنقول من الميت آثار ضارة في صحة المنقول إليه ولقد ترجح حكم الجواز بهذه الشروط لما يلي:

أ- عموم آيات الاضطرار المبيحة تناول المحرم دفعا للهلاك.

ب- تطبيق القواعد الفقهية والموازنة بينها.

١ - الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، د. محمد علي البار، ص: ١٦٩.

المبحث الثاني: أحكام زراعة الأعضاء من حيوان إلى إنسان.

لقد أسهمت العلوم الطبية الحديثة في توسيع دائرة انتفاع الإنسان بالحيوان، ومن أنواع ذلك الانتفاع غرس أعضاء الحيوان في بدن الإنسان، والحيوان الذي ينقل منه العضو إما أن يكون حياً، طاهراً، أو نجساً، وإما أن يكون ميتاً حتف أنفه، أو ميتاً بذكاة شرعية.

وسنحاول بحث أحكام نقل الأعضاء من الحيوان بهذه الأحوال كلها إلى الإنسان في مطلبين:

المطلب الأول: حكم نقل الأعضاء من الحيوان الحي.

الفرع الأول: حكم نقل الأعضاء من الحيوان الحي الطاهر.

إنّ حكم نقل الأعضاء من الحيوان الحي الطاهر يرجع إلى أصليين:

الأول: حكم العضو المقتطع من الحيوان الطاهر من حيث طهارته ونجاسته.

الثاني: حكم اقتطاع العضو من الحيوان لغرسه في الإنسان.

أولاً: حكم العضو المقتطع من الحيوان الطاهر من حيث طهارته ونجاسته.

لقد نقل الإمام ابن المنذر الإجماع على أن العضو المقتطع من الحيوان الطاهر يأخذ حكم ميتته^(١)، وميتة الحيوان نجسة بالإجماع^(٢)، باستثناء لبن ما يؤكل لحمه، ومسند الإجماع على نجاسة ما قطع من الحيوان الحي، حديث أبي واقد الليثي^(٣) t قال: «قدم النبي e المدينة، وهم يجيئون^(٤) أسمنة الإبل، ويقطعون أليات الغنم، فقال: ما يقطع من البهيمة، وهي حية، فهو ميتة»^(٥).

فالعضو المقتطع من الحيوان يأخذ -إذن- حكم النجاسة، ولقد أباح التداوي بالنجاسة للضرورة الحنفية والشافعية^(٦).

١ - الإجماع، ابن المنذر، تحقيق عبد الله البارودي، دار الفكر، دمشق، سورية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص: ١٤٧.

٢ - المرجع السابق، ص: ٢٣.

٣ - هو الحارث بن عوف، وقيل عوف بن الحارث، شهد فتح مكة، وحنين، وكان يستنفر بني ليث يوم تبوك كما شهد وقعة اليرموك، مات بمكة، سنة ٦٨هـ، وهو ابن خمس وسبعين سنة، ودفن في مقبرة المهاجرين. (ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ج: ٤، ص: ٢١٥).

٤ - يجيئون: أي يقطعون. (ينظر: المصباح المنير، الفيومي، ج: ١، ص: ١٤٠).

٥ - رواه الترمذي، كتاب الأطعمة، باب: ما قطع من الحي فهو ميت، رقم: ١٤٨٠، وأبو داود في سننه، كتاب: الصيد، باب: في صيد قطع منه قطعة، رقم: ٢٨٥٨، وابن ماجه، كتاب الصيد، باب ما قطع من البهيمة وهي حية، رقم: ٣٢١٦، وقال الترمذي: وهذا حديث حسن غريب.

٦ - حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ١، ص: ١٤٠، والمجموع، النووي، ج: ٩، ص: ٤٢ - ٥٣.

وبناء عليه أجاز بعض الباحثين المعاصرين^(١) غرس أعضاء الحيوان الحي في الإنسان^(٢)، واشترط بعضهم لغرس أعضاء الحيوان في الإنسان إذا كانت نجسة شرطين:

١. أن يكون الشخص المريض محتاجا إلى نقل عضو الحيوان النجس إليه، وذلك بأن يشهد الأطباء المختصون بوجود هذه الحاجة.
٢. ألا يوجد العضو الطاهر الذي يمكن أن يقوم مقامه^(٣).

فالعضو المقتطع - إذن - من الحيوان حال حياته، وإن كان نجسا إلا أن غرسه في الجسم الإنساني حال الضرورة جائز، بناء على إباحة التداوي بالنجس للضرورة، لعموم النصوص التي ترفع الحرج والإثم عن المضطر.

ثانيا: حكم اقتطاع العضو من الحيوان لغرسه في الإنسان.

الأصل في جرح الحيوان، وقطع بعض أجزائه الحرمه، إذا لم يكن في جرحه مصلحة للحيوان ذاته، أو للإنسان، وذلك للأدلة الآتية:

١. عن سعيد بن جبیر قال: «كنت عند ابن عمر، فمروا بفتية، أو بنفر نصبوا دجاجة يرمونها، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا عنها، وقال ابن عمر: من فعل هذا؟ إن النبي ﷺ لعن من فعل هذا، أو لعن النبي ﷺ من مثل بالحيوان»^(٤).

والمثلة بالحيوان هي قطع أطرافه، أو بعضها، وهو حي^(٥).

٢. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «رأى رسول الله ﷺ همارا موسوم^(٦) الوجه فأنكر ذلك، قال^(٧): فو الله لا أسمه إلا في أقصى شيء من الوجه، فأمر بحمار له فكوي في جاعرتيه^(٨)، فهو أول من كوى الجاعرتين»^(٩).

١ - منهم كمال الدين جمعة بكرو، ينظر: حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٥٣٩.

٢ - حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٥٣٩.

٣ - أحكام الجراحة الطبية، د. محمد الشنقيطي، ص: ٢٦٨.

٤ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الذبائح والصيد، باب: ما يكره من المثلة والمصبورة والمجثمة، رقم: ٥٥١٥، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والبهائم، باب: النهي عن صير البهائم، رقم: ١٩٥٨/٥٩.

٥ - فتح الباري، ابن حجر، ج: ٩، ص: ٦٥٤.

٦ - الوسم: أثر الكي. (ينظر: مختار الصحاح، الرازي، مادة (وسم) ص: ٤٥٥).

٧ - القائل هو ابن عباس، أو أبوه. (ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي، ج: ١٤، ص: ٩٧. (يراجع المرجع)).

٨ - الجاعرتان: حرفا الورك مما يلي الدبر. (ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (جر)، ج: ٤، ص: ١٦٤).

٩ - رواه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب: النهي عن ضرب الحيوان في وجهه ووسمه فيه، رقم: ٢١١٨/١٠٨.

وفي رواية قال رسول الله ﷺ: «لعن الله الذي وسمه»^(١).

أما إذا وجدت مصلحة للحيوان، أو الإنسان جاز جرحه، أو قطع بعض أعضائه، للأدلة التالية:

١. عن أنس ت قال: «دخلت على رسول الله ﷺ بأخ لي يحنّكه، وهو في مربد^(٢) له، فرأيت أنه يسم شاة، حسبته^(٣) قال: في آذانها»^(٤).

٢. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «صلى رسول الله ﷺ الظهر بذي حليفة، ثم دعا بناقته فأشعرها في سنامها الأيمن»^(٥).

فإذا دل الحديثان على جواز كي الحيوان لمصلحة العلامة في الأعضاء إلا الوجه^(٦) لكونه يحفظ على الإنسان ماله، فمن باب أولى إباحة غرس عضو منه في الإنسان، وذلك لأنّ إنقاذ النفس أو عضو في الجسم مقدم على حفظ المال^(٧).

غير أنّ هذه الإباحة مشروطة بشروط، هي:

أ- وجود الضرورة، أو الحاجة المعتبرة شرعاً.

ب- ألا يوجد بديل من الدواء المباح.

ج- أن يغلب على الظن نجاح عملية الغرس، وعدم رفض الجسم لهذا العضو الحيواني.

د- اعتماد كل ما من شأنه أن يخفف الألم عن الحيوان أثناء عملية نزع العضو، ويقلل من التشويه بعدها.

١ - رواه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب: النهي عن ضرب الحيوان في وجهه ووسمه فيه، رقم: ٢١١٧/١٠٧، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

٢ - المريد: محبس الإبل. (ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (ربد)، ج: ٣، ص: ٢١١).

٣ - قاتل حسبته: هو شعبة، والضمير عائد على هشام بن زيد، أنظر سند الحديث في صحيح مسلم، رقم ٢١١٩.

٤ - رواه البخاري، كتاب: الصيد والذبائح، باب: الوسم والعلم في الصورة، رقم: ٥٥٤٢، ومسلم، كتاب: اللباس والزينة، باب: جواز وسم الحيوان غير الآدمي في غير الوجه، رقم: ٢١١٩/١١٠.

٥ - رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الحج، باب: تقليد الهدي وإشعاره عند الإحرام، ١٢٤٣/٢٠٥.

٦ - حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ٢، ص: ١٩٧.

٧ - حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٥٤٣.

الفرع الثاني: حكم نقل الأعضاء من الحيوان الحي النجس.

هذا النوع من النقل يختص بالحيوان نجس العين، أي أنّ الحيوان نجس أصالة، فتكون نجاسة العضو المنقول نجاسة الفرع لنجاسة الأصل، على خلاف نجاسة العضو المقتطع من حيوان طاهر، فنجاسته تبعية.

ولقد حصل الخلاف بين الفقهاء في بعض الحيوانات الحية هل تعد طاهرة أم نجسة، فالحزير - مثلاً - نجس عند جمهور الفقهاء^(١)، طاهر عند المالكية^(٢)، والكلب نجس عند الشافعية^(٣) والحنابلة^(٤)، والصاحبان من الحنفية^(٥) طاهر عند الحنفية^(٦) والمالكية^(٧).

ومع الخلاف الحاصل في طهارة الحزير والكلب أو نجاستهما فإن الاتفاق حاصل بين الفقهاء في التنفير الشديد من الانتفاع بميتة كل منهما، لذلك، فإن انتزاع أعضاء الحزير أو الكلب لغرسها في الإنسان ينبغي أن يكون آخر ما يلجأ إليه الإنسان للضرورة، لأن حكم العضو المقتطع من الحيوان الحي له حكم ميتته^(٨).

المطلب الثاني: حكم نقل الأعضاء من الحيوان الميت.

ولما كان موت الحيوان إما أن يكون حتف أنفه، أو بذكاة شرعية فإننا سنبحث الحكم في الحالتين:

الفرع الأول: حكم نقل الأعضاء من الحيوان الميت حتف أنفه.

والحيوان الميت حتف أنفه إما أن يكون طاهراً، وإما أن يكون نجساً، فإن كان طاهراً فإن الانتفاع بالطاهر من ميتة الحيوان جائز في حال الضرورة وغيرها.

١ - بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ١، ص: ٢٠٠، مغني المحتاج، الشربيني، ج: ١، ص: ٧٨، والمغني، ابن قدامة، ج: ١، ص: ٧٠.

٢ - الشرح الصغير، الدردي، ج: ١، ص: ٤٣.

٣ - مغني المحتاج، الشربيني، ج: ١، ص: ٧٨.

٤ - المغني، ابن قدامة، ج: ١، ص: ٧٠.

٥ - شرح العناية على الهداية، أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي، دار الفكر بيروت، لبنان، ط: ٢، ج: ١، ص: ٩٣.

٦ - الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، محمد علاء الدين الحصكفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج: ١، ص: ١٣٩.

٧ - الشرح الصغير، الدردي، ج: ١، ص: ٤٣.

٨ - حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، ص: ٥٤٨.

ومن الميتة الطاهرة؛ ميتة الحيوان المائي^(١)، والجراد^(٢)، وما لا دم له من ميتة الحيوان^(٣).

وبناء عليه فإن الحيوان الذي تعتبر ميتته طاهرة يباح غرس عضوه، لطهارته، وجواز الانتفاع به.

وأما إن كان الميت حتف أنفه نجسا، سواء أكان نجسا أصالة كالخنزير والكلب عند من يقول بنجاستهما، أو كان سبب النجاسة الموت فحكم غرس عضوه حكم غرس العضو النجس؛ أي يحرم غرسه إلا للضرورة، وقد تقدم بحثه.

الفرع الثاني: حكم نقل الأعضاء من الحيوان المذكي.

الحيوان المذكي قد يكون مباح الأكل، وقد يكون غير مباح الأكل، وحكم غرس الأعضاء من الحيوان المذكي مختلف في الحالتين.

فإن كان الحيوان المذكي غير مأكول اللحم؛ كسباع البهائم والطيور، فإن حكم غرس أعضائه في الإنسان يتبع حكم الانتفاع والتداوي بها، وقد بحث الفقهاء السابقون حكم تذكية غير مأكول اللحم من الحيوان لغرض الانتفاع ببعض أجزائه؛ كالجلد - مثلا - الذي تصنع منه بعض الآنية، ويتخذ غطاء ووطاء.

فذهب جمهور الفقهاء من المالكية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) إلى أن الذكاة لا تؤثر فيما يؤكل لحمه من الحيوان، وحكمه حكم الميت حتف أنفه، وذهب الحنفية^(٧) إلى أن تذكيته تطهر جلده دون سائر أجزائه.

١ - هذا مذهب الجمهور، وخالف الحنفية فذهبوا إلى أنه لا يباح من ميتة الحيوان المائي إلا السمك، واشتروا أن لا يكون موته في الماء. (ينظر: الشرح الصغير، الدردير، ج: ٢، ص: ١٨٢، مغني المحتاج، الشريبي، ج: ٤، ص: ٢٩٧، المغني، ابن قدامة، ج: ١١، ص: ٤١، شرح العناية على الهداية، البابري، ج: ٩، ص: ٥٠٢).

٢ - نقل الإمام النووي الإجماع على طهارة ميتة الجراد. (ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي، ج: ١٣، ص: ١٠٣).

٣ - هذا مذهب الجمهور، وخالف الشافعية؛ فذهبوا إلى نجاستها لدخولها في عموم حكم الميتة. (ينظر: الهداية شرح بداية المبتدي، المار غنياني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: ٢، ج: ١، ص: ٨٢، والشرح الصغير، الدردير، ج: ١، ص: ٤٤، ٤٥، والمغني، ابن قدامة، ج: ١، ص: ٦٩، والمجموع، النووي، ج: ١، ص: ١٣٠).

٤ - الشرح الصغير، الدردير، ج: ١، ص: ٤٤.

٥ - المهذب، الشيرازي، ج: ١، ص: ٢٤٥.

٦ - المغني، ابن قدامة، ج: ١، ص: ٨٨.

٧ - حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ١، ص: ١٣٧.

وبناء عليه فإنّ غرس أعضاء الحيوان غير مأكول اللحم المذكى حكمه حكم الانتفاع بالميتة؛ أي لا يجوز إلا للضرورة، إلا الجلد فيباح مطلقا تخريجا على الأصح من مذهب الحنفية.

وإن كان الحيوان المذكى مأكول اللحم جاز الانتفاع بأعضائه لغرسها في الإنسان تخريجا على ما ذهب إليه الفقهاء السابقون من إباحة الانتفاع بأعضاء مأكول اللحم من الحيوان المذكى تغذية وانتفاعا وتداويا^(١) ولكن يشترط لإباحة هذا النوع من الغرس أن يحقق المصلحة للإنسان، بأن يغلب الظن على أنّ هذا الغرس يؤدي المطلوب، كما يشترط أمن المفسدة؛ بأن لا يسبب هذا النقل ضررا للإنسان.

١ - المرجع السابق، ص: ٢٣٣، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الدسوقي، ج: ١، ص: ٦٣، معرفة السنن والآثار، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق وتعليق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي باكستان، ط: ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ج: ٣، ص: ٣٩١.

الباب الثالث

أحكام الهندسة

الوراثية

يتناول هذا الباب بالبحث موضوعا مهما، استجد في مجال الطب وعلوم الحياة، يتعلق بالعملية الوراثية، من حيث إمكان التحكم بالجانب الوراثي للإنسان بالدخول إلى الخلية التناسلية لتعديل بعض المورثات الحاملة للصفات الوراثية، ومحاولة التحكم بالمورثات (الجينات) في الخلايا الجسدية لتحسين أداء وظيفتها^(١).

ولقد تزايد الاهتمام بالدراسات و الأبحاث المتعلقة بالهندسة الوراثية في مجال الإنسان، أملا في الوقاية أو علاج بعض الأمراض التي استعصى علاجها.

ولقد حقق الإنسان بأبحاثه تلك أهدافا كبيرة في تطويع المادة الوراثية؛ فاستخدم الجينات لإنتاج الأنسولين البشري الضروري لمرض السكري ليعوض به الأنسولين المستخلص من بنكرياس الماشية والخنازير الذي كان يصعب الحصول عليه لارتفاع تكلفته، كما أنه يسبب آثارا جانبية على صحة المرضى.

ولئن أشاد بعض الباحثين بإنجازات الهندسة الوراثية، وبما حققت من أهداف في بعض المجالات البحثية والصحية، فإن باحثين آخرين -بل وهيآت- أثاروا مخاوف، وتحفظات إزاء الهندسة الوراثية، وذلك لما يمكن أن تؤول إليه أبحاثها إذا ما طبقت على الإنسان على صعيد صحته، وأمنه وكرامته وبيئته، وعلى صعيد منظومة الأخلاق والأعراف والأديان والقوانين^(٢).

وسنحاول في هذا الباب بحث بعض المسائل المتعلقة بالهندسة الوراثية^(٣)، والإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بمباحثها، وذلك بعد التعريف بها، وبمجالاتها، وفوائدها، وأضرارها، وذلك في الفصول التالية:

الفصل الأول: أساسيات في الهندسة الوراثية.

الفصل الثاني: أحكام خريطة الجينوم البشري.

الفصل الثالث: أحكام الهندسة الوراثية المتعلقة بالتكاثر.

١ - الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د.عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية قس قضايا طبية معاصرة لمجموعة من الباحثين، ج: ٢٠، ص: ٦٩٠.

٢ - الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن، د.نور الدين الخادمي، ص: ٨.

٣ - سنبحث مسائل الهندسة الوراثية المتعلقة بالإنسان فقط.

الفصل الأول

أساسيات في الهندسة الوراثية

الفصل الأول: أساسيات في الهندسة الوراثية.

لما كانت الهندسة الوراثية متكونة من كلمتين: الهندسة، وتعني التحكم، والوراثية، وكانت الهندسة الوراثية فن التعامل مع المادة الوراثية^(١) فلا بد لفهم آليات الهندسة الوراثية، وبحث مسائلها أن نلم ببعض أساسيات علم الوراثة، وأن نعرف بالخلية ودورها في الوراثة.

والذي دعاني إلى إبراز مبادئ الهندسة الوراثية في فصل كامل أمران:

الأول: محاولة تأصيل بعض المبادئ المتعلقة بالهندسة الوراثية، وتحديد إطار مرجعي تُبحث من خلاله مسائل الهندسة الوراثية لاحقاً.

الثاني: إعطاء تصور دقيق لمبادئ الهندسة الوراثية، وبيان مجالات التدخل فيها، وتقنيات ذلك التدخل، وإبراز فوائده وأضراره، مما يجعل الحكم على مسائل الهندسة الوراثية دقيقاً؛ إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

المبحث الأول: مفهوم علم الوراثة.

المطلب الأول: تعريف علم الوراثة وفوائده.

أولاً: تعريف علم الوراثة:

١. الوراثة لغة: من ورث، يرث ورثاً ووراثته وإرثاً، وأورثه الشيء أعقبه إياه^(٢).

وقد وردت كلمة الوراثة بمعناها اللغوي في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية، قال سبحانه

وتعالى: (قُلْ إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ [الحجر: ٢٣]).

وقال تعالى: (قُلْ إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ [مريم: ٤٠]).

فالوارث اسم من أسماء الله الحسنى، يرث الخلائق كلهم بعد فنائهم، ويرث الأرض ومن عليها سبحانه.

١ - بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. علي محمد يوسف الحمدي، ص: ١٦٢.

٢ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (ورث)، ج: ٢، ص: ٢٢٧، ٢٢٨.

وكان النبي ﷺ يدعو الله قائلا: « اللهم متعني وبصري واجعلهما الوارث مني »^(١).

٢. والوراثة اصطلاحاً:

عرّف دوبرهانسكي الوراثة بأنها: (انتقال الخصائص الوراثية من الآباء إلى الأبناء طبقاً لقواعد محدّدة)^(٢).

أما علم الوراثة فقد عرفه عثمان عبد الرحمان الأنصاري بأنه: (العلم الذي يبحث في انتقال الخصائص الوراثية من جيل إلى جيل، وطرق انتقالها، والكيفية التي تعبّر فيها الصفات الوراثية عن نفسها خلال مراحل التشكل)^(٣).

وشرح التعريف يقتضي بيان كيفية انتقال الصفات الوراثية، وطرقها، وذلك يعتمد على معرفة المورثات والعامل الوراثي، وتعريف الخلية ومكوناتها، وبيان معنى الشفرة الوراثية، والوقوف على مواصفات المادة الوراثية، وسنبحث ذلك في المطلب الثالث من هذا المبحث.

ثانياً: فوائد علم الوراثة:

مع تطوّر علم الوراثة، وكشف أسرارها بدت فوائد عديدة لهذا العلم، تتعلق بالنبات والحيوان، والإنسان، نذكر مما تعلق بالإنسان منها مايلي:

- الكشف عن الأمراض الوراثية، والتشوهات التي لها أساس وراثي؛ كمرض سيولة الدم، وبعض أنواع السكري، والصمم والعمى.

- الاستفادة من تقنيات علم الوراثة في مجال الاستشارات الوراثية للمقبلين على الزواج، ببيان إمكان حدوث أمراض وراثية في نسلهم، أو صفات مرغوبة.

- يمكن عن طريق علم الوراثة الفصل في بعض قضايا تنازع الأبوة، أو حالات اختلاط المواليد بالمستشفيات^(٤).

١ - رواه الترمذي في سننه، كتاب: الدعوات عن رسول الله، باب: متعني بسمعي، رقم: ٣٥٣٥، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

٢ - الوراثة والسلالة والمجتمع، دوبرهانسكي، ترجمة عز الدين فراج، مكتبة مصر، ط: ٢، ص: ٦.

٣ - مبادئ وأساسيات علم الوراثة، عثمان عبد الرحمان الأنصاري وآخرون، دار الحكمة ليبيا، ١٩٩٢م، ص: ١٩.

٤ - الهندسة الوراثية، إياد أحمد إبراهيم، ص: ٢٨، ٢٩.

المطلب الثاني: الوراثة في التراث الفقهي وفي الطب.

إذا كان علم الوراثة الذي يبحث في انتقال الصفات الوراثية من جيل لآخر^(١) علم حديث النشأة، حيث لم تظهر الأبحاث الدقيقة المبينة لقواعد العلم إلا في أواسط القرن العشرين^(٢) إلا أنّ مسألة انتقال صفات الآباء للأبناء، هو ملاحظة أوجه الشبه بين الجيل السابق واللاحق مسألة معروفة قديماً.

وقد أشارت بعض أحاديث النبي **e** إلى جانب الوراثة ومسألة انتقال الصفات بين الأجيال، منها:

١. أن رجلاً من بني فزارة جاء النبي **e**، فقال إن امرأتي ولدت غلاماً أسود، فقال النبي **e**: «هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: فما ألوانها؟ قال: حمر، قال: هل فيها من أورك^(٣)؟ قال: إن فيها لورقا، قال: فأني أتاها ذاك؟ قال: عسى أن يكون نزع عرق، قال: وهذا عسى أن يكون نزع عرق»^(٤).

ووجه دلالة الحديث: أنّه قد يكون من الأجداد من يخالف لونه لون الوالدين فيأتي الولد على لون أجداده، ولا يجوز نفي الولد لمجرد مخالفة لونه للون الوالدين لاحتمال أنه نزع عرق من أسلافه، وهذا ما فسره العلم الحديث بما يعرف بالصفات المتنحية المغلوبة، فهي لا تظهر مع وجود الصفة السائدة الغالبة، ولكنها تنتقل من الأجيال حتى يأتي جيل تلتقي فيه الصفة المغلوبة مع صفة مغلوبة أخرى في الزوجين فتعبّر عن نفسها، ويظهر أثرها^(٥).

٢. دخل رسول الله **e** على عائشة رضي الله عنها، ذات يوم مسروراً، فقال: «يا عائشة، ألم تري أن مجزراً المدلجي دخل علي، فرأى أسامة وزيداً عليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما، وبدت أقدامهما، فقال: إنّ هذه الأقدام بعضها من بعض»^(٦).

١ - الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د. عبد الناصر أبو البصل ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، مجموعة من الباحثين، ج: ٢، ص: ٦٩٢.

٢ - علم الوراثة وهندستها، حليم النجار، دار النهضة للنشر ببيروت، ١٩٩٤م، ص: ١٥.

٣ - الأورق من الإبل ما في لونه بياض إلى سواد. (ينظر: مختار الصحاح، الرازي، مادة (ورق)، ص: ٤٥٢).

٤ - رواه مسلم، كتاب اللعان، رقم: ١٨/١٥٠٠، عن أبي هريرة.

٥ - الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٣٧، ٣٨.

٦ - رواه البخاري، كتاب: الفرائض، باب: القائف، رقم: ٦٧٧٠، ومسلم، كتاب: الرضاع، باب: العمل في إلحاق الولد بالقائف، رقم: ١٤٥٩/٣٩.

ووجه الدلالة الحديث: أن النبي **e** فرح لقول القائف، واعتبر خبرته مانعة من القدح في نسب أسامة، وكانوا في الجاهلية يقدحون في نسبه، لكونه أسود شديد السواد، وكان زيد أبيض، وهذا الحديث يشير إلى مسألة الترع، وأن الابن قد يخالف أبويه في اللون أو غيره.

٣. حينما تلاعن عويمر العجلاني وامراته لما قذفها بشريك بن السمحاء وفرق النبي **e** بين المتلاعنين، فقال النبي **e** بعد ذلك: «أنظروها، فإن جاءت به أحر قصير^(١) مثل وحر^(٢) فلا أراه إلا قد كذب، وإن جاءت به أسحم^(٣) أعين^(٤) ذا إيتين فلا أحسب إلا قد صدق»^(٥).

ووجه دلالة الحديث أن فيه التفات إلى مسألة الشبه بين الأصل والفرع، فإذا ورث الفرع صفات الأصل تأكدت النسبة بينهما.

٤. حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كان عتبة بن أبي وقاص عمداً إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني فاقبضه، قالت: فلما كان عام الفتح أخذه سعد بن أبي وقاص، وقال: ابن أخي، قد عهد إلي فيه فقام عبد بن زمعة فقال: أخي وابن وليدة، ولد على فراشه، فتساوقا إلى النبي **e**، فقال سعد: يا رسول الله، ابن أخي، كان قد عهد إلي فيه، فقال عبد بن زمعة: أخي وابن وليدة أبي، ولد على فراشه، فقال رسول الله **e**: «هو لك يا عبد بن زمعة» ثم قال **e**: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»، ثم قال لسودة بنت زمعة زوج النبي **e**: «احتجبي منه يا سودة» لما رأى من شبهة بعتبة، فما رآها حتى لقي الله^(٦).

فظاهرة التوارث، وفكرة التشابه كانت معروفة منذ أقدم العصور عن طريق الملاحظة^(٧): إذ إن النباتات الجديدة، والحيوانات الوليدة تشبه آبائهما في صفاتها، وتصرفاتها، فهي وريثة لها بتلك

١- المراد بالأحمر - هنا- الأبيض لأن الحمره إنما تبدو في البياض والعرب لا تطلق الأبيض في اللون. (ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ج: ٩، ص: ٤١٩).

٢- وَحَرَة بفتح الواو دويبة تتراعى على الطعام واللحم فتفسده، وهي نوع من الوزغ. (ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ج: ٩، ص: ٤٢٠).

٣- أسحم: أسود، والسحم السواد. (ينظر مختار الصحاح، الرازي، مادة (سحم)، ص: ١٩٢).

٤- أعين، أي واسع العينين. (ينظر مختار الصحاح، الرازي، مادة (ع ي ن)، ص: ٣٠٠).

٥- رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، كِتَابُ: الْإِعْتَصَامِ، بَابُ: مَا يَكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي الْعِلْمِ، رَقْم: ٧٣٠٤.

٦- رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، كِتَابُ: الْبَيُوعِ، بَابُ: تَفْسِيرِ الْمَشَبَهَاتِ، رَقْم: ٢٠٥٣، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ، كِتَابُ الرِّضَاعِ، بَابُ الْوَلَدِ لِلْفَرَّاشِ وَتَوْقِيِ الشَّبَهَاتِ، رَقْم: ١٤٥٧/٣٦.

٧- فقد تمكن البابليون والآشوريون من استئناس الحيوانات المختلفة منذ آلاف السنين، ودلت الآثار على أن قدماء المصريين زرعوا القمح والشعير والمحاصيل المختلفة مما يدل على معرفتهم بعض المعلومات عن التوارث، والتهجين النباتي والحيواني. (ينظر: الاستنساخ البشري بين التحليل والتحرير، فوزي محمد حميد، دار الصفدي، دمشق، ط: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص: ١٠٦، ١٠٧).

الصفات، وإلى وقت قريب لم يكن الناس يتفهمون الأسباب الخفية التي تمكن الكائنات الحية من إنتاج ذرية تشبهها، ومن نفس النوع، ولقد حاول الإنسان منذ العصور الأولى فهم أسرار الوراثة، وتفسير انتقال الصفات من الآباء إلى الأبناء، فتعددت الآراء، والأفكار المفسرة لذلك حسب تعدد وتنوع الحضارات القديمة^(١).

ولئن اعتبر كثير من العلماء العالم اليوناني أرسطو مؤسس علم الأجنة، لكونه صاحب الفكرة التي تذهب إلى أن تكون الجنين عبارة عن تجلط الدم الناتج من اتحاد السائل المنوي ودم الحيض^(٢)، فإن العالم النمساوي جريجور مندل هو مؤسس علم الوراثة الحديث، حين توصل عام ١٨٦٦م إلى تفسير توارث الصفات، وقد أثبت من خلال تجاربه على نبات البازلاء أن التوارث يتم عبر وحدات معينة (مورثات) في الخلايا الجنسية تنتقل من جيل إلى آخر^(٣).

وبعد أن نشر مندل أبحاثه بقيت طبي النسيان حتى عام ١٩٠٠م؛ حيث قام ثلاثة علماء بإعادة اكتشاف قوانين مندل، كل على حدة، وهم: الهولوندي دي فريز، والألماني كورنزر، والنمساوي تشير ماك، وقد أشار كل واحد منهم حين نشر بحثه ما توصل إليه مندل، ثم أطلق العالم وليام بيتسون على هذا العلم اسم (علم الوراثة)، وذلك عام ١٩٠٥م^(٤) ثم توالى بعد ذلك الدراسات والأبحاث في علم الوراثة إلى أن الجين المحمول على الكروموسوم في نواة الخلية هو المسؤول عن الصفة الوراثية، فتوجهت الدراسات بعد هذه الحالة إلى دراسة الجين، وتركيبه، وكيفية نقله للصفات^(٥).

١ - خريطة الجينوم البشري والإثبات الجنائي، دراسة تأصيلية تطبيقية، مريع آل جار الله، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص: ٥٨.

٢ - المدخل إلى علم الأجنة الوصفي والتجريبي، صالح عبد العزيز كريم، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ص: ٧.

٣ - الوراثة العامة، عبد المحسن الفيصل، الدار الأهلية، عمان، الأردن، ط: ١، ١٩٩٩م، ص: ٢٧.

٤ - مبادئ علم الوراثة جاردنر الدون وآخرون، ترجمة أحمد شوقي وآخرون، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط: ٤، ١٩٩٩م، ص: ٢٩.

٥ - الجينوم والهندسة الوراثية، د. عبد الباسط الجمل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط: ١، ٢٠٠١م، ص: ١٨، وخريطة الجينوم البشري، مريع بن عبد الله، ص: ٥٩، ٦٠.

المطلب الثالث: مكونات الخلية ودورها في الوراثة.

الفرع الأول: مكونات الخلية وأهم خصائصها.

أولاً: التعريف بالخلية الحية:

الخلية وجود حي لا تدركه الحواس المجردة، وهي أصغر وحدة في جسم الكائن الحي^(١)، وتعتبر الخلية اللبنة التي هي وحدة البناء والوظيفة في كل جسم حي، وتختلف الخلايا في شكلها الخارجي (أي تحت المجهر)، وفي تركيبها، ووظائفها، ويتألف جسم الإنسان من ملايين الخلايا المتنوعة التي تتجلى فيها آيات الله سبحانه في عجائب إبداعه وخلقه، وتقديره وتصويره، فالخلية عالم يحار المرء في شدة تعقيدها، ويدهش لروعتها وجمالها^(٢).

وتتكون الخلية من ثلاثة أجزاء رئيسية؛ هي:

١. النواة: وهي مركز السيطرة على بنية (تركيب) الخلية، وعلى وظائفها المختلفة كلها، كما أنها بمثابة المركز الواعي والعقل المنظم للتفاعلات الحيوية داخل الخلية، وهي مخزن المعلومات الوراثية؛ إذ إنها تتكون من غشاء انتقائي يتميز بقدرته على انتخاب ما يسمح بدخوله أو خروجه من جزيئات حيوية، أو عناصر كيميائية يتم تبادلها مع هيولى الخلية.

وفي غشاء النواة يوجد مخزن المعلومات الوراثية، وهي عبارة عن تركيبات دقيقة تعرف بـ "الصبغيات" أو "الكروموسومات" "Chromosomes" التي يبلغ عددها في نواة كل خلية جسدية في جسم الإنسان ٢٣ زوجاً من الكروموسومات، و٢٣ كروموسوماً مفرداً داخل نواة الخلية التناسلية (الحيوان المنوي والبويضة)، وتعود هذه الكروموسومات المفردة إلى الازدواج مرة أخرى فيما يلتحم الحيوان المنوي بالبويضة ويخصبها لتصبح خلية كاملة العدد الكروموسومي، ثم تنقسم بدورها وتتكاثر لتنشئ كائناً جديداً، يتسم ببصمة وراثية فريدة في خلاياه الجسدية والتناسلية، يشبه أصوله في بعض صفات كل منهما، دون أن يتطابق مع أي منهما أو غيرهما.

١ - الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر، د. السيد مهرا، ص: ١٠٥.

٢ - الاستنساخ بين العلم والفقه، د. داود سلمان السعدي، ص: ٤٨، والاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ١١، والاستنساخ جريمة العصر، د. محمد نبيل النشواني، ص: ٢٣.

والكروموسوم هو أشبه شيء -تحت المجهر الإلكتروني- بالمسبحة العظيمة فيها حُزم مستعرضة "Bands"، أو ما يشبه العقد التي تمتد على طول الكروموسوم، وهذه العقد هي الجينات (المورثات، أو العوامل الوراثية) (Genes).

والجين قطعة من المادة الوراثية (الدنا)؛ و"دنا" الخلية عبارة عن خيطين حلزونيي الاستدارة، يشبهان سلم خشبي ملتف، ويحملان "الشفرة الوراثية" ^(١) "Genetic code".

ويتواجد في كل خلية بشرية ما يزيد عن ١٠٠٠٠٠٠ جين، يدعى مجموعها بالمجين أو الجينوم (Genome)؛ أي الطاقم الجيني الكامل للفرد ^(٢).

وللجينات (المورثات) ثلاث وظائف خطيرة في جسم الإنسان؛ هي:

أ. تقوم على تجهيز المعلومات المضبوطة من خلال تراتبات القواعد النيتروجينية ^(٣) الموجودة على سويق "الدنا" في النواة لصنع تراتبات محدّدة بذاتها من الأحماض الأمينية ^(٤) في السايكوبلازم، وفي كل خلية من خلايا جسم الإنسان نحو ١٠٠ ألف جين مسؤول عن تحديد صنع ١٠٠ ألف نوع من أنواع بروتينات الخلية، مسؤولة عن تحديد نحو ١٠٠ ألف صفة من صفات الإنسان.

ب. كما تعتبر الجينات وساطة نقل للصفات الوراثية من الوالدين إلى الأبناء.

ج. وهي أداة لتكاثر الإنسان، ولولاها ما دام النوع الإنساني ^(٥).

٢. الغشاء الخلوي:

وهو جدار الخلية المحيط بها من الخارج وسمكه لا يزيد عن ٧٥ أنجستروم ^(٦) وله عدة وظائف حيوية، ويتكون من طبقتين من الدهون مغلفتين بطبقتين من البروتين، وتقوم الدهون بضمان

١- سنعرض لمعنى الشفرة الوراثية لاحقاً.

٢- الاستنساخ بين العلم والفقه، د. داود سلمان السعدي، ٥٠، ٥١، والأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر، ص: ١١٠.

٣- هناك أربعة أنواع من القواعد النيتروجينية تدخل في تركيب الأحماض النووية بل تعتبر العمود الفقري للحمض النووي، وهي:

أ- أدنين: ويرمز له بـ: "أ".

ب- الجوانين، ويرمز له بـ: "ج".

ج- السيتوزين: ويرمز له بـ: "س".

د- الثايمين: ويرمز له بـ: "ث".

ينظر: عصر الهندسة الوراثية، د. عبد الباسط الجمل، ص: ١٨.

٤- الأحماض الأمينية مركبات كيميائية حامضة تحتوي على مجاميع الأمين NH_2 . (ينظر الهندسة الوراثية للشباب، د. عبد الباسط الجمل، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، ص: ٣٤١).

٥- الاستنساخ بين العلم والفقه، د. داود سلمان السعدي، ص: ٥٢-٥٤.

٦- الأنجستروم جزء من البليون من المتر.

الفصل بين الخلايا المتجاورة في النسيج الواحد، وتمنع تداخلها في بعضها البعض، وذلك لكون الدهون غير قابلة للامتزاج بالماء.

أما الجزيئات البروتينية فإنها تعمل على أن تحفظ لكل خلية بصمة خاصة تميزها عن غيرها من الخلايا، وذلك من خلال مستقبلات بروتينية تتعرف على الهوية، تجعل الجسم يحافظ على كيانه، ويميّز غيره من الأجسام الغريبة؛ كالجراثيم، أو الأعضاء المنقولة من شخص آخر، كما يوجد نوع آخر من المستقبلات البروتينية وظيفتها السماح بمرور العناصر الغذائية إلى داخل الخلية بالقدر المطلوب لتنفيذ العمليات الحيوية، وكذا تخلص الخلية من الفضلات أو مواد زائدة^(١).

٣. البروتوبلازم (هيولى الخلية):

وهو المادة (المحتوى) الأولى التي تشغل فراغ ما بين جدار الخلية ونواتها، ويتكون "البروتوبلازم" من: "بروتو" ويعني الأولي أو الأصلي، و: "بلازم" ويعني: الهيولى؛ وهو القوام الوسط بين السيولة والصلابة، ويتكون البروتوبلازم من سيتوبلازم، وأكتوبلازم، وعناصر كيميائية أخرى أبرزها الماء وعناصره، وتسبح في السيتوبلازم مكونات عضوية وحيوية، مثل الميتوكوندريا، والبلاستيدات، ومن هذه المكونات ما هو مسؤول عن توليد الطاقة، ومنها ما هو مسؤول عن إنتاج البروتينات والأنزيمات، ومنها ما يحتوي على جزيئات الحمض النووي DNA المسؤول عن نقل الصفات الوراثية^(٢).

ثانياً: انقسام الخلايا وتمايزها.

١. انقسام الخلايا :

يحسن بنا - للحدث عن انقسام الخلايا - أن نشير إلى أن الخلايا البشرية تتنوع إلى نوعين: خلايا جسدية وخلايا تناسلية.

وستحدث عن الانقسام في نوعين:

أ. انقسام الخلايا الجسدية:

الخلايا الجسدية هي الخلايا التي تكون بناء الجسد الإنساني، وتتميز بكون عدد كروموسوماتها عددا زوجيا (٢٣ زوجا) (٤٦ كروموسوما)، وتعتبر ازدواجية الكروموسومات في هذا النوع من

١ - الأحكام الشرعية والقانونية، د. محمود مهران، ص: ١٠٨.

٢ - المرجع السابق، ص: ١٠٩.

الخلايا علامة على سلامتها؛ إذ لو حدث تغيير فصارت الكروموسومات المتماثلة ثلاثة، أو كروموسوماً واحداً، دلّ ذلك على ظهور مرض وراثي بالشخص الذي يحمل هذا النوع من الكروموسومات^(١)، ويوجد بين أزواج الثلاثة والعشرين كروموسوماً زوجاً واحداً فقط يكون مسؤولاً عن إظهار الصفات الخاصة بالنوع أو الجنس (الذكورة والأنوثة)، ويطلق عليه كروموسوم الجنس، ويختلفان في التركيب الصبغي لدى الذكر، ويرمز لهما (xy) ، أما في الأنثى فيكونان متشابهين في التركيب الصبغي، ويرمز لهما (xx) ، أما الأزواج الباقية من الكروموسومات المتواجدة بنواة الخلية (٢٢ زوجاً) فتكون مسؤولة عن إظهار وترجمة الصفات الجسدية؛ كاللون، والطول، والذكاء^(٢).

وتتكاثر الخلية في الجسم الإنساني عن طريق الانقسام التكاثري (الميتوزي)، وذلك مدى الحياة، لتعويض ما يستهلكه الجسم من الخلايا، إذ إن ما يقارب الخمسين مليون خلية تموت كل ثانية، ويتكون بدلا منها نفس العدد، وتعتبر خلايا الجلد أسرع الخلايا انقساماً وتجدداً، ويستثنى من هذه العملية خلايا المخ.

وتتم عملية الانقسام التكاثري (الميتوزي) للخلايا الجسدية بتضاعف كمية الحمض النووي DNA الموجود في نواة الخلية، مما يؤدي إلى تضاعف عدد الكروموسومات بها، فتتقسم الخلية الجسدية إلى خليتين تملك كل واحدة منهما العدد الكامل للكروموسومات (٤٦ كروموسوماً)^(٣).

ب. انقسام الخلايا التناسلية:

الخلايا التناسلية (الإنشائية، أو الجرثومية) هي الخلايا التي ينشأ عن اندماجها شخص جديد، ويقصد بها الحيوان المنوي للذكر، وبيضة الأنثى، وتتميز باشتغالها على عدد فردي من الكروموسومات، حيث يوجد بها كروموسوم واحد مسؤول عن تحديد الجنس، و٢٢ كروموسوماً مسؤولاً عن نقل الصفات الجسدية.

وتشمل بيضة الأنثى على كروموسوم جنسي واحد من النوع الأنثوي، ويرمز له بـ (X) ، ويشمل الحيوان المنوي على كروموزوم جنسي واحد، غير أنه قد يكون كروموزوماً ذكورياً (Y) ، أو

١- حول هندسة الوراثة وعلم الاستنساخ، محمد صالح الحب، ص: ١١١-١١٧، والاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ٢٣.

٢- الأحكام الشرعية والقانونية، د. السيد مهران، ص: ١١١، ١١٢.

٣- المرجع السابق، ص: ١١٢، ١١٣، والبصمة الوراثية، خليفة علي الكعبي، دار النفائس، الأردن، ط: ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م، ص: ١٤، ١٥.

أنثويا (X)، وعندما تلتحم ببيضة الأنثى بالحيوان المنوي الذكري في عملية الإخصاب، فإن كل كروموزوم فردي (جسدي أو جنسي) في الحيوان المنوي يتزاوج مع مثيله في البيضة، فيكون المولود حاملاً لصفات ناشئة عن تلاقح صفات الأبوين.

ويتوقف نوع الجنس من حيث الذكورة والأنوثة على الكروموسوم الجنسي المفرد المحمول على الحيوان المنوي^(١).

وتنقسم الخلايا التناسلية انقساماً اختزالياً (ميوزياً)؛ حيث يختزل عدد الكروموسومات في الخلية التناسلية إلى النصف، ويبدأ هذا الانقسام في خلايا الخصية التي تفرز الحيوانات المنوية في الذكر، وفي خلايا المبيض التي تنتج الببيضة في الأنثى، وتمر هذه الخلايا بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تضم كل خلية في هذه المرحلة نفس عدد الكروموسومات الموجودة في الخلية الجسدية (٤٦ كروموسوماً)، فيها كروموسومان مسؤولان عن تحديد الجنس.

المرحلة الثانية: ينفصل كل كروموسوم في هذه المرحلة عن مثيله في انقسام اختزالي بعد أن يتجمع كل زوج من الكروموسومات على مستوى خط استواء الخلية، فينتج بانفصال كل كروموسوم عن مثيله في الخلية خليتان، تحتوي كل منهما نصف العدد الأصلي من الكروموسومات؛ أي ٢٣ كروموسوماً فردياً، ويسمى الانقسام الاختزالي في هذه المرحلة الانقسام الميوزي الأول.

المرحلة الثالثة: ويشبه الانقسام في هذه المرحلة في الخلايا التناسلية الانقسام الميوزي في الخلايا الجسدية، حيث تتضاعف كمية الحمض النووي في نواة الخلية ثم تنقسم إلى خليتين، تحوي كل واحدة منهما نفس عدد الكروموسومات الموجود في الخلية التي نشأت منها، وهو في الخلايا التناسلية نصف ما في الخلايا الجسدية^(٢).

٢. تمايز الخلايا وتخصصها:

عندما يتكون الجسد الإنساني بتكاثر الخلية الإنسانية الأولى، فإن جميع الخلايا المكونة له تحمل في كروموسوماتها مكوناً وراثياً واحداً، غير أن هذه الخلايا تختلف عن بعضها في المظهر والوظيفة،

١- يراجع موضوع نوع الجنين في مسألة تغيير الجنس، ص: ٢٦٢، ٢٦١.

٢- الأحكام الشرعية والقانونية، د. السيد مهرا، ص: ١١٣-١١٥، والبصمة الوراثية، خليفة علي الكعبي، ص: ١٥.

ويعود ذلك إلى ما يعرف بتخصص الخلايا، فكل خلية في الجسم تؤدي دوراً تخصصياً؛ أي أنّها تخصصت، وتوجهت لتؤدي دوراً معيناً يختلف باختلاف موقعها في الجسد، كما يختلف باختلاف الزمن الذي تمرّ به؛ فالخلية الموجودة في البنكرياس تقوم بإفراز الأنسولين، والخلية الموجودة في النسيج العضلي تقوم بعمل التقلص العضلي، والخلية في الأمعاء تقوم بالامتصاص... وهكذا.

ويتم ذلك بظهور نشاط وحدة وراثية تدعى "مورثة" أو "جينية" هي المسؤولة عن أداء هذه الوظيفة، مع خمود وسكون ملايين المورثات المخزونة في النواة^(١).

الفرع الثاني: دور الخلية في الوراثة:

أولاً: مواصفات المادة الوراثية: سبق القول أن للجينات (المادة الوراثية) القدرة على نقل الصفات الوراثية، وهذه القدرة تبرز في الصفات التالية:

١. القدرة على التضاعف، والتنقل بدقة أثناء عملية الانقسام من خلية إلى أخرى، ومن جيل لآخر.

٢. القدرة على حمل المعلومات الوراثية وحفظها بصورة ثابتة.

٣. القدرة على التعبير عن نفسها.

٤. القدرة على التغير؛ بمعنى احتمال حدوث طفرة^(٢) أثناء عملية انتقال المورثات، وتضاعفها مما ينتج عنه تغيير في طبيعة المعلومة الوراثية التي تنتقل من الآباء إلى النسل الناتج، وعادة ما تنتج الطفرة نسلاً معوقاً سرعان ما يموت، أو أنّها تدخل مورثاً ضاراً للعشيرة، وقد يحدث التغير في المادة الوراثية نتيجة الاختلاط بين المورثات عند اتحاد الحيوان المنوي مع البويضة مما ينتج عنه توافقات مورثية جديدة أثناء عملية العبور، والتي تورث إلى النسل^(٣).

وبإدراك هذه الخصائص المتعلقة بالمادة الوراثية، يمكننا أن نبين كيف يعبر المورث عن نفسه، وكيف يتم انتقال المعلومات الوراثية وترجمتها، من خلال بحث الشفرة الوراثية، وكيفية ترجمتها.

١ - الاستنساخ والانجاب، د. كارم السيد غنيم، ص: ١١، والأحكام الشرعية والقانونية، د. السيد مهران، ص: ١١٥.

٢ - الطفرة: تغيير واضح في حمض DNA أثناء التضاعف الذاتي يؤدي إلى تغيير الصفة الوراثية، وظهور صفة جديدة، ومن العوامل المولدة للطفرات: الحرارة والأشعة والمواد الكيميائية. (ينظر: الاستنساخ البشري بين التحليل والتحرّم، فوزي محمد حميد، ص: ١٢٦).

٣ - الوراثة وعلم الحياة الجزيئي، يوسف الغمري وآخرون، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، ط: ١، ١٩٩٦م، ص: ١٢٨، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٢٢، ٢٣.

ثانياً: الشفرة الوراثية:

سبق القول أنّ الحمض النووي DNA بما يحمل من جينات هو المسؤول عن تكوين البروتينات التي تقوم بأداء دورها في الخلية، كما سبق القول أنّ كل خلية تحوي أكثر من مائة ألف جين.

إنّ تلك الجينات (المورثات) تحتوي على كلمات مكونة من أربعة حروف؛ هي القواعد النيتروجينية الأربعة: الأدينين والجوانين والثايمين والسيتوزين، ولقد توصل العلماء إلى أنّ كل ثلاثة حروف من هذه تتلاصق وتكون ثلاثية، يكون مجموع الثلاثيات الناتجة - عن طريق الاحتمالات - أربع وستون ثلاثية (كلمة) تعتبر الشفرات اللازمة لنقل الأحماض الأمينية العشرين؛ أيّ أنّه قد يعبر عن الحمض الأميني الواحد أكثر من شفرة، وأيّ تغيير في ترتيب الحروف يعطي حمضاً أمينياً يختلف عن الآخر وأيّ تغيير في ترتيب الكلمات يؤدي إلى التغيير في معنى الجملة مما يعطي الموضوع مفاهيم وأبعاداً مختلفة، وعلى حسب عدد الأحماض الأمينية وطريقة تعاقبها تتكون البروتينات.

وهكذا يمكن أن تتكون من الأحماض الأمينية العشرين التي أصل حروفها أربعة بلايين من البروتينات، كل منها يختلف عن غيره، وله وظيفته المحددة لا يحيد عنها، كما هو مرسوم له في المورثات، ونتيجة لذلك يحدث التباين والاختلاف والتنوع بين البشر؛ حيث إنّ لكل شخص صفات وراثية وخصائص تختلف عن صفات وخصائص الآخرين^(١).

ثالثاً: ترجمة الشفرة الوراثية:

تختلف البروتينات على حسب الترتيب المشفر عليه، وبتحكم من الحمض النووي الريبوزي DNA ، يتم تصنيع البروتين بتفكك الروابط الهيدروجينية^(٢) الموجودة بين القواعد النيتروجينية لسلسلي الحمض النووي الرايبوزي، وتباعد السلسلتان عن بعضهما البعض، علماً بأنّ إحدى السلسلتين فقط هي المؤثرة في تكوين البروتينات، أما الأخرى فإنّها لا تعمل.

ثمّ يقوم الحمض النووي الرايبوزي DNA بتصنيع جزيئات من حمض الرنا الوراثي RNA ^(٣)

١ - الهندسة الوراثية، د.إياد أحمد إبراهيم، ص: ٢١، والاستنساخ والإنجاب، د.كارم السيد غنيم، ص: ٢٥.

٢ - الرابطة الهيدروجينية نوع من أنواع الروابط ينشأ بين ذرة الهيدروجين وذرة أخرى سالبة، وهي رابطة ضعيفة، وتتواجد على طول شريط الدنا الوراثي، حيث تكون رابطة ثلاثية بين الجوانين والسيتوزين $C \equiv G$ وثنائية بين الأدينين والثايمين $A=T$ لكن رغم ضعفها إلا أنّها تجمعها بعدد كبير يعطي نوعاً من القوة لها. (ينظر: الهندسة الوراثية للشباب، د.عبد الباسط الجمل، ص: ٣٤٩).

٣ - الرنا الوراثي RNA شريط يمثل المادة الوراثية لبعض صور الحياة. (ينظر: المرجع السابق، ص: ٣٤١).

الذي يحوي سكر الرايبوز^(١) بدلا من سكر دي أوكسي ريبوز^(٢) الموجود في الحمض النووي الرايبوزي، وفيه - أيضا - قاعدة اليوراسيل (U)^(٣) بدلا من قاعدة الثايمين (T)، ويعمل الرنا RNA على نقل التعليمات الوراثية الخاصة ببناء بروتين معين إلى الريبوسوم؛ وهي المنطقة التي يتم فيها تصنيع البروتين في الخلية، ويسمى هذا النوع من الرنا بالحمض الرسول، وتدعى هذه العملية عملية النسخ، لأنّ المعلومات الوراثية في الحمض النووي الرايبوزي يتم نسخها بصورة شفرة وراثية في الحمض الرسول، ويكون تتابع النيوكليوتيدات^(٤) $Nucleotides$ في الحمض الرسول متما لتتابعه في الجانب المنفرج من سلسلة شفرة الحمض النووي الرايبوزي التي لا تعمل، ليتخذها قالباً يبنى عليه التتابعات، ومن هنا تنسخ المعلومات الوراثية المطلوب تنفيذها وتصنعها إلى بروتينات، ينتقل الحمض الرسول بالشفرة (الرسالة) من النواة إلى الريبوسوم في السيتوبلازم من خلال ثقبوب تتخلل الغشاء النووي، ثم يقوم الرنا الريبوسومي $r(RNA)$ ^(٥) بترجمة الشفرة الوراثية، ومن ثم يحدّد تتابع الأحماض النووية اللازمة لبناء البروتين، ثم يستدعي الرنا الناقل $t(RNA)$ ^(٦) لإحضار الحمض الأميني المطلوب لبناء البروتين^(٧).

- ١ - سكر خماسي مكتمل الأكسجين، يتكون من خمس حلقات، ويدخل في تركيب الرنا الوراثي وهو يزيد ذرة أكسجين على مثيله الداخل في تكوين الدنا الوراثي. (ينظر: المرجع السابق، ص: ٣٤٢).
- ٢ - سكر خماسي منقوص الأكسجين يتكون من خمس حلقات وينقص ذرة أكسجين عن مثيله في الرنا الوراثي. (ينظر: المرجع السابق، ص: ٣٤٢).
- ٣ - قاعدة آزوتية تدخل في تركيب الرنا الوراثي. (ينظر: المرجع السابق، ص: ٣٤٢).
- ٤ - النيوكليوتيدة وحدة بناء الدنا الوراثي، ويتكون من قاعدة آزوتية وسكر خماسي منقوص الأكسجين ومجموعة فوسفات، ينظر: الهندسة الوراثية للشباب، د. عبد الباسط الجمل، ص: ٣٤٢.
- ٥ - الرنا الوراثي الريبوسومي $r(RNA)$ أحد أنواع الرنا الوراثي، والذي يمثل موضع عملية البناء البروتيني. (ينظر: المرجع السابق، ص: ٣٤١).
- ٦ - الرنا الناقل $t(RNA)$ أحد أنواع الرنا الوراثي، والذي يقوم بنقل الأحماض الأمينية إلى موضعها على الرنا الريبوسومي طبقاً للشفرة التي حملها الرنا الموصل. (ينظر: الهندسة الوراثية للشباب، د. عبد الباسط الجمل، ص: ٣٤١).
- ٧ - الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٢٣ - ٢٥.

المبحث الثاني: مفهوم الهندسة الوراثية.

المطلب الأول: تعريف الهندسة الوراثية.

أولاً: تعريف الهندسة:

١. الهندسة لغة: المهندس: المقدر لمجري المياه والقني، واحتفارها حيث تحفر، وهو مشتق من الهنداز، وهي فارسية أصلها آونداز، فصيرت الزاي سينا لأنه ليس في شيء من كلام العرب زاي بعد الدال، والاسم هندسة، ويقال فلان هندوس هذا الأمر، وهم هنداسة هذا الأمر أي العلماء به، ورجل هندوس هذا الأمر إذا كان جيد النظر مجرباً^(١).

فالهندسة فيها معنى التقدير، والتحكم.

٢. أما الهندسة اصطلاحاً:

فقد عرفها الدكتور وجدي عبد الفتاح سواحل بأنها: "التصميم والتخطيط والتنفيذ للوصول إلى بناء معين يخدم أهدافاً محددة"^(٢).

ثانياً: تعريف الهندسة الوراثية:

الهندسة الوراثية مصطلح علمي معاصر، ومكتشف علمي، يطلق عليه العلماء عدة مصطلحات علمية موضوعية منها: التقنية الوراثية، وتطويع الجين (*Gene manipulation*)^(٣).

ولقد عرف غالب حمزة البكري الهندسة الوراثية بأنها: (القدرة على إجراء عمليات التحكم بالصفات الوراثية للكائن الحي، وبعبارة أخرى: هي عبارة عن مجموعة وسائل تهدف إلى إجراء تعديل أو تعديل أو إضافة انتقائية للمادة الوراثية عن طريق الدخول للحمض النووي DNA في الخلايا الحية)^(٤).

وعرفها نور الدين مختار الخادمي بأنها: (جزء من العلوم البيولوجية^(٥) أو الثورة البيولوجية الحديثة،

١ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (هندس)، ج: ٦، ص: ٣٠٣، ومختار الصحاح، الرازي، مادة (هندس)، ص: ٤٤٢.

٢ - ثورة الهندسة الوراثية، د. وجدي عبد الفتاح سواحل، ص: ٢١.

٣ - الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د. عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٦٩٧.

٤ - مبادئ الهندسة الوراثية، غالب حمزة البكري، منشورات وزارة التعليم العالي، جامعة البصرة، العراق، ١٩٩١م، ص: ١٣.

٥ - البيولوجيا كلمة مركبة من عبارتين: (البيو) وهي الحياة، و(لوجيا) وهي علم، فالبيولوجيا هي علم الحياة، أو علم الكائنات الحية. (ينظر: علم الحيوان العام لطلبة الجامعات والمعاهد العليا، د. فؤاد خليل وآخرون، ص: ١).

وهي فن من فنون العلوم الوراثية، ومحور هام من محاورها، وهي باختصار شديد تعني دراسة الطبائع والخصائص الوراثية للإنسان والحيوان والنبات، والكائنات الحية المختلفة، والتحكم فيها بالتغيير والتعديل والدمج بصورة انتقائية، وبتقنيات علمية معينة، وذلك على نحو تغيير البروتين المعيب، والعضو المريض، وإيجاد كميات من الدماء والأعضاء البشرية، وتحسين السلالات الحيوانية، وتوفير بعض الأطعمة والأدوية ذات الجودة العالية، والمقادير الكبيرة، وغير ذلك مما هو من شمولات الهندسة الوراثية ومن نتائجها ومحصولاتها^(١).

يلاحظ أنّ مجموع هذين التعريفين يدل على أنّ الهندسة الوراثية:

١. تتحكم في الجينات في الخلية.

٢. تعدّل وتنتقي المادة الوراثية؛ لإظهار الخصائص المرغوب فيها.

٣. تهدف إلى علاج المرضى.

٤. تتم عن طريق تقنيات علمية معينة.

ولتوضيح مفهوم الهندسة الوراثية أكثر، وبيان حقيقتها، وكشف الغريب مما تعلق بها مما هو وارد في هذه التعاريف، نحاول - في هذه المطالب - بيان مجالات الهندسة الوراثية، وبعض تقنياتها، وكذا فوائدها وأضرارها.

المطلب الثاني: مجالات الهندسة الوراثية.

هناك مجالات تعني الهندسة الوراثية بالبحث فيها، أو تطبيق أبحاثها عليها، منها ما هو واقع، ومطبق على الإنسان، ومنها ما هو من تنبؤات علم المستقبل.

أولاً: المجالات التي طبقت الهندسة الوراثية فيها (المجالات الواقعة).

١. التشخيص الوراثي لدى الإنسان في مرحلة ما قبل الولادة أو في المرحلة التي تعقبها، بناء على قوانين التفاعلات الكيميائية وعلاقتها بالأمراض الوراثية، وقد فتحت هذه الإمكانيّة للطب الوقائي مجالاً جديداً للتطبيق؛ حيث يمكن الكشف عن استعداد الإنسان لمرض معين، وبالتالي مواجهة هذا الاستعداد بتعديل تركيبه المعيب قبل أن يظهر أثره.

١ - الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن، د. نور الدين الخادمي، ص: ١٥.

٢. التدخل في عوامل الوراثة والتأثير فيها لعلاج الأمراض والوقاية منها، والسيطرة على الأنماط التقليدية للنمو والنضج والشيخوخة.
 ٣. استخدام أساليب الهندسة الوراثية في إنتاج هرمونات بشرية.
 ٤. إعداد برامج للعقل الإلكتروني لتحليل الوراثي، وملفات شخصية من الحقيبة الوراثية للفرد.
 ٥. تحضير هرمونات تتحكم في وظائف المخ، وبالتالي في سلوك الإنسان بناء على الوقوف على بعض جوانب الكيمياء الحيوية للدماغ، وبصفة خاصة المخ.
 ٦. وضع أساليب لتحسين الجنس البشري وتنظيمه، وممارسة عمليات التلقيح الصناعي (الإخصاب المعلمي) خارج الجسد البشري.
 ٧. اختيار جنس المولود بعدما أمكن تحديد صفات المولود والتحكم فيها^(١).
- ثانياً: المجالات المتوقعة.

١. الاستنساخ البشري الذي ولدت فكرته خيالا علميا منذ القدم أساسها تحسين النسل البشري بطريق الاستنساخ الحيوي (Cloning) وذلك بإمكان إنتاج نسخة طبق الأصل من إنسان معين دون اعتماد طريقة التزاوج والتكاثر المعروفة، واعتبر هذا الأسلوب وسيلة مناسبة لضمان بقاء العباقة مدة أطول، وتقوم فكرة الاستنساخ الحيوي في الخلايا الحيوانية على استخدام خلية البويضه بعد نزع نواتها واستبدالها بنواة خلية أخرى من خلايا جسد الإنسان المراد إنتاج نسخة منه، وإذا نجحت هذه العملية فإنها سوف تعطي كائنا كاملا يعتقد أن يشبه الكائن الذي أخذت منه خلاياه الجسدية النواة المزروعة.

٢. اقتطاع الجينات وزرعها، وتقوم هذه العملية على فصل جين معين من سلسلة الحمض النووي، ثم تركيبه في سلسلة حمض نووي آخر في نوع من أنواع البكتيريا له قدرة هائلة على التكاثر، بهدف إنتاج أعداد كبيرة من الجين المزروع، وإذا كان هذا الأسلوب قد طبق لإنتاج هرمونات أو مركبات بشرية كالأنسولين، إلا أن ثمة توجهها لاستخدامه لنقل بعض الصفات الوراثية من فرد إلى آخر من نفس النوع، وهي وسيلة جديدة للسيطرة على التطور التلقائي للإنسان.

١ - هندسة الإنجاب والوراثة في ضوء الأخلاق والشرائع، د. أحمد شرف الدين، ص: ٥٠.

٣. التحكم في صفات الإنسان الموروثة بهدف السيطرة على العمليات الفكرية (القلق، الذاكرة،...).

٤. إنشاء أنماط من كائنات حية آلية مكونة من مزيج من أعضاء بشرية وآلات تعمل معها بانسجام.

٥. تهجين الخلايا الجسدية، وتقوم العملية على اتحاد خلايا جسدية من نوعين مختلفين من الكائنات الحية تختلف في المحتوى الوراثي، ولقد أطلق العنان للخيال العلمي للحديث عن الإنسان الخضري أو الكلوروفيلي، والإنسان المحتر.

٦. السيطرة على العامل الوراثي المتحكم في عوامل الهدم لإطالة العمر وتحسين الصحة.

٧. وهناك حديث، بل تجارب أخرى تتضمن قوة كامنة تسعى لأن تمكن الإنسان - في يوم ما - من استبدال هيئته، وتعديل جنسه، ومزاجه، وذاكرته، بل والحصول على طراز بشري متميز يتمتع بقوى خارقة للعادة! (١)

المطلب الثالث: تقنيات الهندسة الوراثية.

لا أقصد - هنا - بحث جميع تقنيات الهندسة الوراثية، بل أهمها، والهدف من دراسة هذه التقنيات هو الوقوف على آثار تطبيقها على الإنسان، سواء أكانت تلك الآثار عقدية، أم أخلاقية، أم صحية، أم اجتماعية، وذلك بمحاولة إجراء موازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق تلك التقنيات، حرصاً على إصابة الحق في الحكم على مسائل الهندسة الوراثية، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

أولاً: تقنيات التكاثر الجنسي والجسدي: مع تقدم التكنولوجيا البيولوجية والوراثية تمكن الإنسان من تطوير تكنولوجيا الإخصاب خارج الرحم عن طريق الإخصاب الصناعي الداخلي (التلقيح الداخلي)، أو الخارجي (أطفال الأنابيب)، ولم يقتصر التطور التقني على التعديل في المسار الطبيعي للإنجاب، بل اعتمد تقنيات متطورة جداً؛ مثل تجميد الحيوانات المنوية واللقاح البشرية (البويضات المخصبة)، واستخدام أرحام نساء أجنبيات في تنمية الأجنة (الرحم المؤجر، ورحم الضرة) فصار للمولود صلتان من جهة الأمومة؛ صلة الدم بصاحبة البويضة وصلة الرحم بصاحبة الرحم، ولا يخفى ما ينتج عن هذا التعدد في جهة النسب من مشكلات معقدة في النسب، وبالتالي في الأحكام

١ - هندسة الإنجاب والوراثة، د. أحمد شرف الدين، ص: ٥١، ٥٢.

الشرعية، مع ما يبرّر به مستخدمو هذه التقنيات مسلكهم بنبل الهدف، وتسخير العلم لصالح الإنسانية، وفتح باب الأمل أمام من يتعذّر عليهم الإنجاب بالطريق الطبيعي.

وهذه التقنية وإن وصفت بالصناعية لكونها تجرى بغير الطريق الطبيعي، إلا أنّ الإنجاب وفقها لا يخرج عن دائرة التكاثر الجنسي؛ حيث يكون المولود ثمرة اختلاط ميني الذكر ببيضة الأنثى.

ولكن علماء الأجنة والوراثة يسعون الآن إلى اعتماد تقنية أخرى للإنجاب فجعلوا يبحثون إمكان تكرار النوع عن طريق الخلايا الجسدية، وهو ما يطلق عليه الاستنساخ؛ أي إنتاج نسخ عديدة من الفرد الواحد عن طريق فصل النواة التي تحمل شفرته الوراثية من إحدى خلايا جسمه وإدخالها في بيضة أنثوية بعد نزع نواتها، ولئن نجح العلماء في تطبيق هذه التقنية على مستوى النبات وبعض الحيوانات، فإنّ الحديث عنها في حق البشر لا يزال على مستوى الافتراض^(١).

ولكن الحديث عن هذه التقنية وإمكان تجريبها على الإنسان يستوجب بحثها، والوقوف على أليائها، ثم آثارها على الإنسان، وعلى خصائص تكوينه العضوي لإعطاء الحكم الشرعي المتعلق بها.

ثانياً: تقنيات التحويل (التوليف) الوراثي:

إذا كانت الهندسة الوراثية تستهدف العوامل الوراثية للتحكم فيها، وتبديل الصفات الوراثية أو تعديلها أو انتقائها، فإنّ التقنيات التي تعتمد في ذلك التحويل الوراثي الذي يرجع أساسه إلى دمج وخلط خلايا كائنين لإنتاج كائن مركب^(٢)، ويتم ذلك عبر تقنيات عالية في الدقة، كما يحدث مع الحمض النووي (DNA) معاد الاتحاد؛ حيث يدخل جزء من DNA الخاص بكائن حي إلى خلايا كائن حي آخر، ويسعى بعض علماء الهندسة الوراثية إلى تحقيق آمالهم في الوصول إلى إدخال نسخ من جينات طبيعية إلى بعض المرضى الذين أصيبت جيناتهم بالعطب، لتمحو عنهم المعاناة، ويعفون من الاستخدام الدائم للعقاقير والمواد الكيميائية.

ولقد تمكن عدد من الباحثين في أمراض السرطان خلال عام ١٩٩٤ من اكتشاف إحدى الجينات الوراثية التي قد تكون مسؤولة عن عدد من أمراض السرطان؛ مثل سرطان الرئة، والثدي، والمخ، والعظام، والمثانة، والكلى...، واكتشفوا أنّ هذه الجينة تعمل على الأنسجة السليمة التي تتحكم في سرعة انقسام الخلايا.

١ - هندسة الإنجاب والوراثة في ضوء الأخلاق والشرائع، د. أحمد شرف الدين، ص: ١٦.

٢ - المرجع السابق، ص: ١٦، ١٧.

ومن التطبيقات العلمية لتقنية *DNA* معاد الاتحاد إنتاج بروتينات مفيدة على النطاق التجاري، وكان أول بروتين ناتج عن تقنية *DNA* معاد الاتحاد رخص لاستخدامه هو الأنسولين الذي يحتاجه يوميا ملايين البشر المصابين بداء السكري.

وأنتج هذا النوع من الأنسولين بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٢م، ومن المعروف أن الأنسولين كان يستخلص قبل ذلك من بنكرياس المواشي والخنازير بعمليات مكلفة وغير مضمونة صحيا.

ومن البروتينات الناتجة عن تقنية *DNA* معاد الاتحاد -أيضا- الأنترفيرونات؛ وهي بروتينات تعمل على وقف تضاعف الفيروسات خاصة تلك التي يتكون محتواها الجيني من *DNA*؛ كالفيرسات التي تسبب الأنفلونزا، ومرض شلل الأطفال، وبعض أمراض السرطان، ومن استخدامات تقنيات *DNA* معاد الاتحاد:

١. تشخيص الخلل الوراثي قبل أو بعد الميلاد.

٢. تحضير تلقيحات أكثر أماناً عن طريق تحضير عينة من مسبب المرض (الميكروب).

٣. تشخيص الأمراض المعدية؛ مثل التهاب الكبد الوبائي.

٤. إنتاج مركبات كيميائية عن طريق تسخير بعض الكائنات الحية.

٥. التخلص من المخلفات العضوية الناشئة عن الصناعة.

والذي يجب أن يلاحظ هنا هو أن هذه التقنية وإن كان العلماء الباحثون يعتقدون عليها آمالا كبيرة في منع الإصابة بالعديد من الأورام الخبيثة إلا أنهم يبدون -أيضا- تحوفاً شديداً من أن تتحول إلى تقنية مدمرة إذا ما استخدمت لتحقيق كل الأغراض دون قيد.

ومن تقنيات التحويل الوراثي تقنية الحمض النووي المهندس؛ حيث إنه من المعروف علمياً أنه برفع درجة حرارة جزئ *DNA* إلى ١٠٠°م تنكسر الروابط الهيدروجينية التي تربط القواعد النيتروجينية المتزاوجة في شريطي *DNA* ويتكون شريطان مفردان غير ثابتين، وعند خفض درجة الحرارة لجزئ *DNA* تصل الأشرطة المفردة إلى حالة الثبات وذلك عن طريق تزاوج كل شريط مع شريط آخر لتكون لولبا مزدوجاً، ويمكن لأي شريطين من جزئ *DNA* أو جزئ *RNA* تكوين شريط مزدوج إذا وجد بهما تتابعات ولو قصيرة من القواعد النيتروجينية تحدد بشكل

واضح شدة التصاق الشريطين، ولذلك فإنه من الممكن استخدام قدرة الشريط الفرد لـ *DNA* و *RNA* على الالتصاق طويلا في إنتاج لولب هجين (خليط)، ويتم ذلك من خلال تقنية متقدمة يتم فيها مزج الأحماض النووية من مصدرين مختلفين، ثم ترفع درجة حرارة الخليط إلى 100°C ثم يسمح للخليط أن يبرد، فتتكون لولاب مزدوجة الهجين^(١).

وكما هو بادٍ فإنّ هذه التقنيات تلغي التميز الوراثي لفرد معين، الذي يستمدّه من بني جنسه يجعله متفرّداً في صفاته، وتقضي على خاصية من خصائص التكوين العضوي للإنسان، وهو التنوع، ولعلّ أخذ الباحث بعين الاعتبار هذا المعطى عند بحث بعض مسائل الهندسة الوراثية يجعل أحكامه أقرب إلى الدقة والصواب.

كما يعتمد علماء الهندسة الوراثية -أيضا- على تقنية إنزيمات القصر البكتيرية؛ حيث اكتشف العلماء وجود إنزيمات^(٢) بكتيرية لها القدرة على قطع الدنا الوراثي الفيروسي عند مواضع محدّدة، تعرّف بمناطق التعرف، وهذه الأنزيمات أطلق عليها: إنزيمات القصر التي تهاجم *DNA* الفيروسي، ولا تهاجم *DNA* البكتيري، وتعمل هذه الإنزيمات على توفير الوسيلة لقص *DNA* إلى قطع معلومة من النيوكليوتيدات عند أطرافها، يكون العديد من هذه الأطراف مائلة، ومن خلال هذه التقنية يمكن لصق قطعة معينة من جزئ *DNA* بقطعة من جزئ آخر^(٣).

ثالثا: تقنية: تفاعل البلمرة المتسلسل: (*PCR*).

وهي إحدى أنواع التكنولوجيا الوراثية، تقوم على إكثار قطعة معينة من المادة الوراثية *DNA* في أنبوبة اختبار، بواسطة إنزيم وسلسلة من الظروف الحرارية المتحكم فيها.

وهي تقنية تعتمد أساسا للكشف عن الميكروبات ذي الكثافة القليلة؛ حيث تفشل الطرق الأخرى للكشف عنها، أما *P.c.R* فيمكن باستخدامه التعرف على الميكروب حتى ولو كان متواجدا بنسبة صغيرة جداً، وذلك عن طريق تضاعف لجزء من المادة الوراثية الخاص بالمسبب المرضي، وتتم عملية الإظهار للميكروب بطريقة الفصل الكهربائي.

١ - عصر الهندسة الوراثية بين الدين والعلم، د.عبد الباسط الجمل، ص: ٦٤، ٦٥.

٢ - الإنزيم: عامل مساعد على الإسراع من التفاعلات الحيوية أو الكيميائية الحيوية أو الكيميائية، ولا يشترك في التفاعل. (ينظر: الهندسة الوراثية للشباب، د.عبد الباسط الجمل، ص: ٣٤٢).

٣ - عصر الهندسة الوراثية، د.عبد الباسط الجمل، ص: ٦٥-٦٧.

ولا يقتصر استخدام تقنية *P.c.R* على الكشف عن الميكروبات، بل لها مجالات أخرى تستخدم فيها؛ منها:

- أ. تشخيص الأمراض الوراثية.
 - ب. التعرف على النسب.
 - ج. التعرف على الأمراض السرطانية وأنواعها.
 - د. يستخدم في مجال الطب الشرعي.
- المطلب الرابع: فوائد الهندسة الوراثية وأضرارها.**

للهندسة الوراثية فوائدها، كما لها أضرارها، وسنحاول في هذا المطلب إبرازهما، ليكون الحكم على مسائل الهندسة الوراثية قائما على اعتبار مصالحها ومفاسدها، والموازنة بينهما، والترجيح بناء على أيهما أقوى.

الفرع الأول: فوائد الهندسة الوراثية.

للهندسة الوراثية فوائد علاجية (صحية)، وأخرى بحثية.

أولاً: فوائد الهندسة الوراثية العلاجية (الصحية).

١. مقاومة الأمراض الموروثة؛ كالسكر وضغط الدم، وتصلب الشرايين والسرطان والقلب، والمناعة الذاتية، وذلك من خلال ما يعرف بالتحكم في البرنامج الوراثي، والعلاج الجيني، أو معالجة الجينات الإنسانية التي يولد بها الإنسان.

٢. القضاء على الكثير من الأمراض العصبية التي تصيب الأعصاب والمخ، والتقليل من تلف الخلايا العصبية التي لا تتجدد ولا تنمو، وذلك بإعادة برمجة الحامض النووي في الخلية الجسدية قبل وضع نواتها في البيضة.

٣. التنبؤ بمرض السرطان والتمكن من علاجه وذلك بالتعرف على خصائص المورثات الصبغية التي تساعد على إصلاح عيوب الجينات الوراثية.

٤. تصنيع هرمونات وبروتينات معينة عن طريق الهندسة الوراثية لا يمكن الحصول عليها من الطبيعة؛ كهرمون الأنسولين الآدمي وهرمون النمو، هذه البروتينات يكون لها دور كبير في علاج بعض الأمراض.

٥. توفير الكميات اللازمة من الدم الآدمي مع تجنب الآثار والمضاعفات الناتجة عن نقل الدم؛ كعدوى الفيروسات، ويتم ذلك بإدخال الجين الخاص بتصنيع الهيموغلوبين البشري إلى نطفة الخنزير لإنتاج هيموغلوبين آدمي.

٦. تصنيع الأعضاء البشرية كالقلب والكبد والكلية من خلال تحويل الخلية الجسدية الناضجة إلى خلايا جنينية لمواجهة النقص الحاصل في عدد الأعضاء التي يجب توافرها لمعالجة الأعضاء المعيبة التي تتسبب في استمرار المرض والإعاقة، وأحيانا تكون سببا في الموت^(١).

والذي يجب أن يلاحظ -هنا- هو أن التصنيع الذي يعتمد الخنازير مختلف في إمكان وقوعه وتحصيله، وكذلك في حكمه الشرعي^(٢).

٧. معالجة بعض حالات العقم^(٣).

٨. معالجة بعض الأمراض النفسية الناتجة عن خلل في الجينات المسؤولة عن السلوك^(٤).

ثانيا: فوائد الهندسة الوراثية البحثية:

تهدف الهندسة الوراثية - على المستوى البحثي - في بعض جوانبها إلى تطوير الدراسات والأبحاث، والتجارب العلمية الوراثية، كي تصل إلى نتائج، وحقائق تعود بالنفع والخير على الإنسان، وتدفع عنه الألم والمرض والضرر^(٥).

١- الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٢٩، ٣٠.

٢- ينظر حكم زرع عضو الخنزير في الإنسان، ص: ٣٤٠.

٣- الاستنساخ من الناحيتين الأخلاقية والقانونية، بن سالم عبد النصر، مقال بمجلة الهداية التونسية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ع: ٢، ص: ٤٠.

٤- الاستنساخ بين العلم والدين، د. مصباح عبد الهادي، ص: ١٠٣.

٥- الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن، د. نور الدين الخادمي، ص: ٢١.

الفرع الثاني: أضرار الهندسة الوراثية.

للهندسة الوراثية أضرار ومفاسد كثيرة يمكن أن نوجزها فيما يلي:

١. احتمال تعريض بعض خصائص التكوين العضوي للإنسان للانتهاك، والتعامل مع الجسد الإنساني بما يفضي إلى تغيير خلقته، فبعض تقنيات الهندسة الوراثية - كالاستنساخ الحيوي - لو نجح علماء الوراثة في تطبيقها على الإنسان لأدى ذلك إلى ابتداع طريقة في التكاثر منكرة تنافي فطرة الله U في النسل والتكاثر، وتلغي سنة كونية قائمة على اختلاف الناس وتنوعهم، وهل ذلك إلا تغيير للخلق، ثم إن مجرد إجراء تجارب من هذا النوع لغرض البحث العلمي، وإن لم تطبق على الإنسان، فيها تعريض لأهم خصائص التكوين العضوي للإنسان، وهي الكرامة، إلى الإهدار حيث يصير جسد الإنسان بخلاياه كقطع من أي مادة تجرى عليها التجارب ويعبث بمكوناتها في المختبرات^(١).

٢. التبرير لوقوع حالات الإجهاض وانتشارها، لتنوع تجارب الهندسة الوراثية الواقعة على الأجنة وتعدددها، وذلك لغرض توفير الأنسجة والخلايا والمكونات الجينية، مما قد يؤدي إلى انتشار تجارة الأجنة^(٢).

٣. احتمال حدوث أمراض خطيرة بسبب الفيروسات التي تستخدم في النقل الجيني، وكذا الفشل في تحديد موقع الجينة على الشريط الصبغي للمريض، كما أن الجينة المزروعة قد تنمو نموا سرطانيا، فتفقد شيئا من وظائفها مما يؤدي إلى أمراض غير معروفة^(٣).

٤. احتمال حدوث وباء عالمي بسبب هروب فيروس أو بكتيريا صغيرة من المختبر^(٤).

٥. إمكان إنتاج الأسلحة الجرثومية الفتاكة^(٥).

١ - قضايا فقهية في الجينات البشرية من منظور إسلامي، د. عارف علي عارف، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ص: ٧٥٧-٧٥٩.

٢ - الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن، د. نور الدين الخادمي، ص: ٢٢.

٣ - بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، علي محمد يوسف المحمدي، ص: ١٦٥.

٤ - الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن، د. نور الدين الخادمي، ص: ٢٣.

٥ - المرجع السابق، ص: ٢٣.

٦. إصابة الإنسان بالاضطرابات والعقد النفسية، وذلك بسبب تعرفه على احتمال إصابته بأمراض وعاهات في المستقبل^(١).
٧. احتمال حصول مضاعفات خطيرة للأم أو جنينها عند استخدام المنظار الجيني في معالجة الأجنة قبل الولادة^(٢).
٨. عدم وجود الأخصائيين المهرة في هذا المجال قد يؤدي إلى ارتفاع النتائج السلبية الخطرة^(٣).

١ - المرجع السابق، ص: ٢٣.

٢ - بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. علي محمد يوسف المحمدي، ص: ١٦٥.

٣ - الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٧٣.

الفصل الثاني

أحكام خريطة الجينوم

البشري

إنَّ جهود علماء الوراثة جعلتهم -يوماً بعد يوم - يحكمون السيطرة على المادة الوراثية وعلى الجينات، ويقفون على أسرار المورثات البشرية التي تنقل الصفات الوراثية وكيفية توريث تلك الصفات^(١)، ويقرؤون الحروف الهجائية الأساسية لمحمل التركيب الوراثي للإنسان^(٢) مما أثمر إيجاد وقاية وعلاج أدواء لا تزال تفتك بالإنسانية، وذلك من خلال اعتماد العلاج الجيني، كما اهتدى العلماء عن طريق خريطة الجينوم البشري إلى طريقة لا تكاد تخطئ لتحديد هوية كل فرد من الناس بعينه، تميزه عن غيره، وتبرز صفاته وخصائصه.

ولقد استغلت نتائج تلك الجهود العلمية والبحوث الوراثية في الوقاية من الأمراض الوراثية وعلاجها، والتحكم في صفات المرء الوراثية من حيث تعديلها وانتقاؤها، كما استغلت نتائج تلك الأبحاث في مسائل الإثبات في المحاكم ودور القضاء.

وسنحاول بحث تلك المسائل المتعلقة بخريطة الجينوم البشري، بعد تعريفها وبيان أهدافها ومجالاتها في المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم خريطة الجينوم البشري.

المبحث الثاني: حكم الوقاية والعلاج من الأمراض الوراثية.

المبحث الثالث: حكم التحكم في الصفات الوراثية.

المبحث الرابع: الأحكام المتعلقة بالبصمة الوراثية.

١ - الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٧٣.

٢ - البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهية، خليفة علي الكعبي، ص: ٢٣.

المبحث الأول: مفهوم خريطة الجينوم البشري.

نعرف في هذا المبحث الجينوم البشري، ونبين المراد من خريطة الجينوم البشري، وتاريخ اكتشافها، ثم نذكر أهداف ومجالات الجينوم البشري.

المطلب الأول: تعريف خريطة الجينوم البشري.

الفرع الأول: تعريف الجينوم البشري.

أولاً: تعريف الجينوم:

مصطلح الجينوم (Genome) من مصطلحات علم الوراثة، مركب من كلمتين انجليزييتين (Gen) وهي الأحرف الثلاثة الأولى لكلمة (Gene) وهي باللغة العربية الجين، وتعني المورث، والكلمة الثانية هي (ome) وهي الأحرف الثلاثة الأخيرة من كلمة (Chromosome) وهي باللغة العربية الصبغيات (الكروموسومات)^(١).

فالجينوم هو الطاقم الوراثي أو المحتوى الكلي للخلية من الجينات^(٢)، فهو الذي يعبر عن مجموع المورثات التي تكون صفات الإنسان.

ثانياً: تعريف الجينوم البشري.

عرف د. كريم صالح عبد العزيز الجينوم البشري بأنه: (الحقيبة الوراثية البشرية، القابعة داخل نواة الخلية البشرية، وهي التي تعطي جميع الصفات والخصائص الجسمية)^(٣).

ويطلق على الجينوم البشري ألقاب عدة؛ منها: الخريطة الجينية، خريطة الشريط الوراثي، الحقيبة الوراثية، كتاب الحياة، الملف الجيني للإنسان، والشجرة الوراثية البشرية، وغير ذلك من التسميات الدالة في مجموعها على ما يحتويه الإنسان من مادة وراثية جينية، لها طبيعتها وخصائصها ووظائفها وتتابعها، وتداخلها.

وسمي الجينوم البشري الخريطة الجينية البشرية لكون الرصيد الوراثي للإنسان الذي يضمه هذا الجينوم يشبه الخريطة الجغرافية لدولة من الدول، وذلك من حيث مكوناتها، وعناصرها، وخصائص

١ - خريطة الجينوم البشري، مريع آل جار الله، ص: ٤٢.

٢ - الهندسة الوراثية للشباب، د. عبد الباسط الجمل، ص: ٣٤٣.

٣ - الجينوم البشري كتاب الحياة، كريم صالح عبد العزيز، مجلة الإعجاز العلمي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص: ٣٨.

تلك المكونات والعناصر، ووظائفها واتصالها ببعضها^(١).

الفرع الثاني: تعريف خريطة الجينوم البشري.

عرفت خريطة الجينوم البشري بأنها: (قراءة الترتيب التفصيلي للوحدات البنائية (النيوكليوتيدات) المكونة المادة الوراثية وتحليل المعلومات (البيانات) التي يتم قراءتها لمعرفة المورثات (الجينات) الموجودة على امتداد المادة الوراثية باستخدام برامج حاسوبية خاصة، وذلك تمهيدا للدراسات التفصيلية على المادة الوراثية من حيث وظائف المورثات، وعلاقتها ببعضها البعض لأداء وظيفة مشتركة وغير ذلك من الدراسات^(٢)).

فخرطنة الجينوم البشري هو الكشف عن ترتيب الآلاف من وحدات البناء الأساسية التي تدخل في تركيب جزيئات (DNA) و (RNA) والتي تتألف من إحدى القواعد الأزوتية الأربع (أدينين، جوانين، ثايمين، سيتوزين) في DNA وجزئ سكر (ريبوز منقوص الأكسجين في DNA، وريبوز في RNA)، وللوصول إلى قراءة الجينوم البشري بطريقة دقيقة، تجرى قراءة عينات عدد كبير من الناس، والبشر يشتركون في الجينوم الإنساني، وتأخذ جينات السمات المعينة؛ كلون العين وطول القامة الموقع نفسه على الكروموسوم وإن تباينت دلالتها، ورغم هذا التطابق الهائل بين جميع البشر فإن افراد شخص بذاته بما يميزه عن غيره يكمن في نحو ٢ إلى ١٠ ملايين من بين الثلاثة بلايين من الوحدات القاعدية التي تكوّن الجينوم، والتي لو تمكنا من أن نفردها لكانت خيطا طوله ستة أقدام، محشواً داخل النواة على هيئة الكروموسومات الستة والأربعين، ويتم اكتشاف جين مرض بعينه بالوصول إلى معرفة الجين الذي ينفرد به المريض بهذا الداء، مختلفا في تهجينه عن الجين نفسه في الأسوياء^(٣).

١ - خريطة الجينوم البشري، مريع آل جار الله، ص: ٤٥، ٤٦.

٢ - المرجع السابق، ص: ٤٩، ٥٠.

٣ - خريطة الجينوم البشري و الإثبات الجنائي، مريع آل جار الله، ص: ٤٩، ٥٠.

المطلب الثاني: أهداف ومجالات مشروع الجينوم البشري ومثالبه.

الفرع الأول: أهداف ومجالات مشروع الجينوم البشري:

يهدف مشروع الجينوم البشري إلى تحقيق أهداف عدة، ويتصل بمجالات مختلفة بعضها يتعلق بتطوير الأبحاث والدراسات في الهندسة الوراثية وبعضها يتعلق بالمجال الصحي والعلاجي، وبعضها متعلق بالمجال الحقوقي والقانوني، وكذا المجال التكاثري والإنجابي، والمجال الاقتصادي المالي، ومن هذه الأهداف والمجالات:

١. التعرف على الطاقم الوراثي الكامل، والشفرة الجينية للإنسان، وتحديد جميع الجينات الوراثية في الخلية البشرية لغرض اكتشاف تفصيلات الطاقم الوراثي المتعلق بتنامي الإنسان ووظائف الأعضاء والأنسجة والخلايا وخصائصها، وسماتها السوية وغير السوية^(١)، ويتم ذلك بضبط السيرة الذاتية للنوع البشري أو الهوية الجينية للإنسان، وتحديد الصفات الوراثية على مرّ الحياة منذ الولادة إلى الموت، ويقوم العلماء بتخزين كل المعلومات الجينية التي يحويها الجينوم البشري في قاعدة بيانات، ثم تستخدم أدوات لتحليل تلك المعلومات، ونقل التكنولوجيا ذات الصلة بالموضوع إلى القطاع الخاص^(٢).

٢. معالجة الأمراض الوراثية الحاصلة كالسكري، وأمراض القلب، والزهايمر (مرض يصيب المخ)، وبعض أنواع السرطانات، ويتم ذلك باعتماد العلاج الجيني القائم على استخدام الجينات التي يتكون منها الطاقم الوراثي للإنسان^(٣).

٣. اعتماد الجينوم البشري في إثبات بعض الحقوق والواجبات أو نفيها عن أصحابها^(٤) كإثبات نسبة الولد لأبيه أو نفيه عنه، وكذا إثبات بعض الجرائم عن طريق التحليل الجيني، والتعرف على المفقودين في الكوارث وعلى الأطفال في مستشفيات الولادة.

٤. تحديد جنس المولود، بفصل الحيوانات المنوية المذكرة عن المؤنثة وحقن الحيوانات المرغوب جنسها في البيضة^(٥).

٥. تطوير ما يعرف بطب الجينات، والعمل على تأسيس بنوك الجينات التي يودع فيها

١ - الجينوم البشري، كيفلس دانييل، ص: ٧٠.

٢ - خريطة الجينوم البشري، مرتع آل جار الله، ص: ٥٥.

٣ - العلاج الجيني واستنساخ الأعضاء البشرية، عبد الهادي مصباح، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٩م، ص: ٦٧.

٤ - اعتماد البصمة الوراثية في إثبات تلك الحقوق أو نفيها مسألة خلافية، نحاول بحثها في المبحث الرابع من هذا الفصل.

٥ - الهندسة الوراثية، د. أحمد إياد إبراهيم، ص: ١٢٢.

المنخرطون شفراتهم الجينية الوراثية للاستفادة منها في معرفة الأمراض المحتملة^(١).

٦. هناك هدف محتمل يصريح به بعض الباحثين في الهندسة الوراثية، وهو هدف خطير ومدمر؛ وهو الحصول على إنسان مهندس وراثيا، سواء عن طريق الاستنساخ، أو التنسيل، أو عن طريق التلاعب بالجينات بغرض الحصول على كائن بشري وفق الطلب والشهوة والرغبة^(٢).
٧. الحصول على الأموال، وتقوية اقتصاد بعض الدول والمؤسسات البحثية، وبعض الشركات التجارية والصناعية، ولذلك دخل القطاع الخاص منافسا قويا لمراكز البحوث الرسمية في السباق للكشف عن الجينوم البشري^(٣).

الفرع الثاني: مثالب مشروع الجينوم البشري.

على الرغم من أهمية مشروع الجينوم البشري، والفوائد التي يمكن أن يحققها، والأهداف المشروعة التي يسعى لتحقيقها، إلا أن ثمة مثالب ومخاطر كثيرة تحيط به، وتجعل كثيرا من العلماء يتحفظون عليه وعلى نتائجه^(٤)، وتلك المثالب تتمثل في جميع ما ذكر من أضرار ومفاسد الهندسة الوراثية، يضاف إليها مايلي:

١. إشاعة الأسرار الشخصية، ومخالفة حق السرية فيها.
٢. الاحتفاظ بالمعلومات من قبل مراكز بحوث معينة، وحصرها في مجتمعات بعينها مما يؤدي إلى زيادة الهوة بين المجتمعات المتقدمة والنامية، وتعزيز سيطرة جماعات معينة على غيرها.
٣. امتناع شركات التأمين الصحي عن قبول معاملات من يتوقع إصابته بالأمراض الخطرة؛ كالسرطان، وأمراض القلب، لأن شركات التأمين تشترط عدم مسؤولية الشركة عن علاج الحالات المرضية القائمة قبل تاريخ التعاقد^(٥).
٤. تعميق ظاهرة العنصرية والتفرقة بين بني البشر، وذلك من خلال اختيار المميزات العنصرية، والتفرقة ضد المرأة، والأقليات^(٦).

١ - خريطة الجينوم البشري، مريع آل جار الله، ص: ٥٦.

٢ - الجينوم البشري وحكمه الشرعي، د. نور الدين الخادمي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ع: ٥٨، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص: ٣٠.

٣ - المرجع السابق، ص: ٢٨.

٤ - أسس علم الوراثة، أروين هيرسكوفيتس، ترجمة عاصم محمود ياسين وجبرائيل برهوم عزيز، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ص: ٥٣١.

٥ - الوراثة البشرية الحاضر والمستقبل، سامية التمتامي، ص: ١٣١، والبصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، مصلح بن عبد الحي النجار، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص: ١٨٥.

٦ - خريطة الجينوم البشري، مريع آل جار الله، ص: ٧٩.

المبحث الثاني: حكم الوقاية والعلاج من الأمراض الوراثية.

يعاني كثير من الناس في مختلف أنحاء العالم من أمراض وراثية عدة، عجز الطب التقليدي عن علاجها، فاهتدى العلماء إلى أنّ تلك الأمراض الوراثية ناتجة عن عيوب في الكروموسومات أو تشوهات في الجينات، فاستخدموا الجينات كأساس علاجي ناجح، كما أنّ هناك تقنيات الهندسة الوراثية أتاحت الفرصة للكشف عن تلك الأمراض في مراحلها الأولى، بل أدى النظر في الخريطة الوراثية لكلا الخاطبين ودراستها، ومقارنة الحمض النووي عندهما والكشف عن المورثات المرضية التي يحملها إلى التعرف على احتمال إنجاب ذرية مصابة بأمراض وراثية معينة مما يجعل المقبلين على الزواج يتخذون إجراءات وقائية؛ كإجراء فحوصات لتشخيص الأمراض الوراثية.

وسنحاول في هذا المبحث أن نعرّف بالأمراض الوراثية، ونبحث أحكام الوقاية منها، وعلاجها.

المطلب الأول: تعريف الأمراض الوراثية وأنواعها.

المرض الوراثي هو كل: (مرض ينتج عن خلل في الصبغيات عددًا أو تركيبًا، أو يكون ناتجًا عن عيب في أحد المورثات، سواء أدى هذا المورث إلى مرض وراثي متنح، أو سائد، أو مرتبط بالجنس)^(١).

شرح التعريف:

المراد بـ (الخلل في الصبغيات عددًا أو تركيبًا): أنّ مما يسبب المرض الوراثي حدوث عيب في الصبغيات، ويتمثل هذا الخلل في الصبغيات إما في عددها بالزيادة أو النقصان، أو في تركيبها؛ بزيادة في طولها، أو نقصان فيه نتيجة فقدان جزء من كروموسوم أو إضافته إلى كروموسوم آخر^(٢).

ومن حالات الخلل الصبغي العددي بالزيادة التثلث الكروموسومي *Trisomy ٢١* وينتج عنه حالة (أعراض) داون *Down*، وكانت تعرف بالمنغولية *Mongolism* ويشكو المنغوليون من قصر القامة (حوالي أربعة أقدام)، والأطراف، وتسطّيح قسائم الوجه (أنف أفطس)، واتساع اللسان، ويتميزون بمستوى عقلي متدني^(٣)، أما الخلل الصبغي العددي بالنقصان في حالاته أعراض تورنر،

١ - الوراثة البشرية، الحاضر والمستقبل، سامية التمتامي، ص: ٥٥

٢ - الجنين المشوّه والأمراض الوراثية، الأسباب والعلامات والأحكام، د. محمد علي البار، دار القلم، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤١١هـ — ١٩٩١م، ص: ١٨١، ١٨٢.

٣ - حول هندسة الوراثة وعلم الاستنساخ، محمد صالح محب، ص: ١١٣.

ويحدث بنقص الكروموسوم x في الإناث، اللائي يتميزن بخصائص أنثوية ثانوية محدودة، فمبايضهن مفقودة عملياً، ويتصفن بقصر القامة، والصدر الذي يشبه الترس، ولا يصحب هذه الأعراض - عادة - القصور الذهني^(١).

وفي حالات الخلل الصبغي التركيبي؛ حيث يحدث نقص أو زيادة في تركيب الكروموسوم تظهر أمراض مميتة - في العادة - كداء صراخ الهرة^(٢)، وسرطان الدم الميالوسيتي المزمن^(٣).

والمراد بـ (أو يكون ناتجاً عن عيب في أحد المورثات) أنّ السبب الآخر للأمراض الوراثية تغير في تركيب العامل الوراثي، ويطلق على هذا التغير في الجين (طفرة)^(٤) جينية، وتحدث نتيجة لوجود أخطاء في تضاعف DNA ، أو تلف في جزئ من DNA لم تستطع إنزيمات الإصلاح التعامل معه^(٥).

أما المراد بـ (مرض وراثي متنح) هو المرض الذي يظهر نتيجة وجود المورثات بصورة متماثلة في كلا الصبغيين المتماثلين، ويورث هذا النوع من المرض عندما يحمل الأب والأم كلاهما الصفة الوراثية فينقلانها إلى ربع ذريتهما (حسب قانون مندل في الوراثة)، وبما أنّ الصفة الوراثية موجودة على كلا الكروموسومين المتجاورين، فإنّ المرض لا يحدث أو الصفة لا تظهر إلا إذا انتقلت من الأب والأم كليهما إلى أحد الأولاد.. وهناك العديد من الأمراض التي تورث بصفة متنحية؛ ومن أشهرها مرض فقر الدم المنجلي *Sickle cell anemia*، ومرض الثلاسيميا (فقر الدم الأغلاي) والتليف الكيسي *Cystic Fibrosis*^(٦).

١ - المرجع السابق، ص: ١١٥.

٢ - مرض يصيب الأطفال بسبب نقص في ذراع الكروموسوم ٥. (ينظر: حول الهندسة الوراثية وعلم الاستنساخ، محمد صالح محب، ص: ١٠٨).

٣ - سببه انتقال قسم من الذراع الطويلة للكروموسوم ٢٢ إلى كروموسوم آخر (عادة ما يكون الكروموسوم ٩). (ينظر: المرجع السابق، ص: ١٠٩).

٤ - طفرة: تغير في تركيب الدنا (DNA) الوراثي يؤدي إلى تعطيل التعبير الجيني. (ينظر: الهندسة الوراثية للشباب، د. عبد الباسط الجمل، ص: ٣٤٤)، أو هي: كل تغيير يحدث في البنية (أو الهيئة، أو الكيان أو الطاقم) الوراثية للكائن الحي وينتج عنه ظهور صفة في الخلف (الذرية) لم تكن واضحة في السلف، والطفرة إما صبغية (كروموسومية) وإما مورثية (جينية)؛ فأما الطفرات الصبغية فالتأثر بها الشخص الحامل لها، وأما الطفرات المورثية (تغير في تركيب المورثات) فالتأثر بها الأجيال القادمة، وتحدث هذه الطفرات إما بسبب أشعة ضارة مسرطنة. (ينظر: الاستنساخ والإنجاب، د. كارم السيد غنيم، ص: ٢٣).

٥ - عصر الهندسة الوراثية، د. عبد الباسط الجمل، ص: ٣٢، ٣٣.

٦ - التليف الكيسي مرض وراثي متنحي يصيب الغدد الخارجية الإفراز في الجسم، وتؤدي إلى إفراز ثخين لزج في الغدد العديدة الموجودة في الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي، وعلى وجه الخصوص البنكرياس والجلد، ومن أعراضه حدوث تشوه في القفص الصدري وتضخم في أطراف الأصابع، وقد يصحب ذلك نزيف رئوي. (ينظر: الجنين المشوه والأمراض الوراثية، د. محمد علي البار، ص: ٢٥٢، ٢٥٣).

(أو سائد) المرض الوراثي السائد هو الذي يظهر نتيجة وجود عامل وراثي (جين) واحد غير طبيعي مسبب للمرض؛ بمعنى أن الجين المرضي يظهر -فقط - على أحد الكروموسومين، بينما يكون نظيره على الصبغي المتماثل متنحيا سليما، وقد يكون المورث الآخر أيضا سائدا، مثل مرض هنتجتون *Huntington's disease*، ويعرف -أيضا- برقص هنتجتون، وهو نوع من الشلل الرقاص، وهي إصابة عقلية تزداد باضطراب منذ بداية ظهورها في العقد الرابع من الحياة، وتقضي على المريض خلال عشرة أعوام تقريبا من بداية الأعراض، وكذا مرض الودانة *Achondroplasia* ويسمى القزامة، ومنه يكون نمو الوجه والجذع طبيعيا بينما تكون الأطراف العلوية والسفلية قصيرة جدا^(١).

(مرتبط بالجنس):

الأمراض المتعلقة بالجنس المراد بها تلك التي تظهر لوجود مورث الجين المرضي على أحد الصبغيات الجنسية أو كليهما، مثل مرض (الهيموفيليا) أو مرض سيولة الدم وسببه ظهور الجين المرضي على الصبغي (Y)، فيعبر الجين المرضي عن نفسه، أما في الأنثى فلا تظهر أعراض المرض إلا إذا كان المورث المرضي موجودا على كلا الصبغيين، أما إذا كان أحد الصبغيين سليما، والآخر مريضا فإن المورث لا يعبر عن نفسه، وإنما تكون الأنثى حاملة للمرض فقط تورثه لأبنائها الذكور بنسبة تصل إلى النصف^(٢).

١ - الجنين المشوه والأمراض الوراثية، د. محمد علي البار، ص: ٢٠٩، ٢١٥، ٢٢٣، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٧٨.

٢ - الوراثة البشرية الحاضر والمستقبل، سامية التمتامي، ص: ٤٢، ٤٧، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٧٨.

المطلب الثاني: حكم الوقاية من الأمراض الوراثية:

لقد أدى تفسير تركيب المادة الوراثية (الصبغيات والأحماض النووية) إلى إحراز تقدم علمي واضح في مجال التشخيص المخبري للأمراض الوراثية، وتمكن العلماء على الحصول على تقنيات عالية للكشف عن هذه الأمراض، وتشمل تلك التقنيات خيارات متعددة لإجراء الفحوص وتشخيص المرض في مراحل مختلفة من العمر.

ويعتبر المسح الوراثي، والذي يتمثل في تشخيص الأمراض الوراثية على نطاق واسع، سواء إجراء فحوص ما قبل الزواج أو ما قبل زرع النطفة، أو الفحص العام للأطفال في أعمار مختلفة، والمتبوع بالاستشارة الوراثية الوقائية للحاملين للمورثات المعتلة يعتبر أكثر الطرق الوقائية فعالية، حيث يهدف المسح الوراثي إلى الحد من زواج حاملي المورثات المعتلة، وبالتالي الحد من الولادات المصابة بالمرض^(١).

هذا كله أدى إلى إقدام الراغبين في الزواج على الفحص الطبي، بل دعت بعض الجهات إلى أن يكون ذلك إجبارياً، وإذا ثبت أن بعض القادمين على الزواج حاملون للمورثات المعتلة فإنّ أمامهم خيارات عدة؛ منها:

- تجنب الزواج^(٢).
- تجنب الحمل.
- تبني أطفال الغير^(٣).

١ - بحوث فقهية معاصرة، د. عبد الغفار الشريف، ج: ٢، ص: ٢٣٠.

٢ - الحكم الأصلي للزواج هو الندب لعموم النصوص الحائة عليه، وذلك إن رجا النسل، ولم يخش بتركه - إن اشتاقت نفسه إليه - العنت (الزنا)، فإن خشي العنت وجب، إن لم يندفع عنه ذلك بصوم، فإن اندفع بالصوم وجب أحدهما، مع كون النكاح أفضل لحديث رسول الله ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» رواه البخاري كتاب: النكاح، باب: من لم يستطع الباءة فليصم، رقم: ٥٠٦٥، ومسلم، كتاب: النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة، رقم: ١٤٠٠/١، ويكون مباحاً في حق من لا يرجو النسل، ولا تميل نفسه إليه، ولا يقطع عن فعل الخير، ويحرم في حق من لا يخشى بتركه زناً ولا قدرة له على نفقة الزوجة، أو الوطء، أو من ينفق عليها من حرام، فإذا كان الرجل، أو المرأة حاملين لمرض وراثي جاز له أن يتمتع عن الزواج إن لم يخش العنت. (ينظر: هداية الراغب لشرح عمدة الطالب، عثمان بن أحمد النجدي، تحقيق حنين مخلوف، مطبعة المدني، القاهرة، ص: ٤٤٩، وبحوث فقهية معاصرة، د. محمد عبد الغفار الشريف، ص: ٢٤٣، ٢٤٤).

٣ - حصل الاتفاق على حرمة التبني في الإسلام. (ينظر، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٧، ص: ٤٣٢، والفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ج: ١٠، ص: ٧٢٤٨).

- التلقيح الاصطناعي^(١).

- إجهاض الجنين المريض.

وسنحاول في هذا المطلب بحث حكم بعض هذه المسائل التي تعتبر ضمن الإجراءات الوقائية من الأمراض الوراثية.

الفرع الأول: حكم الكشف عن الأمراض الوراثية.

يقدم بعض الراغبين في الزواج على إجراء فحوص للكشف عن إمكان حدوث الأمراض الوراثية، ودعت جهات قانونية وطبية إلى إجبار الراغبين في الزواج على ذلك، وسنحاول بحث حكم هذه المسألة وذلك بعد بيان فوائد الفحص الطبي قبل الزواج ومحاذيره.

أولاً: فوائد الفحص الطبي قبل الزواج:

تتمثل فوائد إجراء الفحص الطبي قبل الزواج في تعرف من يقدمون على الزواج على الأمراض الوراثية التي يمكن أن يصابوا بها، أو تصاب بها ذريتهما وإن كانا سليمين لكونهما يحملان الجين المؤدي للمرض، فتتسع الخيارات أمامهما.

ثانياً: محاذير الفحص الطبي قبل الزواج:

١. قراءة الجين حاضر معلوم ينبئ بقادم محتوم، وإذا علم المرء أنه سيصاب بداء، أو أن ذريته ستكون كذلك، فإنه سيعيش حائراً متردداً.

٢. القضاء على حق الفرد في السرية المتعلقة بمعلوماته الجينية.

٣. إذا تسربت نتائج الكشف الطبي، التي تثبت حمل أحد الأشخاص لجينات تنبئ عن القابلية لبعض الأمراض الخطيرة، كداء القلب، والسرطان، فإن بعض الجهات المستخدمة، وشركات التأمين الصحي قد تعتمد إلى رفض صاحب تلك الجينات، فيؤول الوضع إلى حالات من التعصب، لا على أساس الجنس واللون، بل على أساس الصحة^(٢).

٤. يؤدي الفحص الطبي الذي يهدف إلى الكشف عن الأمراض الوراثية إلى زيادة حالات الإجهاض^(٣).

١ - سنبحث حكمه - إن شاء الله - في الفصل الثالث من هذا الباب.

٢ - بحوث فقهية معاصرة، د. محمد عبد الغفار الشريف، ص: ٢٢٣.

٣ - المرجع السابق، ص: ٢٢٦.

٥. قد يُعتمد بناء على الفحص الطبي إلى ما يسمى بتحسين السلالة البشرية، واختيار صفات المولود، بانتخاب أحسنها واستبعاد أضعفها، وهو مترلق خطير يعبت بشخصية الإنسان ويهدر أساس المسؤولية عنده^(١).

حكم الكشف الطبي قبل الزواج:

لما كان الكشف الطبي قبل الزواج يهدف إلى الوقاية من انتقال الأمراض المعدية بين الزوجين حال كون أحدهما مصابا بمرض معدي كما يهدف إلى إعطاء فرصة أكبر لإنجاب أطفال أصحاء عقليا وجسديا، أقوىاء في تكوينهم، كما يهدف إلى الوقاية من انتقال الأمراض الوراثية التي يحملها، أو يظهرها أحد الخاطبين إلى الذرية، كان الفحص الطبي قبل الزواج مشروعاً، وإلى هذا ذهب الباحثون المعاصرون^(٢)، ولم أقف على خلاف بينهم في مشروعية الفحص الطبي قبل الزواج، وإثما الخلاف الحاصل بينهم في المسألة هو هل يجوز لولي الأمر إلزام الطرفين بالفحص أم لا؟ واختلفوا في ذلك إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب أصحابه إلى جواز إلزام الخطيبين بالفحص الطبي قبل الزواج^(٣)، واستدلوا بما يلي:

١. قوله تعالى: (**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْحَقُّ**)

[النساء: ٥٩].

ووجه الدلالة: أنّ المباح إذا أمر به ولي الأمر المسلم للمصلحة العامة يصبح واجباً ويلتزم المسلم بتطبيقه.

١- المرجع السابق، ص: ٢٢٦.

٢- موقف الإسلام من الأمراض الوراثية، محمد عثمان شبير، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ١، ص: ٣٣٦، وقضايا فقهية في الجينات البشرية من منظور إسلامي، د. عارف علي عارف، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧٨٤، وبحوث فقهية معاصرة، د. محمد عبد الغفار شريف، ص: ٢٣٨، بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. محمد علي يوسف الحمدي، ص: ٣٢١، والهندسة الوراثية، د. إيد أحمد إبراهيم، ص: ٨٤.

٣- منهم محمد عثمان شبير، محمد الزحيلي، ويوسف الحمدي، وناصر الميمان، وعبد الله إبراهيم موسى، وأسامة الأشقر، وحمادي ماء العينين. (ينظر: موقف الإسلام من الأمراض الوراثية، محمد عثمان شبير، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ١، ص: ٣٣٦، وبحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. يوسف الحمدي، ص: ٣٢١، والفحص قبل الزواج، د. عبد الرشيد محمد أمين بن قاسم،

(www.fatawah.com/Fatawah9.aspx)

ووجه الدلالة: أنّ بعض الأمراض المعدية تنتقل بالزواج، فإذا كان الفحص سبباً في الوقاية منها، وبالتالي من التهلكة، تعين ذلك.

ووجه الدلالة: أنَّ المحافظة على النسل من الكليات الخمس التي اهتمت بها الشريعة فلا مانع من حرص الإنسان، على أن يكون نسله صالحا غير معيب، ولا تكون الذرية صالحة وقرة للعين إذا كانت مشوهة، وناقصة الأعضاء متخلفة العقل، وكل هذه الأمراض يهدف الفحص الطبي إلى الوقاية منها.

٥. حديث: « فر من المجذوم فرارك من الأسد »^(٢).

وجه الدلالة: أنّ في الحديثين أمراً باحتتاب المصابين بالأمراض المعدية ومنها بعض الأمراض الوراثية، وإذا كان الكشف عن تلك الأمراض — بالفحص الطبي — ممكن قبل وقوعها تعين.

٦. إنَّ الفحص الطبي لا يعتبر افتتاحاً على الحرية الشخصية، لأنَّ فيه مصلحة تعود على الفرد أولاً وعلى المجتمع والأمة ثانياً، وإن نتج عن هذا التنظيم ضرر خاص لفرد أو أفراد فإنَّ القواعد الفقهية تقرّر أنّه (يختار أهون الشرين)^(٣)، وأنّه (يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام)^(٤).

۱- سبق، تخریجہ، ص ۴۱.

٢- رواه البخاري معلقاً، كتاب: الطب، باب: الجذام، رقم: ٥٧٠٧، و البيهقي في الكبرى، كتاب: النكاح، باب: اعتبار السلامة في الكفاءة، رقم: ١٣٧٧٢، وأحمد في المسند، مسند بني هاشم، مسند أبي هريرة رقم: ٩٥١١، وابن أبي شيبه في المصنف، كتاب الأطعمة، كان يتقي المخذوم، رقم: ٢٤٠٢٦، وصححه ابن حجر في الفتح، ج: ١٠، ص: ١٨٥-١٨٦-١٨٧.

٣- درر الحکام فی شرح مجلة الأحکام العدلية، علی حیدر، ج: ١، ص: ٤١، والمدخل الفقهي العام، الزرقا، ج: ٢، ص: ٩٨٤.

٤ - الأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٧.

٧. قاعدة (الدفع أولى من الرفع) حيث إنّه إذا أمكن دفع الضرر قبل وقوعه فهذا أولى وأسهل من رفعه بعد الوقوع.

٨. (الوسائل لها حكم الغايات) فإذا كانت الغاية هي سلامة الإنسان الجسدية والعقلية فإنّ الوسيلة المحققة لذلك مشروعة، وطالما أنّ الفحص الطبي قبل الزواج يحقق مصالح مشروعة للفرد والمجتمع، ويدراً مفاسد كثيرة كان من أسباب المأمور بها شرعاً.

القول الثاني: لا يجوز إجبار أي شخص على إجراء الفحوص الطبية، وإنّما يجوز تشجيع الناس، ونشر الوعي بالوسائل المختلفة بأهمية الاختبار الوراثي.

ومن قال به الشيخ عبد العزيز بن باز^(١)، و د. عارف علي عارف^(٢)، و د. محمد عبد الغفار الشريف^(٣)، و د. إياد أحمد إبراهيم^(٤)، و د. عبد الكريم زيدان، و محمد رأفت عثمان، و محمد عبد الستار الشريف^(٥).

أدلة أصحاب القول الثاني:

١. إنّ أركان النكاح وشروطه التي جاءت بها الأدلة الشرعية محددة، وإيجاب أمر على الناس، وجعله شرطاً للنكاح تزيد في ما ورد في شرع الله، فهو شرط باطل، وقد صح قوله **ع: «أبما شرط ليس في كتاب الله فهو باطل...»**^(٦).

٢. إنّ النكاح لا يلزم منه الذرية، فقد يتزوج الرجل لإحصان نفسه، ولا يبتغي الولد، فلا وجه لإلزامه بالفحص الطبي الوراثي.

٣. إنّ الفحص الذي يجري على القادمين على الزواج غالباً ما يكون على مرضين أو ثلاثة (أو حتى أكثر من ذلك بقليل)، والأمراض الوراثية المعلومة اليوم أكثر من ٨٠٠٠ مرض، وكل عام تكتشف أمراض جديدة، فإذا ألزمت الناس بها جميعاً فقد يتعذر الزواج، ويصعب، فينتشر الفساد.

١ - جريدة المسلمون، ع: ٥٩٧ بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٩٦م.

٢ - قضايا فقهية في الجينات البشرية من منظور إسلامي، د. عارف علي عارف، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧٨٥.

٣ - بحوث فقهية معاصرة، د. محمد عبد الغفار الشريف، ص: ٢٣٨.

٤ - الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٨٤.

٥ - الفحص قبل الزواج، د. عبد الرشيد محمد أمين قاسم، (www.fatawah.com/Fatawah90.aspx)

٦ - رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها، كتاب: المكاتب، باب: استعانة المكاتب وسؤاله الناس، رقم: ٢٥٦٣..

٤. قوله **e**: «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه»^(١).

وجه الدلالة: أن النبي **e** اكتفى بالدين والخلق في الاختيار ولم يذكر الصحة.

٥. إن تصرف ولي الأمر في جعل الأمر المباح واجبا إنما تجب طاعته إذا تعينت فيه المصلحة، أو غلبت للقاعدة الفقهية: (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة)^(٢).

٦. ما جاء في الحديث القدسي: «أنا عند حسن ظن عبدي بي»^(٣).

وجه الدلالة: أن المتقدم للزواج ينبغي أن يحسن الظن بالله ويتوكل عليه ويتزوج، والكشف يعطي نتائج غير صحيحة أحيانا^(٤).

القول الثالث: يجوز لولي الأمر إجبار أحد الخطيبين أو كليهما على الفحص الطبي في الحالات التالية:

١. إذا كانت هناك قرائن تدل على احتمال الإصابة بالمرض سواء لأحد الخطيبين، أو للذرية.

٢. إذا انتشر مرض معين في منطقة وكان المتزوج من أهل المنطقة، يفرض عليه الفحص لكونه معرضا لانتقال المرض إلى ذريته.

وذهب إلى هذا الرأي الدكتور عبد الرشيد محمد أمين بن قاسم^(٥).

الترجيح:

يبدو - والله أعلم - أن الفحص الطبي قبل الزواج مما يندب إليه ويستحب، ولا يجب أن يكون إلزاميا، إلا في الحالة التي تقوم فيها القرائن على كون أحد الخطيبين يحمل مرضا معديا، أما في غيره من الحالات فإنه يكون مستحبا، ويندب نشر التوعية الصحيحة بشأنه، وبيان فوائده، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب آثاره السيئة التي أشرنا إليها آنفا.

١ - رواه الترمذي في سننه، كتاب: النكاح، باب: إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه، رقم: ١٠٨٥، وابن ماجه في سننه، كتاب: النكاح، باب: الأكفاء، رقم: ١٩٦٧، والبيهقي في الكبرى، كتاب: النكاح، باب: الترغيب في التزويج من ذي الدين والخلق المرضي، رقم: ١٣٤٨١، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

٢ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ١٣٤، ومجلة الأحكام العدلية، المادة: ٥٨.

٣ - رواه البخاري عن أبي هريرة **t**، كتاب: التوحيد، باب: "ويحذركم الله نفسه"، رقم: ٧٤٠٥، ومسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: الحث على ذكر الله، رقم: ٢٦٧٥/٢.

٤ - أنظر جريدة المسلمون، ع: ٥٩٧، بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٩٦م، والاستدلال للشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله.

٥ - الفحص قبل الزواج، د. عبد الرشيد محمد أمين بن قاسم، (www.fatawah.com/Fatawah90.aspx)

وإنما ترجح هذا الرأي لما يلي:

أ. الفحص الطبي، والكشف عن الأمراض الوراثية من وسائل الوقاية والتداوي، وإذا كان التداوي غير واجب إلا في حالة الجزم بأنه لا يحصل بقاء النفس إلا به، فلا يكون الكشف عن الأمراض - التي هي مظنونة - واجبا من باب أولى.

ب. إن فرض الفحص الطبي قد يؤدي في بعض الحالات إلى درء مفسدة متوهمة، والوقوع في مفسد أعظم، وإهدار مصلحة متيقنة؛ وهي الزواج.

الفرع الثاني: حكم منع الحمل خشية تشوّهه.

ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدّة:

(إنّ مجلس الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من ١ إلى ٦ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ الموافق لـ ١٠ إلى ١٥ كانون (ديسمبر) ١٩٨٨م بعد إطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع تنظيم النسل، واستماعه للمناقشات التي دارت حوله، وبناء على أنّ من مقاصد الزواج في الشريعة الإسلامية الإنجاب والحفاظ على النوع الإنساني، وأنّه لا يجوز إهدار هذا المقصد؛ لأنّ إهداره يتنافى مع نصوص الشريعة، وتوجيهاتها الداعية إلى تكثير النسل والحفاظ عليه، والعناية به، باعتبار حفظ النسل أحد الكليات الخمس التي جاءت الشرائع برعايتها، قرر مايلي:

أولاً: لا يجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب.

ثانياً: يحرم استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل والمرأة، وهو ما يعرف بالإعقم أو التعقيم، ما لم تدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية.

ثالثاً: يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب بقصد المباشرة بين فترات الحمل، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعاً، بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراضٍ، بشرط أن لا يترتب على ذلك ضرر، وأن تكون الوسيلة مشروعة، وأن لا يكون فيها عدوان على حمل قائم، والله أعلم^(١).

١ - قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم ٣٩ (٥/١) في دورته الخامسة بالكويت من ١ إلى ٦ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ الموافق لـ ١٠ إلى ١٥ كانون (ديسمبر) ١٩٨٨م.

بناءً على ما تقدم فإنَّ منع الحمل حال الخوف من انتقال الصفة المرضية إلى الولد جائز، مهما كانت وسيلة المنع، شرط أن لا تحدث الضرر، لحديث جابر **t**، قال: (كنا نعزل على عهد رسول الله **e** والقرآن يتزل) وفي رواية: (كنا نعزل على عهد رسول الله **e** فبلغه ذلك فلم ينهنا)^(١).

وإلى جواز منع الحمل حال الخوف من انتقال مرض وراثي خطير إلى الذرية ذهب كثير من الفقهاء والباحثين^(٢).

الفرع الثالث: حكم إجهاض الجنين المشوّه

لقد أسهمت الشريعة الغراء في إيجاد الحل الأمثل في موضوع الأجنة المشوهة والأمراض الوراثية، وذلك بالوقاية منها، ومنع حدوثها أصلاً، وكذا بالابتعاد عن الأسباب المؤدية إلى حدوث تشوه الجنين، أما الحل الذي يليه فهو محاولة إيجاد علاج لهذه التشوهات، أو على الأقل التخفيف من آثارها المدمرة، وقد تمكن الأطباء والعلماء، في الدول المتقدمة من إيجاد بعض الوسائل للتخفيف أو علاج بعض هذه التشوهات، ولكن يظل هناك العديد من الأمراض والتشوهات التي لا يوجد لها علاج حتى الآن، لذلك توجه الأطباء والعلماء - في الغرب - إلى استحداث وسائل لمعرفة الجنين المشوه أو المصاب بمرض وراثي خطير، ثم يعطون الوالدين حق إجهاضه بعد ذلك^(٣).

وإذا كان الإجهاض في التشريع الإسلامي اعتداءً على مخلوق ضعيف خلقه الله سبحانه وتعالى دون جريمة ولا ذنب، لا شك في حرمة ذلك الاعتداء، لدخوله تحت عموم القتل، قال سبحانه: (

﴿١٥١﴾ وقال سبحانه: ﴿لَا يَخْشَى الْفِتْنَةَ سِوَاكَ﴾ (الأنعام: ١٥١)، وقال سبحانه: ﴿لَا يَخْشَى الْفِتْنَةَ سِوَاكَ﴾ (الأنعام: ١٥١).

الإسراء: ٣١.]

ولقد اعتبر النبي **e** قتل الولد مخافة أن يطعم معك من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله سبحانه^(٤)، كما أوضح **e** حرمة دم المسلم إلا بإحدى ثلاث: «الثب الزاني والنفس بالنفس والتارك

١- رواه البخاري، كتاب: النكاح، باب: العزل، رقم: ٥٢٠٧، ومسلم، كتاب: النكاح، باب: حكم العزل، رقم: ١٤٤٠.

٢- منهم الدكتور وهبة الزحيلي، والدكتور محمد عثمان شبير، والدكتور عارف علي عارف، والدكتور محمد عبد الغفار الشريف. (ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ج: ٤، ص: ٢٦٤٨، وموقف الإسلام من الأمراض الوراثية، د. محمد عثمان شبير، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ١، ص: ٣٣٩، وقضايا فقهية في الجينات البشرية من منظور إسلامي، د. عارف علي عارف، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧٨٧، وبحوث فقهية معاصرة، د. محمد عبد الغفار الشريف، ص: ٢٤٤).

٣- الجنين المشوّه والأمراض الوراثية، د. محمد علي البار، ص: ٣٧٢.

٤- عن ابن مسعود **ت** قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم : " أي الذنب أعظم عند الله ؟ قال : " أن يجعل الله ندا وهو خلقك " . قلت : إن ذلك لعظيم ، قلت : ثم أي ؟ قال : " وأن تقتل ولدك تخاف أن يطعم معك " . قلت : ثم أي ؟ قال : " أن تزني حليلة جارك " أخرجه البخاري ، كتاب : تفسير القرآن ، سورة البقرة - باب قوله تعالى : " فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون " ، رقم : ٤٤٧٧ ، ومسلم ، كتاب : الإيمان ، باب : كون الشرك أقبح الذنوب ، رقم : ٨٦ / ١٤١ .

وما يحدث الآن في العالم من قتل للأجنة دون أي مبرر طبي هو جريمة بكل المقاييس.

فالاتفاق -إذن- حاصل بين فقهاءنا في تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح ما لم يوجد سبب قوي يدعو إليه؛ كأن تكون الحامل في خطر يهدد صحتها أو حياتها، ثم إن الفقهاء يختلفون -بعد ذلك- في عمر الجنين الذي يسمح بإجهاضه قبل نفخ الروح بناء على ما ورد من أحاديث المصطفى **e** في نفخ الروح^(٢)، فمنهم من يسمح بإجهاض الجنين في أي وقت قبل نفخ الروح^(٣).

١- رواه مسلم في صحيحه، كتاب: القسامة والمخارين والقصاص والديات، باب: ما يباح به دم المسلم، رقم: ٣١٧٥.

٢- منها حديث عبد الله بن مسعود **t**، قال: حدثنا رسول الله **e** وهو الصادق المصدوق قال: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً يؤمر بأربع كلمات، ويقال له: أكتب عمله، ورزقه، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح...» صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، رقم: ٣٢٠٦، ومسلم، كتاب: القدر، باب: كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله، رقم: ٢٦٤٣/١.

وحديث حذيفة بن أسيد **t** عن النبي **e** أنه قال: «يدخل الملك على النطفة بعدما تستقر في الرحم بأربعين أو خمسة وأربعين ليلة فيقول: يا رب أشقي أم سعيد؟ فيكتبان، فيقول: أي رب أذكر أو أنسى؟ فيكتبان، ويكتب عمله وأثره وأجله ورزقه ثم تطوى الصحف فلا يزداد فيها ولا ينقص» رواه مسلم، كتاب: القدر، باب: كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله، رقم: ٢٦٤٤/٢.

وحديث أنس **t** يرفعه إلى الرسول **e**: «إن الله **U** قد وكل بالرحم ملكاً، فيقول: أي رب نطفة، أي رب علقه، أي رب مضغة، فإذا أراد الله أن يقضي خلقاً قال: (قال الملك) أي رب ذكر وأنثى، شقي أو سعيد، فما الرزق فما الأجل، فيكتب كذلك في بطن أمه» البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: خلق آدم عليه السلام، رقم: ٣٣٣٣، ومسلم، كتاب: القدر، باب: كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله، رقم: ٢٦٤٦/٥.

وقد ذهب جمهور العلماء المسلمين إلى أن نفخ الروح في الجنين يكون بعد مائة وعشرين يوماً، وذلك تمام أربعة أشهر، ينظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٦، ص: ٣٣١، وحاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ١، ص: ٣٠٢.

واختار بعض الباحثين المعاصرين كون الروح تنفخ في الجنين بعد الأربعين الأولى من مبدأ كون الجنين في بطن أمه. (ينظر: التبيان في أقسام القرآن، لابن قيم الجوزية، تقدم وتعليق الشيخ محمد شريف سكر، دار إحياء علوم الدين، ص: ٤٣٥، ومتى نفخ الروح في الجنين، د. شرف القضاة، دار الفرقان، ط: ١، ١٩٩٠م، ص: ٦٥، وموقف الإسلام من الأمراض الوراثية، د. محمد عثمان شبير، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ١، ص: ٣٤٢).

ولعل من قال بنفخ الروح في الجنين في الأربعين الأولى من مبدأ تكوينه إنما تأثروا بما يقرره الأطباء من بدء خلق الجنين في مرحلة مبكرة، واكتمال أعضائه المرئية قبل أربعة أشهر بأربعين يوماً تقريباً، ولما كان ذلك مخالفاً لظاهر حديث ابن مسعود جعلوا يحنون له عن تأويلات تتفق مع الاتجاه الذي اتخذوه.

والذي يظهر - والله أعلم - أن الذي يحدث قبل الأربعة أشهر إنما هو التصوير والتخليق، أما نفخ الروح فإنه لا يقع إلا بعد أربعة أشهر أخذاً بحديث ابن مسعود الصحيح.

٣- وهو مذهب معظم فقهاء الحنفية، وجمهور فقهاء الشافعية، وابن عقيل من الحنابلة. (ينظر: حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ١، ص: ٣٠٢، شرح فتح القدير، الكمال بن الهمام، ج: ٢، ص: ٤٩٥، حاشية قلوب على شرح المحلى، شهاب الدين القليوبي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلي، ج: ٣، ص: ١٥٩، ١٦٠، نهاية المحتاج، الرملي، ج: ٨، ص: ٤١٦، الإنصاف، المرداوي، ج: ١، ص: ٣٨٦، وحاشية الجمل على شرح المنهج، زكريا الأنصاري، ج: ٥، ص: ٤٩١).

ومنهم من يحرم الإجهاض في جميع مراحل الجنين قبل نفخ الروح^(١)، وذهب فريق ثالث إلى إباحة الإجهاض في مرحلي النطفة والعلقة (أي في الأيام الثمانين الأولى من عمر الجنين)، وتحريمه في مرحلة المضغة (أي في الأيام السابقة لنفخ الروح)^(٢) أما الفريق الرابع فأباحوا الإجهاض في مرحلة النطفة؛ أي في الأيام الأربعين الأولى، وتحريمه في مرحلي العلق والمضغة^(٣).

والظاهر أنّ حجة الفريق الأول والثالث قائمة على أنّ الجنين قبل نفخ الروح لا يعتبر آدمياً، وأنّ هذا النفخ لا يكون إلا بعد تمام مائة وعشرين يوماً من تكوّن الجنين، ويأتي استثناء الفريق الثالث الأربعين الأخيرة منها من باب الاحتياط، لما قد يقع من الخطأ في تحديد عمر الجنين^(٤).

أما حجة القائلين بالتحريم في جميع مراحل تكوّن الجنين أنّه مخلوق فيه قابلية لأن يصبح آدمياً قبل نفخ الروح وأنّه أصل للآدمي، فيحرم إتلافه، كما يحرم كسر بيض الصيد على المحرم، لكون البيض أصلاً للصيد^(٥).

وأما أصحاب القول الأخير فإنهم إنّما قصروا الإباحة على الأربعين الأولى لكونهم يظنون أنّ الجنين لا ينعقد قبل ذلك^(٦).

والذي يبدو - والله أعلم - هو تحريم الإجهاض قبل نفخ الروح في جميع مراحل تكوين الجنين، إلا عند الضرورة، وقيام العذر الشرعي المعتبر، لكون الجنين في بدايات تكوينه أصلاً للآدمي ولكون خلق الإنسان ذا تعلق بمراتب عدة، آخرها مرتبة نفخ الروح، وهي مبنية على ما قبلها، قال الله

تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَارُ﴾ (سورة البقرة: ٢٤٠).

(١) المومنون: ١٤ (٧)

١- هو قول معظم فقهاء المالكية، وبعض فقهاء الحنفية، والغزالي من فقهاء الشافعية، وابن الجوزي من فقهاء الحنابلة، وصرح بعض هؤلاء بأنّ التحريم مقيد بعدم وجود العذر، فإن وجد عذر شرعي أبيح الإجهاض. (ينظر: حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ٦، ص: ٥٩٠، الشرح الكبير، الدردير، ج: ٢، ص: ٢٦٧، الإنصاف، المرادوي، ج: ١، ص: ٣٨٦، إحياء علوم الدين، الغزالي، ج: ١، ص: ٤٧٢-٤٧٤، وفتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، محمد أحمد عlish، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ١٩٥٨م، ج: ١، ص: ٣٩٩).

٢- هو قول الشافعية (ينظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البيهقي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م، ج: ٣، ص: ٣٠٣).

٣- هو قول معظم فقهاء الحنابلة، والبخمي من فقهاء المالكية. (ينظر: الإنصاف، المرادوي، ج: ١، ص: ٣٨٦، وفتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، عlish، ج: ١، ص: ٣٩٩).

٤- حاشية ابن عابدين لابن عابدين، ج: ١، ص: ٣٠٢، وأبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ١٠٤.

٥- حاشية ابن عابدين، ابن عابدين، ج: ٦، ص: ٥٩٠، وأبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، د. محمد نعيم ياسين، ص: ١٠٤.

٦- جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت، ص: ٤٦، وأبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، أحمد نعيم ياسين، ص: ١٠٥.

٧- التفسير الكبير، الرازي، ج: ٢٣، ص: ٧٩، ٨٠.

حكم إجهاض الجنين المشوّه:

اتفقت كلمة الفقهاء والباحثين المعاصرين على تحريم إجهاض الجنين المشوّه بعد نفخ الروح فيه إلا إذا ترتب على بقاءه في بطن أمه خطر على حياتها^(١)، ولكنهم اختلفوا في حكم إجهاضه قبل نفخ الروح على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم جواز إجهاض الجنين المشوّه^(٢)، وحجتهم:

١. عدم توافر أركان الضرورة الشرعية، ولكون الوقوف على تشوّه الجنين أمراً مظهرًا لا متيقنًا.

٢. كما أنّ الإجهاض قد يؤدي إلى حدوث أضرار على الأم؛ كالتريف والعقم.

٣. أنّ في ولادة هؤلاء الأجنة المشوّهة عظة للمعافين، وفيه معرفة لقدرة الله **U**؛ حيث يرى خلقه مظاهر قدرته وعجائب صنعه.

٤. إنّ قتل الجنين بإجهاض أمه قائم على النظرة المادية، التي يستبعد فيها البعد الديني، الذي يرشد إلى أنّ الصبر على هبة الله على هذه الشاكلة احتساباً فيه أجر عظيم^(٣).

٥. أنّ هذه الأمراض والتشوهات يحتمل ظهور علاج لها تبعاً للتطور العلمي والطبي^(٤).

القول الثاني: جواز إجهاض الجنين المشوّه، أو من له عيوب وراثية خطيرة لا يرجى شفاؤها، وأمكن معرفة التشوّه بوسائل الكشف^(٥)، وحجتهم في ذلك:

١ - وحصل الخلاف بينهم في اعتبار حالة أخرى سبباً لإباحة إجهاض الجنين المشوّه؛ وهي حالة ما إذا ثبت أنّ الجنين سيولد مصاباً على نحو جسيم، بتشوّه بدني، أو قصور عقلي لا يرجى البرء منهما. (ينظر: بحوث فقهية معاصرة، د. محمد عبد الغفار الشريف، ص: ٢٥٠، الموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ البشري، د. سعيد موفعة، ج: ٢، ص: ١٣٧، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٠٣، وموقف الإسلام من الأمراض الوراثية، د. محمد عثمان شبير، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ١، ص: ٣٤٣، ٣٤٤، وبحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. يوسف المحمدي، ص: ٢٢٥).

٢ - ومن ذهب إلى هذا الرأي الشيخ عبد الله آل عبد الرحمن البسام، عضو مجلس الجمع الفقهي، والدكتور عارف علي عارف، ود. عبد الله حسين سلامة، والدكتور عبد الفتاح محمود إدريس. (ينظر: الموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ البشري، د. سعيد موفعة، ج: ٢، ص: ١٣٨، وقضايا فقهية في الجينات البشرية من منظور إسلامي، د. عارف علي عارف، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧٩١، الجنين المشوّه والأمراض الوراثية، د. محمد علي البار، ص: ٤٩٠، ٤٩١).

٣ - الموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ البشري، د. سعيد موفعة، ج: ٢، ص: ١٣٨.

٤ - قضايا فقهية في الجينات البشرية من منظور إسلامي، د. عارف علي عارف، ج: ٢، ص: ٧٩٢.

٥ - ومن قال بهذا الرأي د. محمد الحبيب بن الخوجة أمين عام الجمع الفقهي الإسلامي، ومفتي تونس، والدكتور يوسف القرضاوي، وشيخ الأزهر السابق جاد الحق علي جاد الحق، والدكتور سعيد موفعة. (ينظر: الجنين المشوّه والأمراض الوراثية، د. محمد علي البار، ص: ٤٦٩، والموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ البشري، د. سعيد موفعة، ج: ٢، ص: ١٣٨، والفتاوى الإسلامية ٣١٠٦/٩-٣١٠٩، فتوى فضيلة شيخ الأزهر الصادرة في=

١. أن الجنين قبل نفخ الروح فيه لم يأخذ صفة الإنسان، وخاصية النفس التي حرم الله قتلها^(١).

٢. اعتبار التشوّه، عذراً مبيحاً للإجهاض، وضرورة معتبرة^(٢).

القول الثالث: جواز إجهاض الجنين المشوّه، بشرط أن يكون التشوّه شديداً؛ كالولادة دون رأس أو عضو لا تقوم الحياة إلا به، أما التشوهات المتوسطة؛ كمرض داون، والبسيطة؛ كالولادة بأصبع زائدة فلا يجوز الإجهاض بسببها^(٣)، وحجتهم في ذلك:

١. الرأفة بالألم حتى لا تحمل بطفل ميت حكماً، ورفعاً للحرّج عنها كي لا تعاني ألم حملها حتى الولادة.

٢. من لطف الله وحكمته أنّ الأجنة المشوّهة تشوّهها خطيراً لا تستطيع البقاء على قيد الحياة مدة طويلة، بل أكثرها يجهض تلقائياً في المراحل الأولى من الحمل، وإذا كان التشوّه دون ذلك فإن المرضى يستطيعون أن يعيشوا حياة طبيعية، فوجب الإبقاء على حياتهم^(٤).

الترجيح:

الذي يبدو - والله أعلم - أنّه يحرم إجهاض الجنين المشوّه بعد نفخ الروح، وقبله، ويستثنى من ذلك حال ما إذا كان التشوّه بحيث تستحيل الحياة معه عادة وذلك قبل نفخ الروح رأفة بأمه، ورفعاً للحرّج عنها، أو كان في بقائه خطراً على حياة الأم، فيجوز - حينها - إسقاطه مطلقاً قبل نفخ الروح وبعده، إعمالاً للقاعدة الفقهية: (إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما)^(٥).

= ١٢/٤/١٩٨٠م، من دار الإفتاء المصرية، وهو قرار مجلس الجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثانية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ١٥ رجب إلى ٢٢ منه عام ١٤١٠هـ الموافق لـ ١٠/٢/١٩٩٠م).

١ - الفتاوى الإسلامية ٣١٠٦/٩ - ٣١٠٩، فتوى فضيلة شيخ الأزهر الصادرة في ١٢/٤/١٩٨٠م، من دار الإفتاء المصرية.

٢ - الجنين المشوّه والأمراض الوراثية، د. محمد علي البار، ص: ٤٦٩.

٣ - ومن ذهب إلى هذا الرأي من الباحثين الدكتور علي محمد يوسف الحمدي، أستاذ بقسم الفقه والأصول، وعميد كلية الشريعة والقانون بجامعة قطر سابقاً، والدكتور إياد أحمد إبراهيم. (ينظر: بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. علي محمد يوسف الحمدي، ص: ٢٢٦، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٠٤).

٤ - المرجع السابق، ص: ١٠٤.

٥ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٧، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٩.

ويشترط لجواز إجهاض الجنين المشوّه في الحالتين السابقتين شرطان:

١. أن يثبت هذا التشوّه يقيناً، أو بغلبة الظن؛ بأن يتوصل إليه بأجهزة متطورة إن لم تكن نتيجتها ١٠٠% فلا أقل من أن تكون ٩٠%^(١).

٢. أن يثبت هذا التشوّه بتقرير طبيين مسلمين عدلين، متخصصين ذوي خبرة^(٢).

المطلب الثالث: حكم علاج الأمراض الوراثية.

كثير من الأمراض الوراثية التي تصيب الناس اليوم في مختلف أنحاء الدنيا يعجز الطب التقليدي عن علاجها.

ولقد خطت الهندسة الوراثية في المجال البشري خطوات واسعة، وقدمت حصداً علمياً وطبياً فريداً في مجال العلاج، ويتمثل هذا النوع من العلاج في صناعة الأدوية المهندسة وراثياً، وفي العلاج الجيني.

وسنحاول في هذا المطلب بحث حكميهما بعد التعريف بهما.

١ - بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. يوسف الحمدي، ص: ٢٢٦.

٢ - المرجع السابق، ص: ٢٢٦.

الفرع الأول: حكم صناعة الأدوية المهندسة وراثيا.

يسعى علماء الهندسة الوراثية من خلال تعديل المورثات إلى صناعة الدواء وإنتاج الهرمونات^(١)، والأنزيمات^(٢)، للقضاء على الأمراض الوراثية الخطيرة، والتقليل من تكاليف الرعاية الصحية، ومن أشهر تلك الصناعات الدوائية المهندسة وراثيا:

١. صناعة الأنسولين البشري لمرضى السكري:

إذا علمنا أنّ سبب داء السكري (*Diabetes milltus*) هو تعطل الخلايا التي تفرز مادة الأنسولين في البنكرياس فينعدم الأنسولين في الجسم أو ينخفض، فإن نسبة السكر -حينها- ترتفع في الدم لأنّ هرمون الأنسولين هو المسؤول عن تنظيم تركيز (الجلوكوز) في الدم.

وكان الأنسولين يحضّر من بنكرياس الحيوانات المذبوحة، ومنها الخنازير، ثم تمكن العلماء بواسطة التقنية الوراثية (هندسة الجينات) من صناعة هرمون الأنسولين بكميات أكبر، كما أنّ الأنسولين المتحصل عليه بهذه التقنية أضمن صحيا، وأقل خطراً مقارنة بالأنسولين الحيواني.

وتتم طريقة استخراج الأنسولين -بِهذه التقنية- عن طريق دمج جين الأنسولين المستخلص من خلايا حيوان قريب للإنسان من حيث المناعة، أو من الإنسان نفسه، مع خلايا بكتيرية معينة (*E.coli*) بواسطة جزيئات ناقلة، حيث تندمج معها وتبدأ بالتكاثر بسرعة كبيرة وأعداد وفيرة، ثم يعزل الأنسولين من هذه البكتيريا، ويستخدم في علاج مرضى السكري^(٣).

٢. صناعة هرمون السوماتوتروبين (*Somatotropin*).

تقوم الغدة النخامية بإفراز هرمون السوماتوتروبين في الجسم لينظم عملية نموه ويؤدي نقص هذا الهرمون في الجسم إلى عدم نموه نمواً طبيعياً، ويصير إلى حالة التقزم، ولعلاج هذه الحالة كان يعتمد إلى الجثث لاستخراج هذا الهرمون، وإعطائه المريض، وبواسطة تقنية هندسة الجينات أمكن صناعة هذا الهرمون عن طريق البكتيريا ذاتها التي تستخدم لصناعة الأنسولين ولكن بدمجها

١ - الهرمون: عامل بيولوجي يعمل على تنظيم العمليات الحيوية داخل الأنسجة والخلايا (ينظر: الهندسة الوراثية للشباب، د.عبد الباسط الجمل، ص: ٣٤٢).

٢ - الإنزيم: عامل مساعد يعمل على الإسراع من التفاعلات الحيوية أو الكيميائية، ولا يشترك في التفاعل. (ينظر: المرجع السابق، ص: ٣٤٢).

٣ - الهندسة الوراثية وأمراض الإنسان، فيليب فروساد، ص: ٥٠، والهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د.عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧٠١، ٧٠٢.

بمورثات (جينات) تحمل صفات وراثية تحت الخلايا على إفراز هذا الهرمون.

وهناك تجارب لصناعة العديد من الهرمونات واللقاحات التي تستخدم في علاج الكثير من الأمراض؛ كالأنترفيرون الذي يُعالج به داء السرطان، ويحصل على هذه الأدوية بطرق تشبه إلى حد كبير طريقة استخراج الأنسولين، والسوماتوتروبين.

حكم صناعة الأدوية المهندسة وراثيا:

ذهب بعض الباحثين إلى جواز صناعة الأدوية المهندسة وراثيا^(١).
أدلتهم:

١. قوله e: « لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء برأ يأذن الله U »^(٢).

ووجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى كما ابتلى الناس بالأدواء والأسقام، أعانهم عليها بما يسره لهم من الأدوية النافعة رحمة منه وفضلا، وأي طريقة فيها نفع للمرضى وشفاء لهم مما يعانون من المرض، ويرفع الضرر عنهم فهي مطلوبة، ومشروعة، وصناعة الأدوية المهندسة وراثيا من ذلك^(٣).

٢. قياس هذه التقنية على نقل الأعضاء؛ فالجزء هو الأصل في تكوين الخلية، والتي تكون مجموعها الأنسجة التي تكون الأعضاء، فالجزء يعبر في - المال - عن العضو، فإذا جاز نقل الفرع جاز نقل الأصل^(٤).

٣. أن هذه التقنية في صناعة الأدوية تعتمد على ما يؤخذ من الإنسان أو المباح شرعاً، وهذا لا يضر بهم لكونه جزء صغير، منتهي في الصغر، لا يؤدي أخذه الإنسان ولا الحيوان، وبالمقابل هو يحقق مصلحة معتبرة، من حفظ أنفس المرضى من الهلاك وأعضائهم من التلف، وذلك ما جاءت الشريعة لتحصيله وتحقيقه^(٥).

١ - منهم الدكتور عبد الناصر أبو البصل، والدكتور إياد أحمد إبراهيم. (ينظر: الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د.عبد الناصر، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧٠٢، ٧٠٤، والهندسة الوراثية، د.إياد أحمد إبراهيم، ص: ٨٨).

٢ - سبق تخريجه، ص: ٤٢.

٣ - الهندسة الوراثية، د.إياد أحمد إبراهيم، ص: ٨٨.

٤ - المرجع السابق، ص: ٨٨.

٥ - الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د.عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧٠٢، ٧٠٣.

ولقد اشترط من أجاز هذا النوع من صناعة الأدوية شرطين أساسيين هما:

١. أن يكون النفع المترتب على هذا النوع من الأدوية أكثر من الضرر المترتب عليه.
 ٢. أن يكون مصدر الجزيء السليم إنسانا أو حيوانا مأكول اللحم فلا يجوز إن كان مصدره ميتة أو ختيراً إلا عند الضرورة^(١).
- ويظهر لي جواز هذا النوع من تحضير الأدوية وإنتاجها، ولكن مع شرط ثالث يضاف إلى الشرطين السابقين، وهو أن لا يوجد دواء أقل ضرراً من الدواء المهندس وراثيا.

الفرع الثاني: حكم العلاج الجيني:

أولاً: مفهوم العلاج الجيني:

١. تعريف العلاج الجيني: عرّف العلاج الجيني بأنه: (عملية إدخال أو نقل جينات سليمة إلى خلايا جسدية للحصول على وظيفة جينية غير موجودة إما بسبب مرض وراثي أو مرض مكتسب)^(٢).

كما عرّف بأنه: (إدخال مورث سليم مكان المورث المصاب إلى خلايا المرضى المصابين بعيب وراثي)^(٣).

ويعتبر العلاج الجيني أحد أهم مجالات الهندسة الوراثية، ويعتمد على إحلال الجين السوي محل الجين المريض العاجز عن أداء وظيفته، وقد بدأت أولى محاولات استخدام الجينات كأساس علاجي ناجح في بدايات عام ١٩٧٩م، فقد استطاع كل من ميركولا وكلاين القيام ببعض المحاولات لاستخدام الجينات لعلاج الإنسان ولكنها باءت بالفشل، وعلى الرغم من ذلك فقد تواصلت الأبحاث حتى وصل العلم الحديث إلى مرحلة متقدمة جعلت من إمكان فكرة العلاج باستخدام الجينات واقعا علميا، فقد بدأ العلاج بالجينات عام ١٩٩٠م في المعهد القومي للسرطان في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لعلاج بعض أنواع السرطان؛ كسرطان القولون، وسرطان الدم^(٤).

١ - المرجعين السابقين.

٢ - ثورة الهندسة الوراثية، د. وجدي عبد الفتاح سواحل، ص: ٦٧.

٣ - الجينات والعلم والإنسان، وسيم زين مزيك، ص: ٩٨.

٤ - ثورة الهندسة الوراثية، د. وجدي عبد الفتاح سواحل، ص: ٦٦، والوراثة البشرية الحاضر والمستقبل، سامية التمتامي، ص: ١٢٧، ١٢٨.

٢. أساليب العلاج الجيني:

يعتمد العلاج الجيني على عدة أساليب؛ منها:

أ. إضافة جين سليم إلى الخلية المعيبة وراثيا لإعادة نشاط الجين المشوّه إلى مستوى كاف لإزالة أثر المرض، وفي هذا الأسلوب لا تتم أي محاولات لتغيير الجين المشوّه.

ب. استبدال أو إصلاح الجين المعيب، وهو أسلوب لا يعتبره علماء الهندسة الوراثية عمليا؛ لأنّ عملية استبدال أو إصلاح جين لن تحتاج فقط إلى نظام نقل جين إلى الخلية المعيبة، ولكنها تحتاج - أيضا - إلى وسائل معينة لقطع أو إصلاح الجين المعيب، ولذلك فإنّ كثيراً من المجموعات البحثية في العالم تعيد النظر في استخدام هذا الأسلوب.

ج. تصميم وظائف جينية جديدة، ويعتمد هذا الأسلوب على نقل جين جديد إلى الخلية المريضة لكي يمنع حدوث نقص في وظيفة بيولوجية محددة، أو إزالة الأثر المرضي للجين المعيب، ويمكن أن يتبع هذا الأسلوب في حالة الأمراض التي يصعب فيها إعادة الجين حالته الطبيعية، وهذا إما بسبب كبر حجم الجين بحيث لا يمكن نقله، أو أن الخلايا المنقول إليها لا يمكن الحصول عليها؛ مثل خلايا الجهاز العصبي المركزي.

د. تغيير نظام تعبير الجين، ويعتمد هذا الأسلوب نظام نقل منظّمات الجينات بهدف تغيير مستويات نشاط الجين، وبذلك يمكن إيقاف أو التقليل من نشاط الجين المعيب إلى مستوى يمنع أو يقلل من ظهور العرض المرضي^(١).

٣. نظام نقل الجينات:

يتم نقل الجينات وفق نظامين:

أ. النقل الجيني المباشر: ويتم فيه نقل الجين مباشرة، ودون وسيط إلى الخلية المقصودة.

ب. النقل الجيني غير المباشر: ويتم فيه نقل الجينات عن طريق فيروسات^(٢).

١ - ثورة الهندسة الوراثية، د. وحدي عبد الفتاح سواحل، ص: ٦٧-٦٩.

٢ - المرجع السابق، ص: ٦٩.

٤. كيفية العلاج الجيني:

يتم العلاج الجيني بالتعرف على المورث المعيب داخل الخلية المرضية، ثم يحدّد المورث الجديد الذي سيتم إدخاله في الخلية المريضة لإصلاح الخلل الوراثي الموجود، ويتم ذلك من خلال أنظمة النقل المورثية إلى أماكن محدّدة من الطاقم الوراثي للخلية، إما عن طريق نقل المورثات مباشرة إلى الطاقم الوراثي دون وسيط، أو عن طريق نقل المورث المرغوب إلى الطاقم الوراثي من خلال وسيط (فيروس مثلاً) حيث يكون لهذا الوسيط خاصية الدخول إلى الجسم على شكل عدوى، ومن ثم يتغلغل داخل النواة، وداخل الصبغيات، حيث يقوم بالتعبير عن نفسه بما يحمل من مورث سليم، ولا تزال هذه الطرق تحت الاختبار والتجربة^(١).

ثانياً: نوعا العلاج الجيني:

هناك نوعان من العلاج الجيني؛ هما:

أ. العلاج الجيني للخلايا الجسدية.

ب. العلاج الجيني للخلايا الجنسية والبيضة الملقحة.

١. العلاج الجيني للخلايا الجسدية.

تتم محاولات العلاج الجيني للخلايا الجسدية باستخدام إحدى الطرق التالية:

أ. يتم عزل الخلايا الجسدية المريضة ثم زراعتها، وينقل إليها الجين المرغوب فيه ثم تعاد مرة أخرى إلى المريض.

ب. يتم نقل الجين المرغوب فيه إلى الخلايا المريضة، وهي في مكانها داخل الجسم وذلك باستخدام ناقلات الجين التي لها المقدرة على توجيه الجينات إلى أماكن محدّدة داخل الجسم، وهناك تقدم ضئيل في هذا المجال.

ج. يتم نقل الجين المرغوب فيه إلى الخلايا المريضة عن طريق الاستنشاق من خلال جهاز خاص^(٢).

١ - علم الوراثة، قصراوي محمود، وآخرون، ص: ٥٣٩، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٩٢.

٢ - ثورة الهندسة الوراثية، د. وجدي عبد الفتاح سواحل، ص: ٧١، ٧٢.

ويقتصر أثر التحويل الجيني للخلايا الجسدية على المريض، ولا يتعدى أثره إلى نسله، وهو أشبه ما يكون بالعلاجات الروتينية الأخرى؛ مثل العلاج بزرع الأعضاء، ويشترط الباحثون وعلماء الهندسة الوراثية إجراء أبحاث واسعة النطاق، ودراسة الفوائد والأضرار التي يمكن أن تترتب على هذا النوع من العلاج قبل الشروع فيه؛ إذ من المحتمل أن يصاب المعالج بهذا النوع من العلاج بآثار جانبية قد تكون أشد خطورة من المرض الذي يراد علاجه، ولذلك يتعين على الطبيب المعالج، بل على الباحث على الحكم الشرعي لهذا النوع من العلاج أن يوازن بين خطورة المرض من جهة، وبين الآثار التي يمكن أن تصحب علاجه من جهة أخرى.

ومن الأمراض التي طبق عليها العلاج الجيني الجسدي الأمراض الجلدية الوراثية والسرطانية، حيث تمكن العلماء - على المستوى التجريبي - من علاج متطوعين مصابين بأمراض جلدية مثل التبقع الجلدي الوراثي، والتحليل الفقاعي الوراثي، وذلك عن طريق إدخال الجين السليم لجسم المريض، كما أمكن بالجينات النجاح في علاج حالات سرطان الخلايا الملونة عن طريق التحكم في خلايا الورم لنتج مواد مدمرة لذاتها، وعن طريق حث الجهاز المناعي بالجسم على التعامل مع خلايا الورم كعدو خارجي يجب مقاومته، كما طبق العلاج الجيني للخلايا الجسدية على مرض نزف الدم الوراثي (الهيموفيليا)، حيث يعاني المريض من عدم قدرة الدم على التجلط^(١)، ويتم علاج هذا الداء باستنبت الخلايا المراد معالجتها خارج الجسم ومكاثرتها ثم تحقن بها الفيروسات الناقلة المعدلة وراثيا والحاملة للمورث السليم العلاجي، فتقوم الفيروسات المعدلة وراثيا بوظيفتها في الخلايا المستنبطة، ثم تعاد هذه الخلايا المعدلة مورثيا إلى جسم المريض، وقد يتم إدخال الفيروسات المعدلة مورثيا في جسم المريض مباشرة دون أخذ خلاياه، وتتم عملية التصحيح المورثي داخل خلايا المريض^(٢).

وعلى الرغم من الخطوات الواسعة، والتجارب الجادة في مجال العلاج الجيني للخلايا الجسدية، فإنّ العلاج الجيني لا يزال في مراحله الأولى حيث تعترضه العقبات الكثيرة، والصعوبات المختلفة، منها:

أ. عزل الجينات المعيبة والسليمة وتحديد خصائصها.

١ - المرجع السابق، ص: ٧٣.

٢ - الهندسة الوراثية ، د.إياد أحمد إبراهيم، ص: ٩٣.

ب. تصميم نظام نقل جيني ذي كفاءة عالية.

ج. تعبير الجين المنقول يجب أن يكون على مستوى كافٍ لعمل تأثير طبي ملحوظ.

د. تعبير الجين المنقول يجب أن يكون محددًا في نسيج معين لتلافي حدوث أي مشكلات أخرى.

هـ. تعبير الجين المنقول يجب أن يستمر لمدة طويلة لكي لا يصبح العلاج متكررًا.

و. يجب أن لا يكون هناك أي خطر على المريض أو البيئة^(١).

٢. العلاج الجيني للخلايا الجنسية والبيضة الملقحة:

إذا كانت طريقة العلاج الجيني للخلايا الجنسية هي نفسها في الخلايا الجسدية إلا أن آثارهما مختلفة، حيث إن علاج الجين عن طريق الخلايا الجنسية، لا يقتصر على المادة الوراثية للشخص المعالج - كما هو الحال في الخلايا الجسدية - بل على المخزون الوراثي لذريته أيضًا، ومن ثم على مجموع الصفات الوراثية للأجيال المتعاقبة^(٢).

و إذا كان هذا النوع من العلاج لما يطبق على الإنسان، ولكن على الفئران، وآتى العلاج أكله، فإن ثمة شبه إجماع بين الباحثين والمؤسسات العلمية، في الغرب، على رفض تطبيقه على الإنسان لأسباب عديدة، منها:

أ. استحالة التنبؤ بآثاره فيما يستقبل، وعلى المدى البعيد.

ب. توريث الأخطاء؛ فلو حدث أثناء عملية تحوير الخلية التناسلية خطأ جسيم فإن هذا الخطأ سيورث إلى الأجيال اللاحقة، فيكون تصحيح الخطأ أصعب.

ج. يتم التعامل في العلاج الجيني للخلايا الجنسية مع بويضات ملقحة في أيامها الأولى، حيث تواصل الخلايا انقسامها بعد العلاج الجيني، ومع تمايزها فإن بعضها سيصبح في النهاية خلايا جنسية تحمل التركيب الوراثي المعدل الذي يورث إلى الأجيال اللاحقة.

د. لا يعتبر العلاج الجيني للخلايا الجنسية ضروريًا؛ حيث توجد تقنيات أبسط، وأمكن

١ - ثورة الهندسة الوراثية، د. وحدي عبد الفتاح سواحل، ص: ٧٧.

٢ - الوراثية البشرية الحاضر والمستقبل، سامية التمتامي، ص: ١٢٩.

استخدامها لمنع الجين المسبب للمرض من أن يورث، ومن ذلك تشخيص الببضة الملقحة قبل الغرس في الرحم، ثم تغرس البويضات السليمة وتستبعد المريضة مرضاً وراثياً، فنتجنب مخاطر الطفرات الوراثية التي يسببها إيلاج المورث^(١).

ثالثاً: حكم العلاج الجيني:

١. حكم العلاج الجيني للخلايا الجسدية:

اختلف الفقهاء والباحثون المعاصرون في حكم العلاج الجيني للخلايا الجسدية على قولين: القول الأول: جواز العلاج الجيني للخلايا الجسدية^(٢).

أدلتهم: استدلل القائلون بجواز العلاج الجيني للخلايا الجسدية بالأدلة التالية:

أ. عموم النصوص المبيحة للتداوي^(٣).

ب. القياس على العمليات الجراحية التي تزيل ورماً أو تصلح عاهة^(٤).

ج. القياس على زرع الأعضاء.

د. القياس على نقل الدم^(٥).

هـ. القاعدة الفقهية: (الضرر يزال)^(٦)، ووجه دلالتها أن العلاج الجيني تقنية داخلية في العلاج الذي يراد منه دفع الضرر، وهو مشروع^(٧).

واشترط القائلون بالجواز شروطاً؛ أهمها:

١ - مستقبلنا الوراثي، الجمعية الطبية البريطانية، نقلاً عن الهندسة الوراثية، د. محمد إياد إبراهيم، ص: ٩٧، ٩٨.

٢ - الضوابط الإسلامية للعلوم الطبية، د. حسان تحتوت، ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام، الكويت، عام ١٩٨٣م، ص: ٨، ٩، وفتاوى الشيخ علي الطنطاوي، دار المنارة السعودية، ص: ١٦٧، وبحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. علي محمد يوسف الحمدي، ص: ٣٣٢، والهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د. عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧٠٧، والهندسة الوراثية، د. محمد إياد إبراهيم، ص: ٩٤.

٣ - بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. يوسف الحمدي، ص: ٣٣١.

٤ - المرجع السابق، ص: ٣٣١، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٩٤.

٥ - الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د. عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧٠٥.

٦ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨٣، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٨٥.

٧ - الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٩٤.

أ. إجراء البحوث التجريبية ودراسة المآلات والنتائج التي يمكن أن تنجم عن هذا العلاج قبل تطبيقه على البشر.

ب. أن لا توجد وسيلة أخرى غير العلاج الجيني، تكون أقل خطراً منه.

ج. أن تغلب مصالح العلاج الجيني مفاسده، بألا يلحق ضرراً بالمعالج به، وإذا لحقه ضرر كان أقل من نفعه.

د. التأكد من عدم انتقال العلاج للخلايا الجسدية عن طريق الفيروسات أو الناقلات إلى الخلايا الجنسية، لأنّ الأبحاث العلمية تثبت أنّ بعض الناقلات التي تستخدم لإدخال الجينات العلاجية في خلايا الجسم؛ مثل فيروسات الأنفلونزا قد تهاجم الأنسجة التناسلية^(١).

هـ. أن يكون المرض الذي يراد علاجه خطيراً يهدد حياة المريض^(٢).

القول الثاني: عدم جواز العلاج الجيني للخلايا الجسدية^(٣).

أدلتهم:

أ. هذا النوع من العلاج، تدخل في الحلقة بإزالة الحرف الخطأ ولصق بديل يحمل الحروف الصحيحة، وذلك تغيير لخلق الله المنهي عنه.

ب. إعمال قاعدة: (درء المفسد أولى من جلب المصالح)^(٤).

ووجه دلالتها أنّ مفاسد العلاج الجيني ومخاطره المحتملة كثيرة، ودفعها أولى مما يمكن أن يحققه من مصلحة وعلاج^(٥).

الترجيح:

الذي يبدو -والله أعلم- جواز العلاج الجيني للخلايا الجسدية، بالشرطين التاليين:

١ - المرجع السابق، ص: ٩٥، والأمراض الوراثية من منظور إسلامي، يوسف الحمدي، حولة كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، العدد ١٥، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ص: ١١٧.

٢ - بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. يوسف الحمدي، ص: ٣٣٢.

٣ - الوراثة والإنسان، د. محمد الربيعي، عام المعرفة، الكويت ١٩٨٦ م، ص: ١٩٣.

٤ - قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، العز بن عبد السلام، ج: ٢، ص: ٢٧.

٥ - الوراثة والإنسان، د. محمد الربيعي، ص: ١٩٣.

أ. أن لا يثبت -بعد التشخيص الدقيق والبحث- ظهور أضرار ومخاطر جسيمة بسبب هذا العلاج، بحيث تكون أكبر من مصلحة العلاج.

ب. أن لا توجد وسيلة أخرى يمكن اعتمادها في العلاج تكون أقل ضرراً منه. وذلك لكون هذا النوع من العلاج مندرجا تحت النصوص العامة التي تبيح التداوي، ولكونه سببا في دفع الضرر، والضرر يزال.

٢. حكم العلاج الجيني للخلايا الجنسية والبيضة الملقحة:

ذهب كثير من الباحثين المعاصرين إلى حرمة العلاج الجيني للخلايا الجنسية والبيضة الملقحة^(١).

واستدلوا بما يلي:

أ. أنه إذا كان قطع بعض أجزاء الجسد، أو تغيير شكله في الحيوان أو في الإنسان؛ كخصاء الآدمي، ووشم الجلود، وفلج الأسنان،... وغيره من التغيير الذي يمس الجسد الإنساني من تغيير خلق الله سبحانه -كما قال بعض المفسرين-^(٢) فإن التغيير الذي توصل إليه العلم حديثا على مستوى الخلية الجرثومية، يشبهه، وإن كان على مستوى الجزئي^(٣).

ب. أن هذا النوع من العلاج يترتب عليه مفسد عديدة، ومصائب عظيمة في حالة حصول الخطأ الوراثي الذي يورث للأجيال اللاحقة مما يعزّ -بعد ذلك- تداركه، مع ما في هذا العلاج من تلاعب بالمورثات البشرية القادمة التي لا يؤمن نتائجها^(٤).

وذهب الدكتور عبد الناصر أبو البصل إلى أن ثمة ثلاثة احتمالات في العلاج الجيني للخلايا الجنسية تتعلق بمصدر الجين السليم المستخدم في العلاج:

الاحتمال الأول: أن يؤخذ الجين السليم من رجل أو امرأة أجنبية عن الزوجين صاحبي الخلية الملقحة.

الاحتمال الثاني: أن يؤخذ الجين السليم من نفس الزوج الذي لقحت البويضة بخليته التناسلية (حال قيام الزوجية).

١ - بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. علي محمد يوسف الحمدي، ص: ٣٣٢، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٩٨.

٢ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٣، ص: ٣٣٠-٣٤٢.

٣ - بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د. يوسف الحمدي، ص: ٣٣٢، ٣٣٣-٣٤١.

٤ - الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٩٨.

الاحتمال الثالث: أن يؤخذ الجين السليم من زوجة ثانية للرجل، بحيث يتم إدخال الجين إلى الخلية التي بها عيب ما، وتخرج هذه الحالة على حالة إجراء تلقيح بين بويضة رجل وزوجته الأولى، ثم زرع هذه الخلية الملقحة في رحم الزوجة الثانية.

وذهب الباحث إلى حرمة العلاج بالجين المأخوذ من رجل أو امرأة أجنبية، لكونه في حكم التلقيح بين خلية امرأة وماء رجل أجنبي، وذهب إلى جواز العلاج في الاحتمال الثاني لإلحاقه بطفل الأنبوب الملقح بماء الزوج ثم زرع البويضة في رحم زوجته.

وعرض حكم العلاج الجيني في الاحتمال الثالث عن الجامع الفقهي لبحثه مع احتفاظه برأيه، وهو جواز هذا النوع من العلاج^(١).

الترجيح:

يبدو -والله أعلم- حرمة العلاج الجيني للخلايا الجنسية والبويضة الملقحة، لتعلق الضرر المحتمل، والأخطار الكبرى المتوقعة لا بنفس المعالج، بل بنسله كله من بعده، ولو كان الضرر المحتمل قاصراً على المريض المعالج لأمكن اعتبار ما ذهب إليه الدكتور عبد الناصر أبو البصل، من التفريق في الحكم بين الحالات المحتملة المتعلقة بمصدر الجين السليم المعالج به، ولكن لما سجل علماء الهندسة الوراثية تلك المخاطر المحتملة، فيبدو أن الحرمة تظل قائمة، سداً للذريعة، وإعمالاً لقاعدة: (درء المفسد أولى من جلب المصالح)^(٢) إلى أن يثبت عكس ذلك، ويتوصل العلم إلى تقنيات في العلاج تضمن الأمن من تلك المخاطر.

١ - الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د. عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧٠٦-٧٠٨.

٢ - قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، العز بن عبد السلام، ج: ٢، ص: ٢٧.

المبحث الثالث: حكم التحكم في الصفات الوراثية

المراد بالتحكم في الصفات الوراثية تعديل صفات وراثية في الإنسان من أجل الحصول على نسل محسن؛ كزيادة صفة الذكاء، أو تغيير لون البشرة، أو طول اليدين، أو ما شابه ذلك^(١)، وليس المراد به -هنا- التحكم في الجينات بقصد العلاج، فقد سبق معنا حكمه.

ولقد ظهرت فكرة تحسين النسل في القرن التاسع عشر بالدعوة إلى اختيار الزيجات لإنتاج جيل يتصف بصفات مرغوب فيها؛ كالذكاء والأخلاق الفاضلة والصحة، كما توجهت هذه الدعوة إلى تعقيم الضعفاء والمرضى والمنحرفين، وقد عقم في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٢٠م ما يزيد عن عشرة آلاف مواطن^(٢) ولما ثبت عدم جدوى التعقيم في علاج الأمراض الوراثية، وإيجاد شعب مصطفى مختار، ومع تطور العلم، وتقدم أبحاث الهندسة الوراثية ظهرت محاولات للتحكم في الخلايا والجينات للحصول على أفراد يختارون بصفات معينة، فما حكم ذلك؟

أرى أن التحكم في المورثات للحصول على أشخاص مختارين في صفاتهم الوراثية مسلك لا يجوز، وهذا ما ذهب إليه المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشر^(٣)، وكثير من الباحثين^(٤) ويحرم هذا النوع من التحكم في الجينات للأدلة التالية:

١. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ فَيُضِلَّكُمْ سَبِيلًا﴾ (النساء: ١٩).

٢. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ فَيُضِلَّكُمْ سَبِيلًا﴾ (النساء: ١٩).

[النساء: ١١٩].

١ - الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د. عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧١٢.

٢ - الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٠٥.

٣ - ورد في نص القرار رقم: ١: "رابعاً: لا يجوز استخدام أي من أدوات علم الهندسة الوراثية ووسائله، للبحث بشخصية الإنسان، ومسئوليته الفردية، أو للتدخل في بنية المورثات (الجينات) بدعوى تحسين السلالة البشرية"، ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، قرارات وتوصيات الدورة الخامسة عشر لمجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، العدد الثاني عشر، السنة العاشرة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص: ١٧٢.

٤ - بحوث في الفقه الطبي والصحة النفسية من منظور إسلامي، د. عبد الستار أبو غدة، دار الأقصى، ط: ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص: ٨٥، ٨٦، والهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د. عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧١٢، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٠٦، والاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ١١١.

وجه الدلالة: أنه إذا كان من معاني تغيير الخلق - كما ذكر بعض المفسرين -^(١) قطع بعض أعضاء الجسد؛ كأذان الأنعام، أو تغيير شكله في الحيوان أو في الإنسان؛ كخصاء آدمي ووشم الجلود... وتغيير الفطرة التي خلق الله الإنسان عليها، فإنّ تغيير الصفة التي خلق الإنسان عليها لمن أبرز معاني تغيير الخلق، كيف وقد أخبرنا الله سبحانه أنّه خلق الإنسان في أحسن تقويم.

٢. أنّ الأصل في التحكم في المورثات والخلية الإنسانية، وبخاصة التناسلية هو الحظر إلا لسبب مشروع، وهو دفع الضرر، وليس في طلب تحسين الصفات شيء من ذلك^(٢).

٣. أنّ الصفات الوراثية التي خلق الإنسان فيها من ذكاء، ولون، وهيئة، هي مما خلق الله سبحانه وتعالى الناس مختلفين فيها، ومحاولة اصطفاء أناس على صفات مشتركة متشابهة في إهدار لسنة من سنن الله U في الكون، وهي التنوع.

٤. إنّ الصفات التي يسعى -بالتحكم في الجينات- إلى اختيارها مما تختلف نظرات الناس إليها من حيث الحسن والقبح، وأغلب أحكام الناس في ذلك مردّها إلى الظن الذي لا يغني عن الحق شيئاً، وإلى الهوى، وقد يُرغب في صفات اليوم، تُذمّ غداً، فيصير الأمر إلى العبث بخلق الله، وإهدار كرامة الإنسان، وكل ذلك إثم وزور.

١ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٣، ص: ٣٣٠-٣٤٢.

٢ - الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د. عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧١٢.

المبحث الرابع: الأحكام المتعلقة بالبصمة الوراثية.

إنَّ التطور العلمي والتقني في مجالات العلم وتخصصاته كلها، أسهم في استحداث الوسائل التقنية المتعلقة بحياة الإنسان، بعضها جلب له الخير ويسر له سبل العيش، وأبان له حقائق إعانته على تنظيم شؤونه، وإقامة العدل في علاقاته، وبعضها كان كوشي من الشيطان أضل الإنسان عن هدى كان عليه، وجلب له الضنك في معيشته، وأعانه على فعل الشر، وإقامة الجور في الأرض.

ولقد كان من بين تلك الوسائل المستحدثة، والاكتشافات العلمية التي هُدي إليها الإنسان، ما يعرف بالبصمة الوراثية التي أحدثت ضجة كبيرة على مستوى العلم، ووسائل الإعلام، وأنظمة القضاء.

فبعد أن كانت الطريقة المعتمدة للدلالات الوراثية في مجال البحث العلمي الجنائي حتى أواخر الستينات هي تقنية الدم الحمراء لنظام: أ-ب - و (*ABO*) تلا هذا الاكتشاف تحليل الحامض النووي، على يد العالمين واطسون، وفرانس كريك - كما سبق معنا - حيث تمكنا من اكتشاف تركيب جزئ (*DNA*)، ووضع أول نموذج له، ثم قدّم - بعد ذلك - العالم الإنجليزي "أليك جيفريز" بحثاً يؤسس للبصمة الوراثية؛ حيث أبان أن لكل شخص بصمة وراثية خاصة به، تميزه عن غيره من الناس، ولا تتطابق بصمتان إلا في حالة التوائم المتماثلة، وقد سجّل اختراعه هذا عام ١٩٨٥م، وأطلق عليه اسم: "البصمة الوراثية للإنسان" تشبيهاً لها ببصمة الأصابع التي يتميز بها كل شخص عن غيره^(١).

ولقد تسارع القائمون على القضاء إلى تلقف هذه التقنية، وبحثها، ثم حصل الخلاف بين مؤيد في اعتمادها كوسيلة إثبات ورافض لها.

وسنحاول بحث المسائل المتعلقة بالبصمة الوراثية في المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف بالبصمة الوراثية.

الفرع الأول: تعريف البصمة الوراثية.

يطلق على البصمة الوراثية، بصمة الجينات الوراثية، وبصمة الحمض النووي الوراثي، و"السمات

١ - البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الشرعية الفقهية، خليفة علي الكعبي، ص: ٨٠، ٩٠.

الوراثية"، وتعتبر من الاكتشافات الطبية الجينية^(١)، وقبل تعريفها بوصفها لقبا يدل على مدلول معين، لا بد من تعريف الأجزاء التي تركبت منها:

أولاً: -تعريف البصمة الوراثية باعتبارها مركباً:

١. تعريف البصمة:

بَصَمَ: رجل ذو بُصَمٍ: غليظ، وثوب له بُصَمٌ إذا كان كثيفاً كثيراً الغزل والبُصَمُ: فوتٌ ما بين طرفي الخنصر إلى طرف البنصر^(٢).

فالبصمة -إذن - تعني عند العرب الغلظة و الكثافة، و تعني الفارق بين الأصبعين: الخنصر و البنصر .

وقد تولّد من هذه الكلمة معنى جديد أقره مجمع اللغة العربية في مصر؛ و هو : أثر الختم بطرفي الإصبع^(٣) بعد دهنه بمادة مخصوصة تشبه المداد الأسود، لتنطبع الخطوط الدقيقة في بنان الأصابع على ورق أو قماش ونحو ذلك، فيسمى هذا الأثر المنطبع "البصمة"، ولكل إنسان بصمة أصابع خاصة به تميزه عن غيره، وقد توسع في هذا المعنى حتى صار اللفظ يستعمل في الأثر المنطبع على شيء مما يتميز به صاحبه عن غيره كما في استعمال: "بصمة الجينات الوراثية"^(٤).

٢. تعريف الوراثة:

سبق معنا في هذا البحث أنّ ورث الشيء يرثه إرثاً ووراثته بمعنى أعقبه إِيَّاه^(٥).

وأنّ من معانيها اصطلاحاً: (انتقال الخصائص الوراثية من الآباء إلى الأبناء طبقاً لقواعد محددة)^(٦).

١ - بصمة الجينات الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي رؤية إسلامية، د. عارف علي عارف، مجلة الحكمة، مانشستر، المملكة المتحدة، العدد ٢٦،

١٤٢٤هـ، ص: ٢٤٨، وخريطة الجينوم البشري، والإثبات الجنائي، مريع آل جار الله، ص: ١٢٢.

٢ - لسان العرب، ابن منظور، مادة: بصم، ج: ١٢، ص: ٥٨.

٣ - معجم اللغة العربية بمصر: المعجم الوسيط، دار الدعوة القاهرة، جمهورية مصر، ١٩٨٠م، ص: ٦٢.

٤ - خريطة الجينوم البشري، مريع آل جار الله، ص: ١٢٤، والبصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي بين الشريعة والقانون، بحث مقدم لمؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون، المنعقد بجامعة الإمارات، خلال الفترة: ٢٢-٢٤ صفر ١٤٢٣هـ. (سلسلة إصدارات جامعة الإمارات، العين،

٢٠٠٢م، ج: ٤، ص: ١٣٦٨).

٥ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (ورث)، ج: ٢، ص: ٢٢٧.

٦ - الوراثة والسلالة والمجتمع، د. د. هانسكي، ص: ٦.

ثانياً: تعريف البصمة الوراثية باعتبارها لقباً:

عرفت البصمة الوراثية بعدة تعريفات، متقاربة في معناها، وإن اختلفت في مبناها منها:

١. عرفها وجدي عبد الفتاح سواحل بأنها: (اختلافات في التركيب الوراثي لمنطقة الإنترون، وينفرد بها كل شخص تماماً، وتورث؛ أي أنّ الطفل يحصل على نصف هذه الاختلافات من الأم، وعلى النصف الآخر من الأب، ليكونّ مزيجاً وراثياً جديداً يجمع بين خصائص الوالدين، وخصائص مستودع وراثي متسع من قدامى الأسلاف)^(١).

٢. كما عرفها الدكتور وهبة الزحيلي بأنها: (المادة المورثة الموجودة في خلايا جميع الكائنات الحية، وهي مثل تحليل الدم، أو بصمات الأصابع، أو المادة المنوية أو الشعر أو الأنسجة، تبين مدى التشابه و التماثل بين الشيعين، أو الاختلاف بينهما، فهي بالاعتماد على مكونات الجينوم البشري الشفرة التي تحدد مدى الصلة بين التماثلات، و تجزم بوجود الفرق أو التغاير بين المختلفات، عن طريق معرفة التركيب الوراثي للإنسان في ظل علم الوراثة أحد علوم الحياة)^(٢).

ولقد أقرت ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني، رؤية إسلامية، التي عقدتها المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بدولة الكويت، خلال الفترة ٢٣-٢٥ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ، التعريف التالي للبصمة الوراثية: (هي البنية الجينية (نسبة إلى الجينات أو المورثات) التي تدل على هوية كل إنسان بعينه)^(٣).

نفس التعريف أقرّه المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشرة المنعقدة خلال الفترة ١١-١٥ رجب ١٤١٩هـ، وأضاف إليه: (أنّ هذه البصمة تمتاز بالدقة، لتسهيل مهمة الطب الشرعي، ويمكن أخذها من أي خلية من الدم أو اللعاب أو المني أو البول أو غيره)^(٤).

١ - الهندسة الوراثية والتقنية الحيوية... رؤية عربية، وجدي عبد الفتاح سواحل، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد: ٢، أكتوبر، ديسمبر ٢٠٠٦م، ص: ٢٦.

٢ - البصمة الوراثية ودورها في الإثبات، وهبة الزحيلي، بحث مقدم لمؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون المنعقد بجامعة الإمارات خلال الفترة ٢٢-٢٤ صفر ١٤٢٣هـ (سلسلة إصدارات جامعة الإمارات، العين، ٢٠٠٢م، ج: ٢، ص: ٥١١).

٣ - خريطة الجينوم البشري والإثبات الجنائي، مريع آل حار الله، ص: ١٣١.

٤ - المرجع السابق، ص: ١٣١.

إنّ الذي يتأمل التعريفات السابقة يتبين له أنّها تدور في مجموعها حول معنيين هما:

المعنى الأول: انتقال الصفات الوراثية من الآباء إلى الأبناء.

المعنى الثاني: دراسة التركيب الوراثي^(١).

الفرع الثاني: اكتشاف البصمة الوراثية.

يعتبر البروفيسور البريطاني إليك جيفريز (Alec Jeffreys) عالم الوراثة في جامعة ليستر في بريطانيا وفريقه العلمي أول من اكتشف خاصية الجزء المميز في تركيب الجينات الوراثية عام ١٩٨٥م، ولقد سجل العالم جيفريز في بحثه عن جين "المايوجلوبين" "Myoglobin Gene" وجود سلسلة من القواعد النيتروجينية، تتكون من ٣٣ قاعدة نيتروجينية تتكرر عدة مرات على طول مقطع معين من الدنا (DNA)، كما سجل وجود هذه الخاصية في أماكن أخرى على طول الحمض النووي (DNA) في أكثر من كروموسوم، ولما فحص ذلك الموقع في عينة أخذت من شخص آخر وجد أن هذه السلسلة من القواعد النيتروجينية تختلف في عدد التكرار، وبالتالي فإنّ الأجزاء المقطوعة تختلف في عدد القواعد^(٢).

ولما رسّب الباحث الحمض النووي على أشربة جهاز ترسيب لاحظ أنّ كل عينة من العينات التي تحسّل عليها من أشخاص مختلفين تترسب في أماكن محددة على شريط الترسيب، ولا يختلف مكانها أو عددها، وهي ستة أماكن في كل عملية ترسيب مهما أعيدت التجارب .

ولقد تبين للباحث أن تلك التتابعات عبارة عن مناطق متغيرة بين الجينات الموجودة على (DNA)، وهي مختلفة بين الأفراد من حيث طولها، وموقعها على الحمض النووي، ولا يمكن أبداً أن تتشابه بين اثنين، إلا في حالة التوائم المتطابقة^(٣)، ولما كانت الصفات الناتجة عن مجموع تلك التكرارات التي يرث الإنسان نصفها من الأب و نصفها من الأم مما ينفرد بها كل شخص تماماً مثل بصمة الإصبع، أطلق عليها "إليك جيفريز" بصمة الجينات الوراثية^(٤).

١ - البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهية، خليفة علي الكبي، ص: ٤٥.

٢ - تطبيقات تقنية البصمة الوراثية DNA في التحقيق والطب الشرعي، إبراهيم صادق الجندي وحسين حسن الحصري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ٢٠٠٢م، ص: ٦٣.

٣ - التوأمان المتطابقان هما: طفلان من بيضة واحدة، وحيوان منوي واحد يكونان زيجوت و ينقسم هذا الزيجوت إلى خلتين تنفصلان لتعطي كل خلية منهما طفلاً، (ينظر خريطة الجينوم البشري و الإثبات الجنائي، مريع آل جار الله، ص: ١٣٣).

٤ - المرجع السابق، ص: ١٣٢.

إن البصمة الوراثية اكتشاف متميز من ثلاثة أوجه:

أما الوجه الأول: فإن تحديد الشخصية بالبصمة الوراثية غير محصور في مكان معين، أو عضو معين من جسم الإنسان، كما هو الشأن في بصمة الأصابع، وبصمة الصوت، وبصمة العين، وبصمة الأذن، وبصمة الرائحة، بل هي في كل أجزاء جسم الإنسان، وفي كل خلية منه، عدا خلايا الدم الحمراء لعدم وجود أنوية فيها، فحيث ما وجدت خلية من خلايا جسم الإنسان، سواء في شعره، أو في عظمه، أو جلده، أو في نسيج من أنسجته، أو في أي إفراز من إفرازات جسمه، وجدت بصمة الجينات الوراثية، سواء كان الأثر أو الخلية حية أو ميتة^(١).

فأما الوجه الثاني: فإن فحص البصمة الوراثية لا يوصل إلى تمييز هوية صاحبها فحسب، بل يوصل - أيضا - إلى تمييز هوية والده ووالدته، حين مقارنة بصمته مع بصمة والديه، كما تبين البصمة الوراثية درجة القرابة بين الأفراد والأسر^(٢).

وأما الوجه الثالث: فإن النتائج التي يحصل عليها من تحليل الحمض النووي نتائج دقيقة جداً، والخطأ فيها أشبه بالمستحيل، وإن نسبة النجاح فيها تقدر بـ ٩٩,٩٩٪^(٣).

الفرع الثالث: طرق تحليل البصمة الوراثية

بعد الحصول على المخلفات الآدمية، والآثار البيولوجية من جسم من يراد تحليل حامضه النووي، أو مسرح الحادث أو جسم الضحية، إن تعلق الأمر بجريمة، ثم تحدّد الطريقة التي يمكن أن تتبع للحصول على بصمة الجينات الوراثية بناء طبيعة العينة وكميتها، ومن أبرز تلك الطرق:

أولاً: طريقة تحديد السمات الوراثية باستخدام مناطق (*DNA*) المختلفة الأطوال والتوزيع:

إنّ الأساس المعتمد في هذه التقنية لتحليل *DNA* هو تمييز الأشخاص بناء على طول أو عدد تكرارات معينة في *DNA*؛ بمعنى أنّه بإمكاننا الحصول على خليط من قطع (*DNA*) المختلفة في طولها والتي يطلق عليها (*VNTRS*) اختصاراً لـ (*Variable Number Tandem Reparts*)، وللحصول على مناطق *DNA* لشخص ما يستخلص (*DNA*) من الخلايا الموجودة في أحد سائل الجسم أو أنسجته، ثم تستخدم إنزيمات هاضمة للبروتينات للتخلص من باقي المكونات الأخرى للخلايا، ثم تفصل البروتينات باستعمال واحد أو أكثر من المذيبات العضوية؛ مثل الفينول،

١ - المرجع السابق، ص: ١٣٤.

٢ - البصمة الوراثية، إبراهيم سطم الغنري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م، ص: ١٢٣.

٣ - البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية، سعد الدين مسعد هلاي، ص: ٢٧٣.

والكلورفورم، فيصبح (DNA) جاهزاً للقطع بإنزيمات التحديد، ثم يُعرَّف على قطع (DNA) الناتجة، ومن ثم الشخص الذي أخذت منه عن طريق التحليل الكهربائي، ثم تصور النتائج بالأشعة السينية (أشعة أكس)، وقد تدخل المعلومات المحصل عليها في نظام آلي مبرمج لتحليل النتائج، وإبداء الرأي الفني فيها.

وتتميز البصمة الوراثية المحللة بهذه الطريقة بالنظر إلى عدد مواقع التتابعات، وإلى المرات التي تتكرر فيها هذه التتابعات بين الأفراد، وإذا حللنا عينات بيولوجية من عدة أشخاص نجد أنه إذا كان الاختلاف في موقع واحد، فإنَّ الحد الأقصى للحزم التي يمكن مشاهدتها من كل عينة هو اثنتان، واحدة من كل كروموسوم في زوج الكروموسومات المتماثل، وتمثل الحزمة الأولى ما يرثه الشخص من أبيه، أما الثانية فتمثل ما يرثه من أمه، وهو ما يعطي لهذه الطريقة قدرة تمييز عالية عند تحليل بصمة الجينات، خاصة في قضايا إثبات النسب، وقضايا الجنايات^(١).

ثانياً: طريقة تحديد السمات الوراثية باستخدام تفاعل البلمرة المتسلسل (PCR) وتحديد مناطق التكرار القصيرة في (DNA):

سبق القول عند بحث تقنيات الهندسة الوراثية، أن من تقنياتها، طريقة أو تكنولوجيا (PCR)، وقلنا حينها أن مجالات هذه التقنية متعددة؛ منها: التعرف على النسب (البنوة)، كما أنها تستخدم في مجال الطب الشرعي، إضافة إلى استخدامها في تشخيص الأمراض الوراثية^(٢).

وتعتمد هذه التقنية لتحديد مدى التطابق والاختلاف بين الناس في بعض الحالات التي لا يمكن فيها الحصول على نتائج بالطريقة (التقنية) الأولى، (تقنية RFLP السابقة)، حيث يلزم لتحديد بصمة الجينات الوراثية بها عينة بيولوجية كبيرة من (DNA) محفوظة في حالة جيدة لا تؤدي إلى تلفها، فإذا كانت العينة صغيرة، أو اعترتها بعض العوامل الجوية المختلفة أدت إلى تحللها، اعتمدت طريقة (PCR) لتحليل البصمة الوراثية، وهي طريقة تعتمد على تفاعل البلمرة المتسلسل، ويمكن هذا التفاعل من إكثار تسلسل قصير من DNA ومضاعفته وفق خطوات وعمليات معقدة ومتكررة من التسخين والتبريد، واستعمال بعض الأنزيمات الخاصة، وقد نجحت هذه الطريقة في الإفادة من عينات خلايا منوية تم تخزينها لأكثر من عشر سنوات، كما أنها

١ - خريطة الجينوم البشري والإثبات الجنائي، مريع آل جار الله، ص: ١٤٠.

٢ - أنظر ص: ٣٧٦، ٣٧٥.

أعطت نتائج باهرة في حالات بعض العينات وتحليلها، كالهياكل العظمية، وهذا مما يساعد التحقيق في حالات طويت ملفاتها^(١).

ثالثاً: طريقة تحديد السمات الوراثية باستخدام (*mt. DNA*) في العضيات التنفسية:

يوجد في الخلية الواحدة آلاف النسخ من العضيات التنفسية المسؤولة عن توليد الطاقة في الخلية، مما جعل من هذه العضيات مصدراً هاماً وثابتاً للمعلومات الجينية مقارنة مع (*DNA*) الكروموسومي الموجود في النواة، وبما أن هذا النوع من (*mt. DNA*) لا يحوي تسلسلات متكررة يعتمد العلماء إلى استخدام جزيئات (*DNA*) الحلقية، لتصنيف بعض التسلسلات المتباينة في القواعد الأساسية من (*mt.DNA*).

وتستخدم هذه الطريقة لتحليل بقايا أشلاء بشرية من أنسجة عظمية، مضى عليها زمن طويل، لحل بعض العضلات التاريخية الغامضة، وتعتمد في الحالات التي يبحث فيها عن علاقة نسب بين أجيال حية وأخرى بائدة، لأن تلك العضيات تورث إلى النسل من الأمهات، ولا يسهم بها الآباء في شيء يذكر^(٢).

رابعاً: طريقة تحديد السمات الوراثية الموجودة على الكروموسوم الذكري (*Y-Chromosomal.Dna*):
هناك أكثر من عشرين موقعاً على الكروموسوم الذكري، تتميز بتتابعات قصيرة من النيوكليوتيدات، متماثلة في كل الكروموسومات الذكورية، وتختلف أعداد تكرارها من شخص لآخر، وتتميز السمات الوراثية لتلك المواقع في الكروموسوم الذكري بأنها تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق الآباء فقط، لذلك ثبت أن كل من يجتمع من الذكور في أب واحد - وإن علا- يشتركون فيما بينهم في السمات الوراثية في الكروموسوم الذكري، ولذلك يمكن من خلال تحليل هذا النوع من المادة الوراثية تحديد الرابطة بين الإنسان وأعمامه، وبنى أعمامه، لالتقائهم في أب واحد^(٣).

خامساً: طريقة تحديد السمات الوراثية على مستوى النيوكليوتيدة الواحدة
: (*SingleNucleotide Polymorphism* «SNPs»)

١ - خريطة الجينوم البشري والإثبات الجنائي، مريع آل جار الله، ص: ١٤٢.

٢ - البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، مصلح بن عبد الحي النجار، ص: ١٧٨، ١٧٩.

٣ - أهمية الفحوص الوراثية في قضايا النسب والقضايا الجنائية، عبد العزيز بن عبد الله الدخيل، مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص: ٥٤، ٥٥.

إذا كانت المادة الوراثية تحتوي على تتابعات متشابهة إلى حد كبير جدا بين الناس، فإن الاختلاف بينهم في كل تتابع من تلك التتابعات يكمن في اختلاف نيوكليوتيدة واحدة فقط في كل تتابع، فتكون في شخص أدينين، وفي آخر جوانين، وفي ثالث ثايمين وهكذا...

ولقد وجد العلماء والباحثون بعد دراسات متعددة في هذا المجال مواقع عدة لها نفس الخاصية في التمييز، حيث إن معدل وجودها في الخريطة الوراثية البشرية هو نيوكليوتيدة واحدة مختلفة بين كل ألف نيوكليوتيدة متماثلة، يعتبر الكشف عن اختلاف تركيب المادة الوراثية بين الأشخاص على مستوى النيوكليوتيدة الواحدة من أحدث التطبيقات التي يتم حاليا إجراء المزيد من البحوث والدراسات لاستخدامها في المجال الجنائي^(١).

الفرع الرابع: مجالات استخدام البصمة الوراثية

يمكن تطبيق تقنية تحليل البصمة الوراثية واستخدامها في المجالات التالية:

أولاً: تحديد الشخصية أو نفيها:

ويكون ذلك في حالات تحديد شخصيات الأفراد إذا تعذر التعرف عليهم؛ كما لو صاروا جثثا مشوهة بسبب الحروب والحوادث، وحالات تحديد القرابة للعائلة، وتحديد شخصيات المهارين من عقوبات الجرائم، وكذا الأسرى والمفقودين العائدين بعد غيبة طويلة^(٢).

ثانياً: إثبات النسب ونفيه:

ويكون ذلك في حالات منها:

١. تمييز المواليد المختلطين في المستشفيات.
٢. حال الاشتباه في أطفال الأنابيب.
٣. عند الاختلاف والتنازع في طفل مفقود بسبب الكوارث والحوادث أو طفل لقيط.
٤. حال الاشتراك في وطء شبهة وحصول الحمل.
٥. حال وجود احتمال حمل المرأة من رجلين خلال بيضتين مختلفتين في وقت متقارب؛ كما لو اغتصب امرأة أكثر من رجل في وقت واحد.

١ - خريطة الجينوم البشري والإثبات الجنائي، مريع آل حار الله، ص: ١٤٤، ١٤٥.

٢ - البصمة الوراثية وحجيتها، عبد الرشيد محمد أمين قاسم، سلسلة مجلة العدل، وزارة العدل، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد الثالث والعشرون (٢٣)، رجب ١٤٢٥هـ، ص: ٥٥.

٦. عند ادعاء شخص عنده بينة (شهود) نسب طفل عند آخر قد نسب إليه من قبل بلا بينة^(١).

ثالثا: إثبات الجرائم أو نفيها:

يستعان بتحليل الحمض النووي في التعرف على الجناة في بعض الجنايات والاعتداءات كجرائم القتل؛ حيث عادة ما يترك الجناة خلفهم آثارا. بمسرح الجريمة تستخلص منها بصمة الجينات الوراثية، كما يمكن التعرف على البصمة الوراثية للمعتدين في حالات الضرب والمشاجرات وجرائم الاغتصاب والاختطاف، وقضايا السرقات والإرهاب إذا تركوا آثارا في مواقع الأحداث، سواء أكانت تلك الآثار إفرازات عرق أو لعاب، أو إفرازات مخاطية، أو آثار للسائل المنوي، أو شعرات تساقطت من أجسامهم أثناء تحركهم.

وللبصمة الوراثية دور مهم في التعرف على هؤلاء المجرمين، وتحديد جنس صاحب الآثار، وهذا يساعد رجال الضبط الجنائي على تضيق دائرة التحريات، والبحث عن المشتبه فيهم، وإنارة الطريق أمام المحققين، وتحديد هوية المجرمين.

رابعا: إثبات درجة القرابة:

إن دور البصمة الوراثية لا يقتصر على تحديد الأبوة والبنوة بل يتسع ليشمل درجة القرابة بين الأفراد والأسر والعائلات، كما في حالة إدعاء القرابة بغرض الإرث، أو في حالة الهجرة، وقضايا الجنسية، حيث يدعي بعض الأشخاص - في حالات معينة - قرابتهم من مواطنين بدولة ما، أو يدعون أن أشخاصا من أقاربهم يرغبون دخول البلاد، فيتأكد من صحة دعواهم عن طريق البصمة الوراثية.

خامسا: حوادث السير والمرور:

حيث يستعان بتحليل البصمة الوراثية في حوادث المرور، حين يختفي أحد أطراف الحادث هروبا من المسؤولية فيستعان بالبصمة الوراثية لتحديد هويته^(٢).

١ - خريطة الجينوم البشري والإثبات الجنائي، مريع آل حار الله، ص: ١٦٦، ١٦٧.

٢ - المرجع السابق، ص: ١٦٧-١٧٠.

الفرع الخامس: مزايا البصمة الوراثية ومثالبها

أولاً: مزايا البصمة الوراثية:

للبصمة الوراثية مزايا كثيرة منها:

١. تنوع مصادر البصمة الوراثية وتعددتها حيث يمكن الحصول عليها من أجزاء كثيرة من الجسد، سواء كانت سائلة؛ كالدم، أو العرق، أو المني، أو كانت جافة، كالشعر، والجلد.
٢. إمكانية الحصول عليها ولو بعد مدة من وقوع الحادثة، لكون الحمض النووي يقاوم عوامل التحلل، والتعفن لفترات طويلة.
٣. سهولة حفظ وقراءة معلوماتها ونتائجها، لكونها تظهر - في بعض تقنياتها - على هيئة خطوط عريضة.
٤. إمكانية الحصول على نتائج البصمة الوراثية مهما كانت عينة *DNA* صغيرة، وذلك باعتماد تقنية تفاعل إنزيم البوليميريز (*PCR*).
٥. تسهم نتائج البصمة الوراثية في اكتشاف الجرائم العديدة التي سجلت ضد مجهول.
٦. لما أمكن تحديد جنس صاحب البصمة الوراثية (ذكر/أنثى) سهل ذلك عملية الكشف عن الجاني في كثير من الجرائم.
٧. يمكن بالبصمة الوراثية إثبات بعض حالات النسب أو نفيها كما في حال الأولاد المختلطين في المستشفيات، أو في عموم حالات التنازع على الأطفال... وغيرها.
٨. يمكن بالبصمة الوراثية إعادة النظر في بعض الأحكام التي أدين فيها بعض البراءة ظلماً وبهتاناً، فقد يبرأ بالفحص متهمون، ويحكم ضدّ من بُرِّئوا وهم جناة معتدون^(١).

ثانياً: مثالب بصمة الجينات الوراثية:

مع ما سجل من مزايا للبصمة الوراثية فإنّ ثمة مثالب ومطاعن تتعلق بها قد تضعف قوتها، وتشكّك في مصداقيتها؛ منها:

١ - المرجع السابق، ص: ١٤٥، ١٤٦.

١. إمكانية تلوث العينات واختلاطها بعينات أخرى.

٢. إمكانية تبديل العينات عمداً أو سهواً.

٣. عدم الاتفاق على قطعية نتائج البصمة الوراثية، والتشكيك في دقتها.

٤. تماثل البصمات في التوائم المتطابقة^(١).

المطلب الثاني: مدى حجية البصمة الوراثية واعتبارها في النسب والجرائم:

لقد حصل خلاف بين الفقهاء والباحثين المعاصرين في حجية البصمة الوراثية.

وسنعرض - في هذا المطلب - لآرائهم في حجية البصمة الوراثية فيما تعلق بإثبات النسب ونفيه، وكذا فيما تعلق في إثبات جرائم الحدود والقصاص.

الفرع الأول: حكم إثبات النسب بالبصمة الوراثية:

اختلف الباحثون المعاصرون في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: وذهب إليه بعض المعاصرين، كسعد الدين مسعد الهلالي، وعلي القره داغي، الذين يرون أن البصمة الوراثية حجة يثبت بها النسب مطلقاً من غير شروط^(٢).

القول الثاني: وذهب إليه بعض المعاصرين كالشيخ محمد مختار السلامي، مفتي الديار التونسية الأسبق، حيث يرون أن البصمة الوراثية وسيلة شرعية جديدة لإثبات النسب تأتي في منزلة متأخرة من الوسائل التي اتفق عليها الفقهاء، فلا تقدّم على الفرائض، ولا على الإقرار، ولا على الشهادة، وإذا توفر للقاضي من هذه الوسائل شيء فلا يعتد بالبصمة الوراثية، لأنها دون تلك الوسائل^(٣)، وإذا عدمت تلك الوسائل جاز الأخذ بالبصمة الوراثية بشروط، هي:

١ - المرجع السابق، ص: ١٤٧.

٢ - البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية، سعد الدين مسعد هلاي، ص: ٢١١، والبصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي، علي القره داغي، بحث مقدم للدورة السادسة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي، المنعقدة في مكة المكرمة خلال الفترة ٢١-٢٦/١٠/١٤٢٢هـ الموافق لـ ١٠/١١/٢٠٠٢م، (سلسلة مطبوعات رابطة العالم الإسلامي - المجمع الفقهي الإسلامي - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص: ٥٩، وخريطة الجينوم البشري والإثبات الجنائي، مريع آل جار الله، ص: ١٩٣.

٣ - إثبات النسب بالبصمة الوراثية، محمد المختار السلامي، بحث مقدم لندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية، التي عقدتها المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية خلال الفترة ٢٣-٢٥ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ الكويت (سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج: ١، ص: ٤٠٤، والبصمة الجينية وأثرها في إثبات النسب، حسن الشادلي، بحث مقدم لندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني... (سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ج: ١، ص: ٤٩٤).

١. التأكد من كفاءة القائمين على قراءة البصمة الوراثية، ومن كون نتائجها يقينية لا ظنية.
٢. أن يكون اللجوء إلى الأخذ بالبصمة الوراثية في حالات محددة، هي:
 - أ. إذا تيقن الزوج أن زوجته لم تحمل منه، لأنه استبرأها بحیضة ولم يمسهها ثم ظهر بها حمل بعد ذلك.
 - ب. إذا اختلط المولود بغيره، وتنازع الآباء في الأطفال المختلطين.
 ٣. أن يكون طلب الأب مبنيًا على يقين، لا على شك أو خيال وأوهام.
 ٤. أن الذي له الحق في طلب الاختبار الجيني إنما هو الأب فقط، لا غيره من أفراد العائلة، ولا من القضاة ولا المولود ذاته^(١).

الأدلة:

أولاً: أدلة أصحاب القول الأول:

١. قالوا إن الحق كما يثبت بالبيّنات، يثبت -أيضاً- بالقرائن القطعية، التي تدلّ على المطلوب دون احتمال، وكذلك الأمر بالنسبة للبصمة الوراثية.
٢. القياس على القیافة وقالوا إذا كان بعض الفقهاء يعتمدون القیافة طريقاً لإثبات النسب شرعاً^(٢)، فإنّ قياس تقنية البصمة الوراثية عليها قياس صحيح، بل إنّ هذه التقنية أرجح في إثبات النسب من القیافة لكون الخطأ يكاد ينعدم في البصمة الوراثية، أما القائف فمبني نتائجهم على الحدس والتخمين.
٣. قالوا إنّ البيّنة هي كل ما يبيّن الحق ويظهره، ولا تختص بشهادة الشهود، والشارع لم يلغ القرائن والأمارات ودلائل الأحوال، بل جعل لها اعتباراً ورّتب عليها أحكاماً^(٣)، والبصمة الوراثية من أقوى القرائن في موضوع إثبات النسب.

١ - إثبات النسب للبصمة الوراثية، محمد المختار السلامي، ج: ١، ص: ٤٠٤-٤٠٦.

٢ - تعتبر القیافة في إثبات النسب عند القائلين بذلك، وهم: الشافعي ومالك وأحمد والأوزاعي وعامة أهل الحديث، فيما أشكل من وطنين محترمين، كالمشتري والبائع يطال الجارية المبيعة في طهر قبل الاستبراء الأول، فتأتي بولد لسته أشهر فصاعداً من وطء الثاني ولدون أربع سنين من وطء الأول، فإذا رجعا للقائف فألحقه بأحدهما حق به، وكذا وطء بشبهة (ينظر: الذخيرة: القرافي، ج: ٤، ص: ٩٤، المجموع، النووي، ج: ١٩، ص: ٥٣، والمغني، ابن قدامة، ج: ٩، ص: ٥٣).

٣ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن قيم الجوزية، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط: ١، ص: ١٣.

٤. قالوا إنّ العمل بغلبة الظن جائز في بعض الأحكام منها الإثبات، لكون الحاجة إلى إقامة الحق والعدل والحفاظ على الأنفس والأموال والأعراض، وتحقيق مصالح الناس يقتضي قبول الأدلة الظنية في الإثبات مع الاحتياط ومراعاة الشروط التي ترجّح جانب الصدق في الدليل الظني على جانب الكذب.

ولما كان النسب من أقوى الدعائم التي تقوم عليها الأسرة، وإثباته من أعظم مصالح الناس، اعتبرت البصمة الوراثية دليلاً ظنياً جائزاً لإثباته^(١).

ثانياً: أدلة القول الثاني:

١. قالوا إنّ البصمة الوراثية ليست دليلاً شرعياً في إثبات النسب، ولو كان كذلك لورد به الشرع.

٢. إمكانية حدوث الخطأ البشري في مراحل الفحص المختلفة، أو اختلاط العينات حين أخذها أو عند حفظها بالمختبرات.

٣. إنّ فحوصات البصمة الوراثية قضية مختلف فيها، وهناك ثوابت لا يمكن أن تهمل خاصة قضايا النسب والعرض؛ لأنّها لا تتعلق برجل أو امرأة بل تتعلق بعوائل وعشائر^(٢).

الفرع الثاني: حكم نفي النسب بالبصمة الوراثية:

اختلف الفقهاء والباحثون المعاصرون في حكم نفي النسب بالبصمة الوراثية -أيضاً- إلى قولين:

القول الأول: يرى أصحابه إمكانية الاستغناء عن اللعان نتيجة تحليل بصمة الجينات الوراثية والاكتفاء بها عند اللعان إذا دلت النتائج على انتفاء النسب بين الزوجين والمولود على فراشه، وذهب إلى ذلك بعض العلماء المعاصرين، منهم مفتي الديار التونسية الأسبق محمد مختار

١ - وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، محمد مصطفى الزحيلي، مكتبة دار البيان، دمشق، سورية، ط: ١، ١٩٨٢م، ص: ٧٤٢، والقضاء بالبصمة الوراثية في النسب، بندر بن فهد السويلم، بحث مقدم إلى ندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر الواقع والآمال، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ٤-٦ أبريل، ٢٠٠٦م، ص: ١٣، وخريطة الجينوم البشري والإثبات الجنائي، مريع آل جار الله، ص: ١٨٧-١٩٠.

٢ - البصمة الوراثية وأثرها في الإثبات، وليد عاكوم، بحث مقدم لمؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون المنعقد بجامعة الإمارات خلال الفترة ٢٢-٢٤ صفر ١٤٢٣هـ (سلسلة إصدارات جامعة الإمارات، العين، ٢٠٠٢م، ج: ٢، ص: ٥٤٢)، وخريطة الجينوم البشري والإثبات الجنائي، مريع آل جار الله، ص: ١٧٤.

السلامي (١).

الأدلة:

علل الشيخ محمد مختار السلاامي ما ذهب إليه من جواز الاستغناء بالبصمة الوراثية لنفي الولد بكون الزوج إنَّما يلجأ إلى اللعان لنفي النسب عند عدم وجود من يشهد له بما رمى به زوجته من أن الحمل ليس منه، لقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ أُولَئِكَ يَصْطَفَوْنَ الْغَيْبَ وَيَكْتُمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَإِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُذْمُومٍ) [النور: ٦]، والزوج في هذه الحالة لم يعدم الشاهد بل له شاهد قوي، وهو البصمة الوراثية حين تنضبط بضوابطها^(٦).

ثانياً: أدلة المانع:

استدل المانعون من استخدام البصمة الوراثية في نفي النسب وتقديمها على اللعان بأدلة منها:

١. قالوا إنّ اللعان حكم شرعي ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، وله صفة تعبدية في إقامته ولا

١ - إثبات النسب بالبصمة الوراثية، محمد مختار السلامي، ص: ٤٠٥.

٢- البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، د. وهبة الزحيلي، بحث مقدم لمؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون المنعقد بجامعة الإمارات خلال الفترة ٢٢-٢٤ صفر ١٤٢٣هـ (سلسلة إصدارات جامعة الإمارات، العين، الإمارات، ٢٠٠٢م، ص: ٢٣).

٣- إثبات النسب بالبصمة الوراثية، د. محمد الأشقر، بحث مقدم لندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني، رؤية إسلامية - التي عقدتها المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية خلال الفترة ٢٣-٢٥ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ بدولة الكويت (سلسلة مطبوعات لمنظمة الإسلامية، الكويت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص: ٤٥٤)

٤ - البصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي، د.علي القرّة داغي، ص: ٦٥.

٥- خريطة الجينوم البشري والإثبات الجنائي، مريع آل جار الله، ص: ١٩٤.

٦- إثبات النسب بالبصمة الوراثية، محمد مختار السلامي، ص: ٤٠٥.

يجوز إلغاؤه، أو إحلال غيره محله، أو قياس أية وسيلة عليه مهما بلغت دقتها، كما أنّ اللعان له حكم ومقاصد؛ منها الردع والزجر، ولذلك شرع أن يكون في المسجد وأمام الناس^(١)، ولو فتح الباب للاعتماد على البصمة الوراثية لنفي النسب والاكتفاء بها دون اللعان، لاستسهل نفي النسب، الذي يعتبر الحفاظ عليه من الضروريات، ولأدّى ذلك إلى مفاصد عظيمة واضطراب خطير، فمنعت هذه الوسيلة سدًا للذريعة^(٢).

٢. قالوا إنّ الشارع الحكيم تشدّد في أمر نفي النسب بعد ثبوته، وحصر نفيه بطريق واحد فقط هو اللعان، ولذلك لم يعتبر الشبه مع الفراش فيحكم بالولد للفراش، ولو كان الشبه لغير صاحبه، كما حكم النبي ﷺ في قصة عبد بن زمعة بالولد المتنازع فيه لصاحب الفراش^(٣)، ولم يعتبر الشبه المخالف له، فأعمل النبي ﷺ الشبه في حجب سودة، ولم يعمل في نفي النسب لوجود الفراش^(٤).

وبناء عليه فإنّ اللعان يقدّم في نفي النسب على البصمة الوراثية^(٥).

الفرع الثالث: حكم إثبات الحدود والقصاص بالبصمة الوراثية.

اختلف الفقهاء والباحثون المعاصرون -أيضا- في حكم هذه المسألة إلى قولين:

القول الأول: يرى أصحابه مشروعية الأخذ ببصمة الجينات الوراثية في قضايا الحدود والقصاص وإلى هذا القول ذهب إمام الحرم المكي الشريف الدكتور عمر السبيل^(٦)، والباحث مريّع بن عبد الله بن سعيد آل جار الله^(٧).

القول الثاني: يذهب أصحابه إلى عدم الجواز الاعتماد على البصمة الوراثية في إثبات الحدود

١ - المجموع، النووي، ج: ١٩، ص: ٨٨-٩١، والمغني، ابن قدامة، ج: ٩، ص: ٦٢، ٦١.

٢ - البصمة الوراثية والاستفادة منها، د. وهبة الزحيلي، ص: ٦٥.

٣ - سبق تخريجه، ص: ٣٣٧.

٤ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن القيم، ص: ٢١١.

٥ - خريطة الجينوم البشري، مريّع آل جار الله، ص: ١٨١.

٦ - البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها واستخدامها في النسب والجناية، عمر بن محمد السبيل، بحث مقدم للدورة السادسة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي، المنعقدة في مكة المكرمة خلال الفترة ٢١-٢٦/١٠/١٤٢٢هـ الموافق لـ ٥-١٠/١٠/٢٠٠٢م (سلسلة مطبوعات رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص: ٢١٠).

٧ - خريطة الجينوم البشري، والإثبات الجنائي، مريّع آل جار الله، ص: ١٩٢.

والقصاص مع اعتبارها في التعازير، ومن ذهب إلى هذا القول الدكتور وهبة الزحيلي^(١)، والدكتور إياد أحمد إبراهيم^(٢)، وهو قرار مجلس الجمع الفقهي الإسلامي في دورته السادسة عشر المنعقدة في مكة المكرمة في الفترة من ٢١-٢٦ / ١٠ / ١٤٢٢ هـ الموافق لـ ٥-١٠ / ١٠ / ٢٠٠٤ م^(٣).

الأدلة:

أولاً: دليل أصحاب القول الأول (من يرى مشروعية الأخذ بالبصمة الوراثية في قضايا الحدود والقصاص) هو قياس البصمة الوراثية على القرائن التي يثبت بها بعض الحدود والقصاص وإن لم يثبت ذلك بالشهادة أو الإقرار، بجامع وجود القرينة في كل منهما، ومن أبرز المسائل التي يثبت فيها الحدود والقصاص بالقرائن:

أ. إثبات حد الزنا على المرأة الحامل إذا لم تكن ذات زوج ولا سيد^(٤).

ب. إثبات حد الزنا على المرأة الملاحنة عند نكولها عن اللعان^(٥).

ج. إثبات حد الخمر على من وجد فيه رائحته أو تقيأه أو وجد في حالة سكره^(٦).

د. ثبوت حد القصاص على من وجد وحده قائماً، وفي يده سكين عند قتيل يتشحط في دمه^(٧).

هـ. ثبت أن الأئمة والخلفاء كانوا يحكمون بالقطع إذا وجد المال المسروق مع السارق المتهم، وهذه قرينة أقوى من البينة والإقرار، فإنتهما خبران يتطرق إليهما الصدق والكذب، ووجود المال

١ - البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها، د. وهبة الزحيلي، ص: ١٧.

٢ - الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١١٢.

٣ - ورد في نص القرار رقم ٧: "أولاً: لا مانع شرعاً من الاعتماد على البصمة الوراثية في التحقيق الجنائي، واعتبارها وسيلة إثبات في الجرائم التي ليس فيها حد شرعي ولا قصاص؛ لخير: "أدركوا الحدود بالشبهات"، ينظر: أعمال وبحوث الدورة السادسة للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، المجلد الثالث، ص: ٣٥٨.

٤ - وهو مذهب المالكية، ورواية عن الإمام أحمد. (ينظر: كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، علي الصعيدي، المكتبة الأزهرية، مصر، ط: ٢، ١٣٢٩ هـ، ج: ٢، ص: ٢٤٤، والمغني، ابن قدامة، ج: ١٠، ص: ١٨٦، ١٨٧).

٥ - وهو مذهب المالكية، والشافعية والظاهرية، وقول للحنابلة. (ينظر: شرح أبي عبد الله محمد الخرشني على مختصر خليل، ج: ٣، ص: ١٤٣، والمجموع، النووي، ج: ١٩، ص: ١٠٣، والمغني، ابن قدامة، ج: ٩، ص: ٧٣).

٦ - وهو مذهب المالكية، ورواية عن الإمام أحمد. (ينظر: كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، علي الصعيدي، ج: ٢، ص: ٢٥٠، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، تحقيق أبو الزهراء حازم القاضي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ص: ٧٩١).

٧ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن القيم، ص: ٧.

معه دليل صريح لا يتطرق إليه شك ولا شبهة^(١).

ثانياً: أدلة أصحاب القول الثاني (عدم جواز الاعتماد على البصمة الوراثية في الحدود والقصاص مع اعتبارها في التعازير):

١. قالوا إنّ الحدود والقصاص لا تثبت إلا بإقرار أو شهادة، دون غيرهما من وسائل الإثبات.

٢. إنّ الشرع الحنيف يدعوا إلى درء الحدود والقصاص قدر الإمكان ولو بأدنى شبهة أو احتمال، والشبهة في البصمة الوراثية بادية ظاهرة^(٢).

الترجيح:

من خلال تأملنا لطرق تحليل البصمة الوراثية وتقارير الباحثين المختصين عن نتائجها، يتبين لنا أنّ البصمة الوراثية تقنية عالية الدقة، وقرينة قوية في دلالتها، فهي فتح - بحق - في مجال البحث الجنائي والقضاء عموماً، غير أنّها لا ترتقي إلى مستوى الدليل، فإعمالها - إذن - يكون من باب اعتماد القرائن، شرط عدم إلغاء النصوص الشرعية الثابتة والأحكام الشرعية المقررة.

وبناء عليه يبدو لي - والله أعلم - أنّ البصمة الوراثية يمكن اعتبارها في إثبات النسب في حالات الاشتباه به؛ كحالة المواليد المختلطين في المستشفيات، أو حالة الحمل الناتج عن الاشتراك في الوطء بشبهة، أما في نفي النسب فإنّ اللعان يقدّم على البصمة الوراثية، لأنّه لو أعملنا البصمة الوراثية لأدّى ذلك إلى إهدار مقصد الشارع في تشريع اللعان، وهو سد أبواب الخوض في أعراض الناس وأنسابهم.

ولما كان احتمال الخطأ وارد في شأن نتائج البصمة الوراثية - وإن كان قليلاً، ونادر الوقوع - وكان درء الحدود بالشبهات من أسس شريعتنا السمحاء، نرى عدم اعتبار البصمة الوراثية في إثبات الحدود والقصاص، ولكن في التعازير.

١ - خريطة الجينوم البشري والإثبات الجنائي، مريع آل جار الله، ص: ١٨٥.

٢ - البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها واستخدامها في النسب والجنائية، عمر بن محمد السبيل، ص: ٢١٠، والبصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية، سعد الدين مسعد هلالي، ص: ١٨٤.

الفصل الثالث

أحكام الهندسة

الوراثية المتعلقة بالتكاثر

من أبرز المكتشفات التي طالتها أبحاث الهندسة الوراثية، اختيار جنس المولود، وكذا الاستنساخ، وبعض طرق التكاثر غير الطبيعية، التي أثارت جدلاً فقهيًا وقانونيًا،

ولئن بدا أنّ تقنيات التكاثر هذه لا تدخل ضمن التعريف الدقيق للهندسة الوراثية، بمعنى التدخل والتحكم في المادة الوراثية، فإنّها تندرج ضمن الهندسة الوراثية لاشتراكهما في الهدف منها، وهو الحصول على أفضل تعبير للمادة الوراثية، واجتناب الرديء منها^(١)، ولذلك يدرج علماء الهندسة الوراثية هذه التقنيات المتعلقة بالتكاثر ضمن أبحاث الهندسة الوراثية^(٢).

وسنحاول في هذا الفصل بحث أحكام تلك المسائل في المباحث التالية:

* المبحث الأول: أساسيات في التكاثر.

* المبحث الثاني: حكم التلقيح الاصطناعي

* المبحث الثالث: اختيار جنس المولود.

* المبحث الرابع: أحكام الاستنساخ البشري.

١ - الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١١٧.

٢ - عصر الهندسة الوراثية بين الدين والعلم، د. عبد الباسط الجمل، ص: ١٢٣، ١٤٣، حول هندسة الوراثية وعلم الاستنساخ، محمد صالح المحب، ص: ١٤١-١٥٩، والجينوم والهندسة الوراثية، د. عبد الباسط الجمل، ص: ٩١، وهندسة الإنجاب والوراثة في ضوء الأخلاق والشريعة، د. أحمد شرف الدين، ١٣١-١٦٦، والاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ١٧٣، ١٨٥، ٢٢٩-٢٣٢، ٢٧٥.

المبحث الأول: أساسيات في التكاثر.

المطلب الأول: تعريف التكاثر، وأنواعه.

الفرع الأول: تعريف التكاثر.

أولاً: التكاثر لغة: كثر : الكثرة والكثرة والكثرة: نقيض القلة، والكثرة نماء العدد، وكثر الشيء كَثَارَةً فهو كثير وكُثِرَ وكَثُرَ، أي دام، ورجل كثير يعني به كثرة آبائه وضروب عليائه، وكَثَارَ من الناس؛ أي جماعات، والتكاثر: المكاثرة^(١).

ثانياً: التكاثر اصطلاحاً: عرّف الدكتور عبد الباسط الجمل التكاثر على أنه: (إنتاج أفراد كثيرة لتمثل النوع)^(٢).

وهكذا يتبين لنا من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي للتكاثر أنه الآلية التي تضمن لنا أمرين:

١. امتداد النوع وبقاؤه.

٢. زيادة العدد وكثرته.

الفرع الثاني: أنواع التكاثر.

للتكاثر نوعان أساسيان هما:

١. التكاثر اللاجنسي (اللاتزاوجي): وهو زيادة عدد أفراد الكائن الحي بطريقة بدائية بسيطة، يقوم فيها الفرد الواحد بإنتاج أفراد من نوعه، وذلك بانفصال وحدات بروتوبلازمية، ثم تنمو مكونة كائناً جديداً يشبه الأصل في جميع صفاته، فينعدم التنوع بين أفراد هذه الكائنات، وهو ما يقلل من قدرتها على مقاومة ظروف البيئة المتغيرة التي تحيط بها، ويوجد التكاثر "اللاجنسي" في النباتات، وفي الحيوانات غير الراقية؛ كالحوانات اللافقارية.

ولئن كان هذا النوع من التكاثر يتم بلا تدخل بشري، بل بإرادة الله سبحانه، ويشمل بعض الكائنات الحية؛ كالنباتات في مستويات دنيا، وبعض الجراثيم الصغيرة، فإن يد الإنسان تدخلت اليوم لتنظيم هذا النوع من التكاثر وتسليطه على كائنات شأها أن تتكاثر تكاثراً من نوع آخر،

١ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (كثر)، ج: ٥، ص: ١٥٥، ١٥٦.

٢ - الجينوم والهندسة الوراثية، د. عبد الباسط الجمل، ص: ١٨١.

فوجدنا أنفسنا أمام نعتين متطابقتين في الشكل والوظائف والجينات في عملية الاستنساخ، وسنبحث حكمه - إن شاء الله - في المبحث الثالث من هذا الفصل .

٢. التكاثر الجنسي (التزاوج): ويتم باتحاد خليتين جنسيتين، ذكورية وأنثوية، من أبوين مختلفين - في العادة -^(١)، ويحدث هذا النوع من التكاثر في الحيوانات الفقيرة الراقية، وفي الإنسان حيث يتكاثر الإنسان باتحاد الخليتين الجنسيين؛ الخلية الجنسية الذكرية (نطفة الذكر أو الحيوان المنوي، أو الحوَّمين) التي تتكون في الخصية، وخلية الأنثى الجنسية (نطفة الأنثى، أو البويضة) التي تتكون من المبيض، وباتحادهما تتكون النطفة الأمشاج (البويضة المخصبة)^(٢).

فالتكاثر عند الإنسان - إذن - لا يتم إلا إذا تلقحت بويضة الأنثى بحيوان منوي ذكري، وقد صمم الجهاز التناسلي عند المرأة^(٣) بحيث ينتج المبيضان هذه البويضات مرة كل شهر، ويحتضن

١ - لأنّ ثمة حيوانات تنتج النوعين من الأعراس: الذكورية (النطاف)، والأنثوية (البويضات)، وتدعى حيوانات خنثوية؛ مثل دودة الأرض. (ينظر: الاستنساخ البشري بين التحليل والتحريم، فوزي محمد حامد، ص: ٨٢، ٨٣).

٢ - الاستنساخ بين العلم والفقه، د. داود سلمان السعدي، ص: ٥٩.

٣ - الجهاز التناسلي (الأعضاء التناسلية) عند المرأة تتكون من:

أ- المبايض: وهي الأعضاء التناسلية الأساسية في الأنثى، وبها تتكون الخلايا الجنسية الأنثوية (البويضات OVA)، وهي تراكيب تشبه حبة اللوز، وتقع في الحوض (Pelvis)، ويوجد في الأنثى مبيضان اثنان، يقع أحدهما في الجانب الأيمن، ويقع الآخر في الجانب الأيسر من جسم الأنثى، ويختلف حجم المبيض من أنثى إلى أخرى، بل ويختلف في الأنثى الواحدة؛ إذ غالبا ما يكون المبيض الأيمن أكبر حجما من المبيض الأيسر، يتراوح طول المبيض بين ٣،٥ و ٥ سم، وعمقه ١،٥ سم ووزنه من ٥ إلى ١٠ غرام.

ويقوم المبيضان بإفراز البويضات القابلة للإخصاب، وإفراز الهرمونات الجنسية التي تمنح للأنثى صفات الأنوثة - عند بلوغها - كنغومة الصوت، ونمو الأثديّة...، ويوجد بجوار كل مبيض أنبوبة رفيعة يبلغ طولها حوالي ١٠ سم ولها فتحة، وعليها زوائد تشبه بتلات الزهرة، وتسمى هذه الأنبوبة "قناة فالوب"، وعند خروج البويضة من المبيض تلتقطها فتحة أنبوب فالوب ذات الزوائد، وتوصلها إلى مجرى الأنبوبة التي تسير فيه في رحلة تستغرق حوالي أربعة أيام، وتؤدي قناة فالوب إلى الرحم.

ب- الرحم: عضو أجوف سميك الجدران، يبلغ طوله ٨ سم، وعرضه ٥ سم وعمقه ٢،٥ سم، يتألف من أنسجة سمكية مدعمة بعضلات لا إرادية، لديه القدرة على الانتفاخ بما يتناسب وحجم الجنين، ويتكون الرحم من جزئين أساسيين هما:

الجزء العلوي الضخم؛ وهو جسم الرحم (The body of Uterus)، وهو مثلث الشكل ويحتوي الفجوة الداخلية التي تشغل ثلثي الحجم الكلي للرحم، ويخرج من أعلاه أنبويان يتصلان بالمبيضين، أما النهاية الضيقة الصغيرة للرحم فهي "عنق الرحم" (Cervix) وهي الجزء السفلي فيه، وتحدّه فتحتان هما: الفتحة الداخلية، والفتحة الخارجية، يعيد الرحم تكوين غشائه الداخلي مرة كل شهر، ثم يتخلص منه إذا لم يتم التلقيح وإخصاب البويضة؛ إذ تسلك هذه البويضة طريقها إلى داخل الرحم بفضل الانقباضات العضلية لقناة (أنبوب فالوب) ثم تضمحل وتتلاشى وتطرد إلى خارج الرحم مع الإفرازات المهبلية ودم الحيض.

أما إذا تم الإخصاب فإن البويضة المخصبة تنمو وتنقسم وتشكل جنينا داخل الرحم.

ب- المهبل (Vagina): وهو عضو أنبوبي الشكل، وهو الذي يستقبل العضو الذكري أثناء عملية الجماع، وله قدرة كبيرة على التمدد بمرونته الكبيرة، ويرشح من جدار المهبل سائل أبيض مائل للاصفرار، ويمتد المهبل من فتحة التناسلية الخارجية إلى عنق الرحم.

ت- الثديين (Breasts) في المرأة: وهما الغدتان اللبنيتان الثدييتان، وهما غدتان ثانويتان، تتكون كل واحد من كتلة نسيج غدي يمكنه إنتاج وإفراز اللبن.

الرحم الجنين التامى ويغذيه تسعة أشهر إلى أن تحين الولادة.

أما الجهاز التناسلي عند الذكر^(١) فمهمته أن ينتج المني، ثم ينقله إلى المجرى التناسلي عند المرأة؛ وذلك بإدخاله في المهبل أثناء عملية الجماع (أو التلقيح بصفة عامة)، ثم تشق الحিমينات طريقها إلى أعلى حيث يوجد الرحم، وذلك بفضل حركتها السباحية الذاتية، وبمساعدة انقباضات عضلات الرحم ثم تدخل الحيمينات قناتي فالوب، فإذا وجدت داخل إحدهما بيضة ناضجة (أي جاهزة للإخصاب (Fertilization) في ذلك الوقت، يقوم أحد الحيمينات باختراق جدارها، وتوحد نواته مع نواتها، فتلتحمان وتندمجان وتنتج منهما نواة اللاقحة؛ وهي النواة التي تحتوي العدد الكامل للصبغيات؛ أي تحتوي البنية أو الطاقم الوراثي الكامل للكائن البشري، وقد جاء نصفه من نواة الحيمن (من الأب)، والنصف الآخر من نواة البيضة (من الأم)، ثم تقوم المادة الوراثية (٤٦ صبغيا) بعد ذلك بالازدواج، فتبدأ العمليات الوراثية وتنقسم الخلية مرات ومرات، وفي كل مرة ينمو الجنين ويستمر في النمو، ويؤدي الإخصاب في البشر غالبا إلى إنتاج فرد واحد، وأحيانا ينتج فردان أو أكثر في ولادة واحدة، وهو ما يعرف بالتوائم.

هذه التوائم قد تنشأ من نفس البيضة الواحدة فتسمى التوائم المتطابقة (الحقيقية) (True Or Identical Twins)، وتتكوّن هذه التوائم من نفس الجنس، وقد تنشأ التوائم من بويضتين منفصلتين تحرّرتا وأخصبتا خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا، وتسمى التوائم الكاذبة أو التوائم غير المتطابقة (False Or nonidentical Or Fraternal Twins)، وهذا النوع من التوائم قد تكون من جنسين مختلفين، ولا يتشابهون إلا فيما يمكن أن يكون بين الإخوة والأخوات من أوجه الشبه^(٢).

فالتكاثر -إذن- عند الإنسان سبيله الطبيعي تلقيح بيضة الأنثى، بالحيوان المنوي الذكري عن طريق الجماع، ولكن قد يعتمد الإنسان إلى طرق أخرى لتكثير نوعه، إما لسبب العقم، أو لغيره...، فظهر التلقيح الاصطناعي، والاستنساخ، كطرق للتكاثر وطلب النسل.

١ - يتكون الجهاز التناسلي عند الذكر من خصيتين يشبه كل منهما جسما بيضاوي الشكل محاط بغلاف ليفي واقى مكون من طبقتين، يدعى الصفن (Scrotum)، تنتج الخصيتان الحيمينات، والمهرمونات الذكرية التي تحدث في الطفل تغيرات تدل على نموه التدريجي وتكسبه صفات الذكورة، كرخامة الصوت، ونمو اللحية والشارب...

تتكوّن الحيوانات المنوية في الخصيتين بأعداد كبيرة، يخزنها الجسم في القناة المنوية، وفي كيس يسمى الحويصلة المنوية، وتنقل الحيمينات إلى الأعضاء التناسلية في الأنثى عن طريق العضو الذكري (القضيب).

٢ - الاستنساخ بين العلم والفقه، د. داود سلمان السعدي، ص: ٥٩، الاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ١٧٥-١٧٩، ١٨٥، والاستنساخ البشري بين التحليل والتحرّم، فوزي محمد حميد، ص: ٧٨-٨٣.

وسنبحث أحكامهما - لاحقاً - في ضوء المبادئ والأسس الشرعية للتكاثر.

المطلب الثاني: المبادئ (الأسس) الشرعية للتكاثر

سنعرض في هذا المطلب لأهم المبادئ الشرعية المساعدة في استنباط الأحكام الشرعية لصور من التكاثر استحدثت في حياة الناس المعاصرة؛ حيث يحكم في كل مسألة من مسائل الإنجاب الصناعي في ضوء تلك المبادئ والأسس.

أولاً: مراعاة مقاصد الأحكام الشرعية:

لقد جاءت الأحكام الشرعية لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل^(١)، ومن مقاصد الشرع فيما شرع من الأحكام تحصيل المنافع ودفع المفاسد والمضار، ولا تتحقق مصالح العباد إلا بمراعاة مقصود الشرع.

ومقصود الشرع في الخلق خمسة: المحافظة على الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وكل ما يضمن تحقيق هذه الأصول وحفظها فهو مصلحة، وكل ما يفوتها فهو مفسدة^(٢).

والشريعة تعامل الإنسان معاملة شاملة، وتحكم تصرفاته ضمن مراعاة تلك الأصول، دون إغفال بعضها أو إهمالها، وإذا كان العلم قد قطع أشواطاً في اكتشاف تقنيات حديثة يمكن تطبيقها على الإنسان في مجال الطب، والإنجاب وهندسة تكاثره، فإن ثمة آثاراً بعيدة ومستقبلية لتلك التقنيات إذا طبقت على الإنسان، يجب تحديدها والوقوف على ما يمكن أن يصحبها من مصالح ومفاسد، ثم الحكم عليها بما يتفق وأحكام الشرع التي تقصد إلى المحافظة على مصالح الناس، ودفع الضرر عنهم^(٣).

ثانياً: ضرورة الإبقاء على الزواج كسنة فطرية وشرعية:

الزواج من فطرة الله **U** الإنسان التي فطر الناس عليها، كما أنه ضرورة اجتماعية رعاها الإسلام، وبنى عليها الأحكام، وجعل الشارع من أغراضه تحصين الفروج، وتحقيق السكن والمودة، وكذا ضمان النسل، فقال الله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فِيهِ آيَاتٍ وَمُفَصَّلَاتُهَا وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (١٥٧).

١ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٧.

٢ - المستصفى، أبو حامد الغزالي، ج: ١، ص: ٢٨٧.

٣ - هندسة الإنجاب والوراثة في ضوء الأخلاق والشرائع، د. أحمد شرف الدين، ص: ١٥٧.

فدلت الآيات السابقة على أنّ الولد هو ثمرة الاتصال الجنسي بين الزوجين^(٢)، وهذا الاتصال الجنسي -بالطريق الطبيعي بين الزوجين- فضلا عن كونه المسلك الأصون لحفظ النسب وصحته، يعتبر -أيضا- التعبير المتبادل عن الحب والتواصل الروحي والنفسي، وبالتالي شيوع السعادة وحصول السكن ودوام العشرة بين الزوجين^(٣).

- ۴۱۶ -

بناء على ما سبق فإنّ أي إنجاب يعتمد على غير ماء الزوجين وغير وعاء الحمل لدى الزوجة هو إنجاب يخالف فطرة الله التي فطر الناس عليها، وسنته في الخلق يحرم اعتماده طريقة للتكاثر، واتخاذ مسلكا دائما للإنجاب يخلف المسلك الفطري والطبيعي.

ولما كان الإنجاب غرضاً أساسياً للزواج، والمحافظة عليه مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية^(١) وجب اعتبار ذلك عند بحث بعض المسائل التي تتعلق بالإنجاب؛ بحيث تدفع تلك الأحكام إلى تحقيق النسل، وتكاثره؛ من ذلك اعتبار الرغبة - بين الزوجين - في الإنجاب مبرراً يشرع معه إجراء الجراحة الطبية لعلاج المرض الذي يحول دون تحقيق تلك الرغبة، كما يرخص في بعض ما كان محظوراً؛ ككشف عورة المرأة لذلك العلاج، أو إجراء تقنية تلقيح يبيحها الشرع^(٢).

ثالثاً: المحافظة على النسل:

تعتبر المحافظة على النسل من الكليات الخمس، ورّتب الشارع أحكاماً على ذلك، منها تشريع النكاح، وتحريم السفاح، قال الله تعالى: ﴿

لَا تَزْنِ الزَّانِيَةُ نَفْسُهَا فَتَزْنِيَ بِالزَّانِي وَيَزْنِي أُولَئِكَ لَفْتًا

بِالزَّانِيَةِ نَفْسُهَا فَتَزْنِيَ بِالزَّانِي وَيَزْنِي أُولَئِكَ لَفْتًا

منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء»^(٣)،

وقال ع: «تزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم...»^(٤)، وقال الله تعالى في تحريم الزنا: ﴿

وَالَّذِينَ يَتَّبِعُوا هَذِهِ السَّبِيلَ يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَلَا يَنْتَهِزُونَ حُدُودَ اللَّهِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ جَمِيدٌ مُّحْسِنٌ

يحفظ النسل لكون نسب الولد لا يثبت إلا به، الأمر الذي يدفع الأبوين إلى بذل الجهد في تربيته والمحافظة عليه.

١ - الموافقات، الشاطبي، ج: ٢، ص: ٨.

٢ - سنبحت حكم التلقيح الصناعي - إن شاء الله - في المطلب التالي.

٣ - سبق تحريجه، ص: ٣٦٧.

٤ - سنن ابن ماجه، كتاب: النكاح، باب: ما جاء في فضل النكاح، رقم: ١٨٤٦، وأبو داود، كتاب: النكاح، باب: النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم: ٢٠٥٠، والبيهقي في الكبرى، كتاب: النكاح، باب: الرغبة في النكاح، رقم: ١٣٤٥٧، وضعفه ابن حجر في تلخيص الحبير، ج: ٣، ص: ١١٦.

ولقد راعى الإسلام في تشريعاته حفظ النسل سواء قبل الزواج أو بعده، فحثّ الأزواج على حسن اختيار الزوجات، وتربية الولد بعد الإنجاب، فقال **e**: «تنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك»^(١).

ولئن كان الحديث السابق يدعو الأزواج إلى اختيار أمهات أولادهم على أساس الدين، فقد وردت أحاديث كثيرة - وإن كانت ضعيفة بمفردها - إلا أنها حسنة لتعدد طرقها - تدعو إلى اختيار الزوجات على أساس الأصل والشرف منها:

١. عن أبي سعيد الخدري **t** قال: قال رسول الله **e**: «إياكم وخضراء الدمن، قالوا وما خضراء الدمن يا رسول الله، قال: المرأة الحسناء في منبت السوء»^(٢).

٢. عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله **e**: «تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء»^(٣).

بناء عليه فإنه إذا فتح للناس من الاكتشافات في مجال الطب ما يفضي إلى طرق للإنجاب والتكاثر تلغي هذا المقصد العظيم الذي جاءت الشريعة تحافظ عليه؛ وهو المحافظة على النسل، أو تضعفه، منع استعمالها وحرم تداولها.

رابعاً: حفظ النسب وضبطه:

لقد حفظ الشرع العرض والنسب وجعله من الكليات والمقاصد العظمى التي يجب أن تصان، وحرص الشارع على إثبات النسب ورفع الشك فيه فجعل الزواج الصحيح الطريق الوحيد لإثبات النسب، فقال **e**: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»^(٤)، كما حرّم الإسلام التبني، ورفض أن يكون سبباً لإثبات النسب فقال تعالى: (**46: ١٨**) (الأحزاب: ٤).

١ - رواه البخاري، كتاب: النكاح، باب: الأكفاء في الدين، رقم: ٥٠٩٠، ومسلم، كتاب الرضاع، باب: استحباب نكاح ذات الدين، رقم: ١٤٦٦/٥٣.

٢ - رواه القضاعي في مسند الشهاب، إياكم وخضراء الدمن، رقم: ٨٨٨، والرامهرمزي في الامثال، باب: الكناية ورد مفسراً، رقم: ٨٨، وضعفه الحافظ العراقي في تخريج الإحياء، ج: ٢، ص: ٣٨.

٣ - رواه ابن ماجه، كتاب: النكاح، باب: الأكفاء، رقم: ١٩٦٨، والبيهقي في الكبرى، كتاب: النكاح، رقم: ١٣٧٥٨، والحاكم في المستدرک کتاب النکاح، رقم: ٢٦١٨، وضعفه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير، ج: ٤، ص: ٢٥٥.

٤ - سبق تخريجه، ص: ٣٣٧.

وتمحيصاً للنسب من كل شائبة أوجب الشرع العدة على المطلقة، قال تعالى: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَدَّدْنَ عَلَى الْأَمْوَالِ الَّتِي كُنَّ يَتَرَدَّدْنَ عَلَيْهَا)

وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَدَّدْنَ عَلَى الْأَمْوَالِ الَّتِي كُنَّ يَتَرَدَّدْنَ عَلَيْهَا

[البقرة: ٢٢٨].

ولنقاء الخلية الأولى التي يتكوّن منها الإنسان (النطفة) وتحررها من أسباب الشك ومصادر تكوينه حرّم الإسلام الزنا والقذف، وجميع الذرائع الموصلة إليهما^(١).

خامساً: المحافظة على علاقة الأبوة والأمومة:

كما حافظ الإسلام على النسل، فإنّه شرع من الأحكام ما يجعل متلة الأمومة والأبوة محفوظة مكرّمة، وكيف يمكن أن يكرم الأبوان إذا وهنت علاقتهما بالنسل ابتداء وضعفت، بل ألغيت، ومن المعلوم أنّ كل مولود بأبيه صلة تكوين ووراثته، وبأمه صلتان:

الأولى: صلة التكوين والوراثته، وأصلها البيضة منها.

الثانية: صلة الحمل والولادة، وأصلها رحمها، وعلى أساس هذه الصلات رُتبت الأحكام الشرعية بين الولد وأبويه.

وبناء عليه فإنّ كل تقنية يعمد إليها في إنجاب الولد تلغي هذه الحقائق تحرم شرعاً؛ كما إذا تفرقت صلتا الوراثة والولادة بين امرأتين؛ حيث تكون صلة التكوين والوراثة من امرأة، وصلة الحمل والولادة من أخرى، حيث تظهر مشكلة تحديد الأم الحقيقية لهذا الولد^(٢).

سادساً: المحافظة على خصائص التكوين العضوي للإنسان:

سبق أن أثبتنا للتكوين العضوي للإنسان ثلاث خصائص هي^(٣):

١. التكريم.

٢. التنوّع.

٣. وقوعه بين حق الله وحق العبد.

١ - هندسة الإنجاب والوراثة في ضوء الأخلاق والشرائع، د. أحمد شرف الدين، ص: ١٦٠.

٢ - المرجع السابق، ص: ١٦١.

٣ - أنظر ص: ٣٢.

فكلّ طريقة للإنجاب أو التكاثر لا تراعي هذه الخصائص؛ بحيث تهدرها، تعتبر طريقة غير مشروعة، حيث إنّ كرامة الإنسان يجب أن تصان، فلا يجوز تعريضه إلى ما يهينه ويسلب منه تلك الكرامة، إن على مستوى البحوث العلمية التجريبية المتعلقة بالإنجاب والتكاثر، أو على مستوى تطبيق تلك الآليات أو التقنيات على البشر.

كما أنّه لا يجوز للإنسان أن يتصرّف في جسده فيما تعلق بموضوع الإنجاب والتكاثر بما يلغي حق الله **U**، فرحم المرأة -مثلاً- وبييضتها، وكذا مني الرجل، لا يجوز لأحد منهما أن يتصرّف فيها مطلق التصرف، من حيث إجارة المرأة لرحمها، أو تبرعها ببيضتها وكذا الرجل بمائه، بل يجب مراعاة جانب حق الله **U** في هذا الجسد، وضبط التصرف وفقه.

كما أنّ بعض الطرق المقترحة للتكاثر يلحظ فيها مبدأ إلغاء التنوّع الذي جعله الله سنة في التزاوج والتكاثر في بني البشر، ورُتب عليه حكماً؛ منها ضمان البقاء والتنوّع الجيني، وصحة النسل، وحسن خلقته، وجماله، وتمييز الناس بعضهم عن بعض، وبالتالي تعريف لهم، وتقاربهم من بعضهم.

ولولا هذا التنوّع واختلاف البنية الجينية بين الأجيال والأفراد، لبقيت بنيتهم الجينية على ما هي عليه، ولأدّى ذلك إلى فقد حيويتها، وشيخوختها، ثم يكون مآلها إلى الذبول والأفول؛ لأنّ علماء الأحياء والأطباء يقرّرون أنّ التكاثر من غير ما تنوّع وتغاير في الصفات الوراثية يؤدي في النهاية إلى انحطاط النوع، ومن ثمّ اندثاره^(١).

بناء عليه فإنّ كل طريقة في التكاثر تتخذ لها إلغاء التنوّع مبدأ، وتوحيد الناس في الخلقة أساساً ومنهجاً، هي طريقة تخالف سنّة الله في الخلق، وفطرته في الناس، ويحكم عليها بناء على ذلك، وفي ضوء ما يلحقها من أضرار، وتفوّت من مصالح.

١ - الاستنساخ بين العلم والفقه، د. داود سلمان السعدي، ص: ٦٢.

المبحث الثاني: التلقيح الصناعي وحكمه.

المطلب الأول: مفهوم التلقيح الصناعي.

الفرع الأول: تعريف التلقيح الصناعي:

١. تعريفه لغة:

أ. لقح: اللقاح: اسم ماء الفحل من الإبل والخيول، واللقاح للإبل ثم استعير في النساء، فيقال: لقحت إذا حملت، والملاقيح: ما في البطون، وهي الأجنة، والملاقيح: ما في ظهور الجمال، والمضامين: ما في بطون الإناث، واللاقح الحامل، والملاقح الفحول، وكذا الإناث التي في بطونها أولادها، وتلقيح النخل معروف، واللواقيح من الرياح التي تحمل الندى ثم تُجْه في السحاب، فإذا اجتمع في السماء صار مطراً^(١).

ب. أمّا الصناعي: هو ضد الطبيعي، وهو ما يستفاد بالتعلّم من أرباب الصناعات، يقال حرير صناعي^(٢) أي أنّه يحتاج إلى تدخل صناعي وخبرة ومعالجة.

٢. تعريف التلقيح الصناعي اصطلاحاً (باعتباره مركباً):

عرّفه الدكتور صالح عبد العزيز كريم بأنّه: (التقاء الحيوان المنوي بالبيضة داخل جسم الأنثى، ويكون ذلك عادة في الثلث الأعلى من قناة المبيض)^(٣).

والذي يلاحظ على هذا التعريف هو أنّه قاصر على التلقيح الداخلي.

وعرّفه الدكتور سعيد بن منصور موفعة بأنّه: (دمج الحيوان المنوي ببويضة المرأة بغير الطريق الطبيعي المعتاد سواء في الرحم أو في أنبوب الاختبار ثم إعادتها إلى الرحم)^(٤).

ويمكن أن يختار هذا التعريف الأخير لكونه أشار إلى كيفية التلقيح الصناعي ونوعيه.

١ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (لقح)، ج: ٢، ص: ٦٨٦-٦٩٠.

٢ - المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين، المجمع العلمي العربي، دمشق، طبعة المجمع القومي المصري، دار إحياء التراث، القاهرة، ط: ٢، ١٣٩٢هـ ، مادة (صنع)، ج: ١، ص: ٥٢٥.

٣ - المدخل إلى علم الأجنة الوصفي والتجريبي، د. صالح عبد العزيز كريم، ص: ١٩٧.

٤ - الموسوعة الفقهية والاستنساخ البشري، د. سعيد موفعة، ج: ١، ص: ٦٩٨.

فالتلقيح الصناعي -إذن- هو الآلية البديلة عن الطريقة الطبيعية في الإنجاب، والأصل في تخلق الولد إنما يكون باتحاد السائل المنوي عند الذكر بالبيضة عند الأنثى، فإذا امتنع التلقيح بالطريقة الطبيعية؛ بأن وجد خلل في الجهاز التناسلي الذكري، أو الأنثوي أو كليهما بسبب العقم أو عدم الإخصاب^(١)، فإنه يلجأ إلى الطريقة الصناعية لطلب الذرية.

ولما كان العقم أهم سبب^(٢) يصار إلى التلقيح الصناعي بوجوده، رأينا ضرورة بحثه، وبيان مفهومه.

الفرع الثاني: مفهوم العقم.

١. تعريف العقم:

أ. تعريفه لغة: عَقِمَ: العَقِمُ والعُقْمُ بالفتح والضم، هَزَمَةً تَقَعُ في الرحم فلا تقبل الولد، وعَقُمَت: إذا لم تحمل فهي عقيم، وفي الحديث: «سوداء ولود خير من حسناء عقيم»^(٣)، قال ابن الأثير: والمرأة عقيم ومعقومة، والرجل عقيم ومعقوم، ويقال للمرأة العقيم من سوء الخلق عَقُمَت، والدنيا عقيم أي لا ترد على صاحبها خيراً، ويوم القيامة يوم عقيم لأنه لا يوم بعده، والريح العقيم التي لا يكون معها لقح، أي لا تأتي بمطر إنما هي ريح الإهلاك، والعقام: الداء الذي لا يبرأ منه^(٤).

ب. تعريف العقم اصطلاحاً: عرّفه الدكتور منذر طيب البرزنجي بأنه: (فقدان القدرة على إحداث الحمل عند أحد الزوجين أو كليهما وذلك بسبب تعطيل أحد الجهازين: الذكري عند الذكر والأنثوي عند الأنثى، أو كليهما لعدة أو مرض أو تلف أو تشوهات أو كل ما يعطل الإخصاب والحمل)^(٥).

١ - الفرق بين العقم وعدم الإخصاب هو أنّ العقم عدم الإنجاب الذي ليس له علاج ناجح حتى الآن، ويكون سببه الأمراض الخلقية والوراثية الشديدة التي تصيب الجهاز التناسلي، أما عدم الإخصاب فهو تعبير يشمل جميع الحالات المرضية التي تتسبب في عدم الإنجاب ويمكن أن تعالج. (ينظر: أخلاقيات التلقيح الاصطناعي، د. محمد علي البار، الدار السعودية، جدة، ط: ١، ١٩٨٧م، ص: ٢٥، وأحكام الجنين في الفقه الإسلامي، عمر غانم، ص: ١٣٥).

٢ - لأنه قد يعتمد إلى التلقيح الصناعي مع إمكان الإنجاب بالطريقة الطبيعية؛ كأن ترغب المرأة في الحفاظ على رشاقتها، وجمالها، فتعتمد للإنجاب إلى التلقيح الصناعي (الأم البديلة).

٣ - رواه الطبراني في الكبير، حديث بزم بن حكيم عن أبيه عن جده، رقم: ١٠٠٤، وضعفه الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء، ج: ٣، ص: ٢٨٧.

٤ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (عقم)، ج: ١٢، ص: ٤٧٩-٤٨١.

٥ - عمليات أطفال الأنابيب والاستنساخ البشري في منظور الشريعة الإسلامية، د. منذر طيب البرزنجي وأ. شاكر غني العادلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص: ٣٠.

٢. أسباب عدم الخصوبة:

إن أهم الأسباب التي يذكرها الأطباء لعدم الخصوبة هي:

أ- الأمراض الجنسية الناتجة عن الزنا واللواط وغيرها من الممارسات الشاذة: يذكر الأطباء أن أكبر نسبة من حالات انسداد قناتي الرحم "قناة فالوب" يرجع إلى الأمراض الجنسية المختلفة التي يسببها الشذوذ؛ كداء السيلان والزهري والكلاميديا والمهريس، كما تسبب هذه الأمراض التهاب الغدد التناسلية (الخصية لدى الرجل، والمبيض لدى المرأة)، والتهاب وانسداد القنوات التي تحمل الحيوانات المنوية عند الرجل (البخير، أو الحبل المنوي، أو القناة القاذفة للمني والحويصلة المنوية)، وذلك كله يؤدي إلى عدم الخصوبة^(١).

ب- الإجهاض: يذكر الأطباء أن الإجهاض هو ثاني أهم سبب من أسباب عدم الإخصاب، وإذا تكرّر الإجهاض عند المرأة مرات، فإن ذلك يؤدي إلى التهاب حاد في الجهاز التناسلي للمرأة، مما يؤدي إلى عدم الخصوبة^(٢).

ج- اللولب المانع للحمل (L.U.D):

إن استعمال اللولب لمنع الحمل لمنع علوق الكرة الجرثومية التي تتكون من الزيجوت (النطفة الأمشاج) قد يؤدي إلى حدوث التهاب في الرحم مما يؤدي إلى عدم الخصوبة^(٣).

د- التهاب الحوض والمهبل: وذلك لسبب من الأسباب؛ كالتهابات الزائدة الدودية، والعمليات الجراحية^(٤).

هـ- داء السل: من الأسباب التي يحدث معها عدم الإخصاب خاصة في البلاد النامية^(٥).

و- الجماع في الحيض: يعتبر الجماع أثناء الحيض أذى حرّمه الشرع الحنيف، قال تعالى: (

وَالَّذِينَ يَمَسُّونَ الْفَوَاحِشَ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۚ

وَالَّذِينَ يَمَسُّونَ الْفَوَاحِشَ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۚ

١ - أخلاقيات التلقيح الاصطناعي، د. محمد علي البار، ص: ٣٠-٣٣.

٢ - المرجع السابق، ص: ٣٤، ٣٦.

٣ - المرجع السابق، ص: ٣٦.

٤ - المرجع السابق، ص: ٣٦.

٥ - الموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ البشري، د. سعيد موفعة، ج: ١، ص: ٧١٤.

الحالة يسبب التهابات في الجهاز التناسلي مما يؤدي إلى عدم الخصوبة.

ويذكر الأطباء أسبابا أخرى لعدم الخصوبة؛ منها: عمل المرأة، وممارسة الرياضة العنيفة، والتعرض للأشعة بكثرة لكلا الجنسين، وتناول بعض العقاقير المؤدية إلى العقم^(١).

الفرع الثالث: أنواع التلقيح الصناعي

ينقسم التلقيح الصناعي إلى قسمين:

- التلقيح الصناعي الداخلي.

- التلقيح الصناعي الخارجي.

١. التلقيح الصناعي الداخلي:

أ- تعريفه: يعرف التلقيح الصناعي الداخلي بأنه: (الحصول على المني من الرجل وحقنه في فرج الأنثى ليصل إلى البويضة في قناة فالوب، ويعمل على تلقيحها، وتكمل بعد ذلك البويضة المخصبة التكوين الجيني الطبيعي)^(٢).

ب- الأسباب الداعية إلى التلقيح الصناعي الداخلي:

يذكر الأطباء وأهل الاختصاص مجموعة من الأسباب الداعية -أحيانا- إلى استخدام التلقيح الصناعي الداخلي، بعضها معتبر شرعا بشروط، كما سيأتي، وبعضها مرفوض لما يؤدي ذلك التلقيح من اختلاط في الأنساب زيادة على بعض المخاطر والأضرار الناجمة عن هذه العملية^(٣)، ومن تلك الأسباب:

- انعدام النشاط الكافي للحيوانات المنوية بما يكفي لتلقيح البويضة، وفق المعايير العلمية الطبية.

- كون عدد الحيوانات المنوية دون الحد الأدنى اللازم للتلقيح طبيعيا، والعدد الطبيعي اللازم يتراوح بين (٦٠ إلى ١٢٠ مليون حيوان منوي في كل سم^٣).

١ - أحكام الجنين في الفقه الإسلامي، عمر محمد إبراهيم غانم، ص: ١٣٧.

٢ - المدخل إلى علم الأجنة الوصفي والتجريبي، د. صالح عبد العزيز كريم، ص: ١٩٨.

٣ - الجديد في الفتاوى الشرعية للأمراض النسائية والعقم، د. عمرو الجابري، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط: ١، ١٩٩٤م، ص: ٣٢.

- كون عدد الحيوانات المنوية عند الزوج أكثر من الحد الطبيعي.
 - صعوبة انتقال الحيوانات المنوية داخل الجهاز التناسلي عند المرأة لأسباب يعلمها أهل الاختصاص.
 - القذف المبكر.
 - الضعف الجنسي.
 - انسداد القناة المنوية الذكرية أو انعدامها بسبب تشوه الجنين الوراثي المسؤول عن تكوين القناة المنوية.
 - زيادة لزوجة الحيوانات المنوية عند الرجل.
 - كون الإفرازات المهبلية عند المرأة شديدة الحموضة مما يسبب قتل الحيوانات المنوية بصورة غير اعتيادية.
 - التشوهات الخلقية في شكل العضو الذكري للرجل.
 - أسباب كثيرة عند المرأة؛ مثل تشوهات في مهبل المرأة، واستطالة المهبل، والتهابات مهبلية مستمرة.
 - حالات عقم غير معروفة السبب عند الرجل والمرأة^(١).
- ج- محاذير التلقيح الصناعي الداخلي:
- لقد أدى انتشار التلقيح الصناعي الداخلي في كثير من البلاد خاصة الغربية منها إلى مشاكل أخلاقية واجتماعية كثيرة منها:
- حقن المرأة بماء غير زوجها، بل حدث أن حقنت المرأة بماء عدة رجال بعد خلط منيهم.
 - حدوث اختلاط الأنساب؛ حيث يولد بهذه الطريقة - أولاد لا يعرفون آباءهم بسبب كون المانح أو بائع المني مجهولا.
 - سعي بعض النساء الحصول عن مني الرجال المتميزين بالعبقريّة أو الذكاء أو غيرها من

١ - الجديد في الفتاوى الشرعية للأمراض النسائية والعقم، د. أحمد عمرو الجابري، ص: ٣٨، أخلاقيات التلقيح الصناعي، د. محمد علي البار، ص: ٤٥، وأحكام الجنين في الفقه الإسلامي، عمر إبراهيم محمد غانم، ص: ١٤٢، عمليات أطفال الأنابيب والاستنساخ البشري، د. منذر طيب البرزنجي وشاكر غني العادلي، ص: ٤٠.

الصفات، وهو نوع من أنواع نكاح الاستبضاع الذي كان مشهوراً في الجاهلية، وقد جاء وصفه في حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها؛ حيث أخبرت: (أنّ النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء: فنكاح منها نكاح الناس اليوم، ونكاح آخر، كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه^(١)، ويعتزلها زوجها ولا يمسه أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب، وإلّا يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد، فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع... فلما بعث محمد ﷺ بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم^(٢)).

- تحويل بعض النساء أرحامهن مصانع، حيث يلجأن إلى المتاجرة بأجنتهن، فتحمل الواحدة منهن لتبيع جنينها لمن يدفع لها أكثر.
- سعي بعض النساء إلى تلقيح ببيضتها بماء زوجها الميت - من خلال بنوك المني - حبا لزوجها أو رغبة في الميراث.
- تحوّل النساء إلى ما يشبه الأبقار؛ حيث يتم تلقيح المئات من النساء بماء رجل واحد.
- شيوع تجارة المني، وإنشاء بنوك له، وبنوك للأجنة المجمدة.
- إمكانية حدوث تلقيح المحارم؛ حيث يمكن أن يلحق الرجل بمائه أمه أو أخته أو إحدى محارمه بمائه المحفوظ لدى البنوك دون علمه.
- إمكانية انتشار بعض الأمراض الوراثية التي يحملها بعض الرجال من خلال منح منيهم.
- محاولة التحكم بجنس الجنين، وفشو عمليات المتاجرة بالأرحام، واستعمالها محاضن للمواليد، إلى غير ذلك من المفاصل التي أنتجها هذا النوع من التلقيح حين لا ينضبط بضابط ولا يحدّ بشرع ولا قانون.

٢- التلقيح الصناعي الخارجي:

أ- تعريفه: عرّف الدكتور محمد علي البار التلقيح الصناعي الخارجي بأنّه: (أخذ البيضة من المبيض بشفطها بواسطة مسبار البطن وهي القسطرة (أنبوب من المطاط) تدخل في مجرى

١- استبضعي منه: يعني أطلبي منه المباشرة، وهو الجماع لتحمل منه، (ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ج: ٩، ص: ١٠٢).

٢- رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب من قال لا نكاح إلا بولي، رقم ٥١٢٧.

البول لتتفرّع في المثانة، ثم تلقيحها في طبق بواسطة حيوانات منوية من الزوج، وتركها تنمو في المحضن لمدة يومين أو ثلاثة ثم إعادتها إلى الرحم، حيث تنمو فيه نموا طبيعيا^(١).

فالتلقيح الصناعي الخارجي، أو طفل الأنبوب يعتمد على أخذ البويضة من المرأة عند خروجها من المبيض بعد تحريضه بواسطة العقاقير الطبية، وعند وقت الإباض يتم سحب البويضة بمساعدة الموجات فوق الصوتية أو بواسطة منظار البطن، وبعد سحب البويضات من المرأة يجمع في نفس الوقت المني من الزوج، وتوضع الحيوانات المنوية في مزرعة خاصة، ثم يؤخذ مليتر واحد من سائل المزرعة و يوضع في الطبق، أو الأنبوب الذي يحوي البويضات الملقحة، وعادة ما يكون عددها من (٣ إلى ٥) بويضات وتعاد البويضات إلى رحم المرأة بعد يومين أو ثلاثة لتنمو فيه نموا طبيعيا^(٢).

ب. الأسباب الداعية إلى إجراء التلقيح الصناعي الخارجي:

ذكر الأطباء أسبابا تدعو إلى إجراء التلقيح الصناعي الخارجي، منها:

- كون عدد الحيوانات المنوية عند الرجل أقل من المطلوب أو كونها زائدة عن الحد الطبيعي، وكذا كونها غير نشطة بما يكفي لإجراء التلقيح الطبيعي.
- صعوبة انتقال الحيوانات المنوية داخل الجهاز التناسلي للمرأة بسبب إفرازات عنق الرحم المعادية للحيوانات المنوية.
- زيادة شدة الحموضة المهبلية عند المرأة ما يمنع الحمل الطبيعي، أو الحمل بواسطة التلقيح الصناعي الداخلي.
- انسداد القنوات الرحمية عند الزوجة انسدادا مطلقا لا يسمح بإجراء عملية تصحيح الوضع أو فتح القنوات.
- وجود أمراض تمنع من الاتصال الجنسي، وكذا الضعف الجنسي عند الرجل أو حدوث تشوهات خلقية في شكل عضوه التناسلي بالإضافة إلى حالات عقم غير معروفة السبب^(٣).

١ - أخلاقيات التلقيح الصناعي، د. محمد علي البار، ص: ٦٢٥.

٢ - طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي، حسن بن فلاح القحطاني، مكتبة الحميضي، الرياض، ط: ١، ١٩٩٣م، ص: ٢٥.

٣ - أخلاقيات التلقيح الصناعي، د. محمد علي البار، ص: ٦٤، والموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ البشري، د. سعيد موفعة، ج: ١، ص: ٧٢٩، وأحكام الجنين في الفقه الإسلامي، عمر محمد إبراهيم غانم، ص: ١٦٤.

ج. محاذير التلقيح الصناعي الخارجي:

إنّ المحاذير المذكورة في التلقيح الصناعي الداخلي يمكن أن تسجل هنا أيضاً، يضاف إليها محاذير أخرى، هي:

- انتشار الرحم الضئير، أو الأم المستعارة؛ وهي الأم التي تبرعت أو استؤجرت لحمل بيضة ملقحة ليست لها، ولقد تكونت في دول الغرب شركات بيع الأرحام واستئجارها كشركة ستوركس (storks) الأمريكية و لقد أنتج هذا الوضع قضايا أخلاقية و قانونية في تلك البلاد، حيث تثار تساؤلات منها: لمن هذا الوليد (المتوج) أهو لمن دفع أجر الحمل، أم لصاحبة الرحم المستعار^(١).

- اختلاط الأنساب وتفرقها بين المتبرع بمنّيه والمتبرعة بالبيضة، والمتبرعين باللقحة الجاهزة (الزيجوت)، والمتبرعة برحمها أو البائعين لكل ما ذكر.

- انتقال فيروس الإيدز، وفيروس التهاب الكبد بواسطة المني المستخدم.

- اختلاط العينات في المختبرات أو إتلافها، أو التلاعب في عناصرها.

- ارتفاع تكلفة هذه العملية، مع ضالة نسبة نجاحها؛ حيث تصل تكلفة المحاولة الواحدة للتلقيح الخارجي إلى ستة آلاف دولار، مع أنّ نسبة النجاح لا تزيد عن ٣٠٪ في أحسن المراكز العالمية^(٢).

المطلب الثاني: حكم التلقيح الصناعي

الفرع الأول: حكم التلقيح الصناعي الداخلي

يباح التلقيح الصناعي الداخلي إذا تمّ لعلاج انعدام الخصوبة بين الزوجين في حال قيام عقد الزوجية وفق الشروط التالية:

- التحقق من قيام الزوجية بين صاحب السائل المنوي والمرأة المراد تلقيحها.

- أن يغلب على ظن الطبيب نجاح عملية التلقيح.

١ - أخلاقيات التلقيح الصناعي، د. محمد علي البار، ص: ٨٥.

٢ - الطبيب أدبه وفقهه، د. زهير أحمد السباعي، د. محمد علي البار، ص: ٣٤٦، والجديد في الفتاوى الشرعية للأمراض النسائية والعقم، د. أحمد عمرو الجابري، ص: ٦٧.

- أن يكون الطبيب الذي يجري العملية ومساعدوه والعاملون في المختبر المختص بمعالجة الحيوانات المنوية من الثقات.

- أن لا يحتفظ بشيء من مني الزوج بعد عملية التلقيح؛ بمعنى أنه لا يجوز الاحتفاظ بمنى الزوج بعد وفاته، ولا يجوز إنشاء بنوك للمني كما يفعل الغرب .

- ولما تقرر عند الأطباء من أهل الاختصاص أن للتلقيح الصناعي الداخلي أسلوبيين:

الأسلوب الأول: تتم وفقه عملية التلقيح أمام الزوجين بدون معالجة السائل المنوي في المختبرات.

الأسلوب الثاني: وتتم عملية التلقيح وفقه - بعد أخذ السائل المنوي من الزوج وإرساله إلى المختبر في ظروف طبية خاصة وتحت رعاية واحتياط دقيقين، ثم يعالج في المختبر بإزالة الشوائب والحيوانات المنوية الضعيفة ثم تتم عملية التلقيح بعد ذلك^(١).

فإن الأولى أن يتم التلقيح بالأسلوب الأول إلا حال تعذره، أو ثبت أن الأسلوب الثاني أنجع وأفضل، وإذا تم التلقيح الداخلي بالأسلوب الثاني، فواجب أن يكون ذلك لدى مركز طبي إسلامي موثوق به.

وهذا الحكم (يعني جواز التلقيح الصناعي الداخلي بهذه الشروط) هو ما ذهب إليه كثير من الفقهاء والباحثين المعاصرين، وهو قرار المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي^(٢)، ولجنة العلوم الطبية الفقهية الإسلامية الأردنية.

١- أحكام الجنين في الفقه الإسلامي، عمر غانم، ص: ١٥٠.

٢- منهم الشيخ محمد شلتوت، والشيخ المختار السلامي، والشيخ مصطفى الزرقا، يوسف القرضاوي، والشيخ محمد أحمد جمال، والشيخ حسان صحت، والشيخ محمد فوزي فيض الله، والشيخ وهبة الزحيلي. (ينظر: فتاوى الشيخ شلتوت، دار الشروق، القاهرة، ط: ٨، ١٩٧٥م، ص: ٣٧٢، وقضايا فقهية معاصرة، محمد برهان السنبهلي، ص: ٧٢، والحلال والحرام في الإسلام، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: ١١، ١٣٩٧هـ - ١٩٩٧م، ص: ١٨٦، ومن هدي الإسلام (فتاوى معاصرة)، د. يوسف القرضاوي، ج: ٣، ص: ٥١٣، والفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ج: ٤، ص: ٢٦٤٩، وفتاوى مصطفى الزرقا، دار القلم، دمشق، سورية، ط: ٣، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص: ٢٨٢، وأخلاقيات التلقيح الصناعي، د. محمد علي البار، ص: ١٣٤، وأحكام الجنين في الفقه الإسلامي، د. عمر غانم، ص: ١٤٨، ١٤٩، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثالثة، العدد الثالث، ج: ١، ص: ٤٤٩).

الفرع الثاني: حكم التلقيح الاصطناعي الخارجي.

إذا كان الاتفاق حاصلًا بين الفقهاء في حرمة التلقيح الاصطناعي الداخلي والخارجي إذا تم ذلك بماء غير زوج صاحبة البويضة^(١)، فإن ثمة خلافا بين العلماء والباحثين المعاصرين في حكم التلقيح الصناعي الخارجي، إذا كان المني والبويضة للزوجين.

ومجمل آراء الفقهاء والباحثين في هذه المسألة ترجع إلى ثلاثة أقوال^(٢):

القول الأول: جواز التلقيح الاصطناعي الخارجي بين الزوجين بشروط؛ هي:

١. أن تكون الزوجية قائمة.
٢. أن يكون ذلك برضا الزوجين.
٣. أن يأمن اختلاط الأنساب بأن توجد ضمانات أثناء عملية التلقيح الخارجي بعدم استعمال غير مني الزوج، وببيضة أو رحم الزوجة.
٤. أن يقوم بهذه العملية لجنة طبية موثوقة علميا ودينيا في مركز حكومي أو مؤسسة رسمية غير تجارية.

وممن ذهب إلى هذا القول الشيخ مصطفى الزرقا، والشيخ مختار السلامي، والشيخ أحمد محمد جمال، والشيخ عبد السلام العبادي، والشيخ محمد عطا السيد، والشيخ علي أحمد السالوس، وهو قرار المجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الثالث بعمان من ٨-١٢ صفر ١٤٠٧هـ^(٣).

القول الثاني: حرمة التلقيح الصناعي الخارجي بين الزوجين.

وممن قال بذلك الشيخ رجب التميمي، والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، والشيخ الصديق الضرير، والشيخ بازيع الياسين^(٤).

١ - أخلاقيات التلقيح الصناعي، د. محمد علي البار، ص: ١٥٨، وأحكام الجنين في الفقه الإسلامي، عمر غانم، ص: ١٥٤، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثانية، منظمة المؤتمر الإسلامي، ١٩٨٧، ج: ١، ص: ٥١٥.

٢ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثالثة، العدد الثالث، ١٩٨٧م، ج: ١، ص: ٤٦١، وأحكام الجنين في الفقه الإسلامي، عمر غانم، ص: ١٥٣.

٣ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثالثة، العدد الثالث، ١٩٨٧م، ج: ١، ص: ٤٦١-٥١٦.

٤ - المرجع السابق، ومع الناس مشورات وفتاوى، د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: ٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ج: ١، ص: ٢٤٢، وأحكام الجنين في الفقه الإسلامي، د. عمر غانم، ص: ١٥٣.

القول الثالث: التوقف في حكم المسألة، وإليه ذهب الشيخ خليل الميس^(١).

الأدلة:

أدلة أصحاب القول الأول: استدلو بما يلي:

١. أنّ التلقيح الصناعي نوع من أنواع العلاج، وعدم الإخصاب يندرج ضمن الأمراض التي يجوز علاجها، فحكم التلقيح الصناعي - إذن - هو حكم العلاج^(٢).
٢. بالتلقيح الصناعي يمكن تحقيق مقصد من مقاصد النكاح، وهو إنجاب الأبناء عند من منعوا الإخصاب بالطريق الطبيعي له^(٣).

أدلة أصحاب القول الثاني: استدلو بما يلي:

١. قالوا إنّ فتح هذا الباب يؤدي إلى شر مستطير في المجتمع الإسلامي، من المحاذير والمفاسد المسجلة في هذه العملية، و (درء المفاسد أولى من جلب المصالح)^(٤)، ولذلك يحرم هذا النوع من التلقيح^(٥).
٢. أنّ إباحة هذا النوع من التلقيح يفتح السبيل أمام فنون شتى من الإخصاب الذي لا ينضبط بقيود الالتزام بعمود النسب، ولا سبيل للزوجين إلى أي تحرّ واحتياط في ذلك^(٦).

الترجيح:

- الذي يبدو - والله أعلم - جواز التلقيح الصناعي الخارجي بالشروط التي اشترطها المجيزون، يضاف إليها شرط آخر، وهو تعذر التلقيح الصناعي الداخلي، وذلك لما يلي:
- اندراج التلقيح الصناعي الخارجي ضمن العلاج المشروع.
 - النصوص الدالة على فضل طلب النسل، بل والإكثار منه؛ منها: قوله **«تزوجوا**

١ - أحكام الجنين في الفقه الإسلامي، د. عمر غانم، ص: ١٥٣.

٢ - المرجع السابق، ص: ١٤٨.

٣ - المرجع السابق، ص: ١٥٢.

٤ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، ج: ٢، ص: ٢٧.

٥ - أحكام الجنين في الفقه الإسلامي، د. عمر غانم، ص: ١٥٣.

٦ - مع الناس، مشورات وفتاوى، د. محمد سعيد رمضان البوطي، ج: ١، ص: ٢٤٢.

الودود الولود فإني مكاتر بكم الأمم»^(١)؛ والحديث يدل على فضل طلب النسل، ويتحقق هذا الفضل بأي طريق مشروع، وإذا كان الأصل في التناسل أن يكون بالتلقيح الطبيعي، فإنّ التلقيح الصناعي الخارجي يحل محله إذا امتنع الأول.

- أن إباحة هذا النوع من التلقيح مشروطة بشروط تضمن عدم اختلاط الأنساب وتدرء ما أوردته المانعون من مفسد.

المبحث الثالث: حكم اختيار جنس المولود.

يقول الله سبحانه وتعالى: (

قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ ذُنُوبَ الْفَاحِشَةِ وَأَسْوَءَ مَا هُوَ خَائِفٌ عَلَى اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، ذُنُوبٌ كُنْتُمْ تُكْتُمُونَ)

(الشورى: ٤٩ - ٥٠).

إنّ الله U استأثر بالخلق، وكان من حكمته أن يخلق الإنسان من الزوجين الذكر والأنثى، ومن تمام حكمته وعدله أن يهب لبعض الناس الذكور ولبعضهم الإناث، ويمنح آخرين الذكور والإناث، ويمنع الولد من يشاء، والتأظر بعمق - يبحث عن عدل الله - يرى عددًا قريبًا من التساوي بين الجنسين، ويلحظ علم الله وقدرته يسير بهما الكون بتوازن وقدر^(٢).

ولكن الإنسان - عبر التاريخ - ذو رغبة كبيرة في تحديد جنس المولود، ولقد سلك لتحقيق ذلك طرقًا شتى بعضها غريب، وبعضها أشد غرابة؛ منها الشعوذة والسحر والتنجيم، فظهرت دعوات كثيرة تدعي أن اتباع طريقة معينة كفيل بضمان إنجاب ذكر أو أنثى؛ فمثلا كان البعض ينصح بالقيام بالعملية الجنسية في وقت معين من الدورة الطمثية عند المرأة، أو في ساعة معينة من الليل،

١- أخرجه النسائي في سننه، كتاب: النكاح، باب: كراهية تزويج العقيم، رقم: ٣١٧٥، وأبو داود في سننه، كتاب: النكاح، باب: النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، رقم: ١٧٥٤، وأحمد في مسنده، كتاب: باقي مسند المكثرين، باب: باقي المسند السابق، رقم: ١٣٠٨٠، قال السخاوي: صححه ابن حبان والحاكم، ينظر: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، عبد الرحمان السخاوي، دار الكتاب العربي، ص: ٢٦٩.

٢- تسجل الإحصائيات تقاربا بين عدد الذكور والإناث ينبئ عن عدل الله المطلق؛ حيث وجد أنه بعد الحروب غالبا ما تلد النساء الذكور، وأن نسبة الذكور إلى الإناث عند الإخصاب هو ١٣٠: ١٠٠، وأنّ المجهض تلقائيا من الذكور أكثر في فترات الحمل، وأنّ النسبة بين الجنسين عند الميلاد تصل إلى ١٠٦: ١٠٠، وفي نهاية السنة الأولى من العمر تصل النسبة بينهما إلى ١٠٣: ١٠٠، لأنّ معدل وفيات العام الأول من الذكور تزيد عن الإناث. (ينظر: ندوة الإنجاب في ضوء الإسلام، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص: ١٠١، ١٠٦-١٠٧).

وكان آخرون يتكهنون بأنّ حصيلة الجماع ستكون ذكراً إن صادفت الإباضة وقتاً معيناً من مراحل القمر، وقد ثبت علمياً أنّ كل هذه الممارسات^(١) ما هي إلا تكهنات لا أساس لها من الصحة، وليس لها دليل علمي يؤيدها، وإذا ما حدث أن جرّها شخص وأنجب المولود المرغوب فيه فليس إلا أنّ وافق ما كان متعذراً، بل إنّ كل الدلائل تشير إلى أنّ الكثرة الكثيرة ممن جرّبوا هذه الطرق فشلوا في تحقيق مرادهم، ولم يصلوا إلى ما يبتغون^(٢).

ولقد تمكّن علماء الهندسة الوراثية بعد جهود علمية، وبحوث متتابة من تحديد الحيوان المنوي المسؤول عن إنجاب المولود الذكر، وبهذا المكتشف الجديد أمكن الحصول على الوسيلة العلمية التي تساعد على اختيار جنس المولود، وتحديد قبل تخلقه، وتعين الوالدين على اختيار جنس المولود الذي يرغبان فيه.

وسنحاول - في هذا المبحث - تحديد الموقف الشرعي من اختيار جنس المولود، بعد بيان طريقة اختياره وبعض ما يتصل بها من آثار.

المطلب الأول: حقيقة اختيار جنس المولود، وطرقه.

المقصود من اختيار (تحديد) الجنس استعمال نتائج الهندسة الوراثية في فصل الحيوانات المنوية المذكورة عن المؤنثة، وتلقيح البويضة بالجنس المرغوب فيه للزوجين، فمحل الاختيار - إذن - قبل حدوث التلقيح.

ولقد أدى تطوّر الأبحاث العلمية في مجال الجينات إلى تحديد الجين الحامل للكرموسوم (y) المسؤول عن تحديد جنس المولود الذكر، والجين الحامل للكرموسوم (x) المسؤول عن تحديد جنس الأنثى، فبدأ البحث في آليات للتحكم في نوعي الكرموسومات، للحصول على جنس المولود المرغوب فيه.

١ - من تلك الممارسات ما كان يفعله الملوك في أوروبا في القرن الثامن عشر من استئصال الخصية اليسرى ظناً منهم أنّ الخصية اليمنى هي المسؤولة عن إنجاب الذكور، وكان بعض الناس يظنون أنّ تناول الأطعمة الحلوة يؤدي إلى إنجاب الإناث، وتناول الأطعمة المرة والحامضة يؤدي إلى إنجاب الذكور... (ينظر: الوراثة والإنسان، محمد الربيعي، ص: ١٦٣).

٢ - اختيار جنس المولود وتحديد قبل تخلقه وولادته بين الطب والفقه، د. عباس أحمد محمد الباز، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، مجموعة من الباحثين، ج: ٢، ص: ٨٦٠.

فانصب جهود الباحثين على محاولة التمييز بين الكروموسوم (y) والكروموسوم (x) من حيث التكوين والصفات -أولاً-، ثم من حيث الآلية التي يمكن بها أن يفصل بين النوعين لتلقيح البيضة بواحد منهما للحصول على جنس المولود المرغوب فيه.

فظهر -في بداية الأمر- للباحثين أن اختلافاً بين الحيوانات المنوية التي يتولد منها الذكور، والتي يتولد منها الإناث، وذلك من خلال حركتها ومقدرتها على البقاء، فحاولوا استغلال تلك الفوارق، والخواص التي تميز النوعين من الحيوانات المنوية في اختيار جنس المولود؛ حيث لاحظ الباحثون أن الحيوان المنوي الأسرع حركة في الوصول إلى البيضة ينشأ عنه الذكر، بينما تنشأ الأنثى عن الذي هو أبطأ سرعة وأقل حركة^(١).

ولقد توصل الباحثون إلى بعض النتائج؛ منها أن ثمة مجموعة من العوامل تؤدي إلى تحفيز الكروموسوم (y) ليكون الأسرع، والأقدر على تلقيح البيضة منها:

١. أنه كلما قصرت الفترة الأولى من الدورة الشهرية^(٢) كلما زاد احتمال إنجاب ذكر، وبالعكس كلما طالت هذه الفترة كلما زاد احتمال إنجاب أنثى.

٢. لوحظ أن تكرار القذف يزيد من احتمال إنجاب الإناث؛ إذ لوحظ أن جودة المني تؤثر في توزيع الحيوانات المنوية، ففي المني الفقير بالحيوانات المنوية (بسبب القذف المتكرر) يكون عدد الحيوانات المنوية (y) أقل من عدد الحيوانات المنوية (x).

٣. لوحظ أنه إن حدثت نشوة المرأة قبل نشوة الرجل ازدادت قلوية^(٣) المهبل، وسهلت دخول الحيوانات المنوية (y)، وبالتالي احتمال إنجاب ذكر^(٤).

١ - اختيار جنس المولود وتحديد قبل تخلقه وولادته بين الطب والفقہ، د.عباس أحمد محمد الباز، ص: ٨٥٦، ٨٥٧.

٢ - الفترة الأولى من الدورة الشهرية تبدأ من أول أيام الحيض وتمتد حتى الإباضة، والفترة الثانية من الدورة الشهرية تمتد من الإباضة حتى الحيض الجديد. (ينظر: اختيار جنس المولود، د.ماري هوتيه، وروني سيف، دار الفراشة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، ص: ٨٥، ٨٦).

٣ - لأن الإفرازات القلوية تجذب الحيوانات المنوية ذات الكروموسوم الجنسي الذكري (y)، والإفرازات الحامضية تجذب الحيوانات المنوية ذات الكروموسوم الأنثوي (x)، ولذلك يلجأ بعض النسوة إلى الغسول المهبلية قبل الجماع حيث يتم غسل المهبل بمحلول بيكربونات الصوديوم الذي يشجع الإفراز القلوي إذا كانت الرغبة في إنجاب ذكر، أما إذا كانت الرغبة في إنجاب الأنثى فإن المرأة تستخدم سائلاً يحتوي نسبة من الخل لأنه يوقف الإفرازات القلوية. (ينظر: اختيار جنس المولود وتحديد قبل تخلقه وولادته بين الطب والفقہ، د.عباس أحمد محمد الباز، ص: ٨٥٨).

٤ - اختيار جنس المولود، د.ماري هوتيه وروني سيف، ص: ١٠٤-١٠٦.

٤. كما وجد أنّ نوع الغذاء الذي تتناوله المرأة يؤثر على جنس المولود نتيجة تأثير الغذاء على درجة حامضية الإفرازات المهبليّة التي لها دور كبير في وصول أو عدم وصول الحيوان المنوي إلى البيضة؛ فإذا تناولت المرأة أغذية تحتوي على تركيز عالٍ من أملاح البوتاسيوم والصوديوم مع تركيز قليل من أملاح المغنيسيوم و الكالسيوم لمدة شهر أو شهر ونصف قبل الحمل فإنه يحتمل أن يكون الولد ذكراً، وأما المرأة التي ترغب في مولود أنثى فعليها أن تتناول الأغذية الغنية بالمغنيزيوم والكالسيوم^(١).

ولكن كل هذه الطرق لم تقدم نتائج أكيدة تضمن تحديد جنس المولود بدقة، مما جعل الباحثين يعمدون إلى طرق مخبرية يتم بواسطتها عزل الكروموسومات الذكورية والأنثوية، فأجريت لهذا الغرض العديد من التجارب لفصل الجينات الذكورية عن الجينات الأنثوية من خلال تقنيات متعددة؛ مثل تقنية المواد المشعة، وتقنية مادة النواة الوراثية، وتقنية استعمال قوة الطرد الكهربائيّة، وتقوم هذه التقنية على أساس فصل الكروموسوم الذكري (y) عن الكروموسوم الأنثوي (x) بواسطة تمرير تيار كهربائي، وبعد الفصل بين الكروموسومات المذكورة والمؤنثة تلقح المرأة صناعياً، بإحدى طريقتي التلقيح الصناعي: الداخلي أو الخارجي^(٢).

المطلب الثاني: حكم اختيار جنس المولود

اختلف الفقهاء والباحثون المعاصرون في حكم اختيار جنس المولود بفصل الحيوانات المنوية المذكورة عن المؤنثة، وحقن الحيوانات المرغوبة جنسها في بيضة الزوجة بالتلقيح الصناعي، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز فصل الحيوانات المنوية المذكورة عن المؤنثة لاختيار جنس المولود للحاجة، مع اختلاف أصحاب هذا القول في مفهوم الحاجة بين موسع ومضيق^(٣).

١- المرجع السابق، ص: ٥٣-٧٩، واختيار جنس المولود وتحديد قبل تخلقه وولادته بين الطب والفقّه، د.عباس أحمد محمد الباز، ص: ٨٥٨، ٨٥٩.
٢- المرجع السابق، ص: ٨٦٠، ٨٦١، وتعيين جنس الجنين والممارسات الطبية والأخلاقية والاجتماعية، أحمد عمرو الجابري، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص: ٢٧-٤١، والاستنساخ والإنجاب، د.كارم غنيم، ص: ٢٧٨.
٣- وبه قال الدكتور يوسف القرضاوي والدكتور عبد الستار أبو غدة، و الدكتور ماجد أبو رحية والدكتور محمد الأشقر، والدكتور علي الصوا، والدكتور محمد شبير، والدكتور محمد عبد العزيز عمرو، والدكتور إياد أحمد إبراهيم. (ينظر: فتاوى معاصرة، د.يوسف القرضاوي، ج: ١، ص: ٥٧٦، وموقف الإسلام من الأمراض الوراثية، د.محمد عثمان شبير، ج: ١، ص: ٣٣٩، وقضايا طبية معاصرة، جمعية العلوم الطبية الإسلامية، مطابع الدستور التجارية، عمان، الأردن، ط: ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ج: ٢، ص: ٢٩٥، والهندسة الوراثية، د.إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٣١).

القول الثاني: حرمة فصل الحيوانات المنوية المذكرة عن المؤنثة لاختيار جنس المولود إلا للضرورة التي تبيح المحظور^(١).

القول الثالث: حكم المسألة ينبنى على الموازنة بين المصالح والمفاسد التي تترتب عليها، ولا يمكن القول بإباحتها بإطلاق، ولا منعها بإطلاق^(٢).

الأدلة:

أولاً: أدلة أصحاب القول الأول: استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١. قوله تعالى: ($\text{وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ أَصْفَادًا لَّيْسَ لَهُمْ صِلَىٰ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَسْمَعُونَ}$) قوله تعالى:

($\text{وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ أَصْفَادًا لَّيْسَ لَهُمْ صِلَىٰ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَسْمَعُونَ}$) [مريم: ٥، ٦].

٢. قوله تعالى على لسان امرأة عمران: ($\text{وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ أَصْفَادًا لَّيْسَ لَهُمْ صِلَىٰ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَسْمَعُونَ}$)

($\text{وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ بَيْنَ يَدَيْهِمْ أَصْفَادًا لَّيْسَ لَهُمْ صِلَىٰ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَسْمَعُونَ}$) [آل عمران: ٣٥، ٣٦].

ووجه الدلالة: أنّ زكريا عليه السلام لما دعا ربّه أن يهب له ذكراً دلّ ذلك على جواز الرغبة في الذكر واختياره؛ لأنّ من شروط الدعاء أن لا يسأل محرّماً، وإلا كان معتدياً في الدعاء^(٣)، فدلّ ذلك على جواز اختيار جنس المولود^(٤).

ونوقش هذا الاستدلال بأنّه ليس في سؤال نبي الله زكريا عليه السلام الولد الذكر ولا في رغبة امرأة عمران فيه إثارةً للذكورة ولا بغضاً للأنثى وانتقاصاً لها كما هو شأن كثير من الناس، وإنّما قصد الذكر تبعاً لأصالة؛ أي أنّ دعاءهما ورغبتهما في الولد لا لأجل منفعة ترجى من الذكر، ولا

١- وبه قال الشيخ عبد الرحمن خالق، والدكتور محمود السرطاوي، والدكتور همام سعيد، والدكتور راجح الكردي، والدكتور فضل عباس، والدكتور عبد الناصر أبو البصل، والدكتور محمد أبو فارس وغيرهم. (ينظر: الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د. عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧٢٠، وقضايا طبية معاصرة، جمعية العلوم الطبية الإسلامية، ج: ٢، ص: ٢٩٥).

٢- وبه قال الدكتور عباس أحمد محمد الباز. (ينظر: اختيار جنس المولود وتحديدّه قبل تخلقه وولادته بين الطب والفقه، د. عباس أحمد محمد الباز، ج: ٢، ص: ٨٧٩-٨٨٢).

٣- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٤، ص: ١٩٧.

٤- موقف الإسلام من الأمراض الوراثية، د. عثمان شبير، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ١، ص: ٣٣٩، وفتاوى معاصرة للمرأة والأسرة المسلمة، د. يوسف القرضاوي، دار الضياء للنشر والتوزيع، الأردن، ط: ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ص: ١٦١.

لأجل استبقاء ميراث أو حمل اسم...، وإنّما لمعنى أجلّ وأسمى؛ فزكريا عليه السلام أراد ذكرا ليرث العلم والنبوة، ويسوس بني إسرائيل بما يوحى إليه، وأما امرأة عمران فقد نذرت ما في بطنها لخدمة بيت المقدس، لا لتستخدمه في أي أمر آخر، وهذا لا يقوم به إلا الذكور، فلما أنجبت أنثى حزنّت -لا لكونها أنثى- وإنّما لفوات مقصودها في تحرير ذكر لخدمة بيت المقدس، وقد عظم الله شأن هذه الأنثى فقال: (**قَدْ أَفْضَلْنَا مِنْكُمْ نِسَاءَ الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ مِنْكُمْ مَنْ أَمْسَكَ زَوْجَهُ وَاسْتَصْعَبَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يُعْطِيَ الْمَالَ الْمَكْتُوبَ**) [آل عمران: ٣٦]، أي ليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت^(١)، فهذه الأنثى خير من الذكر المطلوب، وهي مريم عليها السلام أم النبي عيسى عليه السلام، ولذلك فإنّ هذا الاستدلال جانب الصواب^(٢).

١- تفسير الكشاف عن حقائق التتزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، تحقيق محمد موسى عامر، دار المصحف، القاهرة، ط: ٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ج: ١، ص: ١٧١.

١. الآيات الدالة على استنثاره سبحانه بعلم ما في الأرحام؛ منها قوله تعالى: ﴿ * ١٠٩﴾

[الأنعام: ٥٩].

ولقد أفاد تقديم الخبر عن المبتدأ -هنا- الحصر؛ أي أنّ مفاتيح الغيب عنده سبحانه وحده، لا عند غيره^(١)، ومن مفاتيح الغيب علم ما في الأرحام^(٢)، فعن سالم ابن عبد الله عن أبيه، عن رسول الله ﷺ قال: «مفاتيح الغيب خمس: (١) ما بين يدي ربك، (٢) ما بين يدي ربك، (٣) ما بين يدي ربك، (٤) ما بين يدي ربك، (٥) ما بين يدي ربك» [لقمان: ٣٤]»^(٣).

ووجه الدلالة: أنّ الآيتين تفيدان حصر علم ما في الأرحام عند الله، فهو سبحانه اختص به، وادعاء البشر ذلك مصادم لتلك الآيات^(٤).

ونوقش هذا الاستدلال بالآيتين بآئه في غير محله لكون علم الله سبحانه وتعالى لما في الأرحام يشمل جنس المولود، ويشمل غيره من كمال خلقتة ونقصها، وصفاته الخلقية والخلقية، وأجله وعمله، وسعادته أو شقاوته، بل وكل ما يتحرك في الرحم أو يسكن فيه، مما لا يمكن لعقل بشر أن يدركه^(٥).

٢. قوله تعالى: ﴿ ١٠٩﴾

﴿ ١٠٩﴾

[الشورى: ٤٩، ٥٠].

ووجه الدلالة: أنّ الآية دلّت على أنّ الله سبحانه هو المتصرف في ملكه بما يريد، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، يهب لمن يشاء من عباده إناثاً، ويهب الذكور لمن يشاء، أو يجمع لهم

١ - التفسير الكبير، الرازي، ج: ١٣، ص: ١٠.

٢ - تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج: ٢، ص: ١٠٦١.

٣ - رواد البخاري في صحيحه، كتاب: التفسير، سورة الأنعام، باب: "وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو"، رقم: ٤٦٢٧.

٤ - قضايا طبية معاصرة، جمعية العلوم الطبية الإسلامية، ج: ٢، ص: ٢٩٩، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٢٧.

٥ - الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د. عبد الناصر أبو البصل، ضمن بحوث فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧١٨.

بينهما، ويقضي بالعقم لمن يشاء، يفعل ذلك بعلم، ولا رادّ لما يريد، وهو القادر على كل شيء^(١).

وإذا كان إعطاء الذكور أو الإناث للإنسان من مشيئة الله، فإنّ تدخل البشر في اختيار جنس المولود تطاول على مشيئته سبحانه وإفساد في الأرض، وعبث في النظام الذي جعله الله في أرضه. بما يحقق التوازن بين الجنسين^(٢)، ولو رجع الأمر إلى رغبة الناس في اختيار المولود فإنّ الذكر هو رغبة أغلب الناس مما يؤدي - لو سعى هؤلاء الراغبون في الذكور إلى تحقيق رغبتهم - إلى حدوث اختلال في التركيبة السكانية بزيادة عدد الذكور، وقلة عدد الإناث مما يؤدي إلى انتشار الجرائم والفواحش، وغيرها من المشكلات الأخلاقية والاجتماعية^(٣).

ونوقش هذا الاستدلال بأنّ اختيار جنس المولود لا يعارض مشيئة الله سبحانه وإرادته، بل كل ما في الأمر أنّ الإنسان عمل بما علّمه الله من وسائل، ويسرّ له من أسباب، ليصل إلى نتائج هي من قدر الله ومشيئته، وكل ما يقوم به الإنسان إنّما هو واقع تحت مشيئة الله تعالى، قال سبحانه: (

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعِينَ وَيُكْمِلَ لَكُمْ دِينَكُمْ إِنَّمَا يُنذِرُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (البقرة: ١٧٨)

[الإنسان: ٣٠، ٣١].

وقال سبحانه: (﴿وَلَا تَتَّبِعُوا هُمُومَهُمْ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَمْ يَنْجِبُوا عَنْهُمُ غَوْلًا وَمَنْ غَوْلًا﴾ (التكوير: ٢٩).

ولو كان التدخل لاختيار جنس المولود يعارض على مشيئة الله سبحانه، لكان العزل -أيضا- كذلك، وقد رخص فيه رسول الله ﷺ؛ فقد ورد في الحديث الصحيح أنّ رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: إنّ لي جارية هي خادمتنا وسانيتنا^(٤)، وأنا أطوف عليها، وأنا أكره أن تحمل، فقال ﷺ: «اعزل عنها إن شئت، فإنّه سيأتيها ما قدر لها»^(٥).

فلو كان العزل مناقضاً لمشيئته تعالى لما أمر به رسول الله ﷺ.

ولو اعتبر الأخذ بالأسباب معارضاً لمشيئة الله لكان السعي في طلب الرزق، وكل علاج وطلب

١ - فتح القدير، الشوكاني، ص: ١٥٩٥.

٢ - الهندسة الوراثية، د. إياد إبراهيم، ص: ١٢٨.

٣ - الاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ٣٠٧، ٣٠٨.

٤ - السانية: الساقية. (ينظر: المصباح المنير، الفيومي، مادة (سنا)، ج: ١، ص: ٤٦٤).

٥ - رواه مسلم، كتاب: النكاح، باب: حكم العزل، رقم: ١٤٣٩/١٣٤.

للشفاء، ومنه علاج العقم معارضا لمشیئة الله، وهل اختيار جنس المولود إلا اتخاذ للأسباب لإنجاب جنس معين مع تفويض الأمر إلى الله!!^(١).

٣. إن اختيار جنس المولود ما هو إلا صورة مطوّرة من الوأد الجاهلي المحرم شرعا، ومظهر جديد من مظاهر كراهية الأنثى الذي شنع القرآن موقف أصحابه عندما قال: (فَعَسَىٰ أَهْلُهَا كَارِهِينَ)

﴿١٤٠﴾

(النحل: ٥٨، ٥٩).

والقول بجواز اختيار جنس المولود مآله - في الغالب - إلى اختيار الذكور، والعدول عن الإناث، وإبراز لروح احتقار المرأة التي كرّمها الإسلام، ورفع شأنها أمّا، وزوجة، وبنات^(٢).

ونوقش قياس اختيار جنس المولود على الوأد بأنّه قياس مع الفارق؛ حيث إنّ الأنثى في الجاهلية كانت تؤاد وهي حية، أما اختيار جنس المولود فإنّه يحدث قبل تخلّق الجنين، فلا يوجد فيه معنى للوأد^(٣).

ثالثا: أصحاب القول الثالث:

استدلّ الدكتور عباس أحمد محمد الباز عما ذهب إليه من أنّ حكم اختيار جنس المولود يرجع إلى الموازنة بين المصالح والمفاسد التي تترتب عليها بما يلي:

١. أنّ مطلق الإباحة قد يتحول إلى سياسة عامة قائمة في المجتمع، فيؤدي ذلك إلى إحداث خلل في التوازن بين عدد الذكور والإناث.

٢. قد تتوفر أسباب ودواعي إباحة اختيار جنس المولود كبعض الأمراض الوراثية التي تصيب أحد الجنسين؛ كمرض العامل الرايزيسي الذي يصيب جنس المواليد الإناث دون الذكور، فيفتى بجواز اختيار جنس المولود في هذه الحالة، من باب العلاج، وإزالة الضرر، ويرجع الأمر في تقدير

١ - قضايا طبية معاصرة، جمعية العلوم الطبية الإسلامية، ج: ٢، ص: ٣٠٣، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٢٨، ١٢٩.

٢ - قضايا طبية معاصرة، جمعية العلوم الطبية الإسلامية، ج: ٢، ص: ٣٠٠، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٣٠.

٣ - قضايا طبية معاصرة، جمعية العلوم الطبية الإسلامية، ج: ٢، ص: ٣٠٢.

تلك الحالات إلى الطبيب المسلم الثقة^(١).

الترجيح:

إننا لو نظرنا إلى أدلة المجيزين نرى أن أقوى ما اعتمدوه من دليل قياسهم التدخل في تكوين الإنسان العضوي، بفصل الحيوانات المنوية المذكورة عن الحيوانات المنوية المؤنثة لغرض اختيار جنس المولود على طلب زكريا عليه السلام ودعائه ربه أن يرزقه الذكر، ورغبة مريم عليها السلام فيه، وهو قياس مع الفارق؛ إذ إن الدعاء فيه مظهر العبودية، ومطلق الخضوع لله، والطمأنينة لما يختاره هو سبحانه؛ وإن كان الدعاء بسؤال الذكر أو الأنثى، لأن المؤمن موقن بأن الله عليم حكيم، وأنه على كل شيء قدير، يستجيب بما أراد وفي الوقت الذي يريد، وفي الحديث عن جابر **t** قال: سمعت رسول الله **e** يقول: «ما من أحد يدعو بدعاء إلا آتاه الله ما سأل أو كف عنه من السوء مثله، ما لم يدع يأثم أو قطع رحم»^(٢).

فالعبد، وإن سأل الله شيئاً يرجوه إلا أن فرحه ورضاه بشيءٍ وُهبَ وإن لم يكن سؤاله ورغبته أشد من فرحه ورضاه بما اختاره لنفسه لو أعطيه^(٣)، كحال امرأة عمران التي رغبت في الذكر لما نذرت ما في بطنها لخدمة بيت المقدس، وهو ما لا يقوم به إلا الذكور، فلما أنجبت أنثى حزنت -لا لكونها أنثى- وإثماً لأنها كانت ترجو ذكراً تحرره لخدمة بيت المقدس، ولكن لما وهب الله لها أنثى قالت: (**Qarva a qas sir**) [آل عمران: ٣٦]، يعني إذا كان الذكر مطلوباً فإن هذه الأنثى موهوبة الله، وليس الذكر الذي هو مطلوب كالأنتى التي هي موهوبة الله، فدلّ مقالها على أنها كانت -عليها السلام- مستغرقة في معرفة جلال الله عالمة بأن ما يفعله الربّ بالعبد خير مما يريده العبد بنفسه^(٤).

١ - اختيار جنس المولود وتحديد قبل تخلقه وولادته بين الطب والفقه، د.عباس أحمد محمد الباز، ج: ٢، ص: ٨٨٠.

٢ - رواه الترمذي في سننه، أبواب الدعوات، باب: ما جاء أن دعوة المسلم مستجابة، رقم: ٣٣٨١، والطبراني في الاوسط، باب: العين، من اسمه: علي، علي بن المبارك، رقم: ٣٧٧١، ورمز له السيوطي في الجامع الصغير بالحسن، ج: ٢، ص: ١٤٧.

٣ - ولعل هذا هو المراد من قول ابن عطاء الله السكندري: «لا يكن تأخر أمد العطاء مع الإلحاح في الدعاء موجبا ليأسك، فهو ضمن لك الإجابة فيما يختاره لك، لا فيما تختاره لنفسك، وفي الوقت الذي يريد، لا في الوقت الذي تريد» (ينظر: الحكم العطائية والمناجاة الإلهية لابن عطاء الله السكندري، تحقيق الشيخ يوسف بن محمود الحاج أحمد، مطبعة الفوال، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص: ٥٠، ومذكرات في منازل الصديقين والربانيين، سعيد حوى، دار عمار، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ج: ٣، ص: ٢٤٢).

٤ - هذا معنى من معاني الآية، ذكره الإمام الرازي، وهناك معانٍ أخرى لها. (ينظر: التفسير الكبير، الرازي، ج: ٨، ص: ١٠).

فإذا أدركنا ارتباط هذه المعاني بالدعاء، بدا الفارق بينه وبين تقنية من تقنيات الهندسة الوراثية لاختيار جنس المولود؛ فهناك أن تُفوّض وهنا أنت تختار لنفسك، فكان القياس -إذن- فاسداً.

أما استدلال المجيزين بالقاعدة (الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم) فإنّ ما ينتج عن هذا النوع من التدخل في التكوين العضوي للإنسان من مفسد وأضرار أرى أنّه يمكن أن يكون دليلاً للتحريم، ومن تلك المفسد إهدار بعض خصائص التكوين العضوي للإنسان؛ منها كرامة الإنسان، إذ إنّ في عمليات اختيار الجنس بحول أكرم مخلوق إلى مادة تخضع مكوناتها للتجارب، والامتهان، حيث يعمد إلى إتلاف الفئاض من البيوضات الملقحة الزائدة بعد عملية اختيار الجنس المرغوب^(١).

ومن تلك الخصائص التي تهدر -بمذه التقنية- خاصية التنوع والاختلاف، وسنة الزوجية، حيث لو ترك الأمر لأهواء الناس ورغباتهم في اختيار مواليدهم لاختار أغلبهم الذكور من الجنسين، ولأدى ذلك -إذن- إلى اختلال رهيب في نظام الكون، وفي التوازن بين الذكور والإناث، ولا يعلم نتيجة ذلك من الفساد إلا رب العالمين، وهذا ما أدى ببعض الدول والمنظمات إلى أن تصدر تحذيرات تنذر بمخاطر قد تحدث من جراء عملية التحكم في جنس المولود^(٢).

وبناء عليه فالذي يبدو لي -والله أعلم- حرمة التحكم في الخلايا الجنسية، والتدخل فيها لغرض اختيار جنس المولود سداً للذريعة، ودرءاً لأضرار بعضها بادٍ والبعض متوقعا، وإعمالاً للقاعدة الفقهية (درء المفسد أولى من جلب المصالح)، إلا في حالة الضرورة القصوى، ويمكن تحديدها بوجود مرض وراثي خطير يصيب جنسا من الجنسين في نسل الإنسان، يؤكد خطر هذا المرض بعد إثباته بما يغلب على الظن طبيبان مسلمان ثقتان.

١ - ولقد ذهب فريق من العلماء الباحثين المعاصرين إلى حرمة إتلاف البيوضات الملقحة غير المرغوب في جنسها، واعتبروها نوعاً من الإجهاض. (ينظر: قضايا طبية معاصرة، جمعية العلوم الطبية الإسلامية، ج: ٢، ص: ٢٩٧).

٢ - كما ورد في بيان للمجلس الأعلى للصحة التابع لوزارة الصحة التركية: (إنّه يتعين منع تحديد نوع الجنين قبل الحمل، ما لم تكن ثمة ضرورة طبية لذلك، وإنّ نوع الجنين ليس مرضاً يجب تحديده والقضاء عليه قبل الحمل، ووفقاً للقيم الشائعة فإنّه يتعين على الأسر أن تقبل دون شروط جنس المولود المقبل، كما أنّ هذا الأمر قد يؤدي إلى إفساد التوازن الطبيعي بين تعداد الذكور والإناث في العالم) عن صحيفة الرأي الأردنية، نقلاً عن الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي، د. عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٧٢١.

المبحث الرابع: أحكام الاستنساخ البشري .

يعتبر الاستنساخ من أهم الأحداث في هذا القرن، فهو اكتشاف علمي جديد وخطير أيضا، وتعتبر مسأله من فقه النوازل التي تحتاج إلى بحث ونظر عميقين للحكم عليها، نظرا لما سيترتب على الاستنساخ من نتائج تمس العقيدة والفقه والقانون بمجالاته: المدني، والاجتماعي، والجنائي والإداري،

وسنحاول في هذا المبحث دراسة مسائل الاستنساخ من حيث مفهومه، وطرقه، وكذا إبراز مصالحه ومفاسده، ثم بيان حكمه الشرعي في المطالب التالية:

* **المطلب الأول: مفهوم الاستنساخ.**

* **المطلب الثاني: أنواع الاستنساخ البشري.**

* **المطلب الثالث: حكم الاستنساخ البشري.**

المطلب الأول: مفهوم الاستنساخ .

أولاً: تعريف الاستنساخ.

١. تعريفه لغة:

جاء في لسان العرب: نسخ الشيء وينسخه نسخاً وانتسخه واستنسخه: اكتبه كتاباً عن كتاب حرفاً بحرف، والأصل نُسخة، والمكتوب عنه نسخه لأنه قام مقامه، والكاتب ناسخ ومنتسخ.

والاستنساخ كتب كتاب من كتاب، وفي التتريل: () [الجاهلية: ٢٩]: أي نستنسخ ما تكتب الحفظة فيثبت عند الله، والنسخ: إبطال الشيء وإقامة آخر

مقامه، وفي التتريل: () [البقرة: ١٠٦]، فالآية الثانية ناسخة والأولى منسوخة، والنسخ: نقل الشيء من مكان إلى مكان وهو هو.

ونسخ الشيء بالشيء: ينسخه وانتسخه أزاله به، ونسخت الشمس الظل وانتسخته أزالته. والنسخة بالضم أصل المنتسخ منه^(١).

وتناسخ الأزمنة والقرون تتابعها وتداولها لأن كل واحد ينسخ حكم ما قبله ويثبت الحكم لنفسه^(٢).

فمن معاني الاستنساخ لغة نقل نسخة تكون مطابقة لأصلها.

٢. تعريف الاستنساخ اصطلاحاً:

عرّف الاستنساخ بعدة تعريفات؛ منها:

أ. هو عبارة عن زرع خلية إنسانية أو حيوانية جسمية تحتوي على المحتوى الوراثي كاملاً في رحم طبيعي أو اصطناعي، وذلك بغرض إنتاج كائن حي صورة طبق الأصل من نظيره صاحب الخلية الأولى^(٣).

١ - لسان العرب، ابن منظور، مادة (نسخ)، ج: ٣، ص: ٧٢، ٧٣.

٢ - المصباح المنير، الفيومي، مادة (نسخ)، ج: ٢، ص: ٩٣١.

٣ - الاستنساخ البشري بين القرآن والعلم الحديث، د. توفيق علوان، ص: ١٣.

ويلحظ على هذا التعريف أنّه غير جامع ولا مانع؛ بحيث اقتصر على بعض طرق الاستنساخ، كما أنّه ذكر أنّ النسخة المستنسخة تكون طبق الأصل للنسخة الأصلية، وليس ذلك بالضرورة.

ب. أنّه أخذ خلية جسدية من كائن حي تحتوي على كافة المعلومات الوراثية، وزرعها في بويضة مفرغة من موروثاتها ليأتي المخلوق الجديد، أو الجنين مطابقاً تماماً للأصل؛ أي الكائن الذي أخذت منه^(١).

ويلحظ على هذا التعريف أنّه لم يشمل جميع طرق الاستنساخ، كما أنّه اشترط مطابقة الأصل تماماً، وليس الأمر كذلك.

ج. هو عملية تنتج بها من خلية واحدة، وبطريقة غير جنسية مجموعة من الخلايا كلها متطابقة وراثياً^(٢).

نفس الذي لوحظ على التعريف السابق يلحظ على هذا التعريف أيضاً؛ حيث إنّهُ لم يشمل جميع طرق الاستنساخ، غير أنّه يمكن أن يفهم من قوله (متطابقة وراثياً) أنه أراد بالتطابق الوراثي ترجمة البنية الوراثية التي في الأصل بكامل عددها الكروموسومي في النسخة، وهذا لا يعني التطابق الكامل؛ الذي يعني أنّ محصلة خصائص النسخة تعود جميعها للأصل، لأنّ ليس كل ما هو قابل للتوارث غير قابل للتغيير، فالخلط بين ما هو قابل للتوارث وما هو غير قابل للتغيير هو جزء من سوء فهم عام عن الجينات.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الذي تقرّر حديثاً في علم الوراثة أنّ عوامل الوراثة لا تنحصر في أنوية الخلايا، وإنّما توجد عوامل وراثية أخرى مؤثرة خارج الأنوية في سيتوبلازم الخلايا^(٣).

ولذلك فإنّ مما يؤخذ على كثير من تعاريف الاستنساخ اعتبار النسخة صورة طبق الأصل المستنسخة منه.

د. هو استزراع خلية، أو مجموعة خلايا من كائن حي، ومتابعة نموّها، وتمييزها لتكوين

١ - الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق، د. نصر فريد واصل، د. وهبة الزحيلي، وآخرون، دار الفكر، دمشق، ط: ١، ١٩٩٧م، ص: ١١٧.

٢ - الشفرة الوراثية للإنسان، كيفلس دانييل وآخرون، ص: ٤٠٩.

٣ - الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر، السيد مهران، ص: ٣٠٩، ٣١٠، والاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ٨٥.

أنسجة جديدة، أو كائن حي كامل جديد^(١).

ثانياً: نشأة الاستنساخ وحكم بحث مسأله.

١. لم تتفق كلمة الباحثين في تحديد تاريخ دقيق لبداية مشروع الاستنساخ^(٢)، غير أن الذي يمكن تقريره هو أن بداية تاريخ الاستنساخ بمفهومه الاصطلاحي هو بداية تطور علم البيولوجيا خلال هذا القرن، ولقد نشأ مع نشوء الهندسة الوراثية، وتطور بتطورها، فالاستنساخ أحد المجالات المهمة في الهندسة الوراثية التي تتحكم في الإمكانيات الوراثية للكائن الحي.

ولقد بدأت تجارب الاستنساخ على الحيوان قبل الإعلان عن ولادة النعجة (دوللي)، حيث قام البريطانيان (روبرت بريجز، وتوماس كينج) بأول عملية استنساخ إحيي (أمعاء) الضفادع في عام ١٩٥٢م^(٣)، ثم توالى التجارب على الحيوانات حتى أعلن العالم الاسكتلندي "يان ويلموت" ومعه فريق من علماء معهد "روزلين" عن ميلاد النعجة (دوللي) عن طريق الاستنساخ^(٤).

أما في المجال البشري فإن أول عملية طفل أنبوب أجريت كانت في بريطانيا عام ١٩٧٨م؛ حيث تمت ولادة لويز براون بتخصيب ببيضة أمها باللقاح خارج الرحم، وهذه العملية وإن لم تكن استنساخاً إلا أنها كانت المفتاح للتوصل إلى طريقة الاستنساخ^(٥)، وفي سنة ١٩٩٣م تمت أول محاولة للاستنساخ البشري في الولايات المتحدة الأمريكية على الطريقة التوأمية، وتم الإعلان

١ - استنساخ الإنسان حياً أو ميتاً، د. سينوت دوس، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ط: ١، ١٩٩٩م، ص: ٦٣.

٢ - يذكر بعض الباحثين أن تاريخ الاستنساخ قدم قدم الإنسانية، فذكروا نماذج لذلك؛ منها أن حواء خلقت من جزء من آدم، وهو ضلعه، وذكر الدكتور مصطفى محمود أن الاستنساخ قدم جداً، لأن طريق التكاثر هو انقسام الخلية، وهو أمر موجود منذ القدم، هذا فضلاً عما ذكره الأقدمون من احتمال وقوع الحمل من غير ملامسة الرجال وذكروا أمثلة -هي أساطير- لمن ولدوا من غير آباء، كما ساقوا -لبيان قدم فكرة الاستنساخ- ما كان يطمح إليه أفلاطون في مدينته الفاضلة من سكان يمثلون جيلاً ذا صفات وراثية رفيعة وممتازة، لا يكون بينهم مشوهون، ولا مصابون بعيوب خلقية ولا جسدية، وهو ما سعى هتلر في مطلع القرن العشرين لتحقيقه؛ حيث أبدى رغبة في إنتاج عرق متميز قوي ذي عضلات مفتولة، يجري عليه تجارب ويستنسجهم، ولكن التقنية التي ينفذ بها رغبته خذلته.

كما حاول بعض الباحثين أن يعتبر ما نص عليه بعض الفقهاء مما يمكن أن يكون نمطاً غير معهود في التناسل من قبيل التمهيد للاستنساخ؛ كأن يحصل اللقاح بين فحول الظباء وإناث الغنم، أو العكس مباشرة بواسطة.

ولقد تحدث الفقهاء عن ذلك في معرض بيان فيما تجب فيه الزكاة ومالا تجب، فذكروا أنها لا تجب فيما يولد من الإبل والبقر والغنم من وحش، كما لو ضربت فحول الظباء إناث الغنم أو العكس مباشرة، أما بواسطة فإنه يجب فيها الزكاة.

(ينظر: الذخيرة للقرافي، ج: ٢، ص: ٤٦٤، الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٢٥٦٢٤، والاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٥٠).

٣ - الاستنساخ البشري وموقف العلم والشرع منه، مصطفى كمال التارزي، مجلة الهداية التونسية، العدد: ١، عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص: ٢٦.

٤ - الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٢٤.

٥ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٥٠، ٥١.

عنها في مؤتمر الخصوبة الأمريكية بمدينة مونريال^(١).

وفي سنة ٢٠٠٢م أعلن العالم سيفرينو انتيفوري طبيب النساء الإيطالي عن ثلاث حالات حمل بأجنة مستنسخة، يتوقع ولادتهن في بداية عام ٢٠٠٣م ولكن لم يحدث شيء من ذلك إلى الآن. ولا تزال جهات تطلق إدعاءات بنجاح عمليات استنساخ، وما تفتقر الجهات الرسمية تكذيبها^(٢).

٢. حكم بحث مسائل الاستنساخ:

قد يقول قائل فإذا لم يثبت نجاح عملية الاستنساخ البشري حتى الآن، بل ذهب بعض العلماء إلى حدّ إنكار إمكان وقوع ذلك^(٣)، فلم تبحث مسأله؟

أقول إنّ الذي يدفعنا إلى بحث مسائل استنساخ البشر، وحكمه ثلاثة أمور:

الأول: هو أنّه ولو لم يعلن إلى حد الآن عن حالة ناجحة من استنساخ البشر فإنّ وقوع ذلك ممكن جدّاً، ولقد ذهب بعض الباحثين في علم الوراثة، إلى أنّ استنساخ البشر -بعد النجاح في استنساخ الحيوان- قادم، وإنّما القضية قضية وقت^(٤).

الثاني: أنّه وإن لم يتحقق وقوع الاستنساخ البشري، فإنّ ثمة تجارب قائمة على قدم وساق لإنجاحه^(٥)، ومثل تلك التجارب لها آثارها الشرعية والأخلاقية باعتبار أنّ مادتها هو الإنسان المكرّم، ومجرد وقوع التجربة على الإنسان، بغض النظر عن نجاحها أو عدمه، يبرّر بحثها وبيان حكم الشرع فيها.

الثالث: أنّ ثمة مدرسة فقهية عريقة في التشريع الإسلامي تتجه في مذهبها إلى بحث المسائل الافتراضية التي يحتمل وقوعها^(٦)، فاجتهدوا في تصوير ما لم يقع، واستنبطوا له الأحكام الافتراضية،

١- الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٢٣.

٢- الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٥٢.

٣- الاستنساخ حقيقته وما وراءه، د. محمد الشباني، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، لندن، ع: ١٤١٨، ١١٧هـ، ص: ٨٤، والاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٢١، والاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٣٢، والاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ٨٥.

٤- منهم (باتريك ديكسون) مؤلف كتاب "الثورة الوراثية"، (ينظر: الاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ٨١، ٨٥).

٥- الاستنساخ بين العلم والفقه، د. داود سلمان السعدي، ص: ٢٠٦.

٦- هي مدرسة الرأي، ويخالفها في المنهج أصحاب مدرسة الحديث. (ينظر: الموافقات للشاطي، ج: ٤، ص: ٢٣٢-٢٣٥، وأعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، رتبته وضبطه وخرج آياته محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ج: ٤، ص: ١٢٠).

مستندين في ذلك إلى عدم ورود النهي الصريح عن ذلك في كتاب الله **U**، أو صحيح السنة عن رسول الله **e** ^(١).

بل لقد استدلوا على مذهبهم ببعض الأحاديث النبوية؛ منها:

- حديث النواس بن سمعان **t** عن الدجال، وفيه أن الصحابة سألوا النبي **e**: فقالوا: يا رسول الله: ذلك يوم كسنة، أتكفينا فيه صلاة يوم؟، قال: «لا. أقدرُوا له قدره» ^(٢).

- حديث المقداد بن عمرو الكندي **t** - وكان شهد بدرًا مع النبي **e** - أنه قال: يا رسول الله إن لاقيت كافرًا فاقتلنا، فضرب يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ بشجرة، وقال: أسلمت لله، أأقتله بعد أن قالها؟ قال رسول الله **e**: «لا تقتله»، قال يا رسول الله فإنه طرح إحدى يدي ثم قال ذلك بعدما قطعها آقتله؟ قال: «لا، فإن قتلته فإنه بمثلتك قبل أن تقتله، وأنت بمثلته قبل أن يقول كلمته التي قال» ^(٣).

قال ابن حجر: (واستدل به على جواز السؤال عن النوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدّم ترجيحه، وأما ما نقل عن بعض السلف من كراهة ذلك فهو محمول على ما يندر وقوعه، أما ما يمكن وقوعه عادة فيشرع السؤال عنه ليعلم) ^(٤).

ثالثاً: دوافع الاستنساخ البشري.

دوافع الاستنساخ البشري متضمنة في دوافع التدخل في التكوين العضوي للإنسان، ولقد مثلنا بالاستنساخ في بعض تلك الدوافع، ولكن يمكننا أن نخص بالذكر دوافع الاستنساخ البشري، ونجملها في:

١. الدوافع العقدية:

قد يستغرب أن يكون التحدي والغرور من أسباب الاستنساخ، إلا أنه حين يصرّح بعض من لهم صلة بالاستنساخ أنهم يمكنهم به أن يشاركوا الله في الخلق والإعادة، وأن فكرة الخلود التي كانت مما يحيله العقل أصبحت اليوم احتمالاً ممكناً من خلال محاولة امتداد للذات من خلال عملية الاستنساخ، ولئن تحقق ذلك ليصبح الإنسان من الخالدين، ولقد وصف مؤسس حركة (الطائفة

١ - الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة، د. السيد مهران، ص: ٦٧.

٢ - رواد مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم: ٢٩٣٧/١١٠.

٣ - رواد البخاري، كتاب: الديات، باب، رقم: ٤٠١٩، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، رقم: ٩٥/١٥٥.

٤ - فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٢، ص: ٢٣٠.

الرائيلية^(١) الاستنساخ بأنه "مفتاح الحياة الأبدية"^(٢)، حين يصرح بعض هؤلاء بمثل تلك الأغراض للتدخل في التكوين العضوي للإنسان، يتبين بما لا شك فيه أن التحدي والغرور هو الدافع وراء كثير من تقنيات الهندسة الوراثية، ومنها الاستنساخ.

٢. الدوافع العلمية والبحثية:

يُعتبر البحث العلمي من الأسباب المباشرة للاستنساخ، حيث يطمح علماء الهندسة الوراثية إلى تطوير بحوث العلوم البيولوجية، والهندسة الوراثية والعلاج الجيني، والسعي إلى جعلها طفرة علمية خلال القرن القادم، والبلوغ بها إلى مقام المنجزات الحضارية النوعية الكبرى على غرار المكتشفات العلمية الأخرى التي حيرت الناس؛ مثل اكتشاف الذرة، وغيرها^(٣).

ولم تكن التجارب العلمية الأولى التي استقرت نتائجها عند موضوع الاستنساخ تهدف إليه، بل كانت تسعى للإجابة عن أسئلة تتعلق بأنماط خلايا الكائن الحي ووظائفها، ثم تطور البحث العلمي فجعل يتساءل عن مدى قدرة نواة الخلية على مساواة نواة البويضة المخصبة، ثم هل بوسعها أن تصبح جسماً كاملاً إذا وضعت في مكان ملائم، وهذا هو أحد معاني الاستنساخ^(٤).

٣. الدوافع الاقتصادية والتجارية:

لقد دخلت نتائج الأبحاث العلمية، ومنها أبحاث الهندسة الوراثية - للأسف - إلى الأسواق التجارية، وطالتها المنافسات التجارية، ولقد تم تأسيس مئات شركات التقنية الحيوية - وفي فترة وجيزة جداً - والتي يبلغ رأس مالها الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي ٤٢ بليون دولار، ودخول التجارة كعنصر أساسي في موضوع الاستنساخ يجعله موضوعاً حساساً وخطراً^(٥).

١ - الطائفة الرائية فرقة تضم أكبر المنظمات الخيرية، وتضم ٤٠ ألف عضو في ٨٥ دولة، وهي مشتقة من رائل؛ ويعني بالعبرية ناقل رسالة الخالق للبشر، ومؤسس هذه الحركة هو الصحفي الفرنسي كود فريلهون، ويزعم أن فضائيين اتصلوا به وطلبوا منه إنشاء سفارة لهم في الأرض، ولقد أنشأت هذه الطائفة منظمة تعني باستنساخ البشر بتكلفة مقدارها ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. (ينظر: الاستنساخ الحيوي، وأقوال العلماء فيه، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٣٧).

٢ - المرجع السابق، ص: ٦٠، ٦١.

٣ - الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٣٢.

٤ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٥٧، ٥٨.

٥ - الاستنساخ جدل العلم و الدين والأخلاق، د. هاني رزق، ص: ٧٤.

٤. الدوافع الصحية والعلاجية:

لقد أدى تدهور الصحة لدى الأفراد - لأسباب عديدة - وظهور أمراض استعصت على الطب التقليدي علاجها، إلى تطور التجارب العلمية وتنويعها لإيجاد أدوية ومستحضرات طبية تعالج تلك الأدوية، وكان الاستنساخ إحدى تلك التجارب^(١).

٥. الدوافع الإنسانية والاجتماعية:

يُطرح الاستنساخ كحل لانخفاض عدد المواطنين في بعض الدول مما يضعفها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، فاقترح اللجوء إلى الاستنساخ لزيادة عدد المواطنين في تلك الدول^(٢).

كما يطرح البعد الإنساني دافعا من دوافع الاستنساخ، حيث يطمح الإنسان إلى إعادة البسمة والسعادة - بالاستنساخ - إلى أصناف من الناس حرموها؛ كالعقيم، حين يوهب الولد، والمصاب بالأمراض الخطيرة عندما يصبح منها براء^(٣)...

المطلب الثاني: أنواع الاستنساخ البشري

هناك نوعان من الاستنساخ البشري هما:^(٤)

١. الإنسال والتكاثر.

٢. الاستنساخ باستخدام مصادر الخلايا الجذعية^(٥).

الفرع الأول: الإنسال والتكاثر

ويندرج تحت هذا النوع طرق:

أولا: طريقة تفريغ البويضات من النواة (الاستنساخ الجسدي):

١ - الاستنساخ جدل العلم و الدين والأخلاق، عدنان السباعي، ص: ١٨٤-١٨٦.

٢ - استنساخ الإنسان حيا أو ميتا، د.سينوت دوس، ١٣، ١٤، والاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٦٠.

٣ - الاستنساخ البشري بين التحليل والتحرير، فوزي محمد حميد، ص: ١٩٣، ١٩٤.

٤ - هناك من يقسم الاستنساخ إلى نوعين: الاستنساخ الجيني (استنساخ الأجنة) أو الجنسي والاستنساخ الجسدي، والتقسيما يؤيدان إلى نفس النتيجة، غير أن تقسيمه إلى الإنسال والتكاثر، والاستنساخ باستخدام مصادر الخلايا الجذعية أعم وأشمل فلذا وقع عليه الاختيار في هذا البحث. (ينظر: الهندسة الوراثية، د.إياد إبراهيم، ص: ١٤٧، والاستنساخ بدعة العصر، د.نور الدين الخادمي، ص: ٢١، وحكم الانتفاع بالأجنة في ضوء المستجدات الطبية، يمينة عبد العزيز شوارد، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، قسم الفقه وأصوله، ص: ١٤٥، الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٦٧-٧٤).

٥ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٦٦، ٦٧.

وتتم هذه العملية بتفريغ البويضات من النواة، وزرع خلية جسدية بدلها، ثم تحت البويضات على الانقسام لتكوين جنين كامل، ويهدف من هذه العملية إلى إحداث التكاثر اللاجنسي^(١)، ويمكن استخدام هذه الطريقة لغرضين:

١. استنساخ الأحياء:

وقد نجحت محاولات التكاثر بهذه الطريقة لدى الحيوان، واشهر تلك المحاولات استنساخ النعجة "دوللي"، أما عند البشر فقد تمت عدة محاولات ذكرنا بعضها عند الحديث عن نشأة الاستنساخ، ولا تزال الأنباء تتحدث عن محاولات ناجحة لاستنساخ البشر، ولكن لحد الآن لم تثبت تلك المزاعم في الواقع^(٢).

ويذكر الباحثون في الهندسة الوراثية أن تطبيق هذه العملية على الإنسان بالغة في التعقيد، ما جعل بعضهم يذهب إلى حد القول باستحالتها -على الأقل- في الوقت الحالي، وذلك لسببين:

أ. اختلاف تكاثر الحيوان عن تناسل الإنسان من حيث التكوين، والفارق الزمني في عملية تخلق الجنين.

ب. كون استنساخ البشر أعقد وأصعب من التلقيح الصناعي الخارجي (أطفال الأنابيب) الذي تعتبر نسبة نجاحه ضعيفة، فلأن تفشل عملية الاستنساخ -إذن- أولى^(٣).

٢. استنساخ الأموات:

تتم عملية استنساخ الأموات -نظرياً- بنفس طريقة استنساخ الأحياء، غير أن في استنساخ الأموات يعتمد إلى حفظ خلايا الشخص المستنسخ قبل وفاته بتجميدها في مادة النيتروجين السائل

١ - الاستنساخ جريمة العصر، د. محمد نبيل الشواقي، ص: ٣٧، ٣٨، وأحكام الحيوان في الفقه الإسلامي، عمار كمال محمد مناع، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، قسم الفقه والتشريع، نابلس فلسطين، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص: ١٧٠.

٢ - من تلك الأنباء المعلنه عن نجاح استنساخ البشر، ما أعلنته شركة (كلونيد) استنساخ امرأة أمريكية تبلغ من العمر الحادية والثلاثين، وكذلك ما أعلنته الدكتورة تيسير مندور أستاذة بكلية الطب بجامعة الأزهر في تحقيق صحفي من أنه تم استنساخ البشر في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عامين (يعني منذ عامين قبل ندوهم الصحفية) لكنهم فشلوا في الحصول على مخلوق بشري كامل الحلقة، وكذلك ما صرح به العالم (أنتي نوري) من حدوث استنساخ بشري في إيطاليا في سرية تامة، كما نشرت (الصنداي تايمز) في عددها الصادر يوم ١٩٩٧/٠٣/٠٩ خبراً عن الدكتورة مارتين نيجس - وهي عالمة بلجيكية - أنها استنسخت طفلاً منذ أربع سنوات... (ينظر: الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٦٧، ٦٨، والاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ٨١، ٨٢).

٣ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٧٠.

بدرجة حرارة (°١٧٠-)، ثم تستخلص نواة من إحدى تلك الخلايا بعد وفاة المستنسخ، لزرعها مكان نواة البويضات؛ حيث إنّ تلك الخلايا تظل حية بفعل تجميدها^(١).

وذهب بعض الباحثين إلى إمكانية تحقق الاستنساخ من متوفين، لكون بعض الخلايا الجسمية تظل محافظة على حياتها لبضع ساعات من موت الشخص، بدليل إمكانية نقل بعض الأعضاء من ميت حديث الوفاة إلى آخر حي^(٢).

مصالح ومفاسد الاستنساخ الجسدي (تفريغ البويضات):

١. المصالح:

أ. اعتقاد أنّه حل لمشكلة العقم لمن يعانون من نقص شديد في الحيوانات المنوية، أو ضعف شديد فيها، فيلجأ إلى الاستنساخ الجسدي لتحقيق حاجة الزوجين إلى الأولاد، وهي حاجة معتبرة شرعاً^(٣).

وردّ على هذه المصلحة بأنّها وإن اعتبرت من حيث الظاهر فهي - في الحقيقة - تنطوي على خطر يهدد المنهج الطبيعي والشرعي للإنجاب القائم على مشاركة الزوجين؛ حيث يعدم في هذه العملية جانب كبير من مشاركة الأم مما يقلل شعور الأم بأُمومتها، فيؤثر ذلك سلباً في المولود^(٤).

ونوقش هذا الرد بأنّ القول بضعف مشاعر الأم تجاه المولود، وعدم شعورها بأُمومتها حكم متعجل، حيث لم يحصل بعد الاستنساخ البشري حتى نحكم على مشاعر الأبوين تجاه المستنسخ، ورضا الزوجين بسلوك طريق الاستنساخ دليل ضمني على رضاها بالمولود المستنسخ، كما أنّ كثيراً من الأمهات المستأجرات يرفضن تسليم الولد الذي قمن بحمله بسبب ما يجدن من مشاعر جياشة تجاه من حملن، مع أنّ البويضات من غيرها، وقد سجلت العديد من هذه الحالات في بلاد الغرب^(٥).

ب. اجتناب مخاطر انتشار الأمراض الوراثية، لأنّ الإنجاب بالطرق الطبيعية من الزوجين

١ - قيل عن الاستنساخ، محمد إسماعيل، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ، ص: ٤٥-٥١.

٢ - الاستنساخ قبلّة العصر، د. صبري الدمرداش، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ، ص: ٥٧.

٣ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٠٠، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٥١، ١٥٢.

٤ - الاستنساخ بين العلم والفلسفة والدين، حسام الدين شحادة، مركز العلم والسلام للدراسات والنشر، دمشق، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص: ١٦٠.

٥ - الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٥٢، ١٥٣.

الذين يحملان -أو أحدهما- مرضاً وراثياً يجعل احتمال إنجاب أطفال مرضى وراثياً يصل إلى الربع، وبطريقة الاستنساخ الجسدي نأمن إصابة المستنسخ بالمرض، وإن كان حاملاً له^(١).

وردّ على ذلك بأنّ تلك الأمراض الوراثية يمكن تجنبها بما هو دون الاستنساخ، كالتلقيح الصناعي؛ حيث تفحص البويضات الملقحة قبل زرعها في رحم الأم، للتأكد من سلامتها، فإن ثبت ظهور المرض تركت للتلف، فلا يلجأ إلى الاستنساخ -إذن- لحل هذه المشكلة مع إمكان حلها بما تضمن نتائجه، لما يصحب الاستنساخ من مفاسد^(٢).

ج. مصالح صحية وعلمية، كتطوير البحوث المتعلقة بالأمراض الوراثية وكشف أسباب التشوهات الجينية، وفهم حقائق الشيخوخة، واستنساخ أشخاص يحملون أمراضاً وراثية، ثم إجراء بحوث على النسخ الجديدة^(٣).

وردّ عليه بأنّ هذا النوع من المصالح غير معتبرة شرعاً ولا تؤثر في الحكم الشرعي، ولا تثبت أمام مفاسد الاستنساخ^(٤).

د. اختيار المولود على حسب الطابع المرغوب فيه، والتحكم بجنسه، والحصول على أشخاص ذوي مواهب وصفات عالية، كالعابرة والموهوبين^(٥).

وردّ عليها -أيضاً- بأنّها مصلحة موهومة، غير معتبرة لما فيها من امتهان لكرامة الإنسان، واستغلال له وإهدار لشخصيته وذاتيته، تجعله محلاً للتجارب والعبث بجسده^(٦).

٢. المفاسد:

أ- الاستنساخ الجسدي امتهان لكرامة الإنسان، وسلب لحرية، وإذا أحس المستنسخ أنه إنّما أنتج ليكون امتداداً للمستنسخ، أو تعويضاً عن بعض ما نقص منه، تولدت لديه ميول عدوانية

١- المرجع السابق، ص: ١٥٣.

٢- المرجع السابق، ص: ١٥٣.

٣- الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٩٩، ١٠٠، والجوانب الأخلاقية والمهنية لاستنسال البشر، د. محمود الحاج محمد، مجلة الدواء العربي، العدد ٢، ص: ٨٠، وماذا وراء الاستنساخ، خالد أبو الفتوح، مجلة البيان، العدد ١١٧، ص: ٥٥.

٤- الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٢١٧، ٢١٨.

٥- الهندسة الوراثية والأخلاق، ناهدة البقصمي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٣م، ص: ٢١٧، ٢١٨.

٦- الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ٢١٨.

ونزع محتوى البيضة لا يندرج تحت مفهوم تغيير الخلق، إنما تحت مفهوم العلاج المشروع، وكما جاز العلاج الجيني للأمراض الوراثية، فكذلك يجوز نزع محتويات البيضة للعلاج بجامع التدخل في المورثات في الحالتين^(١).

ونوقش هذا الردّ بأنّ قياس الاستنساخ الجسدي على العلاج الجيني قياس مع الفارق، لأنّ العلاج الجيني يهدف إلى علاج خلل ومرض وراثي موجود في المورثات أما في الاستنساخ الجسدي فلا يوجد أي خلل في البيضة ولا في مادتها الوراثية التي نعمل على إزالتها، وتغييرها بغيرها، وهل ذلك إلا تغيير للخلق^(٢).

د- الانفجار السكاني؛ حيث يزعم بعض الباحثين أن الاستنساخ البشري لو تم فإنّه يؤدي إلى استنزاف موارد الأرض الطبيعية بسبب كثرة الولادات^(٣).

هـ- زيادة ظاهرة استئجار الأرحام، وتعرض الأجنة المستنسخة للبيع والمتاجرة^(٤).

و- لجوء العصابات الإجرامية في العالم إلى استنساخ أكبر المجرمين شراسة ومكراً^(٥).

ز- التكاليف الباهظة التي تلزم عملية الاستنساخ، إضافة إلى العبء المادي من جراء الإنفاق على الأطفال المعوقين بسبب الخطأ في عملية الاستنساخ^(٦).

ح- ظهور تشوهات في الإنسان المستنسخ، لأنّ إزالة نواة البيضة واستبدالها بنواة من خلية أخرى قد يعرّض البيضة بمحتواها الجديد لبعض التغيرات التي تسبب العيوب الخلقية بسبب نقص الصبغيات القادرة على تكوين الأحماض النووية اللازمة لنمو الكائن الحي الجديد، أو بسبب الأخطاء المعملية التي يمكن وقوعها أثناء عملية الاستنساخ، أو لأسباب أخرى^(٧).

١- الاستنساخ الواقع العلمي والحكم الشرعي، زياد أحمد سلامة، مجلة هدى الإسلام، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردن، العدد ١٠، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ج: ٤١، ص: ٧١-١٠٣.

٢- الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٥٦، ١٥٧.

٣- الاستنساخ البشري بين التحليل والتحرّم، فوزي محمد حميد، ص: ١٩٥.

٤- نحو اجتهاد يضبط قضية الاستنساخ، د. محمد الأشقر، موقع: www.islamonline.com.

٥- الاستنساخ، محمد المختار السلامي، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، ع: ١٠، ١٤١٨ هـ، ج: ٣، ص: ١١٥.

٦- أطباء بريطانيون يحذرون من مخاطر الاستنساخ، هيئة التحرير، موقع: www.aljazeera.com، ٢٥/١٠/١٤٢٣ هـ.

٧- الاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ١٤٢، والاستنساخ البشري بين القرآن والعلم الحديث، د. توفيق علوان، ص: ٩٣.

- ط - ظهور الأمراض الوراثية التي كان يحملها المستنسخ منه في المستنسخ، بينما يقل احتمال ظهور مثل تلك الأمراض في حالات التكاثر الطبيعية^(١).
- ي - احتمال تعرض الأم الحامل بالجنين المستنسخ لسرطان الرحم النادر من نوعه، وإن خرج الطفل المستنسخ سليماً^(٢).
- ك - ارتفاع حالات الإجهاض أو التشوه بسبب تدني نجاح عملية الاستنساخ إلى ١٠٪ حيث صرّح المشاركون في عملية استنساخ النعجة "دوللي" بأنه يتعين وجود حوالي ١٠٠٠ حامل للنجاح في استنساخ طفل واحد، مما يعني أن النتيجة ٩٩٩ حالة إجهاض وتشوه للجنين عند الولادة^(٣).
- ل - الفرد المستنسخ يشيخ في سن مبكرة مما يجعله ضحية لأمراض ضمور الخلايا والشلل والرعاش والخرف الشيخوخي^(٤).
- م - إنّ إمكانية حصول الاستنساخ من أنثى قد يؤدي إلى الاستغناء عن الرجال في عملية الإخصاب مما يؤدي إلى آثار مدمّرة؛ كاختلال في النسب بين الرجال والنساء، وفشو الشذوذ والجرائم^(٥).

ثانياً: الاستنساخ بالتشطير (التوأمة).

الاستنساخ بالتشطير هو تشطير ببيضة مخضبة في مرحلة تمايز الأنسجة والأعضاء إلى شطرين ليتولد منها توأمان متماثلان، بحيث تتصرف كل من الخليتين الناجمتين عن أول انقسام للبيضة وكأنّهما ببيضة جديدة من البداية^(٦).

فالاستنساخ بالتشطير -إذن- تدخل طبي تحت ظروف صناعية لإنجاح عملية التوأمة التي هي في

١ - استنساخ البشر: الطب والعلوم، الشريعة والقانون، د. محمد محروس وهدي عمّاش وآخرون، بيت الحكمة بغداد، ط: ١، ١٩٩٩م، ص: ١١٥.

٢ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٨٨.

٣ - الاستنساخ جدل العصر، جعفر عتريس، دار الهدى بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ، ص: ٥٩، ٦٠.

٤ - الاستنساخ البشري، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٨٩.

٥ - الاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ١٤٠، ١٤١، والجوانب الأخلاقية والمهنية لاستنساخ البشر، د. محمود الحاج محمد، مجلة الدواء العربي، العدد ٢، ١٩٩٨م، ص: ٨١.

٦ - الاستنساخ بدعة العصر، نور الدين الخادمي، ص: ١٧.

الأصل ظاهرة طبيعية^(١).

مصالح ومفاسد الاستنساخ بالتشطير:

١. المصالح:

أ. التغلب على مشكلة العقم، إما في حال الزوج الذي تكون حيواناته المنوية قليلة أو ضعيفة، وتكون البويضة في الزوجة صالحة، حيث يمكن الحصول على أكثر من طفل بالتلقيح. وإما في حال الزوجة التي تعاني من فقر في البويضات حيث يمكن فصل بويضتها الملقحة في بداية الانقسام إلى جنينين، ثم انفصالان إلى جنينين -أيضا- ويود بعضها في الرحم، ويحفظ ما زاد بالتجميد ليكون رصيذاً احتياطياً يستعمل في مرات قادمة^(٢).

ب. الاستفادة من الاستنساخ بالتشطير في البحوث العلمية، وهو المجال الصحي؛ حيث يمكن بتحليل أحد التوأمين في طور الأجنة فإذا ظهر أنّ به مرضاً جينياً أهدر ولم يغرس في الرحم، وإذا ثبت أنّه خال من الأمراض الوراثية غرس، كما يمكن بهذا النوع من الاستنساخ تحسين النسل عن طريق تبديل الجين المعطوب بآخر صحيح، كذلك يمكن الحصول على أطفال لهم خصائص وراثية معينة حسب الطلب، والتحكم بجنس المولود^(٣).

ج. يوفر الاستنساخ بالتشطير قطع الغيار البشرية، باستغلال التوأم في تحضير قطع الغيار لتوأمه عند الحاجة إليه، بحيث لا يطرح نقل تلك الأعضاء مشكلة الرفض المناعي نظراً للتطابق القائم بين فردي التوأم^(٤).

١ - القاعدة العامة في البشر هي أن تلد المرأة طفلاً واحداً كل ولادة، ولكن أحياناً تلد المرأة طفلين ونادراً جداً أن تلد أكثر من ذلك، وتسمى حالة ولادة أكثر من طفل، ولادة التوائم (Twins)، وتنقسم التوائم إلى قسمين:

أ- التوائم المتطابقة: حيث تخصب البويضة الناضجة -في هذا النوع من التوائم- بحيمن واحد، وتنتج لاقحة، وفي وقت مبكر (قبل اليوم الخامس عشر من الإخصاب، ولظروف لم يعرفها أحد حتى الآن، تقوم تلك اللاقحة بالانقسام إلى بويضتين مخصبتين (لاقحتين)، وينمو كل جزء ليكون توأمين منفصلين، ويكون الطفلان متماثلين في الصفات الجسدية، والنوعية (الذكورة والأنوثة) وكذا في السمات النفسية والمزاجية، ويُسمى التوأمين -أيضا- التوأمين الحقيقيين أو المتماثلين.

ب- التوائم غير المتطابقة: وتنتج من إخصاب بويضتين منفصلتين بحيوانين منويين مختلفين، في نفس الزمان ونفس المكان، ويكون التوأمين مختلفين في النوع (الذكورة والأنوثة) وفي الصفات الجسدية، والسمات النفسية. (ينظر: الاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ١٨٦، ١٨٧).

٢ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٠٢.

٣ - الاستنساخ: هل بالإمكان تنسيل البشر، د. محمد صبور، دار الأمين، القاهرة، ط: ١، ١٤١٧هـ، ص: ٧٨، والاستنساخ، د. حسن الشاذلي، مجلة الجمع الفقهي، ع: ١٠، ١٤١٨هـ، ج: ٣، ص: ٢٠١.

٤ - الاستنساخ: هل بالإمكان تنسيل البشر، د. محمد صبور، ص: ٧٨.

ويمكن الرد عليه بأنّ هذه مصلحة غير معتبرة شرعا لما فيها من امتهان للكرامة البشرية.

٢. المفاسد:

أ. هذا النوع من الاستنساخ يلغي -أيضا- خاصية من خصائص التكوين العضوي للإنسان، وهي التنوع^(١).

ب. صعوبة تحديد شخصية المجرم، مما يزيد من فرص التهرب من القانون والعدالة، فتشيع الفوضى، وتضيع الحقوق في الناس^(٢).

ج. إنّ الاستنساخ بالتشطير يؤدي إلى وجود أجنة فائضة مآلها إما الموت، وإما الاستزراع في أرحام سيدات أخريات، وكلتا الحالتين مفسدة عظيمة^(٣).

الفرع الثاني: استنساخ الخلايا الجذعية (الاستنساخ العلاجي)

أولا: تعريف الخلايا الجذعية:

الخلايا الجذعية هي خلايا جنينية مبكرة غير متميزة أو متخصصة، وهي تمتلك القدرة على الانقسام من دون حدود، وإعطاء الخلايا المتخصصة كلها^(٤).

والخلايا الجذعية هي الخلايا الرئيسية التي لها القدرة على الانقسام لتكوين خلايا أي نوع من أعضاء الجسم^(٥)، ويطلق عليها خلايا "المنشأ" و"الأم"^(٦).

ثانيا: طرق الحصول على الخلايا الجذعية:

هناك ثلاثة طرق للحصول على الخلايا الجذعية:

١. طريق استنساخ الخلية الجسدية بإحلالها محل نواة بيضة مفرغة، ويتم الحصول على الخلايا الجذعية بهذه الطريقة عبر المراحل التالية:

١ - الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٨٦، ٨٧، والاستنساخ الجيني بين العلم والدين، علي حسن طه، دار الندى بيروت، ط: ١، ١٤٢١هـ، ص: ١٢٥.

٢ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٩٤.

٣ - المرجع السابق، ص: ٩٥.

٤ - الاستنساخ بين العلم والدين، د. داود سلمان السعدي، ص: ٣٢١.

٥ - الاستنساخ بين العلم والدين، د. عبد اللطيف ياسين، ص: ١٦٤.

٦ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٧٤.

أ. تحقق الخلية الجسدية للشخص المراد استنساخ عضو من أعضائه في بيضة مفرغة من النواة، وبعد أن يتحول الحمض النووي للخلية الجسدية إلى حمض نووي جنيني يمكن توجيهه للحصول على أي نوع من خلايا الجسم وتسمى الخلايا في هذه المرحلة خلايا "مكتملة التخصص" (Totipotent).

ب. تنقسم الخلايا إلى خليتين متماثلتين، لو انفصلتا لكونتا توأماً، وبعد أربعة أيام من الانقسام تبدأ الخلايا مكتملة التخصص في إنتاج خلايا تسمى الحويصلة تحتوي على طبقة البلاستو سيست (Blastocyst) المتخصصة، مكونة كرة مفرغة خارجية من الخلايا (١٠٠ خلية) التي تكوّن المشيمة والأنسجة لنمو الجنين، وفي تجويف الكرة يوجد كتلة خلوية داخلية يتكون منها أعضاء الجنين لكنها لا يمكنها تكوين كائن حي بمفردها، لكونها عاجزة عن إنتاج الأنسجة الداعمة للجنين، وتسمى هذه الخلايا جذعية وافرة القدرة (Pluripotent Somatic Cells)، بعد ذلك تبدأ الكتلة الخلوية الداخلية بالتكاثر ثم تنتج خلايا متخصصة؛ كخلايا الدم والعضلات، وتسمى هذه الخلايا متعددة القدرة (Multipotent Somatic Cells).

ج. ثم تترك الخلايا الجذعية تنمو بواسطة إنزيم "ميريز" في مزرعة خاصة، ثم يعتمد إلى توجيه تلك الخلايا للحصول على العضو المراد وذلك بواسطة عوامل نمو خاصة، وبعد الحصول على العضو المراد يعتمد إلى زراعته، أو زراعة خلاياه للشخص الذي يحتاج إليه، صحب الخلية الجسدية^(١).

٢. نحصل على الخلايا الجذعية -أيضا- من الخلايا الجنسية للأجنة المجهضة، أو الفائضة من عمليات التلقيح الصناعي (أطفال الأنابيب)، حيث تتميز خلايا الأجنة المجهضة بقدرتها الكبيرة على الانقسام، والتميز والنضوج لتكوين أي نوع من أنواع خلايا أعضاء الجسم، ولكي نضمن نجاح هذه العملية يجب أن تجرى البحوث على الأنسجة قبل موت الأجنة، وتتم معاملة الخلايا الجنسية للأجنة بنفس الطريقة الأولى لتخصيص نمو الخلية^(٢).

٣. كما نحصل على الخلايا الجذعية من خلايا دم الحبل السري عند الولادة، حيث يحتوي الحبل السري على ما بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف نوع من الأنسجة البشرية، وتعتبر دماء الحبل السري التي تفقد أثناء الولادة مادة مهمة لعلاج كثير من الأمراض السرطانية؛ كسرطان الدم

١ - الاستنساخ الحيوي ، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٧٤-٧٦.

٢ - العلاج الجيني، د. عبد الهادي مصباح، ص: ١٦-٢٤، والاستنساخ والإنجاب، د. كارم السيد غنيم، ص: ٢٢٦.

الذي يحتاج أصحابه إلى زراعة نخاع العظم، حيث ثبت أن دم الحبل السري يمكنه أن يحل محل خلايا نخاع العظم، كما تستخدم خلايا الحبل السري لعلاج بعض حالات الأنيميا^(١).

٤. يتم الحصول على الخلايا الجذعية -أيضا- باستخلاصها من أماكن متعددة من جسم الأطفال والبالغين، حيث تستخرج هذه الخلايا من أي عضو أو نسيج من الجسم؛ كالقلب، أو الدم، أو العضلة، أو النخاع الشوكي...، ثم يتم إحلالها محل الأنسجة التالفة.

ولصعوبة عملية أخذ الخلايا الجذعية من الأطفال والبالغين يعتمد الباحثون إلى فصلها عن بقية خلايا الجسم بخلط ذرات مغناطيسية خاصة مع الدم لجذب الخلايا الجذعية إليها^(٢).

ثالثا: مجالات العلاج باستنساخ الخلايا الجذعية:

لقد نجح العلماء -باستنساخ الخلايا الجذعية- في معالجة بعض الأمراض المستعصية؛ منها:

١. علاج خرف الشيخوخة باستنساخ الخلايا الجذعية:
- حيث قام الدكتور مايكل ليفسيك -جراح أعصاب في لوس أنجلوس- سنة ١٩٩٩م بسحب ٥٠ إلى ١٠٠ خلية من الدماغ لمريض خرف الشيخوخة ثم زرع في المختبر عدة شهور لاستنساخ خلايا الدماغ إلى كميات مضاعفة، ثم زرع ما يقارب ٦ ملايين من خلايا الدماغ المستنسخة، وأعيدت إلى دماغ المريض، وقد لوحظ تحسن ملحوظ في حالة المرض بخرف الشيخوخة^(٣).
٢. علاج مرضى الكبد باستنساخ خلايا الكبد^(٤).
٣. علاج الأمراض العصبية باستنساخ الخلايا العصبية^(٥).
٤. كما يفيد استنساخ الخلايا الجذعية الجسدية من البالغين في علاج الكثير من الأمراض؛ كتلف عضلة القلب، وكسور العظام، وعلاج السرطان^(٦).

١- العلاج الجيني، د.عبد الهادي مصباح، ص: ٢١٥، والاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٧٧-٧٩.

٢- الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٧٩.

٣- المرجع السابق، ص: ٨١.

٤- الاستنساخ بين العلم والدين، د.عبد اللطيف ياسين، ص: ١٦٥.

٥- الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٨٢.

٦- الاستنساخ بين العلم والدين، د.عبد اللطيف ياسين، ص: ١٦٦، والاستنساخ بين العلم والفقهاء، د.داود سلمان السعدي، ص: ١٥١.

رابعاً: مصالح ومفاسد استنساخ الخلايا الجذعية:

١. المصالح:

أ. الاستفادة من دراسة الخلايا الجذعية في المجال البحثي؛ حيث يمكن التعرف على كيفية تكاثر الخلايا وتوقفها، واستثمار ذلك في بحوث السرطان، كما يمكن التعرف على تأثير الأدوية الجديدة على خلايا الأعضاء بعد تخصصها، كذلك يفيدنا استنساخ الخلايا الجذعية الجنينية في دراسة نمو و تطور الجسم البشري، كما يفيد -أيضاً- في تجارب وأبحاث علاج العقم وضعف الخصوبة، وأسباب الإجهاض المبكر^(١).

ب. زراعة الأعضاء التالفة أو المفقودة؛ مثل الرئة، والقلب، والكلى، والقرنية والعمود الفقري،... وكذا زراعة الخلايا والأنسجة؛ كزراعة أنسجة الجلد في حالات الحروق، أو زراعة الأذن، أو زراعة رموش العين،...

وقد ثبت نجاح العديد من التجارب في زراعة الخلايا الجذعية، ويرجع سبب نجاحها، وتميز العلاج بها إلى كون الخلايا الجذعية لا تحتوي على البصمة الجينية، وبالتالي عدم رفض الجسم العضو المستنسخ منها، كما أنّ العلاج بها يكون في مرحلة مبكرة من المرض، قبل حدوث تلف كامل للعضو، نتيجة الانتظار الطويل لتبرع بعضو من الأعضاء، وتتميز الخلايا الجذعية بخصائص أخرى تجعل زراعة الأعضاء عن طريقها تعطي نتائج إيجابية وسريعة^(٢).

ج- يفيد استنساخ الخلية الجذعية في معالجة بعض الأمراض الوراثية؛ كأمراض الجهاز المناعي^(٣).

٢. المفاسد:

أ. إلحاق الضرر البالغ بالجنين أو إتلافه بسبب أخذ الخلايا الجذعية منه وذلك بعد حقنه مجهرياً، واستخلاص الخلايا منه^(٤).

١- المرجع السابق، ص: ٢٠٨، ١٥٢، والاستنساخ والإنجاب، د. كارم غنيم، ص: ٢٦٥.

٢- العلاج الجيني، د. عبد الهادي مصباح، ص: ١٧، ٢١، ٢٤، والاستنساخ بين العلم والفقه، د. داود سلمان السعدي، ص: ١٥١، والاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٠٣-١٠٧.

٣- الاستنساخ، د. صالح الكريم، مجلة المجمع الفقهي، ع: ١٠، ج: ٣، ص: ٢٥١، ٢٥٢.

٤- الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٦٤.

ب. وجود بعض الصعوبات والمشاكل في محاولات الحصول على الخلايا الجذعية، بسبب نزوع بعض الخلايا للبدء بالتخصيص التلقائي لنوع ما من الخلايا، وإذا حدث ذلك فقدت الخلايا الجذعية قيمتها كخلايا قادرة على التحول لتكوين أي نوع من الخلايا^(١).

ج. صعوبة الحصول على العدد الكافي من الخلايا الجذعية في الوقت المناسب في بعض الحالات المرضية التي تحتاج إلى علاج مبكر^(٢).

د. التخوف الحاصل لدى العلماء والباحثين من أن حقن هذا النوع من الخلايا في نسيج معين قبل أن تتخصص يمكن أن يؤدي إلى حدوث أورام نتيجة تكوّن أنسجة ليس الجسم بحاجة إليها، أو حصول تكاثر في أماكن غير مرغوب فيها^(٣).

هـ. احتمال الخطر حال إدخال الخلايا الجذعية إلى بعض أعضاء الجسم الحساسة؛ كالدمغ لاحتمال دخول فيروسات مؤذية وخطرة إلى تلك الأعضاء^(٤).

المطلب الثالث: حكم الاستنساخ البشري.

الفرع الأول: حكم الاستنساخ الجسدي.

اختلف العلماء في الاستنساخ الجسدي على ثلاثة أقوال^(٥):

القول الأول: تحريم الاستنساخ الجسدي^(٦).

١ - المرجع السابق، ص: ٩٨.

٢ - المرجع السابق، ص: ٩٧.

٣ - العلاج الجيني، د. عبد الهادي مصباح، ص: ١٩.

٤ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٩٧.

٥ - هناك قولان آخران لم نر داعياً لذكرهما؛ وهما:

أ - استحالة استنساخ البشر.

ب - التوقف.

٦ - ذهب إلى هذا القول أغلب العلماء والباحثين المعاصرين: منهم: د. نصر فريد واصل - مفتي جمهورية مصر - و د. محمد سيد طنطاوي - شيخ الأزهر - و د. محمد سعيد رمضان البوطي - رئيس قسم العقائد بكلية الشريعة دمشق - و د. وهبة الزحيلي - رئيس قسم الفقه ومذاهبه بكلية الشريعة جامعة دمشق - والشيخ سعيد حجاوي - مفتي المملكة الأردنية الهاشمية - والشيخ محمد متولي الشعراوي والشيخ عبد العزيز بن باز - مفتي عام المملكة العربية السعودية - والشيخ محمد بن عثيمين، و د. محمود السراطوي - كلية الشريعة الجامعة الأردنية - و د. محمد سليمان الأشقر، والشيخ محمد مهدي شمس الدين - رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بيروت - و د. محمد فتحي الدريني - أستاذ الفقه الإسلامي وأصوله بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية - والأستاذ محمد أبو يحيى - أستاذ الشريعة في الجامعة الأردنية - و د. محمد علي المرصفي - أستاذ الشريعة في جامعة طنطا، مصر - و د. علي محمد يوسف المحمدي - أستاذ الفقه والأصول، وعميد كلية الشريعة بجامعة قطر - و د. إياد أحمد إبراهيم، و د. أحلام بنت محمد عقيل... (ينظر: =

القول الثاني: جائز إذا لم يدخل العملية طرف ثالث بين الزوجين^(١).

القول الثالث: جائز إذا كان علاجاً للزوج العقيم، وقد يئس من العلاج وليس أمامه إلا هذا الخيار^(٢).

الأدلة:

أولاً: أدلة أصحاب القول الأول:

١. من القرآن الكريم:

أ. قوله تعالى: (وَمَا يَنْبَغِي لِلْعَالَمِينَ أَنْ يُخْلَقُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ) [آل عمران: ٦].

ب. قوله تعالى: (وَمَا يَنْبَغِي لِلْعَالَمِينَ أَنْ يُخْلَقُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ) [آل عمران: ٦].

وجه الدلالة: أن الآية تدل على أن الله سبحانه وتعالى هو الذي يخلق، وكما يشاء^(٣)، وفي الاستنساخ محاولة للتدخل في أمر الله وشأنه، وإبطال فعله، والتطاول عليه^(٤).

ويجاء به: بأن الاستنساخ ثمرة علم وهبه الله للإنسان، ليس فيه شيء مما ذكر من التدخل في شأن الله، أو إبطال فعله، بل هو استجابة لأمر الله الذي أمر بالتدبر والتفكير المؤدي إلى الإنتاج والاختراع، وليس في الآية ما يدل على تحريم ذلك، بل غاية ما فيها بيان قدرة الله تعالى وأنه هو الخالق العظيم.

= الاستنساخ في ميزان الإسلام، رياض أحمد عودة الله، ص: ١٦٠-١٧١، مجلة هدى الإسلام، وزارة الأوقاف، الأردن، ع: ٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، مجلد: ٤١، ص: ١-٤٥، جريدة الثورة السورية، ع: ١٠٢٤٥، ١٦/٣/١٩٩٧ م، ص: ٥).

١ - به قال زياد أحمد سلامة - أستاذ بالجامعة الأردنية - ومحمد علي التسخيري، ورياض أحمد عودة الله، ص: ١٨٨.

٢ - وبه قال د. عارف علي عارف - أستاذ مساعد بقسم الفقه وأصوله بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا - والشيخ ناصر بن زيد الداود - القاضي برئاسة المحاكم السعودية - والدكتور علي السرطاوي - أستاذ بكلية الشريعة بجامعة النجاح بنابلس - والدكتور يوسف القرضاوي. (ينظر: الاستنساخ في ميزان الإسلام، رياض أحمد عودة الله، ص: ١٨٨).

٣ - تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج: ١، ص: ٥٣٦.

٤ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١١٣، ١١٤، واستنساخ الحيوان، الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، موقع:

www.salafi.com.

ب. قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا كَمَا كُنْتُمْ﴾

[المؤمنون: ١٢، ١٣].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا كَمَا كُنْتُمْ﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا كَمَا كُنْتُمْ﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا كَمَا كُنْتُمْ﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا كَمَا كُنْتُمْ﴾

[الحج: ٥].

وجه الدلالة: أن هذه الآيات تدل على أن النطفة هي أساس خلق الإنسان^(١)، وعليه لا يصح إنتاج إنسان من غير هذا الأساس؛ أي من الزوجين، كما هو الشأن في الاستنساخ الجسدي^(٢).

ج. قوله تعالى حكاية عن إبليس: ﴿إِنِّي أَخَافُ كَذَبَتُنِي﴾

﴿إِنِّي أَخَافُ كَذَبَتُنِي﴾

[النساء: ١١٩].

وجه الدلالة: أن الآية اعتبرت تقطيع آذان الحيوان - كما يفعله أهل الجاهلية - تغييراً لخلق الله وإضلالاً من الشيطان للناس^(٣)، فإذا كان تغيير شكل المخلوق؛ كقطع الآذان، والخصاء، والوشم، والنمص... تغييراً للخلق^(٤)، فمن باب أولى تحريم التدخل في محتويات البيضة ونزع ما فيها من المادة الوراثية التي تعبر عن الصفات الوراثية للإنسان^(٥).

د. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتَكُونُوا كَمَا كُنْتُمْ﴾

[الروم: ٤١].

١ - التفسير الكبير، الرازي، ج: ٢٣، ص: ٨.

٢ - استنساخ البشر على مائدة الحوار، جامعة الأزهر، مجلة نور الإسلام، ع: ١، ص: ١١.

٣ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج: ٣، ص: ٣٣٨.

٤ - المرجع السابق، ص: ٣٣٩-٣٤٣.

٥ - الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٥٦.

ووجه الدلالة:

هو أن الله U جعل طريقة تكاثر الإنسان أرقى من طريقة تكاثر الحيوانات وحيدة الخلية التي تتكاثر بشكل لا جنسي، وفي الاستنساخ الجسدي انخراط إلى الأسفل، واستبدال للذي هو أدنى بالذي هو أعلى وإفساد ظاهر^(١).

٢. من السنة:

أ. قوله ٣: «إن الله تعالى يقول: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا حبة، وليخلقوا ذرة»^(٢).

وقوله ٣: «من صور صورة فإن الله معذبه حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ»^(٣).

وجه الدلالة: أن في الحديثين وعيدا شديدا لمن ذهب يحاول أن يخلق خلقا كخلق الله U^(٤)، والاستنساخ الجسدي محاولة للإتيان بمخلوق من آخر دون علاقة جنسية، وفيه محاولة للمشاركة في الخلق مع الله تعالى^(٥).

ويجاب عنه: بأن الاستنساخ الجسدي لا يحمل معنى الخلق بدليل أن ولادة الكائنات الحية من أمهات دون الحاجة إلى آباء موجودة في بعض أنواع المخلوقات عدا الإنسان؛ كالحشرات -مثلا- فالأمهات تلد صغارا دون تلقيح الذكور لها^(٦).

وفي الحديثين نهي، بل تحذّر، عن إيجاد الشيء من العدم -وهو خلق- لا نسخه، قال ابن حجر: (... وهو ظاهر من عموم اللفظ (يقصد تحريم ما له ظل وما ليس له ظل)، ويحتمل أن يقصر على ما له ظل من جهة قوله "كخلقي" فإن خلقه الذي اخترعه ليس له صورة في حائط بل هو خلق تام، لكن بقية الحديث يقتضي تعميم الزجر عن تصوير كل شيء وهي قوله "فليخلقوا حبة وليخلقوا

١ - عمليات التنسيل (الاستنساخ) وأحكامها الشرعية، د. عبد الناصر أبو البصل، ضمن دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، ج: ٢، ص: ٦٧١، والاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١١٦.

٢ - رواه البخاري، كتاب: التوحيد، باب قول الله تعالى: "والله خلقكم وما تعملون"، رقم: ٧٥٥٩، ومسلم، كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم: ٢١١١/١٠١، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٣ - رواه البخاري، كتاب: اللباس، باب: من صور صورة، رقم: ٥٩٦٣، ومسلم، كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم: ٢١١٠/١٠٠.

٤ - صحيح مسلم بشرح النووي، الإمام النووي.

٥ - الاستنساخ بين الإسلام والمسيحية، زياد الصاحب، مركز الدراسات والأبحاث، دار الفكر، بيروت، ط: ١، ١٩٩٩م، ص: ٢٥٨، والاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١١٧.

٦ - الموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ البشري، د. سعيد موفعة، ج: ٢، ص: ٢٧١.

ذرة"، ويجاب عن ذلك بأن المراد إيجاد حبة على الحقيقة لا تصويرها^(١).

ب. حديث رسول الله ﷺ: « قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة - وذكر منهم - رجلا باع حراً فأكل ثمنه »^(٢).

وجه الدلالة: أن سبب التحريم هنا - كما ذكر الفقهاء - هو أن بيع الحر قلباً لنظام الكون، وإهداراً لكرامة ابن آدم الذي ليس بمال عند أحد ممن له دين سماوي^(٣)، ويغلب في الاستنساخ الجسدي معنى البيع ويبرز عامل التجارة والكسب فيمنع لذلك^(٤).

ج. حديث « لا يحل لمسلم أن يأخذ مال أخيه بغير حقه »^(٥). وكذا حديث نهي النبي ﷺ عن بيع الغرر^(٦).

وجه الدلالة: أن من شروط صحة العقد أن يكون المبيع معلوماً مقدوراً على تسليمه، لا غرر في عملية البيع^(٧)، وقد نهى الشرع عن أكل أموال الناس بالباطل، وفي عملية الاستنساخ الجسدي غرر من جهة عدم ضمان نجاح العملية بحصول الحمل واكتمال حلقة المستنسخ، واستلامه غير مضمون، فيكون في ذلك غرر^(٨).

ويجاب عن الاستدلال بأحاديث الفقرتين ب و ج بأنه لا يلزم اقتران الاستنساخ الجسدي بعملية البيع، فقد يتبرع صاحب الخلية الجسدية بخليته، وقد تكون صاحبة الخلية الجسدية هي نفسها صاحبة البيضة، فيكون الاستدلال بهذه الأحاديث خارج محل النزاع.

د. قوله ﷺ: « كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه »^(٩)، وحديث: « الولد للفراس وللعاشر الحجر »^(١٠).

١ - فتح الباري، ابن حجر، ج: ١٠، ص: ٤٤٨.

٢ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب: البيوع، باب: إثم من باع حراً، رقم: ٢٢٢٧.

٣ - بدائع الصنائع، الكاساني، ج: ٥، ص: ١٤٠، والسيوطي، محمد الشوكاني، تحقيق محمود زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٥ هـ، ج: ٣، ص: ٣١.

٤ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٢٣.

٥ - رواه البيهقي بلفظ: " لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه " تقدم تخريجه، ص: ١٢٩.

٦ - مسلم، كتاب: البيوع، باب: بطلان بيع الحصاة و البيع الذي فيه غرر، رقم: ١٥١٣/٤، عن أبي هريرة قال: " نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر.

٧ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، ج: ٢، ص: ٢٥٦.

٨ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٢٤.

٩ - رواه مسلم في صحيحه، كتاب: البر والصلة، باب: تحريم ظلم المسلم، رقم: ٢٥٦٤/٣٢.

١٠ - سبق تخريجه، ص: ٣٣٧.

ووجه الدلالة: أنّ الحديثين يشيران إلى أنّ الأصل في الأعراض - كما في الدماء والأموال - التحريم، ولا يجوز الاعتداء عليها إلا بمبرر شرعي، واستنساخ الجسد فيه تعدّد على الأعراض من جهة كشف العورات بلا مسوّغ شرعي، وكذا من جهة كراء الأرحام، وتجميد المني والبيوضات، مما ينتج عنه اختلاط الأنساب، وانتهاك الأعراض^(١).

٣. الإجماع: حيث انعقد الإجماع سلفاً وخلفاً على أنّ طريق التكاثر في بني البشر هو ما يتم من خلال الاتصال الجنسي المباشر بين الزوجين، وهو إجماع يستند إلى نصوص الوحي، وقواعد المصلحة ودفع المفسدة، زيادة على ذلك فقد اتفقت كلمة أهل الفكر والعلم والسياسة على وجوب منع اتخاذ الاستنساخ الجسدي طريقاً للتكاثر^(٢).

٤. القواعد الفقهية:

أ. قاعدة: (الأمر بمقاصدها)^(٣).

ووجه الدلالة أنّه غالباً ما يكون القصد من الاستنساخ هو مضاهاة الخالق باختراع طريقة في التكاثر تباين سنته فيها، أو يكون القصد العبث، وكلاهما محرّم^(٤).

ويردّ عليه بأنّ الاستنساخ الجسدي بقصد التحدي والعبث خارج محل النزاع، والمسألة التي هي بصدد المناقشة تتعلق بالاستنساخ بغرض البحث العلمي أو العلاج...

ب. (العادة محكمة)^(٥).

وقد دلت القاعدة على أنّ العادة، أو العرف السائد مرجع للحكم عند النزاع لإثبات حكم شرعي لم يقدّم دليل ينص على العمل بموجبه، والاستنساخ الجسدي مصادم لهذا العرف الصحيح، لكونه أمراً غريباً على الطبائع الإنسانية، ومسلوكاً مخالفاً لما ألفه الناس في طريقة التناسل والتكاثر، إذ لم تعهد الإنسانية منذ بدء الخليقة مثل هذه الأساليب الاستنساخية في التكاثر والتوليد، بل إنّ أعرافها جرت على خلاف ذلك^(٦).

١ - الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٧٥، ٧٦، والاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٢٥.

٢ - الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٦١.

٣ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٨، والأشباه والنظائر، ابن نجيم، ص: ٢٧.

٤ - نقل وزراعة الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي، د. عبد السلام السكري، دار المنار، القاهرة، ط: ١، ١٤٠٨ هـ، ص: ١٣٥.

٥ - القواعد الفقهية، د. عبد العزيز محمد عزام، ص: ١٧٢.

٦ - الاستنساخ بدعة العصر، د. نور الدين الخادمي، ص: ٦٦.

٥. المعقول:

أ. إنّ الاستنساخ الجسدي عملية تخضع لأهواء الناس ورغباتهم، ويصعب ضبطها، وإذا فتح الباب أمام تجاربه فسوف نصل إلى فوضى عارمة في التلاعب بالأجنة البشرية، وإجراء التجارب على الجسد الإنساني المكرّم، ولذلك وجب سدّ هذا الباب^(١).

ب. يؤدي الاستنساخ الجسدي إلى حدوث خلل وفوضى في العلاقات الرحمية بين المستنسخ والمستنسخ منه، مما ينتج عنه اضطراب في الأنساب، وضياح للحقوق^(٢).

ج. فيه مفسدة عظيمة إذا وظّف لغرض الاصطفاء؛ كاصطفاء ذوي مواهب وصفات معينة، أو وظّف للسيطرة على العالم.

د. فيه إهدار لخصائص التكوين العضوي للإنسان، من الكرامة، والتنوع، وإخلال بالتناسق والتوازن الكوني، وتصرف في الجسد تصرفاً مطلقاً يجعل منه ملكية وسلعة، وهو ليس كذلك.

هـ. احتمال حدوث خلل أثناء العملية، فينتج لدينا أجنة مشوهة.

و. احتمال نقل الأمراض من جيل لآخر؛ حيث إنّ الشخص صاحب الخلية الجسدية إذا كان مريضاً، أو ناقلاً له، أمكن انتقال هذا المرض إلى نسله من بعده^(٣).

وزاد أصحاب القول الأول على هذه الأدلة على حرمة الاستنساخ الجسدي، أدلة أخرى على حرمة إذا أخذت الخلية الجسدية من الأموات:

أ- أنّ فيه انتهاكاً لحرمة الميت وامتهاناً لكرامته، وقد نهانا رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «كسر عظم الميت ككسره حياً»^(٤)، ولذلك حرّم استنساخ الأموات^(٥).

ب- الأثر السيئ الذي يتركه استنساخ أناسٍ بدون آباء حال نجاح استنساخ الأموات^(٦).

١- الاستنساخ الجيني بين العلم والدين، علي حسن طه، ص: ١٠٥.

٢- الاستنساخ الحيوي وأقوال العلماء فيه، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٢٠، ١٢١.

٣- الاستنساخ في ميزان الإسلام، رياض أحمد عودة الله، ص: ١٨٩، ١٩٠.

٤- سبق تخريجه، ص: ٤٨.

٥- الاستنساخ الحيوي وأقوال العلماء فيه، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٥١.

٦- الاستنساخ في ميزان الإسلام، رياض أحمد عودة الله، ص: ١٩٠.

ثانيا: أدلة أصحاب القول الثاني:

١. من القرآن:

الآيات الدالة على أن الله **U** سخر لنا هذا الكون، وأنّ هذا التسخير من آياته سبحانه التي ستظهر في الناس، منها:

(﴿لَا يَخْلُقُ أَشْيَاءَ مُشَابِهَاتٍ لَهُمْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنَ الْأَرْضِ لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ بَدَّعُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ۚ﴾)

(﴿لَا يَخْلُقُ أَشْيَاءَ مُشَابِهَاتٍ لَهُمْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنَ الْأَرْضِ لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ بَدَّعُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ۚ﴾) [فصلت: ٥٣].

وجه الدلالة: أنّ من معاني آيات الأنفس التي سيرينا الله إياها كيفية تكوين الأجنة وتخلقها وتكاثر الإنسان^(١)، والاستنساخ يعد من تلك الآيات، فيكون في هذا الاكتشاف المزيد من معرفة آيات الله والاستزادة من تثبيت الحجة على الناس^(٢).

٢. من المعقول:

أ. قالوا إنّ الأصل في الأفعال الإباحة، والحرمة تحتاج إلى دليل، والإباحة لا تحتاج إليه^(٣).
ب. قالوا إنّ الاستنساخ من العلم النافع الذي يحقق المصلحة للبشرية، وذكروا من تلك المصالح، ما سبق ذكره في مصالح الاستنساخ الجسدي^(٤).

ثالثا: أدلة أصحاب القول الثالث:

استدل الذين أجازوا الاستنساخ الجسدي -فقط- لعلاج العقم لدى الزوج إذا ما تمت العملية بين رجل وامرأة في حياة زوجية قائمة، وتعين الاستنساخ طريقا للإنجاب، ولم يدخل في العملية طرف ثالث، استدلو بما يلي:

١. قوله تعالى: (﴿لَا يَخْلُقُ أَشْيَاءَ مُشَابِهَاتٍ لَهُمْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنَ الْأَرْضِ لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ بَدَّعُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ۚ﴾)

(﴿لَا يَخْلُقُ أَشْيَاءَ مُشَابِهَاتٍ لَهُمْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنَ الْأَرْضِ لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ بَدَّعُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ۚ﴾)

([الشورى: ٤٩، ٥٠].)

١ - التفسير الكبير، الرازي، ج: ٢٧، ص: ١٢٣.

٢ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٣٥.

٣ - الأشباه والنظائر، السيوطي، ص: ٦٠.

٤ - أنظر ص: ٤٥٥-٤٥٧.

ووجه الدلالة: أن الذي امتنع في حقه الإنجاب بالطريقة الطبيعية المألوفة في التكاثر، فعمد إلى الاستنساخ الجسدي لتحصيل الإنجاب، يدخل ضمن من وهب الله لهم إناثاً أو ذكورا، لأن الله U هو الذي خلق الخلية الجسدية، والخلية الجنسية.

والذي حدث في الاستنساخ الجسدي هو نقل الصفات الوراثية من الزوج وحده إلى ذريته عن طريق خلاياه الجسدية، وإذا أمكن معالجة العقم بهذه الطريقة -إذا تعذر الإخصاب طبيعياً- فلا مانع^(١).

٢. قالوا إنَّ الحرمان من عاطفة الأبوة يلحق بالإنسان ضرراً وحرماً وألماً، والمشقة والحرَج مدفوعان في الدين، فرخص -لذلك كله- في الاستنساخ الجسدي بشرطه^(٢).

الترجيح:

الذي يبدو بعد عرض أقوال العلماء في حكم الاستنساخ الجسدي وأدلتهم -والله أعلم- حرمة هذا النوع من الاستنساخ لما يلي:

١. إنَّ الأدلة النقلية التي اعتمدها أصحاب الأقوال الثلاثة أدلة ظنية في دلالتها، وإذا قلنا بسقوط الاستدلال بها لورود الاحتمال فيها، فإنَّ المعتمد في الحكم هو ما يحققه الاستنساخ الجسدي من مصالح ومفاسد، والترجيح بينهما.

٢. إنَّ المصالح المسجلة للاستنساخ الجسدي، مصالح بعضها موهومة؛ كاعتباره وسيلة لاستنساخ الشخص المحبوب عن طريق استنساخ الإنسان المتوفي، وبعضها غير معتبر شرعاً؛ كإنجاب أطفال ذوي طبائع وراثية معينة، وخصائص مختارة حسب الطلب، والتحكم في جنس المولود.

كل هذه المصالح لا تقوى أن تثبت أمام مفاسد بل مفسدة واحدة من مفاسد الاستنساخ الجسدي؛ كظهور تشوهات وعاهات للإنسان المستنسخ، وقد ثبت أنَّ أمّا فنلندية لقحت بمني زوجها المتوفي بعد حفظ مائه بطريقة خاطئة فأنجبت طفلاً على خلقة كلب^(٣)، وإذا حدث ذلك في التلقيح الصناعي فإنَّ احتمال وقوعه في الاستنساخ الجسدي أكبر.

١ - مجلة إسلامية المعرفة، السنة الرابعة، ع: ١٣، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، ص: ١٣٥، والاستنساخ في ميزان الإسلام، رياض أحمد عودة الله، ص: ٢٠٠، ٢٠١.

٢ - المرجع السابق، ص: ٢٠٢.

٣ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ٨٦.

ومن مفسد هذا النوع من الاستنساخ أنه يهدر بعض خصائص التكوين العضوي للإنسان، كالتنوع الذي يقضى عليه بين الناس حين يتخذون صوراً طبق الأصل من بعضهم، وفي ذلك من الضرر ما لا يخفى.

كم أن الاستنساخ الجسدي مسلك في التكاثر يهدر مقصداً كلياً من مقاصد الشريعة الإسلامية، وهو العرض؛ إذ به يفتح باب عريض - يصعب إغلاقه - لاختلاط الأنساب، ويمهد لمشكلات فيها تحير ذوي الألباب، فمن ذا الذي يحظى بأبوة المستنسخ؟ ومن ذا الذي يرثه؟ وقد يشتهه - بالاستنساخ الجسدي - الناس، المسلم والمجرم، كيف وربنا **U** يقول: (**Uuüßp qß @pö Zß&**) **Uuüßp qß @pö Zß&** [القلم: ٣٥-٣٦].

الفرع الثاني: حكم استنساخ التوائم (الاستنساخ الجيني)

اختلف العلماء والباحثون المعاصرون في حكم استنساخ التوائم إلى قولين:

القول الأول: الجواز بشروط^(١).

ولقد وضع أصحاب هذا القول شروطاً للجواز؛ أهمها^(٢):

١. ألا يكون في العملية طرف ثالث غير الزوجين.
٢. أن تتم العملية حال قيام الزوجية، لا بعد انتهائها بفرقة أو موت.
٣. أن تتم العملية بموافقة الزوجين.

١ - وبه قال د. محمد سليمان الأشقر، و د. وهبة الزحيلي، والشيخ عبد القاسم زلوم وحسين فضل الله، و د. عارف علي عارف، والشيخ زياد أحمد سلامة، ومحمد سعيد الحليم، ورياض أحمد عودة الله، و د. سعيد بن منصور موفعة، و د. إياد أحمد إبراهيم، و د. أحلام بنت محمد عقيل، وميمنة عبد العزيز شواد. (ينظر: الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق، حسين فضل الله وآخرون، ص: ١٢٢، والموسوعة الفقهية للأجنة والاستنساخ البشري، د. سعيد موفعة، ج: ٢، ص: ٤٦٩، والاستنساخ في ميزان الإسلام، رياض أحمد عودة الله، ص: ١٦١-١٦٨، ١٦٥، ١٦٩، ١٨٤، والهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٥٠، والاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٦٠، والانتفاع بالأجنة في ضوء المستجدات الطبية، ميمنة عبد العزيز شواد، ص: ١٥٠).

٢ - وهناك شروط مختلف فيها، منها:

أ - أن لا تنجح عملية التلقيح الصناعي في جعل الزوجين قادرين على الإنجاب.
 ب - أن لا يستغل الجنين المجد لأغراض الاستفادة من أعضائه. (ينظر: والانتفاع بالأجنة في ضوء المستجدات الطبية، ميمنة عبد العزيز شواد، ص: ١٥٠).

٤. أن تجرى العملية تحت ضمانات لمنع اختلاط الأنساب.

٥. أن تتم العملية على يد طبيب مسلم ثقة ومتخصص، وتحت رعاية دولة مسلمة^(١).

٦. ألا يلحق ضرر بالأجنة المستنسخة نتيجة فصل الخلايا بعضها عن بعض؛ كأن تحصل بعض التشوهات والعيوب الوراثية في الأجنة المستنسخة، لذلك لا بد من فحص الخلايا جيداً للتأكد من سلامتها من الأمراض قبل غرسها في رحم الأم^(٢).

القول الثاني: عدم جواز استنساخ التوائم^(٣).

الأدلة:

أولاً: أدلة أصحاب القول الأول:

١. اندراجه ضمن العلاج المشروع؛ إذ إنّه طريقة للحصول على الولد إذا كان الزوج يعاني من نقص شديد في الحيوانات المنوية، أو كانت الزوجة تعاني من قلة البويضات^(٤).

٢. القياس على أطفال الأنابيب^(٥).

٣. وجود الحاجة الداعية إليه؛ وهي العلاج، والحصول على الولد، والحاجة تنزل منزلة الضرورة^(٦).

١- الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٥٢، ونحو اجتهاد يضبط قضية الاستنساخ، د. محمد الأشقر، موقع www.islamonline.com.

٢- الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٥٠.

٣- وبه قال محمد سعيد رمضان البوطي، والشيخ سعيد مجاوي، والشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد بن عثيمين، والشيخ محمد مختار السلامي، و د. محمد فتحي الدريني، و د. محمد علي المرصفي، والشيخ منور أنيس، و د. علي محمد يوسف الحمدي، و د. حمدي زقزوق، و د. عبد المعطي بيومي، والشيخ محمود عبد الوهاب فايد، ومحمد مرسى، وبه صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم ١٠٠/٢/١٠٥٠. (ينظر: الاستنساخ في ميزان الإسلام، رياض أحمد عودة الله، ص: ١٦٣-١٦٥، ١٦٧-١٧٠، واستنساخ الإنسان من منظور إسلامي، محمد مرسى، مجلة الوعي الإسلامي، ع: ٣٣٧، ١٤١٨هـ، ص: ٢٣، وجريدة الشعب، مصر، ع: ١١٤٦، الجمعة ١٢ ذو الحجة ١٤١٧هـ، ص: ٢٠، جريدة الثورة، سورية، ع: ١٠٢٤٥، ١٦/٣/١٩٩٧م، ص: ٥، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي الدورة العاشرة، ع: ١٠، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ج: ٣، ص: ٤٢١-٤٢٣.

٤- الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٥٠.

٥- المرجع السابق، ص: ١٥٠، والاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٥٢.

٦- الهندسة الوراثية، د. إياد أحمد إبراهيم، ص: ١٥٠، والانتفاع بالأجنة في ضوء المستجدات الطبية، بمينة عبد العزيز شوادير، ص: ١٥٠.

ثانياً: أدلة أصحاب القول الثاني:

١. إنَّ إباحة استنساخ التوائم (الاستنساخ الجيني) يؤدي إلى استغلال التوائم باستخدام أعضائه لزرعتها في التوائم الآخر عند الحاجة إليها، فيصير الإنسان مجرد قطع غيار، وبذلك تهدر كرامته^(١).
٢. يعتبر الاستنساخ الجيني مسلكاً لإهدار خاصية من خصائص التكوين العضوي للإنسان؛ وهي التنوع.
٣. يعتبر الاستنساخ الجيني وسيلة لنشر الفساد والفوضى، بحيث يمكن لأحد التوائم أن يجرم، ويتهم الآخر^(٢).

الترجيح:

يبدو -والله أعلم- أنَّ فتح باب الاستنساخ الجيني يؤدي إلى مفساد عظيمة؛ بأن تهدر كرامة الإنسان حين يصير الجنين قطع غيار، وتكثر عمليات الإجهاض، كما أنَّ كثيراً من النصوص تفيد أنَّ البيئة المناخية والاجتماعية والوراثية مركبة تركيباً كيميائياً وأحيائياً دقيقاً، وأنَّه لا يجوز للإنسان التلاعب بمعاييرها، من تلك النصوص:

١. قوله تعالى: (﴿لَا تَخْضَعُوا الْجُفُوفَ إِلَىٰ ظُلْمٍ ۖ ذَٰلِكُمْ كَبِيرٌ﴾) [القمر: ٤٩].

٢. وقوله تعالى: (﴿لَا تَتَّبِعُوا الْاَوَّلَ وَالْآخَرَ ۚ وَلَٰكِن مَّا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾) [البقرة: ١٧٥].

٣. وقوله سبحانه: (﴿لَا تَتَّبِعُوا الْاَوَّلَ وَالْآخَرَ ۚ وَلَٰكِن مَّا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾) [البقرة: ١٧٥].

٤. وقوله سبحانه: (﴿لَا تَتَّبِعُوا الْاَوَّلَ وَالْآخَرَ ۚ وَلَٰكِن مَّا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾) [البقرة: ١٧٥].

٥. وقوله تعالى: (﴿لَا تَتَّبِعُوا الْاَوَّلَ وَالْآخَرَ ۚ وَلَٰكِن مَّا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾) [البقرة: ١٧٥].

وكل تدخل في معايير البيئة الثلاثة، ومنها هندسة الجينات، يؤدي إلى أخطار لا مفرّ منها، وليس

١ - استنساخ الإنسان من منظور إسلامي، محمد مرسى، مجلة الوعي الإسلامي، ع: ٣٧٧، ١٤١٨هـ، ص: ٢٣.

٢ - الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٥٣.

للعلم أن يغامر بحياة الإنسان ومصالحه في سبيل السباق العلمي^(١).

ولذلك أرى حرمة الاستنساخ الجيني (التوائم) - كما الجسدي - في البشر حفاظاً على كرامة الإنسان، ودفعاً للفسدة، ودفعاً لضرر الاستنساخ المعلوم وإن حمل في طياته بعض المصالح.

الفرع الثالث: حكم الاستنساخ العلاجي

إنّ حكم استنساخ الخلايا الجذعية للعلاج يرجع إلى حكم الحصول على تلك الخلايا من مصادرها المختلفة.

أولاً: حكم استخدام الخلايا الجذعية المستخلصة من الخلايا الجسدية للأطفال والبالغين:

يرى كثير من الباحثين المعاصرين جواز استخدام الخلايا الجذعية المستخلصة من الخلايا الجسدية للأطفال والبالغين للعلاج^(٢)، واستدلوا على ذلك بمايلي:

١. قوله تعالى: (~~وَمَا يَنْبَغِي لِلْإِنسَانِ أَنْ يُتَوَكَّلَ عَلَى الْإِنْسَانِ~~) [الأنعام: ١١٩].

فالآية تدل على أنّ ما لم يرد تحريمه يبقى على أصل الإباحة، ولم يرد نص يحرم استنساخ الخلايا الجذعية، ولم يثبت وجود مفسد فيه، وإن وجدت فمصالحه غالبية، فيغلب حكم الجواز^(٣).

٢. قوله تعالى: (~~وَمَا يَنْبَغِي لِلْإِنسَانِ أَنْ يُتَوَكَّلَ عَلَى الْإِنْسَانِ~~) [البقرة: ١٨٥]،

واستنساخ الخلايا الجذعية مما يسبب اليسر ورفع الحرج والعسر عن الناس بتحصيل العلاج^(٤).

٣. قوله ٣: « يا عباد الله تداووا، فإنّ الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء»^(٥).

واستنساخ الخلايا الجذعية يندرج ضمن التداوي المأمور به شرعاً.

بناء عليه فإنّ استنساخ الخلايا الجذعية - في هذه الحالة - جائز للعلاج، ولكن بشروط:

أ. الحصول على الإذن ممن تؤخذ منه تلك الخلايا، أو من وليه إذا كان صغيراً.

١ - الاستنساخ البشري بين التحليل والتحريم، فوزي محمد حميد، ص: ٢٣١.

٢ - الخلايا الجذعية والقضايا الأخلاقية والفقهية، د. محمد علي البار، الدار السعودية، جدة، ط: ١، ١٤٢٣هـ، ص: ٦٤، و الاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٦١.

٣ - المرجع السابق، ص: ١٦٢.

٤ - المرجع السابق، ص: ١٦٢.

٥ - سبق تخريجه، ص: ٤٣.

- ب. أن لا يحصل ضرر من العملية، إذا كان الضرر أعظم من مصلحة العلاج.
- ج. أن لا تباع الخلايا الجذعية المأخوذة من جسم الإنسان لتحريم إيراد العقد عليه.
- د. أن يكون الطبيب القائم على العملية متخصصاً ثقة، يغلب على ظنه نجاح العملية^(١).

ثانياً: حكم استخدام الخلايا الجذعية من الأجنة.

إنّ استخلاص الخلايا الجذعية من الأجنة يكون إما بإجهاضها لهذا الغرض، وإما بعد إجهاض غير متعمد.

أما الحالة الأولى فأرى عدم جواز استخلاص الخلايا الجذعية منها، بناءً على ما ترجح من رأي في حكم إجهاض الجنين، وهو الحرمة^(٢)، وهذا الرأي هو ما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي^(٣).

أما في الحالة الثانية فأرى -والله أعلم- جواز استخلاص الخلايا الجذعية من الجنين المجهض غير عمد، ولا بغرض الاستفادة من خلاياه الجذعية، قياساً على نقل الأعضاء، بشروط:

١. أخذ موافقة الوالدين^(٤).
٢. أن لا تخضع هذه الخلايا للبيع والشراء.
٣. أن لا يتسنى الحصول على الخلايا الجذعية من المشيمة والحبل السري.

ثالثاً: حكم استخلاص الخلايا الجذعية من المشيمة والحبل السري:

ليس ثمة ما يدعو إلى منع استخلاص الخلايا الجذعية من المشيمة والحبل السري، إذا ثبت أن استعمال الخلايا المستخلصة منهما تحقق المصلحة، وأنّ استعمالها لا يسبب أضراراً ومفاسد، لكون هذه العملية تدرج تحت التداوي المشروع، وتحقق المصلحة، وتدرء المفسدة، وهذا ما ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين^(٥).

١ - الخلايا الجذعية والقضايا الأخلاقية والفقهية، د. محمد علي البار، ص: ٦٦، والاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٦٣، ١٦٤.

٢ - يراجع حكم إجهاض الجنين، وآراء الفقهاء فيه، والترجيح ص: ٣٩٦-٤٠١.

٣ - مجلة المجمع الفقهي، ع: ٦، ج: ٣، ص: ١٧٩١، ١٧٩٢.

٤ - الخلايا الجذعية والقضايا الأخلاقية والفقهية، د. محمد علي البار، ص: ٧٠.

٥ - الاستنساخ البشري الكلي، د. سعد الشثري، جريدة الرياض، ع: ١٢٦٦٠، ١٤٢٣هـ، ص: ٣٧، والاستنساخ الحيوي، أحلام بنت محمد عقيل، ص: ١٧٢.

الخاتمة

الخاتمة:

نسأل الله U حسنهما، وهو وحده سبحانه الذي بنعمته تتم الصالحات. وبعد أن تمت كتابة هذا البحث نوجز خاتمته في أهم النتائج والتوصيات الواردة فيه:

أولاً: النتائج

١. إن الله U قد خلق الإنسان في أحسن صورة فسواه، ورفع قدره، وأعظم شأنه، وكرمه، وكل تدخل في التكوين العضوي للإنسان يهدر كرامته، ويخضعه للتجارب، أو السمسرة تدخل محظور.

٢. من الخصائص المتعلقة بالتكوين العضوي للإنسان - فضلاً عن التكريم - التنوع الذي يضمن بقاء النوع البشري، ويحقق سنة التسخير في عمارة الأرض، وكذا وقوع الجسد الإنساني بين حق الله، وحق العبد، وكل تدخل في هذا التكوين العضوي يفضي إلى إلغاء إحدى هاتين الخاصيتين، أو كليتهما، هو تدخل غير مشروع، لما يفوت من مصالح، ويترتب عليه من مفساد، في حق الفرد والمجتمع.

٣. إذا كان الفقهاء قد اختلفوا في تحديد مفهوم تغيير الخلق، وبناء على الاختلاف في ذلك اختلفوا في حكم بعض المسائل المتعلقة بالتدخل في التكوين العضوي للإنسان، وبالنظر إلى النصوص الواردة في تغيير الخلق، وأقوال العلماء فيها، فإنه ترجح أن ضوابط تغيير الخلق التي تحدد مفهومه بدقة هي:

أ- كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان بقصد التحدي، أو العبث يعد تغييراً للخلق.

ب- كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان يمس بخاصية من خصائص هذا التكوين يعد تغييراً للخلق.

ج- كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان بغرض طلب الحسن يعد تغييراً للخلق.

الخاتمة

- د- لا يعد تغييراً للخلق كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان يراد منه العلاج، أو إزالة تشويه.
- هـ- يستثنى من تغيير الخلق كل تدخل في التكوين العضوي للإنسان ورد النص بإباحته؛ كثقب الأذن للمرأة، وخصال الفطرة...
٤. اعتبار آثار التدخل في التكوين العضوي للإنسان في الحكم على مسائله، فإن كانت تلك الآثار مصلح جاز التدخل، وإن كانت مفسد حرم، وإن تعارضت المصالح والمفاسد حكم بالغالب منهما.
٥. وجوب كل تدخل جراحي في التكوين العضوي للإنسان يتعين سببا لإنقاذ النفس من الهلاك.
٦. وجوب الختان في حق الرجال، وبقاؤه على أصل الإباحة في حق النساء.
٧. مشروعية الجراحة التجميلية لغرض العلاج، أو إعادة التكوين العضوي للإنسان إلى خلقته المعهودة، لا لطلب الحسن، إذا لم تؤدي إلى ضرر أكبر من ضرر المرض نفسه.
٨. عدم جواز عمليات التجميل التحسينية؛ كالتشبيب، وعمليات الشكل.
٩. عدم جواز ثقب أنف الأنثى للزينة، ومن باب أولى أنف الذكر.
١٠. جواز ثقب أذن الأنثى للزينة، وحرمة ذلك في حق الذكر.
١١. التفريق في حكم التدخل الجراحي لتكبير ثدي المرأة بين حال صغر الثدي الذي سببه خلل هرموني، أو مرض، أو حدث، ويثبت ذلك بتقرير طبي، وبين كون الصغر خلقية، فيجوز تكبيره في الحالة الأولى، لكونه علاجاً، تبيحه عموم النصوص الواردة في مشروعية العلاج، ويحرم في الحالة الثانية لكونه تغييراً للخلق طلباً للحسن.
١٢. جواز زرع الشعر في حالات الصلع، لاختلاف زرع الشعر عن الوصل المنهي عنه.
١٣. حرمة عمليات تحويل الجنس، واعتبارها تغييراً للخلق.
١٤. جواز تصحيح الجنس عند الخنثى الحقيقية؛ بأن يرجع إلى أصل خلقته من الذكورة والأنوثة إذا تبين كونه من أحدهما بصيغته الصبغية أو بما ترجح منهما بالمعايير الطبية المرححة.

الخاتمة

١٥. وجوب تصحيح الجنس في حالة الخنثى الأنثى الكاذبة لتعود الأنثى إلى وضعها الطبيعي، وتصبح امرأة خالصة.
١٦. جواز تصحيح الجنس في حالة الخنثى الذكر الكاذبة باعتماد ما ذهب إليه بعض الفقهاء في اعتبار ميله.
١٧. جواز الرشق العذري في حالة واحدة؛ وهي أن يزول الغشاء بسبب حادث لا بسبب وطء بغض النظر عن كونه معصية أو غيرها، ولا عن كونه بإكراه أو اختيار.
١٨. حكم الغرس المتجانس للأعضاء بين الحي ومثله ينبني على الأثر المترتب عليه من حيث تأثير صحة المنقول منه من عدمه، فإن ثبت طبيًا أن حياة المستفاد منه ستظل مستمرة، ومستقرة بغير العضو المتنازل عنه جاز النقل وإلا فلا.
١٩. موت جذع الدماغ دون القلب لا يعتبر موتًا حقيقيًا، ولا يعد موت جذع الدماغ أمانة كافية على الموت الحقيقي، بل لابد من وجود الأمارات التي يحصل بها اليقين بالموت.
٢٠. يجوز نقل الأعضاء من الميت إلى الحي بشروط.
٢١. الفحص الطبي قبل الزواج مما يندب إليه ويستحب، ولا يجب أن يكون إلزاميًا، إلا في الحالة التي تقوم فيها القرائن على كون أحد الخطيبين يحمل مرضًا معديًا، أما في غيره من الحالات فإنه يكون مستحبًا، ويندب نشر التوعية الصحيحة بشأنه، وبيان فوائده، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب آثاره السيئة.
٢٢. يحرم الإجهاض قبل نفخ الروح في جميع مراحل تكوين الجنين، إلا عند الضرورة، وقيام العذر الشرعي المعتبر، لكون الجنين في بدايات تكوينه أصلاً لآدمي ولكون خلق الإنسان ذا تعلق بمراتب عدة، آخرها مرتبة نفخ الروح، وهي مبنية على ما قبلها.
٢٣. يحرم إجهاض الجنين المشوّه بعد نفخ الروح، وقبله، ويستثنى من ذلك حال ما إذا كان التشوّه بحيث تستحيل الحياة معه عادة وذلك قبل نفخ الروح رافة

بأمه، ورفعاً للخرج عنها، أو كان في بقائه خطرٌ على حياة الأم، فيجوز - حينها- إسقاطه مطلقاً قبل نفخ الروح وبعده، إعمالاً للقاعدة الفقهية: (إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أحفهما).

ويشترط لجواز إجهاض الجنين المشوّه في الحالتين السابقتين شرطان:

أ- أن يثبت هذا التشوّه يقيناً، أو بغلبة الظن؛ بأن يتوصل إليه بأجهزة متطورة إن لم تكن نتيجتها ١٠٠% فلا أقل من أن تكون ٩٠%.

ب- أن يثبت هذا التشوه بتقرير طبيين مسلمين عدلين، متخصصين ذوي خبرة.

٢٤. يجوز صناعة الأدوية المهندسة وراثياً بشروط هي:

أ- أن يكون النفع المترتب على هذا النوع من الأدوية أكثر من الضرر المترتب عليه.

ب- أن يكون مصدر الجزيء السليم إنساناً أو حيواناً مأكول اللحم فلا يجوز إن كان مصدره ميتة أو خنزيراً إلا عند الضرورة.

ج- أن لا يوجد دواء أقل ضرراً من الدواء المهندس وراثياً.

٢٥. جواز العلاج الجيني للخلايا الجسدية، بالشرطين التاليين:

أ. أن لا يثبت - بعد التشخيص الدقيق والبحث - ظهور أضرار ومخاطر جسيمة بسبب هذا العلاج، بحيث تكون أكبر من مصلحة العلاج.

ب. أن لا توجد وسيلة أخرى يمكن اعتمادها في العلاج تكون أقل ضرراً منه.

٢٦. حرمة العلاج الجيني للخلايا الجنسية والبيضة الملقحة، لتعلق الضرر المحتمل، والأخطار الكبرى المتوقعة لا بنفس المعالج، بل بنسله كله من بعده.

٢٧. حرمة التحكم في المورثات للحصول على أشخاص مختارين في صفاتهم الوراثية.

الخاتمة

٢٨. يمكن اعتبار البصمة الوراثية في إثبات النسب في حالات الاشتباه به؛ كحالة المواليد المختلطين في المستشفيات، أو حالة الحمل الناتج عن الاشتراك في الوطء بشبهة، أما في نفي النسب فإنّ اللعان يقدم على البصمة الوراثية، لأنّه لو أعملنا البصمة الوراثية لأدّى ذلك إلى إهدار مقصد الشارع في تشريع اللعان، وهو سد أبواب الخوض في أعراض الناس وأنسابهم.

٢٩. عدم اعتبار البصمة الوراثية في إثبات الحدود والقصاص، ولكن في التعازير.

٣٠. جواز التلقيح الصناعي الداخلي إذا كان بين الزوجين بشروط.

٣١. جواز التلقيح الصناعي الخارجي عند تعذر التلقيح الصناعي الداخلي بشروط.

٣٢. حرمة التحكم في الخلايا الجنسية، والتدخل فيها لغرض اختيار جنس المولود سداً للذريعة، ودرءاً للمفسدة إلا في حالة الضرورة القصوى، ويمكن تحديدها بوجود مرض وراثي خطير يصيب جنساً من الجنسين في نسل الإنسان، يؤكد خطر هذا المرض - بعد إثباته - بما يغلب على الظن طبيبان مسلمان ثقتان.

٣٣. حرمة الاستنساخ الجسدي، واعتماده طريقة للتكاثر.

٣٤. فتح باب الاستنساخ الجنيني يؤدي إلى مفاسد عظيمة؛ بأن تهدر كرامة الإنسان حين يصير الجنين قطع غيار، وتكثر عمليات الإجهاض.

ولذلك أرى حرمة الاستنساخ الجنيني (التوائم) - كما الجسدي - في البشر حفاظاً على كرامة الإنسان، ودرءاً للمفسدة، ودفعاً لضرر الاستنساخ المعلوم وإن حمل في طياته بعض المصالح.

٣٥. يجوز استخدام الخلايا الجذعية المستخلصة من الخلايا الجسدية للأطفال والبالغين للعلاج، بشروط هي:

أ. الحصول على الإذن ممن تؤخذ منه تلك الخلايا، أو من وليه إذا كان صغيراً.

ب. أن لا يحصل ضرر من العملية، إذا كان الضرر أعظم من مصلحة العلاج.
ج. أن لا تباع الخلايا الجذعية المأخوذة من جسم الإنسان لتحريم إيراد العقد عليه.

د. أن يكون الطبيب القائم على العملية متخصصا ثقة، يغلب على ظنه نجاح العملية.

٣٦. حكم استخدام الخلايا الجذعية المستخلصة من الأجنة المجهضة متعلق بغرض الإجهاض؛ فإن كان الإجهاض متعمدا لغرض استخلاص الخلايا الجذعية من الجنين حرم استخدامها، وإن كان الإجهاض غير متعمد جاز الاستخدام بشروط:

أ- أخذ موافقة الوالدين.

ب- أن لا تخضع هذه الخلايا للبيع والشراء.

ج- أن لا يتسنى الحصول على الخلايا الجذعية من المشيمة والحبل السري.

٣٧. يجوز استخلاص الخلايا الجذعية من المشيمة والحبل السري، إذا ثبت أن استعمال الخلايا المستخلصة منهما تحقق المصلحة، وأن استعمالها لا يسبب أضرارا ومفاسد.

ثانياً: التوصيات

- ١- توجيه البحوث الطبية فيما يحقق مصالح البشرية ويحفظ كرامة الإنسان، واجتناب إجراءاتها على الإنسان إلا بما يحقق له مصلحة شرعية معتبرة.
 - ٢- على المشتغلين بالعلوم الطبية والهندسة الوراثية أن ينظروا إلى عواقب نشاطاتهم العلمية نظرة اعتبار، وأن يراعوا في أبحاثهم الاعتبارات الدينية والأخلاقية والاجتماعية.
 - ٣- تعزيز الوعي العام بين الناس على كافة المستويات بالتعاليم الدينية، والقواعد الأخلاقية، وبيان أن الإنسان -بتكوينه العضوي- له خصائص يجب المحافظة عليها، ولا يجوز إهدارها، بإذلال الإنسان أو تغيير خلقته.
 - ٤- توظيف منجزات مشروع الجينوم البشري بما يحقق المصالح ويدرك المفاسد، مع المحافظة على سرية.
 - ٥- سن قوانين تحمي حقوق المريض مما يلحق به من أضرار حين التدخل في تكوينه العضوي، وتمنع استغلال المعلومات الوراثية استغلالاً سيئاً، كما تمنع استغلال أعضاء الإنسان تجارياً.
 - ٦- الاستمرار في عقد المؤتمرات الطبية والفقهية المشتركة لبحث الموضوعات المتعلقة بالتدخل في التكوين العضوي للإنسان من جميع جوانبها، وإعطاء الأحكام المناسبة في أوقاتها.
- ختاماً أسأل الله U أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يعفو عما كان فيه من زلل أو تقصير، أو خطأ أو نسيان، وأن يجزي كل من كان فيه معيناً، بتوجيهه ونصح، أو عون ودعاء، إنه ولي ذلك والقادر عليه، فله الحمد في الأولى والآخرة، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد e وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس

العامة

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	الصفحة
سورة البقرة		
١٠٦	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	٤٤٧
١٢٤	وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	١٧٠
١٥٦	وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	٥٢
١٧٣	وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	٢٩٥
١٧٩	وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	٣٥
١٨٥	وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	٤٧٨/٢٩٨/١٦١
١٨٨	وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	١٢٩
١٩٥	وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	٢٩٢/١٥٢/١٤٤ ٣٧٠/٢٩٧/
٢٢٢	وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	٤٢٦/٤٠
٢٢٨	وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	٤٢٠
٢٣٧	وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	٢٩٩
٢٦١	وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	١٢٩
٢٧٥	وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَقْدِرُونَ عَلَى الْخَلْقِ بِهَا	١٢٩

سورة آل عمران

٤٦٧	... 4a1t1p`# a D'noC \$' i 02 aHÁñ " %Q\$ qd	٦
٥٩/٥٢	... a1t1p` B š 00\$' lseÁ 00\$y7 1B 0G9\$E0	٢٦
٤٤٤/٤٣٨/٤٣٨	... ÓfB 07)Gú #Y\$S B ÓlÖV ' í \$B š 9 BúCk R ' ð É ù	٣٦,٣٥
٣٧٠	.. p7kU p7fE š Râ©` B ' k e p É ù A\$% (¼4t \$f1Z y \$Eñ š i\$Zd	٣٨
١٠٤	Pf#ñ 0vYx k \$%ZÈ 0pSÈ 0VB ž)	٥٩

سورة النساء

٤٥٧/٤١٧/١٥٦	... 0%h'r s 0R`B /3)ñ " %Q\$N3/4 (qāQ\$ā \$Z9\$ \$%f	١
١٢٥	... > \$U \$B (qB ÅR\$ 4K>Gk0\$' í (qā Á 0e žv kēgā b)ir	٣
٢٩٨/١٦١/٣٩	ÇNE \$Z<E E B> RjMñ, fā r 4N3Yā y# 0sā bñ ? \$%f1ñ	٢٨
/١٥٢/١٢٩/٥٣ ٢٩٢/١٥٨/١٤٤ ٣٠٥/٢٩٧/	ÇNE \$VŠmñ N3î b% ©\$b) 4N3 gRk (pē)8 Vñr	٢٩
٢٩٧	... #Y\$R iñ\$A k \$ q sñ \$V+Br \$Eñā y7 VñE 0p0f` Br	٣٠
١٢١	... E eV 4ñā N3V0eV ¾ññ ? \$0Z sñ \$B (qYpG\$ Vñr	٣٢
٣٦٩	03ZB í0F \$' íñr AqB'9\$(qā<Uñr ©\$(qā<Uñ (pB#ñ Uñ%\$%f	٥٩
٣٦	\$ñUz \$VBsā 0F%` Br 4\$ñUz žV) \$ZBsā 0E0f bñ ? BsBñ š % \$Br	٩٢
٣٥	... \$pZú #Vñy 0Vgy_ ¼qāñ f sñ #%0pGB \$VBsā 0E0f` Br	٩٣
٢٦١/٢٢٨/٢١٩ ٤٦٨/٣٩١/٣٠٦/	... ž 0Eññ Nñ·Byr 0»pRf \$š #E#ñ Eñ ñññ NGR·Byr	١١٩
٢١٣/١٠٤/١٠١	... a1t1p` pñ š VñE š rB \$B āy0ñr ¾ññ Bñ0 cbl āy0f Vñ ©\$b)	١١٩,١١٦
/٤ ١٤٩/١٢٠/٩٧/	#%ñB \$Xñ© žV) š qāñf bñr \$ZBñ Wñ ¾ññRñ` B š qāñf b)	١٢٠,١١٧

سورة المائدة

٢٩٦/٢٩٢	Èññāñ 00M\$ ñā (qR\$e\$ Vñr (3 q0G9\$ 100\$' ñā (qR\$e\$ñr	٢
---------	------------------------------------------------------------	---

۲۹۰	... k \$lōŋ @ dē\$Br f/f/yfō\$ābr A\$!\$ pōpō\$ā3ōē ōMhān	۳
۲۹۸/۱۶۰	Bt'm òB Nāō ōē ēpōō ? \$%fā\$B	۶
۱۴۴/۱۰۹/۳۰ ۱۹۰/۱۶۰ ۲۹۸/	\$ ōR Iōŋf \$GōR ēF% ` B ¼ōR ēfāāō ſ Ōŋf 4hā \$VōY2 y7Vf ēōō òB	۳۲
۳۸	... ēūēō\$ ſū ūēōŋ \$ ōZ9\$ ſ ōZ9\$br \$Zū NŌā \$Vōx r	۴۰

سورة الأنعام

٤٤٠	qđ žv) \$gBref V̄ É d0\$8 P\$yB ¼q%Vār	٥٩
١٣٩	... @0\$ Nā 9@Gf " %Qqr	٦٠
٤٧٨	N3ak PSm \$B N39 ĆÁ ū Bkr	١١٩
١٧٦	¾ñ\$Ā m Dqf ¼qm (qvar t pŋ #E) yñt pD ` B (qē2	١٤١
٤٠	... w) ½gBpōf 0h\$U 4nā \$Bqe ¼ñ ŌÇre\$B ' î ½É k W @%	١٤٥
٢٩٥	... N39 \$Br ÇME tuZBsā ¾ñ6rsk7 lēä b) ñeā k \$d0\$T Ē \$EB (qēš	١١٩, ١١٨
٣٧٥	Ûs 0\$ žv) ? \$PSm ÓP\$§ öZ9\$(qē)8 Vw	١٥١

سورة الأعراف

٤٠	... (qē2 r %É p B @ä %ZĤ c3Gf† #rä ē Pš#ā Ūl#f	٣١
٤٧٨	\$gÅ #āō ſ %ōē/ Ć ūē \$† î (R#Ågē Vſr	٥٦
٧٦	... ä\$ Y9\$Ė rB `B žq y A\$y_ h\$loqēNā Nā Rĭ	٨١
٣٩	... M>k9\$Dg9 @iär ĩ6 YB\$Cā Ngphſr Å rāyJēš Nēāyſ	١٥٧
٤١٧	... \$i7ſ) î āp6ſ \$gy_ rſ \$iB ēpſ_r o%h`r S gR `B Nā)ſē " ſ%Qēd	١٨٩

سورة التوبة

12.	Đã nhận được từ Ngân hàng Việt Nam (VNB) 31
-----	---------------------------------------------

سورة طه

٨٦	قِيلَ لِّلنَّاسِ إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	١١٤
----	------------------------------------------------------	-----

سورة الأنبياء

١٦٢	قِيلَ لِّلنَّاسِ إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	٢٣
-----	------------------------------------------------------	----

سورة الحج

٤٦٧	... إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	٥
٩٧/٨٧	... إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	٧٤، ٧٣
٢٩٩	... إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	٧٨

سورة المؤمنون

٣٧٧	... إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	١٤
٤٦٧	... إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	١٣، ١٢

سورة النور

٤٠٦	... إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	٠٦
٢٧٥	... إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	١٢

سورة الفرقان

٤٧٧	... إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	٢
١٠٣	... إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	٤٣

سورة الشعراء

٧٦	... إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	١٦٥ - ١٦٦
----	-----------------------------------------	-----------

سورة النمل

٧٦	... إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	٥٥
----	-----------------------------------------	----

سورة القصص

٢٩٩	... إِنَّمَا هِيَ ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ	٧٧
-----	-----------------------------------------	----

سورة الجمعة

١٢٩	... ١٠
-----	--------

سورة التغابن

٣٤	٣
----	---

سورة الملك

٥٩	١
----	---

سورة القلم

٤٧٥	٣٦,٣٥
-----	-------

سورة المدثر

٤١	٤
----	---

سورة القيامة

٧٢	٤
----	---

سورة الإنسان

٤٤١	٣١,٣٠
-----	-------

سورة النبأ

٧٤	٨
----	---

سورة التكويد

٤٤١	٢٩
-----	----

سورة الانفطار

٣٣	٨,٧,٦
----	-------

سورة التين

٣٢	٤,٣,٢,١
----	---------

سورة الناس

٥٢	٣,٢
----	-----

فهرس الأحاديث

الرقم	أطراف الحديث	الراوي	المخرج	الصفحة
٠١	احتجبي منه يا سودة ...	عائشة رضي الله عنها	البخاري	٣٣٧
٠٢	احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: إن أمثل...	أنس بن مالك	البخاري	٢٨٧/١٤٦
٠٣	ادرعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم	عائشة رضي الله عنها	الترمذي	٣٧
٠٤	إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها	أسامة بن زيد	البخاري	٤١
٠٥	إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه	أبو هريرة	الترمذي	٣٧٢
٠٦	اشمي ولا تنهكي	أم عيطة	البيهقي	١٧٣
٠٧	أطيب الكسب عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور	أبو بردة	البيهقي	١٢٩
٠٨	اعزل عنها إن شئت، فإنه سيأتيها ما قدّر لها	جابر	مسلم	٤٤٢
٠٩	اغسلوه بماء وسدر، ولا تغطوا رأسه فإنه يبعث يهل	ابن عباس	البخاري	٤٧
١٠	البسوا من ثيابكم البياض فإنها خير ثيابكم، وكفنوا فيها..	ابن عباس	الترمذي	١٠٦
١١	الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق ...	ابن مسعود	مسلم	٣٧٥
١٢	الختن سنة الرجال، مكرمة للنساء	شداد بن أوس	البيهقي	١٧٥
١٣	الذي يخنق نفسه يخنقها في النار، والذي يطعننها يطعننها ..	أبو هريرة	البخاري	٣٧
١٤	الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار	ابن عباس	البخاري	١٥٣
١٥	ألق عنك شعر الكفر واختن	عثيم بن كليب	أبو داود	١٧٢
١٦	اللهم وليديه فاغفر	جابر	مسلم	٣٠٨
١٧	اللهم متعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مني	أبو هريرة	الترمذي	٣٣٥
١٨	المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ...	أبو هريرة	مسلم	٤٢
١٩	المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا	أبو موسى الأشعري	البخاري	٣٠٢/٥٥
٢٠	المؤمنون كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى ...	النعمان بن بشير	البخاري	٥٥
٢١	النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء	عائشة رضي الله عنها	البخاري	٤٢٨
٢٢	الفطرة خمس، أو خمس من الفطرة: الختان، والاستحداد،	أبو هريرة	البخاري	/١٦٩/١٤٧/ ١٧٥
٢٣	ألا هلك المنتطعون، ألا هلك المنتطعون	ابن مسعود	مسلم	٣٩
٢٤	الولد للفراش وللعاهر الحجر	عائشة رضي الله عنها	البخاري	/٤٢٠/٣٣٧ ٤٧٠

٢٥	إني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإن الشياطين أتتهم ...	عياض الجاشعي	مسلم	١٠٥/١٠١ ٢١٣/١٢٠
٢٦	إن أمثل ما تداويتم به الحمامة، والقسط البحري	أنس بن مالك	البخاري	٢٨٧/١٤٦
٢٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم، وأعطى الحمام ...	ابن عباس	البخاري	١٤٦
٢٨	إن خير دينكم أيسره، إن خير دينكم أيسره	أبو قتادة	أحمد	١٦١
٢٩	أن النبي صلى الله عليه وسلم وعظ النساء بعد خطبة...	ابن عباس	البخاري	٢١٧/٢١٢
٣٠	إن ثلاثة في بني إسرائيل أبرص، وأقرع وأعمى بدا	أبو هريرة	البخاري	٢٤٠
٣١	أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إن ...	أسماء بنت أبي بكر	البخاري	٣٠٩
٣٢	أنظروها، فإن جاءت به أحمر قصير	سهل بن سعد الساعدي	البخاري	٣٣٧
٣٣	أنا عند حسن ظن عبدي بي	أبو هريرة	البخاري	٣٧٢
٣٤	إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوم ...	ابن مسعود	البخاري	٣٧٥
٣٥	إن الله عز وجل قد وكل بالرحم ملكا ...	أنس	البخاري	٣٧٥
٣٦	إن الله تعالى يقول: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلق ...	أبو هريرة	البخاري	٤٦٨
٣٧	إن كسر عظم المؤمن ميتا مثل كسره حيا في الإثم	أم سلمة	ابن ماجه	٣٢٢
٣٨	إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث	أبو هريرة	البخاري	٢٧٥
٣٩	إياكم وخضراء الدمن، قالوا وما خضراء الدمن يا رسول ...	أبو سعيد الخضري	القضاعي	٤١٩
٤٠	أما شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ...	عائشة رضي الله عنها	البخاري	٣٧١
٤١	بشرا ولا تنفرا، ويسرا ولا تعسرا، وتطاوعا ولا تختلفا	أبو موسى	البخاري	١٦١
٤٢	بعثت بالحنيفية السمحة	أبو أمامة الباهلي	أحمد	١٦١
٤٣	بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بني كعب...	جابر	مسلم	١٤٥/٤٣
٤٤	تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء	عائشة رضي الله عنها	ابن ماجه	٤١٩
٤٥	تداووا عباد الله فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء ...	أسامة بن شريك	أبو داود	٤٧٩/٢٢٩/٤٣
٤٦	تنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها ...	أبو هريرة	البخاري	٤١٩
٤٧	حججه أبو طيبة، فأمرله بصاعين من طعام، وكلم مواليه...	أنس بن مالك	البيهقي	١٤٦
٤٨	خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعا	أبو هريرة	مسلم	٣١
٤٩	دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخ لي ...	أنس	البخاري	٣٢٧
٥٠	رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا موسوم ...	ابن عباس	مسلم	٣٢٦
٥١	رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن ...	سعد بن أبي وقاص	البخاري	٢٦٢
٥٢	زوجي أبو زرع، فما أبو زرع؟ أناس من حلي أذني،...	أم زرع	البخاري	٢١٦/١٠٥

٥٣	صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بذي ...	ابن عباس	مسلم	٣٢٧
٥٤	سبعة من السنة في الصبي يوم السابع: يُسمى، ويختن	ابن عباس	الطبراني	٢١٥
٥٥	سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلعن المتنمصات...	ابن مسعود	النسائي	٢٢٨
٥٦	عشر من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك	عائشة رضي الله عنها	مسلم	٤١
٥٧	غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم	أبو سعيد	البخاري	٤١
٥٨	فأمره الرسول صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفاً من ...	عرجة بن أسعد	أبو داود	٢١١/٢٠٦
٥٩	فر من المجذوم فرارك من الأسد	أبو هريرة	البخاري	٣٧٠
٦٠	قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ...	أبو هريرة	البخاري	٤٦٩
٦١	قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، وهم يجيئون أسمنة...	أبو واقد الليثي	الترمذي	٣٢٥
٦٢	كان لابن عباس غلّمة ثلاثة حمامون، فكان اثنان ...	عكرمة	الترمذي	١٤٦
٦٣	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على...	بريدة	مسلم	٣٢٠/٣٠٧
٦٤	كسر عظم الميت ككسره حياً	عائشة رضي الله عنها	ابن ماجه	١٦٦/٤٨ ٣٢١/٣٠٩ ٤٧٢
٦٥	كل معروف صدقة	جابر بن عبد الله	البخاري	٣٠٠
٦٦	كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه	أبو هريرة	مسلم	٤٧٠
٦٧	كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نسقي ونداوي الجرّحي	الربيع بنت معوذ	البخاري	١٤٥
٦٨	كنا نغزل على عهد رسول الله ...	جابر	البخاري	٣٧٤
٦٩	كنت لك كأبي زرع لأم زرع	عائشة رضي الله عنها	البخاري	٢١٦/١٠٥
٧٠	كنت عند ابن عمر، فمروا بفتية، أو بنفر نصبوا ...	سعيد بن جبير	البخاري	٣٢٦
٧١	لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه حتى تصل ...	أبو هريرة	مسلم	٤٨
٧٢	لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برئ بإذن الله	جابر بن عبد الله	مسلم	٣٨١/٤٢
٧٣	لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات	ابن مسعود	البخاري	١٠٤/١٠١/٤ /٢٠٨/٢١١/ ٢٤٤
٧٤	لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال	ابن عباس	البخاري	٢٦٢
٧٥	لما كسرت على رأس رسول الله النبي صلى الله عليه وسلم	سهل بن سعد الساعدي	البخاري	١٩٩/١٤٥
٧٦	لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كلّ صلاة	أبو هريرة	البخاري	٤١
٧٧	ما ملأ ابن آدم وعاءاً شراً من بطن، بحسب ابن آدم ...	المقدام بن معديكرب	الترمذي	٤٠

٧٨	ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء	أبو هريرة	البخاري	٤٢
٧٩	ما مررت ليلة أسري بي بماء، إلا قالوا: يا محمد، مُرْ أمتك...	أنس بن مالك	ابن ماجه	١٤٦
٨٠	ما كنت أرى أحداً يفعل هذا غير نساء اليهود	سعيد بن المسيب	البخاري	٢٤١
٨١	مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم	النعمان بن البشير	البخاري	٣٠١
٨٢	من رأي في المنام فقد رأي فإن الشيطان لا يتكوتني	أبو سعيد الخدري	البخاري	٢٢
٨٣	من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة	عمرو ابن العاص	البخاري	٣٦
٨٤	من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجأ بها في ...	أبو هريرة	البخاري	٥٣
٨٥	من تطيب ولم يعلم منه الطب قبل ذلك، فهو ضامن	عمرو بن شعيب	أبو داود	١٥١
٨٦	من أسلم فليختن وإن كان كبيرا	الزهري	البخاري	١٧٢
٨٧	من السنة قص الشارب، وتنف الإبط، وتقليم الأظفار	ابن عمر	البيهقي	١٧٦
٨٨	من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل	جابر	مسلم	٣٠٠/١٩٥
٨٩	من غشنا فليس منا	أبو هريرة	مسلم	٢٧٠
٩٠	من صور صورة فإن الله معذبه حتى ينفخ فيها الروح ...	ابن عباس	البخاري	٤٦٩
٩١	من نفّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفّس الله ...	أبو هريرة	مسلم	٣٠٠
٩٢	نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر	أبو هريرة	مسلم	٤٧٠
٩٣	هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: فما ألوانها؟	أبو هريرة	مسلم	٣٣٦
٩٤	هو لك يا عبد بن زمعة	عائشة رضي الله عنها	البخاري	٣٣٧
٩٥	وإني سمعت رسول الله نهي عن النامصة والواشرة	ابن مسعود	أحمد	٢٠٨/١٠٢
٩٦	والذي نفسي بيده لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال...	عبد الله بن عمر	النسائي	٣٦
٩٧	وفي البيضتين الدية	لعمر بن حزم	النسائي	٢٦٦
٩٨	يدخل الجنة من أمي سبعون ألفا بغير حساب	عمران بن حصين	البخاري	٤٤
٩٩	يسروا ولا تعسروا، وسكنوا ولا تنفروا	أنس بن مالك	البخاري	١٦١
١٠٠	يدخل الملك على النطفة بعدما تستقر في الرحم بأربعين..	حذيفة بن أسيد	مسلم	٣٧٥
١٠١	يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة	ابن مسعود	البخاري	٤١٩/٣٦٧
١٠٢	يا نساء الأنصار اخفضن غمسا، واحتفضن ولا تنهكن	ابن عمر	البيهقي	١٧٣
١٠٣	يا عائشة، ألم تري أن مجزأ المدلجي دخل علي	عائشة رضي الله عنها	البخاري	٣٣٦
١٠٤	يا عبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل	عبد الله بن عمرو	البخاري	٣٩
١٠٥	لا يحل لمسلم أن يروع مسلما	بن أبي ليلى	أبو داود	٣٨

١٠٦	لا يحج بيت الله حتى يَخْتَتَن	أبو برزة	البیهقي	١٧٢
١٠٧	لا تقطعه فإنه إنما أقر بعد ضربك إياه	عبد الله بن عمر	ابن أبي شيبه	٣٨
١٠٨	لا يوردن ممرض على مصح	أبو هريرة	البخاري	٣٧٠/٤١
١٠٩	لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها	أبو مرثد الغنوي	مسلم	٤٨
١١٠	لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه	أبو هريرة	البخاري	٣٠١/٥٥
١١١	لا ضرر ولا ضرار	ابو عباس	مالك	٣٠٨
١١٢	لا أقدرُوا له قدره	النواس بن سمعان	مسلم	٤٥١
١١٣	لا، فإن قتلته فإنه بمرتلتك قبل أن تقتله، وأنت بمرتلتك ...	المقداد بن عمرو	البخاري	٤٥١
١١٤	لا يحل لمسلم أن يأخذ مال أخيه بغير حقه	أبو حميد الساعدي	البیهقي	٤٧٠

فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة

١ - ابن القيم	٤٣
٢ - ابن عاشور	٣٢
٣ - ابن منظور	٢٢
٤ - أبو هريرة	٣١
٥ - أبي بن كعب	٤٣
٦ - أسامة بن شريك	٤٣
٧ - الرازي	٢٦
٨ - الطبري	٤٥
٩ - الفيومي	٢٦
١٠ - القرطي	٣١
١١ - الليث	٢٣
١٢ - ابن حجر	٤٩
١٣ - ابن عباس	٤٧
١٤ - ابن قتادة	٦٠
١٥ - ابن قدامة المقدسي	٤٩
١٦ - ابن كثير	٦٠
١٧ - الأوزاعي	٥٤
١٨ - الخطابي	٤٥
١٩ - الداودي	٤٥
٢٠ - الشاطبي	٥١
٢١ - الشوكاني	٦٠
٢٢ - العزّ بن عبد السلام	٥٣

- ٢٣- القرافي ٥١
- ٢٤- الكاساني ٤٦
- ٢٥- أبو مرثد الغنوي ٤٨
- ٢٦- الحسن بن أبي الحسن يسار ٦٣
- ٢٧- المرغيناني ٦١
- ٢٨- النووي ٤٧
- ٢٩- ابن الحاجب ١٢٤
- ٣٠- ابن القف ١٣٩
- ٣١- ابن رشد القرطبي ١٤١
- ٣٢- ابن سينا ١٤١
- ٣٣- أبو حامد الغزالي ١٢٤
- ٣٤- أبو حنيفة ١٦٥
- ٣٥- أبو سفيان ٦٨
- ٣٦- أبقرط ٨٨
- ٣٧- أشهب ١٦٥
- ٣٨- الآمدي ١٢٤
- ٣٩- الجويني ١٢٥
- ٤٠- الزركشي ١٢٥
- ٤١- ابن هبيرة ١٦٥
- ٤٢- أبو هلال العسكري ١٨١
- ٤٣- أبي موسى الأشعري ٣٠٢
- ٤٤- أبي واقد الليثي ٣٢٥
- ٤٥- الحسن البصري ١٧٠
- ٤٦- الشعبي ١٦٩
- ٤٧- النعمان بن البشير ٣٠١
- ٤٨- أنس بن مالك ٢٨٧

٤٩-	بلال بن رباح	٦٨
٥٠-	جابر بن عبد الله	٤٢
٥١-	جالينوس	٨٨
٥٢-	ربيعة	١٧٠
٥٣-	سحنون	١٦٥
٥٤-	سمرة بن جندب	٤٠
٥٥-	سهل بن سعد الساعدي	١٩٩
٥٦-	عبد الله بن عمر	٣٦
٥٧-	عثمان بن مظعون	٢٦٢
٥٨-	عرجفة بن أسعد	٢٠٦
٥٩-	عكاشة	٤٥
٦٠-	عكرمة	٦٤
٦١-	عمران بن حصين	٤٤
٦٢-	عمرو بن العاص	٣٦
٦٣-	عياض أبو الفضيل القاضي	٤٥
٦٤-	عياض المجاشعي	١٠١
٦٥-	مجاهد	٦٣
٦٦-	محمد بن الحسن	١٦٥
٦٧-	نجم الدين الطوفي	١٢٤
٦٨-	يحيى بن سعيد الأنصاري	١٧٠

قائمة المراجع

أولاً: التفسير وعلوم القرآن

- ١- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- ٢- التبيان في أقسام القرآن، لابن قيم الجوزية، تقديم وتعليق الشيخ محمد شريف سكر، دار إحياء علوم الدين.
- ٣- تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس.
- ٤- تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، أخبار اليوم.
- ٥- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٦- جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: ٢.
- ٨- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمان بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط: ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٩- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٠- التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، تحقيق عماد زكي البارودي، المكتبة الوفيقية، القاهرة، مصر.
- ١١- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، تحقيق محمد موسي عامر، دار المصحف، القاهرة، ط: ٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- ١٢- تفسير المنار، محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر، ط: ١، ١٣٥٣هـ.
- ١٣- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٠م.
- ١٤- في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط: ١٠، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
- ١٥- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- ١٦- محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ١٧- المنتخب في تفسير القرآن الكريم، لجنة علماء الأزهر، المجلس الأعلى المصري للشؤون الإسلامية.

ثانياً: الحديث وعلومه

أ- متون الحديث

- ١٨- صحيح البخاري (الجامع الصحيح)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- ١٩- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، مطبعة البابي الحلبي، مصر.
- ٢٠- سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد ابن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٢هـ.
- ٢١- سنن أبي داود، للحافظ أبي داود سليمان بن داود بن الأشعث السجستاني، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط: ١، ١٣٧١هـ.
- ٢٢- سنن الترمذي، للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

- ٢٣ - سنن الدارقطني، للحافظ علي بن عمر الدارقطني، تعليق الشيخ عبد الله هاشم يماني، شركة الطباعة الفنية مصر.
- ٢٤ - سنن النسائي، للحافظ أبي عبد الرحمان أحمد شعيب النسائي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط: ١، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م.
- ٢٥ - السنن الكبرى، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين علي البيهقي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط: ١، ١٣٥٥هـ.
- ٢٦ - المستدرک على الصحيحين، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المعروف بالحاكم، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.
- ٢٧ - المسند، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣١٣هـ.
- ٢٨ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص: ١٢٢.
- ٢٩ - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العربية الكبرى، مصر.

ب- شروح الحديث

- ٣٠ - التمهيد لابن عبد البر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ٣١ - سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن اسماعيل الصنعاني، تصحيح وتعليق، محمد عبد العزيز الخولي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٣٢ - صحيح مسلم بشرح النووي، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار التقوى للنشر والتوزيع.
- ٣٣ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن يحيى بن حجر العسقلاني مع تعليقات ابن باز، مكتبة الصفا، ط: ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- ٣٤- فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٣٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ.
- ٣٦- معرفة السنن والآثار، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق وتعليق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي باكستان، ط:١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٣٧- المنتقى، الباجي، مطبعة السعادة، مصر، ط:١، ١٣٣٢هـ.
- ٣٨- نيل الأوطار شرح منقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق د.نصر فريد واصل، المكتبة التوفيقية، مصر.

ج- كتب التخریج والرجال

- ٣٩- التلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير، الحافظ أبو الفضل شهاب الدين أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح وتعليق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت.
- ٤٠- البدر المنير في تخریج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط و عبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، ط:١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٤١- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية.
- ٤٢- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري ، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط:٢، ١٤٠هـ / ١٩٨١م.

٤٣ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، عبد الرحمان السخاوي، دار الكتاب العربي.

ثالثاً: أصول الفقه وقواعده

- ٤٤ - الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي بن محمد الأمدي، ت.د.سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط:٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٥ - الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، أحمد بن قاسم العبادي، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٩٩٦م.
- ٤٦ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- ٤٧ - إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، مطبعة فضالة، المغرب، ١٩٨٠م.
- ٤٨ - الأشباه والنظائر على مذهب الإمام أبي حنيفة، زين العابدين إبراهيم بن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ.
- ٤٩ - الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤٠٣هـ.
- ٥٠ - البحر المحیط، بدر الدين الزركشي، ت: محمد تامر، دار الكتب العلمية بيروت، ط:١، ٢٠٠٠م.
- ٥١ - البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين عبد الملك الجويني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٩٩٧م.
- ٥٢ - التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، دار الكتب العلمية، ط:٢، ١٩٨٣م.
- ٥٣ - درر الحکام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، تعريب فهمي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٤ - روضة الناظر وجنة المناظر، موفق الدين بن قدامة، ت: عبد الكريم محمد النملة، دار العاصمة السعودية، ط:١، ١٩٩٨م.

- ٥٥- شرح القواعد الفقهية، مصطفى الزرقا، دار القلم، دمشق، سورية، ط: ٢.
- ٥٦- شرح مختصر الروضة، نجم الدين الطوفي، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، دمشق، سورية، ط: ١، ١٩٨٨ م.
- ٥٧- الفروق، شهاب الدين أبو العباس القرافي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٥٨- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الشرق للطباعة، ١٩٨٦ م.
- ٥٩- القواعد الفقهية، د. عبد العزيز محمد عزام، دار الحديث، القاهرة، مصر، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٦٠- المحصول في أصول الفقه، الفخر محمد بن عمر الرازي، ت. د. طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط: ١، ١٤٠٠ هـ.
- ٦١- المستصفى من علم الأصول، محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٦ هـ.
- ٦٢- المنثور في القواعد لبدر الدين محمد بن بهاء الدين عبد الله الزركشي، تحقيق د. تيسير فائق أحمد محمود، مراجعة: د. عبد الستار أبو غدة، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط: ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٦٣- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٦٤- مختصر ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن الحاجب، دار الكتب العلمية، ط: ١.
- ٦٥- مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: ٢، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٦٦- المقاصد العامة للشريعة يوسف حامد العالم، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط: ٢، ١٩٩٤ م.

٦٧- فواتح الرحموت، أبو يحيى زكريا الأنصاري، المطبعة الأميرية بولاق، ط: ١، ١٣٢٢هـ.

رابعاً: الفقه

المذهب الحنفي

- ٦٨- الاختيار لتعليل المختار: عبد الله بن مودود الموصلي، تعليق محمود أبو دقيقة، دار المعرفة، بيروت، ط: ٣، ١٣٥٩هـ - ١٩٧٥م.
- ٦٩- البحر الرائق شرح كثر الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم، دار المعرفة، بيروت.
- ٧٠- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين بن إبراهيم الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م.
- ٧١- تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، وبهامشه حاشية الشلبي، دار الكتاب الإسلامي، مطابع الفاروق الحديثة، القاهرة، ط: ٢.
- ٧٢- تنوير الأبصار وجامع البحار على هامش حاشية ابن عابدين، دار إحياء التراث العربي، ودار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٧٣- حاشية ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار، ابن عابدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٧٤- الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، محمد علاء الدين الحصكفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ٧٥- شرح العناية على الهداية، أكمل الدين محمد بن محمود البابرقي، دار الفكر بيروت، لبنان، ط: ٢.
- ٧٦- فتاوى قاضيخان، فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- ٧٧- الفتاوى الهندية، نظام الدين وجماعة من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٧٨- فتح القدير شرح الهداية، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السواسي المعروف بابن الهمام، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣١٧هـ، ط: ١.
- ٧٩- الهداية شرح بداية المبتدي، المار غيناني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: ٢.

المذهب المالكي

- ٨٠- الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، صالح بن عبد السميع الأبي الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- ٨١- جواهر الإكليل، صالح عبد السميع الأبي الأزهرى، مطبعة الباي الحلبي، مصر.
- ٨٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية.
- ٨٣- الذخيرة للقرافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٨٤- شرح التنوخي على الرسالة، قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي، مطبعة الجمالية، مصر، ١٣٣٢هـ.
- ٨٥- شرح أبي عبد الله محمد الخرشي على مختصر خليل، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط: ٢، ١٣١٧هـ.
- ٨٦- شرح الزرقاني على مختصر خليل، عبد الباقي الزرقاني، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- ٨٧- شرح زروق على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي، مطبعة الجمالية، د ط، ١٣٣٢هـ.
- ٨٨- الشرح الكبير على مختصر سيدي خليل، أحمد الدردير، مطبعة عيسى الحلبي، مصر.

- ٨٩- الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم النفراوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٩٠- القوانين الفقهية، ابن جزى، مطبعة النهضة، تونس، ط: ١١، ١٣٤٤هـ —
١٩٢٦م.
- ٩١- كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، علي الصعدي، المكتبة الأزهرية، مصر، ط: ٢، ١٣٢٩هـ.
- ٩٢- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم الحرفة من الأحكام الشرعية، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط: ١.
- ٩٣- منح الجليل على مختصر خليل محمد عlish، المطبعة الكبرى، مصر، ١٢٩٣هـ.
- ٩٤- مواهب الجليل، الخطاب، دار الفكر، بيروت، ط: ٢.
- ٩٥- المدونة الكبرى لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي رواية الإمام سحنون عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتقي، دار السعادة مصر، ط: ١٣٢٣، ١هـ.

المذهب الشافعي

- ٩٦- أسنى المطالب شرح روض الطالب، أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، المكتبة الإسلامية، بيروت.
- ٩٧- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، السيد أبو بكر، المشهور بالسيد البكري، دار الفكر، بيروت.
- ٩٨- تحفة الحبيب على شرح الخطيب، البيجرمي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م.
- ٩٩- تحفة المحتاج شرح المنهاج، شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٠٠- حاشية الجمل على شرح المنهج، الشيخ زكريا الأنصاري، الشيخ سليمان الجمل، دار الفكر، بيروت.
- ١٠١- حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج، نور الدين الشبراملسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- ١٠٢ - حاشية قليوبي على شرح المحلى، شهاب الدين القليوبي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.
- ١٠٣ - حواشي الشرواني وابن قاسم على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، عبد الحميد الشرواني، وأحمد بن قاسم العبادي، دار إحياء التراث العربي.
- ١٠٤ - روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٠٥ - شرح المحلى على المنهاج، جلال الدين المحلى، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٠٦ - فتح المعين، زين الدين بن عبد العزيز المليباري، دار الفكر، بيروت.
- ١٠٧ - المجموع للنووي، تحقيق الدكتور مطرحي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٠٨ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت.
- ١٠٩ - المذهب في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٩٥م.
- ١١٠ - نهاية المحتاج، الرملي، مطبعة البابي الحلبي، مصر.

المذهب الحنبلي

- ١١١ - أخصر المختصرات، محمد بن أحمد بن بدر الدين ابن بلبان الدمشقي، تحقيق ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: ١، ١٤١٦هـ.
- ١١٢ - الإقناع، شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي، المطبعة المصرية، ١٣٥١هـ.
- ١١٣ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعلاء الدين المرداوي، دار الهجرة، القاهرة، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١١٤ - شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، عالم الكتب، بيروت.

- ١١٥ - الفروع، شمس الدين المقدسي أبو عبد الله محمد بن مفلح، تحقيق حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ.
- ١١٦ - كشف القناع، منصور ابن ادريس البهوتي، المطبعة العامرية.
- ١١٧ - المبدع في شرح المقنع، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، المكتب الإسلامي دمشق، ط: ١، ١٤٠٠هـ.
- ١١٨ - المستوعب، محمد بن عبد الله بن الحسين السامري، تحقيق الدكتور مساعد بن قاسم الفالح، مكتبة المعارف، الرياض، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١١٩ - المعني لابن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ١٢٠ - منتهى الإرادات، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي، ت: ابن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٩م.
- ١٢١ - هداية الراغب لشرح عمدة الطالب، عثمان بن أحمد النجدي، تحقيق حنين مخلوف، مطبعة المدني، القاهرة.

الفقه الظاهري

- ١٢٢ - المحلى لابن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

خامسا: المذاهب المقارنة والإجماع

- ١٢٣ - الإجماع، ابن المنذر، تحقيق عبد الله البارودي، دار الفكر، دمشق، سورية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٢٤ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، تحقيق أبو الزهراء حازم القاضي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٢٥ - شرح مجلة الأحكام العدلية، سليم رستم باز اللبناني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: ٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ١٢٦- الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط: ٨،
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

سادسا: كتب التراجم والتاريخ والسير

- ١٢٧- الاستيعاب في أسماء الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر،
دار الكتاب العربي بيروت.
- ١٢٨- أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين علي بن محمد بن الأثير، دار
الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١٢٩- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي،
بيروت، لبنان، ط: ١، ١٣٢٨هـ.
- ١٣٠- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: ٨،
١٩٨٩م.
- ١٣١- إنباء الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف
القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط: ١، ١٤٠٥هـ -
١٩٨٦م.
- ١٣٢- البداية والنهاية في التاريخ، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن
كثير، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٥٨هـ.
- ١٣٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي
بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الباي الحلبي
وشركاؤه، ط: ١، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
- ١٣٤- تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: زكريا عميرات،
دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- ١٣٥- تهذيب التهذيب للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط: ١،
١٣٢٥هـ.

- ١٣٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، بجيدر آباد الدكن، الهند، ١٩٧٦م.
- ١٣٧- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون، مطبعة الفجالة، مصر، ط: ١، ١٣٥٠هـ.
- ١٣٨- ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني الدمشقي، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- ١٣٩- ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، مطبعة السنة المحمدية، مصر، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
- ١٤٠- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ١٤١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد بن العماد، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، دار بن كثير، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٤٢- طبقات المفسرين، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، طبع طهران، ١٩٦٠م.
- ١٤٣- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، محمد عبد الحي اللكنوي، اعتنى به أحمد الزعبي، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٩٨م.
- ١٤٤- فوات الوفيات والذيل عليها، محمد بن شاكر بن أحمد الكتي، ت: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- ١٤٥- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى، دمشق، سورية، ١٣٧٧هـ..
- ١٤٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: ١، ١٩٩٤م.

سابعاً: كتب اللغة والمعاجم والغريب

- ١٤٧ - تاج العروس من جواهر القاموس، محب الدين أبو فيض السيد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي، دراسة وتحقيق علي بسري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٤٨ - زاد الطلاب المدرسي، د. جميل أبو نصري، دار الراتب الجامعية، بيروت لبنان، ط: ١، ٢٠٠٦م.
- ١٤٩ - الفروق في اللغة، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق وتعليق جمال عبد الغني مدغمش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ.
- ١٥٠ - القاموس الجديد للطلاب، علي بلهادية وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط: ٤، ١٩٨٣م.
- ١٥١ - القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٩٨٧م.
- ١٥٢ - لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٥٣ - مختار الصحاح، الرازي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط: ٤، ١٩٩٠.
- ١٥٤ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المطبعة الأميرية، مصر، ط: ٣، ١٩١٢م.
- ١٥٥ - معجم اللغة العربية. بمصر: المعجم الوسيط، دار الدعوة القاهرة، جمهورية مصر، ١٩٨٠م.
- ١٥٦ - النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.
- ١٥٧ - مرشد الطلاب، محمد حمدي، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

- ١٥٨ - المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٥٩ - المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين، المجمع العلمي العربي، دمشق، طبعة المجمع القومي المصري، دار إحياء التراث، القاهرة، ط: ٢، ١٣٩٢هـ.
- ١٦٠ - معجم لغة الفقهاء، أ.د. محمد رواس قلعة جي، و د. حامد صادق قنيسي، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط: ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

ثامنا: الكتب العلمية والأبحاث الفقهية العامة

- ١٦١ - أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، الدكتور محمد نعيم ياسين، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: ٤، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٦٢ - أحكام التداوي بالمحرّمات، د. محمد ناظم النسيمي، مطبعة البلاغة، حلب، سورية، ط: ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ١٦٣ - الأحكام السلطانية، الماوردي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٩٩٦م.
- ١٦٤ - الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر، د. السيد محمود عبد الرحيم مهران، كلية الشريعة و القانون أسيوط، مصر، ط: ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٦٥ - إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط: ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٦٦ - اختيار جنس المولود، د. ماري هوتيه، وروني سيف، دار الفراشة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
- ١٦٧ - أخلاقيات التلقيح الاصطناعي، د. محمد علي البار، الدار السعودية، جدة، ط: ١، ١٩٨٧م.

- ١٦٨ - استنساخ الإنسان حيا أو ميتا، د.سينوت دوس، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ط:١، ١٩٩٩م.
- ١٦٩ - استنساخ البشر: الطب والعلوم، الشريعة والقانون، د. محمد محروس وهدي عماش وآخرون، بيت الحكمة بغداد، ط:١، ١٩٩٩م.
- ١٧٠ - الاستنساخ البشري بين التحليل والتحریم، فوزي محمد حميد، دار الصفدي، دمشق، ط:١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ١٧١ - الاستنساخ البشري بين القرآن والعلم الحديث، د.توفيق علوان، دار الوفاء، صنعاء، ط:١، ١٤١٩هـ.
- ١٧٢ - الاستنساخ الجيني بين العلم والدين، علي حسن طه، دار الندى بيروت، ط:١، ١٤٢١هـ.
- ١٧٣ - الاستنساخ الحيوي وأقوال العلماء فيه، أحلام بنت محمد بن عقيل، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط:١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٧٤ - الاستنساخ بدعة العصر في ضوء الأصول والقواعد والمقاصد الشرعية، د.نور الدين مختار الخادمي، دار وحي القلم، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- ١٧٥ - الاستنساخ بين الإسلام والمسيحية، زياد الصاحب، مركز الدراسات والأبحاث، دار الفكر، بيروت، ط:١، ١٩٩٩م.
- ١٧٦ - الاستنساخ بين العلم والدين، مصباح عبد الهادي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط:١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٧٧ - الاستنساخ بين العلم والفقه، د.داود سلمان السعدي، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٧٨ - الاستنساخ بين العلم والفلسفة والدين، حسام الدين شحادة، مركز العلم والسلام للدراسات والنشر، دمشق، ط:١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٧٩ - الاستنساخ جدل العصر، جعفر عتريس، دار الهدى بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ.

- ١٨٠ - الاستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق، د. نصر فريد واصل، د. وهبة الزحيلي، د. هاني رزق، وآخرون، دار الفكر، دمشق، ط: ١، ١٩٩٧م.
- ١٨١ - الاستنساخ جريمة العصر، د. محمد نبيل النشواتي، دار القلم، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٨٢ - الاستنساخ حقائق علمية وفتاوى شرعية، جمال نادر، دار الاسراء، عمان، الأردن، ٢٠٠١م.
- ١٨٣ - الاستنساخ في ميزان الاسلام، رياض أحمد عودة الله، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٣م.
- ١٨٤ - الاستنساخ قبلة العصر، د. صبري الدمرداش، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ.
- ١٨٥ - الاستنساخ و الإنجاب بين تجريب العلماء و تشريع السماء، د كارم السيد غنيم، دار الفكر العربي، مصر، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- ١٨٦ - الاستنساخ: هل بالإمكان تنسيل البشر، د. محمد صبور، دار الأمين، القاهرة، ط: ١، ١٤١٧هـ.
- ١٨٧ - الأنثروبولوجيا وأزمة العلم الحديث، والف ليتون، ترجمة: عبد المالك الناشف، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٧م.
- ١٨٨ - الأنثروبولوجيا العامة، اسماعيل قباري محمد، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٧٣م.
- ١٨٩ - أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، رتبه وضبطه وخرج آياته محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٩٠ - الإمتاع والاستقصاء لأدلة تحريم نقل الأعضاء، حسن بن علي بن هاشم السقاف، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، ط: ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- ١٩١ - أهمية الفحوص الوراثية في قضايا النسب والقضايا الجنائية، عبد العزيز بن عبد الله الدخيل، مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٩٢ - بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، د.علي محمد يوسف الحمدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط:١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٩٣ - بحوث فقهية معاصرة، د.محمد بن عبد الغفار الشريف، دار ابن حزم، بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١٩٤ - بحوث في الفقه الطبي والصحة النفسية من منظور إسلامي، د.عبد الستار أبو غده، دار الأقصى، ط:١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١٩٥ - البصمة الوراثية في الفقه الإسلامي، مصلح بن عبد الحي النجار، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٩٦ - البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية، سعد الدين مسعد هلالي، مجلس النشر العلمي للجامعة الكويت، الكويت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٩٧ - البصمة الوراثية، إبراهيم سطم الغنري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.
- ١٩٨ - تحفة المودود بأحكام المولود، ابن القيم، تحقيق: محمد علي أبو العباس، مكتبة القرآن.
- ١٩٩ - التحقيقات والأدلة الجنائية، إبراهيم غازي، مطبعة الحياة، دمشق، سورية، ط١.
- ٢٠٠ - التشريع الجنائي الإسلامي، عبد القادر عودة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.
- ٢٠١ - جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٠٢ - الجديد في الفتاوى الشرعية للأمراض النسائية والعقم، د. عمرو الجابري، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط:١، ١٩٩٤م.

- ٢٠٣- حجية القرائن في الشريعة الإسلامية، عدنان حسن عزايزة، دار عماد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٠م.
- ٢٠٤- الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٧م.
- ٢٠٥- حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، محمد الغزالي، دار الدعوة الإسكندرية، ط:٥، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ٢٠٦- الحكم العطائية والمناجاة الإلهية لابن عطاء الله السكندري، تحقيق الشيخ يوسف بن محمود الحاج أحمد، مطبعة الفوال، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٠٧- حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي، د.عقيل بن أحمد العقيلي، مكتبة الصحابة جدة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٢٠٨- الحلال والحرام في الإسلام، د.يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط:١١، ١٣٩٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٠٩- الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٤٥م.
- ٢١٠- خطب الشيخ القرضاوي، إعداد خالد السعد، مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- ٢١١- الخلايا الجذعية والقضايا الأخلاقية والفقهية، د.محمد علي البار، الدار السعودية، جدة، ط:١، ١٤٢٣هـ.
- ٢١٢- خلق الإنسان بين الطب و القرآن، د. محمد علي البار، الدار السعودية للنشر و التوزيع، ط:٦، ١٤٠٦هـ.
- ٢١٣- دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، د.عمر سليمان الأشقر وآخرون، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط:١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٢١٤- الرد الوافر، ابن ناصر الدين الدمشقي، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ.

- ٢١٥- الروح، ابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية بيروت، ط: ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢١٦- روضة المحبين ونزهة المشتاقين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بابن القيم، تحقيق سمير رباب، المكتبة العصرية، بيروت، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢١٧- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ٣، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢١٨- الزواجر عن اقتراف الكبائر، ابن حجر الهيتمي، تحقيق محمد عبد العزيز وآخرون، دار الوليد، جدة، ط: ١، ١٤١٤هـ.
- ٢١٩- زينة المرأة المسلمة، وعمليات التجميل، أحكامها وتطبيقاتها، عبير الحلو، دار الكتاب العربي، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٧م.
- ٢٢٠- شرح العقيدة الطحاوية، محمود السبكي، منشورات المكتب الإسلامي، دمشق، ط: ٣.
- ٢٢١- الطب محراب الإيمان، خالص جلبي، دار الهدى، الجزائر.
- ٢٢٢- الطبيب وأدبه، وفقهه، د. محمد علي البار و د. زهير أحمد السباعي، دار القلم، دمشق، ودار الشامية، بيروت، ط: ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٢٣- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن قيم الجوزية، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط: ١.
- ٢٢٤- عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات، زكريا القزويني، تقديم فاروق سعد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: ٣، ١٩٧٨م.
- ٢٢٥- العلم و الجريمة، عبد الله حسين المصري، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ط: ١، ١٩٦٥م.
- ٢٢٦- فتاوى ابن تيمية، ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- ٢٢٧- فتاوى ابن عثيمين، ابن عثيمين، مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية، الرياض، ط: ١، ١٤١٥هـ.

- ٢٢٨- فتاوى إسلامية، الشيخ عبد العزيز بن باز وآخرون، إشراف قاسم الرفاعي، مكتبة المعارف، الرياض، ط: ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٢٩- فتاوى الحجاب واللباس والزينة للمرأة المسلمة للشيخ عبد العزيز بن باز وآخرون، دار ابن خزيمة، الرياض، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٣٠- فتاوى الشيخ شلتوت، دار الشروق، القاهرة، ط: ٨، ١٩٧٥م.
- ٢٣١- الفتاوى المتعلقة بالطب وأحكام المرضى: من فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ عبد العزيز بن باز، واللجنة الدائمة وهيئة كبار العلماء، إشراف الشيخ صالح الفوزان، رئاسة إدارة البحوث والإفتاء، الرياض، ط: ١، ١٤٢٤هـ.
- ٢٣٢- فتاوى مصطفى الزرقا، دار القلم، دمشق، سورية، ط: ٣، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢٣٣- فتاوى معاصرة للمرأة والأسرة المسلمة، د. يوسف القرضاوي، دار الضياء للنشر والتوزيع، الأردن، ط: ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٣٤- فقه النوازل، د. بكر بن عبد الله أبو زيد، مطابع الفرزدق، الرياض، ط: ١، ١٤٠٩هـ.
- ٢٣٥- الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة، شوقي عبده الساهي، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة.
- ٢٣٦- قضايا طبية معاصرة، جمعية العلوم الطبية الإسلامية، مطابع الدستور التجارية، عمان، الأردن، ط: ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٣٧- قضايا فقهية معاصرة، الدكتور سعيد رمضان البوطي، دار الفرابي، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٣٨- قضايا فقهية معاصرة، محمد برهان الدين السنبهلي، دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٤٠٨هـ.
- ٢٣٩- قيمة الإنسان، د. عبد المجيد النجار، دار الزيتونة للنشر، ط: ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- ٢٤٠ - كشف الأسرار، عبد العزيز بن أحمد البخاري، ضبط المعتصم بالله
البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١، ١٩٩١ م.
- ٢٤١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار
الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ.
- ٢٤٢ - مجموعة الفتاوى الشرعية الصادرة عن قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية،
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط: ١، ١٤١٧ هـ.
- ٢٤٣ - المختارات الجليلة، الشيخ عبد الرحمان بن ناصر بن سعدي، مطبعة المدني،
١٣٧٨ هـ.
- ٢٤٤ - المدخل الفقهي العام، مصطفى الزرقا، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: ٩،
١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٢٤٥ - المدخل: مدخل الشرع الشريف على المذاهب الأربعة، أبو عبد الله محمد
بن محمد بن الحاج، دار الفكر، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٢٤٦ - مذكرات في منازل الصديقين والربانيين، سعيد حوى، دار عمار،
بيروت، لبنان، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٢٤٧ - مسؤولية الأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية والرتق العذري في
الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، د. محمود محمد الزيني، مؤسسة الثقافة
الجامعية، الاسكندرية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٢٤٨ - المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية، د. محمد عبد الجواد
حجازي التنشة، إصدار مجلة الحكمة، بريطانيا، ط: ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
- ٢٤٩ - من هدي الإسلام (فتاوى معاصرة)، د. يوسف القرضاوي، دار القلم
للنشر والتوزيع، الكويت، ط: ٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٢٥٠ - موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، آيات الله في الإنسان، محمد
راتب النابلسي، دار المكتبي، دمشق، سورية، ط: ٣، ١٤٢٩ هـ.
- ٢٥١ - الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء، د. محمد علي البار،
دار القلم، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

- ٢٥٢ - الندوة العربية لعلم البصمات، مجموعة بحوث، منشورات المكتب الدولي العربي للشرطة الجنائية، دمشق، عام ١٩٧٣.
- ٢٥٣ - النظم السياسية والحياة العامة، أبو اليزيد علي المتيت، مؤسسة الشباب الجامعي، الإسكندرية، ط: ٣.
- ٢٥٤ - نقل الأعضاء بين الطب والدين، د. محمد مصطفى الذهبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٥٥ - نقل وزراعة الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي، د. عبد السلام السكري، دار المنار، القاهرة، ط: ١، ١٤٠٨هـ.
- ٢٥٦ - نقل وزرع الأعضاء البشرية دراسة فقهية طبية قانونية، د. سعاد سطحي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، ٢٠٠٣م.
- ٢٥٧ - أحكام الزينة، عبير بنت علي المديفر، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٥٨ - أحكام النساء، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق علي بن محمد الحمدي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط: ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٥٩ - أسرار الختان تتجلى في الطب الحديث، د. حسان شمس باشا، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط: ١، ١٩٩١م.
- ٢٦٠ - الخنثى بين الشريعة والطب، د. صديق سيد رمضان، دار الفارابي للمعارف، ط: ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٤م.
- ٢٦١ - الطب النبوي، ابن القيم، ت. د. عبد المعطي قلعجي، دار الوعي، حلب، سورية، ط: ١، ١٩٨٤م.
- ٢٦٢ - الطب من الكتاب والسنة، موفق الدين عبد اللطيف البغدادي، ت: عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ.
- ٢٦٣ - الطب النبوي والعلم الحديث، محمود ناظم النسيمي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- ٢٦٤ - وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، محمد مصطفى الزحيلي، مكتبة دار البيان، دمشق، سورية، ط: ١، ١٩٨٢م.
- ٢٦٥ - متى نفخ الروح في الجنين، د. شرف القضاة، دار الفرقان، ط: ١، ١٩٩٠م.
- ٢٦٦ - مع الناس منشورات وفتاوى، د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: ٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

تاسعا: الكتب الطبية وعلم الوراثة

- ٢٦٧ - أسس علم الوراثة، أروين هيرسكوفيتس، ترجمة عاصم محمود ياسين وجبرائيل برهوم عزيز، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق.
- ٢٦٨ - الأمراض الجراحية، د. مظهر المهاني، وآخرون، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٤٠٣هـ.
- ٢٦٩ - الأمراض الجراحية، د. مظهر الهاني، وآخرون، المطبعة الجديدة، د ط، دمشق، ١٤٠٣هـ.
- ٢٧٠ - أمراض الجهاز البولي والجهاز التناسلي عند الذكور، د. محمد أديب العطار، د. وليد النحاس، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٤٠١هـ.
- ٢٧١ - أمراض الصدر الجراحية، د. محسن أسود، مطبعة رياض، دمشق، سورية، ١٤٠٢هـ.
- ٢٧٢ - التصرف الزين في مناجزة سقم العين، د. محمد عبد العزيز محمد، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ط: ١، ١٩٨٣م.
- ٢٧٣ - تطبيقات تقنية البصمة الوراثية *DNA* في التحقيق والطب الشرعي، إبراهيم صادق الجندي وحسين حسن الحصيني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ٢٠٠٢م.
- ٢٧٤ - تعيين جنس الجنين والممارسات الطبية والأخلاقية والاجتماعية، أحمد عمرو الجابري، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- ٢٧٥- التيجان والجسور، د. فندي الشعراي، منشورات جامعة دمشق ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ٢٧٦- ثورة الهندسة الوراثية، د. وجدي عبد الفتاح سواحل، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط:١، ١٩٩٩م.
- ٢٧٧- الجديد والقديم في جراحة العظام والتقويم، د. السيد محمد وهب، صادر عن مجلة اقرأ، دار المعارف، القاهرة.
- ٢٧٨- جراحات الذكورة والأنوثة في ضوء الطب والفقہ الإسلامي، محمد شافعي مفتاح بوشية، دار الفلاح، الفيوم، مصر.
- ٢٧٩- جراحة البطن، د. محمد الشامي، د. لطفي البايدي، مطبعة الجاحظ، دمشق سورية، ١٤٠١هـ.
- ٢٨٠- جراحة التجميل بين التشريع الإسلامي و الواقع المعاصر، د. عبد الحي الفرماوي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، المركز الإسلامي للدراسات والبحوث، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- ٢٨١- جراحة التجميل بين المفهوم الطبي والممارسة، د. ماجد طهوب، مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت، ط:٢، ١٩٩٥م.
- ٢٨٢- جراحة التجميل ونقل الأعضاء وزراعتها دراسة فقهية مقارنة، سوسن أحمد محمد المعلمي، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب للبنات بالدمام، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٢٨٣- الجراحة التجميلية عرض طبي ودراسة فقهية مفصلة، د. صالح بن محمد الفوزان، دار التدمرية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٢٨٤- الجراحة التجميلية للوجه والفم والفكين، د. عصام شعبان، د. ناظرة أبو طارة، دار طلاس، دمشق، ط:١، ١٩٩٤م.
- ٢٨٥- الجراحة التجميلية والجمال، د. مازن الصواف، دار علاء الدين، دمشق، ط:١، ٢٠٠٠م.

- ٢٨٦- الجراحة التصنيعية والتجميلية، د. أحمد محود حمصية، دار الوسيم، دمشق، ٢٠٠١م.
- ٢٨٧- الجراحة الصغرى، د. رضوان بابولي ود. أنطوان دولي، منشورات جامعة حلب، كلية حلب، ١٤٠٧هـ.
- ٢٨٨- جراحة الفم والفكين، د. نتيل لاسكن، ترجمة د. عادل زكار، دار الحقائق للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، لبنان.
- ٢٨٩- جراحة القلب و الأوعية الدموية، د. سامي القباني، مطبعة جامعة دمشق، ١٤٠١هـ.
- ٢٩٠- الجراحة والعلاج النفسي، د. رياض أحمد النابلسي، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- ٢٩١- الجنين المشوّه والأمراض الوراثية، الأسباب والعلامات والأحكام، د. محمد علي البار، دار القلم، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٢٩٢- الجينات والعلم والإنسان، وسيم زين مزيك، دار سماء الصباح للنشر و التوزيع، الكويت، ط: ١، ١٩٩٥م.
- ٢٩٣- الجينوم البشري، د. دانييل كيڤيلس، ترجمة د. أحمد مستجير، دار العين للنشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، ٢٠٠٠م.
- ٢٩٤- الجينوم والهندسة الوراثية، د. عبد الباسط الجمل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط: ١، ٢٠٠١م.
- ٢٩٥- الحروق: التدبير، المضاعفات، الإنذار، أنطوان ديوب، دار القلم العربي، حلب، ط: ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٢٩٦- حول هندسة الوراثة وعلم الاستنساخ، محمد صالح الحب، الدار العربية للعلوم، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٩٧- دليل الجراحة التجميلية، كلير بينسون، ترجمة: هتان عبد الله، دار الفراشة، بيروت، ٢٠٠٣م.

- ٢٩٨ - الدليل الطبي للمرأة، مجموعة من الأطباء، تعريب كامل سعادة، المكتبة
العصرية، ١٩٨٥م.
- ٢٩٩ - زرع الأعضاء بين الحاضر والمستقبل، د. عبد الفتاح عطا الله، المركز العربي
للوثائق والمطبوعات الصحية، الكويت.
- ٣٠٠ - زرع الجلد ومعالجة الحروق، د. محمد علي البار، دار القلم، دمشق، ط: ١،
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٠١ - السلوك المهني للأطباء، د. راجي عباس التكريتي، دار الأندلس للطباعة و
النشر، ط: ٢، ١٤٠٢هـ، ص: ٢٦٢.
- ٣٠٢ - شفاء التباريح والأدواء في حكم التشريح ونقل الأعضاء، الشيخ إبراهيم
اليقوي، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، ط: ١، ١٤٠٧هـ.
- ٣٠٣ - الشفاء بالجراحة، د. محمود فاعور، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان،
ط: ١، ١٩٨٦م.
- ٣٠٤ - صحة الجلد وجماله، د. سميح عفيف البعلبكي، مطابع الشمس، الرياض،
ط: ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٣٠٥ - الطب الحديث، د. مارجوريت كلارك، ترجمة د. محمد نظيف، دار الفكر
العربي، ١٩٦٣م.
- ٣٠٦ - طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي، حسن بن فلاح القحطاني، مكتبة
الحميضي، الرياض، ط: ١، ١٩٩٣م.
- ٣٠٧ - طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي، د. علي البار، مطابع شركة دار العلم،
جدة، ط: ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٠٨ - العصر الجديد للطب من جراحة الجينات إلى الاستنساخ الإنساني، د.
خالص جلي، دار الفكر المعاصر، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- ٣٠٩ - عصر الهندسة الوراثية بين الدين والعلم، د. عبد الباسط الجمل، دار
الندى، مصر، ط: ١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

- ٣١٠ - العلاج الجيني واستنساخ الأعضاء البشرية، عبد الهادي مصباح، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٩م.
- ٣١١ - علم الوراثة وهندستها، حليم النجار، دار النهضة للنشر بيروت، ١٩٩٤م.
- ٣١٢ - علم الوراثة يؤكد آدم وحواء من الجنة إلى إفريقيا، مصباح عبد الهادي، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- ٣١٣ - علم الوراثة، عبد الواحد نجم عبد الله، قسراوي محمود وآخرون، جامعة القدس المفتوحة عمان، ١٩٩٣م.
- ٣١٤ - العمدة في الجراحة، ابن القف، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٦هـ.
- ٣١٥ - عمليات أطفال الأنابيب والاستنساخ البشري في منظور الشريعة الإسلامية، د. منذر طيب البرزنجي وأ. شاكرك غني العادلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٣١٦ - العمليات الجراحية وجراحة التجميل، محمد رفعت، وآخرون، دار المعرفة للطباعة والنشر، مصر، ط: ٦، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٣١٧ - عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون، د. سميرة عايد الديات، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط: ١، ١٩٩٩م.
- ٣١٨ - الفروق بين الذكر والأنثى (XX و XY) من البداية حتى النهاية، د. عبد اللطيف ياسين قصاب، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق، سورية، ط: ١، ٢٠٠٣م.
- ٣١٩ - الفشل الكلوي وزرع الأعضاء: الأسباب والأعراض وطرق التشخيص والعلاج، د. محمد علي البار، دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٢٠ - القانون في الطب، ابن علي الحسين بن سينا، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ٣٢١ - قيل عن الاستنساخ، محمد إسماعيل، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ.
- ٣٢٢ - كل شيء عن الصدر، مجموعة من الأطباء الاختصاصيين، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٦م.

- ٣٢٣ - الليزر، فرانسيس هارتمان، ترجمة نبيل صبري، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩١م.
- ٣٢٤ - مائة سؤال وجواب حول الجراحة التجميلية، د.ديان جيربر، وماري سزنكو كويشيل، ترجمة مركز التعريب والبرجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط:١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٣٢٥ - مبادئ الهندسة الوراثية، غالب حمزة البكري، منشورات وزارة التعليم العالي، جامعة البصرة، العراق، ١٩٩١م.
- ٣٢٦ - مبادئ أمراض الأذن والأنف والحنجرة، د.لويس ليب سامي، دار الجيل للطباعة، مصر، ط:١، ١٩٦٤م.
- ٣٢٧ - مبادئ علم الوراثة جاردنر الدون وآخرون، ترجمة أحمد شوقي وآخرون، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط:٤، ١٩٩٩م.
- ٣٢٨ - مبادئ وأساسيات علم الوراثة، عثمان عبد الرحمان الأنصاري وآخرون، دار الحكمة ليبيا، ١٩٩٢م.
- ٣٢٩ - المدخل إلى علم الأجنة الوصفي والتجريبي، صالح عبد العزيز كريم، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٣٠ - مديح الاختلاف، الوراثيات والبشر، ألبير جاكوار، ترجمة: د.إياس حسن، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق سورية، ط:١، ١٩٩٤م.
- ٣٣١ - مشاكل الجلد والشعر، د.شيدلر هاربي، ترجمة مركز التعريب والبرجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط:١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٣٢ - معجزة الهرمون هارون يحيى، دار القبس، دمشق، سورية، ط:١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣٣٣ - مقدمة في الأثنروبولوجيا التربوية، أحمد أبو هلال، المطابع التعاونية، عمان، الأردن، ١٩٧٤م.

- ٣٣٤ - ملحق الجراحة البولية، د. وليد النحاس، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، ١٤٠٤هـ.
- ٣٣٥ - موت القلب أو موت الدماغ، د. محمد علي البار، الدار السعودية، جدة، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٣٦ - الموسوعة الطبية الحديثة لمجموعة من الأطباء، لجنة النشر العلمي بوزارة التعليم العالي، مصر، ط: ٢، ١٩٧٠م.
- ٣٣٧ - الموسوعة الطبية العربية، د. عبد الحسين بيرم، مطبعة دار القادسية، بغداد.
- الموسوعة الطبية الفقهية، د. أحمد بن محمد الكنعان، دار النفائس، بيروت، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٣٨ - الموسوعة العربية العالمية، لمجموعة من الأطباء، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٣٩ - التزهة المبهجة تشحيد الأذهان وتعديل الأمزجة، لداود بن عمر الأنطاكي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٧١هـ.
- ٣٤٠ - هندسة الإنجاب و الوراثة في ضوء الأخلاق و الشرائع، د. أحمد شرف الدين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ط: ١، ٢٠٠١م.
- ٣٤١ - الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع، د. إياد أحمد إبراهيم، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، الأردن، ط: ١، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٣م.
- ٣٤٢ - الهندسة الوراثية للشباب، د. عبد الباسط الجمل، مكتبة ابن سينا، القاهرة.
- ٣٤٣ - الهندسة الوراثية والاحلال بالأمن رؤية شرعية مقاصدية، نور الدين مختار الخادمي، مكتبة الرشد ناشرون الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٣٤٤ - الهندسة الوراثية وأمراض الإنسان، فروساد وفيليب، ترجمة أحمد مستجير، مركز النشر لجامعة القاهرة، ط: ١، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م.
- ٣٤٥ - الجراحة التجميلية، د. مصطفى محمد الزائدي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط: ١، ٢٠٠٢م.

- ٣٤٦ - الوجيز في الجراحة الصدرية والقلبية، د. بشير الكاتب، مطبعة جامعة حلب، ط: ٢، ١٩٨٠ م.
- ٣٤٧ - الوراثة البشرية الحاضر والمستقبل، سامية التمتامي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م.
- ٣٤٨ - الوراثة العامة، عبد المحسن الفيصل، الدار الأهلية، عمان، الأردن، ط: ١، ١٩٩٩ م.
- ٣٤٩ - الوراثة والإنسان، د. محمد الربيعي، عام المعرفة، الكويت ١٩٨٦ م.
- ٣٥٠ - الوراثة والسلالة والمجتمع، دوبرها نسكي، ترجمة عز الدين فراج، مكتبة مصر، ط: ٢.
- ٣٥١ - الوراثة وعلم الحياة الجزيئي، يوسف الغمري وآخرون، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن، ط: ١، ١٩٩٦ م.

عاشرا: الرسائل الجامعية

- ٣٥٢ - أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، د. محمد بن محمد المختار بن أحمد الشنقيطي، مكتبة الصحابة، الإمارات العربية، ط: ٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٣٥٣ - أحكام الجنين في الفقه الإسلامي، عمر محمد إبراهيم غانم، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، قسم الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية.
- ٣٥٤ - أحكام الحيوان في الفقه الإسلامي، عمار كمال محمد مناع، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، قسم الفقه والتشريع، نابلس فلسطين، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٣٥٥ - الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، د. محمد خالد منصور، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط: ٢، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٣٥٦ - أحكام تجميل النساء في الشريعة الإسلامية، د. ازدهار بنت محمود المدني، دار الفضيلة، الرياض، ط: ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

- ٣٥٧- أحكام نقل أعضاء الإنسان، د. يوسف بن عبد الله الأحمد، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الفقه بكلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٤هـ.
- ٣٥٨- الانتفاع بأجزاء الآدمي في الفقه الإسلامي، عصمت الله عناية الله محمد، مكتبة جراح إسلام، لاهور، ط: ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ٣٥٩- البصمة الوراثية وأثرها على الأحكام الفقهية، دراسة فقهية مقارنة، خليفة علي الكعبي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، دار النفائس، الأردن، ط: ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.
- ٣٦٠- الجراحة التجميلية، صالح الفوزان، رسالة دكتوراه، قدمت إلى قسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ونوقشت في ١٤٢٧/١١/٠٨هـ.
- ٣٦١- حكم الانتفاع بالأجنة في ضوء المستجدات الطبية، يمينه عبد العزيز شوادر، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، قسم الفقه وأصوله.
- ٣٦٢- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية، كمال الدين جمعة بكرو، رسالة ماجستير، دار الخير، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٣٦٣- خريطة الجينوم البشري و الإثبات الجنائي دراسة تأصيلية تطبيقية، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم العدالة الجنائية تخصص السياسة الجنائية. بجامعة نايف للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا، مريع بن عبد الله بن سعيد آل جار الله، دار كنوز إشبيليا للنشر و التوزيع، ط: ١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٣٦٤- سلطة الإنسان في التصرف بأعضائه في الفقه الإسلامي والقانون، عبد المنعم فارس سقا، بحث أعد لنيل درجة الماجستير، جامعة دمشق، كلية الشريعة، سنة: ٢٠٠٠م.

- ٣٦٥ - العمليات التجميلية وحكمها في الشريعة الإسلامية، أسامة الصباغ، بحث
أعد لنيل شهادة الماجستير من جامعة دمشق، كلية الشريعة، طبع بدار ابن
حزم، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٦٦ - الموسوعة الفقهية للأجنة و الاستنساخ البشري من الناحية الطبية الشرعية
و القانونية، د. سعيد بن منصور موفعة، دار الإيمان، الإسكندرية،
مصر، ٢٠٠٥م.

قائمة بحوث المؤتمرات والندوات:

١. سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، الكويت، ط: ٢، ١٩٩٥م.
٢. سلسلة مطبوعات رابطة العالم الإسلامي - المجمع الفقهي الإسلامي - مكة
المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣. سلسلة إصدارات جامعة الإمارات، العين، ٢٠٠٢م.

قائمة الجرائد والمجلات:

١. جريدة الشرق الأوسط، الخميس ٩ كانون الأول، ع: ٥٤٩٠، ١٩٩٣م.
٢. مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، ع: ١٠،
١٤١٨هـ.
٣. مجلة الحكمة مانشيستر، المملكة المتحدة، ع: ٢٦، ١٤٢٤هـ.
٤. مجلة الفيصل، الرياض، المملكة العربية السعودية، ع: ٢٧٨، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٥. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤م.
٦. المجلة العربية، ع: ٢٨٥، شوال ١٤١٢هـ، يناير ٢٠٠١م.
٧. مجلة الثقافة الصحية، ع: ٩٧، رجب ١٤٢٤هـ، سبتمبر ٢٠٠٣م.
٨. مجلة الهداية التونسية، العدد: ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٩. مجلة الثقافة الصحية، ع: ١٠١، ذو القعدة ١٤٢٤هـ.

١٠. مجلة الدراسات الأردنية، ع: ٣، ١٩٨٤م.
١١. مجلة الدعوة، ع: ١٩٣٩.
١٢. مجلة نهج الإسلام، ع: ٤٣، السنة ١٢ رمضان ١٤١١هـ - ١٩٩١م، سورية.
١٣. مجلة الأزهر، ع: رمضان ١٤٠٣هـ.
١٤. مجلة الرسالة الإسلامية، ع: ٢١٢.
١٥. مجلة دراسات صادرة عن الجامعة الأردنية، ع: ٣، جمادى الآخرة عام ١٤٠٥هـ.
١٦. جريدة اللواء الإسلامي، ع: ٢٢٦، بتاريخ الخميس ٢٧ جمادى الآخر ١٤٠٧هـ.
١٧. مجلة البحوث الإسلامية، ع: ٢٢ رجب، شعبان، رمضان، شوال ١٤٠٨هـ، الرياض، السعودية.
١٨. مجلة الفكر الإسلامي، السنة: ١٨، ع: ١٢، جمادى الأولى ١٤١٠هـ الموافق لـ كانون الأول ١٩٨٩م.
١٩. مجلة الإعجاز العلمي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، مطابع دار البحوث الرياض، المملكة العربية السعودية، ع: ٦٠، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٣م.
٢١. جريدة المسلمون، ع: ٥٩٧ بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٩٦م.
٢٢. حولى كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، ع: ١٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٣. مجلة عالم الفكر، الكويت، ع: ٢، أكتوبر، ديسمبر ٢٠٠٦م.
٢٤. سلسلة مجلة العدل، وزارة العدل، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد الثالث والعشرون (٢٣)، رجب ١٤٢٥هـ.
٢٥. مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، لندن، ع: ١١٧، ١٤١٨هـ.
٢٦. مجلة الدواء العربي، ع: ٢، ١٩٩٨م.

٢٧. جريدة الشعب، مصر، ع: ١١٤٦، الجمعة ١٢ ذو الحجة ١٤١٧هـ.
٢٨. جريدة الثورة، سورية، ع: ١٠٢٤٥، ١٦/٣/١٩٩٧م.
٢٩. مجلة الوعي الإسلامي، ع: ٣٧٧، ١٤١٨هـ.
٣٠. جريدة الرياض، ع: ١٢٦٦٠، ١٤٢٣هـ.

قائمة العناوين الالكترونية:

١. موقع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية على الأنترنت (www.islamset.com/arabic).
٢. موقع أسنان أون لاين: (www.asnanonline.com).
٣. موقع وزارة الصحة في عمان (www.moh.gov.com).
٤. موقع عيادات ديرما على الأنترنت (www.derma.clinic.com).
٥. موقع عيادة الدكتور محمد بشار البزرة: (www.pioneer_cosmo.com).
٦. موقع مركز التجميل الطبي العالمي: (www.iamc.ae).
٧. موقع وزارة الصحة السعودية (www.moh.gov.sa).
٨. موقع إسلام أون لاين: (www.islamonline.net).
٩. موقع الإسلام اليوم: (www.islamtoday.net).
١٠. موقع تجميل: (www.tajmeel.org).
١١. موقع عيادات أدمة على الأنترنت (www.adamaclinics.com).
١٢. موقع شبكة الفتاوى الشرعية: (www.islamic.net/fatwa).
١٣. موقع محمود عكام على الأنترنت: (www.akkam.org).
١٤. موقع سلفي: (www.salafi.net/fatwa).
١٥. موقع صيد الفوائد: (www.said.com).
١٦. موقع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية على الأنترنت (www.islamic.com/arabic).
١٧. موقع المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية على الأنترنت (www.islamset.com/arabic).
١٨. موقع طبيب أون لاين على الأنترنت (www.toubilonline.com).
١٩. موقع صحة على الأنترنت (www.sehha.com/sexualhealth).

٢٠. موقع الطبيب المسلم على الأنترنت: (www.muslimdoctor.org).
٢١. www.srortho.com/٢_knowledge/genome/genome_a.htm.
٢٢. www.fatawah.comFatawah٣٩٠.aspx.
٢٣. www.aljazeera.com.
٢٤. http://www.qnaol.net/QNAAr/News_bulletin/News/Pages/٠٩-١٠-٠٨-١٥٣٣-١٣٤-٠٠٩٨.aspx.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
أهمية البحث وطرح المشكلة	٣
سبب اختيار الموضوع	٦
أهمية البحث	٦
الدراسات السابقة	٧
منهج البحث	١٣
أهداف البحث	١٤
خطة البحث	١٥
الباب الأول: حقيقة التدخل في التكوين العضوي للإنسان	١٨
تمهيد	١٩
الفصل الأول: مفهوم التدخل في التكوين العضوي للإنسان	٢١
المبحث الأول: تعريف التكوين العضوي للإنسان	٢٢
المطلب الأول: تعريف التكوين العضوي باعتباره "صفة وموصوفا"	٢٢
أولاً: تعريف التكوين	٢٢
ثانياً: تعريف العضو	٢٣
المطلب الثاني: تعريف التكوين العضوي باعتباره "لقبا"	٢٤
المبحث الثاني: تعريف التدخل في التكوين العضوي للإنسان	٢٦
المطلب الأول: التعريف اللغوي للتدخل	٢٦
المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للتدخل في التكوين العضوي للإنسان	٢٦
الفصل الثاني: خصائص التكوين العضوي للإنسان	٢٩

المبحث الأول: التكريم	٣٠
المطلب الأول: شرف الخلق	٣٠
الفرع الأول: خلقه بيد الله سبحانه	٣١
الفرع الثاني: حسن التقويم	٣٢
المطلب الثاني: حرمة الجسد الإنساني	٣٥
الفرع الأول: حرمة الجسد الإنساني حيا	٣٥
أولا: حق الحياة	٣٥
ثانيا: السلامة الجسمية	٣٨
الفرع الثاني: حرمة الجسد الإنساني ميتا	٤٧
المبحث الثاني: وقوعه بين حق الله وحق العبد	٥١
المطلب الأول: أنواع الحقوق	٥١
المطلب الثاني: أنواع الحقوق المتعلقة بجسد الإنسان	٥٣
المطلب الثالث: مدى قابلية الحقوق المتعلقة بجسد الإنسان للإسقاط	٥٧
أولا: حق الله تعالى	٥٧
ثانيا: حق العبد	٥٨
المطلب الرابع: جسد الإنسان بين التملك والمالية	٥٨
المبحث الثالث: التنوع والاختلاف	٦٣
المطلب الأول: التنوع سنة الله في خلقه	٦٣
المطلب الثاني: اختلاف الألوان والأشكال	٦٦
المطلب الثالث: الاختلاف و التنوع في البصمات	٦٩
المطلب الرابع: الاختلاف بين الجنسين: الذكر و الأنثى	٧٤
مظاهر الاختلاف بين الذكر و الأنثى	٧٦
الفروق بين الذكر و الأنثى في الصيغة الصبغية	٧٧

٧٩	الفرق بين الذكر و الأنثى في الهرمونات الجنسية والأجهزة التناسلية.....
٨٣	الفرق بين الذكر و الأنثى في التكوين الجسمي.....
٨٥	الفصل الثالث: أسباب التدخل في التكوين العضوي للإنسان.....
٨٦	المبحث الأول: الأسباب العلمية والعلاجية
٨٦	المطلب الأول: تطوير الأبحاث البيولوجية
٩٢	المطلب الثاني: العلاج
٩٣	أولاً: العلاج بالعمليات الجراحية الطبية
٩٥	ثانياً: العلاج بواسطة الهندسة الوراثية (العلاج الجيني).....
٩٧	المبحث الثاني: التحدي والتحسين
٩٧	المطلب الأول: التحدي.....
٩٨	المطلب الثاني: التحسين و التجميل.....
١٠٠	المطلب الثالث: مفهوم تغيير الخلق.....
١٠٨	الفصل الرابع: آثار التدخل في التكوين العضوي للإنسان.....
١٠٩	المبحث الأول: الآثار الإيجابية (المصالح).....
١٠٩	المطلب الأول: إنقاذ النفس، أو إحياء بعض أعضائها.....
١١٤	المطلب الثاني: علاج بعض الأمراض.....
١١٧	المبحث الثاني: الآثار السلبية (المقاسد).....
١١٧	المطلب الأول: تفويته بعض مقاصد الشريعة.....
١١٨	الفرع الأول: تفويت مقصد حفظ الدين.....
١٢١	الفرع الثاني: تفويت مقصد حفظ النفس.....
١٢٤	الفرع الثالث: تفويت مقصد حفظ النسل.....
١٢٩	الفرع الرابع: تفويت مقصد حفظ المال
١٣١	المطلب الثاني: إهدار بعض خصائص التكوين العضوي للإنسان.....

١٣١	الفرع الأول: إهدار كرامة الإنسان.....
١٣٢	الفرع الثاني: إهدار خاصية التنوع والاختلاف.....
١٣٦	الباب الثاني: أحكام الجراحة الطبية
١٣٨	الفصل الأول: مفهوم الجراحة الطبية، وحكمها
١٣٩	المبحث الأول: مفهوم الجراحة الطبية
١٣٩	المطلب الأول: تعريف الجراحة
١٤٠	المطلب الثاني: تعريف الطب.....
١٤١	المطلب الثالث: تعريف الجراحة الطبية.....
١٤٣	المبحث الثاني: حكم الجراحة الطبية
١٤٤	المطلب الأول: أدلة مشروعية الجراحة الطبية
١٤٨	المطلب الثاني: شروط جواز الجراحة الطبية
١٥٦	الفصل الثاني: أحكام الجراحة العلاجية والوقائية
١٥٧	المبحث الأول: أحكام العمليات الجراحية
١٥٧	المطلب الأول: أحكام الجراحة العلاجية الضرورية.....
١٥٩	المطلب الثاني: حكم الجراحة العلاجية الحاجية.....
١٦٢	المطلب الثالث: حكم الجراحة العلاجية الصغرى
١٦٤	المبحث الثاني: حكم جراحة الولادة، والكحت وتوسيع عنق الرحم.....
١٦٤	المطلب الأول: حكم جراحة الولادة
١٦٧	المطلب الثاني: حكم الكحت وتوسيع عنق الرحم.....
١٦٨	المبحث الثالث: حكم جراحة الختان
١٦٨	المطلب الأول: معنى الختان، ودليل مشروعيته
١٦٩	المطلب الثاني: حكم جراحة الختان.....
١٧٨	الفصل الثالث: أحكام عمليات التجميل.....
١٧٩	المبحث الأول: حقيقة الجراحة التجميلية

المطلب الأول: حقيقة التجميل	١٧٩
المطلب الثاني: مفهوم الجراحة التجميلية	١٨٣
المطلب الثالث: دوافع الجراحة التجميلية	١٨٤
المطلب الرابع: أنواع الجراحة التجميلية	١٨٦
المبحث الثاني: أحكام الجراحة التجميلية العلاجية	١٨٩
المطلب الأول: أحكام الجراحة التجميلية العلاجية الضرورية	١٨٩
الفرع الأول: أحكام الجراحة التجميلية لعلاج الحروق	١٨٩
الفرع الثاني: حكم الجراحة التجميلية لعلاج الكسور	١٩٨
المطلب الثاني: أحكام الجراحة التجميلية العلاجية الحاجية	٢٠٠
الفرع الأول: أحكام الجراحة التجميلية لعلاج عيوب اليد	٢٠٠
الفرع الثاني: أحكام الجراحة التجميلية للأسنان	٢٠٤
المبحث الثالث: أحكام الجراحة التجميلية التحسينية	٢١٠
المطلب الأول: أحكام عمليات الشكل	٢١٠
الفرع الأول: أحكام تجميل الأنف والأذن، والشففتين	٢١٠
الفرع الثاني: أحكام تجميل البطن والثديين	٢٢٢
الفرع الثالث: أحكام التجميل المتعلقة بالجلد والشعر	٢٣٣
المطلب الثاني: أحكام عمليات التشبيب	٢٤٦
الفرع الأول: أحكام عمليات التجميل المتعلقة بالوجه	٢٤٦
الفرع الثاني: أحكام تجميل الساعد والأرداف	٢٤٨
المبحث الرابع: أحكام الجراحة التجميلية المتعلقة بالجنس	٢٤٩
المطلب الأول: أحكام تحويل (تغيير) وتصحيح الجنس	٢٤٩
الفرع الأول: التمايز الجنسي، والشذوذ الخَلْقِي	٢٤٩
الفرع الثاني: حكم جراحة تصحيح الجنس	٢٥٥
الفرع الثالث: حكم جراحة تحويل (تغيير الجنس)	٢٥٩

المطلب الثاني: أحكام جراحة تحميل الأعضاء الجنسية	٢٦٣
الفرع الأول: أحكام جراحة تحميل الأعضاء الجنسية الذكرية	٢٦٣
الفرع الثاني: أحكام جراحة تحميل الأعضاء الجنسية الأنثوية	٢٦٦
الفصل الرابع: أحكام زرع الأعضاء	٢٨٥
المبحث الأول: أحكام زرع الأعضاء من إنسان إلى إنسان	٢٨٦
المطلب الأول: حكم زراعة الأعضاء من الإنسان في نفسه (الغرس الذاتي)	٢٨٦
الفرع الأول: الغرس الذاتي الضروري	٢٨٦
الفرع الثاني: الغرس الذاتي الحاجي	٢٨٩
المطلب الثاني: حكم زرع الأعضاء من إنسان إلى إنسان (الغرس المتجانس)	٢٩١
الفرع الأول: حكم زرع الأعضاء من إنسان حي إلى إنسان حي	٢٩١
الفرع الثاني: حكم نقل الأعضاء من الإنسان الميت إلى الحي	٣١١
المبحث الثاني: أحكام زراعة الأعضاء من حيوان إلى إنسان	٣٢٥
المطلب الأول: حكم نقل الأعضاء من الحيوان الحي	٣٢٥
الفرع الأول: حكم نقل الأعضاء من الحيوان الحي الطاهر	٣٢٥
الفرع الثاني: حكم نقل الأعضاء من الحيوان الحي النجس	٣٢٨
المطلب الثاني: حكم نقل الأعضاء من الحيوان الميت	٣٢٨
الفرع الأول: حكم نقل الأعضاء من الحيوان الميت حتف أنفه	٣٢٨
الفرع الثاني: حكم نقل الأعضاء من الحيوان المذكي	٣٢٩
الباب الثالث: أحكام الهندسة الوراثية	٣٣٢
الفصل الأول: أساسيات في الهندسة الوراثية	٣٣٤
المبحث الأول: مفهوم علم الوراثة	٣٣٤
المطلب الأول: تعريف علم الوراثة وفوائده	٣٣٤
المطلب الثاني: الوراثة في التراث الفقهي وفي الطب	٣٣٦
المطلب الثالث: مكونات الخلية ودورها في الوراثة	٣٣٩

الفرع الأول: مكونات الخلية وأهم خصائصها	٣٣٩
الفرع الثاني: دور الخلية في الوراثة	٣٤٤
المبحث الثاني: مفهوم الهندسة الوراثية	٣٤٧
المطلب الأول: تعريف الهندسة الوراثية	٣٤٧
المطلب الثاني: مجالات الهندسة الوراثية	٣٤٨
المطلب الثالث: تقنيات الهندسة الوراثية	٣٥٠
المطلب الرابع: فوائد الهندسة الوراثية وأضرارها	٣٥٤
الفرع الأول: فوائد الهندسة الوراثية	٣٥٤
الفرع الثاني: أضرار الهندسة الوراثية	٣٥٥
الفصل الثاني: أحكام خريطة الجينوم البشري	٣٥٩
المبحث الأول: مفهوم خريطة الجينوم البشري	٣٦٠
المطلب الأول: تعريف خريطة الجينوم البشري	٣٦٠
الفرع الأول: تعريف الجينوم البشري	٣٦٠
الفرع الثاني: تعريف خريطة الجينوم البشري	٣٦١
المطلب الثاني: أهداف ومجالات مشروع الجينوم البشري ومثاليه	٣٦٢
الفرع الأول: أهداف ومجالات مشروع الجينوم البشري	٣٦٢
الفرع الثاني: مثالب مشروع الجينوم البشري	٣٦٣
المبحث الثاني: حكم الوقاية والعلاج من الأمراض الوراثية	٣٦٤
المطلب الأول: تعريف الأمراض الوراثية وأنواعها	٣٦٤
المطلب الثاني: حكم الوقاية من الأمراض الوراثية	٣٦٧
الفرع الأول: حكم الكشف عن الأمراض الوراثية	٣٦٨
الفرع الثاني: حكم منع الحمل خشية تشوّهه	٣٧٣
الفرع الثالث: حكم إجهاض الجنين المشوّه	٣٧٤
المطلب الثالث: حكم علاج الأمراض الوراثية	٣٧٩

الفرع الأول: حكم صناعة الأدوية المهندسة وراثيا.....	٣٨٠
الفرع الثاني: حكم العلاج الجيني	٣٨٢
المبحث الثالث: حكم التحكم في الصفات الوراثية	٣٩١
المبحث الرابع: الأحكام المتعلقة بالبصمة الوراثية	٣٩٣
المطلب الأول: التعريف بالبصمة الوراثية	٣٩٣
الفرع الأول: تعريف البصمة الوراثية	٣٩٣
الفرع الثاني: اكتشاف البصمة الوراثية	٣٩٦
الفرع الثالث: طرق تحليل البصمة الوراثية	٣٩٧
الفرع الرابع: مجالات استخدام البصمة الوراثية	٤٠٠
الفرع الخامس: مزايا البصمة الوراثية ومثالبها.....	٤٠٢
المطلب الثاني: مدى حجية البصمة الوراثية واعتبارها في النسب والجرائم.....	٤٠٣
الفرع الأول: حكم إثبات النسب بالبصمة الوراثية.....	٤٠٣
الفرع الثاني: حكم نفي النسب بالبصمة الوراثية.....	٤٠٥
الفرع الثالث: حكم إثبات الحدود والقصاص بالبصمة الوراثية.....	٤٠٧
الفصل الثالث: أحكام الهندسة الوراثية المتعلقة بالتكاثر.....	٤١١
المبحث الأول: أساسيات في التكاثر.....	٤١٢
المطلب الأول: تعريف التكاثر، وأنواعه.....	٤١٢
الفرع الأول: تعريف التكاثر.....	٤١٢
الفرع الثاني: أنواع التكاثر.....	٤١٢
المطلب الثاني: المبادئ (الأسس) الشرعية للتكاثر.....	٤١٥
المبحث الثاني: التلقيح الصناعي وحكمه.....	٤٢١
المطلب الأول: مفهوم التلقيح الصناعي.....	٤٢١
الفرع الأول: تعريف التلقيح الصناعي.....	٤٢١

٤٢٢	الفرع الثاني: مفهوم العقم.....
٤٢٤	الفرع الثالث: أنواع التلقيح الصناعي.....
٤٢٨	المطلب الثاني: حكم التلقيح الصناعي.....
٤٢٨	الفرع الأول: حكم التلقيح الصناعي الداخلي.....
٤٢٩	الفرع الثاني: حكم التلقيح الاصطناعي الخارجي.....
٤٣٢	المبحث الثالث: حكم اختيار جنس المولود.....
٤٣٣	المطلب الأول: حقيقة اختيار جنس المولود، وطرقه
٤٣٥	المطلب الثاني: حكم اختيار جنس المولود.....
٤٤٣	المبحث الرابع: أحكام الاستنساخ البشري.....
٤٤٤	المطلب الأول: مفهوم الاستنساخ.....
٤٥٠	المطلب الثاني: أنواع الاستنساخ البشري
٤٥٠	الفرع الأول: الإنسال والتكاثر
٤٥٨	الفرع الثاني: استنساخ الخلايا الجذعية (الاستنساخ العلاجي)
٤٦٢	المطلب الثالث: حكم الاستنساخ البشري
٤٦٢	الفرع الأول: حكم الاستنساخ الجسدي
٤٧١	الفرع الثاني: حكم استنساخ التوائم (الاستنساخ الجيني)
٤٧٤	الفرع الثالث: حكم الاستنساخ العلاجي.....
٤٧٧	الخاتمة:
٤٨٥	فهرس الآيات القرآنية.....
٤٩٣	فهرس الأحاديث النبوية.....
٤٩٨	فهرس ترجمة الأعلام
٥٠١	فرس المراجع والمصادر.....
٥٤٠	فهرس الموضوعات.....